

کتاب الحجة على اهل المدينة

للامام الربانی الحافظ الفقیہ المجتہد محمد بن الحسن الشیخانی الکوفی

صاحب الامام الاعظم ابی حنیفة العمان

بن ثابت الکوفی رضی اللہ عنہما

(المتوفی سنة ۱۸۹ھ)

(الجزء الاول)

رب صولہ و صححہ و عاقبہ

علامۃ المحقق المحدث "فقہ المفتی السید مہدی حسن" کیلانی نقادری

عین سید خہ احیاء المعارف النعمانیہ مدہ حیدر آباد الدکن - ۲ ر لہد

تحت مراقبۃ ریسر

ابی الوفاء لاعانی

معاذۃ و رارہ المعارف لتحتقیقات العلایۃ و الامور الثقافۃ للحکومتۃ الہدیۃ

ضبع

نطعہ معارف السریۃ (جیسے - یہ یرننگ بریس)

چتہ نازار ، بحیدر آباد الدکن - ۲ (نالہد)

۵۱۳۸۵ = ۱۹۶۵ م

کتاب الحجۃ علی اهل المدينة

للامام الربانی الحافظ الفقیہ المجتہد محمد بن الحسن الشیبانی الکوفی

صاحب الامام الأعظم ابی حنیفۃ النعمان

ابن ثابت الکوفی رضی اللہ عنہما

(المتوفی سنۃ ۱۸۹ ھ)

(الجزء الاول)

رتب اصولہ و صحیحہ و علق علیہ

العلامة المحقق المحدث الفقیہ المقتی السید مہدی حسن الکیلانی القادری

عنیت بنشرہ لجنة احیاء المعارف النعمانیة ببلدة حیدر آباد الدکن - ۲ (الهند)

تحت مراقبۃ رآیسہا

ابی الوفاء الأفغانی

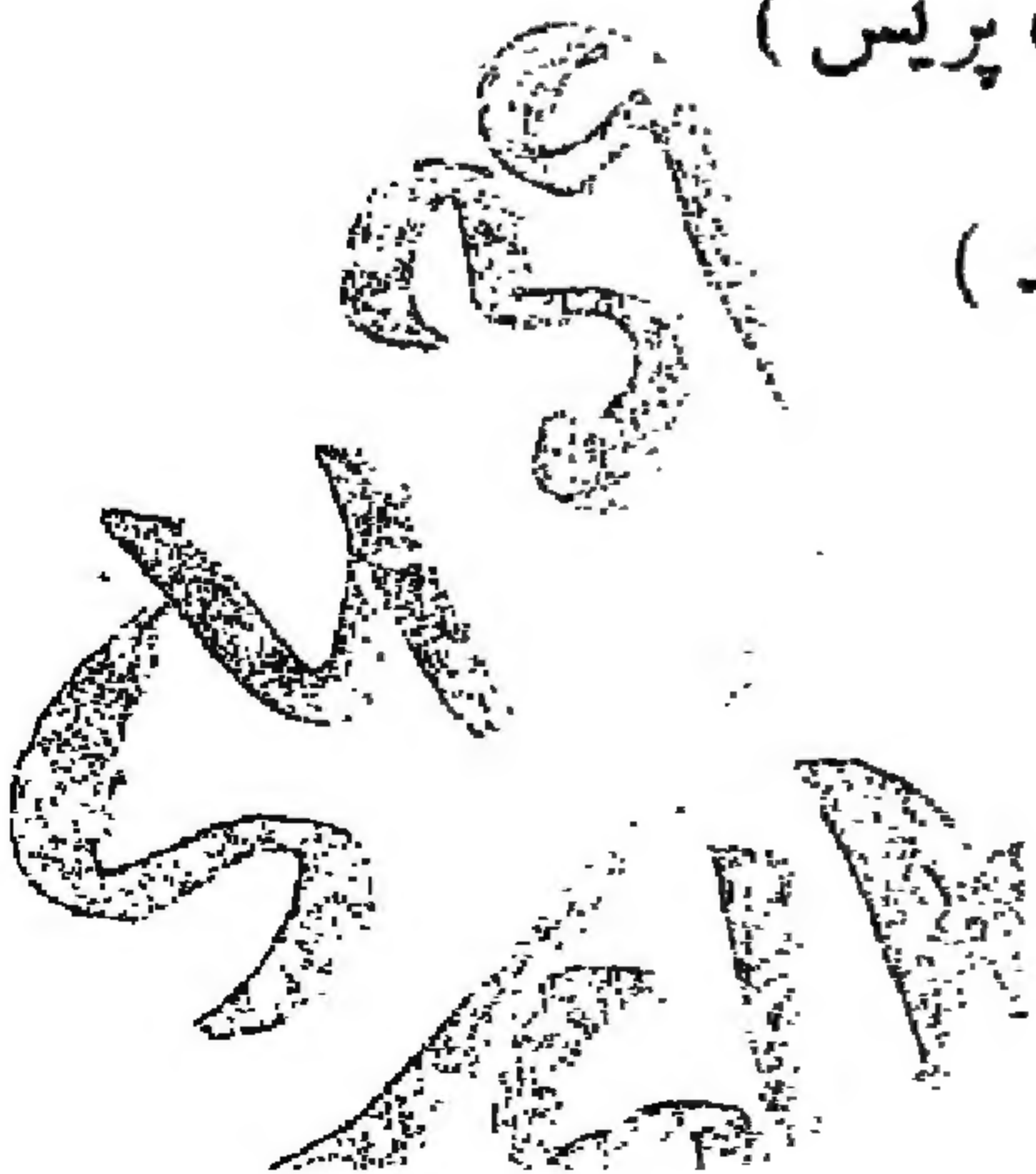
بإعانة وزارة المعارف للتحقیقات العلمیة و الأمور الثقافیة للحکومة الهندیة

طبع

بمطبعة المعارف الشرقیة (جے - ایم پرنٹنگ پریس)

چتہ بازار ، بحیدر آباد الدکن - ۲ (بالهند)

۵۱۳۸۵ = ۱۹۶۵ م



مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله العلي العزيز العليم و صلاته و سلامه على نبيه الكريم الرؤف الرحيم
على آله الطيبين الطاهرين و على صحبه الهادين المهتدين .

و بعد فان الامام محمد بن الحسن الشيباني صاحب الامام ابي حنيفة لما رحل
لسماع الموطأ عن الامام مالك امام دار الهجرة مكث في المدينة المورة ثلاثة سنين
و سمع الحديث من غيره ايضا و ناظر علماء المدينة و احتج عليهم بحجاج حسان و جمع
حججه في كتاب سماه كتاب الحجة ، و لما انصرف الى العراق رواه عنه تلاميذه و اشتهر
برواية عيسى بن ابان و اهتم به علماء الكوفة يتداولونه فيما بينهم و اتفح به اهل
العلم شرفا و غرما قرنا بعد قرن ثم اصحح غريبا في العالم الاسلام و احتاج العلماء
اليه يفتشون عنه و لا يجدون له نسخة الا نسخة في المكتبة المحمودية في مدينة ابي
صلى الله عليه و سلم و هي ايضا مع سقمها ليست تامة و اطلها نصفه فصح اهل العلم
من الهد و غيرهم و هي نسخة فريدة فيها اعلاط و تحريصات و ياضات و تقديم
و تأخير ، و لما استلحنا احياء المعارف العمانية و ارادت ان تنشره فتشنا نسخة
و كتبنا الى اقطار العالم فلم يجزنا به احد من اهل العلم الا بسختين من في الآستانة و طلبنا
تصوير نسخة مكتبة مور عثمانية فوجدناه نسخة من نسخة المدينة المورة فلما ايسر في نسخة
عزما ان نصحح الكتاب بقدر الوسع فسخناه من نسخة بأيدينا ثم قابلناه على الاصل
ثم قابلناه على نسخة العلامة المحقق شيخ الاسلام مولانا العارف انوار الله الحيدر آبادي

مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

التي في مكتبة الجامعة النظامية و هو رحمه الله كان نسخها لنفسه حين دخل المدينة مع بعض الكتب التي نسخها حين سكوتته فيها و جعلها الاصل الذي يطبع منه الكتاب و رتبناه و التمسنا لتصحيحه رجالا فما وجدنا له الا العلامة المحقق مولانا السيد مهدي حسن الكيلاني مفتي بلدة سورة فالتمسنا من فضيلته ان يصححه و يعلق عليه فانه .^١ بقوله ما سألنا الكتاب اليه فكان مد فيوضه يصححه و يعلق عليه رويدا رويدا ثم الله مساعيه الجيلة لانه كان مشغولا بالفتوى و غيرها من التأليفات حتى مكث في تصحيحه و التعليق عليه عشرين سنة حتى فرغ منه في دار العلوم بديوبند من الهدم مع ابلائه بالأمراض و مع اشغاله الكثيرة فكل تعليقه و صرف فيه جهده و حقق حتى اصبح احسن التعاليق جزاء الله عنا و عن اهل العلم جزاء المحسنين فأردنا نشره فرجنا الى حكومة الهند لتمدنا في نشره فأجابت مع شرائط قبلناها ، و ما زدته من التعاليق فرمزه (ف) ، فيها هو الجزء الأول من الكتاب فرغنا من طبعه و هو يشتمل على الطهارة و الصلاة و الصوم و الزكاة ، و لعل الكتاب يتم في ثلاثة اجزاء او اربعة . و الكتاب هذا بحمد الله كبير الشأن عظيم البرهان كثير الفع يشتمل على المباحث الآتية فقط الطهارة ، الصلاة ، الصوم ، الزكاة ، المناسك . اليوع ، المضاربة الحسن (الوقف) الشفعة ، النكاح ، الطلاق ، المساقاة ، المزارعة ، الفرائض ؛ و وجدنا كتاب الديات و القصاص منه في كتاب الام نقله الامام الشافعي فيه لارد عليه فالتقطناه من الام و ألحقناه بآخر الكتاب . و دأب المؤلف في الكتاب انه يذكر في الباب اولاً قول شيخه بقوله : قال ابو حنيفة . ثم يردف بقول اهل المدينة بقوله : و قال اهل المدينة ، ثم يؤيد قول الامام و يحتاج له على اهل المدينة و تارة يذكر قول الامام مالك ايضا في ما بين اقوال اهل المدينة ؛ فالكتاب مملوء

مقدمة كتاب الحجّة على اهل المدينة

ترجمة راوى الكتاب فأقول - و بالله التوفيق : و هو عيسى بن ابان بن صدقة ابو موسى
تفقه على محمد بن الحسن قيل انه لزمه ستة اشهر ، قال ابن سماعة : كان عيسى حسن الوجه
و حسن الحفظ للحديث و كنت ادعوه لمجالس محمد بن الحسن فيأبى الى ان لازمه
و قال : و كان بينى و بين النور ستر فارتفع عنى ما ظننت فى ملك الله مثل هذا الرجل
كذا فى الجواهر المضية ج ١ ص ٤٠١ ، و قال الصيمرى : اخبرنا عبد الله بن محمد
الشاهد قال حدثنا القاضى مكرم قال حدثنا احمد بن محمد بن المغلس قال سمعت محمد
ابن سماعة يقول : كان عيسى بن ابان يصلى معنا و كنت ادعوه ان يأتى محمد بن الحسن
فيقول : هؤلاء قوم يخالفون الحديث و كان عيسى حسن الحفظ للحديث فصلى معنا يوما
الصبح و كان يوم مجلس محمد فلم افارقه حتى جلس فى المجلس فلما فرغ محمد ادنيته اليه
و قلت له هذا ابن اخيك ابان بن صدقة الكاتب و معه ذكاء و معرفة بالحديث و أنا
ادعوه اليك فيأبى و يقول : انتم تخالفون الحديث فأقبل عليه و قال : بابنى ما الذى
رأيتا نخالفه من الحديث لا تشهد علينا حتى تسمع منا فسأله يومئذ عن خمسة و عشرين بابا
من الحديث فجعل محمد بن الحسن يجيبه عنها و يخبر بما فيه من المنسوخ و يأتى بالشواهد
و الدلائل فالتفت الى بعد ما خرجنا و قال : كان بينى و بين النور ستر فارتفع عنى
ما ظننت ان فى ملك الله مثل هذا الرجل يظهر للناس و لزم محمد بن الحسن لزوما شديدا
حتى تفقه - اه (ق ٧٣ - ٢) من اخبار ابى حنيفة و أصحابه ، و روى هذا الخبر الخطيب
ايضا فى ترجمة عيسى ج ١١ ص ١٥٨ من تاريخه قال العلامة الكوثرى بعد ما نقل
عن الصيمرى حديث ابن سماعة المذكور : و عيسى بن ابان هذا جبل من جبال العلم
و هو راوى كتاب الحجج على اهل المدينة عن محمد بن الحسن و مؤلف كتاب الحجج
الصغير فى الرد على ما ادعاه عيسى بن هارون الهاشمى رفيق المأمون فى عهد طلبه
للحديث من مخالفة ابى حنيفة لأحاديث صحيحة دونها الهاشمى فى كتاب حتى طلب

مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

المأمون الى العلماء ان يدوا ما عندهم بشأن كتاب الهاشمي هذا ولم يعجبه ما كتبه اسمعيل بن حماد ولا ما سطره بشر ولا ما جمعه يحيى بن اكرم واما اعجبه غاية الاعجاب كتاب عيسى بن ابان هذا واعتبره قاضيا على كتاب الهاشمي ، و القضية معروفة في كتاب ابن ابى العوام و كتاب الصيمري و لعيسى بن ابان هذا ايضا كتاب الحجج الكبير في الرد على قديم الشافعي و هو سبب انصرافه من العراق في رحلته الاخيرة من غير ان يمكث بها الا اشهرا يسيرة حيث لم يجد متسعا لنشر قديمه بالعراق بعد كتاب عيسى بن ابان و لعيسى بن ابان ايضا كتاب في الرد على المريسي و الشافعي في شروط قبول الاخبار و تحتوى كته على تف في الاصول ينقلها من محمد بن الحسن و ابو بكر الرازي كثير النقل من كته في اصوله ، و الحاصل ان عيسى بن ابان يعد جبلا من جبال الحجاج في الفقه - اه ص ٤٩ ، و نقل في الجواهر عن الطحاوي سمعت بكار ابن قتيبة يقول سمعت هلال بن يحيى يقول : ما في الاسلام قاض اققه منه يعنى عيسى بن ابان في وقته ، قال الطحاوي : و سمعت بكار بن قتيبة يقول كان لنا قاضيان لا مثل لهما : اسمعيل بن حماد و عيسى بن ابان ، و نقل عن الطحاوي ايضا عن بكار عن هلال : ما ولى البصرة منذ كان الاسلام الى وقتنا هذا قاض اققه من عيسى بن ابان - اه ٠ و قال الخطيب في تاريخه : و لما خرج المأمون الى فم الصلح بسبب بوران اخرج معه يحيى بن اكرم فاستخلف على الجانب الشرقى عيسى بن ابان احد الفقهاء من اهل العراق وله مسائل كثيرة و احتجاج لمذهب ابى حنيفة و كان خيرا فاضلا ، و روى عن الصيمري بسنده عن ابى جعفر الطحاوي قال : سمعت ابا خازم القاضى يقول : ما رأيت لاهل بغداد حدثا اذكى من عيسى بن ابان و بشر بن الوليد ، و قال ابو خازم : كان عيسى رجلا سخيا جدا و كان يقول : والله لو أتيت برجل يفعل في ماله كفعل في مالى لحجرت عليه قال : و قدم اليه رجل محمد بن عباد المهاجى فادعى عليه اربعمائة دينار فسأل عيسى عما

مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

ادعاه عليه فافر له بذلك فقال له الرجل احبسه لي فقال له عيسى اما الحبس فواجب
ولكني لا ارى حبس ابى عبد الله و انا اقدر على فدائه من مالى فقرمها عنه عيسى
من ماله ، و روى الخطيب بسنده عن ابى حسان الزياتى قال : سنة احدى و عشرين
و مائتين فيها مات عيسى ابن ابان بن صدقة قاضى البصرة لغرة صفر ، و روى عن
محمد بن سعد قال سنة احدى و عشرين مات فيها عيسى بن ابان بن صدقة قاضى اهل
البصرة بالبصرة يوم الاربعاء فى المحرم و دفن و كان حج ثم قدم البصرة منصرفا فمات
بعد قدومه بأيام - اه ج ١١ ص ١٦١ .

ترجمة مؤلف الكتاب

الامام الربانى

و هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيبانى نسبة الى شيان بفتح الشين المعجمة
قبيلة معروفة فى بكر بن وائل ، ولد بواسط سنة ١٣٢ و نشأ بالكوفة و تلمذ لآبى حذيفة ،
و سماع الحديث عن مسعر بن كدام و سفيان الثورى و مالك بن دينار و مالك
ابن انس و الاوزاعى و ربيعة و القماضى ابى يوسف و سكن بغداد و حدث بها ،
و روى عنه محمد بن ادريس الشافعى و هشام بن عبيد الله الرازى و أبو عبيد القاسم
ابن سلام ، و كان الرشيد و لاه الى قضاء الرقة فصنف هناك كتابا سماه بالرقيات ثم
عزله فرجع الى بغداد ، و لما خرج هارون الرشيد الى الرى امره بخرج معه فمات
بالرى سنة تسع و ثمانين و مائة - كذا فى كتاب الانساب للسمعانى ، اقول هكذا
ذكره النووى ايضا فى تهذيب الاسماء و اللغات نقلا عن تاريخ بغداد للخطيب البغدادى
و هو نص صريح على ان الشافعى من تلامذة محمد ، و قد اتكر ابن تيمية الحرقانى
الدمشقى الخبلى ذلك فانه لما ذكر الحسن بن يوسف الخبلى الشيعى فى كتابه منهاج

مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

الكرامة ان الشافعي قرأ على محمد بن الحسن رد عليه ابن تيمية في منهاج السنة قائلا ليس ذلك بل جالسه وعرف طريقته وأول من اظهر الخلاف لمحمد و الرد عليه هو الشافعي فان محمدا اظهر الرد على مالك و اهل المدينة فنظر الشافعي في كلامه - انتهى ، ولا يخفى ما فيه فانه ان اراد انه لم يقرأ عليه كقراءة طلبة زمانه على اساتذتهم فيمكن ان يكون مسلما لكنه لا ينبغي التلذد مطلقا و ان اراد انه لم يرو عنه شيئا فكلام الخطيب ثم السمعاني و النووي يكذبه ، و أما كون الشافعي اول من اظهر الخلاف و الرد على محمد فهو غير مناف للتلذذ فان الشافعي قد صنف في الرد على مالك كتابا مع انه تليذه ، و كذلك ادعى الحلبي ان ابا حنيفة قرأ على جعفر الصادق ، و أنكره ابن تيمية قائلا هذا من الكذب الذي يعرفه من له ادنى علم فان ابا حنيفة من اقران جعفر الصادق و كان ابو حنيفة يفتي في حياة محمد بن علي والد الصادق و لا يعرف ان ابا حنيفة اخذ عن جعفر الصادق و لا من ابيه مسألة واحدة بل اخذ عن اسنن منها كطاء بن ابي رباح و حماد و غيرهما - انتهى ، و فيه ايضا ما فيه فقد اثبت ما اذكره صاحب مشكاة المصابيح حيث قال في كتاب اسماء رجال المشكاة في ترجمة جعفر الصادق : سمع منه الأئمة الاعلام نحو يحيى بن سعيد و ابن جريج و مالك بن انس و الثوري و ابن عينة و ابي حنيفة - انتهى ، و قال علي القاري في طبقاته عند ذكر مشايخ ابي حنيفة و من اهل المدينة الامام جعفر بن محمد الصادق و كان يسأله و يطارحه و هو تابعي من اكابر اهل البيت - انتهى . و أما كون ابي حنيفة من اقران جعفر فهو لا يقدح في التلذذ كما لا يخفى ، و كذلك ادعى الحلبي ان احمد بن حنبل من تلامذة الشافعي و أنكره ابن تيمية قائلا : احمد لم يقرأ على الشافعي و لكن جالسه كما جالس الشافعي محمد بن الحسن - انتهى . و فيه ايضا ما فيه فانه امر مشهور في التواريخ و كتب اسماء الرجال قد ذكره صاحب المشكاة و غيره فلا يضر انكاره ، و ذكر الكفوفي في اعلام الانبياء

مقدمة كتاب الحجّة على اهل المدينة

في المقدمة شرح المقدمة انما ظهر علوم ابي حنيفة بتصانيف محمد حتى قيل انه صنف تسعمائة و تسعين كتابا كلها في العلوم الدينية ، و قيل رثى محمد في المام بعد وفاته فقل له : كيف كنت في حال الزرع ؟ فقال : كنت متأملا في مسألة من مسائل المكاتب فلم اشعر بخروج روحي ، و قيل لاحمد بن حنبل : من اين لك هذه المسائل الدقيقة ؟ قال : من كتب محمد بن الحسن . و عن ابن عبد الحكم سمعت الشافعي يقول : قال محمد ابن الحسن : اقيمت على باب مالك ثلاث سنين و سمعت من لفظه سبعمائة حديث و نفا ، و روى ان الشافعي بات عند محمد و قام الى الصباح و اضطجع محمد فاستكثر الشافعي منه ذلك فلما طلع الفجر قام و صلى بلا تجديد وضوء فقال الشافعي لمحمد فقال انك عملت لنفسك حتى الصباح و انا عملت للامة استخرجت من كتاب الله نفا و ألف مسألة ، و قيل لعيسى بن ابان : ابو يوسف افقه أم محمد ؟ فقال : اعتبروا بكتبهما يعني ان محمدا افقه . و ذكر الووي في تهذيب الاسماء انه روى الخطيب باسناده عن اسميل ابن حماد بن ابي حنيفة قال : كان محمد يجلس في مسجد الكوفة و هو ابن عشرين سنة ، و باسناده عن الشافعي قال : ما رأيت اعقل من محمد ، و عن محمد بن سماعة قال قال محمد لاهله : لا تسألوني حاجة من حوائج الدنيا تشغلوا قلبي و خذوا ما تحتاجون اليه من وكيلى ، و عن ابي رجاء عن محميه قال : رأيت محمدا في المنام فقلت : يا أبا عبد الله الام صرت ؟ قال : قال لى ربى انى لم اجعلك وعاء للعلم و أنا اريد ان اعذبك قلت : ما فعل ابو يوسف ؟ قال : فوقى ، قلت : ما فعل ابو حنيفة ؟ قال : فوق ابي يوسف بطبقات انتهى من مقدمة الجامع الصغير (النافع الكبير) قلت و هو مؤلف الكتب الستة المشهورة بظاهر الرواية الجامع الصغير و الجامع الكبير و الزيادات و زيادات الزيادات و السير الصغير و السير الكبير و كتاب الاصل المشهور بالمبسوط و كتاب الحجّة على اهل المدينة هذا و له الامالى الشهيرة بالكيسانيات و من تصانيفه المارونيات و الرقيات و الجرجانيات

مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

و الموطأ و كتاب الآثار و كتاب الكسب ، قيل سئل احمد بن حنبل من : اين لك هذه المسائل الدقيقة ؟ فقال : من كتب محمد بن الحسن ، و قيل للشافعي : يا ابا عبد الله ! خالفك الفقهاء فقال : هل رأيت فقيها قط اللهم الا محمد بن الحسن فانه كان يملا العين و القلب قال : ما رأيت سمينا فقيها قط الا محمد بن الحسن ، و قال : ما رأيت اعلم بكتاب الله من محمد بن الحسن كانه عليه نزل ، و قال : ما سمعت احدا قط كان اذا تكلم رأيت ان القرآن نزل بلغته غير محمد بن الحسن ، و لقد كتبت عنه حمل حمل بنحى ذكره - راجع بلوغ الاماني و جزء الذهبي في مناقبه و مناقب الكردري و غيرها من كتب المناقب و التواريخ تجد مناقبه كثيرة لا تحتمله هذه الترجمة الصغيرة و الوجيزة - فرحمه الله و رضى عنه رضى الأبرار .

ذكر الامام الاعظم

هو النعمان بن ثابت بن النعمان بن المرزبان من ابناء فارس من الأحرار ما وقع عليه رق و النعمان بن المرزبان ابو ثابت هو الذي اهدى الى علي بن ابي طالب رضى الله عنه الفالوذج في يوم مهرجان فقال علي : مهرجوننا كل يوم . كذا قال الخطيب في تاريخه : و ذهب ثابت الى علي بن ابي طالب و هو صغير فدعا له بالبركة فيه و في ذريته .

و قال الخوارزمي في جامع مسانيد الامام اتفق العلماء على انه روى عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم ستة او سبعة او ثمانية على اختلاف الروايات . و قل على التماري في شرح شرح النخبة عن السخاوي ان المعتمد انه لا رواية للامام عن احد من الصحابة لصغره في زمن ادراكه اياهم . و كان هو زاهدا عابدا ورعا تقيا كثير الصمت دائم التضرع الى الله تعالى صاحب الكرامات و قد عد مشايخه فبلغ اربعة آلاف شيخ - كذا في مفتاح السعادة . قال ابن حزم : جميع اصحاب ابي حنيفة

مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

يجمعون على ان مذهب ابي حنيفة ان ضعيف الحديث اولى عنده من القياس و الرأي قال عبيد الله بن عمرو الرقي : كنا عند الاعمش و عنده ابو حنيفة فسل الاعمش عن مسألة فقال : افته يا نعمان فأفاه ابو حنيفة فقال : من اين قلت هذا ؟ قال : لحديث حدثناه انت ثم ذكر له الحديث ، فقال له الاعمش : انتم الاطباء و نحن الصيادلة - اه من مناقب الذهبي ص ٢١ ، و ذكر الخطيب في تاريخه و غيره ان ابا حنيفة رحمه الله رأى في المنام كأنه ينش قبر رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و يجمع عظامه الى صدره فبعث من سأل محمد بن سيرين فقال ابن سيرين : صاحب هذه الرؤيا يثور علما لم يسقه اليه احد قبله . قال الشافعي : قيل لمالك : هل رأيت ابا حنيفة ؟ فقال : نعم رأيت رجلا لو كلمك في هذه السارية ان يجعلها ذهباً لقام بحجته . و روى حرملة ابن يحيى عن الشافعي انه قال : من اراد ان ينبحر في الفقه فهو عيال على ابي حنيفة . و روى الربيع عن الشافعي : الناس عيال في الفقه على ابي حنيفة رحمه الله . و روى ابو عبيد عن الشافعي رحمه الله يقول : من اراد ان يعرف الفقه فليزِم ابا حنيفة و أصحابه - كذا في تعالق الأنوار . و قال يحيى بن معين : الفقه فقه ابي حنيفة على هذا ادركت الناس . و قال ابن المبارك : قلت لسفيان الثوري : يا ابا عبد الله ! ما ابعد ابا حنيفة عن الغيبة ما سمعته يفتاب عدوا له قط فقال هو أعقل من ان يسلط على حسناته ما يذهبها . و روى انه حج خمسا و خمسين حجة و انه صلى صلاة الفجر بوضوء العشاء اربعين سنة و كان غالاً يقرأ جميع القرآن في الليل في ركعة واحدة . و كان يسمع بكاؤه في الليل حتى يرحمه جيرانه . و قال الشعراني في الطبقات : قال عبد الله ابن المبارك بلغنا عن ابي حنيفة رحمه الله انه صلى الصلوات الخمس اربعين سنة بوضوء واحد و كان نومه جالسا ينام لحظة (و في نسخة طبعت بمصر : نومه دائماً ساعة) بين الظهر و العصر و في الشتاء ينام لحظة من اول الليل . و قال الحسن بن عمار : لما

تولى غسل ابي حنيفة رحمه الله و غفر لك لم تقطر منذ ثلاثين سنة و لم توسد يمينك في الليل منذ اربعين سنة . قال ابن خلكان فمثل هذا الامام لا يشك في دينه ولا في ورعه و تحفظه ، و بعض من العلماء السابقين الذين لهم تعصب لا يبالون بالطعن على الأئمة كالخطيب طعن على ابي حنيفة و الامام احمد و كابن الجوزي فانه تابع الخطيب في الطعن على ابي حنيفة . و قال مبسطه : ليس العجب من الخطيب فانه طعن في جماعة من العلماء انما العجب من الجدل كيف سلك اسلوبه . و كأبي نعيم فانه لم يذكر ابا حنيفة في الحلية و ذكر من دونه علما و زهدا . قال ابن حجر في بعض رسائله ان الطعن ان كان من غير اقران الامام فهو مقلد لما قاله او كتبه اعداؤه و ان كان من اقرانه فلا يعتد به لأن قول الاقران بعضهم في بعض غير مقبول كما صرح به الذهبي قال : و لا سيما اذا لاح انه لعداوة المذهب اذا الحسد لا ينجو منه الا من عصمه الله تعالى . و قال التاج السبكي : ينبغي لك ان تسلك سبيل الأدب مع الأئمة الماضين فإياك ثم إياك ان تصنى الى ما اتفق بين ابي حنيفة و سفيان الثوري . و قال الغزالي : اما ابو حنيفة فلقد كان ايضا عابدا زاهدا عارفا بالله تعالى خائفا منه مرعبا وجهه الله تعالى بعلمه . و العجب من مقلدي الامام الشافعي رحمه الله كيف يطعنون اماما كان يتأدب معه الامام الشافعي رحمه الله هل هذا الا طعن امام مذهب . قال الشعراني في الميزان : لو انصف المقلدون للامام مالك و الشافعي لم يضعف احد منهم قولا من اقوال ابي حنيفة رحمه الله بعد ان سمعوا مدح أئمتهم له ولو لم يكن من التويه برفعة مقامه الا كون الامام الشافعي ترك القنوت في الصبح لما صلى عند قبر الامام ابي حنيفة رحمه الله لكان فيه كفاية في لزوم ادب مقلديه معه و قد انكشف لبعض اصحاب الكشف كالامام الشعراني وغيره ان مذهب الامام ابي حنيفة آخر المذاهب انقطاعا كما هو اول المذاهب المدونة . و شأن ابي حنيفة رحمه الله ارفع من

مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

ان يثبت له فضل بالأحاديث الموضوعة و يكفي في اثبات علو درجته الأحاديث الصحيحة منها ما رواه الشيخان عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وضع يده على سلمان فقال : لو كان الإيمان عند الثريا لئاله رجل من هؤلاء ، وقوله من هؤلاء جمع اسم الإشارة و المشار اليه سلمان وحده على ارادة الجنس و يحتمل ان يراد بهم اهل العجم كلهم و قد كان جد أبي حنيفة من فارس ، و قال الحافظ السيوطي : هذا الحديث الذي رواه الشيخان اصل صحيح يعتمد عليه في الاشارة الى أبي حنيفة . و قال العلامة الشامي صاحب السيرة تليذ الحافظ السيوطي ما جزم به شيخنا من ان اباحنيفة هو المراد من الحديث ظاهر لا شك فيه لانه لم يبلغ من ابناء فارس في العلم مبلغه احد . و قال الشامي : و أما سلمان الفارسي رضى الله عنه فهو و ان كان افضل من أبي حنيفة من حيث الصفة لكنه لم يكن في العلم و الاجتهاد و نشر الدين و تدوين احكامه كأبي حنيفة و قد يوجد في المفضول ما لا يوجد في الفاضل . و منها ما اورده العلامة ابن حجر المكي من انه عليه الصلاة و السلام قال : ترع زينة الدنيا سنة خمسين و مائة و قد قال شمس الأئمة الكردي : ان هذا الحديث محمول على أبي حنيفة لانه مات في تلك السنة . و قال ابن عبد البر : لا تتكلم في أبي حنيفة بسوء ولا تصدق احدا ليسيء القول فيه فاني و الله ما رأيت افضل ولا اورع ولا اققه منه . و كان يزيد بن هبيرة امير العراقيين اراد ان يلى القضاء بالكوفة ايام مروان بن محمد آخر ملوك بني امية فأبى عليه فضربه مائة سوط في عشرة ايام كل يوم عشرة اسواط و هو على الامتناع فلما رأى ذلك خلى سبيله . و نقله ابو جعفر المنصور من الكوفة الى بغداد و اراد ان يوليئه قضاء القضاة فأبى فحلف عليه ليفعلن و حلف ابو حنيفة ان لا يفعل و جرى بينهما كلام و استقر الامام على الامتناع فأمر به الى الحبس . و نقل ان الامام قال : انا لا اصلح للقضاء ، فقال المنصور : كذبت انت ، فقال له الامام :

كيف يحل لك ان تولى قاضيا هو كذاب . و كانت ولادته سنة ثمانين من الهجرة بالكوفة . كذا قال ابن حجر ، و قيل : سنة احدى و سبعين ، و قيل : سنة سبعين ، و قيل : سنة احدى و ستين . و توفي في رجب ، و قيل : في شعبان سنة خمسين و مائة ، و قيل : ثلاث و خمسين ببغداد في السجن ، و قيل : انه لم يمّت في السجن ، و قيل انه دفع اليه قدح فيه سم فامتنع و قال : لا اعين على قتل نفسي فصب في فيه قهرا و قيل : ان ذلك بحضرة المنصور و مات منه . و صلى عليه الحسن بن عمارة و حزر من صلى عليه مقدار خمسين الفا ، و جاء المنصور فصلى على قبره و كان الناس يصلون على قبره الى عشرين يوما . كذا في مفتاح السعادة و دفن في بغداد و قبره هناك يزار و صح ان الامام لما احس بالموت سجد فمات و هو ساجد رضى الله تعالى عنه و عن تابعيه . انتهى ما ذكره العلامة ابو الحسنات رحمه الله في مقدمة الهداية ملخصا ، قلت : ذكر الذهبي في جزء مناقب امامنا الاعظم عن محمد بن حماد المصيصي مولى بني هاشم حدثني ابراهيم بن واقد ثنا المطلب بن زياد اخبرني جعفر بن الحسن امامنا قال : رأيت ابا حنيفة في النوم فقلت : له ما فعل الله بك يا ابا حنيفة ؟ قال : غفر لي ، قلت له : بالعلم ؟ قال : ما اضر الفتوى على صاحبها قلت : بم قال : بقول الناس في ما لم يعلمه مني . اه ص ٣٣ ، و لنعم ما قيل :

ايا جبلي نعمان ان حضا كما لنحصى ولا تحصى فضائل نعمان
و رحم الله من قال :

حسبي من الخيرات ما اعدته يوم القيامة في رضى الرحمن
دين النبي محمد خير الورى ثم اعتقادي مذهب النعمان

امام دار الهجرة

اما مالك فما ادراك ما مالك ، امام الأئمة و مالك الازمة رأس اجلة دار الهجرة قدوة علماء المدينة الطيبة يعجز اللسان عن ذكر اوصافه الجليلة و يقصر

مقدمة كتاب الحجة على أهل المدينة

اللسان عن ذكر محاسنه الحميدة و لنذكر ههنا نبذا من احواله ملخصا من معدن البواقيت
الملتمعة في مناقب الائمة الاربعة و غيره من كتب ثقات الامة قاصدا فيه الاختصار
فالطويل يقتضى الاسفار الكبار ، فأما اسمه و نسبه فهو مالك ابن انس بن مالك بن
ابى عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان - بغين معجمة و ياء تحتية - و يقال : عثمان
ابن جثيل - بجيم و ثاء مثناة و لام - و قيل : خثيل - بخاء معجمة - ابن عمرو بن الحارث
الاصبحى المدنى نسبة الى اصبح - بالفتح - قبيلة من يعرب بن قحطان وجدده الاعلى
او عامر - ذكره الذهبي في تجريد الصحابة و قال : كان فى زمن النبي صلى الله عليه
و سلم و لانه مالك رواية عن عثمان و غيره . و اما ولادته و وفاته فذكر الياقنى
فى طقات المشاهير انه ولد سنة أربع و تسعين ، و ذكر ابن خلكان و غيره انه ولد سنة
خمس و تسعين ، و قيل : سنة تسعين . و ذكر المزي فى تهذيب الكمال : وفاته سنة
تسع و سبعين و مائة ضحوة رابع عشرة من ربيع الاول و حمل به فى بطن امه ثلاث
سنين و كان دفته بالقبع و قبره يزار و بتبرك به ، و اما متابعيه . أصحابه منهم
كثيرون . فمن مشايخه . ابراهيم بن ابي عتبة المقدسى و ابراهيم بن عتبة . و جعفر بن محمد
الصادق و نافع مولى ابن عمر و يحيى بن سعيد و الزهرى و عبد الله بن دينار و غيرهم
و من تلامذته : سفيان الثورى و سعيد بن منصور و عبد الله بن المبارك و عبد الرحمن
الاوزاعى و هو أكبر منه و ليث بن سعد من اقرانه و الامام الشافعى محمد بن اندريس
و محمد بن الحسن الشيبانى و غيرهم ، و أما ثناء الناس عليه و مناقبه ، فهو كثير ،
قال ابو عمر بن عبد البر فى كتاب الانساب : ان الامام مالك بن انس كان امام
دار الهجرة و فيها ظهر الحق و أقام الدين و منها فتحت البلاد و تواصلت الامداد
و سمي عالم المدينة و انتشر عليه فى الأمصار و اشتهر فى سائر الأقطار و ضربت له
اكباد الابل و ارتحل الناس اليه من كل فج عميق و انتصب للتدريس و هو ابن سبع

مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

عشرة سنة و عاش قريبا من تسعين و مكث يفتي الناس و يعلم الناس نحوا من سبعين سنة و شهد له التابعون بالفقه و الحديث - انتهى - و في الروض الفائق : انه العالم الذي بشر به النبي صلى الله عليه و سلم في الحديث الذي رواه الترمذى و غيره و هو قوله صلى الله عليه و سلم : ينقطع العلم فلا يبقى عالم اعلم من عالم المدينة ، و في حديث آخر عن ابي هريرة : يوشك الناس ان يضربوا اكباد الابل فلا يجدون عالما اعلم من عالم المدينة ، قال سفیان بن عيينة : كانوا يرونه مالكا ، و قال عبد الرزاق : كما نرى انه مالك فلا يعرف هنا الاسم لغيره ولا ضربت اكباد الابل الى احد مثل ما ضربت اليه ، و قال ابن مصعب : سمعت مالكا يقول : ما اقيت حتى شهد لى سبعون شيخا اهل لندالك ، و قال الشافعى : لو لا مالك و سفیان لذهب علم الحجاز ، و قال رجل للشافعى : هل رأيت احدا ممن ادركت مثل مالك ؟ فقال : سمعت من تقد منا فى السن و العلم يقولون : ما رأينا مثل مالك . فكيف نرى مثله ؟ و قال محمد بن ربيع : حججت مع ابي و أنا صبي فتمت فى مسجد رسول الله فرأيت فى النوم رسول الله صلى الله عليه و سلم كأنه خرج من قبره و هو متكئ على ابي بكر و عمر فقممت و سلمت فرد السلام فقلت : يا رسول الله اين انت ذاهب ؟ قال اقيم لمالك الصراط المستقيم ، فانتبهت و أتيت أنا و أبى الى مالك فوجدت الناس مجتمعين على مالك و قد اخرج لهم الموطأ ، و قال محمد بن عبد الحكم : سمعت محمد بن السرى يقول : رأيت رسول الله فى المنام فقلت : حدثنى بعلم احدث به عنك ، فقال يا ابن السرى انى قد وصلت بمالك بكنز يفرقه عليكم الا و هو الموطأ ليس بعد كتاب الله ولا مستى فى اجماع المسلمين حديث اصح من الموطأ فاستمعه تنتفع به ، و قال يحيى بن سعيد : ما فى القوم اصح حديثا من مالك ثم سفیان الثورى و ابن عيينة ، و قال ابو مسلم الخزاعى : كان مالك اذا اراد ان يجلس توضأ وضوؤه للصلوات و لبس احسن ثيابه و تطيب و مشط لحيته

مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

فقيل له في ذلك فقال : او قر به حديث رسول الله ، و قال ابن المبارك : كنت عند مالك و هو يحدثنا بحديث رسول الله فلدغته عقرب ست عشرة مرة و هو يتغير لونه و يصفر وجهه و لا يقطع الحديث ، فلما تفرق الناس عنه قلت له : لقد رأيت اليوم منك عجبا فقال : صبرت اجلالا لحديث رسول الله صلى الله عليه و سلم ، و قال مصعب بن عبد الله : كان مالك اذا ذكر النبي صلى الله عليه و سلم يتغير لونه و يحني ، فقيل له في ذلك فقال : لو رأيتم ما رأيت لما انكرتم ، و ذكر ابن خلكان كان مالك لا يركب في المدينة مع ضعفه و كبر سنّه و يقول : لا اركب في مدينة فيها جثة رسول الله صلى الله عليه و سلم مدفونة - اه من مقدمة الموطأ للإمام محمد وانحصا و مناقبه كثيرة رضى الله عنه و رحمتنا بخرمته .

ترجمة شارح العلامة

رتبها العلامة المحقق مولانا السيد محمد يوسف البنورى

شارح كتاب الحجة و مصححه هو العلامة الشيخ المحدث المفتى السيد مهدي حسن ابن السيد كاظم حسن بن العلامة الطيب الحاذق و المفتى الفاضل السيد فضل الله بن العارف بالله السيد الشاه محب الله بن شيخ عصره السيد قطب الدين المدعو بقطي ميان بن الشيخ السيد درويش بن الشيخ السيد الشاه شهاب الدين احمد الشاه آبادي بن الشيخ الكامل السيد ابي اسحاق ابراهيم بن الفاضل السيد الشاه شهاب الدين احمد الجيلاني الذي ينتهي نسبه السامي الى الشيخ الامام الرياني الشيخ محي الدين عبد القادر الجيلاني الحسيني والحسيني بعشرين واسطة، جده السيد ابواسحاق ابراهيم جاء الى دهلي من بغداد في عهد السلطان شاه جهان ثم رجع بعد تسع سنوات الى بغداد ثم عاد الى الهند فتوفي بأورنگ آباد من بلاد الدكن، ثم دخل الهند ابنه السيد احمد جاء من بغداد الى دهلي سنة ١٠٩٠ هـ في عهد السلطان عالمكير و سكن بلدة شاه آباد و توفي بها و دفن بمحلة كتره

مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

و هناك قبره يزار . ولد العلامة المفتي في رجب سنة ١٣٠٠ هـ في مدينة شاه جهسان بور في محلة « سلا خيل » سمي أولاً خواجه حسن ثم غير اسمه بإشارة رجل عارف الى « مهدي حسن تفرسا » بما يتفاهل بهذه التسمية من كونه على الهداية و الاهتداء .

قرأ القرآن الكريم على والده و حفظ قدراً منه عنده و اتم بقية الحفظ على غيره حين بلغ سنه الى اثني عشر عاماً . و كذلك تعلم مبادئ الكتب الفارسية على والده و على اخيه الأكبر . و أم في التراويج و ختم القرآن الكريم اول مرة في مسجد محله حين بلغ من عمره خمسة عشرة سنة . ثم دخل مدرسة « عين العلم » في بلدة و تلقى « سادى كتب الصرف و النحو على أساتذة المدرسة ، و من اشهرهم : الشيخ عبدالحق بانى المدرسة كان من خلفاء الشيخ رشيد احمد الكنكوهي رحمه الله يرثيها من كتب النحو و الفقه على الشيخ المفتي كفاية الله الدهلوى ولما انتقل الشيخ كفاية الله الى المدرسة الأمينية بدهلي أرسله والده اليها ، فقرأ كتب العلوم من الفقه و الأدب الفارسي و الأدب العربي و كتب العلوم العقلية من المنطق و الفلسفة و كتب أصول الفقه و كتب الحديث كلها على أساتذة المدرسة و على الشيخ كفاية الله حتى فرغ من دراسة كتب النصاب كله سنة ١٣٢٦ هـ وأصبح مدرساً بالأمينية وقرأ أطراف البخارى و جامع الترمذى على شيخ العصر و شيخ الهند مولانا محمود حسن الديوبندى رحمه الله وحصل شهادة الفراغ سنة ١٣٢٨ هـ من دار العلوم الديوبندية ايضاً و بايع على قطب عصره الشيخ رشيد احمد الكنكوهي و حصل الامازة من احد خلفائه مولانا الشيخ شيفع الدين المهاجر المكي . ثم أصبح صدر المدرسين بالمدرسة « لاشرفيه في « راندير » بمديرية سورت في مقاطعة بومباي و درس سبع سنوات كتب الامة هات الست و كتب المنطق و المقول و كتب البلاغة ثم اصبح شيخ الاساتذة في المدرسة المحمدية براندير اربع سنوات مدرساً للصالح الست .

مقدمة كتاب الحجّة على اهل المدينة

و اشتغل بالافتاء في تلك البلاد في مقاطعة بومبائي من سنة ١٣٣٨ الى سنة ١٣٦٨ هـ ثلاثين عاما كاملا إلى ان أصبح صدر دارالافتاء في دار العلوم الديوبندية في سنة ١٣٦٨ هـ ولا زال بها يقى و يخدم الدين و العلم و انتهت إليه رئاسة الافتاء في تلك البلاد و درس مرتين فيها شرح معاني الآثار للطحاوى تدرّس بحث و تحقيق .

و حج اول مرة سنة ١٣٣٧ هـ - ١٩١٩ ع ثم حج بعده اربع مرات الى اليوم و لقي في هذه الاسفار مشايخ الحرمين و ذاكر معهم في شتى المسائل إفادة و استفادة و حصل له منهم الاجازات و الشهادات .

و تلقى الاجازات من مشايخ البلاد في الحرمين الشريفين ففي مكة مشايخ منهم الشيخ احمد بن علي تجار الطائفي المكي الشافعي مدرس الحرم و الشيخ عمر بن ابي بكر باجنيد الشافعي وكيل الحنابلة و الشيخ الشريف محمد بن هاشم الحنفي و الشيخ حبيب الله ابن مايأبي المالكي الشنقيطي و الشيخ الشريف حسين بن علي الملك و ماهر العلوم الثقلية و العقلية الشيخ محمد المرزوقي و الشيخ محمد حسن البشاري المهاجر المكي - مؤلف غنية الناسك ، و الشيخ عمر بن حمدان المحرمي المالكي و مولانا الشيخ شفيع الدين الهندي المهاجر المكي و غيرهم و بالمدينة عن مشايخ منهم الشيخ احمد شمس المالكي المغربي و الشيخ محمد زكي بن الشيخ العلامة السيد احمد البرزنجي الشافعي و قاضي القضاة الشيخ ابراهيم بن عبد القادر البري المدني المدرس بالحرم المدني و الشيخ محمد عائش بن محمود الشافعي المصري المدني و الشيخ عبد القادر الطراباسي الحنفي و الشيخ محمد طيب المغربي المالكي و الشبيخة امة الله بنت المحدث الشيخ عبد الغني المجددي المهاجر المدني و الشيخ عبد الله بن الشيخ حسين بن محسن الانصاري اليمني و الشيخ خليل احمد الهندي المهاجر المدني صاحب بذل الجهود شرح سنن ابي داود ،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اختلاف أهل الكوفة وأهل المدينة في الصلوات والمواقيت

قال أبو حنيفة رضي الله عنه : ينبغي أن يسفر^١ بالفجر لما قد جاء في ذلك من الآثار ولأن^٢ صلاة الفجر يكون الناس فيها في حال ثقل من النوم فينبغي أن يسفر بها لأن يشهدا من كان نائماً ومن كان غير نائم .
وقال أهل المدينة ومالك : ينبغي أن يغسل بها لما جاء في ذلك من الأخبار .
وقال محمد بن الحسن : قد جاء^٣ في ذلك آثار مختلفة من التغليس والاسفار بالفجر ، والاسفار بالفجر أحب إلينا لأن القوم^٤ كانوا يغسلون فيطيلون القراءة فيصرفون كما ينصرف أصحاب الاسفار ويدرك النائم وغيره الصلاة .
وقد بلغنا^٥ عن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه أنه قرأ سورة البقرة في صلاة الصبح فأنما كانوا يغسلون لذلك ؛ فأما من خفف وصلى

(١) من الاسفار مبنى للعقول وهو التنوير .

(٢) قوله « ولأن » الواو ساقط من نسخة الأستانة .

(٣) كذا في الأصل المدني وكذا في الهندية بالتذكير ، وفي نسخة الأستانة : قد جاءت .

(٤) أي الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين .

(٥) قال الطحاوي : حدثنا ابن أبي داود قال ثنا سعيد بن أبي مرثم قال أنا ابن لهيعة =

كتاب الحجّة (اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني

بسورة^١ المفصل ونحوها فانه ينبغي له ان يسفر .
وقد بلغنا^٢ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اسفروا بالفجر فانه اعظم للأجر^٣؛
= قال ثنا عبيد الله بن المغيرة عن عبد الله بن الحارث بن جزء الزيدى رضى الله تعالى عنه
قال : صلى بنا ابو بكر رضى الله عنه صلاة الصبح فقرأ بسورة البقرة في الركعتين جميعا ،
فلما انصرف قال له عمر رضى الله عنه : كادت الشمس تطالع ، فقال : لو طلعت لم تجدنا
غافلين اه ؛ و قال الطحاوى قبله حدثنا سليمان بن شعيب قال ثنا عبد الرحمن بن زياد قال
ثنا شعبة عن قتادة عن انس بن مالك قال صلى بنا ابو بكر رضى الله عنه صلاة الصبح فقرأ
بسورة آل عمران ، فقالوا : قد كادت الشمس تطالع ، فقال : لو طلعت لم تجدنا غافلين - اه .
(١) هكذا فى الاصل و هكذا فى الهندية ، و فى نسخة الآستانة : بسور المفصل .
(٢) قلت : و قد اسنده الامام محمد فيما بعد .

(٣) قلت : اخرجه الترمذى من طريق عاصم بن عمر عن محمود بن لبيد عن رافع
ابن خديج رضى الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اسفروا بالفجر فانه
اعظم للأجر - اه ، و قال : حديث حسن صحيح . كذا ذكر ابن عساكر و المنذرى
و المزي . و اخرجه الطحاوى فى معانى الآثار حدثنا على بن شيبه قال ثنا ابو نعيم قال
ثنا سفيان الثورى عن محمد بن عجلان عن عاصم بن عمر بهذا - و فى آخره : فكما اسفرتم
فهو أعظم للأجر ، او قال : لأجوركم - اه . و اخرجه البيهقى فى (ج ١ ص ٤٥٧)
من سننه الكبرى من طريق محمد بن اسحاق عن عاصم بن عمر بمثله ، و رواه ايضا عن
عاصم محمد بن عجلان اخرجه من طريقه الطحاوى فى معانى الآثار و ابن حبان فى صحيحه
و لفظه : اصبحوا بالصبح فانكم كلما اصبحتم بالصبح كان اعظم لأجوركم . و اخرجه
ايضا ابو داود و ابن ماجه ، و لفظ الطحاوى : اسفروا بالفجر فكما اسفرتم فهو أعظم
للأجر : او قال : لأجوركم ، و له طريق آخر . اخرجه النسائى عن ابراهيم بن يعقوب
ثنا ابن ابى مريم انا ابو غسان حدثني زيد بن اسلم عن عاصم بن عمر عن محمود =

كتاب الحجة (اختلاف أهل الكوفة والمدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني

حديث مستفيض معروف .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح القرشي عن هُرَيْرٍ^١ بن عبد الرحمن قال سمعت جدي رافع بن خديج قال: نشر^٢ بلال يؤذن للفجر^٣، فقال له^٤ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: اسفروا بلال! قال: فجلس؛ ثم شر الثانية ليؤذن،

= ابن ليد رضى الله عنه عن رجال من قومه من الأنصار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ما اسفرتم بالصبح فهو أعظم للأجر؛ ورجال هذا السند ثقات . وفي الخلافات للديمقي عن ابي الزاهرية عن ابي الدرداء رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: اسفروا بالفجر؛ وهو مرسل . وروى من وجه آخر ايضا مرسلا بسند صحيح فروى عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن زيد بن اسلم انه عليه الصلاة والسلام قال: اسفروا بصلاة الصبح فهو أعظم للأجر - قاله في الجوهر النقي .

(١) اى منتشر شائع بين الأنام .

(٢) اى مشهور . قلت: روى من حديث رافع بن خديج و من حديث بلال و من حديث انس و حديث قتادة بن النعمان و من حديث ابن مسعود و من حديث ابي هريرة و من حديث حواء الأنصارية رضى الله عنهم - نصب الراية .

(٣) بالهاء و الراءين المهملين بينهما ياء مثناة من تحت مصغرا .

(٤) بالنون والشين و الزاى المجمعتين من النشر و هو القيام و الارتقاع و التباعد و النفور، و منه امرأة ناشزة و النشوز العصيان ايضا و يمكن النشر بالراء المهملة وهو فى الأصول: نشر بالراء المهملة و هو الشيوع و الانتشار و يلزمه الرفع و القيام عن مكان الى مكان .

(٥) و كان فى الأصل « الفجر » . و الصواب « للفجر » كما هو فى الهندية .

(٦) كذا فى الأصل ، و سقط لفظ « له » من المصورة .

كتاب الحجة (اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني

فقال : اسفرأى بلال ! فجلس ؛ ثم نشر [الثالثة - ١] ؛ قال : فتركه ؛ فأذن ١ .

أخبرنا ٢ محمد بن يزيد قال أخبرنا محمد بن عجلان ٣ عن عاصم بن عمر بن قتادة ٤

(١) ما بين المربعين زيادة من المصحح لأن السياق يقتضيه ، وكان ساقطاً من الأصول .

(٢) قلت و هذه الطريق ترد تأويل الامام الشافعي و عنه الترمذي و البيهقي من معنى

الاسفار بتحقيق الفجر و يشهد له رواية ابن ابي شيبة و اسحاق و غيرهما كما في التلخيص

بلفظ ثوب بصلاة الصبح يا بلال حتى يصير القوم بمواقع نبلمهم من الاسفار اه و حديث

هرير بن عبد الرحمن صريح في ذلك لا يجري فيه ما زعموا من معنى الاسفار .

(٣) و في الهندية « و أخبرنا » .

(٤) من قوله « ابن عجلان » الى « عمر بن قتادة » ساقط من نسخة الأستانة .

(٥) و في الأصل « عاصم بن عمرو عن قتادة » و هو تصحيف ، و الصواب « عاصم

ابن عمر بن قتادة » ، قلت : و من هذه الطريق رواه اصحاب السنن الاربعة فالترمذي عن

محمد بن اسحاق عن عاصم بن عمر و الباقون عن محمد بن عجلان عن عاصم ، قال الترمذي :

حديث حسن صحيح . و لفظ ابي داود فيه : اصبحوا بالفجر ، قال ابن القطان في كتابه :

طريقه طريق صحيح ، و عاصم بن عمر وثقه النسائي و ابن معين و أبو زرعة و غيرهم

و لا اعرف احدا ضعفه و لا ذكره في جملة الضعفاء . و رواه ابن حبان في صحيحه في

النوع الخامس و الأربعين من القسم الاول ، و في لفظ له : اسفروا بصلاة الصبح

فانه اعظم للأجر ، و في لفظ له : و كلما اصبحتم بالصبح فانه اعظم لأجوركم . و في لفظ

للطبراني : و كلما اسفرتتم بالفجر فانه اعظم للأجر - اه نصب الراية . و هو عند

البيهقي في ج ١ ص ٤٥٧ من السنن من طريق محمد بن اسحاق عن عاصم به و الصلاة

قبل تين الفجر و يقرنه لا تجوز و الصلاة الفاسدة لا يؤجر عليها و يبقى الفرض في

ذمته ، و قوله « اعظم للأجر » اقل التفضيل ، فيقتضى اجرين احدهما اكل من الآخر

فان صيغة اقل تقتضى المشاركة في الأصل مع رجحان احد الطريقين فلا يمشى =

كتاب الحجة (اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات) للامام محمد الشيباني

عن محمود^١ بن لبيد عن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اسفروا بالفجر فانه اعظم للأجر .

اخبرنا سلام بن سليم^٢ قال حدثني هريز بن عبد الرحمن بن^٣ رافع بن خديج قال سمعت جدي رافع بن خديج الأنصاري يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : يا بلال ! نور بالفجر ما يرى القوم مواقع نبلهم . قال اخبرنا هشام بن سعد المدني عن زيد بن اسلم^٤ قال اخبرني محمود ابن لبيد الأنصاري عن رجال من قومه من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا^٥ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اصبحوا بالصبح فكلما اصبحتم فهو أعظم للأجر .

= فيه تأويل الامام الشافعي على ما نقله عنه الديهقي في المعرفة على ما في الجوهر النقي مع ان في بعض الفاظ هذا الحديث ما يعد التأويل بل ينفيه رأسا الجوهر النقي بتغير ما . (١) وفي نسخة الأستانة « محمد » و الصواب « محمود » كما هو في الأصل .

(٢) وفي الأصل « سلام بن سليمان » ان صح فهو « سلام بن سليمان المزني ابو المنذر الكوفي » و إلا فالصواب ما كتبه فان الامام محمدا اكثر الرواية في كتبه عن سلام ابن سليم الحنفي كما لا يخفى على من طالع تصانيفه .

(٣) و كان في الأصل « عن رافع » و الصواب « ابن رافع » .

(٤) قال في الجوهر النقي : رجال هذا السند ثقات فالحديث صحيح ، و اخرجه النسائي عن ابراهيم بن يعقوب ثنا ابن ابي مریم انا ابو غسان حدثني زيد بن اسلم به بلفظ « ما اسفرتم بالصبح فهو أعظم للأجر » اهـ - راجع ج ١ ص ١٠٥ و ١٠٦ من الطحاوي فانه اخرجه من طرق .

(٥) وفي الأصل « قال قال » و السياق يقتضي الجمع لانه يروى عن رجال من قومه و هو الجمع مع امكان التأويل في « قال » اي قال كل واحد منهم .

كتاب الحجة (اختلاف أهل الكوفة و المدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا سعيد^١ بن عبيد الطائي عن علي بن ربيعة الوالبي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه كان يقول : يا ابن النباح^٢ ! اسفر^٣ بالفجر^٤ .
و قال محمد بن الحسن قال ابو حنيفة رضي الله عنه : تأخير صلاة العصر افضل من تعجيلها اذا صليت و الشمس يضاء فية لم تتغير و على ذلك كان اصحاب عبد الله بن مسعود بالكوفة .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي قال : ادركت اصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه و هم يصلون العصر في آخر وقتها .
و قال اهل المدينة و مالک : التعجيل بها افضل من التأخير .

(١) و كان في الأصول « سعيد بن عامر بن عباس الطائي » و هو غلط ، و الصواب « سعيد بن عبيد الطائي » على ما كتبه كما في الطحاوي و الجوهر النقي و غيرهما .
(٢) بالنون و الباء من نباح الكلب كما في القاموس و المغرب ، ابن النباح مؤذن على رضي الله عنه فعال من نباح الكلب اه ، و ما وقع بالباء و الياء كما في الديهقي و الجوهر النقي و غيرهما ، و نسخة « ابن يثامى » له غلط لا معنى له .

(٣) رواه ابن ابي شيبة ايضا في مصنفه ، قال في الجوهر النقي بسند جيد ثنا شريك عن سعيد بن عبيد هو الطائي به مثله و رجال هذا السند على شرط مسلم إلا شريكا فانه اخرج له في المتابعات و صحح الحاكم روايته كما مر ، و قد تابع شريكا في هذا الأثر الثوري قال صاحب التمهيد ذكر عبد الرزاق عن الثوري عن سعيد بن عبيد الطائي عن علي سمعت عليا يقول لمؤذنه : اسفر اسفر يعني بصلاة الصبح - انتهى ؛ وكذا تابعه محمد ايضا كما هنا .

(٤) و سقط من الأصول ذكر صلاة الظهر و لا بد من ذكره ايضا للاختلاف في آخره بين اهل المدينة و بين الامام من المثل و المثليين - ف .

كتاب الحجّة (اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات) للامام محمد الشيباني

و قال محمد بن الحسن : قد جاءت في هذا آثار [مختلفة - ١] و اما ما عليه اصحاب عبد الله بن مسعود فالتأخير .

و الذى رواه اهل الحجاز في ذلك عن امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه كتب الى ابى موسى الأشعري ان صل^٢ الظهر اذا زاغت الشمس و العصر و الشمس^٣ يضاء نقيّة^٤ قبل ان تدخلها صفرة ، و كذلك^٥ نقول . و هذا الحديث اخبرنا به مالك عن عمه ابى سهيل^٦ بن مالك بن ابى عامر عن ابيه^٧ ان عمر كتب بذلك الى ابى موسى الأشعري رضى الله عنه .

و قال محمد بن الحسن : و الشفق عندنا الحرة التى تكون في المغرب فاذا ذهب تلك الحرة فقد غاب الشفق ؛ و كذلك قال اهل المدينة و مالك مثل قولنا ان الشفق هو الحرة .

قال محمد بن الحسن اخبرنا ثور بن يزيد الشامي^٨ عن مكحول . قال كان

(١) زدته على اقتضاء السياق .

(٢) في الهندية « صلى » بالالف المقصورة و هو تصحيف ، بل هو أمر في الكتاب .

(٣ - ٣) في المصورة مواضع « يضاء نقيّة » هو خطأ .

(٤) في الهندية « فكذلك » .

(٥) في الأصل « ابى اسمعيل » و هو غلط .

(٦) و في الأصل « عن ابيه كتب الى ابى موسى » و هو موهم الى ان الكاتب مالك بن ابى عامر و هو غلط كما لا يخفى ، و ابو سهيل في موطأ مالك و شرحه للزرقاني ص ٢٣) و التهذيب .

(٧) عند البيهقي هكذا عن ثور بن يزيد عن مكحول عن عبادة بن الصامت و شداد بن وس قالوا : الشفق شفقان : الحرة والياض ، فاذا غابت الحرة حلت الصلاة ؛ و الفجر =

كتاب الحجّة (اختلاف اهل الكوفة و المدينة فى الصلوات) للإمام محمد الشيبانى

عبادة بن الصامت و شداد بن اوس يصلان العشاء اذا غابت الحمرة و يريان^١ انها الشفق .

و كان ابو حنيفة رضى الله عنه يقول : الشفق الياض ، و كان ابو حنيفة يقول : لا يفوت المغرب حتى يغيب الشفق [الأيض - ^٢] و لكنه^٣ كان يكره تأخيرها اذا غاب الشفق [الأحمر - ^٤] ، و يقول : وقتها^٥ حتى يغيب الشفق [الأيض - ^٦] .

= فجران : المستطيل و المعترض ، فاذا انصدع المعترض حلت الصلاة . و روى عن سفيان عن ثور عن مكحول انه قال : اذا ذهب الحمرة فصل ، قال سفيان : و هو أحب الينا و ذلك الشفق عندنا لأن الياض لا يذهب حتى يمضى الليل انتهى و به يظهر ما فى الأصل من الخلل فى المتن .

(١) و فى الأصل « يرى انها » اى كل واحد منهما يعتقد - الخ .

(٢) زدته انا و كذا لفظ الأحمر فيما بعد و الأيض فيما بعد ذلك و لعدم وجوده فهم المحشى من العبارة ما فهم - سألنا الله و إياه ، و المراد من الجملة الأخيرة ان بقاء وقت المغرب عند ابى حنيفة الى غيوبة الشفق الأيض .

(٣) انظر كيف راعى ابو حنيفة الطرفين من الأحاديث و اختار الاحتياط حيث قال بامتداد وقت المغرب الى غروب الشفق الأيض و اداء الصلاة قبل الأحمر و الكراهة بعده فهو كوقت العصر فقد ادى حق الاجتهاد و حق الاتباع بالآثار كيف و هو فقيه النفس فقيه الأمة .

(٤) هكذا فى الأصل « و يقول : وقتها حتى يغيب الشفق » و كذلك يقول محمد بن الحسن الخ ، و أنت تعلم ان محمدا لا يقول بالياض بل بالحمرة فلا يناسب قوله و كذلك يقول محمد و لذا غيرت العبارة اللهم الا ان يقال مراده بقوله نفس الشفق من غير قيد يعنى و كذلك تقول ابو حنيفة به - تدبر .

كتاب الحجة (اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني

قال محمد بن الحسن اخبرنا شعبة بن الحجاج^١ عن قتادة [عن ابي ايوب]

عن عبد الله^١ [بن عمرو بن العاص رضى الله عنه] قال^٢ : حدثني مرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم و مرتين لم يذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه ذكر الوقت فقال^٣ : الظهر ما لم تحضر العصر ، و العصر ما لم تصفر الشمس ، و المغرب ما لم يسقط ثور^٤ الشفق ، و العشاء الى نصف الليل^٥ ، و الفجر الى

(١-١) و في الأصول « عن قتادة عن عبد الله » و هو زلة فاحشة من الكاتب ، و الأصل « عن قتادة عن ابي ايوب » - اى العتكي و اسمه يحيى بن مالك الأزدي و يقال المراغى و المراغ حتى من الأزدي - عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما هو عند مسلم و الديهقي و غيرهما . و لفظ « عبد الله » اذا كان مجردا عن القيود يراد به عندهم ابن مسعود رضى الله عنه ، و ههنا عبد الله بن عمرو بن العاص لا ابن مسعود رضى الله عنه كما يوهم عبارة الأصول . ففيها سقط و تصحيف فلذا زدت اسم ايه و اسم ابي ايوب بين المربعين .

(٢) اى قال شعبة : حدثني قتادة مرة مرفوعا و مرتين غير مرفوع . و عند مسلم فى حديثي ابي عامر العقدي و يحيى بن بكير قال شعبة : رفعه مرة و لم يرفعه مرتين . و عند الطحاوي قال شعبة : حدثني ثلاث مرار فرفعه مرة و لم يرفعه مرتين .

(٣) عند مسلم و غيره زيادة لفظ الوقت فى كلها .

(٤) و فى الأصول « نور الشمس » و هو تصحيف و غلط ، و هو بالثاء المثلثة كما هو عند مسلم و الديهقي و الطحاوي و غيرهم ، او فور بالفاء كما هو عند ابي داود و غيره ، و بالنون معناه ايضا صحيح لكن « الشمس » تصحيف ، و الصواب « الشفق » .

(٥) فيه رد على ابن ابي شيبة حيث الزم ابا حنيفة بكونه قائلًا بأن وقت العشاء الى نصف الليل فى مسألة الثانى و المائة من وقت العشاء فى كتاب الرد و لم يدر انه قائل بأن =

كتاب الحجّة (اختلاف أهل الكوفة و المدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني

ان تطلع الشمس . فقد جعل وقت المغرب في هذا الحديث ما لم يسقط
ثور الشفق .

و أخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم النخعي ان رجلا أتى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم يسأله عن وقت الصلوات فأمره ان يحضر الصلوات
مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم امر بلالا ان يكر بالصلوات
كلهن و أمره في اليوم الثاني فأخر الصلوات كلهن ثم قال : اين السائل عن
وقت الصلوات ما بين هذين الوقتين وقت .

اخبارنا سفيان الثوري قال حدثنا ليث بن ابي سليم عن طاوس عن
ابن عباس^١ رضى الله عنهما قال : وقت الظهر الى العصر و وقت العصر الى

= وقت العشاء الى طلوع الفجر . الأحاديث في ذلك مختلفة وردت على حسب السائلين
عنه ارسلت ارسالا و اجملت اجمالا و تعيين ثلث الليل في الأحاديث التي سردها ابن
ابي شيبة على غالب احوال المصايين و أكثرهم و إليه يشير حديث « لو لا ان اشق على
امتي لأمرتهم بتأخير العشاء الى ثلث الليل ، او كما قال . انظر في هذا الحديث الى نصف
الليل و لو قال ابو حنيفة به فقد عمل بالحديث على رغم ابن ابي شيبة فكيف صار محل
الطعن بل ابن ابي شيبة خالف الحديث المذكور حيث اقتصر وقته على ثلث الليل فقط
و قد ورد حديث ابي هريرة و أنس و فيها نصف الليل و عامة الليل الى طلوع الفجر
في حديث عائشة فقد عمل الامام بهذه الأحاديث كلها و خالفها ابن ابي شيبة - و العباد
بالله هذا ! و له موضع آخر .

(١) او لم يعلم ابن ابي شيبة ان ابن عباس قبل ابي حنيفة قائل بأن وقت العشاء من
غيبوبة الشفق الى الفجر و حاشاه ان يخالف الأحاديث فانه حبر الأمة ، و العجب منه
كيف رد على ابي حنيفة و هذه الأحاديث و الآثار بمرأى منه ، و ليس هذا الا =

كتاب الحجّة (اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني

المغرب و وقت المغرب الى العشاء و وقت^١ العشاء الى الفجر [و وقت الفجر الى طلوع الشمس -^٢]^٣.

اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن ابي اسحاق السبيعي عن الأسود بن يزيد قال كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : صل المغرب قدر ما يسير الراكب الى غروب الشفق^٤ فرسخا .

اخبرنا خالد بن عبد الله عن^٥ [مغيرة] الضبي عن ابراهيم النخعي ان ابن اخت الأسود بن يزيد كان يؤذن لهم^٦ و كان يعجل العصر و كان الأسود يحب تأخيرها ، فقال له الأسود : ألا تطيعنا في الأذان او لنعزلن مؤذنتنا^٧ .

= بلاء التعصب و العناد . و حديث جابر الذي رواه ابن ابي شية في تلك المسألة يرد عليه و لم يدر هو ذلك و فيه صلى بنا من الغد العشاء حين ذهب ثلث الليل - الحديث ، فلما ذهب ثلثه و أدى صلى الله عليه و سلم الصلاة بعده فقد أدى في غير وقت العشاء على رغم ابن ابي شية فان وقته عنده الى ثلث الليل فكيف جازت هذه الصلاة و كيف صارت اداء لا قضاء - و هذا كله آفة من الفهم السقيم .

(١) لفظ الوقت ساقط من الأصول .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٣) هكذا أخرجه البيهقي في سننه الكبرى بسنده و مثله في ج ١ ص ٣٦٦ منها بلا زيادة .

(٤) كذا في الأصل و في النسخة الهندية « الشمس » و هو غلط .

(٥) في الأصل : خالد بن عبد الله « بن » الضبي و هو تصحيف « عن » و سقط لفظ « مغيرة » من الأصل .

(٦) في الأصل « بهم » بلباء الموحدة مكان اللام و هو لا معنى له .

(٧) في الأصل « مؤذنتنا » بالجمع و هو لا معنى له اى عن التأذين .

كتاب الحجّة (اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا خالد بن عبدالله عن عبد الملك بن ابي سليمان عن عطاء بن ابي رباح قال : بلغني ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسأله عن وقت الصلاة فسكت حتى اذا كانت ^١ صلاة الاولى اخرها ^٢ الى ما بين ^٣ الصلاتين ثم صلى وصلى العصر حتى ^٤ كادت الشمس ان تصفر وآخر المغرب حتى كاد الشفق ان يغيب ثم صلاها وآخر العشاء الى ثلث الليل وآخر الفجر فأسفر بها جدا ثم صلى الظهر من الغد ^٥ حين زالت الشمس والعصر والشمس يضاء تقيّة والمغرب حين غربت الشمس والعشاء حين غاب الشفق والغداة حين طلع الفجر ثم قال : ما بينهما وقت .

اخبرنا بدر بن عثمان الأموي عن ابي بكر ^٦ بن ابي موسى الأشعري عن ابيه ابي موسى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : اتاه سائل يسأله عن مواقيت الصلوات ^٧ ، فلم يرد ^٨ عليه شيئا وأمر بلالا فأقام الفجر حين

(١) وفي الأصول « كان » .

(٢-٣) وفي الأصول « الى بين » .

(٣) وفي الأصل « حين » وهو تصحيف « حتى » .

(٤) زاد في نسخة الآستانة « ثم صلى » .

(٥) وفي الأصول « الغداة » ، والصواب « الغد » .

(٦) وفي الأصل « عن ابي بكر بن ابي بردة بن ابي موسى الأشعري عن ابيه عن ابي موسى » وهو غلط وتصحيف ، وما كتبه في الصلب هو عند مسلم وغيره من كتب الحديث والرجال .

(٧) عند مسلم « مواقيت الصلاة » بالافراد .

(٨) وفي الأصل الهندي « فلم يرد عليه » والصواب ما في الأصل كما هو في كتب الحديث .

كتاب الحجة (اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني

انشق الفجر^١ و الناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضا ، ثم امره فأقام الظهر حين زالت الشمس^٢ و القائل يقول : [قد - ^٣] اتصف النهار او لم ينتصف و [هو - ^٤] كان اعلم منهم ، ثم امره فأقام العصر و الشمس^٥ يضاء نقيه ، ثم امره فأقام المغرب حين وقعت الشمس^٦ ، ثم امره^٧ فأقام العشاء حين غاب الشفق^٨ ، ثم اخر الفجر^٩ من الغد حتى^{١٠} انصرف عنها - القائل يقول :

(١) زاد اليهقي و مسلم « صلى » .

(٢) كذا في الأصل و ليس هذا عند مسلم و اليهقي و غيرهما ، بل فيها « فأقام الظهر و القائل يقول زالت الشمس او لم تزل » - الخ .

(٣) زدت « قد » من مسلم .

(٤) زدت « هو » من مسلم .

(٥) و عند مسلم « و الشمس مرتفعة » .

(٦) و في النسخة الأستانة « غاب الشفق » و هو خطأ .

(٧) سقطت الجملة التامة من نسخة الأستانة .

(٨) اي عند سقوط الشفق .

(٩) و في اليهقي « ثم صلى الفجر » .

(١٠) هذا ما عند مسلم في صحيحه و في الأصل « حين » و هو تصحيف ، والمحشى اقره

و جعله ظرفا لقوله « يقول » الذي بعده و هو كما ترى تكلف محض بل خبط في المعنى

و معنى « حتى » هو الصحيح كما لا يخفى على الذوق السليم و فيه رد على ما اوله الشافعي

و غيره حديث الاسفار من تبيين الفجر و تيقنه و يحققه بحيث لا يشك فيه فقوله

« و القائل يقول : قد طلعت الشمس او كادت » صريح في الرد و لا يجرى فيه التأويل

المذكور قطعا .

كتاب الحجة (اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني

قد طلعت الشمس او كادت^١ ، ثم اخر الظهر حتى كان قريبا من وقت العصر بالأمس ، ثم اخر العصر حتى^٢ انصرف منها و القائل يقول : قد^٣ احمرت الشمس ، ثم اخر المغرب حتى^٤ كان عند سقوط الشفق ، ثم اخر العشاء حتى

(١) و عند البيهقي في سننه « او لم تطلع » .

(٢) و في الأصل « حين انصرف » و ما كتبه عند مسلم وغيره و هو الراجح الصحيح .

(٣) و في الأصل بدون كلمة « قد » و لا بد منه .

(٤) من ههنا الى قوله « حتى » سقط من نسخة الأستاذة و لا بد منها ، ثم اعلم ان الأحاديث في آخر وقت العشاء مختلفة ظاهرا ففي بعضها ثلث الليل كما في رواية ابن عباس و ابي موسى و ابي سعيد ، و بلاغ عطاء بن ابي رباح و نصف الليل ، في رواية عبد الله بن عمرو بن العاص و ابي هريرة و انس و غيرهم و عامة الليل الى طلوع الفجر في رواية ابن عباس المذكور في الكتاب و عائشة و غيرهما من الاصحاب و هذه الروايات كلها في الكتاب و اكثرها في الصحيحين ، و أخرجها الطحاوي في شرح معاني الآثار و بسط الكلام فيه على دأبه ثم قال : ثبت بهذا كله ان الليل كله وقت لصلاة العشاء الآخرة لكنه على اوقات ثلاثة فالى الثلث افضل و الى النصف ففي الفضل دون ذلك و ما بعد نصف الليل ادون ثم ساق بسنده عن نافع بن جبير قال كتب عمر الى ابي موسى و صل العشاء اى الليل شئت و لا تغفلها ثم قال : و جميع ما بينا من هذه الأقاويل في الباب قول ابي حنيفة و ابي يوسف و محمد رحمهم الله الا انهم اختلفوا في وقت الظهر الى آخر ما قال في شرح الآثار فظهر من ذلك كله ان الأحاديث المختلفة في وقت العشاء بمرأى من ائمتنا و هو ظاهر من كتاب الحجة و كتاب الآثار و الموطأ و عندهم وقت العشاء الى طلوع الفجر ، فما قال ابن ابي شيبة في كتاب الرد بعد رواية ابن عباس و ابي موسى و جابر بن عبد الله : اثر عمر في كون صلاة العشاء في ثلث الليل و ذكر ان ابا حنيفة =

كتاب الحجة (اختلاف أهل الكوفة و المدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني

كان ثلث الليل الأول، ثم أصبح؛ فدعا السائل فقال: 'الوقت فيما بين هذين'
- والله اعلم بالصواب .

باب الوضوء

قال ابو حنيفة رحمه الله: لا بأس بالمسح على الخفين و لا ينبغي للمرأة ان

= قال: وقت العشاء الى نصف الليل اه، غلط فان الامام لم يحدد اخر وقت العشاء بنصف الليل بل مده الى طلوع الفجر، والعجب منه اخرج عن النخعي انه قال: وقت العشاء الى ربع الليل ولم يرد عليه مع كونه مخالفا في رغم ابن ابي شيبة لأحاديث ثلث الليل و كيف يفعل ابن ابي شيبة اذا عرض عليه حديث ابن عباس اخر الذي رواه الامام محمد في الحجة و فيه الى طلوع الفجر و هل ينسب اليه انه خالف الأحاديث المروية في كتاب الرد حاشاه عن ذلك و ما ذا يفعل بحديث عائشة و فيه عامة الليل و ما يصنع بحديث ابي هريرة و بحديث انس الى نصف الليل و هذا كله مخالف لما ساقه من احاديث ثلث الليل، وبالجمله ان من اقتصر وقت العشاء على ثلث الليل فقد خالف احاديث النصف و أحاديث عامة الليل، و أخرج مسلم عن ابي قتادة عنه صلى الله عليه وسلم ليس في النوم تفريط انما التفريط ان يؤخر صلاة حتى يدخل وقت الأخرى فدل على بقاء وقت الأولى الى ان يدخل وقت الأخرى كما في نصب الراية و ليس في الاوقات باعتبار النصوص القرآنية و الحديثية وقت مهمل كما ظن فوقت العشاء الى دخول وقت الفجر لا الى الثلث و لا الى النصف، و في حديث ابي هريرة عند الترمذي « لو لا ان اشق على امتي لأخرت العشاء الى ثلث الليل او نصفه » و قال: هذا حديث حسن صحيح، فثبت بذلك كله ان الامام ابا حنيفة اصاب فيما قال به و غلط ابن ابي شيبة فيما عزاه اليه و خالف نفسه احاديث النصف و أحاديث عامة الليل هذا و الله اعلم

(١-١) عند مسلم « الوقت بين هذين » .

تمسح على الخمار ولا الرجل على العمامة ولكن يمسحان على رؤسهما .

(١) قوله « على رؤسهما » كلمة « على » ساقطة من الهندية ، واعلم ان قوله « قال ابو حنيفة » الى قوله « رؤسهما » لا يناسب هذا المقام وله موضع آخر من الكتاب . قلت :
وبه قال عروة والقاسم والشعبي والنخعي وحماد بن ابى سليمان وكلهم مقدم على ابى حنيفة ، فالعجب من ابن ابى شيبة في مسألة الخامس عشر في المسح على العمامة من كتاب الرد نسب خلاف الحديث الى ابى حنيفة وتركهم فما عذره فيه الا التعصب وما سرده من الأحاديث الثلاثة عن بلال والمغيرة بن شعبة وسليمان كلها معلولة لا ينتهض بها حجة وحديث بلال مضطرب ولذا تركه البخارى فمنهم من رواه عن ابن ابى ليلي عن بلال بلا واسطة ومنهم من رواه بواسطة واختلفوا فيها فمنهم من ادخل فيها كعب بن عجرة كما عند ابن ابى شيبة ومنهم من ادخل بينهما البراء بن عازب كما هو عند النسائي راجع لذلك الجوهر النقي وقال ابن عبد البر كما في الزرقاني روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مسح على العمامة من حديث عمرو بن امية وبلال والمغيرة وانس وكلها معلولة وخرج البخارى حديث عمرو وقد يئسنا فساد اسناده في كتاب الأجوبة عن المسائل المستغربة عن البخارى اه وبه قال مالك والشافعي وأصحابهما وهم مقدمون على المراد ولم ينكر عليهم ولو سلم صحتها فكان المسح من قبل ثم ترك قال الامام محمد في الموطأ اخبرنا مالك قال بلغني عن جابر بن عبد الله انه سئل عن المسح على العمامة قال لا حتى يمس الشعر الماء قال محمد وبهذا نأخذ وهو قول ابى حنيفة ، اخبرنا مالك حدثنا نافع قال رأيت صفية ابنة عبيد تتوضأ وتزرع خمارها ثم تمسح برأسها قال نافع وانا يومئذ صغير قال محمد وبهذا نأخذ لا يمسح على الخمار ولا العمامة بلغنا ان المسح على العمامة كان فرك وهو قول ابى حنيفة والعمامة من قهاتنا انتهى ولو سلم فليس في الأحاديث التي رواها الا كتفاء بالمسح على العمامة بل فيها امسح =

و قال اهل المدينة في رجل توضأ فتسى فغسل^١ وجهه قبل ان يتمضمض او غسل ذراعيه قبل ان يغسل وجهه^٢ ، ان ذلك كله يحزبه و ليس عليه ان = بناصيتك و انه مسح مقدم رأسه كما في حديث سلمان و المغيرة و إلا فهو اجترأ على النص القاطع و امسحوا برؤوسكم بمثل الاخبار المحتملة الظنية المعلولة هذا ، قلت : و بعدم الاقتصار على المسح على العمامة قال الجمهور : قال الزرقاني : لأن الله تعالى قال « و امسحوا برؤوسكم » و الماسح على العمامة لم يمسح برأسه ، و قال الخطابي : فرض الله مسح الرأس و حديث مسح العمامة محتمل للتأويل فلا يترك المتيقن و قياسه على الخف بعيد لمشقته بنزعه بخلافها و النصوص وردت عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلا و أمرا بمسح الرأس فتحمل رواية مسح العمامة على انه كان لعذر بدليل المسح على الناصية كما في مسلم - انتهى مختصرا ، قال القاري^٣ : قال بعض الشراح من علمائنا يحتمل انه حيث مسح بناصيته سوى عمامته يديه فحسب الراوى تسوية العمامة عند المسح مسحاً و يحتمل ان يكون ذلك قبل نزول الآية فقد ذكر العلماء ان المائدة آخر ما نزل من سور القرآن فالأخذ بظاهر الآية في هذه المسألة اولى - انتهى ، ثبت بذلك ان ابا حنيفة في هذه المسألة مصيب جدا ، و ما ذكره ابن ابي شيبة لا يلتفت اليه لكونه معارضا للنص القاطع .

(١) و في الأصل بالواو ، و في الموطأ بالفاء و هو اولى .

(٢) بعده في موطأ مالك : و أما الذي غسل وجهه قبل ان يتمضمض فليتمضمض و لا يعد غسل وجهه و أما الذي غسل ذراعيه قبل وجهه فليغسل وجهه ثم ليعد غسل ذراعيه حتى يكون غسلها بعد وجهه اذا كان ذلك في مكانه او بحضرة ذلك ، و سئل مالك عن رجل نسي ان يتمضمض و يستنثر حتى صلى ، قال : ليس عليه ان يعيد صلاته و ليتمضمض و يستنثر ما يستقبل ان كان يريد ان يصلي ، سئل مالك عن رجل توضأ فتسى ان يمسح على رأسه حتى جف وضوؤه ، قال : ارى ان يمسح برأسه و إن كان قد صلى ان يعيد الصلاة - انتهى .

يعيد ما قد غسل من ذلك . ولو أن رجلاً توضأ وذكر بعد ما فرغ من وضوئه وجف وضوؤه أنه ترك عضواً من أعضائه و^١ لم يغسله ذراعاً أو رجلاً أو رأساً فليغسل ما ترك ولمسح برأسه وليس عليه إعادة في وضوئه لأن تقديم هذا وتأخيرها ناسياً لا بأس به .

وقال أبو حنيفة رحمه الله : من توضأ فنسى المضمضة والاستنشاق حتى صلى فصلاته تامة ولا إعادة عليه ، فإن نسي أن يمسح برأسه حتى صلى فعليه أن يمسح برأسه ويعيد الصلاة لأن مسح الرأس فريضة في كتاب الله تعالى ولم يذكر في ذلك مضمضة ولا استنشاقاً .

وقال أهل المدينة في الرجل يتوضأ فيغسل^٢ وجهه قبل أن يتمضمض أو يغسل ذراعيه قبل أن يغسل وجهه أن الذي غسل وجهه قبل أن يتمضمض فليتمضمض ولا يعيد غسل وجهه ، وأما الذي غسل ذراعيه قبل وجهه فليغسل وجهه ثم يعيد غسل ذراعيه حتى يكون غسلها بعد وجهه إذا كان ذلك في مكانه أو بحضرة ذلك ، وإن فرغ من وضوئه فذكر بعد ما جف وضوؤه أنه ترك عضواً من أعضائه أو ترك مسح رأسه فإنه يعيد الوضوء من أوله في^٣ قول أهل المدينة فإن^٤ لم يفعل لم يجزئه إلا مسح الرأس خاصة فإنه يمسح برأسه ولا يعيد وضوءه .

(١) الواو ساقط من الأصول .

(٢) وفي الأصل « فيغتسل » .

(٣) وفي الأصل « وفي » بالواو .

(٤) عندي في مذهب أهل المدينة تفصيل ، والبيان المذكور لا ينبغي لكون الخل =

وقال محمد بن الحسن : هذا ترك لقولهم ما بين مسح الرأس وغيره من الأعضاء فرق لأن مسح الرأس فرض في كتاب الله تعالى وهو قبل غسل الرجلين ، فينبغي اذا قدم غسل الرجلين قبله ان لا يجزئى و ان جف الوضوء و ان يعيد الوضوء من اوله كما قالوا في غير الرأس من الأعضاء انه ان ترك وجهها او ذراعها حتى فرغ من وضوئه وجف انه يعيد الوضوء من اوله فينبغي ان يكون مسح الرأس من ذلك .

قالوا : ان الحديث جاء ان^١ من نسي رأسه حتى فرغ من وضوئه فانه يمسح رأسه ولا يعيد وضوءه و ان جف وضوؤه . قيل لهم : فهل جاء في غير الرأس من الأعضاء حديث انه لا يجزئى ان يغسل ذلك خاصة ؟ قالوا : لم نسمع في ذلك بحديث ، انما جاء في مسح الرأس الحديث ولم يذكر غيره . قيل لهم^٢ : انما ينبغي ان يقاس ما لم يأت فيه اثر بما يشبهه مما جاء فيه الاثر فالرأس عضو قد امر الله سبحانه بمسحه في كتابه كما امر بغسل الوجه و الذراع والرجل و كما ان الرأس يمسح بعد ما يحف الوضوء فيجزئى فكذلك الباقي من الأعضاء حين يحف الوضوء فان ذلك العضو خاصة يغسل و يجزئى

== في العبارة من الكتابة - راجع (ص ١٥) و (ص ١٦) و (ص ١٧) من المدونة

الكبرى ، و النقل من موطأ مالك قد مضى ، و راجع شرحه للزرقاني .

(١) كذا في الأصل ، و لفظ « ان » سقط من الهندية و لا بد منه .

(٢) و في الأصل « و قيل انما » ، و الصواب « قيل لهم » بحذف الواو وزيادة

لفظ « لهم » .

ذلك من اعادة^١ الوضوء كما اجزئ في مسح الرأس . فأما ما^٢ قلم^٣ [انه -]
لم يأت فيه اثر فالأمر على قياس مسح الرأس .

وقال اهل المدينة ايضا كما قال ابو حنيفة رضى الله عنه ان صلى ثم ذكر
انه لم يتمضمض ولم يستنشق فصلاته تامة فليتمضمض وليستنثر^٤ لما يستقبل^٥
ان كان يريد الصلاة .

وقال اهل المدينة ايضا كما قال ابو حنيفة رضى الله عنه ان توضأ فتسى
ان يمسح برأسه فصلى فعليه ان يمسح برأسه وان يعيد الصلاة^٦ .

اخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله^٧ المسعودى عن ابى بحر الهلالى^٨ قال :
حدثنا اشياخنا^٩ الهلاليون انهم بعثوا^{١٠} الى عبد الله بن مسعود رضى الله عنه

- (١) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « عادة » ، ولا معنى لها .
- (٢) وفى الأصول « فأما اذا قلم » ، والصواب « فأما ما قلم » .
- (٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه فزدناه .
- (٤) وكان فى الأصل « ويستنثر » ، ويمكن ان يكون « ولينثر » ، فصحف ، والاولى
« وليستنشق » ، كما مر فى ما قبل .
- (٥) كذا فى الأصول ، وفى الموطأ « ما يستقبل » بدون اللام .
- (٦) اى لا يعيد الوضوء .
- (٧) وهو ابن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفى .
- (٨) اسمه احنف كوفى ادرك الجاهلية ثقة - ذكره ابن حبان فى الثقات و ترجمته فى
(ص ٢٥) من التعجيل وهو مذكور فى (ج ١ ص ١٢٥) من كتاب الكنى للحافظ
الدولابى وهو حنفى .
- (٩) وهم عبد الله بن بشر الهلالى وغيره فلا يضر الجهالة .
- (١٠) يعنى رجلا .

«لْيُؤَسِّسْ لَهُمْ» مسجدهم فحضرت الصلاة فقالوا: تقدم يا أبا عبد الرحمن! قال^١:
يتقدم إمامكم، قالوا: ليس [ههنا - ٢] ولو كان ههنا لكنت^٢ أحق [منه - ٢]
قال: ليتقدم رجل منكم، فتقدم رجل منهم. قال^٣: فلما قضى^٤ الصلاة قال
رجل: يا أبا عبد الرحمن! رجل^٥ وضاً يساره قبل يمينه، قال: لا بأس. قال:
يا أبا عبد الرحمن! رجل^٦ انصرف عن يساره وترك يمينه، قال: لا بأس. قال:
يا أبا عبد الرحمن! الرجل يصل^٧ في مكانه الذي صلى فيه المكتوبة تطوعاً، قال:

(١-١) وفي الأصول «لْيُؤَسِّسْهُمْ»، وهو تصحيف وغلط، ويؤسس من التأسيس
مبنى للفاعل.

(٢) أي ابن مسعود، قال في الدر المختار: واعلم أن صاحب البيت ومثله إمام المسجد
الراتب أولى بالإمامة من غيره مطلقاً اهـ، أي وإن كان في غيره من الحاضرين من هو
أعلم وأقرأ منه. وفي التارخانية: جماعة أضياف في دار يريد أن يتقدم أحدهم ينبغي
أن يتقدم المالك فإن قدم واحداً منهم لعله وكبره فهو أفضل وإذا تقدم أحدهم جاز
لأن الظاهر أن المالك يأذن لضيفه إكراماً له اهـ - قاله في رد المحتار.

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول.

(٤) وكان في الأصول «كنت» والصواب «لكنت».

(٥) أي أبو بحر.

(٦) أي فرغ ابن مسعود عن الصلاة مبنى للفاعل أو قضى مبنى للفعول.

(٧) أي غسل يساره قبل يمينه.

(٨) وكان في الأصل «رجل تصرف» وهو خطأ.

(٩) وفي الهندية «يصل» وهو غلط.

لا بأس . فقلت لأبي بحر - يعني الامام : او من خلفه ؟ قال : لا ، بل من خلفه .
أفلا ترى عبد الله بن مسعود قد رأى للرجل في الوضوء ان يبدأ بيساره
قبل يمينه ولم ير بذلك بأس .

اخبرنا سلام بن سليم^١ الحنفى عن المغيرة الضبي عن ابراهيم النخعي قال
ذكر لعل بن ابي طالب الميامن في الوضوء فدعا بماء فبدأ بمياسيره^٢ .
اخبرنا عباد بن العوام قال اخبرني هشام^٣ بن حسان عن الحسن
البصرى - .

اخبرنا سفيان عن منصور عن مجاهد قال^٤ في الرجل ينسى بعض اعضائه
في الوضوء حتى يصلي ، قال يغسل ذلك العضو وليستقبل الصلاة ويصلي .

(١) مراد السائل عن ابي البحر ليس بظاهر و ارى في العبارة خلا و سقطا يدل عليه
سياقها و المقصود ان هذا الحكم للامام او لمن خلفه ، و ابو بحر اسمه احنف كوفي
ادرك الجاهلية و هو في ص ٢٥ من التعجيل و (ج ١ ص ١٢٥) من كتاب الكنى
للدولابي و هو محدث حنفى .

(٢) و في الأصل « سليمان الحنفى » و هو غلط ، و الصواب « سليم » .

(٣) و في الأصل « بمياسره » ، اعلم ان بعد هذا آثارا في المسح على الخفين و هي
لا تناسب المقام ولذا اسقطتها من ههنا و ادخلتها في باب المسح على الخفين و ألحقت به
بابه - فتنبه له و ادع لى بالخير .

(٤) الأزدي القردوسى .

(٥) هنا يابض في الأصل .

(٦) و كان في الأصل « قال كانوا في الرجل ، و ليس بشئ » ، و أخرجنا « كانوا ،
من الأصل .

اخبرنا سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري في الرجل ينسى
عضوا من اعضائه، قال: ينصرف فيغسل ذلك العضو الذي نسي و لا يعتد
بما صلى .

باب ' المسح على الخفين

قال ابو حنيفة: لا بأس بالمسح على الخفين للمقيم يوما و ليلة من الحدث
الى تلك الساعة من الغد، وللسافر ثلاثة ايام و لياليها لا يمسخ اكثر من ذلك.
وقال اهل المدينة: المسح على الخفين للسافر ابدا ليس في ذلك عندنا
وقت يمسخ على خفيه مادام مسافرا ما لم يحدث .

وأما المقيم فان اهل المدينة اختلفوا في ذلك، فقال بعضهم: لا يمسخ
مقيم على الخفين منهم مالك بن انس و من اخذ بقوله .

وقال غيره من اهل المدينة: المسافر و المقيم في ذلك سواء يمسخان
على الخفين ابدا و ليس في ذلك وقت، و بمن قال هذا القول عبد العزيز بن
ابي حازم سلمة و من اخذ بقوله من اهل المدينة .

(١) هذا الباب في الأصول بعد باب الخطأ والسهو والنسيان فأخرجته من هناك وألحقته
باب الوضوء فانه مناسب لأبواب الطهارة لا بأبواب الصلاة، وقد خط التاسخ في النقل
فقد نقل بعض الباب في باب الوضوء و بعضه في موضع آخر من الكتاب و أعاده
في باب المسح و لا ادري وجه التكرار فتنبه له .

(٢) في الأصل « عبد العزيز و ابي سلمة » و هو عندى غلط ، و في ج ٦ ص ٣٣٩
من التهذيب « عبد العزيز بن ابي سلمة بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
ابو عبد الرحمن المدني نزيل بغداد » و قوله « و من اخذ بقوله » بافراد الضمير المجرور
يشير الى انه رجل واحد لا اثنان و لم اجده في بيان المذاهب من كتب القوم الا =

وقد كان مالك بن انس يقول بهذا القول زمانا من عمره ثم رجع فقال : لا يمسح المقيم على الخفين .

فأى [القولين - ١] السنة في هذا ؟ أقول مالك الأول او قوله الآخر ؟ فقد زعموا^١ انهم يقولون بالسنة وبما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه . وقال محمد بن الحسن : الآثار في المسح للمقيم يوما وليلة وللسافر ثلاثة ايام ولياليها - كثيرة معروفة . وما كنت^٢ اظن ان احدا ممن

= ان عدم التوقيت في المسح مروى عن ابن عمر وعبيد الله بن عمر كما رواه عنهما الديهقي في ج ١ ص ٢٨٠ من سننه : و يمكن ان يكون في الاصل عمر بن عبد العزيز خليفة الحق ، و ابو سلة بن عبد الرحمن لكن لم يذكر واحد من شراح الحديث في على ان عدم التوقيت مذهبهما ، بل ذكر ابن حزم في ج ٢ ص ٨٨ مذهب عمر بن عبد العزيز التوقيت فهذه الوجوه ، قلت : ان في الاصل خطأ و تصحيحا وهو عبد العزيز بن ابي سلة ابو عبد الرحمن المدني فأمل فيه - لعل الله يحدث بعد ذلك امرا ، ثم ظهر لي انه عبد العزيز ابن ابي حازم سلة بن دينار المحاربى المدني الفقيه كان مدار الفتوى عليه في آخر زمان مالك وبعده فهو عبد العزيز بن سلة فصار الابن ابا بالتصحيح و ادخل الكاتب الواو بينهما وهو المتعين - و راجع (ج ٦ ص ٣٣٣) من التهذيب ؛ فالحمد لله على ذلك وله المنة على ما اطلعنى عليه ، والمذكور قبله متأخر عن الامام محمد فلا يكون مراده قطعاً - هذا والله اعلم .

(١) ما بين المربعين زيادة من الهندية .

(٢) وفي الاصل « زعم » بالوحدة ، والسياق يقتضى الجمع ولذا كتبه بالجمع ، وانظر هذا التعريض من الامام محمد على من يدعى العمل بالسنة .

(٣) انظر فيه فانه لا بد للفقهاء من النظر في الآثار والعلم بها والوقوف عليها وإلا =

نظر في الفقه يشكل عليه الآثار في هذا .

اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم عن حنظلة بن نباتة الجعفي

= لا يكون قتيها ومن ههنا يندفع ما يقال في حق الاحناف انهم يعملون بالرأى والقياس ويتركون الأحاديث والآثار ، كيف رد الامام محمد على من زعم ذلك و لذا قال صلى الله عليه وسلم : فقيه واحد اشد على الشيطان من الف عابد و شاوروا الفقهاء والعابدين و لا تمضوا فيه برأى خاصة اللهم فقهه في الدين خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا فقهوا في الدين اللهم احشرنا في زمرة الفقهاء والعابدين .

(١) هكذا في كتاب الحجّة وكتاب الآثار للإمام محمد وكتاب الآثار للإمام ابي يوسف ، ولم اجد « حنظلة بن نباتة » في التهذيب و الميزان و اللسان و التعجيل و فيها حنظلة آخرون ليس واحد منهم واليا جعفيا ، و أما ابوه نباتة الوالي الجعفي فهو من التابعين الكبار كان معلما في عهد عمر رضى الله عنه روى عنه ابراهيم والأسود بن يزيد وسويد ابن غفلة وغيرهم - و نباتة بالنون و الباء الموحدة ؛ و في الأصول « لبابة » باللام و الباءين و هو غلط . قال الفاضل ابو الوفاء في تعليق آثار ابي يوسف : قال الاستاذ الكوثري حفظه الله اقول و كفى ان يكون حنظلة هذا : في عداد شيوخ ابراهيم النخعي في طبقة كبار التابعين من غير ان يذكر بمرح . قال ابن حجر في الآثار : حنظلة بن نباتة الجعفي عن عمر في المسح على الخفين و عنه ابراهيم النخعي لا يعرف حاله . و قد ذكر ابن حبان في ثقات التابعين : نباتة الجعفي و كان في عهد عمر روى عنه سويد بن غفلة فيحرر امره - انتهى . اقول لعله هو الذي يقول عنه العجلي : حنظلة كوفي لا بأس به . و قال البدر العيني في رجال معاني الآثار : نباتة الجعفي - و يقال : الوالي - كوفي . قال الدارقطني : جعفي روى عن سويد بن غفلة وعمر بن الخطاب و كان معلما في زمانه روى عنه ابراهيم النخعي و الأسود بن يزيد و سويد بن غفلة و هما من اقرانه وعاصم بن =

= كليب . قال ابو حاتم : وكان معلما على عهد عمر . و ذكره ابن حبان في الثقات :
و روى له النسائي حديثا واحدا عن سويد بن غفلة عن عمر في الطلاء و روى له
الطحاوى - انتهى . قلت : اظن ان الغلط في الاسناد وقع من النسخين و لعل السند
ان شاء الله هكذا : ابراهيم عن الأسود بن يزيد عن نباة الجعفي ان عمر - الحديث ،
كيف و قد رواه النيهقي بهذا الاسناد من حديث شعبة عن حماد عن ابراهيم عن الأسود
عن نباة عن عمر قال : المسح للمسافر ثلاثة ايام و لياليهن - انتهى (ج ١ ص ٢٧٦)
من باب التوقيت في المسح على الخفين . و رواه الطحاوى ايضا (ج ١ ص ٥٠) بهذا
حدثنا ابوبكرة قال ثنا ابو داود قال ثنا شعبة عن حماد به مثله ، حدثنا ابوبكرة قال ثنا
ابو عامر قال ثنا هشام عن حماد فذكر باسناده مثله ، حدثنا ابن خزيمة قال ثنا مسلم
قال ثنا هشام قال ثنا حماد عن ابراهيم عن الأسود عن عمر مثله - اه ؛ فشعبة و هشام
كلاهما يرويان عن حماد عن ابراهيم عن الأسود عن نباة عن عمر - الحديث ، و به
يظهر ان ما في كتاب الحجة مصحف من النسخ ، وكان في الاصل « الاسود عن نباة »
وقد قال الطحاوى حدثنا ربيع المؤذن قال ثنا يحيى بن حسان قال ثنا ابو الاحوص عن
عمران بن مسلم عن سويد بن غفلة قال قلنا لنباة الجعفي - و كان اجرانا على عمر : سله
عن المسح على الخفين فسأله ، فقال : للمسافر ثلاثة ايام و لياليهن و للقيم يوم و ليلة -
انتهى ؛ حدثنا ابوبكرة قال ثنا مؤمل قال ثنا سفيان الثوري قال ثنا عمران بن مسلم
عن سويد بن غفلة ان نباة سألت عمر رضى الله عنه عن ذلك ، فقال : امسح عليهما يوما
و ليلة ؛ حدثنا صالح قال ثنا سعيد قال ثنا هشيم قال انا مالك بن مغول عن عمران بن
مسلم عن سويد بن غفلة قال : اتينا عمر رضى الله عنه فسأله نباة عن المسح على الخفين ،
فقال عمر : للمسافر ثلاثة ايام و لياليهن و للقيم يوم و ليلة - انتهى . و بهذا تبين ان مدار
الحديث على نباة الجعفي و هو السائل عن عمر رضى الله عنه ، و عن نباة رواه الأسود
وسويد بن غفلة ، و عن الأسود وسويد رواه ابراهيم النخعي و لا استبعاد في ان =

ان عمر بن الخطاب قال : المسح على الخفين للقيم يوم^١ و ليلة و للمسافر ثلاثة ايام و لياليهن اذا لبسهما^٢ و أنت طاهر .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح القرشي عن حماد عن ابراهيم النخعي^٣ عن ابي عبد الله الجدلي عن خزيمة بن ثابت الأنصاري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : المسح على الخفين للمسافر ثلاث ليال و أيامهن و للقيم يوما^٤ و ليلة اذا لبسهما و هو طاهر .

= ابراهيم نفسه رواه عن نبأته بدون واسطة احد فانهم شيوخ ابراهيم و كلهم كانوا حاضرين وقت السؤال عن عمر رضى الله عنه . و الأصل حديث نبأته فزيادة حنظلة في الاسناد من كرامات الكاتب اللهم الا ان يكون في الاسناد حنظلة بن نعيم الغنوي او العنزي فانه ايضا روى عن عمر و سمع منه كما في ص ١٠٨ من التعجيل ، او حنظلة ابن قيس الزرقى المدني روى عن عمر ايضا كما في ج ٣ ص ٦٣ - من التهذيب ، لكن في النسب بونا بعيدا فان حنظلة جعفي و ابن نعيم غنوي او عنزي و ابن قيس زرقى مدني فأن هذا من ذلك مع ان السائل نبأته و هو اجراً على عمر و قد بعثه سويد الى عمر رضى الله عنه كما في ج ٢ ص ٨٧ من المحلى لابن حزم . و الحاصل ان في الكتاب عندى تصحيحاً و هو حسب ظني عن الأسود عن نبأته او عن ابراهيم عن نبأته او على المرجوح عن ابراهيم عن سويد بن غفلة عن نبأته - هذا و العلم عند الله تعالى .

(١) و في الأصول « يوما و ليلة » و هو ايضا صحيح و كونه اولى امر آخر .

(٢) و في الهندية « لبستها » و الصحيح ما كتبه بضمير التثنية .

(٣) قال ابو داود : لم يسمع ابراهيم منه كما في التهذيب و المعاصرة تكفي للاتصال كما في مقدمة صحيح مسلم ، و ابو عبد الله الجدلي من رجال ابي داود و الترمذي كما في كنى التهذيب ، و الجدلي بفتح الجيم و الدال بعدها لام - راجع ترجمته .

(٤) هكذا في الأصول ، و الأولى « يوم و ليلة » ، و الحديث رواه ابو داود و الترمذي =

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح القرشي عن الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيمرة عن شرح بن هاني قال : اتيت عائشة رضي الله عنها فسألتها عن المسح على الخفين ، فقالت : عليك^١ بعلي بن ابي طالب رضي الله عنه فانه كان يغزو مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : فأتيته فسألته عن المسح على الخفين ، فقال علي كرم الله وجهه : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : المسح على الخفين للمسافر ثلاث ليال و أيامهن^٢ وللقيم يوما^٣ و ليلة يمسخ على خفيه اذا لبسها و رجلاه طاهرتان .

اخبرنا يعقوب^٤ بن ابراهيم قال اخبرنا يزيد^٥ بن ابي زياد عن زيد بن وهب الجهني قال : كتب الينا عمر بن الخطاب رضي الله عنه في المسح على الخفين ان^٦ للمسافر ثلاثة ايام [و لياليهن^٧ -] وللقيم يوما^٨ و ليلة .

= و ابن ماجه و الطحاوي و البيهقي و غيرهم عن خزيمة بن ثابت رضي الله عنه .
(١) و في رواية عنها : انت عاليا فانه كان يسافر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث ، رواه مسلم و النسائي و ابن ماجه و الطحاوي و الدارقطني و البيهقي من حديث شرح بن هاني عنها .

(٢) الاولى « يوم و ليلة » بالرفع ، و في طرق اخرى لحديث علي و عائشة « يوم و ليلة » و في بعضها « يوما و ليلة » هو مفعول جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث و الله تعالى اعلم بالصواب .

(٣) هو الامام ابو يوسف .

(٤) هو القرشي الهاشمي ابو عبد الله مولا هم الكوفي - من رجال مسلم و الأربعة .

(٥) كلمة « ان » ليست في شرح الآثار للطحاوي .

(٦) سقط ما بين المربعين من الأصول ، فزدته من شرح معاني الآثار .

(٧) أخرجه الطحاوي حدثنا ابن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا ابو عوانة عن يزيد =

اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن عبد الأعلى بن عامر^١ عن أبي عبيدة ابن عبد الله بن مسعود عن أمه^٢ قالت : كان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يلبس خفيه صلاة الفجر فلا ينزعهما^٣ حتى يأوى الى فراشه .

اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن أبي اسحاق^٤ الهمداني عن القاسم بن مخيمرة عن شريح بن هاني^٥ قال : أتيت عائشة رضي الله عنها فقلت لها : يا أم المؤمنين ! هل سمعت شيئا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المسح على الخفين ؟ فقالت لي : اذهب الى علي بن أبي طالب رضي الله عنه فانه كان يصحبه في أسفاره ، قال : فأتيت عليا كرم الله عز وجل وجهه فسألته ، فقال : ثلاثة أيام و لياليهن للمسافر وللقيم يوم^٦ و ليلة .

= ابن أبي زياد به مثله .

- (١) هو الثعلبي الكوفي - من رجال الأربعة ، كما في التهذيب .
- (٢) و هي زينب بنت معاوية الثقفي و هي امرأة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أم أبي عبيدة المذكور كما في ج ١٢ ص ٤٢٢ من التهذيب .
- (٣) كذا في الأصل ، و في الهندية « فلا ينزعها » .
- (٤) و هو أبو اسحاق السبيعي اسمه عمرو .
- (٥) و في الأصول « يوما و ليلة » ، و الحديث أخرجه مسلم و النسائي و الترمذي و ابن ماجه و الدارقطني و الطحاوي و البيهقي في كتبهم مطولا و مختصرا و قد تقدم ايضا ، و اما رواية انكار المسح عن عائشة رضي الله عنها التي أخرجه ابن عبد البر عن محمد ابن مهاجر البغدادي بن اسماعيل بن اخت مالك باسناده عنها انها قالت : لان اقطع رجلي بالموسى احب الى من ان امسح على الخفين فقال الشيخ في الامام كما في ج ١ ص ١٧٤ من نصب الراية ؛ هذا باطل لا اصل له . قال ابن حبان « محمد بن مهاجر =

اخبرنا ابو بكر بن عبد الله النهشلي عن حماد عن ابراهيم النخعي عن
ابي عبد الله الجدلي عن خزيمة بن ثابت انه قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم : للسافر ان يمسح على خفيه ثلاثة ايام و لياليهن وللقيم يوما و ليلة .
اخبرنا اسراييل بن يونس قال حدثنا عمر^١ بن شقيق عن شقيق^٢ بن
سلة عن ابن مسعود قال : للسافر ثلاثة ايام يمسح على الخفين وللقيم يوم^٣
و ليلة ؛ وسافر عبد الله فمكث ثلاثا لا يخلع خفيه يمسح عليهما .

= البغدادى كان يضع الحديث ، و فى العلل المتناهية لابن الجوزى « موضوع وضعه
محمد بن مهاجر على عائشة رضى الله عنها - انتهى » .

(١) لعله عمر بن شقيق بن اسماء الجرمي - بفتح الجيم - البصري كان يتجر الى الري .

(٢) هو شقيق بن سلة الأسدي ابو وائل الكوفي من رجال الستة مشهور .

(٣) و فى الأصول « يوما و ليلة يوم و سافر » وهو غلط ، و فى ج ٢ ص ٨٧ من المحلى
« و من طريق سفيان الثوري عن سلة بن كهيل عن ابراهيم التيمي عن الحارث بن سويد
عن عبد الله بن مسعود قال : ثلاثة ايام للسافر و يوم للقيم يعنى فى المسح » و رونا ايضا
من طريق شقيق بن سلة عن ابن مسعود وهذا ايضا اسناد صحيح - انتهى . والآثر اخرجه
البيهقي فى ج ١ ص ٢٧٧ من سننه من طريق ابى معاوية عن الأعمش عن شقيق عن
عمرو بن الحارث بن المصطلق قال : خرجت مع عبد الله بن مسعود الى المدينة فلم ينزع
الخف ثلاثا و يمسح عليه - انتهى . و فى طريق الحارث بن سويد زيادة عند البيهقي قال
الحارث : فما انزع خفى حتى اتى فراشى - اهـ . و أخرجه الطحاوى ايضا حدثنا حسين
ابن نصر قال ثنا ابو نعيم قال ثنا سفيان عن سلة بن كهيل عن ابراهيم التيمي عن الحارث
ابن سويد قال : جعل عبد الله المسح على الخفين ثلاثة ايام للسافر وللقيم يوما . حدثنا
ابن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا ابو عوانة عن المغيرة عن ابراهيم عن عمرو بن الحارث
قال : سافرت مع عبد الله فكان لا ينزع خفيه ثلاثا - انتهى .

اخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا عبد الأعلى^١ الثعلبي عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى قال : كنت جالسا عند عمر بن الخطاب فقام الى عُتْس^٢ من ماء فتوضأ ثم مسح على جرموقيه^٣ ثم قام فصلى المغرب ؛ فقام الراكب فقال : يا امير المؤمنين ! والله ! ما أتيتك الا [لان -]^٤ استلك عن هذا الشئ^٥ أ رأيت غيرك يفعله ؟ قال : نعم ، خير مني وخير من الأمة رأيت ابا القاسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل كما رأيتني فعلت . فزعم الراكب انه رأى الهلال هلال شوال . فقال عمر : انظروا^٦ .

اخبرنا طلحة بن عمرو المكي قال اخبرنا عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس^٧

(١) وفي الأصول « عبد الأعلى والثعلبي » بزيادة الواو وهو خطأ كما في ج ٦ ص ٩٤ من التهذيب وهو ابن عامر كما مر فيما قبل .

(٢) في الحديث « أتى بعس من لبن » وهو القدح العظيم والجمع عساس - قاله في المغرب .

(٣) وفي الأصول « جرموقه » بالافراد وهو ما يلبس فوق الخف ويقال له بالفارسية خر كشن - مغرب .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه فزيد .

(٥) معناه عندي « انظروا » في قوله وحققوه ولا تعجلوا وروية هلال شوال لا بد لها من شهادة رجلين عادلين لا بشهادة رجل واحد وإليه يشير عمر رضي الله عنه بهذا القول .

(٦) وفي رواية انكاره المسح قال البيهقي انما كرهه حين لم يثبت له مسح النبي صلى الله

عليه وسلم على الخفين بعد نزول المائدة ؛ فلما ثبت له رجع اليه وأفتى به للقيم والمسافر جميعا ؛ ثم اسند عن شعبة عن قتادة قال سمعت موسى بن سلة قال سألت ابن عباس عن المسح على الخفين فقال : للمسافر ثلاثة ايام و لياليهن و للقيم يوم و ليلة . قال : وهذا اسناد صحيح - انتهى نصب الراية .

قال: المسح على الخفين للمقيم يوما^١ و ليلة و للمسافر ثلاثة أيام [و لياليهن -^٢] إذا كان ادخلها و هما طاهرتان .

أخبرنا عريف^٣ بن درهم عن جبلة بن سحيم عن عبد الله بن عمر رضى الله عنها قال: سئل^٤ عن المسح على الخفين، فقال^٥: للمسافر ثلاثة [أيام ولياليهن -^٦] و للمقيم يوم [و ليلة -^٧] [قال محمد^٨ بن الحسن] ققلنا: لمن قال ان المقيم لا يمسه على الخفين إنما جاءت عامة الآثار في المقيم؟ ولا سيما الحديث الذي اعتمد عليه أهل المدينة في المسح على الخفين حديثه: نافع مولى عبد الله ابن عمر و عبد الله بن دينار مولى ابن عمر ان عبد الله بن عمر قدم على سعد

(١) هكذا في الأصول، و لعل الأولى «يوم و ليلة» .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول فزدته من شرح الآثار للطحاوى و سنن البيهقي .

(٣) هو عريف بن درهم الجمال يكنى أبا هريرة . و الحديث أخرجه الدارقطني في الأفراد في الجزء الحادى و الثمانين منها من طريق عبد الله بن داود عن عريف بن درهم عن جبلة عن ابن عمر قال: وقت لنا في المسح على الخفين ثلاثة أيام و لياليهن للمسافر و يوم و ليلة للمقيم كما في ج ٤ ص ١٦٥ من لسان الميزان . و بهذا ظهر انه بعد قوله «سئل» سقط «رسول الله صلى الله عليه و سلم» من الأصول، و الحديث مرفوع .

(٤) أى رسول الله صلى الله عليه و سلم .

(٥) ما بين المربعين زيادة من أفراد الدارقطني على ما في لسان الميزان .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول فهو زيادة منى و فى زعمى انه سقط من الأصول و لا بد منه حسب اقتضاء السياق و على دأب الامام محمد فى الكتاب بعد سرد الآثار و الاخبار كما لا يخفى على ذوى اظار الافكار .

(٧) وفى الأصول «وإنما» بالواو و عندى الأولى سقوطها حتى ينتظم صعودها و هبوطها .

ابن أبي وقاص الكوفة و سعد أميرها فرأه عبد الله يمسخ على الخفين فأنكر ذلك عليه، فقال له سعد: سل أباك إذا قدمت عليه فتنسى شيخي عبد الله أن يسأل عمر رضي الله عنه حتى قدم سعد رضي الله عنه فقال^١: سألت أباك؟ فقال: لا، قال: فاسأله فسأله عبد الله، فقال عمر رضي الله عنه: إذا ادخلت^٢ رجلك في الخفين وهما طاهرتان فامسح عليهما. قال عبد الله: وإن جاء أحدنا من الغائط. قال: وإن جاء أحد منكم^٣ من الغائط. أخبرنا بهذا^٤ الحديث مالك بن أنس أن نافعاً وعبد الله بن دينار مولى ابن عمر رضي الله عنهما أخبراه ذلك^٥.

فسعد خبر^٦ به عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وهو أمير الكوفة مسافراً كان فيها^٧ وهو أميرها أو مقبلاً^٨ إنما كان مقبلاً ولم يكن مسافراً.

أخبرنا مالك بن أنس أيضاً عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما بال بالسوق فتوضأ وغسل وجهه ويديه مسح برأسه ثم دعى^٩ للجنائز حين دخل المسجد ليصلي عليها فمسح على الخفين وصلى عليها أيضاً^{١٠} فقد كان عبد الله بن عمر

(١) أي لعبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٢) وفي الأصول « إذا دخلت » سقطت الألف ولا بد منها.

(٣) كذا في الأصل، وفي الهندية « في الغائط » وليس بصواب، والأولى « أحكم من الغائط ».

(٤) وكان في الأصول « أخبرنا هذا » والأولى « أخبرنا بهذا الحديث » بزيادة الباء.

(٥) كذا في الأصل، والأولى « بذلك ». (٦) لعله « أخبر به ».

(٧-٧) وفي الأصول: وهو أمير أو مقيم، والصواب « مقبلاً » بالنصب.

(٨) وفي الأصول: ثم دعا للجنائز، والصواب « دعى » بصيغة المجهول.

(٩) لفظ « أيضاً » زائد لا حاجة إليه.

رضى الله عنهما بالمدينة حين بال بالسوق مقبياً او مسافراً ويدخل هذا عليهم^١ ايضاً مع ما ذكروا من جفوف الوضوء ان ابن عمر رضى الله عنهما لم يمسح على الخفين عند حضرة وضوئه حتى أتى المسجد فمسح على خفيه، فهذا يدل على ان المسح يحزئ عن المقيم و ان^٢ جفوف الوضوء لا ينقض الوضوء و ان^٣ اخذ في غير عمل الوضوء لأن ابن عمر رضى الله عنهما قد اخذ في عمل غير الوضوء حين اقبل الى المسجد وترك ان يمسح على خفيه.

و أخبرنا مالك بن انس ايضاً عن سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش^٤ انه قال: رأيت انس بن مالك رضى الله عنه أتى قباء فبال ثم أتى بماء فتوضأ فغسل وجهه ويديه الى المرفقين ومسح برأسه ثم مسح على الخفين ثم صلى .

فهذا انس بن مالك رضى الله عنه أ كان مسافراً بقباء؛ فهذه آثارهم التي رووها و حملوها ثم نقضوها برأيهم^٥ .

- (١) وفي الأصول «عليهما» وما كتبه هو الصحيح .
- (٢) وفي الأصول «فان» وهو لا يناسب المقام، و الصواب «وان»، انظر دقة النظر في الاستنباط . (٣) وصلة متصلة لا غير .
- (٤) على الوصفية فان غير لا يقع الا صفة لغيره فعمل موصوف و غير الوضوء صفته - تدبر .

- (٥) وفي الأصول «ابن قيس» والصواب «ابن رقيش» بالراء المهملة المضمومة وفتح القاف بعدها ياء تختانية ثم شين معجمة مصغراً كما في موطأ محمد و موطأ مالك و هو سعيد بن عبد الرحمن بن يزيد بن رقيش بن رباب الأسدي المدني من حلفاء بني عبد شمس من رجال ابي داود شيخ مدني ثقة ذكره ابن حبان في الثقات - التهذيب .
- (٦) كذا في الأصول «نقضوا برأيهم» و الأولى «بآرائهم» - تأمل .

وقال ابو حنيفة رحمه الله في المسح على الخفين : يمسح على ظهر الخفين وليس على الذى يمسح ان يمسح باطنهما بشئ .

وقال اهل المدينة : يجعل كفا على ظاهرهما وكفا على اسفلهما فيقبل بالكف التى على الظاهر الى ساق القدم ويقبل بالتى على الاسفل من العقب الى الأصابع فيمسح ظاهره وباطنه .

وقال محمد بن الحسن : وكيف قال هذا اهل المدينة : فما نعلم ' احدا يصير شيئا يتكلم بمثل هذا ؟ فقد جاء الحديث المعروف عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه

- (١) وفي الأصول : « فما يعلم » بالغية ، و الصواب « نعلم » بصيغة المتكلم .
- (٢) المشهور ان هذا القول مروى عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه رواه عنه ابو داود في باب كيف المسح ج ١ ص ٢٤ من سننه حدثنا محمد بن العلاء ثنا حفص ابن غياث عن الأعمش عن ابي اسحاق عن عبد خير عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه قال : لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف اولى بالمسح من اعلاه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه - اهـ . قال الحافظ في ص ٩ من بلوغ المرام « اخرجه ابو داود باسناد حسن - اهـ » وقال في ج ١ ص ٥٩ من التلخيص « رواه ابو داود و اسناده صحيح - اهـ » و سكت عنه في الدراية والحديث في ج ١ ص ١٨١ من نصب الراية و ج ١ ص ٢٩٢ من سنن البيهقي من طرق الى عبد خير عن علي و ج ٢ ص ١١١ من المحلى لابن حزم « قال المحدث الزيلعي قال البيهقي والمرجع فيه الى عبد خير و هو لم يحتج به صاحبا الصحيح - اهـ » قال في الجوهر النقي : ذكر هذه العبارة في حق جماعة و كأنه يريد بذلك تضعيفهم . و قد ذكرنا انه لا يلزم من كونها لم يحتجها بشخص ان يكون ضعيفا و عبد خير ثقة و قد تقدم ذكره - انتهى . و حديث عمر رضى الله عنه روى بالفظ آخر رواه ابن ابي شيبة في مسنده كما في نصب الراية =

[انه - ١] قال : لو كان الدين^١ بالرأى لكان مسح باطن الخفين اولى من ظاهرهما . وهذا منه^٢ انكار لمسح اسفلهما .

اخبرنا عباد^٣ بن العوام قال اخبرني هشام بن حسان^٤ عن الحسن البصري [انه قال : لو كان الدين بالرأى لكان مسح باطن - ١] الخفين اولى من ظاهرهما .

= حدثنا زيد بن الحباب عن خالد بن ابي بكر عن سالم بن عبد الله عن ابيه عن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بالمسح على ظهر الخفين اذا لبسهما و هما طاهرتان - انتهى . و رواه الدارقطني بلفظ « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بالمسح على ظهر الخف للمسافر ثلاثة ايام و ليالهن و للمقيم يوما و ليلة - انتهى » و رواه البيهقي في سننه ايضا كما في ج ١ ص ٢٩٢ منها . والحاصل انه عند مصنف ، و الاصل عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه و كتب الناسخ عن عمر بن الخطاب و ما اخرجته في القل عن الاصول لان هذا كله بحسب وسعتي و مكنتي - و لعل الله اقام من الرجال من يصلحه على الصواب .

(١) ما بين المربعين زيادة منى .

(٢) و في الهندية « الذين بالرأى » و هو خطأ .

(٣) هذا قول محمد رحمه الله تعالى في معنى الاثر ، قال ابن حزم : و به يقول ابو حنيفة و الثوري و داود و هو قول علي بن ابي طالب و قيس بن سعد و الحسن البصري و ابن جريج و عطاء بن ابي رباح - اه ؛ قلت : بل قال به الجمهور .

(٤) هذا الاثر كان في باب الوضوء فأخرجته عنه و أدخلته في باب المسح على الخفين - فنبه .

(٥) هو الأزدي القردوسي .

(٦) هذه العبارة التي ما بين المربعين سقطت من الاصول و لا بد منها ، و كان معناها =

و هذا

(٩)

[و - ١] هذا منه انكار [لمسح - ٢] أسفلهما .

قال اهل المدينة : قد قال هذا ابن شهاب . قيل ٢ لهم : أفيأثره عن غيره
ام رأى رآه ؟ قالوا : لا نعلم [انه - ٤] أثره عن احد .
قيل لهم : قد اخبرنا ققيهم ٥ مالك بن انس عن هشام بن عروة ٦ انه

= ياض في الاصل فكتبت فيه هذه العبارة كما يقتضى السياق ، ووجدانى يحكم ان
الحسن يروى عن على رضى الله عنه الحديث المذكور الذى عزاه الى عمر بن الخطاب
رضى الله عنه ، وقد خبط فيه الناسخون ، و الاصل عن الحسن عن على رضى الله عنه
انه قال : لو كان الدين - الحديث . و يدل عليه قوله « وهذا منه انكار لمسح أسفلهما ،
تدبر و تبصر .

(١) زيادة الواو منى .

(٢) زيادة منى لما تقدم فى قول محمد .

(٣) من قوله « قيل لهم ، الى قوله « عن احد » سقط من باب المسح على الخفين و لا بد
منه و هو فى باب الوضوء فأدخلته فى باب المسح .

(٤) زيادة منى حسب اقتضاء السياق .

(٥) هكذا بالخطاب فى باب المسح ، و فى باب الوضوء « ققيهم ، بالغيبة و هو
مرجوح عندى .

(٦) فى موطأ محمد « عن هشام بن عروة عن ابيه انه رأى أباه - الحديث ، و ضمير ابيه
راجع الى هشام و كذا ضمير انه و أباه راجع الى هشام لا الى عروة كما فهم القارى
فى شرحه و الماسح على الخفين عروة بن الزبير لا الزبير كما اشتبه على الازهان بزيادة
عن ابيه فقالوا : المراد به زبير بن العوام و هو ليس بجيد .

رأى إياه يمسح على الخفين ، قال : وكان يمسح^١ على ظاهرهما ولا يمسح^٢ على باطنهما . قال^٣ : فينزع العمامة فيمسح برأسه^٤ . فهذا قول^٥ عروة بن الزبير

(١) كذا هاهنا وفي باب المسح : يمسح على ظاهرهما ولا يمسح على باطنهما . وفي موطأ مالك : على أن يمسح ظهورهما ولا يمسح بطونهما - اهـ . وفي موطأ محمد (ص ٧٠) : أنه رأى إياه يمسح على الخفين على ظهورهما ولا يمسح بطونهما قال ثم يرفع العمامة فيمسح برأسه - انتهى . وفي الأصل الهندي « ظهورهما » وهو الأرجح عندي لكونه مطابقاً لما في موطأ مالك .

(٢) هكذا في باب المسح ، وفي باب الوضوء « ولا يمسح بطونهما » . وفي موطأ محمد « ولا يمسح بطونهما » .

(٣) وفي موطأ محمد : قال ثم يرفع العمامة فيمسح برأسه .

(٤) في باب الوضوء « رأسه » بدون الباء الجارة .

(٥-٥) وقع في باب المسح « قول ابن الزبير » وهو موهوم إلى عبد الله بن الزبير وليس كذلك ، وما في المتن هو الصحيح وهو مطابق لما في باب الوضوء ولما في موطأ مالك . وقد وقع في موطأ محمد « عن هشام بن عروة عن أبيه أنه رأى إياه يمسح - الحديث » يوهم أن الماسح الزبير بن العوام وعليه شرح القاري وإليه مال على القاري رحمه الله وليس بصواب ، وهذا الوهم وقع بزيادة لفظ « عن أبيه » في الاسناد وهو من الناسخ بل المراد به عروة بن الزبير كما صرح به الإمام محمد فتنه له ؛ وراجع التعليق الممجّد على موطأ محمد فإن الفاضل تعرض لذلك في بحث الآثار المذكور - اهـ . وهل تعرف عروة ابن الزبير فإنه فقيه تابعي جليل وهو كان ينزع العمامة عند مسح الرأس و يمسح على الرأس ولا يمسح على العمامة وهو مقدم على أبي حنيفة في عدم تجويز المسح على العمامة لكن لم يعرفه ابن أبي شيبة ولم يعلم مذهبه في ذلك ولذا ذكر أبا حنيفة في محل الطعن ولم يذكره وعامة الآثار والانباء عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا في =

وهو كان أفقه وأعلم بالرواية والسنة من ابن شهاب . فكيف ترك هذا مالك بن انس وغيره وهم الذين رووه وعزوا^١ الى رأى ابن شهاب مع ما قد جاء في هذا من الآثار؛ اخبرنا^٢ يعقوب^٣ بن ابراهيم قال حدثنا حصين^٤ بن عبد الرحمن عن عامر الشعبي قال^٥ : وضع يده على

= المسح على الرأس ليس فيها ذكر المسح على العمامة والخمار وكيف يكون والقرآن نزل بمسح الرأس؛ وقد روى الشافعي عن عطاء مرسل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فحسر العمامة عن رأسه ومسح مقدم رأسه - اهـ؛ والمرسل حجة عند ابن ابي شيبة ايضا مع ما اعتضد بمجيئه موصولا من وجه آخر . أخرجه ابو داود في سننه من حديث انس فاعتضاد كل واحد منها بالآخر يفيد قوة كما في الأصول فينهض حجة فلا يضر كون ابي معقل في اسناده ، ثبت ان قول ابي حنيفة وجه بالأحاديث واعتراض ابن ابي شيبة باطل فلا يلتفت إليه - والله هو الهادي الى صراط مستقيم .

(١) وفي الأصل الهندي في باب الوضوء « وعزوه » وفي باب المسح « ويروه » ، وفي الأصل « وزبروه » ، ولا ادري ما معناه ، ومعنى « عزوه » نسبوه الى ابن شهاب وعندى « وعزوا » بدون الضمير وهو الصحيح ومعناه - ان شاء الله : ومالوا الى رأى ابن شهاب وتركوا اثر عروة وآثارا غيره تدبر .

(٢) في باب المسح من الأصول « وأخبرنا » بالواو وفي باب الوضوء بدونها .

(٣) هو القاضي الامام ابو يوسف .

(٤) كذا في الأصل ، وفي باب المسح من الأصل الهندي « حصين عن عبد الرحمن » وهو خطأ ، والصحيح « حصين بن عبد الرحمن » كما هو ههنا وكما هو في باب الوضوء وهو السلمي ابو الهذيل الكوفي .

(٥) لعل عامرا يرويه عن علي رضي الله عنه - فراجع الكتب ، ولعل العبارة سقطت من الأصول ان لم يكن فاعل قال حصين بن عبد الرحمن . قلت : روى ابن ابي شيبة =

قدميه^١ من قبل الساق ثم مسحهما حتى الأصابع وقال: هكذا المسح على الخفين^٢.

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال: حدثني الوليد بن عباد^٣ عن عمر^٤ بن

= عن هشيم عن حصين عن الشعبي قال: سأله عن المسح على الخفين فقال: هكذا وأمر يديه إلى أسفل؛ وروى عن جرير عن حصين عن الشعبي قال: يمسحها من ظاهر قدميه إلى أطراف أصابعه؛ وروى عن ابن إدريس عن حصين عن الشعبي قال: المسح على الخفين هكذا وأمر يديه من ظهر قدميه إلى أطراف أصابعه - ف .
(١) وكان في الأصول « قدمه » ، والصواب « قدميه » يدل عليه ضمير مسحها وهو متنى في الأصول كلها .

(٢) والمذهب عندنا في كيفية المسح الابتداء من الأصابع إلى الساق وها هنا عكس ذلك - تدبر .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية « أبو الوليد بن عباد » هو مصحف ، والصواب ما كتبه كما في ج ٦ ص ٢٢٣ من اللسان و ج ٣ ص ٢٧٢ من الميزان . وذكره ابن حبان في الثقات فقال: يروى عن الحسن - كما في اللسان . ووليد بن عباد غيره وهو في ج ١١ ص ١٣٧ من التهذيب وهو أنصاري .

(٤) وهو الصواب المدائني كما في ج ٤ ص ٣٢٤ من لسان الميزان . وذكره البخاري ولم يذكر فيه جرحا وتبعه ابن أبي حاتم . وقال ابن معين: شيخ مدائني لا بأس به . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ في ص ٣٠٣ من التعجيل :- عب عمر بن مجاشع المدائني عن أبي اسحاق وعبد العزيز بن صهيب وغيرهما وعنه زكريا بن يحيى رحمويه والحضرمي ومحمد بن شعاع الحراني وجماعة وثقه ابن حبان - انتهى . وكان في الأصول « جعفر بن مجاشع » وهو غلط ولم أجده في الكتب مع نص الحافظ في التعجيل عمر بن مجاشع عن أبي اسحاق هذا والعلم عند الله تعالى .

كتاب الحجة (باب المسح على الخفين) للإمام محمد الشيباني

مجاشع عن أبي اسحاق السبيعي^١ الهمداني [عن عبد خير -^٢] قال : قال علي ابن أبي طالب رضي الله عنه : ما كنت أرى إلا المسح على باطن الخفين^٣ أفضل^٤ منه على ظاهرهما حتى رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على

(١) « السبيعي » في باب الوضوء و « الهمداني » في باب المسح من الأصل فجمعت بينهما في النقل ، و ههنا عمر بن المشي الأشجعي الرقي عن أبي اسحاق كما في ج ٧ ص ٤٩٤ من التهذيب و هو من رواية حديث المسح على الخفين عن عطاء الخراساني عن انس رواه ابن ماجه في ج ١ ص ٤٢ من سننه .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و الحديث رواه ابو داود في ج ١ ص ٦٣ من سننه عن محمد بن العلاء عن حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي اسحاق عن عبد خير عن علي قال : لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه و قد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه ؛ و عن محمد بن رافع عن يحيى بن آدم عن يزيد بن عبد العزيز عن الأعمش هذا الحديث قال ما كنت أرى باطن القدمين إلا أحق بالمسح حتى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه - انتهى . و رواه البيهقي أيضا في ج ١ ص ٢٩٢ من سننه باسناده الى أبي داود و من غيره من طريق الأعمش و ابراهيم بن طهمان و يونس بن أبي اسحاق عن أبي اسحاق عن عبد خير عن علي بن أبي طالب به ؛ و كذا رواه ابن حزم في ج ٢ ص ١١١ من المحلى باسناده الى أبي داود صاحب السنن و بهذا ظهر ان « عن عبد خير » سقط من الأصل و هو في الطحاوي أيضا - و راجع نصب الراية و الدراية و التلخيص و الدارقطني .

(٣) و في باب المسح من الأصل « على باطن الخف » و في باب الوضوء « على بطون الخفين » و هو أولى .

(٤) في باب المسح من الأصل أكثر منه ، و في باب الوضوء منه أفضل منه و هو الأرجح المطابق لقوله الحق كما في رواية أخرى عند أبي داود و غيره ؛ و في هذا الباب « على ظهرهما » و الأولى « على ظهورهما » .

ظاهرهما ولا يمسح على باطنهما .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال اخبرنا 'عمر' بن محمد عن نافع^٢ انه كان يمسح على ظهور الخفين .

وقال ابو حنيفة^١ رضى الله عنه في رجل غسل قدميه ثم لبس خفيه فلم يحدث حتى استأنف بقية الوضوء^٥ ان ذلك يجزيه فان^٦ احدث بعد ذلك توضأ ومسح على الخفين^٧ لانه حين غسل رجله ثم لم^٨ يحدث حتى توضأ بقية الوضوء^٩ فقد صار طاهرا .

أرأيت^{١٠} لو نزع^{١١} الخفين بعد تمام^{١٢} الوضوء [ولم يحدث أليس

(١) في باب الوضوء من الاصل « قال حدثني عمر بن محمد ، وفي باب المسح « اخبرنا » .

(٢) هو العدوي المدني نزيل عسقلان من رجال الستة الا الترمذي كما في ج ٧ ص ٤٩٥ من التهذيب .

(٣) لعله مروى عن ابن عمر رضى الله عنهما ، وقد روى عن ابن عمر خلافه كما في المدونة و سنن البيهقي .

(٤) زيادة من باب الوضوء وليس في باب المسح . (٥) وفي نسخة « بقية وضوئه » .

(٦) في الباين من الاصول « و ان احدث » بالواو ، و الأرجح عندى بالقاء .

(٧) لعل الصواب « خفيه » .

(٨) سقط حرف ثم من باب المسح و هو موجود في باب الوضوء و لا بد منه .

(٩) وفي باب المسح « بقية وضوئه » .

(١٠) كذا في الاصول ، و لعل الصواب « رأيتم » .

(١١) لعل هذا خلاف المذهب فان نزع الخفين ناقض للمسح و لا بد بعد ذلك من غسل

الرجلين ان كان طاهرا و الا فاعادة الوضوء واجبة نعم هو رواية عن ابراهيم النخعي كما في ج ١ ص ١٢ من البدائع و لعل العبارة سقطت من قلم الكاتب و إلا كما ترى .

(١٢) وفي باب المسح « بعد ذلك » و ما في الاصل هو من باب الوضوء .

كان متوضاً تام الوضوء فان اعاد و لبس الخفين - ١ [بعد ذلك ثم احدث توضاً و مسح على خفيه فكذلك لو لم ينزعها .

و قال اهل المدينة في رجل غسل قدميه و لبس خفيه ثم استأف بقية الوضوء لينزع^٢ خفيه ثم ليتوضاً و يغسل رجله . و قال^٣ محمد بن الحسن : كيف ينزع خفيه و هو لم يحدث حتى اتم^٤ وضوءه ؟ قالوا : لانه بدأ بالرجلين قبل وجهه و ذراعيه فكذلك كان هذا هكذا .

قيل لهم : فما تقولون فيمن توضاً و عليه خفاه فوجب عليه المسح فسها عنه حتى جف وضوءه أيمسح على خفيه او يعيد الوضوء ؟ قالوا : بل يمسح على خفيه و لا يعيد الوضوء .

قيل لهم : فهذا ترك لقولكم فيمن ترك عضوا او^٥ بدأ بعضو قبل عضو.

(١) العبارة بين المربعين سقطت من باب المسح و هي موجودة في باب الوضوء من الأصول فزدها منه .

(٢) في باب الوضوء « ينزع » و ما كتبه فهو في باب المسح .

(٣) من ههنا الى آخر الباب سقط من هذا الباب من الأصول و هو في باب الوضوء ، فنقلته في هذا الباب لانه جواب عن قول اهل المدينة و الزام عليهم كما لا يخفى ، و في باب المسح مكانه مسألة التسليم على المصلي في الصلاة و هي لا تناسب الباب كما لا يخفى على اولى الالباب ، و لا ادري ما وجه سوء الترتيب في مضامين الكتاب و هو كذلك في جميع الأصول - هذا و الله تعالى اعلم بالصواب و عنده ام الكتاب ! اللهم اهدنا الى صراط مستقيم و احفظنا من شره اللسن و القلم و زلة اليد و القدم عن الطريق الاقوم .

(٤) و في الأصول « تم وضوءه » .

(٥) و في الاصل بالواو ، و عندي لا بد من حرف « او » الترددية كما لا يخفى .

قالوا: لأن هذا فعل ابن عمر رضي الله عنهما حين بال بالسوق فتوضأ و آخر المسح على خفيه، ولما دعى ليصلي على الجنازة مسح على خفيه ثم صلى ولم يستأف الوضوء.

قيل لهم: فهذا الحديث حجة عليكم [و-] قيل^١ لهم: المسح على الخفين أليس يجرى عن غسل الرجلين؟ قالوا: بلى! قيل لهم: أفليس قد صار كغسل الرجلين؟ قالوا: بلى.

قيل لهم: فهما^٢ غسل رجله حتى يحف وضوؤه استقبل الوضوء وإذا نسي أن يمسح على الخفين حتى يحف وضوؤه لم يعد. قالوا: لفعل عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما.

قيل لهم: فانما يقاس ما لم يأت فيه اثر على ما جاءت فيه الآثار فقد رويتم اثرين في مسح الرأس والمسح على الخفين ولم تقيسوا على واحد منهما فلا شيء^٣ اختلف هذا وغيره^٤ من مواضع الوضوء.

(١) زيادة الواو منى.

(٢) ان لم تعتبر زيادة فلعل العبارة قد سقطت من الكاتب وإلا هذا القيل لا يرتبط بما قبله وزيادة الواو تسد هذا الخلل وتدفع الوهم الناشئ عن المقام - تدبر.

(٣) وفي الأصول «فما غسل» وهو وإن كان في معنى «مهما» لكن في العبارة «فهما» أو «فلما» فان وهم التصحيف قائم على الأول.

(٤) وكان في الأصول «به»، والظاهر «فيه» وأيضا يطابق بما قبله.

(٥) وفي الأصول: فلا شيء. هذا اختلف هذا وغيرهما من مواضع الوضوء، فأول الهذين زائد كما لا يخفى وإن ابقى الأول على حاله فلا بد من زياد لفظ «سواء» بعد قوله «مواضع الوضوء» وإلا فلا معنى لتكرار هذا - تدبر.

(٦) وفي الأصل «غيرهما» والظاهر «غيره» بالافراد.

وقد زعمتم انه لا اثر عندكم في غير هذا من الأعضاء فينبغي لمن قاس على السنة والآثار ان [يقيس على - ١] السنة ما لم يأت فيه اثر لما قد جاءت [فيه - ٢] الآثار مما يشبهه ٢ .

(١) ما بين المربعين زيادة منى ، و العبارة في الأصول هكذا على السنة و الآثار ان السنة ما لم يأت فيه اثر وهو ما ترى من الركائز مع انه لا معنى لها كما لا يخفى .
(٢) زيادة منى و ان كان المعنى بدون هذه الزيادة ايضا صحيحا لكنها على دأبه في الكتاب .

(٣) الى هنا ليس في باب المسح على الخفين . (تذييل) :
قال في البدائع ج ١ ص ١٠ : و أما المسح على الجوربين فان كانا مجلدين او متعلين يحزبه بلا خلاف عند اصحابنا و ان لم يكونا مجلدين و لا متعلين فان كانا رقيقين يشفان الماء لا يجوز المسح عليهما بالاجماع و ان كانا ثخينين لا يجوز عند ابي حنيفة و عند ابي يوسف و محمد يجوز و روى عن ابي حنيفة انه رجع الى قولها في آخر عمره و ذلك انه مسح على جوربيه في مرضه ثم قال : لعواده فعلت ما كنت امنع الناس عنه فاستدلوا به على رجوعه و عند الشافعي لا يجوز المسح على الجوارب و ان كانت منعلة الا اذا كانت مجلدة الى الكعبين احتج ابو يوسف و محمد بحديث المغيرة بن شعبة ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ و مسح على الجوربين و لأن الجواز في الحنف لدفع الحرج لما يلحقه من المشقة بالنزع و هذا المعنى موجود في الجورب بخلاف اللقافة و المكعب لأنه لا مشقة في نزعهما و لأبي حنيفة ان جواز المسح على الخفين ثبت نصا بخلاف القياس فكل ما كان في معنى الحنف في ادمان المشي و امكان قطع السفر به يلحق به و ما لا فلا و معلوم ان غير المجلد و المنعل من الجوارب لا يشارك الحنف في هذا المعنى فتعذر الالحاق علا ان شرع المسح ان ثبت على الترفيه لكن الحاجة الى الترفيه فيما يغلب لبسه و لبس الجوارب مما لا يغلب فلا حاجة فيها الى الترفيه فبقى اصل =

= الواجب بالكتاب وهو غسل الرجلين ، وأما الحديث فيحتمل انهما كان مجلدين او منعلين و به تقول ولا عموم له لأنه حكاية حال الا يرى انه لم يتناول الرقيق من الجوارب وأما الخف المتخذ من اللبد فلم يذكره في ظاهر الرواية ، وقيل انه على التفصيل والاختلاف الذي ذكرنا وقيل ان كان يطبق السفر جاز المسح عليه وإلا فلا وهذا هو الأصح - انتهى - فتحصل من ذلك ان في مسح الجوربين روايتين بل ثلاث روايات : الأولى انه يجوز المسح عليهما مجلدين كانا او منعلين او ثخينين وهي الرواية التي رجع اليها ابو حنيفة في مرضه ، والرواية الثانية اذا كانا مجلدين او منعلين يجوز المسح عند ابي حنيفة وإلا لا ، والرواية الثالثة ان كانا ثخينين يجوز المسح عليهما بشرط انهما لا يشقان الماء وهو مذهب ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ؛ وانما قلت لها رواية ثالثة فان اصحاب ابي حنيفة اقساموا على ان ما قالوا به فهو قول له و مروى عنه ، فبعد هذا التفصيل في المذهب لا يقدر احد على ان يعترض على الامام ابي حنيفة بأنه خالف الأحاديث التي وردت في المسح على الجوربين ، والعجب من الحافظ ابن ابي شيبة انه مع وقوفه على هذا يعترض عليه ويقول : ان قوله مخالف للأحاديث حيث قال في المسألة التسعين من كتاب الرد بعد رواية حديث المغيرة بن شعبة وأثر على من طرق وأثر انس وحديث ابي اوس مسح على الجوربين والمنعلين وذكر ان ابا حنيفة كان يكره المسح على الجوربين والمنعلين الا ان يكون اسفلها جلودا - انتهى . والجواب عنه اولاً انه لما رجع عن قوله الاول الى جواز المسح على الجوربين الثخينين فالأحاديث والآثار كلها موافقة له فلا اعتراض عليه ولا الزام بل المعترض مخطئ غلط ومخالط ، وثانياً انه قائل بالمسح على المجلدين والمنعلين من الجوارب والجورب قد يكون ثخيناً منعلاً وقد لا يكون فهما لم يثبت وصف ما كان يلبسه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم لا يستطيع احد ان يصوغ الأحاديث على ما في خياله من الجوارب الرقيقة الرائجة اليوم في جميع البلدان التي ليست بمعنى الخف وحكمه في قطع المسافة =

= قطعا وقد ثبت في خارج من خارج ان الجوارب في تلك العصر كانت من الصوف بحيث يدفع الرجل كما قال ابو بكر بن العربي ولم تكن معهودة تلك الجوارب الرقيقة من القطن وغيره واذا كان الحال على هذا المنوال كيف يعرض على المجتهد الرباني فقيه النفس فقيه الامة ؟ فلم لا يجوز ان ما قال به ابو حنيفة ؟ يكون هو المراد في الآثار ومن ادعى خلاف ذلك فعليه البيان ، وثالثا على التناول ان ما قال به ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى هو قول ايضا في المذهب وهو المقتضى به عندنا اذا كانا تخمينين لا يشقان الماء فالأحاديث اما محمولة على المجلدين او المنعلين او محمولة على التخمينين لا على الرقائق التي في العصر الحاضر التي يلبسها العوام والخواص فلا يكون للتساهلين في مسألة المسح على الجوارب دليل واضح - وراجع ج ١ ص ١٥٨ الى ج ١ ص ١٦٢ من غاية المقصود شرح ابي داود للحدث العظيم آبادي فانه تكلم في المسألة بكلام متين وفصلها تفصيلا جيدا قال فيه : وأنت خير ان الجوارب يتخذ من الأديم وكذا من الصوف وكذا من القطن ويقال لكل من هذا انه جورب ومن المعلوم ان هذه الرخصة بهذا العموم التي ذهبت تلك الجماعة لا تثبت الا بعد ان يثبت ان الجوربين اللذين مسح عليهما النبي صلى الله عليه وسلم كانا من صوف سواء كانا منعلين او تخمينين فقط ولم يثبت هذا قط فمن اين علم جواز المسح على الجوربين غير المجلدين بل يقال ان المسح يتعين على الجوربين المجلدين لا غيرهما لأنها في معنى الخف والخف لا يكون الا من الأديم نعم ان كان الحديث قوليا بأن قال النبي صلى الله عليه وسلم امسحوا على الجوربين لكان يمكن الاستدلال بعمومه على كل انواع الجوارب و اذا ليس فليس - انتهى .

هذا كله بعد تسليم صحة الحديث المذكور وإلا فالحديث منكر ضعفه سفيان الثوري وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني ومسلم بن الحجاج كما نقل عنهم البيهقي في سننه وخلافياته كما في نصب الراية . وقال النسائي في سننه الكبرى : لا نعلم احدا تابع ابا قيس على هذه الرواية ؛ والصحيح عن =

باب التيمم

قال ابو حنيفة رضى الله عنه فى رجل لم يجد الماء فتييم لصلاة حضرت
ثم حضرت صلاة اخرى انه صلى بتييمه ذلك ما لم يحدث او يجد الماء .
وقال اهل المدينة : يتيم لكل صلاة . وقال محمد بن الحسن : لاى شىء
قلتم انه يتيم لكل صلاة ؟ قالوا : لان عليه ان يتغى الماء لكل صلاة ،
فلما ابتغى الماء فلم يجده فانه يتيم . قيل لهم^١ : وكيف وجب التيمم فى ابتغاء
الماء ولم يوجد الماء .

= المغيرة انه عليه السلام مسح على الخفين . وقال ابو داود فى سننه : كان عبد الرحمن بن
مهدي لا يحدث بهذا الحديث لان المعروف عن المغيرة ان النبي صلى الله عليه وسلم
مسح على الخفين ؛ قال : وروى ابو موسى الاشعري ايضا عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه مسح على الجورين وليس بالمتصل ولا بالقوى - اهـ . وراجع ج ١ ص ١٨٤
الى ج ١ ص ١٨٦ من نصب الراية و سنن البيهقي ج ١ ص ١٨٤ و غاية المقصود
وبذل المجهود وغيرها من الكتب و الآثار عن الصحابة موجودة قوة و ضعفا على كل
حال ادون صحة من روايات المسح على الخفين ، و عندى الكلام فى سند الحديث ليس
فى محله ، و بالجملة فأبو حنيفة رحمه الله تعالى يحمله على فرد المطلق الاكل احتياطا ولم
يخالف امرا ثبت عن الشارع بل حمله على ما هو فى معنى الخف فكيف ينسب إليه
ابن ابي شيبة مخالفة الحديث و أنواع الجورب خمسة لم يتعين بعد ان المراد فى الحديث
اى نوع منها المسح على الخفين ثبت نفا خلاف القياس فلا يتعدى الى غيرهما الا بدليل
وبرهان - هذا والله تعالى اعلم ! و للبسط موضع آخر .

(١) فى موطأ مالك « فمن ابتغى الماء ، مكان « فلما » ، ولعله هو الراجح .

(٢) سقط الظرف من الاصل و لا بد منه .

أما يتبغى الماء ليوجد فينتقض التيمم اذا وجد الماء وليس ينقضه ابتغاء الماء اذا لم يوجد لأن الله تبارك وتعالى قال: "فان لم تجدوا ماء فتميموا" فرخص لمن لم يجد الماء ان يتيمم ولم يذكر ابتغاء الماء فعلى من وجد الماء الوضوء وعلى من لم يجد الماء التيمم ثم هو على تيممه حتى يجد الماء او يحدث فليس الابتغاء بشيء .

أرأيتم لو كان في موضع لا يطمع في الماء وانه ابتغاء أ ينقض الابتغاء تيممه ؟

أفلا يرون ان الابتغاء لا يجب به تيمم ولا ينتقض به تيمم ماض أما ينتقض التيمم يحدث يحدثه الرجل او يجد الماء ؟

أرأيتم رجلاً اراد ان يصلي تطوعاً ركعتين ولم يجد الماء أ يتيمم^٢ كلما صلى ركعتين لأن الصلاة الأولى غير الثانية ؟ قالوا : ليست النافلة عندنا بمنزلة الفريضة .

قيل لهم : فما تقولون في رجل نسي صلوات فذكرهن في سفر وهو لا يجد الماء أ يتيمم ويصليهن ؟ قالوا : نعم .

قيل لهم : أ يتيمم كلما فرغ [من كل - '] صلاة وذلك في وقت واحد ؟ قالوا : نعم .

(١) كذا هو في موطأ مالك، وكان في الأصل «وان ابتغاه» وهو مصحف وليست بوصلية لأنه خلاف المنقول منه .

(٢) حرف «ان» سقطت من الأصول ولا بد منها .

(٣) وكان في الأصل بدون الاستفهام ولا بد منه كما هو اقتضاء السياق .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصل، وإنما زيد من الهندية .

قيل لهم: فما شأن التطوع وهو يدخل في صلاة غير الصلاة الأولى؟
قالوا: لأن التطوع ليس بمفترض .

قيل لهم: وانه وان كان غير مفترض فليس ينبغي لكم ان تأمروه ان
يصلى بغير وضوء ولا تيمم تطوعا ولا غيره .

أ رأيتم رجلا يصلى [بالتيمم - ١] المكتوبة فلما فرغ منها قام للتطوع
بتيممه في المكتوبة أ يجزيه ذلك؟ قالوا: نعم .

قيل لهم: فان وجد الماء بعد الفراغ من المكتوبة . أ يصلى التطوع
بتيممه؟ قالوا: لا .

قيل لهم: أ فلا ترون انكم تقضتم التيمم اذا وجد الماء في التطوع في
ابتغاء [الماء - ٢]؟ فكما انتقض التيمم اذا وجد الماء ولا ينقضه ابتغاء الماء
في التطوع، فكذلك الامر في الفريضة وليس بينها اقتراق .

أ رأيتم الوتر بعد صلاة العشاء أ يصلها بتيمم صلاة العشاء ام بتيمم
مستقبل؟ قالوا: بل يصلها بتيمم [صلاة - ٣] العشاء .

قيل [لهم - ٤]: أ فرأيتم رجلا صلى الظهر بتيمم في سفر وقد مات

(١) سقط لفظ « بالتيمم » من الأصول .

(٢) الأولى ان يكون « للمكتوبة » لكنه « في » في الأصول كلها .

(٣) كذا في الأصل ، و سقطت همزة الاستفهام من الهندية .

(٤) سقط لفظ « الماء » من الأصول .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الهندية « مستقبلا » بالنصب .

(٦) سقط لفظ « الصلاة » من الأصول ، ولذا زيد بين المربعين .

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

بعض اصحابه فتقدم^١ ليصلي على جنازته أ يحزّيه ان يصلي بتيمم الفريضة التي صلاها ام يستقبل التيمم؟ فان قالوا: يحزّيه فليست^٢ الصلاة على الجنازة بما ينبغي للناس تركه وبما هو واجب على الناس ان يفعلوه .
وما بين هذا وهذا والنافلة والفرائض^٣ فرق .

وما ذلك كله الا شيء واحد وما يجب تقض التيمم الا ان يحدث او يجد الماء مع آثار في ذلك قد جاءت ولا اعليكم^٤ رويتم في ذلك حديثا .
اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : اذا تيمم الرجل فهو على تيممه ما لم يجد الماء او يحدث .

اخبرنا يعقوب بن ابراهيم قال اخبرنا المغيرة عن ابراهيم انه قال في رجل تيمم و صلى ثم وجد ماء وهو في وقت صلاته ، قال : لا يعيد .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثنا عمران بن ابي الفضل عن يزيد بن عبد الله بن قسيط انه اخبره عن محمد بن المنكدر ان عبد الرحمن بن عوف ابتغى ماء فلم يجد فتمسح بالتراب - دركته المسجد^٥ فصلاها ولم يتوضأ وقال : انا طاهر يؤم^٦ صلاة اخرى لم ابال ان اصلي بتيممي من التراب الذي تمسحت به الا ان احدث شيئا فأتوضأ .

- (١) وكان في الأصول « تقدم » ، و الأولى « فتقدم » .
- (٢) وفي الأصول « فليس » مذكرا .
- (٣) كذا في الأصول ، و الأولى « الفريضة » .
- (٤) الأولى « لا نعليكم » بالجمع على دأبه في الكتاب .
- (٥) ها هنا يابض في الأصول ، والظاهر ان الساقط يكون نحو هذا « و صلى صلاة ثم » .
- (٦) هكذا هو في الأصل ، ولعل الصواب « فادر كته صلاة في المسجد » .
- (٧) ها هنا يابض في الأصول ، قلت : و لا يعد ان يكون في الأصل قبل السقوط =

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثنا هشام بن حسان عن الحسن البصري قال : التيمم بمنزلة الوضوء اذا تيممت فأنت على وضوء حتى تحدث .
وقال ابو حنيفة رحمه الله في الرجل يتيمم ويؤم اصحابه ممن هو على وضوء لا ارى بذلك بأسا .

وقال محمد بن الحسن : لا ينبغي للتيمم ان يؤم المتوضئين وكذلك بلغنا^١ عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه .
وقال [بعض -^٢] اهل المدينة : ان امهم [غيره -^٣] ممن هو على وضوء احب الى فان امهم هو لم ير به بأسا .

= هكذا ، وقال ما ازال ان اصلي يتيمم هذا ، الخ ، ولعل الله يحدث بعد ذلك امرا و تأمل في ما في ص ١٢٣ من المحلى لابن حزم من قوله وروينا ذلك عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير بن شبة ان ابا سلية بن عبد الرحمن بن عوف قال : اذا كنت جنبا في سفر فتمسح ثم اذا وجدت الماء فلا تغتسل من جنابة ان شئت ؛ قال عبد الحميد : فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب فقال : ما يدريه اذا وجدت الماء فاغتسل - انتهى .
(١) اسنده اليهقي في ج ١ ص ٢٣٤ من سننه الكبرى من طريق مسدد : ثنا حفص بن غياث عن الحجاج عن ابي اسحاق عن الحارث عن علي انه كره ان يؤم المتيمم المتوضئين ، قال اليهقي : وهذا الاسناد لا تقوم به حجة - اهـ . وفي ص ١٤٣ من المحلى : وروى المنع في ذلك عن علي بن ابي طالب قال لا : يؤم المتيمم المتوضئين ولا المقيد المطلقين - اهـ .
(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول ولا بد منه ، يدل عليه افراد الضائر التي تأتي بعد من « الى » و « يره » والمراد به - والله اعلم - الامام مالك كما في الموطأ سئل مالك عن رجل تيمم يؤم اصحابه وهم على وضوء ؟ قال : يؤمهم غيره احب الى ولو امهم هو لم ار بذلك بأسا - اهـ ؛ وراجع المدونة ج ١ ص ٥٢ .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الاصول ، وانما زدنا من موطأ الامام مالك .

و قال ابو حنيفة رحمه الله في رجل تيمم حين لم يجد الماء ثم قام وكبر ودخل في الصلاة وطلع عليه انسان معه ماء يعلم انه سيعطيه او وجدته^١ ان صلاته منتقضة يتوضأ ثم يعيد الصلاة من اولها .

و^٢ قال اهل المدينة : اذا تيمم حين لم يجد الماء ثم قام فكبر ودخل في الصلاة فطلع عليه انسان معه ماء [يعلم انه سيعطيه -^٣] فانه لا يقطع صلاته بل يتمها بالتيمم .

و قال محمد بن الحسن : وكيف كان هذا هكذا ؟ قالوا : لأن من قام الى الصلاة فلم يجد ماء فعلم^٤ بما امره الله تعالى به من التيمم فقد اطاع الله وليس الذي وجد الماء بأظهر منه لأنها امرا به جميعا . فكل قد^٥ عمل بما امر الله تعالى به و انما العمل بما امر الله تعالى به من الوضوء لمن وجد الماء والتيمم لمن لم يجد^٦ الماء قبل ان يدخل في الصلاة .

(١) كذا في الأصول ، وسقط هاهنا من الأصل مثل العبارة الآتية قبل قوله « وجدته » او كان معه ماء على بعير له فضل ، فحيث يستقيم قوله « وجدته » - والله اعلم .

(٢) كذا في الأصل ، وسقط الواو من الأصل الهندي .

(٣) سقط قوله « انه سيعطيه » من الأصول ولا بد منه في عبارة الكتاب يدل عليه ما قبله ، ولكن قوله « يعلم انه سيعطيه » - اه ليس في الموطأ والمدونة .

(٤) و كان في الأصل « ففعل » ، وفي الموطأ « فعمل به امره » ، وهو الانسب يدل عليه ما بعده .

(٥) حرف « قد » ليس في الموطأ .

(٦) كذا في الأصل وهو الصحيح ، وقد وقع في الموطأ مع الزرقاني ص ١٠٠ : والتيمم لا لمن يجد - بزيادة حرف « لا » وهو غير صواب .

قيل لهم : إنما يكون التيمم بمنزلة الوضوء ما لم يوجد الماء فإذا وجد الماء انتقض التيمم ورجع الأمر الى الوضوء .

أرأيتم رجلا وجبت عليه كفارة يمين فلم يجد ما يكفر من العتق والطعام والكسوة أليس يحزبه ان يصوم ثلاثة ايام ؟ قالوا : بلى .

قيل لهم : فان صام يوما او يومين و بعض الثالث ثم ايسر فوجد ما يكفر أ يحزبه ان يتم الصوم ولا يعود الى الكفارة من العتق والطعام والكسوة ؟ [قالوا : لا - ١] .

أرأيتم رجلا لم يجد هديا في التمتع أ ليس يحزبه ان يصوم ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع ؟ قالوا : بلى .

قيل لهم : فان صام ثلاثة ايام قبل يوم النحر فلما كان يوم النحر اصاب مالا كثيرا أ يحزبه ان لا يذبح الهدى ؟ [قالوا : لا - ١] .

أرأيتم رجلا ظاهر من امرأته فلم يجد ما يعتق أ ليس يحزبه ان يصوم شهرين متتابعين ؟ قالوا : بلى .

قيل لهم : فان صام من الشهر يوما واحدا او بعض يوم ثم قدر على ما يعتق وأيسر كذلك أ يحزبه ان يتم صومه ؟ [قالوا : لا - ١] .

فينبغي لمن زعم انه اذا دخل في الصلاة ثم وجد الماء ان يمضي على صلاته ان يقول ايضا : [ان - ٢] من دخل في الصوم ثم وجد ما امر الله به قبل الصوم^٢ انه يمضي في الصوم وليس الأمر على هذا ، ولكن الصوم

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، ولا بد منه فزيد .

(٢) لفظ « ان » ساقط من الأصول ولا بد منه ، ولذا زيد بين المربعين .

(٣) اي قبل ان يتم الصوم على ما هو السياق .

والصلاة ينتقضان اذا وجد فيها ما قد امر الله به ان يفعل اذا وجدته^١
ولكنه لو لم يجد الماء مضى .

أ فلا ترون انها مستويان بعد الفراغ من الصوم والصلاة فكذلك
استويا قبل الفراغ وليس بينهما افتراق .^٢

(١) كذا في الأصول ولا حاجة الى هذه الجملة كما لا يخفى ، ولعلها زيادة من الكاتب .

(٢) (مزيدة لزيادة العلم في باب التيمم) :

قال الامام محمد في كتاب الآثار : اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم النخعي
في التيمم قال : تضع راحتيك في الصعيد فتمسح وجهك ثم تضعها الثانية فتمسح يديك
و ذراعيك الى المرققين . قال محمد : و نرى مع ذلك ان ينفض يديه في كل مرة من
قبل ان يمسح وجهه و ذراعيه و هو قول ابي حنيفة - انتهى . و قال محمد في الموطأ
بعد رواية اثر ابن عمر في التيمم و حديث عائشة في التماس عقدها و نزول آية التيمم
بسنده و بهذا نأخذ ؛ و التيمم ضربتان : ضربة للوجه و ضربة لليدين الى المرققين و هو
قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى - انتهى . و قال النووي في شرح مسلم : مذهبنا و مذهب
الاكثرين انه لا بد من ضربتين : ضربة للوجه و ضربة لليدين الى المرققين ؛ و عن
قال بهذا : علي و عبد الله بن عمر و الحسن البصري و الشعبي و سالم بن عبد الله بن عمر
و سفيان الثوري و مالك و أبو حنيفة و أصحاب الرأي و آخرون - انتهى . قلت : و هو
قول ابي يوسف و ابن سلمة و الشافعي و الليث بن سعد و ابراهيم النخعي و حماد بن
ابي سليمان كما في عمدة القاري و غيرها انظر هولاء الصحابة و التابعون و من تبعهم
و أكثرهم مقدم على الامام ابي حنيفة و جملهم مقدمون على ابن ابي شيبة قائلون
بالضربتين في التيمم على رغم انف المخالفين لذلك و مع ذلك عقد ابن ابي شيبة بابا في
كتاب الرد للرد على ابي حنيفة في قوله ذلك العجب كل العجب ! ان كان ابو حنيفة =

= خالف الأحاديث في ذلك فهم أول مخالفين لها وإن كان أبو حنيفة مستحقا للطعن عليه بسبب ذلك فهم أحقاء بذلك لأنهم أقدم منه ؛ وهذه الآثار كلها عنده في مصنفه و الضربة والضربان روايتان ، و أبو حنيفة و من معه من الصحابة و التابعين و تبعهم عملوا بالاحوط و أخذوا به و ابن أبي شيبة يعلله و قد أجابوا عن حديث عمار الذي رواه ابن أبي شيبة في ذلك الجزء بأجوبة أحدها أن تعليمه لعمار وقع بالقل ، و قد ورد في الأحاديث القولية المسح إلى المرققين و الضربان ، و من المعلوم أن القول مقدم على الفعل و ثانيها ما ذكره الامام النووي و الحافظ العيني و غيرهما من أن مقصوده صلى الله عليه وسلم بيان سورة الضرب و كفيته للتعليم لا بيان جميع ما يحصل به التيمم فلا يدل ذلك على عدم افتراض ما عدا المذكور فيه ، و ثالثها أن المراد بالكفين في تلك الروايات اليدين ، و رابعها أن أحاديث الكفين قد عارضتها أحاديث المرققين فيجب أن نأخذ بالاحوط و نحكم بافتراض المسح إلى المرققين ، و خامسها أنه لما تعارضت الأحاديث رجعنا إلى آثار الصحابة فوجدنا كثيرا منهم اقتوا بالمسح إلى المرققين فأخذنا به ، و سادسها ما ذكره الطحاوي و ارتضى به العيني في عمدة القاري من أن حديث عمار لا يصلح حجة في كون التيمم ضربة و إلى الكوعين أو المرققين أو المنكبين أو الأباطين كما ذهبت إليه طائفة لاضطرابه كذا في السعاية شرح شرح الوقاية ، و ما ورد من ضربة واحدة فمن باب الاقتصار في التعليم تعويلا على القرائن و يؤيده ما أخرجه البزار بأسناد حسن كما في ص ٣٦ من الدراية للحافظ ابن حجر عن عمار بن ياسر قال : كنت في القوم حين نزلت الرخصة فأمرنا فضربنا واحدة للوجه ثم ضربة أخرى لليدين إلى المرققين - اه ؛ لكن أخرجه أبو داود فقال : إلى المناكب ، و ذكر أبو داود علته و الاختلاف فيه - اه ؛ قلت : الاختلاف في قوله : إلى المرققين أو إلى المناكب أو إلى الأباط لا في الضربة والضربتين فالضربتان ثابتان من حديث عمار خلاف ابن أبي شيبة و الكلام في هذا لا غير و المسكوت عنه لا يكون حجة على المنطوق فلا يتوهم متوهم =

= بأحاديث وردت في الصحاح او في غيرها و كذا الروايات عن عمار التي ليس فيها بيان الضربة والضربتين ، وبالجملة في حديث عمار رضى الله عنه يكفيك - الخ ، اشارة الى المعهود في الذهن من صفة التيمم ولما ثبت في رواية الطحاوى من تعدد القصتين امكن في قصة عمر وعمار ان تجعل اشارة الى ما تعلم من صفته من قبل و انما سلك رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلك الاختصار و الاشارة لانه كان بالغ فيه فرد عليه بأبلغ وجهه في مقابلة قوله فتمعكت في التراب فقال : انك تمعكت مع انه تكفيك هكذا فقط فليس هنا تعليم فقط بل تعليم مع الرد على مبالغته بأبلغ وجهه فلا حجة فيه لمن يقول انه ضربة للوجه والكفين لا ضربتان لهما ، والامام ابو حنيفة استدل على ما ذهب اليه من الضربتين في التيمم بما رواه عن عبد العزيز بن ابي رواد عن نافع عن ابن عمر قال : كان تيمم رسول الله صلى الله عليه وسلم ضربتين ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين هكذا رواه ابن خثرو و ابن المظفر في مسنديهما ، واعتمد الحافظ ابن حجر على مسند ابن خثرو في مواضع من تعجيل المنفعة و الايثار لمعرفة رواة الآثار ؛ وأخرجه الحاكم في المستدرك و الدارقطني في السنن بهذا اللفظ ، قال الحاكم : لا اعلم احدا اسنده عن عبد الله غير علي بن ظيان و هو صدوق و صوب و فقه الدارقطني و ليس في طريق ابي حنيفة علي بن ظيان و هو فيما بعده منه ، وله حديث جابر رواه الحاكم في المستدرك ايضا ، و كذا الدارقطني في السنن من حديث عثمان بن محمد الانماطي حدثنا حرمي بن عمار عن عزرة بن ثابت عن ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم : التيمم ضربة للوجه و ضربة للذراعين الى المرفقين ؛ قال الحاكم : صحيح الاسناد و لم يخرجاه ، و قال الدارقطني : رجاله ثقات و لا يلتفت الى قول ابن الجوزي في حق عثمان بن محمد لانه لم يتكلم فيه احد ؛ و ذكره ابن ابي حاتم في كتابه و لم يذكر فيه جرحا - كذا في نصب الراية . و في الباب حديث جابر موقوفا عليه اخرجه الحاكم و قال : اسناده صحيح قال رجل فقال : اصابتني جنابة و اني تمعكت في التراب ، فقال : اضرب هكذا و ضرب =

باب الغسل من الجنابة والحیضة

قال ابو حنیفة رضی الله عنه : من اغتسل من الجنابة فليس عليه ان يصب في عينيه الماء .

وقال اهل المدينة : قد كان ابن عمر رضی الله عنهما يفعل ذلك اذا اغتسل من الجنابة .

وقال اهل المدينة : ليس العمل على فعل ابن عمر رضی الله عنهما في نضح العينين .

= يديه الأرض فمسح وجهه ثم ضرب يديه فمسح بهما الى المرققين - انتهى . وفي الباب عن ابي جهم و ابي هريرة و الاسلع و ابن عباس عن عمار و غيرهم - راجع ج ١ ص ١٥٠ الى ص ١٥٥ من نصب الراية و ج ١ ص ١١٢ من فتح القدير و سنن البيهقي و الجوهر النقي و الدراية و كنز العمال و غير ذلك من الكتب . قلنا ان ابا حنیفة لم يخالف الاحاديث بل قال بها و بين معنى حديث عمار و أخذ بالاحوط فسقط ما قال ابن ابي شيبة في ذلك الجزء - و الله تعالى اعلم بالصواب .

(١) كذا في الاصول و لعله من سهو الكاتب ، و الاقتصار على الجنابة اولى و أثر ابن عمر في موطأ مالك و محمد قال محمد بعد روايته من طريق مالك به و بهذا كله نأخذ الا النضح في العينين ؛ فان ذلك ليس بواجب على الناس في الجنابة و هو قول ابي حنیفة و مالك بن انس و العامة - اهـ . وفي ج ١ ص ٨٣ من شرح الزرقاني قال ابن عبد البر لم يتابع ابن عمر على النضح في العينين احد قال : وله شذاتذ شد فيها حمله عليها الورع قال : وفي اكثر الموطأت مثل مالك عن ذلك فقال : ليس عليه العمل و حديث ابي هريرة - مرفوعا - اشربوا اعينكم من الماء عند الوضوء رواه ابو يعلى و ابن عدی ؛ قال الزين العراقي : سنده ضعيف ، بل قال ابن الصلاح : و تبعه النووي لم نجد له اصلا ای يعتد به - انتهى .

باب مس الذكر

قال ابو حنيفة رحمه الله : من مس فرجه وهو متوضئ^١ لم ينتقض وضوؤه .
وقال اهل المدينة : من مس فرجه وهو متوضئ وجب عليه الوضوء ،
ولا يكون المس الا يطن الكف فان مسه بظهر الكف لم يجب بذلك وضوء
وقد كان اهل المدينة يقولون قبل ذلك : اذا مس بشيء من مواضع الوضوء
الفرج وجب بذلك الوضوء ثم رجعوا عن ذلك وقالوا : لا يجب عليه الوضوء
حتى يمسه يطن الكف .

وقال محمد بن الحسن : وكيف افرق بطن الكف وظهرها ولئن كان
الوضوء ينتقض اذا مسها [يطن الكف -^٢] انه ينتقض اذا مسها بظهرها ؟
أرايتم اذا مس موضع الدبر^٣ السرة أ ينقض^٤ ذلك الوضوء ؟ قالوا : نعم
وهذا والفرج سواء لانا بلغنا حديث النبي صلى الله عليه وسلم ذكرته بـسرة
بنت صفوان انها سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : اذا لمس^٥
احدكم ذكره فليتوضأ .

(١) كذا في الأصول « متوضئ » وهو الصواب لأنه مهموز ، ويمكن ان يكون
متوض اذا بدلت الهمزة ياء ، والعجب من ابن ابي شيبة انه لم يذكر هذه المسألة في كتاب
الرد مع انها كانت احدى أولى بالذكر من التامين وبول الطفل وغيرهما .
(٢) ما بين المربعين يياض في الأصل ، وظنى ان الساقط ما ادرجته بين المربعين بقرينة
ما بعدها - والله اعلم .

(٣) بعد قوله « الدبر » يياض في الأصل .

(٤) وفي الأصل « انتقض » وهو تصحيف ، والصواب « أ ينقض » .

(٥) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « مس » والله اعلم .

قيل لهم : فقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه سئل عن ذلك فقال [هل هو الا بضعة من جسدك - ^١] فلم ير فيه وضوء .
والذى لا اختلاف فيه عندنا ان علي بن ابي طالب و عبد الله بن مسعود و عمار بن ياسر و حذيفة بن اليمان و عمران بن حصين رضى الله عنهم لم يروا في مس الذكر وضوء فأين هؤلاء من بسرة ابنة صفوان ؟ و هل ذكرتموه عن احد غيرها ؟

قالوا : قد كان ابن عمر يقول ذلك . قيل لهم : ان ابن عمر كان رجلاً مشدداً في الوضوء و الغسل ، و قد ذكرتم عنه انه كان ينضح الماء في عينيه اذا اجنب و لستم تأخذون بذلك من قوله ^٢ فهذا فيما يرى شيء ^٣ مما يشدد به ابن عمر رضى الله عنه على نفسه .

قال محمد بن الحسن : في ذلك عندنا آثار كثيرة .

اخبرنا ايوب بن عتبة قاضي اليمامة عن قيس بن طلق ان اياه حدثه ان رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل مس ذكره أيتوضأ ؟ قال : هل هو الا بضعة من جسدك .

اخبرنا طلحة بن عمرو المكي قال اخبرنا عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس قال في مس الذكر و أنت في الصلاة ^٤ ما ابالي مسسته او مسست اني .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و هو ثابت معروف في متن الحديث .

(٢) كان هذا فعله لا القول كما سبق لكن في الأصول هكذا .

(٣) و كان في الأصول « فيما يرى بشيء » و عندي لا بد من حرف الباء و رفع الشيء او يكون « فيما ترى شيئاً » .

(٤) « التيمى » كما في موطأ محمد .

(٥) و في موطأ محمد ههنا زيادة « قال » .

اخبرنا ابراهيم بن محمد المديني^١ قال اخبرنا صالح مولى التوأمة عن ابن عباس قال: ليس في مس الذكر وضوء.

اخبرنا ابراهيم بن محمد المديني^١ قال اخبرنا الحارث بن ابي ذباب انه سمع سعيد بن المسيب يقول: ليس في مس الذكر وضوء.

اخبرنا ابو العوام^٢ البصري قال: سأل رجل عطاء بن ابي رباح قال: يا ابا محمد! رجل مس فرجه بعد ما توضأ^٣، قال رجل من القوم: ان ابن عباس كان يقول: ان كنت تستنجسه فاقطعه، قال عطاء بن ابي رباح: هذا والله! قول ابن عباس.

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي عن علي بن ابي طالب قال في مس الذكر: ما ابالي مسسته او طرف اتني.

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي ان ابن مسعود سئل عن الوضوء من مس الذكر فقال: ان كان نجسا فاقطعه.

(١) قوله «المديني»، كذا في الأصول، وهو نسبة الى المدينة، ويقال في النسبة اليها «المديني والمديني». وفي الباب ج ٣ ص ١١٤ «المديني» بفتح الميم وكسر الدال وسكون الياء وتحتها نقطتان وفي آخرها نون، هذه النسبة الى عدة من المدن فالأولى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكثر ما ينسب اليها «مديني»، وقد ينسب باثبات الياء فمن نسب كذلك ابو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيج السعدي المعروف بابن المديني كان اصله من المدينة نزل البصرة - الخ - ف

(٢) وكان في الأصول «العوام»، والصواب «ابو العوام»، كما قررناه.

(٣) وكانت في الأصل الهندي «توضيا» مثني، والصواب ما في الأصل «توضأ» بصيغة المفرد.

(٤) وكان في الأصول «قال»، والأحسن ما في الموطأ «فقال»، فقررناه هنا.

اخبرنا محل^١ بن محرز الضبي عن^٢ ابراهيم [النخعي -^٣] في مس الذكر في الصلاة فقال: انما هو بضعة منك .

اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن منصور بن المعتمر عن ابي قيس عن ارقم بن شرحبيل قال: قلت لعبد الله بن مسعود: اني احكّ جسدي وانا في الصلاة فأمس ذكرى فقال: انما هو بضعة منك .

اخبرنا سلام بن سليم^٤ الحنفي عن منصور بن المعتمر عن السدوسي عن البراء بن قيس قال: سألت حذيفة بن اليمان عن الرجل يمس ذكره في الصلاة فقال: انما هو كمسه رأسه .

اخبرنا^٥ مسعر بن كدام^٥ عن عمير بن سعد النخعي قال: كنت في مجلس فيه عمار بن ياسر فذكر مس الذكر فقال: ما هو الا^٦ بضعة منك و ان لكفك لموضعا غيره^٧ .

(١) وكان في الأصل «علي بن محسن» وفي الهندية «علي بن محل» وهو مصحف، والصواب «محل بن محرز الضبي» كما هو في موطأ الامام محمد في هذا الباب وكذا هو في تهذيب التهذيب، ولم اجد «علي بن محل» ولا «علي بن محسن» في كتب الرجال، و«محل» بضم الميم وكسر الحاء وتشديد اللام كما في المعنى والتقريب وغيرهما .

(٢) وكان في الاصول «قال عن ابراهيم»، وهو من سهو الناسخ، وما قررناه نقلناه من الموطأ ويمكن ان يكون «سأل عن» فصحف وصار «قال» والله اعلم .

(٣) ما بين المربعين زيادة من الموطأ وكان ساقطا من الاصول وانما زيد على دأب الكتاب .

(٤) كذا في الموطأ وهو الصواب، وكان في الاصول «سليمان» وهو تصحيف .

(٥ - ٥) وكان في الاصل «مسعر بن كرام» وفي الهندية «مسعود بن كدام»، والصواب «مسعر بن كدام» كما هو معروف في كتب الرجال .

(٦) كذا في الاصول، وفي الموطأ «انما هو بضعة منك» .

(٧) كذا في الموطأ، وكان في الاصول «غيره موضعا»، والصواب ما في الموطأ =

اخبرنا 'مسعر بن كدام' عن اياد^١ بن لقيط عن البراء بن قيس قال : قال حذيفة بن اليمان في مس الذكر : مس اهلك .

اخبرنا 'مسعر بن كدام' قال حدثنا قابوس بن ابي ظبيان عن ابي ظبيان عن علي بن ابي طالب قال^٢ : ما ابالي اياه مسست او اتنى او أذنى .

اخبرنا ابو كدينة^٣ يحيى بن المهلب عن ابي اسحاق الشيباني عن ابي قيس عبد الرحمن بن ثروان^٤ عن علقمة^٥ بن قيس قال : جاء رجل الى عبد الله بن مسعود فقال : انى مسست ذكرى وأنا فى الصلاة ، فقال عبد الله : أ فلا قطعتة ثم قال : وهل ذكرك الا^٦ مثل سائر جسدك .

اخبرنا يحيى بن المهلب عن اسماعيل بن ابي خالد عن قيس بن ابي حازم

= قررناه هاهنا .

(١ - ١) وكان فى الأصل « مسعر بن كرام » وفى الهندية « مسعود بن كدام » ، والصواب « مسعر بن كدام » كما هو معروف فى كتب الرجال .

(٢) وكان فى الأصول « ابان » وهو تصحيف ، والصواب « اياد » .

(٣) لفظ « قال » مكرر فى الأصول ، وهو من سهو الناسخ .

(٤) وكان فى الأصل « ابو كريب » وفى الأصل الهندى « ابو كرية » وكلاهما تصحيف ،

والصواب « ابو كدينة » بالكاف والبدال المهملة بعدها ياء تحتانية ثم نون كما فى التهذيب .

(٥) وكان فى الأصول « مروان » ، والصواب « ثروان » بالثاء المثناة كما فى الموطأ وكما هو فى التهذيب .

(٦) هذا هو الصواب ، ووقع فى موطأ محمد « عن علقمة عن قيس » وهو مصحف صحف

لفظ الابن بن فاشكل على الفاضل اللكنوى فى التعليق الموجد فأطال فى تشخيصه -

فراجع ، و « علقمة بن قيس » من خلص اصحاب ابن مسعود رضى الله عنه مشهور .

(٧) سقطت كلمة « الا » من الأصول ، وفى الموطأ « الا كسائر جسدك » - اهـ .

قال : جاء رجل الى سعد بن ابى وقاص فقال : أيجل لى^١ ان امس ذكرى
و أنا فى الصلاة ؟ فقال : ان علمت ان منك بضعة نجسة فاقطعها . وحدثنا^٢
اسماعيل بن عياش قال حدثني حريز^٣ بن عثمان عن حبيب^٤ بن عبيد عن
ابى الدرداء انه سئل عن مس الذكر ؟ فقال : انما هو بضعة منك .

فكيف ترك^٥ حديث هؤلاء كلهم واجتماعهم على هذا على^٦ حديث
بسرة ابنة صفوان امرأة ليس معها رجل والنساء الى الضعف ما هن فى الرواية
وقد^٧ اخبرت فاطمة بنت قيس عمر بن الخطاب^٨ رضى الله عنه ان زوجها
طلقها ثلاثا فلم يجعل لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سكنى ولا نفقة ،
فأبى عمر رضى الله عنه : ان يقبل^٩ قولها وقال ما كنا لنجيز فى ديننا قول امرأة

(١) كلمة « لى » سقطت من الأصول . (٢) هكذا « بالواو » فى الأصول .

(٣) بالخاء والراء المهملتين بعدهما ياء تحتانية ثم زاي معجمة على وزن « كريم » كذا فى
الأصل وهو الصواب ، وفى الهندية « جرير » بالجيم والرائتين المهملتين بينهما ياء وهو خطأ .

(٤) تأمل فى ان حبيبا هل سمع ابا الدرداء و روى عنه ام لا فانه يروى عن بلال بن
ابى الدرداء - كما فى التهذيب وغيره ، وقد وقع فى موطأ محمد ص ٥٨ « عن حبيب عن
عبيد » هو خطأ و مصحف .

(٥) السياق يقتضى ان عبارة ما سقطت من قلم الكاتب فان هذا الطريق من اليان خلاف
دأب كتاب الحجّة .

(٦) يعنى معتمدين على حديثها و ذاهبين اليه او على خلاف حديث بسرة - تدبر .

(٧) سقطت « الواو » من الأصل .

(٨) وكان فى الأصل « ابن عمر » وهو خطأ ، والصواب « عمر بن الخطاب » .

(٩ - ٩) وكان فى الأصل « فاما عمر ان يقبل - الخ » ، والصواب « فأبى » و أما كلمة
« فاما » فتصحيف « فأبى » . ف

[لا ندرى أحفظت أو نسيت - ١] فكذاك بسرة ابنة صفوان لا نبجوز^٢ قولها مع من خالفها من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

باب الوضوء من القبلة

قال ابو حنيفة رحمه الله في الرجل يقبل المرأة وهو متوضئ ان ذلك لا ينقض الوضوء .

وقال اهل المدينة : في ذلك الوضوء .

وقال محمد بن الحسن : الآثار في ذلك انه لا وضوء فيه كثيرة معروفة وهذا امر كان ابن مسعود يقوله ، ولم نعلمه^٣ عن احد الا عن ابن مسعود ، فأما ابن عباس فقال : ليس في القبلة وضوء وان علي بن ابي طالب رضى الله عنه كان يقول : ليس في ذلك وضوء .

والحديث المشهور المعروف^٤ عن عائشة رضى الله عنها انها كانت تقول : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يتوضأ ثم يقبل ببض نسائه

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، ولا بد منه كما لا يخفى على الواقف .

(٢) انظر هل هي صيغة المتكلم او الغيبة او المبينة للجهول ، والاول عندى اولى والمكتوب في الأصل الثانى ثم هو من الاجازة او من التجويز - والله اعلم .

(٣) وكان في الأصل « لم يعلمه باحد » ، والصواب عندى « لم نعلم احدا » قال به الا ابن مسعود او لم يعلمه حدثا الا ابن مسعود او لم نعلمه حدثا الا عن ابن مسعود وإلا فالعبارة محتملة .

(٤) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « والحديث المشهور المعروف فيه » فسقط لفظ « فيه » من الأصل - والله اعلم .

كتاب الحجّة (باب الوضوء من الرعاف والقلس وغير ذلك) للامام محمد الشيباني

ثم يمضى الى الصلاة ولا يحدث وضوء. فعائشة اعلم بذلك من غيرها
ولا نراها كانت تعنى بذلك الا نفسها .

اخبرنا ابراهيم بن محمد المدني^١ قال اخبرنا معبد بن ساهه الحسمى^٢ عن
محمد بن عمرو^٣ بن عطاء عن عروة بن الزبير عن عائشة رضى الله عنها قالت : قبلنى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو متوضئ ثم صلى ولم يحدث وضوء .
اخبرنا اسماعيل بن عياش الحصى قال حدثنى عبد العزيز بن عبيد الله عن
الشعبي انه كان لا يرى على من قبل امرأته وضوء .

باب الوضوء من الرعاف والقلس

والدم والقيح وغير ذلك

قال ابو حنيفة رحمه الله : من رعف او قاء^٤ او قلس^٥ ملا^٦ فيه او اكثر
او سأل من جرحه دم او قيح او صديد يكون سائلا او قاطرا فعليه الوضوء .
وقال اهل المدينة : لا يجب الوضوء الا من حدث يخرج من ذكر او دبر

-
- (١) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « ولا نراه » وهو من سهو الكاتب .
(٢) وكذا فى الأصول « المدينى » ويقال فى النسبة الى المدينة « المدينى والمدينى » وهو
الاكثر وكلاهما صحيح ، وقد مر تحقيقه فى باب مس الذكر - فراجع . ف
(٣) قلت : وهو فى الأصل « معبد بن ساهه الحسمى » غير منقوط ، ولم اعرفه ولم اشخصه
وقد قاسيت مشقة وكلفة له فلم اظفر باسمه وصحة لفظه مع تتبعى اياه فى كتب الرجال
والحديث تتبعاً بليغاً لعل الله يحدث بعد ذلك امراً سعيداً وسعداً ومعبد ومعبد ومعمر ايهم هو .
(٤) وفى الأصل « محمد بن عمر » بدون الواو ، والصحيح « عمرو » كما فى التهذيب وغيره .
(٥ - ٥) وكان فى الأصول « قللس » فجعلتها « او قلس » اتباعاً للموطأ والمدونة
وهو الأرجح .

كتاب الحجّة (باب الوضوء من الرعاف والقلس وغير ذلك) للامام محمد الشيباني

او ينام مضطجعا فان قلس طعاما [او قاء - ^١] فليس عليه وضوء وليتمضمض ^٢
من ذلك و ليغسل ^٣ فاه .

وقال محمد بن الحسن : و كيف قلتم هذا ؟ فقد ^٤ رويتم فيه الوضوء
وذكرتم ان عبد الله بن عباس كان يرعف فيخرج ويتوضأ ثم يرجع فينني على
صلاته ولم يتكلم .

وذكرتم ان عبد الله بن عمر بن الخطاب كان اذا رعف انصرف وتوضأ
ثم رجع فبني على صلاته ولم يتكلم .

و رويتم عن يزيد بن عبد الله بن قسيط اللثي انه رأى سعيد بن المسيب
رعف وهو يصلي فأتى ججرة ام سبله زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فأتى بوضوء فتوضأ ثم رجع فبني على صلاته .

و [قد - ^٥] روى هذه الأحاديث قتيههم مالك بن انس فكيف تركت
هذه الآثار ولم تترك الى آثار مثلها ؟

ثم قال في روايته : انهم توضؤوا فرجعوا فبنوا على ما قد صلوا . وهو
يقول : لا وضوء في ذلك و ^٦ لكنه يغسل الدم ثم يرجع فينني .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، ولا بد منه كما يعلم من الموطأ والمدونة .

(٢) وفي الموطأ « ليتمضمض » .

(٣) كذا في الموطأ وهو الصواب ، وفي الأصول « و يغسل » .

(٤) وفي الأصول « فكيف » والمقام يقتضى ان يكون « فقد » .

(٥) لفظ « قد » ساقط من الأصول .

(٦) كذا في الأصل ، وفي الهندية « هذا » وهو من سهو الناسخ .

(٧) الواو ساقط من الأصول .

كتاب الحجّة (باب الوضوء من الرعاف والقلس وغير ذلك) للامام محمد الشيباني

ثم رجع عن ذلك فقال: يغسل الدم ثم يرجع فيستقبل الصلاة فكل ذلك ترك الآثار التي رويها^١ .

فعجبا لمن زعم ان اهل المدينة يقولون بالآثار وهم يروونها ثم يتركونها عيانا الى غير اثر .

قالوا: انما نَعُدُّ ما خرج من الدم والقيء بمنزلة العرق والمخاط والبزاق والدمعة ، ولو جعلنا في ذلك الوضوء لجعلناه في هذا .

قيل لهم: ليس الامر كذلك كما زعمتم ان الدم والقيح والقيء نجس فليس كذلك المخاط والبزاق والدمعة والعرق .

أرأيتم رجلا رعف او قاء او خرج من جرحه قيح كثير فأصاب جسده و^٢ ثوبه أو تأمرونه ان يغسله قبل ان يصلي ؟ قالوا: نعم ، ولا ينبغي له ان يصلي حتى يغسله .

قيل لهم: فكذلك العرق والمخاط والبزاق والدمعة لا ينبغي له اذا اصاب ذلك جسده او ثوبه ان يصلي فيه حتى يغسله قالوا: هذا لا بأس بأن يصلي فيه قبل ان يغسله .

قيل لهم: فهذان مفترقان لم يجعل الله ما كان نجسا بمنزلة ما لم يكن نجسا .
وأي شيء اعجب من قولكم انكم تقولون : ان رجلا رعف طستا من دم او قاء طستا آخر لم يكن عليه وضوء وان مس ذكره فعليه الوضوء .
اخبرنا ابو حنيفة رضى الله عنه عن حماد عن ابراهيم النخعي في الرجل يرعف او يحدث في الصلاة قال : يخرج ولا يتكلم الا من يذكر الله تعالى

(١) وفي الأصول «رووا» بغير الضمير والصواب اثباته .

(٢) كذا في الأصل والأرجح ان يكون حرف «او» الترديدية كما هو فيما قبل وبعد اهـ .

كتاب الحجّة (باب الوضوء من الرعاف والقلس وغير ذلك) للإمام محمد الشيباني

ثم يتوضأ ثم يرجع الى مكانه فيقضى ما بقى عليه من صلاته و يعتد بما صلى
فان كان تكلم استقبل .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح القرشي عن حماد عن ابراهيم النخعي قال :
اذا سال الدم من الجرح فأعد الوضوء .

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا المغيرة عن ابراهيم قال : القيح بمنزلة
الدم يعيد الوضوء .

اخبرنا سفيان الثوري عن المغيرة قال : سألت ابراهيم عن القلس قال :
اذا وسع فليتوضأ .

واخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني عبد العزيز بن عبيد الله قال سمعت
الشعبي يقول : الوضوء من كل دم قاطر .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني هشام بن حسان عن الحسن البصري
قال : الوضوء واجب من كل دم سائل .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني ابن جريج عن ابيه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وابن ابي مليكة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال : اذا قاء احدكم في صلاته او قلس او رعف فليصرف
فليتوضأ ثم ليُبْنِ على ما مضى من صلاته ما لم يتكلم .

اخبرنا عباد بن العوام قال اخبرنا الحجاج بن ارطاة قال : اخبرني رجل
عن عمرو بن الحارث بن ابي ضرار عن عمر بن الخطاب في الرجل اذا رعف
في صلاته انقل فتوضأ ثم رجع فصلى ما بقى واعتد بما مضى .

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « قاطرا » بالنصب وليس بصواب بل هو من
سهو الكاتب .

كتاب الحجّة (باب الوضوء من الرعاف والقلس وغير ذلك) للإمام محمد الشيباني

و^١ قال ابو حنيفة : اذا احدث في صلاة غير متعمد من ريح سبقه او بول او غائط فليصرف وليغسل ما اصابه من ذلك ثم يتوضأ ثم يبنى على صلاته ان احب^٢ . وقال ابو حنيفة رحمه الله : و احب^٣ ان يتكلم ويعيد الصلاة ولا يبنى وان^٤ بنى اجزأه .

اخبرنا ابو حنيفة رضى الله عنه قال : حدثنا عبد الملك بن عمير عن^٥ معبد بن صبيح ان رجلا من اصحاب محمد عليه وعلى آله الصلاة والسلام صلى خلف عثمان بن عفان رضى الله عنه فأحدث الرجل فانصرف ولم يتكلم حتى توضأ ثم اقبل وهو يقول : ” ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون “ فاحتسب^٦ بما مضى وصلى ما بقى .

اخبرنا ابو حنيفة رضى الله عنه عن حماد عن ابراهيم قال : يحزبه ، والاستيناف احب الى .

(١) كذا فى الأصل ، وسقط الواو من الهندية ، والصواب اثباته ؛ وسقط من الأصل قول اهل المدينة وكان دأبه ان يذكره كما لا يخفى - وراجع المدونة الكبرى والموطأ وشرحه للزرقانى .

(٢) وسقط الالف من « احب » من الأصل الهندى ، والصواب اثباته كما هو فى الأصل .

(٣) كذا فى الأصول بصيغة التكلم ويمكن ان يكون افعال التفضيل فاذن سقط صلته اى « الى » من الأصل - والله اعلم .

(٤) حرف « ان » عاطفة وليست بوصلية .

(٥) كذا فى الأصل وهو الصواب ، وفى الهندية « عمير بن معبد » ، و « بن » تصحيف « عن » لأن عبد الملك بن عمير يروى عن معبد هذا وليس هو بأبى عمير .

(٦) قوله فاحتسب الرجل الذى ادرك أول الصلاة بما مضى اى يتقن بصحة ما ادرك وهو اول الصلاة وقضى ما فاته من آخر صلاته لأنه لاحق . ف

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا عمران^١ بن ظبيان عن حكيم بن سعد عن سلمان الفارسي قال: من وجد منكم في بطنه رزء من غائط او بول فليتنصرف غير متكلم ولا راع^٢ بصنعه فليتوضأ ثم يعود^٣ الى الآية التي كان يقرأ .
حدثنا 'بكير بن عامر' عن ابراهيم النخعي والشعبي قالا: ان احدث الرجل في الصلاة فليستقبل فان احب ان يعتد بما مضى فلا يتكلم حتى يتوضأ ويعود الى الصلاة فان تكلم فليعد الصلاة .

باب النداء

قال ابو حنيفة رحمه الله : ليس ينبغي ان يؤذن لصلاة من الصلوات قبل دخول وقتها فجرا ولا غيرها .
° وقال اهل المدينة ° : ليس من الصلوات^٤ صلاة ينادى لها قبل دخول وقتها الا صلاة الصبح .

(١) كذا في الأصل وهو الصواب، وكان في الهندية «عمر» مكان «عمران» وهو سهو الكاتب فصحف «عمران» وصيره «عمر» سهوا منه، و«حكيم» على الاكثر مصغرا .
(٢) وكان في الأصل «اوعى»، وفي الهندية «ولا واعى» والصواب «ولا راع» .
(٣) كذا في الأصول، ولعل الصواب «ثم ليعد» بصيغة الأمر كما هو في قوله «فليتوضأ» لأنه عطف عليه والصواب عطف الانشاء على الانشاء فافهم - والله اعلم .
(٤ - ٤) وكان في الأصول «بكر بن عاصم» وهو تصحيف الاسمين والصواب «بكير ابن عامر» - راجع كتب الرجال .

(٥ - ٥) في الأصل كان قوله «وقال اهل المدينة» مؤخرا من قوله «أرأيتم» الخ وهو كما ترى على خلاف دأب الكتاب واذا قدمته .

(٦) كذا في الأصل، وفي الهندية «من الصلاة» بالافراد .

و قال محمد بن الحسن : فكيف صارت صلاة الصبح من الصلوات ينادى لها قبل دخول الوقت .

وقال ' أ رأيتم لو أذن لصلاة الفجر عشاء حين يفرغ من صلاة العشاء أ كان ينبغي هذا ؟ قالوا : للحديث الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : ان بلالا ينادى بليل فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن ام مكتوم ؛ قال : وكان [ابن ام مكتوم -^٢] رجلا اعمى لا ينادى حتى يقال له^٣ : أصبحت أصبحت^٤ .

قيل لهم : انما نضع هذا من بلال انه كان يصنع ذلك في شهر رمضان ليتسخر الناس بأذانه ويكتفى^٥ الناس بأذان ابن^٦ ام مكتوم لصلاة الفجر ، لأنه قد جاء حديث آخر يدل على ان بلالا انما كان يصنع ذلك لسحور الناس في شهر رمضان خاصة لأنه بلغنا ان بلالا اذن بليل فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم [ان -^٧] ينادى : الا ان العبد نام ؛ قال : فانطلق بلال وهو

(١) هذا القول كان مقدما في الأصل على قوله « وقال اهل المدينة » ، وهو لا يناسب الاستدلال والالزام على طريق كتاب الحجة وكان الأنسب عندي ان يوصل بقوله « اخبرنا » الخ ، كما لا يخفى على الفهيم الفطن .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، وهو في نفس الحديث كما في كتب الحديث .

(٣) لفظ « له » ساقط من الأصل ، وفي الهندية « لهم » مكان « له » ، والصواب اثباته كما هو في الرواية - راجع كتب الحديث .

(٤) وفي الأصل « أصبحنا » والصواب « أصبحت أصبحت » مكررا كما هو في الكتب .

(٥) وكان في الأصل « يكتف » بحذف الياء والصواب اثباتها .

(٦) كذا في الأصل ، ولفظ « ابن » ساقط من الهندية وهو من سهو الناسخ .

(٧) لفظ « ان » ساقط من الأصل ولا بد منه فزيد ما بين المربعين .

يقول: ليت بلالا ثكلته امه وابتل من نضح دم جبينه ا فقام فنادى: الا ان العبد نام .

فلو كان يؤذن لصلاة الفجر قبل دخول وقتها لم يأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما امره من ذلك وقال^١ له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: قد احسنت حين اذنت^٢ يا بلال! ولكن الأمر الذي رويتم كان في شهر رمضان، والأمر الآخر من كراهة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأذانه بليل كان في غير شهر رمضان .

اخبرنا عباد بن العوام قال اخبرنا سليمان التيمي عن ابي عثمان^٣ عن ابن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يمنع احدا منكم من سحوره اذان بلال فانه انما يؤذن^٤ [او ينادى -^٥] ليرجع قائمكم ويوقظ

(١) وفي الأصل « فقال » ، بالقاء ، والظاهر انه بالواو .

(٢) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « اذن » ، بالغية .

(٣) وفي الأصل « ابي عمير » ، وهو غلط مخالف لكتب الحديث ، والصواب « ابي عثمان » ، وهو النهدي كما في كتب الحديث من البخاري و مسلم و الطحاوي و البيهقي وغيرهم . قال الحافظ في ج ٢ ص ٨٦ من الفتح قوله « عن ابي عثمان » ، في رواية ابن خزيمة من طريق معتمر بن سليمان عن ابيه حدثنا ابو عثمان ولم ار هذا الحديث من حديث ابن مسعود في شيء من الطرق الا من رواية « ابي عثمان » عنه ولا من رواية « ابي عثمان » الا من رواية سليمان التيمي عنه واشتهر عن سليمان ؛ اهـ - تدبر .

(٤) وفي الأصل « انما يبرح » ، والصحيح ما كتبه وهو في البخاري و مسلم و الطحاوي و البيهقي وغيرهم في هذا الحديث .

(٥) و كان في الأصل يابض مكان « او ينادى » ، ولهذا جعلناه بين المربعين .

نائمكم او لينبه نائمكم^١ وليس الصبح كما ان تروه هكذا^٢ ضم اصابعه و رفعها الى السماء ولا هكذا^٣ عصر اصابعه وسفلها الى نحو الارض حتى يقول هكذا^٤ ضم اصبعيه^٥ السبابتين ثم فرجهما .

(١) وفي الأصل « قائمكم » بالقاف وهو لا يناسب الايقاظ والتنبيه كما لا يتخفى مع ان في كتب الحديث لينبه او ينبه او لينتبه و « قائمكم » تصحيف « نائمكم » بالنون .

(٢) وفي الأصل « كما ان تروه كما ضم » وهو مصحف « هكذا » هكذا في البخاري وغيره « ضم اصابعه » تفسير وتوضيح من الراوى .

(٣) وكان في الأصل « ولا كذا » وقوله عصر بيان وتفسير من الراوى .

(٤) وفي الأصل « حتى يقول كذا » وفي البخاري عن زهير عن سليمان التيمي عن ابي عثمان النهدي عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يمنعن احدكم او احدا منكم اذان بلال من سموره فانه يؤذن او ينادى بليل ليرجع قائمكم ولينبه نائمكم وليس ان يقول : الفجر او الصبح ، وقال : باصابعه و رفعها الى فوق و طاطأ الى اسفل حتى يقول هكذا ، وقال زهير : بسبابتيه احداهما فوق الاخرى ثم يمدهما عن يمينه وشماله - اه . قال الحافظ في الفتح : وفي رواية الاسماعيلي من طريق عيسى بن يونس عن سليمان فان الفجر ليس هكذا ولا هكذا ولكن الفجر هكذا فكان اصل الحديث كان بهذا اللفظ مقرونا بالاشارة الدالة على المراد - اه . وفي موضع آخر من البخاري في هذا الحديث ثم قال : ليس ان يقول هكذا او قال هكذا حتى يقول هكذا - اه . وفي مسلم : ليس ان يقول : هكذا او هكذا و صوب يده و رفعها حتى يقول هكذا و فرج بين اصبعيه - اه . و مثل البخاري في سنن البيهقي وفي الطحاوي في هذا الحديث وقال : وليس الفجر او الصبح هكذا و هكذا و جمع اصبعيه و فرقهما . وفي حديث زهير خاصة و رفع زهير يده و خفضها حتى يقول هكذا و مد زهير يديه عرضا - اه .

(٥) وكان في الأصل « اصابعه » وفي كتب الحديث « اصبعيه » وهو الصواب .

قال محمد بن الحسن اخبرنا سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري ان منادى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يؤذن لصلاة الصبح حتى يطلع الفجر .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي قال: أذن بلال بليل قبل ان يطلع الفجر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ناد نأمة العبد ، فصعد بلال وقال : ويل لبلال ثكلته امه وابتل من نضح دم جبينه ! فلما صعد قال : نام العبد - ثلاثا ، ثم امره فأعاد الأذان بعد ما طلع الفجر .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة بن صهيب صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ابي بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام عن بلال مؤذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(١) هكذا في الأصل ، لكن في كتب الحديث عن محمد بن بشر عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يغرنكم اذان بلال فان في بصره شيئا - اخرجه الطحاوي . و اخرج الدارقطني عن ابي يوسف عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن انس ان بلالا اذن قبل الفجر فأمره النبي صلى الله عليه وسلم ان يصعد فينادي : ان العبد نام ، ففعل - الحديث . وذكره البيهقي في الخلافيات كما في الجوهر النقي نعم اخرج الدارقطني عن محمد بن القاسم الأسدي عن الربيع بن صبيح عن الحسن عن انس بن مالك قال : اذن بلال فأمره النبي صلى الله عليه وسلم ان يعيد - الحديث ، وفي غرب الحديث للقاسم بن ثابت كما في التخريج عن ابي سفيان السعدي عن الحسن انه سمع مؤذنا اذن بليل فقال : علوج تبارى الديوك و هل كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بعد ما يطلع الفجر ولقد اذن بلال بليل فأمره النبي صلى الله عليه وسلم فصعد فنادى : ان العبد قد نام ، فوجد بلال وجدا شديدا - اهـ .

انه كان لا يؤذن لصلاة الفجر حتى يرى الفجر وكان يجعل اصبعيه في اذنيه
ككتيها^١ عند الأذان والاقامة .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني عبد العزيز بن عبيد الله عن محمد بن
المنكدر عن ابي سلية بن عبد الرحمن عن بلال مثل ذلك .

و أخبرنا عباد بن العوام قال : حدثنا الحجاج بن ارطاة عن عطاء ان
ابا محذورة كان لا يؤذن لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا في الفجر ،
وكان لا يؤذن حتى يطلع الفجر .

و قال ابو حنيفة رحمه الله : الأذان ان يقول المؤذن : الله اكبر الله اكبر
الله اكبر الله اكبر فقله الله اكبر الله اكبر انما هو مرة واحدة ثم يقول :
اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله
اشهد ان محمدا رسول الله ولم يكن الرجوع في شهادتين شيئا ، ثم يقول :
حي على الصلاة حي على الصلاة حي على الفلاح حي على الفلاح الله اكبر
الله اكبر لا اله الا الله .

و قال اهل المدينة بقول ابي حنيفة في الأذان كله وقالوا : لا نرى
الرجوع^٢ شيئا كما قال ابو حنيفة الا انهم خالفوا ابا حنيفة في خصلة واحدة
وقالوا : انما يقول المؤذن في اول اذانه : الله اكبر الله اكبر فهاتان مرتتان
ولا يعيدها^٣ فيكون اربعا .

و قال محمد بن الحسن : الله اكبر الله اكبر انما يحتسب مرة واحدة .

(١) و كان في الأصل «ككتاهما» والصواب «ككتيها» .

(٢) هذا مخالف لما في ج ١ ص ٦١ من المدونة فان ابن القاسم روى الترجيع فيها عن
مالك بن انس رحمه الله تعالى وذكر فيها حديث ابي محذورة - فراجعها .

(٣) الضمائر كلها بالتأنيث مفردا ، والظاهر يقتضي ان تكون مثنى - تدبر .

قالوا: وكيف يحتسب مرة واحدة وقد قال مرتين؟
 قيل لهم: مما يدلکم علی انها تحتسب مرة واحدة آخر الأذان أستم
 تقولون في آخر الأذان: الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله؟ قالوا: بلى .
 قيل لهم: فقد قلتم: لا اله الا الله مرة واحدة ولم تجعلوها مرتين؛
 وقلتم: الله اكبر الله اكبر فجعلتموها مثل لا اله الا الله مرة واحدة فقد
 صارت كأنها مرة واحدة، فينبغي في قولكم اذا جعلتموها في اول الأذان مرتين
 وجعلتم الشهادة مرتين ان يقول في آخر الأذان: الله اكبر لا اله الا الله،
 ولا يقول: الله اكبر الله اكبر، لانكم قلتم في آخر الأذان: لا اله الا الله
 مرة واحدة فينبغي ان تقولوا: الله اكبر مرة واحدة فان قلتموها مثني لا بد
 ان تثنوها في اول الأذان مرتين لأن الشهادة في اول الأذان مرتين وفي
 آخر الأذان مرة واحدة .

ومما يدخل عليكم ايضا قولكم في الإقامة مرة واحدة. أرايتم اذا اقام^١
 المؤذن أليس يقيم مرة مرة؟ قالوا: بلى .

قيل لهم: فكيف يقول؟ ينبغي في قولكم ان يقول: الله اكبر اشهد ان
 لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله حتى على الصلاة حتى على الفلاح
 قد قامت الصلاة الله اكبر لا اله الا الله .

فان قلتم هذا فقد نقصتم قولكم؛ وان قلتم: يقول المؤذن: الله اكبر
 الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله فقد تركتم قولكم

(١) وكان في الأصل «ويقول» والصواب «ولا يقول» ولا بد من كلمة «لا» قبل

كلمة «يقول» كما لا يخفى على واقع اسلوب الكلام .

(٢) وكان في الأصول «قام»، والصواب «اقام» .

الآخر؛ وزعمتم ان يقول الرجل : الله اكبر الله اكبر كما افردتم الشهادة فأفردوا التكبير يقول : الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله .

وقال ابو حنيفة رحمه الله : لا بأس ان يؤذن مؤذن و يقيم مقيم^٢ غيره .
وقال اهل المدينة كما قال ابو حنيفة رحمه الله . وقال ابو حنيفة رحمه الله في مؤذن^٢

(١) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « لما افردتم » بالشرط كما هو اقتضاء المقام او هو « كلما » او سقطت العبارة من البين . قلت : ولعل الصواب « فكما » - والله اعلم . ف
(٢) كذا في الأصل ، ولفظ « مقيم » زائد زاده الناسخ ، والصواب « و يقيم غيره »
وفي المدونة « لا بأس ان يؤذن رجل و يقيم غيره » ، وكان في الأصل « المؤذن » ،
والصواب « مؤذن » منكر لان المقام يقتضى التكبير كما هو في المدونة .

(٣) المراد بالمؤذن الامام الراتب الذي هو المؤذن ايضا للمسجد - راجع ج ١ ص ١٣٥
من شرح الزرقاني للوطأ ، فعلى هذا تصح المسألة و يرتفع عنها توهم خلاف المقصود ؛
ويتفق قول اهل المدينة مع قول ابي حنيفة والأئمة الأربعة على عدم تكرار الجماعة
المسنونة في المسجد وعلى كراهة الجماعة الثانية الأسود بن يزيد اورده البخارى تعليقا
عنه انه كان اذا فاتته الجماعة ذهب الى مسجد آخر لتحصيل الجماعة ان تيسرت ولا يجمع
في مسجد محله ولو لم يكره ذلك عنده لجمع فيه ولم يذهب الى مسجد آخر ومكانة
الأسود بن يزيد في الفقهاء معروفة عند اهل العلم . وفي ج ١ ص ٨٩ من المدونة : قال
سحنون عن ابن القاسم عن مالك عن عبد الرحمن بن الحجير قال : دخلت مع سالم بن عبد الله
مسجد الجحفة وقد فرغوا من الصلاة فقالوا : ألا تجمع الصلاة ؟ فقال سالم : لا تجمع
صلاة واحدة في مسجد واحد مرتين ؛ قال ابن وهب : وأخبرني رجال من اهل العلم عن
ابن شهاب ويحيى بن سعيد وربيعة والليث مثله - اه ؛ وعن يونس عن الحسن انه كرهه
اه ج ٣ ص ٧٠ من سنن البيهقي . وفي نيل الاوطار : قال البيهقي : وقد حكى =

= ابن المنذر كراهة ذلك عن سالم بن عبد الله و أبي قلابة و ابن عون و أيوب و البتي و الليث بن سعد و الأوزاعي و أصحاب الرأي - اهـ . و قال الترمذي في جامعه بعد رواية حديث أبي سعيد الخدري الذي يفهم منه تكرار الجماعة و هو قول غير واحد من اهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم و غيرهم من التابعين ، قالوا : لا بأس بأن يصلي القوم جماعة في مسجد قد صلى فيه جماعة ، و به يقول احمد و إسحاق ؛ و قال آخرون من اهل العلم : يصلون فرادى ، و به يقول سفيان و ابن المبارك و الشافعي يختارون الصلاة فرادى - انتهى . فقد كرهه الحسن و الأسود و سالم بن عبد الله و أبو قلابة و هم متقدمون على أبي حنيفة و مالك و الأوزاعي و سفيان و ابن المبارك و ابن عون و أيوب و البتي في عهد و زمن واحد في زمن أبي حنيفة لكنهم مقدمون على أبي بكر بن أبي شيبة كما لا يخفى ، و الليث و الشافعي ايضا و هما مقدمان على ابن أبي شيبة و الآثار عن أكثرهم في مصنفه ؛ و في الخير الجارى على ما في هامش البخارى ج ١ ص ٨٩ : اختلف العلماء فيه اى في الجماعة بعد الجماعة من لدن الصحابة رضى الله عنهم - اهـ . و إذا وقع الاختلاف في تكرار الجماعة من زمن الصحابة فنقدر على نفيه و على الالتزام فيه لأحد من الفريقين ، و العجب من ابن أبي شيبة مع وجود هذا الاختلاف في المسألة بين الصحابة و التابعين و الأئمة كيف ذكر في مسألة الأربعين من كتاب الرد ابا حنيفة رحمه الله فقط و ترك الآخرين المتقدمين عليه او كانوا في زمنه فماذا يفهم من هذا الصنيع منه و كان اللازم عليه ان يقول : ان الصحابة و التابعين قد خالفوا حديث أبي سعيد الخدري الذي رواه في ذلك الجزء للالتزام على الامام و هو بمعزل عنه و ابن أبي شيبة لم يدر ما مذهب الامام في تكرار الجماعة في المسجد و ما تفصيله فيه ، و هل حديث أبي سعيد رضى الله عنه موافق لمسلكه او مخالف له كما زعم مؤلف كتاب الرد و قد اخرج في مصنفه كما في فتح البارى باسناد صحيح عن الأسود بن يزيد : اذا فاتته الجماعة في مسجد قومه ذهب الى مسجد آخر - انتهى . قال الحلبي في شرح المنية : وإذا لم يكن للمسجد امام و مؤذن راتب فلا يكره تكرار =

= الجماعة فيه بأذان وإقامة عندنا بل هو الأفضل ، أما إذا كان له امام ومؤذن فيكره تكرار الجماعة فيه بأذان وإقامة عندنا . وعن أبي حنيفة لو كانت الجماعة الثانية أكثر من ثلاثة يكره التكرار وإلا فلا . وعن أبي يوسف : إذا لم يكن على هيأته الأولى لا يكره وإلا يكره وهو الصحيح - انتهى . وفي باب الامامة من الدر المختار : و يكره تكرار الجماعة بأذان وإقامة في مسجد محلة لا في مسجد طريق أو مسجد ليس له امام ولا مؤذن اهـ . قال ابن عابدين في ذيله ج ١ ص ٣٨٨ من رد المختار عبارته في الخزان اجمع بما هنا ونصه ما يكره تكرار الجماعة في مسجد محلة بأذان وإقامة إلا إذا صلى بهما فيه أولا غير اهله أو أهله لكن بمخافة الأذان ولو كرر اهله بدونها أو كان مسجد طريق جاز اجماعا كما في مسجد ليس له امام ولا مؤذن ويصلي الناس فيه فوجا فوجا ان الأفضل ان يصلي كل فريق بأذان وإقامة على حدة كما في امالي قاضي خان - اهـ . ونحوه في الدرر . والمراد بمسجد المحلة ما له امام و جماعة معلومون كما في الدرر وغيرها ؛ قال في المنبع : والتقيد بالمسجد المختص بالمحلة احتراز من الشارع وبالأذان الثاني احتراز عما إذا صلى في مسجد المحلة جماعة بغير اذان حيث يباح اجماعا - اهـ .

فصل منها ان في مسجد الطريق يجوز تكرار الجماعة ؛ ويجوز ايضا في مسجد المحلة ليس له امام ومؤذن راتبين ؛ ويجوز ايضا في مسجد المحلة ليست له جماعة مخصوصون به ؛ ويجوز ايضا في مسجد المحلة الذي صلى فيه قبل ذلك جماعة غير اهله ؛ ويجوز فيه ايضا اذا صلى فيه اهله بغير اذان وإقامة ؛ او بمخافة الأذان ؛ ويجوز فيه ايضا اذا كانت الجماعة الثانية اقل من اربعة ؛ ويجوز فيه تكرار الجماعة اذا كان الامام مفترضا والمؤتم متفلا ؛ ويجوز ايضا اذا كانت الثانية على غير الهيئة الأولى كما روى عن أبي يوسف رحمه الله . فهذه تسع صور جازت فيها تكرار الجماعة في المسجد عند الامام أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى فكيف ذكر ابن أبي شيبة في ذيل حديث أبي سعيد الخدري ان ابا حنيفة قال : لا تجمعوا فيه . وحديث أبي سعيد موافق لقوله =

= لأن فيه اقتداء المتفعل خلف المقترض والامام قائل بجوازه، وأيضا فيه الثانية اقل من ثلاثة والامام قائل بجوازه، ولم يرد في ذخيرة الحديث نص خاص يدل على الجماعة الثانية في مسجد المحلة الذي له امام ومؤذن راتب وجماعة معلومون والامام والمؤتمنون به كلهم يؤدون الفرض الذي وجب عليهم اداؤها؛ ومن ادعى فقد افترى بذلك على الله ورسوله - حاشاهما عن ذلك! والترغيبات التي وردت في إقامة الجماعة إنما هي وردت في الجماعة الأولى التي ورد النكير الشديد على تاركها كما في حديث أبي هريرة؛ رواه الشيخان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لقد هممت ان آمر المؤذن فيؤذن ثم آمر رجلا فيصلي بالناس ثم انطلق معي برجال معهم حزم الحطب الى قوم يتخلفون عن الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار - اهـ. ونحوه لمسلم عن ابن مسعود إلا انه قال: يتخلفون عن الجمعة؛ فدل هذا الحديث بعبارة النص على ان الجماعة الأولى هي التي نذب اليها الشارع عليه السلام فلو كانت الثانية والثالثة الى غير ذلك مشروعة لم يهتم باحراق بيوت من تخلف عن الجماعة الأولى لاحتمال ادراكه الثانية او الثالثة وهلم جرا فثبت به ان وجوب الاتيان الى الجماعة الأولى يستلزم كراهة الثانية في المسجد الواحد حتما وبة وإلا فانهم لا يجتمعون للأولى اذا علموا انهم لا تفوتهم الجماعة اصلا وأنت خير بأن تكرار الجماعة مستلزم لتقليلها حيث لا يخاف كل واحد فوت الجماعة اصلا وهو غير محبوب في نظر الشارع كما لا يخفى على واقف الاحاديث. وفي سنن النسائي وغيرها: لا تصلوا صلاة في يوم مرتين؛ وحمله على ما قلنا به أولى وقد حمله على ذلك سالم بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وقد اخذنا به وفيه الاحتياط وهو الموفى لمنشأ الشارع ومتممه في ترغيب الجماعة والترهيب عن التخلف عنها وحديث أبي سعيد وأنس وعصمة واحد ليس بمتعدد كما هو في نصب الراية؛ وفي نقل مذهب الامام قصور في نصب الراية. فثبت بهذا كله ان ما رواه ابن أبي شيبة ليس بمخالف لقول أبي حنيفة وما فهمه من حديثه فهو رد عليه وفي الاختصار عليه والاختصار قصور فاحش وتدليس وتلبيس لا يليق =

= بأئمة الحديث لا سيما ابن أبي شيبة فإنه رواه في المصنف عن غير الإمام ما يوافق قوله فقد أخرج عن الحسن كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم إذا دخلوا المسجد وقد صلى فيه صلوا فرادى، وعن أبي قلابة يقول: يصلون فرادى - اهـ. وقد روى الطبراني رجال ثقات عن أبي بكرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبل من نواحي المدينة يريد الصلاة فوجد الناس قد صلوا فقال إلى منزله لجمع أهله فصلى بهم - اهـ؛ وراجع ج ٢ ص ٦٨٥ إلى ج ٢ ص ٦٨٩ من باب وجوب الجماعة و ج ٢ ص ٦٨٩ إلى ج ٢ ص ٦٩٠ من باب فضل الجماعة من عمدة القاري للحافظ العيني، ولعل أنسا رضى الله عنه صلى جماعة في مسجد قد صلى فيه مسجد بني ثعلبة أو بني رفاعه كان مسجد الطريق أو مسجد المحلة الذي لم يكن له إمام راتب ومؤذن وجماعة معلومة ولذا أذن وأقام وإلا فلا يجوز تكرار الأذان والإقامة في مسجد قد أذن فيه وأقيم مرة واحدة؛ وأثر انس المذكور في البخاري معلقا يوافق ما روى عن أبي يوسف في تغيير الهيئة الأولى فإنه لما صلى جماعة قام في وسطهم لم يتقدمهم كما هو القانون كما رواه ابن أبي شيبة عنه، أشار إليه إمام العصر شيخ الحديث في دروس البخاري والترمذي: ولم يجمع في مسجد محلته بل في مسجد بني ثعلبة أو بني رفاعه أو بني زريق. وفي رد المحتار نقلا عن المنيع ثم قال في الاستدلال على الإمام الشافعي النافي للكراهة ما نصه: ولنا أنه عليه الصلاة والسلام كان يخرج ليصالح بين قوم فعاد إلى المجلس وقد صلى أهل المسجد فرجع إلى منزله لجمع أهله وصلى بهم ولو جاز ذلك لما اختار الصلاة في بيته على الجماعة في المسجد ولأن في الإطلاق هكذا تقليل الجماعة معنى فإنهم لا يجتمعون إذا علموا أنها لا تفوتهم وأما مسجد الشارع فالناس فيه سواء لا اختصاص له بفريق دون فريق - اهـ. ومثله في البدائع وغيرها. ومقتضى هذا الاستدلال كراهة التكرار في مسجد المحلة ولو بدون أذان ويؤيده ما في الظهيرية: لو دخل جماعة المسجد بعد ما صلى فيه أهله يصلون وحدانا وهو ظاهر الرواية - اهـ. وهذا مخالف لحكاية الإجماع المارة - انتهى؛ وفيه زيادة وقد اطلت فيه لتعرف =

أذن لقوم^١ ثم انتظر هل يأتيه أحد فلم يأتِه أحد فأقام وصلى وحده ثم جاء الناس بعد أن يفرغ^٢ أ يعيد الصلاة معهم؟ قال^٣: لا يعيد الصلاة معهم ولا يجمع في مسجد مرتين. وقال أهل المدينة مثل قول أبي حنيفة^٤.
وقال أهل المدينة: ومن جاء^٥ بعد انصرافه فليصل لنفسه [وحده -^٦].
وقال أبو حنيفة: الأذان مثنى مثنى^٧. وقال أهل المدينة: [الأذان مثنى -^٨] مثنى والاقامة فرادى فرادى^٩ غير قوله قد قامت الصلاة فإنه يقولها مرتين^{١٠}.

= ان مسلك أبي حنيفة مبرهن بالنصوص - هذا والله تعالى اعلم.

- (١) كذا في الأصل، وفي الهندية « يقوم » بالفعل الغائب والصواب « لقوم » باللام الجارة ويده ما في موطأ مالك، والقوم الجماعة.
- (٢) كذا في الأصل، والأرجح « ان فرغ » بصيغة المضى كما هو في الموطأ.
- (٣) وفي الموطأ « فقال ».
- (٤) كذا في الأصل، وفي الهندية « أبو حنيفة » وهو من سهو الناسخ.
- (٥) كذا في الأصل وكذا هو في الموطأ وهو الصواب، وفي الهندية « جاءه ».
- (٦) ما بين المربعين ساقط من الأصل، وإنما زيد من الموطأ، ثم هاهنا كانت مسألة السيرة وليس هذا مقامها وأدرجها الناسخ هنا سهوا منه، فأخرجتها من هذا المقام وأدرجتها في آخر الباب.
- (٧) كذا في الأصل، وسقط لفظ « الاقامة » منه أي « الأذان والاقامة مثنى مثنى ».
- (٨) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه.
- (٩) وكان في الأصل « فردا فردا »، والصواب « فرادى فرادى ».
- (١٠) لفظ « مرتين » كان في الأصل بعد قوله « الصلاة » وهو من سهو الناسخ، والصواب « يقولها مرتين ».

و قال محمد بن الحسن : فقد تركتم قولكم في الإقامة ينبغي لمن افرد الإقامة كلها ان يفرد قد قامت الصلاة و ما بينها افتراق فان [من - ^١] يقول : الله اكبر [الله اكبر - ^٢] اشهد ان لا اله الا الله فيكون قد تى بعضها و أفرد بعضها . ان اول من افرد الإقامة معاوية فيما بلغنا .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي قال : أول من نقص التكبير في الصلاة و خطب قبل الصلاة في العيدين و جلس على المنبر و نقص الإقامة و التسليم معاوية بن ابي سفيان .

اخبرنا ابو حنيفة رضى الله عنه عن حماد عن ابراهيم النخعي قال : الاذان و الإقامة مثنى مثنى .

و قال ابو حنيفة رحمه الله : كان التثويب^٢ في صلاة الصبح بعد ما فرغ

(١) كلمة « من » ساقطة من الأصل و لا بد منها .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل و لا بد منه .

(٣) راجع شرح معاني الآثار و كتب الفقه فانه بظاهره مخالف لما فيها فان قول الصلاة خير من النوم مرتين مستحب عندنا في اذان الصبح . قال الطحاوي : و هو قول ابي حنيفة و ابي يوسف و محمد رحمهم الله تعالى - اه . قلت : و هذا موافق لما في كتاب الأصل قال فيه : كان التثويب الأول بعد الاذان الصلاة خير من النوم مرتين و أحدث الناس هذا التثويب و هو حسن - اه . فاذا الحقه بآخر الاذان بصير منه و هو ليس من اصل الاذان بل الحق به بعد رؤية الاذان في المنام بزمان و لم يكن في اصله ، قال صلى الله عليه وسلم : اجعله في اذانك ، ليس معناه ادخله فيما بين كلماته و لو كان مراده صلى الله عليه وسلم هذا يعين له المقام و لم يعينه و ما روى فيه شاذ فلم انه في آخر الاذان مثل التثويب لا من نفس الاذان . ف

المؤذن من الأذان الصلاة خير من النوم . و أهل الحجاز يقولون : الصلاة خير من النوم في الأذان حين يفرغ المؤذن من حي على الفلاح .
اخبرنا اسراييل بن يونس قال حدثنا حكيم^١ بن جبير عن عمران^٢ بن

(١) راجع كتب الرجال فان اسراييل يروى عن زيد بن جبير ، و هل حكيم بن جبير هو الذى ذكره في التهذيب او غيره ؟ نعم هو الذى ذكره في التهذيب وذكره البخارى في تاريخه الكبير و ابن ابى حاتم ، قال ابن ابى حاتم روى عن سعيد بن جبير و ابراهيم النخعي و محمد بن عبد الرحمن بن يزيد روى عنه سفيان و شعبة و اسراييل و على بن صالح و شريك - الخ ج ١ ق ٢ ص ٢٠١ و رواه ابن ابى شيبة عن وكيع عن اسراييل عن حكيم بن جبير عن عمران بن ابى الجعد عن الأسود انه سمع مؤذنا يقول في الفجر : الصلاة خير من النوم . فقال : لا تزيدوا في الأذان ما ليس منه - اه . ف

(٢) انظر من عمران بن ابى الجعد ؟ و في كتب الرجال سالم بن ابى الجعد ؛ و في ابناء التهذيب ابن ابى الجعد هو هـ الم . و في اللسان : عمران بن ابى خلد . قال ابو داود : ليس بثقة - اه . و لعله يتشخص و لا بعد في ان حكيم بن جبير هو الأسدي الثقفى الكوفى من رجال الأربعة كما في ج ٣ ص ٤٤٥ من التهذيب . و عمران بن الحارث السلى يأتى في باب القنوت في الفجر و هو من رجال مسلم و النسائى و هو في ج ٨ ص ١٢٤ من التهذيب . و عمران بن مسلم الجعفى الكوفى في ج ٨ ص ١٣٩ من التهذيب . و عمران بن ابى يحيى اثنان في ص ٣٢٠ من النعيل . و عمران بن ابى الفضل الابلج في ص ٣١٩ منه و عمران بن مسلم المنقرى في ص ١٣٧ من التهذيب ، و عمران بن ابى عطاء في ج ٨ ص ١٣٥ منه . قلت : عمران بن ابى الجعد ذكره البخارى في تاريخه الكبير ج ٣ ق ٢ ص ٤١٢ (قال) و قال وكيع عن اسراييل عن حكيم عن عمران بن ابى الجعد عن الأسود في الأذان و قال في ترجمة عمران بن الجعد عن الأسود ، روى عنه حكيم بن جبير الكوفى . و عمران هذا ذكره ابن حبان في ثقات التابعين . ف

أبي الجعد عن الأسود بن يزيد أنه سمع مؤذنا أذن، فلما بلغ حى على الصلاة [حى على الفلاح - ١] قال: الصلاة خير من النوم. قال الأسود: ويحك! لا تزد في اذان الله^٢؛ قال: سمعت الناس يقولون ذلك. قال: لا تفعل.

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل.

(٢) لا أدري ما إذا أراد به الأسود وهو ثابت في روايات متعددة كما لا يخفى على من طالع كتب الحديث. قلت: لم يتفرد الأسود بهذا القول بل روى عن علي نحوه - ذكره في نيل الأوطار ج ١ ص ٣٣٨ قال: وذهبت العترة والشافعي في أحد قوليه إلى أن التثويب بدعة. قال في البحر أحسنه عمر فقال ابنه هذه بدعة. وعن علي بن نينا وعليه السلام حين سمعه: لا تزيدوا في الأذان ما ليس منه، ثم قال بعد أن ذكر حديث أبي مخزومة وبلال قلنا: لو كانت لما أنكره علي وابن عمر وطاوس - الخ. وأخذ بقولها إمامنا وتمذهب به، وروى عنه أن التثويب في نفس الأذان رواية شاذة نادرة لكن تعامل العامة صارت على خلاف مذهبه، قال القدوري في شرح مختصر الكرخي وأما الكلام في موضع التثويب فقد ذكر في الأصل كان التثويب الأول بعد الأذان الصلاة خير من النوم وهذا يفيد أن لا يفعل في نفس الأذان؛ وذكر في كتاب الآثار عن إبراهيم أنه سئل عن التثويب فقال هو ما أحدثه الناس وإن تثويهم الأول كان حين يفرغ المؤذن من أذانه الصلاة خير من النوم، قال محمد: وبه نأخذ وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه؛ وروى سماعة (كذا ولعله ابن سماعة) عن أبي حنيفة أن التثويب إذا فرغ المؤذن من الأذان فقال: لا إله إلا الله قال: الصلاة خير من النوم وكان يقول: هذا هو التثويب، قال أبو الحسن: هذا غير المعروف عنهم ويحتمل أن يكون قوله هذا التثويب يعني الأول وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه قال: وينبغي أن يثوب في الفجر بعد ما يفرغ من الأذان قدر ما يقرأ الإنسان عشرين آية ثم يثوب فيقول: حى على الصلاة حى على الفلاح مرتين مرتين، وروى ابن سماعة عن أبي يوسف في التثويب بعد =

= الأذان بساعة . وفي الجامع الصغير : بين الأذان والاقامة ؛ قال الحسن بن زياد : فان صلى ركعتي الفجر فيما بين الأذان والتثويب فلا بأس به وهو قول أبي حنيفة ، قال : ويثوب وهو قائم كما يؤذن - في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، قال الحسن في كتاب الصلاة : قال أبو حنيفة : التثويب اذا فرغ من الأذان قال : الله اكبر الله اكبر ثم قال : الصلاة خير من النوم مرتين ، قال الحسن : وفيها قول آخر انه يؤذن ويمكث ساعة ثم يقول : حي على الصلاة مرتين ، قال : وبه نأخذ . وقال أبو يوسف في الجوامع : التثويب بين الأذان والاقامة فلا يجعله في صلب الأذان ، وذكر الطحاوي في التثويب الاول انه يقوله في نفس الأذان . وذكر ابن شجاع عن أبي حنيفة ان التثويب الاول يقوله في نفس الأذان والثاني فيما بين الأذان والاقامة اما وجه الرواية التي جعلت التثويب الاول بعد الأذان فروى أبو يوسف عن كامل بن العلاء عن أبي صالح عن أبي مخذومة رضى الله عنه قال : وكان التثويب مع الأذان الصلاة خير من النوم مرتين ، و(من) قوله معه لا يفهم انه كان مفعولا فيه وكذلك خبر بلال رضى الله عنه انه كان يؤذن فاذا فرغ من اذانه مشى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : الصلاة خير من النوم ، فلما اقر على فعله بعد الأذان وجب ان يكون هناك موضعه لانه اذا كان بعد الأذان فهو أبلغ في الاعلام ؛ والخبر الذي روى جعل ذلك في اذان الفجر فعناه انه خص به (وفي نسخة : بالتثويب) كما روى فأقر ذلك في صلاة الفجر وان لم يفعل ذلك في نفس الصلاة واما رواية الحسن في اعتباره عشرين آية فقد قال ابن شجاع : ذكر الحسن في ذلك شيئا لم نسمعه من غيره فقال : وينبغي للتؤذن في صلاة الفجر أن يجلس قدر ما يقرأ القارى عشرين آية ثم يثوب وهذا التقدير غير معتبر فيما ذكره لا محالة وانما يحتاج (الى) ان يفصل بين الذكرين ليقع به (في) الاعلام زيادة على ما وقع بالأذان والاولى ان يقال ان التثويب الاول يفعل في نفس الأذان على ما قاله الطحاوي والتثويب الثاني يقول بينهما لأن ذلك اقرب الى ظواهر الاخبار اهـ ما قاله أبو الحسين في شرح المختصر ج ١ ص ٧٩ . ف

وقال^١ ابو حنيفة: من لم يحمّد ستره يصلي اليها فهو في سعة من ان يصلي الى غير ستره .

وقال محمد بن الحسن: ولا يخط^٢ بين يديه خطا فان الخط وتركه سواء .

(١) هذه العبارة الى قوله « لا يعرف » كان في وسط مسائل الاذان ولا تعلق لها بهاء وانما هي من مسائل السترة في الصلاة وياب السترة ومسائل الصلاة التي فأخرجتها من البين ووضعها في آخر باب النداء وكان الاصول ان تخرج من الباب وتذكر في باب آخر مناسب لها وقد اشرت الى ذلك فيما تقدم ايضا .

(٢) فيه حديث ابي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا صلى احدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئا فان لم يحمّد فليصب عصا فان لم يكن فليخط خطا ثم لا يضره من مر بين يديه رواه ابو داود وابن ماجه . قال الحافظ في بلوغ المرام : اخرجه احمد وابن ماجه وصححه ابن حبان ولم يصب من زعم انه مضطرب بل هو حسن - اهـ . وبه قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله في رواية عنهما كما في رد المحتار ومراد من نقاه انه عندا مكان الغرز لا يكفى الوضع وعند مكان الوضع لا يكفى الخط وإلا فهو ثابت صحيح صححه ابن حبان والبيهقي و احمد وابن المديني كما في كتب القوم والسنة اولى بالاتباع . قلت : وما قاله العلامة المفتي قول ابن الهمام بعينه في فتح القدير وان لم يعزه اليه وإمامنا ولا يمد امامنا اعرف بالسنة من ابن الهمام قال النووي في شرح صحيح مسلم ج ١ ص ١٩٥ : واستدل القاضي عياض رحمه الله بهذا الحديث على ان الخط بين يدي المصلي لا يكفى قال وابن جاء به الحديث وأخذ به احمد بن حنبل رحمه الله فهو ضعيف (الى ان قال) ولم ير مالك رحمه الله ولا عامة الفقهاء الخط هذا كلام القاضي وحديث الخط رواه ابو داود وفيه ضعف واضطراب وفي المحرر ص ٥٣ ذكر حديث ابي هريرة وفي آخره فان لم يكن معه عصا فليخط خطا ثم لا يضره ما مر امامه رواه =

وقال اهل المدينة : الأمر عندنا فيمن لم يجد سترة يصلي اليها انه في سعة من ان يصلي الى غير سترة ولا يخط بين يديه خطا فان الخط عندنا مستنكر^١ لا يعرف^٢.

= احمد و ابو داود و ابن ماجه و هو حديث مضطرب الاسناد وكذلك ضعفه الشافعي وغيره و صححه ابن المديني وغيره و قال ابن عينة : لم نجد شيئا تشد به هذا الحديث و قال البيهقي لا بأس بهذا الحديث في هذا الحكم - اهـ . و قال البيهقي في سننه الكبرى ج ٢ ص ٢٧١ : قال سفيان و لم نجد شيئا يشد هذا الحديث و لم يجزى الا من هذا الوجه قال سفيان : و كان اسماعيل اذا حدث بهذا الحديث يقول عندكم شيء تشدونه به قال : و احتج الشافعي بهذا الحديث في القديم ثم توقف فيه في الجديد فقال في كتاب الويلوي و لا يخط المصلي بين يديه خطا الا ان يكون في ذلك حديث ثابت فليتبع و كانه عثر على ما نقلناه من الاختلاف في اسناده و لا بأس به في مثل هذا الحكم ان شاء الله تعالى و بالله التوفيق - اهـ . قلت : و بيني على الخط جوازا لمرور بين يدي المصلي و عدمه و قد ورد فيه الوعيد شديد فكيف لا بأس به بل يتعلق به حكم من اشد الأحكام و الله اعلم . ف (١) راجع ج ١ ص ٢٨٣ من شرح الزرقاني للوطأ و ج ١ ص ١٠٨ من المدونة الكبرى حتى وضحت لك المسألة فان في تصويرها اختلاف البيان .

(٢) اطلاع مهم متعلق باب الأذان :

قد سها الحافظ ابن أبي شيبة في مسألة السادس عشر و المائة من كتاب الرد في الأذان و الإقامة عند قضاء الفاتة حيث نسب الى الامام أبي حنيفة بأنه لم يقل بهما فقال بعد رواية حديث أبي عبيدة عن عبد الله و حديث عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن ابيه في شغل النبي صلى الله عليه وسلم عن اربع صلاة يوم الخندق - الحديث ، و ذكر ان ابا حنيفة قال : اذا فاتته الصلوات لم يؤذن في شيء منها و لم يقم - اهـ . و هذا كتاب الآثار للإمام محمد ففيه : قال محمد اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عرس رسول الله صلى الله =

= عليه وسلم ليلة فقال : من يحرسنا الليلة ؟ فقال رجل من الأنصار شاب : انا يا رسول الله احرسكم اخرسهم حتى اذا كان مع الصبح غلبته عيناه فما استيقظوا إلا بجر الشمس ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوضأ وتوضأ أصحابه وأمر المؤذن فأذن فصلي ركعتين ثم اقيمت الصلاة فصلى الفجر بأصحابه وجهر فيها بالقراءة كما كان يصلي بها في وقتها . قال محمد : وبه نأخذ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله عليه - انتهى . فعرفت بذلك ان مذهب الامام أبي حنيفة الأذان والاقامة في اداء القائنة فما عزاه اليه ابن أبي شيبة خطأ فاحش غير صحيح قطعاً ، وحديث ليلة التعريس رواه الامام محمد في باب الرجل ينسى الصلاة او تفوته عن وقتها من الموطأ ص ١٢٥ من طريق مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قفل من خير اسرى حتى اذا كان من آخر الليل عرس وقال لبلال : اكلاً لنا الصبح - الحديث ، وهو مرسل وصله مسلم و ابو داود و ابن ماجه عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة ؛ قال محمد : وبهذا نأخذ إلا ان يذكرها في الساعة التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيها حين تطلع الشمس حتى ترتفع و تبيض و نصف النهار حتى تزول و حين تحمر الشمس حتى تغيب الا عصر يومه فانه يصليها و ان احمرت الشمس قبل ان تغرب و هو قول أبي حنيفة رحمه الله - انتهى . و مرسل النخعي ايضاً موصول ، اخرجه الحافظ طلحة ابن محمد في مسنده كما في جامع المسانيد من طريق محمد بن خالد عن أبي حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بمعناه مع زيادة ، و في ج ١ ص ١٥٤ من البدائع ما يقلع ما بنى عليه ابن أبي شيبة من الأساس و يقطع عرق الالتزام الكذب ونص عبارتها و يستوى في وجوب مراعاة الأذان و للاقامة الأداء و القضاء و جملة الكلام فيه انه لا يخلو اما ان كانت القائنة من الصلوات الخمس ، و اما ان كانت صلاة الجمعة فان كانت من الصلوات الخمس فان فاتة صلاة واحدة قضاها بأذان و إقامة و كذا اذا فاتت الجماعة صلاة واحدة قضاها بالجماعة بأذان و إقامة ؛ و للشافعي قولان في قول يصلي بغير =

= أذان وإقامة وفي قول يصلي بالإقامة لا غير احتج بما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما شغل عن اربع صلوات يوم الاحزاب قضاها بغير اذان ولا إقامة، و روى في قصة ليلة التعريس ان النبي صلى الله عليه وسلم ارتحل من ذلك الوادي فلما ارتفعت الشمس امر بلالا فأقام و صلوا ولم يأمره بالأذان ولأن الأذان للاعلام بدخول الوقت ولا حاجة هاهنا الى الاعلام به .

ولنا ما روى ابو قتادة الأنصاري رضى الله عنه في حديث ليلة التعريس فقال : كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة او سرية فلما كان في آخر السحر عرسنا فما استيقظنا حتى ايقظنا حر الشمس فجعل الرجل منا يثب دهشا وفزعا ، فاستيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ارتحلوا من هذا الوادي فانه وادي شيطان ، فارتحلنا ونزلنا بواد آخر ؛ فلما ارتفعت الشمس وقضى القوم حوائجهم امر بلالا بأن يؤذن فأذن و صلينا ركعتين ثم اقام فصلينا صلاة الفجر . وهكذا روى عمران بن حصين هذه القصة و روى اصحاب الاملاء عن ابي يوسف باسناده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه حين شغله الكفار يوم الاحزاب عن اربع صلوات قضاها بغير بلالا ان يؤذن و يقيم لكل واحدة منهن حتى قالوا أذن و أقام و صلى الظهر ثم أذن و أقام و صلى العصر ثم أذن و أقام و صلى المغرب ثم أذن و أقام و صلى العشاء ، ولأن القضاء على حسب الأداء وقد فاتهم الصلاة بأذان وإقامة فتقضى كذلك ، ولا تعلق له بحديث التعريس والاحزاب لأن الصحيح انه أذن هناك و أقام على ما روينا و اما اذا فاتته صلوات فان أذن لكل واحدة و أقام فحسن و ان أذن و أقام للأولى و اقتصر على الإقامة للبواقي فهو جائز ؛ وقد اختلفت الروايات في قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوات التي فاتته يوم الخندق في بعضها انه امر بلالا فأذن و أقام لكل صلاة على ما روينا وفي بعضها انه أذن و أقام للأولى ثم أقام لكل صلاة بعدها وفي بعضها انه اقتصر على الإقامة لكل صلاة ولا شك ان الاخذ برواية الزيادة أولى خصوصا في باب العبادات - انتهى . انظر هل ترك ملك =

= العلماء الكاساني خفاء في المسألة وتوضيح المذهب فيها فالإمام أبو حنيفة قال : بالأذان والإقامة عند قضاء كل صلاة من الصلوات الفائتة وهو حسن وأولى وأفضل عنده والاقصر على الأذان والإقامة للأولى وللبراقى على الإقامة جائز عنده لأن الروايات في ذلك قد اختلفت فأول حديث من هذا الجزء نص في الاقتصار على الأذان والإقامة للأولى وعلى الإقامة للبراقى والثاني حديث أبي سعيد فقيه نصا ذكر الإقامة فقط لكل صلاة من صلاة يوم الحندق ولا ذكر فيه للأذان إلا بتكلف من الأئمة باسم الإشارة ، فحديثان في الأصل يخالفان ما رآه ابن أبي شيبة من التبويب موافقان لما بناء عليه الإمام أبو حنيفة مسلكه وظهر بذلك ظهورا بينا أن ما قاله ابن أبي شيبة في هذا الباب اقتراء محض على الإمام أبي حنيفة أو تدليس وتلبيس على الناس عنادا منه لا تحقيق المسألة والعمل بما هو الحق ولما كان في أحاديث الباب إرسالات وإطلاقات كيف جاز لأحد من الناس أن يحزم بجانب وترك آخر ، بل يظنه غلطا ولم ينص في حديث صحيح أن الأذان والإقامة لكل صلاة من الفوائت فرض لازم بحيث لو ترك أحدهما أو كلاهما عند الأداء لا تجوز الصلاة أو هي باطل ، ومن اختار ذلك فعليه أن يأتي برهان واضح على ذلك وهما ليسا بفرضين للأداء فضلا على القضاء يدل عليه ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه بإسناد صحيح ؛ وقد رواه الإمام محمد في كتاب الآثار عن الأسود وعلقمة قالا : اتينا عبد الله في داره فقال : أصلي هؤلاء خلفكم ؟ قلنا : لا ، قال : قوموا فصلوا ولم يأمر بأذان ولا إقامة - اهـ . ولفظ كتاب الآثار أنه أم أصحابه في بيته بغير أذان ولا إقامة وقال : إقامة الإمام تجزئ - اهـ . قال محمد : وبهذا نأخذ إذا صلى الرجل وحده فاذا صلوا في جماعة فأحب إلينا أن يؤذن ويقم فإن أقام وترك الأذان فلا بأس - اهـ . وأعجب من الذي رد على الإمام من الذي اشاع هذا الجزء آثارة للفتنة في العوام وهو السيف البارسى كيف اشاع هذا الاقتراء أو لم ينظر كتب الأحناف ولم يرد على ابن أبي شيبة بقوله هذا اقتراء على الإمام وليس هو مذهبه =

= وأين ذلك لهذا المسكين فإن اتباع الحق و اختياره مر المذاق و لهم في امثال ذلك ايدى الاختلاق هذا و الله ليس فعال اهل التقوى اللازمة لمن حمل الآثار و الاخبار و ادعى انه من اهل الحديث، و حديث ابن مسعود رضى الله عنه الذى اخرجه ابن ابى شيبة في الباب اخرجه الترمذى و النسائى و ابو داود الطيالسى و الامام احمد في مستنديهما ايضا، قال الترمذى: حديث ليس باسناده بأس الا ان ابا عبيدة لم يسمع من ابيه و مع هذا ليس في الحديث الا الأذان و الاقامة لاولى الفوائت ثم الاقامة لها، و حديث ابى سعيد الخدرى الذى اخرجه ابن ابى شيبة في هذا الباب رواه النسائى و الطحاوى و الدارمى و احمد ايضا وليس فيه الا ذكر الاقامة فقط و رواه ابو يعلى في مسنده و ابن حبان في صحيحه ايضا كما في نصب الراية، و ههنا حديث آخر اخرجه البزار في مسنده عن عبد الكريم ابن ابى المخارق عن مجاهد عن جابر بن عبد الله ان النبى صلى الله عليه وسلم شغل يوم الخندق عن صلاة الظهر و العصر و المغرب و العشاء حتى ذهبت ساعة من الليل فأمر بلالا فأذن و أقام فصلى الظهر ثم امره فأذن و أقام فصلى العصر ثم امره فأذن و أقام فصلى المغرب ثم امره فأذن و أقام فصلى العشاء، الحديث و فى عبد الكريم كلام - راجع نصب الراية ج ٢ ص ١٦٦، لعله هو الذى اشار اليه صاحب الدائع و لعله هو الذى فى املاء ابى يوسف باسناده اليه صلى الله عليه وسلم و راجع سنن النسائى ج ١ ص ٦٨ من الانصارية فانه عمق فيها لهذه المسألة تلك تراجم فى السنن الأذان للفائت من الصلوات اخرج فيه حديث ابى سعيد من طريق ابن ابى ذئب عن سعيد بن ابى سعيد عن عبد الرحمن بن ابى سعيد عنه ثم قال الاجتزاء لذلك كله بأذان واحد و الاقامة لكل واحدة منهما، و اخرج فيه حديث ابن مسعود من طريق هشيم عن ابى الزبير المكي به و فيه فأمر بلالا فأذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر الى آخره ثم قال: الاكتفاء بالاقامة لكل صلاة، و اخرج حديث ابن مسعود عن زائدة عن سعيد بن ابى عروبة عن هشام ان ابا الزبير المكي حدثهم به الحديث و ليس فيه ذكر الأذان بل فيه فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديا =

باب افتتاح الصلاة وترك الجهر

بسم الله الرحمن الرحيم

قال ابو حنيفة رضى الله عنه : اذا افتتح الرجل الصلاة كبر ورفع يديه
حذو أذنيه فى افتتاح الصلاة ولم يرفعهما فى شىء من تكبير الصلاة غير
تكبيرة الافتتاح .

وقال اهل المدينة : يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة وإذا
كبر للركوع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ايضا وقال : سمع الله
لمن حمده ربنا ولك الحمد فيرفع يديه فى هذا كله حذو منكبيه .

وقالوا : لا يفعل ذلك فى السجود ورووه^١ ذلك عن ابن عمر .

وقال محمد بن الحسن : جاء الثبت عن على بن ابى طالب وعبد الله بن
مسعود انها^٢ كائنا لا يرفعان فى شىء من ذلك الا فى تكبيرة الافتتاح فعلى

= فأقام لصلاة الظهر فصلينا وأقام لصلاة العصر - الحديث فأين مسلك ابن ابى شية
وما ذهب اليه اهل الحديث فى الزمن الحاضر وهذه الأحاديث المختلفة فى الباب وعمل
ابو حنيفة بما هو الأحوط فيه وأجاز الاقتصار ايضا اتباعا للأحاديث ولم يترك حديثا
من الباب ولكن صدق القائل : ع

حسدوا الفتى اذا لم ينالوا شأوه

وحديث ابى قتادة الذى ذكره البدائع أخرجه مسلم فى صحيحه وراجع ص ٦٨ من عقود
الجواهر المنيفة و ص ٧٣ من التلخيص الحبير وحديث ابى سعيد المذكور أخرجه الطحاوى
ج ١ ص ١٩٠ من باب الرجل يكون فى الحرب فتحضره الصلاة وهو راكب - هذا
والله تعالى اعلم و عليه اتم .

(١) كذا فى الأصل وهو الأصح والأرجح ، وفى الهنذية « ورواه مالك » .

(٢) كذا فى الأصل ، وفى الهنذية « انها » وهو من سهو الناسخ .

ابن ابي طالب و عبد الله بن مسعود كانا^١ اعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم من عبد الله بن عمر لأنه قد بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا اقيمت الصلاة فليلبني^٢ منكم اولو الاحلام و النهي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم فلا ترى ان احدا كان يتقدم على اهل بدر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى .

فترى ان اصحاب الصف الاول والثاني اهل بدر و من اشبههم في مسجد المسلمين و ان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما و دونه من قتيانهم خلف ذلك فترى ان عليا و ابن مسعود رضى الله عنهما و من اشبههما^٣ من اهل بدر اعلم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأنهم كانوا اقرب اليه من غيرهم و انها اعرف^٤ بما يأتي من ذلك و ما يدع مع ان قتيانهم مالك بن انس قد روى عن نعيم بن عبد الله المجر و ابي جعفر القارى انها اخبراه ان ابا هريرة رضى الله عنه كان يصلي بهم فيكبر كلما خفض ورفع قالوا^٥ : و كان يرفع يديه

(١) كذا في الأصل ، وسقط لفظ « كانا » من الهندية ، والصواب اثباته وان كان المعنى بدونه ايضا صحيح .

(٢) وفي الأصل « فليكبر » وهو تصحيف ، والصواب ما كتبه .

(٣) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهندية « اشبهما » وليس بصواب بل هو من سهو الناسخ .

(٤) وكان في الأصل « واما عرف » ، والصواب « وانهما اعرف » ، ففي الأصل تصحيف وهو من سهو الناسخ ؛ ويمكن ان يكون « وانهما عرفا » بالمتى في كلا الموضعين ، والأصح ما كتبه .

(٥) كذا في الأصل ، وفي موطأ محمد ص ٩٠ « قال ابو جعفر و كان يرفع - الخ » وهو الأصوب .

حين يكبر و' يفتح الصلاة فهذا حديثكم موافق لعلی و ابن مسعود رضی الله تعالى عنها لا حاجة بنا معها الى قول ابی هريرة ونحوه ولكننا احتجنا عليكم بحديثكم .

وقال ابو حنيفة : لا ينبغي للإمام ان يحجر بيسم الله الرحمن الرحيم في شيء من صلاته . وقال اهل المدينة مثل قول ابی حنيفة .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن عاصم بن كليب الجرمي عن ابيه قال : رأيت علي بن ابی طالب رضي الله عنه رفع يديه في التكبيرة الأولى من الصلاة المكتوبة ولم يرفعها فيما سوى ذلك .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي قال : لا يرفع يديه في شيء من الصلاة بعد التكبيرة الأولى .

اخبرنا يعقوب بن ابراهيم قال اخبرنا حصين بن عبد الرحمن قال : دخلت انا وعمر بن مرة على ابراهيم النخعي قال عمرو حدثني علقمة بن وائل الحضرمي عن ابيه انه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فراه يرفع يديه إذا كبر وإذا ركع^٢ وإذا رفع . قال ابراهيم : ما ادرى لعله لم ير النبي صلى الله عليه وآله وسلم يفعل الا ذلك اليوم فحفظ^٣ هذا منه ولم يحفظه^٤ ابن مسعود

(١) وحرف « واو » ساقط من الأصل موجود في موطأ الامام محمد .

(٢) وفي موطأ محمد « لا ترفع يديك - الخ » بالخطاب .

(٣-٣) كذا في موطأ الامام محمد وهو الصواب ، وكان في الأصول « فراه يرفع اذا كبر وإذا كبر .

(٤) كذا في موطأ الامام محمد بصيغة المضى وهو الصواب ، وكان في الأصول « أيحفظ بفعل المضارع و همز الاستفهام .

(٥) كذا في الموطأ وهو الصواب وكان في الأصول « ولم يحفظ » بدون الضمير المنصوب .

وأصحابه ما حفظته^١ وما سمعته من أحد منهم إنما كانوا يرفعون أيديهم في بدء^٢ الصلاة حين يكبرون .

أخبرنا محمد بن إبان بن صالح عن عبد العزيز بن حكيم قال : رأيت ابن عمر^٣ يرفع يديه بحذاء^٤ أذنيه في أول تكبيرة الافتتاح للصلاة ولم يرفعهما فيما سوى ذلك .

أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا حصين عن إبراهيم النخعي عن عبد الله ابن مسعود أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة .

أخبرنا أبو بكر بن عبد الله النهشلي عن عاصم بن كليب الجرمي عن أبيه وكان من أصحاب علي بن أبي طالب رضي الله عنه [أن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه -] كان يرفع يديه في التكبيرة الأولى التي يفتح بها الصلاة ثم لا يرفعهما في شيء من الصلاة .

باب القنوت في الفجر^٥ والقراءة في الصلوات^٦

وقال أبو حنيفة رحمه الله : لا قنوت في صلاة الفجر لأن رسول الله

- (١) قوله « ما حفظته » لم يذكر في الموطأ .
- (٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « في هذه » مكان « في بدء » وهو من تصحيفات الناسخ .
- (٣) وسقط لفظ « ابن » من ابن عمر من الأصول ، والصواب إثباته .
- (٤) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « حذاء أذنيه » بدون حرف الجر وهو الأولى .
- (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول وكان فيها : وكان يرفع يديه ، وإنما زدناه من موطأ الإمام محمد . قلت : ورواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن أبي بكر بن عبد الله النهشلي عن عاصم بن كليب عن أبيه أن علياً رضي الله عنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود . ف
- (٦ - ٦) هذه الترجمة زائدة زادها الكاتب وليس لها أثر في باب القنوت فلا بد من =

صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهرا واحدا ولم يقنت قبله ولا بعده؛ ولم يقنت أبو بكر حتى فارق الدنيا. وقال الأسود بن يزيد: صحبت عمر بن الخطاب سنتين^١ فلم اره قنت^٢ في صلاة الفجر .

و قال اهل المدينة : يقتون^٣ في صلاة الفجر بعد الركوع . وذكر^٤ مالك ابن انس عن هشام بن عروة عن ابيه انه كان [لا يقنت في شيء من الصلاة ولا في الوتر الا انه كان - °] يقنت في صلاة الفجر قبل ان يركع الركعة الأخيرة اذا قضى قراءته قال مالك^٥ : وعلى ذلك كان الناس في زمان الأول

= اخراجها عن هذا الموضع وادخلها في موضع آخر ، وسيأتى باب مستقل في الكتاب الا اثر عمر رضى الله عنه يأتى آخر الباب .

(١) كذا في كتاب الآثار للإمام محمد وكذا في كتابي الآثار للإمام أبي يوسف ص ٧١ والامام الحسن بن زياد ومسنند ابن خسرو - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٣٢٩ . و « سنتين » وهو الصواب ، وكان في الأصل « سنتين » وهو تصحيف .

(٢) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « قانتا » بصيغة اسم الفاعل كما هو في كتاب الآثار . (٣) كذا في الأصل ، والصواب عندي « القنوت في صلاة الفجر » فقوله « يقتون » تصحيف « القنوت » - والله تعالى اعلم . قلت : ولعل الصواب « وكان اهل المدينة يقتون » وقال ، تصحيف .

(٤) وفي شرح الموطأ للزرقاني ج ١ ص ٢٨٧ وقال ابن عبد البر : لم يذكر في رواية يحيى غير ذلك . وفي اكثر الموطآت بعد حديث ابن عمر : مالك عن هشام بن عروة ان اباہ كان لا يقنت في شيء من الصلاة ولا في الوتر الا انه كان يقنت في الصبح قبل ان يركع الركعة الأخيرة اذا قضى قراءته - اهـ .

(٥) ما بين المربعين زيادة من شرح الزرقاني للموطأ وانما سقط هاهنا من الأصل ولا بد منه . (٦) وفي المدونة ج ١ ص ١٠٠ قال : وقال مالك في الرجل يقنت في الصبح قبل الركوع =

وعلى ذلك^١ ادركتهم .

وقال محمد بن الحسن قول اهل المدينة في القنوت ينقض بعضه^٢ بعضا^٣ فهم يقتنون في الفجر بعد الركوع وبقاؤهم يرون غير ذلك .

اخبرنا مالك بن انس عن نافع ان ابن عمر لم يكن^٤ يقت في صلاة الفجر ولا في الوتر^٥ . وابن عمر من فقهاء اهل المدينة والمقتدى بهم فكيف تركوا قوله وتركوا ما عليه اوائلهم فيما روى مالك بن انس [وذهبوا -^٦]

= لا يكبر للقنوت ، قال : وقال مالك في القنوت في الصبح كل ذلك واسع قبل الركوع وبعد الركوع ، قال مالك : والذي آخذ به في خاصة نفسي قبل الركوع ، قال : وقال مالك فيمن نسي القنوت في صلاة الصبح قال : لا سهو عليه ، قال مالك : وليس في القنوت دعاء معروف ولا وقوف مؤقت - اهـ . وفي ج ١ ص ٢٨٧ من شرح الزرقاني بعد حديث ابن عمر قال الباغي : لم يدخل في الترجمة ما فيه قنوت على معتقده من القنوت في الصبح بل ادخل فعل ابن عمر مخالفا لمعتقده - اهـ . والمسألة مختلف فيها بين الصحابة رضي الله عنهم لاختلاف الآثار فيها - راجع شرح معاني الآثار والجوهر النقي ونصب الراية وفتح القدير والبنية وغيرها من كتب القوم .

(١) وهو موافق لدأب مالك في الموطأ ، وكان في الأصل « وكذلك » .

(٢) وفي الأصل « بعضهم بعضها » ، والصواب « بعضه بعضا » .

(٣) وكان في الأصل « هم » ، والصواب « فهم » .

(٤) وفي موطأ محمد : عن نافع قال : كان ابن عمر لا يقت في الصبح - اهـ . وفي موطأ

مالك : ان عبد الله بن عمر كان لا يقت في شيء من الصلاة - اهـ . بل روى عنه انه بدعة قاله الزرقاني على الموطأ .

(٥) وفي الأصل « ولا وتر » وليس هذا في الموطئين .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصل .

الى ان يقتلوا بعد الركوع وقد جاء في ترك القنوت آثار كثيرة .
 اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي ان عبد الله بن مسعود
 لم يقنت هو ولا احد من اصحابه حتى فارق الدنيا يعني القنوت^١ في الفجر .
 اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا الصلت بن بهرام [عن حوط عن
 ابي الشعثاء^٢] عن ابن عمر^٣ [انه -] قال : احق ما بلغنا عن امامكم انه^٤
 يقوم في الصلاة لا يقرأ القرآن ولا يركع .

(١) كذا في الأصل « يعني القنوت في الفجر » وفي كتاب الآثار « يعني في صلاة الفجر » .
 (٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، بل فيه : عن رجل عن ابن عمر ؛ وانما زيد من
 آثار ابي يوسف .

(٣) وفي الأصل « حدثنا الصلت بن بهرام عن رجل عن ابن عمر » وفي كتاب الآثار
 للإمام محمد « حدثنا الصلت بن بهرام عن ابي الشعثاء عن ابن عمر » وفي كتاب الآثار
 لأبي يوسف « حدثنا الصلت بن بهرام عن حوط عن ابي الشعثاء عن ابن عمر - الخ »
 وهو المعتمد ، و أبو الشعثاء هو سليم بن اسود بن حنظلة المحاربي الكوفي كما يظهر ذلك
 من الطحاوي ويؤيده ما سيأتي في ذلك الباب ، و أبو الشعثاء جابر بن زيد ايضا يروى عن
 ابن عمر رضي الله عنهما وفي السند هو الاول .

(٤) لفظ « انه » ساقط من الأصل ، موجود في كتابي الآثار للإمام ابي يوسف
 والامام محمد فزدناه .

(٥) و كان في الأصل « ان » وفي آثار محمد « انه يقوم » وهو الصواب ، وفي آثار
 ابي يوسف « انه قال لأبي الشعثاء انبث ان امامكم بالعراق يقوم في آخر ركعة من الفجر
 لا تالي قرآن ولا راكم » - اهـ ، ولم يكن عند محمد بهذا اللفظ ففسره بقوله في الآثار
 قال محمد : يعني بذلك ابن عمر - القنوت في صلاة الفجر - اهـ .

أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ير^١ قاتنا في الفجر حتى فارق الدنيا إلا^٢ في شهر واحد قنت فيه يدعو على حي من المشركين لم ير قاتنا قبله^٣ ولا بعده؛ وإن أبا بكر الصديق رضي الله عنه لم ير قاتنا^٤ حتى فارق الدنيا.

وأخبرنا أبو حنيفة عن حماد^٥ عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عمر [بن الخطاب -^٦] رضي الله عنه أنه^٧ صحبه سنتين^٨ في السفر والحضر فلم يره قاتنا في الفجر حتى فارقه. وقال^٩ إبراهيم: إن أهل الكوفة إنما أخذوا القنوت عن علي رضي الله عنه قنت يدعو على معاوية حين حاربه، وإن^{١٠}

(١) وفي آثار أبي يوسف أنه لم يقنت في الفجر إلا شهرا واحدا حارب حيا من المشركين يدعو عليهم - اهـ.

(٢) وفي آثار الإمامين «الإشهر» واحدا، بدون «في»، وهو الأصوب.

(٣) وفي آثار أبي يوسف «قبلها ولا بعدها».

(٤) وفي آثار محمد هنا زيادة بعده، وهو في آثار أبي يوسف بسند مستقل بلفظ «لم يقنت حتى لحق بالله تعالى».

(٥) وسقط «عن حماد» من الأصول، وهو في آثار أبي يوسف ومحمد.

(٦) ما بين المربعين زيادة من آثار محمد.

(٧) وفي آثار أبي يوسف هكذا: عن الأسود قال صحبت عمر رضي الله عنه سنتين لم أره قاتنا في سفر ولا حضر - اهـ.

(٨) وكان في الأصل «سنتين» بالجمع لفظا، والصواب «سنتين» بالمشي كما هو في آثار أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى.

(٩) وقوله «وقال» في آثار محمد بدون الواو، وفي آثار أبي يوسف بسند مستقل.

(١٠) وفي آثار محمد «وأما أهل الشام فأنما أخذوا القنوت» وفي آثار أبي يوسف =

اهل الشام انما اخذوا القنوت عن معاوية رضى الله عنه قنت يدعو على
على رضى الله عنه حين حاربه .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن عمران بن مسلم الجعفي^١ عن المسيب بن
رافع الكاهلي عن ابي الشعثاء قال : كنت قاعدا عند ابن عمر فسأله رجل عن
القنوت في صلاة الغداة فقال : ما ادرى ما تقول ؟ فقال ابو الشعثاء - انا افهمك :
الامام يقوم فيقرأ بفاتحة الكتاب وسورة حتى اذا فرغ منها ركع ثم يقوم
فيقرأ بفاتحة الكتاب وسورة ثم يقوم فيدعو ، قال ابن عمر : ان هذا شيء
ما رأيته ولا سمعت به قط .

اخبرنا مسعر بن كدام قال حدثنا عمرو بن مرة قال : صليت خلف
سعيد بن جبير الفجر فقرأ : " حم - المؤمن " حتى بلغ " و سبح " بحمد
ربك بالعشي والابكار " ركع ثم قام فقرأ بقيتها ولم يقنت .
اخبرنا ابو اسرائيل اسماعيل بن ابي اسحاق^٢ عن طلحة بن مصرف

= " ان عليا رضى الله عنه قنت يدعو على معاوية رضى الله عنه حين حاربه فأخذ اهل
الكوفة عنه وقت معاوية يدعو على علي فأخذ اهل الشام عنه " - اه .

(١) وكان في الأصول " عمر بن مسلم " وهو مصحف ، والصواب " عمران " وهو
" عمران بن مسلم الجعفي الأعشى الكوفي " ذكره في التهذيب وذكره البخاري في تاريخه
الكبير وابن ابي حاتم في الجرح والتعديل ، روى عن سويد بن غفلة وزاذان وغيرهما
روى عنه الثوري وشعبة وشريك وغيرهم وهو ثقة ليس من رجال الست . ف

(٢) وكان في الأصول " فسبح " بالفاء وهو تصحيف قبيح والصواب " وسبح " بالواو . ف

(٣) وكان في الأصول " اسماعيل بن اسحاق " وهو خطأ وفي التهذيب ج ١ ص ٢٨٢

و ج ١ ص ٢٩٣ " اسماعيل بن خليفة العيسى ابو اسرائيل بن ابي اسحاق الملائى الكوفي ،
وهو الصحيح .

الأيامي^١ عن مجاهد بن جبر^٢ أبي الحجاج عن عبد الله بن عمر و عبد الله بن عباس انها كانا لا يقتنان. قال فقلت له: ان سويدا قنت، قال فقال: من صلى خلفه عبد الله بن عمر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اكثر ممن صلى خلفه سويد.

اخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن ابي نجيح^٣ قال: سألت سالم بن عبد الله ابن عمر أكان^٤ عمر بن الخطاب يقنت [في الفجر - °] ؟ فقال: لا، انما هو شيء احدثه الناس.

اخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن ابي نجيح عن مجاهد قال: صحبت ابن عمر الى المدينة فلم اره يقنت في الفجر.

(١) كذا في الأصول، ويقال «الأيامي» ايضا و قيل: الصواب «الأيامي»، لكن في التهذيب في ترجمة زيد بن الحارث «الأيامي»، ويقال «الأيامي»، فلم منه ان «الأيامي» ايضا صحيح - والله تعالى اعلم.

(٢) وكان في الأصول «مجاهد بن الحجاج»، وهو خطأ، والصواب «مجاهد بن جبر»، فان ابا الحجاج كنية ابن جبر دون ابن الحجاج.

(٣) كذا في الأصل الهندي «ابن ابي نجيح»، وفي الأصل «عن ابي نجيح»، هنا وفي اللفظ الآتي و سقط لفظ «ابن» من الأصل و لعله زاده بعض اهل العلم و الخبرة من غير تنبيه منه على زيادته و كان ينبغي له ان ينبه عليه، والصواب اثبات لفظ «ابن»، لانه يروى عن سالم و مجاهد و يروى عنه ابن عيينة و اما ابوه ابو نجيح يسار المكي فيروى عن ابن عمر و أبي هريرة و أمثالهما و لم يدركه ابن عيينة.

(٤) طالع كتب الحديث و الآثار هل السؤال وقع عن قنوت ابن عمر او قنوت عمر ابن الخطاب رضى الله عنه فان سالما لم يدرك عمر و لم يرو عنه.

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصل و لا بد منه.

اخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن ابيه قال: كان اذا سئل عن القنوت قال: انما هو طاعة الله و كان لا يراه يعنى في الفجر .

اخبرنا يعقوب بن ابراهيم قال اخبرنا حصين بن عبد الرحمن السلمي عن عمران بن الحارث السلمي قال: صليت مع ابن عباس الصبح مرارا فلم يقنت .
اخبرنا يعقوب بن ابراهيم قال اخبرنا حصين بن عبد الرحمن عن ابراهيم النخعي عن عبد الله بن مسعود انه لم يقنت في الفجر .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم عن علقمة و الأسود [انهما - ^١] قالوا: لم يقنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى مات في صلاة الغداة حتى اذا حارب المشركين فانه كان يقنت في الصلوات كلها يدعو عليهم ولم يقنت ابو بكر و لا عمر و لا عثمان حتى ماتوا و لا علي حتى حارب اهل الشام فكان يقنت في الصلوات كلها و كان يدعو عليهم و كان معاوية يدعو عليهم .

اخبرنا بكير^٢ بن عامر^٣ عن ابراهيم النخعي عن علقمة بن قيس ان عبد الله

(١) و كان في الاصل « عمرو بن الحارث » وهو خطأ والصحيح « عمران بن الحارث » كما في الطحاوي و الجوهر النقي و سنن البيهقي و الزياحي و مصنف ابن ابي شيبة و غيرها .
(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصل .

(٣) و كان في الاصل « بكر بن عامر » و هو تصحيف ، و الصواب « بكير » ، مصغرا كما في ج ١ ص ٤٩١ من التهذيب .

(٤) انظر هل روى بكير عن ابراهيم ام لا ، و ظاهر كتب الرجال على خلافه ؛ قلت : قال ابن ابي حاتم في الجرح والتعديل ج ١ ق ١ ص ٤٠٥ : بكير بن عامر البجلي روى عن ابراهيم و الشعبي و أبي زرعة و عبد الرحمن بن ابي نعم روى عنه و كيع و أبو نعيم =

ابن مسعود لم يقنت في الفجر .

اخبرنا مسعر بن كدام قال حدثنا يحيى^١ بن غسان عن عمرو بن ميمون ان عمر لم يقنت في الفجر - او قال : صليت خلف عمر فلم يقنت في الفجر .
اخبرنا مسعر بن كدام عن عثمان^٢ بن المغيرة عن عرجة^٣ قال : صليت مع عبد الله الفجر فلم يقنت .

اخبرنا اسرايل قال حدثنا منصور عن ابراهيم عن الأسود و عمرو بن ميمون انهما صليا مع عمر بن الخطاب رضى الله عنه الفجر فلم يقنت .
اخبرنا هشام بن ابى عبد الله الدستوائى عن قتادة عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهرا بعد الركوع يدعو على احياء من العرب ثم تركه .

= قال ابو محمد : روى عن قيس بن ابى حازم و عبد الرحمن بن الأسود والوليد بن عبد الله البجلي - اه . ف

(١) هو ابن الرسيم المرادى روى عن ابيه و عمرو بن ميمون و عنه الثورى و مسعر -
تعجيل ص ٤٤٦ . قلت : و روى هذا الحديث ابو بكر بن ابى شيبة عن وكيع عن مسعر عن يحيى بن غسان المرادى عن عمرو بن ميمون ان عمر بن الخطاب لم يقنت في الفجر ، و روى عن ابن ادريس عن الحسن بن عبيد الله عن ابراهيم ان الأسود و عمرو بن ميمون صليا خلف عمر الفجر فلم يقنت - اه . و روى عن وكيع عن سفيان عن منصور عن ابراهيم عن الأسود بن يزيد و عمرو بن ميمون انهما صليا خلف عمر الفجر فلم يقنت (ق ١٧٨) - اه . ف

(٢) هو الثقفى مولا هم ابو المغيرة الكوفى و هو عثمان الأعشى و هو عثمان بن ابى زرعة و هو عثمان الثقفى ثقة - التهذيب ج ٧ ص ١٥٥ .

(٣) و هو ابن عبد الله الثقفى و يقال السلبى روى عن ابن مسعود و غيره - التهذيب .

اخبرنا مالك بن انس قال^١ حدثنا الزهري عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قرأ بهم «النجم» فسجد فيها ثم قام فقرأ سورة أخرى^٢.

باب القراءة^٣ في الصلاة

وقال ابو حنيفة: ينبغي للامام والذي يصلى وحده ان يقرأ في الركعتين الأوليين من كل صلاة بأم القرآن وسورة معها، وأما [في -^٤] الركعتين الآخرين من العشاء والظهر والعصر والركعة الثالثة من المغرب فانه يقول: ان شاء قرأ في ذلك بفاتحة الكتاب وان شاء سكت ولم^٥ يقرأ شيئاً وان شاء سبح وان يقرأ بفاتحة الكتاب احب اليانا.

- (١) كذا في الأصل «قال حدثنا» ولفظ «قال» ساقط من الهندية.
- (٢) يعنى ولم يقنت وإلا فالآثر المذكور لا يناسب ياب القنوت كما لا يخفى وإنما هو من باب سجود القرآن ولذا اخرجہ الامام محمد بهذا السند والمتن في موطئه في باب سجود القرآن ولعل الكاتب ادخله في غير محله او ذكره دليلاً على تطويل القراءة في الفرض وعلى هذا يناسب بالجزء الثاني من ترجمة الباب ان لم يكن من كرامات الكاتب كيف ولم يذكر في الباب ما يتعلق بالقراءة في الصلاة بل ترجم بها بعده - فأمل.
- (٣) ترجم ياب القراءة في الصلاة ولم يذكر فيه اثر يدل على ما ترجم به وما اخرجہ فيه من الآثار فانما يناسب ياب سجود القرآن ولعله منه اخذ واستنبط مسألة القراءة تدبر.
- (٤) وكان في الأصل «وأما الركعتين» فسقطت كلمة «في» من البين ويمكن ان يكون هكذا «وأما الركعتان - الخ» بالرفع لا بالجر ويرد عليك ما في الباب لكن الآثار التي اخرجها فيه لا يدل واحد منها على ما ترجم به بل ياب سجود القرآن كما ستقف عليه ومثل هذا في الكتاب من تصرف الكاتب كثير.
- (٥) وفي الأصول «فلم» بالقاء.

وقال اهل المدينة^١ : العمل^٢ عندنا ان يقرأ في الركعتين الأولين بأم القرآن وسورة [و-^٣] في الآخرين بأم القرآن [وسورة-^٤] وليس العمل عندنا في قراءة سورة مع أم القرآن إلا في الأربع جميعا [و-^٣] ليس ان يقرأ في الركعتين الآخرين إلا بأم القرآن فقط .

وقالوا : ان لم يقرأ في الركعتين [الآخرين بسورة مع أم القرآن-^٥] اجزأه ذلك متعمدا كان او ساهيا وقد اساء في التعمد .

وقال محمد^٦ بن الحسن : وقد بلغنا عن علي بن ابي طالب انه كان يسبح فيها وبلغنا عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه كان يقرأ في الثالثة من المغرب

(١) وقعت هذه العبارة في الأصول بعد قوله « وقال محمد - الخ » ، لكنني قدمتها عليه على دأب الكتاب وأخرت ما كان مقدما وهو الأولى بل لا بد منه كما عرفت من أول الكتاب الى هذا المحل .

(٢) لا بد من ان يراجع باب القراءة في الصلاة من المدونة الكبرى وموطأ مالك مع شرحه للزرقاني حتى يظهر ما في العبارة .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصل .

(٤) سقط لفظ « سورة » من الأصل فزيد كما يقتضيه السياق - وراجع المدونة الكبرى في هذا المحل .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زدته بما علمته من المدونة الكبرى والسياق ايضا مقتض ان تزداد هذه العبارة ، وفي العبارة خلل كما لا يخفى .

(٦) والواو ساقط من الأصل ، وقوله « قال محمد - الخ » مقدم في الأصول على قول « اهل المدينة » ، والصواب تقديم قول « اهل المدينة » وتأخير قول « وقال محمد » فرتبنا القولين .

بأم القرآن وقرأ بهذه الآية « ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب » .

باب سجود القرآن

قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى : ليس في سورة الحج إلا سجدة واحدة وهي السجدة الأولى .

وقال اهل المدينة : [في سورة الحج سجدتان - ٢] لما روى ان عمر بن الخطاب سجد فيها سجدتين وان عبد الله بن عمر سجد فيها سجدتين .
وقال محمد بن الحسن : هكذا روى عن عمر^٢ وليست العامة^٣ عندنا على ذلك وانما روى^٤ هذا عمر بن الخطاب رجل من أهل مصر ولو كان معروفا مشهورا من فعل عمر لعرفه من كان مع عمر بالمدينة ومن أتى بها^٥ من الآفاق ولكان هذا مشهورا معروفا من فعله .

(١) وسرد في ختم الباب آثارا كلها متعلقة باب سجود القرآن ولا تعلق لها بالقراءة الا ضمنا ولعل قول محمد في الرد ايضا سقط من الأصل ، والآثار التي كانت هاهنا ادخلتها في باب سجود القرآن بعد بلاغ ابي بكر ، وسيأتي ان شاء الله تعالى .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وزيد من كتب الموالك .

(٣) زاد في الموطأ « وابن عمر » .

(٤) هكذا في الأصول ويمكن ان يكون مصحفا ويكون الصواب وليس العمل عندنا على ذلك .

(٥) قال محمد في الموطأ « اخبرنا مالك حدثنا نافع عن رجل من اهل مصر ان عمر قرأ سورة « الحج » فسجد فيها سجدتين وقال ان هذه السورة فضلت بسجدتين - اه » .

(٦) وكان في الأصول « به » والضمير للمدينة ولذا بدلناه بضمير التأنيث .

وقال ابو حنيفة : السجدة في « ص » واجبة .

وقال اهل المدينة : ليس في « ص » سجدة .

وقال ابو حنيفة : في المفصل ثلاث سجعات : التي في آخر « النجم » ،

والتي في « اذا السماء انشقت » ، والتي في آخر « اقرأ باسم ربك الذي خلق » .

وقال اهل المدينة : ليس في المفصل سجود^١ .

اخبرنا عمر بن ذر الهمداني عن ابيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : سجدة « ص » سجدها داود عليه السلام توبة ونحن نسجدها شكرا^٢ .

اخبرنا سفيان بن عيينة عن ايوب عن عكرمة عن ابن عباس قال :

رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسجد في « ص » وليست من عزائم السجود^٣ .

(١) كذا في الأصول ، وسقط منها بعض العبارة تقديرها مثل الآتي : « وقال محمد بن

الحسن : كيف قالوا ذلك وقد جاءت في سجود « ص » آثار كثيرة » .

(٢) اخرجه النسائي في سجود القرآن من السنن بهذا الاسناد « اخبرني ابراهيم بن الحسن

التميمي ثنا حجاج بن محمد عن عمر بن ذر الهمداني به مثله » قال الحافظ في ص ١٢٨

من الدراية : رواه ثقات - اهـ ، ولم يذكره في بلوغ المرام ، و اخرجه الدارقطني عن

عبد الله بن بزيع عن عمر بن ذر به .

(٣) اخرجه البخاري في صحيحه ج ١ ص ١٤٦ : حدثنا سليمان بن حرب و أبو النعمان

قالا حدثنا حماد بن زيد عن ايوب به نحوه ؛ وهو في نصب الراية و الدراية

و بلوغ المرام .

اخبرنا^١ سفيان الثوري قال حدثنا السدي^٢ عن ابي مالك^٣ قال: قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «ص» على المنبر فزل فسجد .
 اخبرنا مسعر^٤ بن كدام قال حدثنا عمرو بن مرة عن مجاهد عن ابن عباس قال^٥: في السجدة التي في «ص» قال: هي توبة من داود^٦ لله؛

(١) هذا الحديث وضعته ههنا وهو من باب القراءة في الصلاة لأنه يناسب بهذا الباب وقد اشرت الى ذلك من قبل .

(٢) هو اسماعيل بن عبد الرحمن بن ابي كريمة السدي ابو محمد القرشي مولاهم الكوفي وهو السدي الكبير الأعور روى عن انس و ابن عباس وغيرهما وعنه الثوري و شيخه ابو مالك ان كان في الكتابة صحيحا فهو غزوان ابو مالك الغفاري الكوفي فان اسماعيل السدي روى عنه كما في ج ٨ ص ٢٤٥ من التهذيب؛ وعلى هذا ان لم يكن السقوط في السند فالحديث مرسل فان غزوان تابعي روى عن عمار و ابن عباس و البراء وغيرهم و أبو مالك الأشعري صحابي و هل روى عنه السدي ام لا موقوف على الكشف، و أبو مالك الأشجعي سعد بن طارق الكوفي متأخر عن الغفاري الكوفي و آخر ابو مالك الحارث بن الحارث الأشعري شامي صحابي كما في اسماء التهذيب و كناه .

(٣) يمكن ان يكون عن انس بن مالك فتصحف انس بن بابي كما في مواضع أخرى من الكتاب، و حديث النزول عن المنبر و السجود رواه ابو داود و ابن ماجه و الطحاوي و الدارقطني و البيهقي وغيرهم من مسند ابي سعيد الخدري رضي الله عنهم اجمعين ففتش عنه، و الحديث مرفوع متصل عند ابي داود و غيره عن ابي سعيد الخدري و اسمه سعد ابن مالك يمكن تصحيحه بابي مالك هذا - لعل الله يحدث بعد ذلك امرا .

(٤) هذا اثر ثان من باب القراءة في الصلاة فنبه له .

(٥) كذا في الأصول، و الصواب عندي « انه مثل عن السجدة فقال » .

(٦) وكان في الأصل « من الله » مكان « من داود » و الصواب « من داود لله » =

أمر الله نبيه أن يقتدى به .

وأخبرنا ^١ سفيان بن عيينة عن عبدة ^٢ بن أبي لبابة ^٣ قال سمعت ابن عمر يقول : في «ص» سجدة .

أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال أخبرنا حصين عن مجاهد عن ابن عباس [سئل عن السجدة في «ص» - ^٤] ؟ قال : « أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده » قال : فكان يسجد في «ص» .

أخبرنا سلام بن سليم ^٦ الحنفي عن ليث بن أبي سليم ^٧ عن عطاء بن أبي رباح [عن ابن عباس أنه - ^٨] قال : جاء رجل من الأنصار إلى النبي صلى الله عليه

= كما هو في كتب الحديث .

(١) هذا من باب سجود القرآن .

(٢) وفي الأصل «عيدة» وهو خطأ .

(٣) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهدية «لباية» بالياء - وهو تصحيف ، راجع كتب الحديث .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٥) كذا في الأصول ، ولعله سقط بعض الألفاظ من الأصل فوقع فيه الخلل . قلت : ورواه ابن أبي شيبة عن هشيم عن حصين و العوام عن مجاهد عن ابن عباس قال كان يسجد في «ص» وتلا هذه الآية « أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده - اه » فصار فيه تقديم وتأخير - والله اعلم . ف

(٦) وكان في الأصل «سلام بن سليمان» والصواب «سلام بن سليم» .

(٧) وكان في الأصل «ليث بن أبي سليمان» وهو تحريف والصواب «ابن أبي سليم» .

(٨) كذا في الأصل وأظن أن قوله « عن ابن عباس أنه » سقط من السند فان =

وآله وسلم فقال: انى رأيت فى المنام كأتى اقرأ سورة «ص»، حتى اذا انتهيت الى توبة داود [سجدت وكانت - ١] شجرة بين يديّ فسجدت حتى وضعت رأسها على الأرض حتى كادت تقلع من اصلها ثم استوت نحو ما كانت ثم قالت^٢: اللهم احطط [عنى - ٢] بها وزرا وأعظم [لى - ٢] بها اجرا

= الحديث من مسنده كما هو عند الترمذى وابن ماجه والبيهقى فى السنن والحاكم فى المستدرک والرجل الجائى هو ابو سعيد الخدرى على ما فى المرقاة وغيرها والحديث مروى عن ابى سعيد ايضا كما اشار اليه الترمذى فى جامعه وهو فى نصب الراية ولم يذكر قيد من الانصار الا فى هذه الرواية وفى جميع الكتب دعاء الشجرة فى سجودها فى المستدرک فسمعتها وهى ساجدة - اهـ . ولفظ ابن ماجه: عن ابن عباس قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل فقال انى رأيت البارحة فيما يرى النائم كأتى اصى الى اصل شجرة فقرأت السجدة فسجدت فسجدت الشجرة لسجودى فسمعتها تقول: اللهم احطط عنى بها وزرا واكتب لى بها اجرا واجعلها لى عندك ذخرا، قال ابن عباس: فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم قرأ السجدة فسمعتة يقول فى سجوده مثل الذى اخبره الرجل عن قول الشجرة - انتهى . وفى الترمذى: وضع عنى بها وزرا - وزاد: وتقبلها منى كما تقبلت من عبدك داود - اهـ . وهو فى المستدرک بلفظ: واقبلها منى كما قبلت من عبدك داود - اهـ . ومثله فى سنن البيهقى بتقديم وتأخير وتغير يسير . ومن هذا علمت ان الصلات كلها سقطت من الأصل وشئ من العبارة ايضا سقط منه والحديث مرفوع متصل من مسند ابن عباس وأبى سعيد رضى الله عنهم .

(١) سقط ما بين المربعين من الأصل وفيه هكذا الى توبة داود وشجرة بين يدي - الخ وهو كما ترى ودعاء الشجرة كانت فى سجودها، وفى الأصل ايضا ثم استوت وهو عندى تصحيف لأنه خلاف لما رواه الأئمة فى كتبهم .

(٢) اى فى سجودها . (٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

واحدث [لى بها - '] شكرا . قال فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : نحن احق [منها - '] ان نسجد . [قال : '] فقرأها فسجد .

قال محمد بن الحسن : فالسجود فى « ص » لا ينبغى ان يترك ، وأما السجود فى المفصل فقد سجد فى ذلك قوم كثير .

اخبرنا أبو مالك النخعي قال حدثنا خارجة مولى ابن هاشم عن عبد الرحمن بن ابي ليلى قال : أمنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى الفجر فقرأ سورة « يوسف » حتى اذا انتهى الى قوله « وايضت عيناه من الحزن فهو كظيم » بكى حتى سالت دموعه ثم ركع ثم قام فقرأ « النجم » فسجد ثم قام فقرأ « الزلزلة » .

- (١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .
- (٢) ما بين المربعين سقط من الأصل وكذا ضمير السجدة وشيء من العبارة .
- (٣) هذا القول منقول من باب القراءة فى الصلاة و متأخر عن الآثار التى بعده .
- (٤) هذه الآثار من باب القراءة متقدمة فى الأصل على قوله « قال محمد - الخ » والسياق يقتضى التأخر كما لا يخفى .

(٥) لم اجد « خارجة مولى ابن هاشم » فى كتب الرجال ، وفى اللسان « حازم مولى بنى هاشم » بالخاء المهملة والزاي المعجمة المكسورة والميم ثم هو روى عن عبد الرحمن ابن ابي ليلى ام لا ؛ وقد رواه الطحاوى عن ابي الاحوص عن ابي اسحاق عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن ابي ليلى قال : صلى بنا عمر بن الخطاب الفجر بمكة فقرأ فى الركعة الثانية بالنجم ثم سجد ثم قام فقرأ « اذا زلزلت » - اه ؛ وقد نقلته كما هو فى الأصل .

(٦) رواه عنه الطحاوى وروى من غير وجه عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كما هو عند الطحاوى والموطئين والبيهقى وغيرهم .

(٧) وفى الأصل « فبكى » والصواب « بكى » .

اخبرنا مالك بن انس قال حدثنا عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن ابي سلمة ان^١ ابا هريرة قرأ بهم « اذا السماء انشقت » فسجد فيها ، فلما انصرف حدثهم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سجد فيها .

اخبرنا قيس^٢ بن الربيع عن عاصم بن ابي النجود عن زر بن حبيش الأسدي قال: رأيت عمار بن ياسر على المنبر قرأ « اذا السماء انشقت » فزل فسجد ثم صعد .

اخبرنا قيس بن الربيع عن عاصم بن ابي النجود عن زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود قال: عزائم سجود القرآن أربع: « آتة تنزيل » السجدة و « تحم تنزيل » السجدة ، و « النجم » . و « اقرأ باسم ربك الذي خلق » .
اخبرنا قيس بن الربيع عن ابي اسحاق السبيعي عن الحارث عن علي بن ابي طالب مثله .

اخبرنا سفيان بن عيينة عن ايوب بن موسى عن عطاء بن مينا^٣ عن ابي هريرة قال: انهم سجدوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في « اذا السماء انشقت » وفي « اقرأ باسم ربك الذي خلق » .

اخبرنا مسعر بن كدام [قال حدثنا ابو اسحاق السبيعي -^٤] قال حدثنا

- (١) هكذا في موطأ محمد ، وفي الأصل « عن ابي هريرة » والاول هو الأرجح .
- (٢) من ههنا الآثار التي سردها الامام محمد في باب القراءة في الصلاة بعد قوله المذكور « قال محمد بن الحسن : فالسجود في « ص » - الخ ، فتنبه - وهذا كله من اعجاز الكاتب .
- (٣) هكذا في مسلم والطحاوي والبيهقي وغيرهم ، وفي الأصل « عطاء بن قيس » وهو خطأ .
- (٤) سقط لفظ « قال » من الأصول وعند مسلم والبيهقي « قال سجدنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم » والحديث مروي عن ابي هريرة من طرق .
- (٥) وكان في الأصل « اخبرنا مسعر بن كدام قال حدثنا عبد الرحمن بن الأسود =

عبد الرحمن بن الأسود [عن أبيه - ١] أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سجد في « إذا السماء انشقت » .

أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور بن المعتمر عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود أنهما كانا يسجدان في « إذا السماء انشقت » ثم سئل . فقال : أو أحدهما .^٢

أخبرنا أبو بكر بن عبد الله النهشلي عن أبي إسحاق [عن الأسود بن يزيد - ٢] قال قرأ عمر بن الخطاب في صلاة الفجر سورة « يوسف » حتى إذا

= أن عمر - الخ ، وهو كما ترى فيه سقوط فان مسعرا يروي عن أبي إسحاق لا عن ابن الأسود وكذا عبد الرحمن وإن أدرك عمر لكن لا يروي عنه بل عن أبيه عن عمر ، وقد رواه عبد الرزاق في مصنفه كما في فتح الباري عن الأسود بن يزيد أن عمر بن الخطاب سجد - الخ فالراويان سقطا من السند ولذا زدنا الساقط بين المربعين فنبه .

(١) وهو الأسود بن يزيد من ملازمي عمرو بن مسعود ومن جل أصحابهما وهو عند عبد الرزاق كما قلت ، وأبو إسحاق من رواة عبد الرحمن بن الأسود كما في التهذيب ؛ وقوله « عن أبيه » ساقط من الأصل .

(٢) وفي شرح معاني الآثار للطحاوي « قال منصور أو أحدهما - اهـ » ، ويفهم بل يظهر من آثار الإمام أبي يوسف أنه قول علقمة بن قيس حيث قال يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة أنه قال : رأيت عمر بن الخطاب وابن مسعود رضي الله عنهما يسجدان في « إذا السماء انشقت » فقلت : فأما اليقين فأحدهما - اهـ .

(٣) سقط من الأصول قوله « عن الأسود بن يزيد » فان أبا إسحاق عن عمر مرسل فانه يروي عن الأسود وأخيه عبد الرحمن بن يزيد وابنه عبد الرحمن بن الأسود كما في كتب الرجال .

اتى على « وايضت عيناه من الحزن فهو كظيم ، بكى وركع وسجد ثم قام فقرأ بالنجم فسجد ثم قام فقرأ « اذا زلزلت » .

باب القراءة خلف الامام

قال ابو حنيفة : لا قراءة خلف الامام في شيء من الصلاة ما يجهر فيه بالقراءة وما لا يجهر فيه بالقراءة .

وقال اهل المدينة : لا يقرأ خلف الامام فيما يجهر فيه و يقرأ خلفه فيما لا يجهر فيه بأمر القرآن وسورة كما يقرأ وحده .

وقال محمد بن الحسن : وكيف كانت القراءة خلف الامام فيما لا يجهر فيه .

قالوا : لأن القاسم بن محمد وعروة بن الزبير ورافع بن جبير بن مطعم وابن شهاب كانوا يقرؤون خلف الامام فيما لا يجهر فيه الامام بالقراءة . قيل لهم : فهؤلاء كانوا عندكم اعلم وأوثق ام عبدالله بن عمر وجابر ابن عبدالله . قالوا : بل عبدالله وجابر .

قيل لهم : فقد اخبرنا^١ فقيهم مالك بن انس عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا سئل هل يقرأ احد مع الامام قال : اذا صلى احدكم خلف الامام فحسبه قراءة الامام ، زاد يحيى بن يحيى^٢ عن مالك : وإذا صلى وحده فليقرأ .

(١) الى هنا انتهت الآثار التي في باب القراءة في الصلاة وبعدها في الأصل باب سجود القرآن كما عرفت واني ادخلت جميع الآثار في باب سجود القرآن و بعد هذا في النقل باب القراءة خلف الامام كما هو في الأصول بعد باب سجود القرآن فتنبه .

(٢) وهو في باب القراءة خلف الامام من موطأ محمد .

(٣) وهو الراوى عن مالك وبه اشتهرت نسخة موطأ مالك في بلادنا بلاد الهند =

قال: وكان^١ ابن عمر لا يقرأ مع الامام .

اخبرنا مالك بن انس ايضا عن ابي نعيم وهب بن كيسان انه سمع جابر ابن عبد الله يقول: من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل إلا وراء الامام .

فهذان افقه ممن اخذتم عنه القراءة و فقيهم روى الحديثين جميعا مع احاديث كثيرة من احاديث^٢ وترك قولكم^٣.

= بموطأ يحيى و موطأ مالك و هو يحيى بن يحيى بن كثير ابو محمد الصمودى اللثى الأندلسى المتوفى سنة اربع وثلاثين ومائتين رحل الى مالك مرتين كما فى الكتب والزيادة المذكورة موجودة فى موطأ مالك ، والظاهر ان هذا قول احد تلامذة الامام محمد او غيره ممن دونه كما لا يخفى .

(١) و هو عام يشمل الجهرية والسرية ولا يقيد بالجهرية الا بنص غير محتمل التأويل و هو مفقود و ما رواه عبد الرزاق عنه كما فى شرح الزرقانى فهو ليس بنص فى المقصود قال ابن عبد البر: ظاهر هذا انه لا يرى القراءة فى سر الامام ولا فى جهره ولكن مالك قيده بترجمة الباب ان ذلك فيما جهر به الامام بما علم من المعنى ويدل على صحته ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهرى عن سالم ان ابن عمر كان ينصت للامام فيما جهر فيه ولا يقرأ معه و هو يدل على انه كان يقرأ معه فيما اسر فيه - انتهى . و أنت تعلم ان هذا استدلال بالمفهوم المخالف فلا يتنهض حجة على المخالف و ما رواه مالك فى الموطأ و عنه الامام محمد فى الموطأ و فى الحجج عام فى السرية والجهرية و هو ظاهر فلا تلتفت تقليدا الا ما فى التعليق المجدد و حواشى الحجج من جعل المفهوم مذهبه فافهم و تدبر .

(٢) كذا فى الأصل ، و قوله « من احاديث » ساقط من الهندية ، و لعل بعض العبارة سقطت من الأصل بعد هذا يدل عليه سياق العبارة - و الله اعلم .

(٣) قوله « وترك قولكم » كذا فى الأصل ، ولعله زائد لا حاجة اليه ، و مع ذلك =

أرأيتم من رأى القراءة خلف الامام بأم القرآن وسورة ان فرغ الامام من قراءته فركع^١ قبل ان يفرغ الرجل^٢ الذى خلفه من أم القرآن كيف ينبغى له ان يصنع أيقوم^٣ ام يتابع الامام؟ قالوا: بل يتابع الامام فى ركوعه .

قيل لهم: فان أبطأ بها عن ذلك او كان شيخا كبيرا فلم يقرأ شيئا حتى فرغ الامام [من القراءة-^٤] وركع أيتبع الامام فيركع معه ام يقرأ ثم يتبعه؟ قالوا: بل يتبع الامام [فى ركوعه-^٤] ويترك القراءة .

قيل لهم: فهذا يدلکم على انه لا قراءة خلف الامام اذا كانت القراءة يؤمر بتركها فى بعض المواضع .

اخبرنا عبيد الله^٥ بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: من صلى خلف الامام كفته قراءة الامام .
اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا ابو الحسن موسى بن ابي عائشة عن عبد الله^٦

= فانه مخالف لمذهب مالك لانه قائل بقراءة ام القرآن خلفه فى السرية ، اللهم الا ان يكون مراده قراءة ام القرآن مع السورة وهو ليس بمذهب لمالك رحمه الله . قلت : وكان فى الأصل « اترك » وفى الهندية « و ترك » .

(١) كذا فى الأصول بالفاء ، و الأولى « و ركع » بالواو .

(٢) كذا فى الأصل و هو الصواب ، وفى الهندية « رجل » بالتكثير .

(٣) اى يقف .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٥) و كان فى الأصول « عبد الله » مكبرا وهو تصحيف والصواب « عبيد الله » مصغرا .

(٦) و كان فى الأصول « عن ابي عبد الرحمن بن شداد » وهو خطأ ، و الصواب =

ابن شداد بن الهاد عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : من صلى خلف الامام فان قراءة الامام له قراءة .

اخبرنا اسامة بن زيد المدني قال حدثنا سالم بن عبد الله بن عمر قال : كان ابن عمر لا يقرأ خلف الامام ، [قال :] فسألت القاسم بن محمد عن ذلك فقال : ان تركته^١ فقد تركه ناس يقتدى بهم وإن قرأت فقد قرأه^٢ ناس يقتدى بهم وكان القاسم ممن لا يقرأ .

اخبرنا سفيان بن عيينة عن منصور بن المعتمر عن ابي وائل قال : سئل عبد الله بن مسعود عن القراءة خلف الامام . قال : انصت فان في الصلاة شغلا و^٣ سيكفيك الامام ذلك .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي عن علقمة بن قيس ان عبد الله بن مسعود كان لا يقرأ خلف الامام فيما يجهر فيه وفيما يخافت فيه لا في الاولين ولا في الآخرين وإذا صلى وحده قرأ في الاولين

= ما في الموطأ و كتاب الآثار « عبد الله » و كنيته ابو الوليد ، و قد وقع في كتاب القراءة لليهقي ص ١٠٢ « عن عبد الله بن شداد بن الهاد عن ابي الوليد عن جابر ، و هو غلط والصواب « عن عبد الله بن شداد ابي الوليد عن جابر ، بدون كلمة « عن » و أبو الوليد بدل من عبد الله و جابر هو ابن عبد الله الأنصاري صحابي و من فهم غيره فقد وقع في الخط .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول و إنما زدناه من الموطأ .

(٢) و في الموطأ « تركت » بدون الضمير المنصوب .

(٣) و كان في الأصل و كذا في الموطأ « قرأ » بدون الضمير و لا بد منه .

(٤) كذا في الأصل ، و سقطت الواو من الموطأ .

(٥) كذا في الأصل ، و في الموطأ « ذاك الامام » .

فاتحة الكتاب وسورة سورة ولم يقرأ في الآخرين شيئاً^١ .

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا منصور عن ابي وائل عن عبد الله بن مسعود قال: انصت [للقرآن -^٢] فان في الصلاة شغلا وسيكفيك الامام .

اخبرنا بكير بن عامر قال^٣: حدثنا ابراهيم النخعي عن علقمة بن قيس قال^٤: لأن أعض على جرة أحب إلى من أن أقرأ خلف الامام .

اخبرنا اسرائيل قال حدثنا منصور^٥ عن ابراهيم النخعي قال: اول من قرأ خلف الامام كان^٦ رجلا اتهم .

(١) وكان في الأصول «شيء» بالرفع ، والصواب «شيئا» بالنصب .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل وإنما زدناه من الأصل الهندي وفي الموطأ «للقراءة» مكان «للقرآن» .

(٣) تأمل في هذا السند ، قلت : وكذلك رواه الامام محمد في موطئه ايضا وروى الطحاوي عن حديج بن معاوية عن ابي اسحاق عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : ليت الذي يقرأ خلف الامام ملئ فوه ترابا ، وروى عن ابراهيم عن علقمة نحوه ، وروى ابن ابي شيبة عن ابي عليه عن ايوب و ابن ابي عروبة عن ابي معشر عن ابراهيم قال قال الأسود : لأن أعض على جرة أحب إلى من أن أقرأ خلف الامام واعلم انه يقرأ وروى عن هشيم عن عن اسماعيل بن ابي خالد عن وبرة عن الأسود وعن ابي معاوية عن الأعمش عن ابراهيم عن الأسود انه قال : وددت ان الذي يقرأ خلف الامام ملئ فوه ترابا - اهـ . ف

(٤) لفظ «قال» سقط من الأصل :

(٥) في الأصل «ميمون» وهو غلط ، والاثر في الموطأ وهو منصور بن المعتمر .

(٦) وكان في الأصل «اول ما» والصواب ما في موطأ الامام محمد «اول من» .

(٧) وكان في الأصل «ان رجلا» وهو تحريف ، وفي الأصل الهندي «كان رجلا اتهم» والصواب ما في الموطأ «اول من قرأ خلف الامام رجل اتهم» .

اخبرنا اسرائيل^١ بن يونس قال حدثنا^٢ موسى بن ابي عائشة عن عبد الله ابن شداد بن الهاد قال: أم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس^٣ في العصر، قال: فقراً رجل خلفه فغمزه الذي يليه، فلما ان صلى قال: لِمَ غمزتني؟ قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أملك فكرهت ان تقرأ خلفه. قال^٤: فسمعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال^٥: من كان له امام فقرأه الامام له قراءة.

اخبرنا داود بن قيس الفراء^٦ قال اخبرنا^٧ بعض وُلْدِ سعد^٨ بن ابي وقاص انه ذكر له ان سعدا قال: وددت ان الذي يقرأ خلف الامام في فيه جمة. اخبرنا داود بن قيس الفراء^٩ قال اخبرني^{١٠} محمد بن عجلان ان^{١١} عمر ابن الخطاب رضي الله عنه قال: ليت في فم الذي يقرأ خلف الامام حجراً.

(١) وسقط من الموطأ لفظ «ابن يونس» وهو موجود في سند الحديث الاول.

(٢) وفي الموطأ «حدثني».

(٣) كذا في الأصل، ولفظ «الناس» ساقط من نسخة الموطأ.

(٤) لفظ «قال» ساقط من الموطأ. (٥) كذا في الأصل، وفي الموطأ «قال».

(٦) وكان في الأصل «الفزاري» والصواب «الفراء» بتشديد الراء كما هو في الموطأ والتهذيب، وزاد في الموطأ «المدني».

(٧) وفي الموطأ «اخبرني».

(٨) وكان في الأصل «بعض رواية» والصواب ما في الموطأ «بعض ولد سعد».

(٩) وكان في الأصل «الفزاري» والصواب «الفراء» ومر قبل.

(١٠) كذا في الأصل، وفي الموطأ «اخبرنا».

(١١) وفي السند انقطاع لأن ابن عجلان لم يدرك عمر.

كتاب الحجة (باب متابعة الامام في الجلوس والقيام) للامام محمد الشيباني

اخبرنا داود بن قيس المدني الفراء^١ قال حدثنا عمر^٢ بن محمد بن زيد عن موسى بن سعد بن زيد بن ثابت [يحدّثه -^٣] عن جده^٤ انه قال : من قرأ مع^٥ الامام فلا صلاة له .

باب متابعة الامام في الجلوس والقيام

قال ابو حنيفة رحمه الله في رجل [مريض -^٦] يصلي بالناس جالسا وهم قيام ان ذلك يجزئ .

وقال اهل المدينة : ليس العمل عندنا [على -^٧] ان يصلي الامام بالناس جالسا اذا لم يستطع الامام ان يصلي [بهم -^٨] قائما فليقدم غيره يصلي

(١) وكان في الأصل « الفزارى » وفي الموطأ « داود بن سعد بن قيس » والصواب ما كتبنا .

(٢) كذا في الأصل وهو الصواب وفي الموطأ « عمرو » وليس بصواب . وله ترجمة بسيطة في ج ٧ ص ٤٩٥ من التهذيب . (٣) ما بين المربعين زيادة من الموطأ .

(٤) وهو زيد بن ثابت ذكر في التهذيب ان موسى يروى عن جده زيد وكذا ذكره البخارى .

(٥) وفي الموطأ « خلف الامام » وما تكلم في بعض هذه الآثار الامام البخارى في جزء القراءة وغيره في غيره فلرده وجوابه موضع آخر ومن أراد مطالعة التعليق الممجد و امام الكلام وغيرهما من الكتب في هذه المسألة فليطالع معها آثار السنن وتنسيق النظام على مسند الامام و فصل الخطاب لشيخ الحديث محمد انور رحمه الله .

(٦) ما بين المربعين لم يذكر في الأصول لكن وضع المسألة في المريض والخلاف والحديث وارد في ذلك فزدناه .

(٧) لفظ « على » ساقط من الأصول ولا بد منه فلذا زيد بين المربعين .

(٨) ما بين المربعين ساقط من الأصل .

كتاب الحجة (باب متابعة الامام في الجلوس والقيام) للامام محمد الشيباني

بالناس وليقعد^١ [هو -^٢] فليس^٣ من هيئة الناس ان يصلوا جلوسا ولم يفعل ذلك ابو بكر ولا عمر رضي الله عنهما بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما بلغنا .
وقال محمد بن الحسن : قد رووا^٤ اهل المدينة حديثا هو على قول ابي حنيفة فكيف تركوه . ذكر ذلك مالك بن انس عن هشام بن عروة عن ابيه [عن عائشة -^٥] ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج في مرضه فأتى

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « ويقعد » .

(٢) لفظ « هو » ساقط من الأصل موجود في الهندية .

(٣) وقوله « فليس » كذا في الأصول ، والاولى ان يكون بالواو .

(٤) وفي ج ١ ص ٨١ من المدونة « قال ومن نزل به شيء وهو امام قوم حتى صار لا يستطيع ان يصلي بهم إلا قاعدا فليستخلف غيره يصلي بالقوم ويرجع هو الى الصف فيصلى بصلاة الامام مع القوم قال و سألنا مالكا عن المريض الذي لا يستطيع القيام يصلي جالسا ويصلي بصلاته ناس قال : لا ينبغي لاحد ان يفعل ذلك - انتهى » وراجع شرح الزرقاني ومعاني الآثار للطحاوي .

(٥) كذا في الأصول « رووا اهل المدينة » . وهو صحيح عند اهل الكوفة وله نظائر في كتب الامام محمد . ف

(٦) وأظن أن قوله « عن عائشة » ساقط من الأصل بسهو الناسخ وإلا فهو من مسندها كما عند البخاري ومسلم وابن ماجه من طريق عبد الله بن نمير عن هشام عن ابيه عن عائشة به - الخ ، ثم اعلم ان الامام ابا حنيفة قال بهذا الحديث ثبت نسخ ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قوله حين سقط صلى الله عليه وسلم فجحش شقه الايمن من حديث انس وجابر وعائشة وأبي هريرة وفيه « إذا صلى الامام جلوسا فصلوا جلوسا اجمعون » والحديث في كتب القوم قال الترمذي وقد ذهب بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى هذا الحديث منهم جابر بن عبد الله وأمسيد بن حضير وأبو هريرة وغيرهم ، وبهذا الحديث يقول احمد وإسحاق وقال بعض اهل العلم إذا صلى الامام =

كتاب الحجة (باب متابعة الامام في الجلوس والقيام) للامام محمد الشيباني

= جالسا لم يصل من خلفه الا قياما فان صلوا قعودا لم يجزهم وهو قول سفيان الثوري ومالك بن انس وابن المبارك والشافعي - اهـ . قلت : هو رواية عن مالك وإلا فالمشهور من مذهبه أنه لا يجوز صلاة القادر على القيام خلف القاعد لا قاعدا ولا قائما وتفصيله في المدونة وشرح الزرقاني وغيرهما وكذا في مذهب احمد شيء من التفصيل كما في فروعه من الروض وغيره لا تصح امامة العاجز عن القيام لقادر عليه إلا امام الحي الراتب المرجو زوال علقته لئلا يفضى الى ترك القيام على الدوام ويصلون وراءه جلوسا ندبا ولو كانوا قادرين على القيام وتصح الصلاة خلفه قياما والأفضل لامام الحي ان يستخلف اهـ . وفي صحيح البخاري في ج ١ ص ٩٦ من باب انما جعل الامام ليؤتم به وصلى النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي توفي فيه بالناس وهو جالس قال ابو عبد الله قال الحميدي : قوله فاذا صلى جالسا فصلوا جلوسا هو في مرضه القديم (اى في وقت سقوطه عن الفرس) ثم صلى بعد ذلك النبي صلى الله عليه وسلم جالسا والناس خلفه قياما لم يأمرهم بالقعود وانما يؤخذ بالآخر فالآخر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم - انتهى . وقال الحافظ العيني في ج ٢ ص ٧٥٠ من عمدة القارى : ويفهم من هذا الكلام ان ميل البخاري الى ما قاله الحميدي (شيخه تليد الشافعي) وهو الذى ذهب اليه ابو حنيفة والشافعي والثوري وابو ثور وجمهور السلف ان القادر على القيام لا يصلى وراء القاعد إلا قائما ؛ وقال المرغيناني : الفرض والنفل فيه سواء وقوله انما يؤخذ الى آخره اشارة الى ان الذى يجب به العمل هو ما استقر عليه آخر الامر من النبي صلى الله عليه وسلم ولما كان آخر الامرين منه صلى الله عليه وسلم صلاته قاعدا والناس وراءه قيام دل على ان ما كان قبله من ذلك مرفوع الحكم - انتهى . ومن هنا ظهر لك بطلان ما قال ابن ابي شيبة في مسألة السادس والعشرين المتعلقة بامامة الجالس بعد رواية حديث انس وعائشة وجابر وأبي هريرة من كتاب الرد وذكر ان ابا حنيفة قال : لا يؤم الامام وهو جالس - اهـ . فانك قد عرفت ان الامام لم يقل بذلك بل قال بجوازه فهذه =

كتاب الحجّة (باب متابعة الامام في الجلوس والقيام) للامام محمد الشيباني

فوجد^١ ابا بكر و هو قائم يصلي بالناس فاستأخر^٢ ابو بكر فأشار اليه

= النسبة على الارسال و الاطلاق غلط محض و العجب منه ان ما قال به مالك في المشهور عنه يعزوه الى ابي حنيفة مع انه ليس بمتفرد في ذلك بل معه الثوري و مالك في رواية و ابو ثور و الشافعي و جمهور السلف و به صرح النووي ايضا في شرح مسلم و القادر على القيام لا يجوز امامته قاعدا و هو مذهبهم او لم يدر ابن ابي شيبة ان ما قاله الامام ابو حنيفة هو ما استقر عليه آخر امره صلى الله عليه و سلم من القعود و قيام الناس خلفه و هو في الصحيحين عن عائشة و هو الناسخ لما رواه ابن ابي شيبة من حديث انس و جابر و عائشة في سقوطه صلى الله عليه و سلم عن الفرس فأين هذا من ذاك بل ترك ابن ابي شيبة حديث عائشة رضى الله عنها في مرضه صلى الله عليه و سلم كما لا يخفى و قد فصلنه في جوابي عن كتاب الرد قال النووي في شرح مسلم قال ابو حنيفة و الشافعي و جمهور السلف : لا يجوز للقادر على القيام ان يصلي خلف القاعد الا قائما و احتجوا بأن النبي صلى الله عليه و سلم صلى في مرضه و فاته بعد هذا قاعدا و أبو بكر و الناس خلفه قياما و ان كان بعض العلماء زعم ان ابا بكر رضى الله عنه كان هو الامام و النبي صلى الله عليه و سلم مقتد به لكن الصواب ان النبي صلى الله عليه و سلم كان هو الامام و قد ذكره مسلم بعد هذا الباب صريحا او كالصرح - انتهى - و من ههنا ظهر لك بطلان ما قاله ابن حبان في صحيحه الذي نقله الزيلعي في نصب الراية و السيوطي في قوت المغتذي و قد شغب به من كان عديم البصيرة و دأب ابن حبان في تهوره في امثال ذلك مكشوف الحال و ليس هذا موضعه و قد اوضح الحافظ الزيلعي في نصب الراية بما يشفي و يكفي في مسألة الباب فراجع ج ٢ ص ٤١ منه و قد نقلته في جوابي عنه .

(١) و في الأصول « فأتى ابي بكر » و الصواب « فوجد او فأتى الى ابي بكر فسقط : الى » .

(٢) و كان في الأصول « فاستأذن ابو بكر » و ما كتبه في موطأ مالك .

كتاب الحجّة (باب متابعة الامام في الجلوس والقيام) للامام محمد الشيباني

النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان كن^١ كما انت فجلس النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى جانب^٢ ابي بكر فكان^٣ ابو بكر يصلي بصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم [وهو جالس - °]^٤ ويصلي الناس بصلاة ابي بكر^٥ .

فهذا الحديث يوافق قول ابي حنيفة . وأهل المدينة هم الذين رووه^٦ فكيف تركوه ؟ قالوا : لعل هذا نسخ .

ألا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى الى جنب ابي بكر فصلى ابو بكر قائماً وصلى الناس بصلاة ابي بكر قياماً .

(١) وفي موطأ مالك « رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

(٢) وفي موطأ مالك « ان كما انت » وليس فيه لفظ « كن » .

(٣) وفي موطأ مالك « الى جنب » : وفي ص ٩١ من صحيح البخارى في باب حد المريض ان يشهد الجماعة في مرض الوفاة ثم اتى به حتى جلس الى جنبه فقيل للأعمش فكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وأبو بكر يصلي بصلاته والناس يصلون بصلاة ابي بكر فقال برأسه نعم رواه ابو داود عن شعبة عن الأعمش بوضعه وزاد ابو معاوية جالس عن يسار ابي بكر فكان ابو بكر يصلي قائماً - انتهى . وهذا هو الصحيح وزيادة ابي معاوية قاطعة عرق النزاع في كونه صلى الله عليه وسلم اماماً او مأموماً واليسار موقف الامام اذا كان خلفه رجل وكان ابو بكر في يمين النبي صلى الله عليه وسلم وهو موقف الفرد من الامام ، وما وقع في ابن ماجه « جلس الى يمينه » وهو غلط وإلا يلزم منه مخالفة موقف الامام وكونه مأموماً وكلاهما خلاف الواقع فاحفظ .

(٤) وكان في الأصل « وكان » والصواب « فكان » .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، وإنما زدناه من موطأ مالك .

(٦) كذا في الأصل . وفي موطأ مالك « وكان الناس يصلون بصلاة ابي بكر » .

(٧) وكان في الأصل « روي » من غير ضمير النصب .

كتاب الحجة (باب متابعة الامام في الجلوس والقيام) للامام محمد الشيباني

قيل لهم : فهذا كان فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه الذي مات فيه فأى شيء نسخه ؟

قالوا : ألا ترى ان هذه صلاة فيها امامان : النبي صلى الله عليه وآله وسلم امام لابي بكر وأبو بكر امام للناس فكيف يجوز هذا لغيره صلى الله عليه وآله وسلم .

قيل لهم : انما الامام في هذه الصلاة كلها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولكن ابا بكر جعل علما لصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقربه كي يعلم الناس اذا ركع ابو بكر او سجد ابو بكر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد ركع او سجد وانما كان هذا في صلاة الفجر وانما كان الناس قبل ذلك يكبرون بتكبير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما ضعف عن ذلك اسمع ابا بكر ولم يقدر على ان يسمع الناس واسمع ابو بكر الناس .

(١) وكان في الأصل « لغير » وفي الهندية « لغيره » والكل تصحيف ، والصواب « لغيره » .

(٢) يشهد له ما رواه ابن ماجه بسند حسن عن ابن عباس و أخذ رسول الله صلى الله

عليه وسلم القراءة من حيث بلغ ابو بكر - الحديث ، لكن يخالفه صريح ما أخرجه البخاري

في باب « انما جعل الامام ليؤتم » عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة وفيه ثم ان

النبي صلى الله عليه وسلم وجد من نفسه خفة فخرج بين رجلين احدهما العباس لصلاة

الظهر وأبو بكر يصلي بالناس - الحديث ، فهذا فيه صلاة الظهر مصرح بها : وراجع

عمدة القاري وفتح الباري ج ٢ ص ١٤٥ وشرح الزرقاني ج ١ ص ٢٥١ وغيرها من

الشروح . واعلم ان حديث ابن ماجه دليل على ان الفاتحة خلف الامام ليست بفرض فانه

صلى الله عليه وسلم اخذ القراءة من حيث بلغ ابو بكر - الحديث . ولا اقل من ان تفوته

بعض الفاتحة فهو مفيد لنا في القراءة خلف الامام - تدبر .

كتاب الحجة (باب متابعة الامام في الجلوس والقيام) للامام محمد الشيباني

قال محمد بن الحسن: قول اهل المدينة في هذا احب الى من قول ابي حنيفة وإن كنت احتججت^١ لأبي حنيفة بحجته ثابتة لم تر^٢ اهل المدينة بمخرج^٣ منها ولكنه بلغنا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال: لا يؤمن الناس احد^٤ بعدى جالسا، ولم يبلغنا ان احدا من أئمة الهدى ابي بكر^٥ ولا عمر و عثمان ولا علي ولا غيرهم آثموا جلوسا؛ فأخذنا بهذا لأنه اوثق

(١) كذا في الأصل وهو الصواب، وفي الأصل الهندي «احتججت»، وهو تصحيف.

(٢) كذا في الأصل، ولفظ «تر» بعد «لم» ساقط من الأصل الهندي وهو من سهو الناسخ.

(٣) كذا في الأصل وهو الصواب، ويمكن ان يكون الصواب «المخرج منها» وفي الأصل الهندي هذه العبارة مصحفة.

(٤) كذا في الأصل، وفي الهندية «احل»، وهو غلط؛ وقد استنده الامام في الموطأ قال محمد: اخبرنا اسراييل بن يونس عن ابي اسحاق السبيعي عن جابر بن يزيد الجعفي عن عامر الشعبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يؤمن الناس احد بعدى جالسا فأخذ الناس بهذا - اهـ. راجع باب صلاة القاعد من موطأ محمد؛ والصواب في الاسناد ما كتبه. وما في الموطأ زيادة من اصحاب الامام محمد الرواة عنه الموطأ فاشتبه الامر والتبس حال السند - تأمل. وعندى قوله فأخذ الناس بهذا مقولة الامام محمد لا الشعبي والمرسل في ج ١ ص ٨١ من المدونة وحدثني عن علي عن سفيان عن جابر بن يزيد عن الشعبي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا يؤمن الرجل القوم جالسا - اهـ. وكذا في شرح الزرقاني لحديث جابر الجعفي عن الشعبي مرفوعا: لا يؤمن احد بعدى جالسا - اهـ. وكذا قول محمد قبل رواية الحديث وقوله قد جاء ما قد نسخه كله دليل على انه قول محمد رحمه الله - تدبر.

(٥) وفي الأصول «ابو بكر» تصحيف، والصواب «ابي بكر» لأنه مجرور.

كتاب الحجة (باب متابعة الامام في الجلوس والقيام) للامام محمد الشيباني

وليس الصلاة في فضلها خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كالصلاة خلف غيره .

وقال ابو حنيفة رضى الله عنه : لا بأس بأن يؤم ولد الزنا اذا كان فقيها قارئاً للقرآن وإن يؤم غيره أحب الى . وقال اهل المدينة : يكره ان^١ يتخذ اماماً يلزم ذلك فاما ان يؤم اصحابه اذا احتاج إليه لسفر او حضر^٢ فلا بأس بذلك^٣ .

وأخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن داود بن ابى هند عن الحسن البصرى انه قال : لا بأس بأن يؤم القوم ولد الزنا والأعرابي والمملوك .

أخبرنا محمد بن ابان^٤ عن حماد عن ابراهيم قال : لا بأس بأن يؤم القوم ولد الزنا والأعرابي والمملوك اذا كانوا يقرؤون القرآن^٥ .

(١) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهندية « ان يتخذ » وفي ج ١ ص ٨٥ من المدونة وقال مالك : اكره ان يتخذ ولد الزنا اماماً راتباً - اهـ . قال ابن وهب عن مالك عن يحيى بن سعيد : ان رجلاً كان لا يعرف والده كان يؤم قوماً بالعقيق فنهاه عمر بن عبدالعزيز - اهـ . وزاد في الموطأ قال مالك : وإنما نهاه لأنه كان لا يعرف ابوه - اهـ . وراجع ج ١ ص ٢٤٨ من شرح الزرقاني .

(٢) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « او لمرض » والله اعلم .

(٣) وسقط من الأصل قول الامام محمد ، وكذا الاستدلال منه بالآثار لقول الامام ابى حنيفة كما لا يخفى وهذان الاثران اللذان وضعتهما ههنا إنما هما من باب التشهد والسلام فانهما كانا في غير موضعهما كما لا يخفى على الواقف فأدرجتهما ههنا .

(٤) « بن صالح » على دأب الكتاب .

(٥) الى هنا تم الاثران كانا في باب التشهد الذي بعد الباب المذكور .

باب التشهد والسلام والصلاة

على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال ابو حنيفة رحمه الله في التشهد بقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه الذي روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله .

وقال اهل المدينة في التشهد : التحيات لله الزاكيات^١ لله الصلوات الطيبات لله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله .

وقال محمد بن الحسن : قد اختلف الناس في التشهد وليس في التشهد شيء اوثق من حديث عبد الله بن مسعود لأنه رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان يكره ان يزيد^٢ فيه حرفا [او ينقص منه حرفا -^٣] وكان يعلمهم التشهد كما يعلمهم السورة من القرآن وقد قيل لبعضهم^٤ : اقول

(١) وكان في الأصول « والزاكيات » بالواو ، وفي موطأ مالك ومحمد بدون الواو وهو الأصح .

(٢) وفي الموطأ وكتاب الآثار لأبي يوسف وكتاب الآثار لمحمد « ان يزداد فيه حرف او ينقص منه حرف » بالفعل المجهول في الموضعين وبناء على المعروف يرجع الضمير الى ابن مسعود رضي الله عنه .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول وهو موجود في الكتب المذكورة فزدناه .

(٤) هو علقمة على ما في كتاب الآثار لأبي يوسف ص ٢٦٩ عن ابيه عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن علقمة انه علم رجلا التشهد فجعل الرجل يقول : بسم الله =

كتاب الخجة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

بسم الله قال: [قل - ١] التحيات لله كراهية ان يزيد فيه حرفا او ينقص حرفا فليس احد جاء من التشهد بأوثق مما جاء به عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .
اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد بن ابى سليمان عن شقيق بن سلبة عن عبد الله بن مسعود قال: كنا اذا تشهدنا خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم

= وبالله وجعل علقمة يقول: التحيات وجعل يقول في آخرها: اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك وجعل علقمة يقول: اشهد ان لا اله الا الله - اه . وفي كتاب الآثار لمحمد قال: اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال قلت: اقول بسم الله التحيات لله؛ قال محمد: وبه نأخذ لا نرى ان يزداد في التشهد ولا ينقص منه حرف قال: وهو قول ابى حنيفة - اه . وبه علم انه قول ابراهيم لحامد والارجح ما في آثار ابى يوسف .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه كما هو في الآثار .
(٢) كذا في الأصول ، وفي موطأ الامام محمد قال: كان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يكره ان يزداد فيه حرف او ينقص منه حرف ، وفي ج ١ ص ١٥٧ من شرح معاني الآثار للطحاوي عن سفيان عن اسحاق بن يحيى عن المسيب بن رافع قال سمع عبد الله رجلا يقول في التشهد: بسم الله التحيات لله ، فقال له عبد الله: أنا كل وعن الثوري عن منصور عن ابراهيم ان الربيع بن خيثم لقي علقمة فقال انه بدا لي ان ازيد في التشهد « و مغفرته » فقال له علقمة: تنتهي الى ما علمناه ، وعن زهير عن ابى اسحاق قال: أتيت الأسود بن يزيد فقلت: ان ابا الأحوص زاد في خطبة الصلاة « و المباركات » قال: فأتته و قل له ان الأسود ينهاك و يقول لك ان علقمة بن قيس تعلمهن من عبد الله كما يتعلم السورة من القرآن عدهن عبد الله في يده ثم ذكر تشهد عبد الله - انتهى . و بهذا ظهر مأخذ قول ابراهيم لحامد فاحفظه .

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

قلنا: السلام على الله السلام على جبريل و ميكائيل^١، قال: فأقبل إلينا^٢ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بوجهه وقال: لا تقولوا: السلام على الله فإن الله هو السلام وقولوا: التحيات لله و الصلوات و الطيبات السلام عليك أيها النبي و رحمة الله و بركاته السلام علينا و على عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله و أشهد ان محمدا عبده و رسوله.

اخبرنا^٣ ابو معاوية المكفوف عن الأعمش عن شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود قال: كنا اذا جلسنا في الصلاة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قلنا: السلام على الله من قبل عباده سلام^٤ على جبرئيل سلام على ميكائيل سلام^٥ على فلان سلام على فلان فسمعها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال^٦: ان الله هو السلام فاذا جلس احدكم في الصلاة فليقل: التحيات لله و الصلوات و الطيبات السلام عليك أيها النبي و رحمة الله و بركاته السلام علينا و على عباد الله الصالحين، فاذا قالها اصاب كل عبد صالح في السماء

(١) كذا في الأصول، وعند الطحاوي في شرح معاني الآثار: السلام على جبريل السلام على ميكائيل - اه. وفي كتاب الآثار لأبي يوسف عن أبي حنيفة عن حماد به «السلام على الله السلام على جبرئيل السلام على رسول الله - الحديث.

(٢) كذا في الأصول، ولعل الصواب «فأقبل علينا»، وعند الطحاوي في هذه الروايات «فالتفت إلينا». (٣) أخرجه مسلم بهذه الطريق.

(٤) وفي البخاري «السلام على جبريل و ميكائيل و فلان و فلان» - اه، وعند مسلم «السلام على الله السلام على فلان».

(٥) عند مسلم «السلام على فلان».

(٦) وفي الأصول «قال»، والانصب «فقال».

كتاب الحجة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

والأرض أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ثم يتخير بعد من الدعاء [ما شاء - ١] .

أخبرنا محل بن محرز الضبي عن شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود^١ قال: كان الناس ليصلون خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال قائل من القوم: السلام على الله قال: قلنا^٢ قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاته

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول وإنما زدناه من صحيح مسلم، وفي البخاري « ثم ليتخير من الدعاء اعجبه إليه فيدعو » زاد أبو داود فيدعو به ونحوه للنسائي من وجه آخر « فليدع به » ولإسحاق عن عيسى عن الأعمش « ثم ليتخير من الدعاء ما أحب » وفي رواية منصور عن أبي وائل عند المصنف في الدعوات « ثم ليتخير من الثناء ما شاء » ونحوه لمسلم بلفظ من المسألة - قاله الحافظ في الفتح .

(٢) وبهذا الإسناد أخرجه محمد في الموطأ ص ١١١ « قال كنا إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا: السلام على الله فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته ذات يوم ثم أقبل علينا فقال: لا تقولوا: السلام على الله فإن الله هو السلام ولكن قولوا » - الحديث . وفي الموطأ « عن شقيق بن سلمة بن وائل الأسدي ، والصواب « شقيق بن سلمة أبي وائل » .

(٣) قال الحافظ في الفتح: قوله « فالتفت » ظاهره أنه كلهم بذلك في أثناء الصلاة ونحوه في رواية حصين عن أبي وائل وهو شقيق عند المصنف في أواخر الصلاة بلفظ « فسمعه النبي صلى الله عليه وسلم فقال قولوا » لكن بين حفص بن غياث في روايته المذكورة المحل الذي خاطبهم بذلك فيه وأنه بعد الفراغ من الصلاة، ولفظه « فلما انصرف النبي صلى الله عليه وسلم أقبل علينا بوجهه » وفي رواية عيسى بن يونس أيضا « فلما انصرف من الصلاة » - اهـ . وكذا محل بن محرز الضبي عن شقيق وكذا حماد بن أبي سليمان عن شقيق كما عرفت من المتن .

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

قال: من القائل السلام على الله؟ فإن الله هو السلام ولكن قولوا: التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله؛ وبما رواه أبو معاوية ومُحِلُّ نأخذ في قوله ' والطيبات واو' .

ويروى أن محمد بن إبان بن صالح أوهمهما في حديثه الأول .

وبه أخبرنا محمد بن إبان بن صالح عن الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيمرة قال: أخذ علقمة يدي قال علقمة: أخذ ابن مسعود يدي قال عبد الله:

(١) وكان في الأصل «ما» وهو تصحيف، والصواب «بما» ف؛ وفي العبارة خلل لا يتضح معناها حتى الاتضاح روى أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق ومحل بن محرز عن شقيق كما عرفت .

(٢) كذا في الأصول، ولعل الصواب «في قولها» أو يرجع الضمير إلى كل واحد منهما أو يرجع إلى عبد الله بن مسعود أو إلى شقيق - والله أعلم؛ وقوله «واو» مرفوع في الأصول .

(٣) كذا في الأصول «أوهمهما» بضمير المثني المنصوب، ولعل الصواب «أوهمها» بتأنيث الضمير والضمير راجع إلى الواو وعلى كل حال العبارة محذلة المبني والمعنى كما لا يخفى على الأعلى والأدنى ولم أفهمه حتى التفهم لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا - والله أعلم؛ وفي شرح معاني الآثار للطحاوي وحجة أخرى أنا قد رأينا عبد الله شدد في ذلك حتى أخذ على أصحابه بالواو فيه كي يوافقوا لفظ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا نعلم غيره فعل ذلك فما روى عن عبد الله فيما ذكرنا ما حدثنا أبو بكره قال ثنا أبو أحمد قال ثنا سفيان عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد قال: كان عبد الله يأخذ علينا بالواو في التشهد - اهـ .

(٤) وفي الأصل «الحسن ابن الحسن» وهو تصحيف .

كتاب الحجة (باب التشهد و السلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدي فقال : إذا جلست في الصلاة
قل : التحيات لله و الصلوات و الطيبات السلام عليك أيها النبي و رحمة الله
و بركاته السلام علينا و على عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله
و أشهد أن محمدا عبده و رسوله ، فإذا قلت : ذلك فقد فرغت

(١) قوله « فإذا قلت ذلك - الخ » هذه الزيادة في حديث ابن مسعود رواها جماعة من
أصحاب زهير عن الحسن عن القاسم عن علقمة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
منهم عبد الله بن محمد النفيلي عند أبي داود و أبو عثمان و أحمد بن يونس عند الطحاوي
و أبو نعيم عند الطحاوي و الدارمي و موسى بن داود عند الدارقطني و أبي داود الطيالسي
في مسنده و يحيى بن آدم عند أحمد في مسنده و يحيى بن يحيى عند البيهقي فقد تابع كلهم
محمد بن إبان في ذكر هذه الزيادة و جعلها من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم
و رواها شعبة بن سوار عن زهير بإسناده عند الدارقطني و البيهقي و جعلها من كلام
ابن مسعود فقال في آخر الحديث قال عبد الله : فإذا قلت ذلك فقد قضيت ما عليك من
الصلاة فإن شئت أن تقوم فقم - الخ . و رواها غسان بن الربيع عن عبد الرحمن بن
ثابت بن ثوبان عن الحسن بن الحر بإسناده و قال في آخره قال ابن مسعود : فإذا فرغت -
من هذا الحديث أخرجه الدارقطني و البيهقي في سننهما و روى الدارقطني في سننه و أحمد
في مسنده من حديث حسين بن علي الجعفي عن الحسن بن الحر بإسناده و لم يذكر الزيادة
قال الدارقطني و تابعه أي الحسين بن علي الجعفي على ترك الزيادة ابن عجلان و محمد بن
إبان عن الحسن بن الحر ثم أسند حديث ابن عجلان عن الحسن كذا قال الدارقطني ؛
قلت : و هذا كتاب الحجة برأى منك فقيه أن محمد بن إبان ذكر الزيادة في الحديث
و الظاهر من كلام ابن حبان الذي نقله المحدث الكبير في نصب الراية أن محمد بن إبان
ذكر الزيادة في الحديث حيث قال ثم أخرجه (أي ابن حبان) عن حسين بن علي الجعفي
عن الحسن بن الحر به و في آخره قال الحسن و زادني محمد بن إبان بهذا الإسناد =

كتاب الحجة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

من تلك^١ صلاتك ان شئت ان تقوم فقم ، و بهذا تأخذ الا ان^٢ في اثره السلام ، وقال ابو حنيفة رحمه الله : السلام في الصلاة مرتين^٣ : يسلم الامام عن يمينه : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ثم يسلم عن يساره : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته^٤ .

= قال : فاذا قلت هذا فان شئت فقم - الخ . فغاية ما يقال ان الرواية عنه مختلفة واما ما ذكر من رواية شاذة فهو من قيل اعلال رواية الجماعة من الثقات برواية ثقة واحدة وبمثل هذا لا يعلل رواية الجماعة الذين جعلوا هذه الزيادة من الحديث وذكروها منسوبة الى المصير الى انه سمع من النبي صلى الله عليه وسلم فرفعها مرة ووقفها أخرى وأفتى بها أخرى وأولى من جعله كلام ابن مسعود وتخطئة الجماعة الثقات الذين وصلوها وجعلوها من الحديث هذا وفي هذا كفاية وللإسقاط موضع آخر - اهـ .

(١) وكان في الأصل « من ذلك صلاتك » ، وهو مصحف ، والصواب « تلك » ، لأن الإشارة الى الصلاة .

(٢) ولعله يعني وان تمت الصلاة به لكن بقي بعد خروجه من الصلاة بالسلام ولم يتعرض الامام لشيء آخر في البيان فافهم .

(٣) يشير الى خلاف في ذلك بين الأئمة بل بين الصحابة رضي الله عنه لتعارض الاخبار بالظاهر في ذلك .

(٤) قوله « وبركاته » هذه زيادة جاءت في سنن ابى داود من حديث وائل بن حجر باسناد صحيح ، وفي صحيح ابن حبان من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وفي الحاوى القدسي وهو حسن كما في ج ١ ص ٣٦٩ من رد المختار فما في الدر المختار وغيره من المتن وان لا يقول هنا « وبركاته » - اهـ يغير تعبيره الى ما يناسب الحديثين وقول الامام وجعله النووي بدعة وردة المحقق ابن امير حاج في الحلية شرح المنية فعليك بها .

كتاب الحجّة (باب التشهد و السلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

و قال ابو حنيفة: اذا سلم الامام التسليمة الاولى نوى من عن يمينه من الرجال و النساء و الحفظة فاذا سلم عن يساره نوى من عن يساره من الرجال و النساء و الحفظة^٢ و [يسلم -^٤] المأموم كسلام الامام عن يمينه و عن يساره و ينوى في السلام كما نوى الامام. قال: فان كان الامام في الجانب الايمن نواه في التسليمة الاولى و ان كان في الجانب الايسر نواه في التسليمة^٦ الثانية.

و قال اهل المدينة: سلام الامام من الصلاة السلام عليكم [ورحمة الله -^٧] مرة واحدة.

(١) وفي الأصل «على» و الصواب «عن» و قوله هذا يشير الى انه ينوى من معه في صلاته و هو قول الجمهور، و قيل من معه في المسجد و قيل انه يعم كسلام التشهد - حلية، و وقع تصريح الامام بنية النساء ايضا و به صرح محمد في الأصل و ما في كثير من الكتب من انه لا ينويهن في زمانتا مبنى على عدم حضورهن الجماعة فلا مخالفة بينهما لأن المدار على الحضور و عدمه حتى لو حضر خثائي او صبيان نواهم ايضا - حلية و بحر، لكن في النهر انه لا ينوى النساء و ان حضرن لكرهه حضورهن - اهـ. و عندي لا يعول عليه لأن الامام قائل بذلك مع ان مذهبه عدم حضور النساء في الجماعات كما في كتب الفقه - تدبر.

(٢) كذا في الأصل، و الأحسن ان يكون «و اذا» بالواو.

(٣) بلانية عدد معين للاخلاف فيه و تمامه في شروح المنية (رد المحتار).

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصل، و الصواب اثباته يدل عليه سياق العبارة.

(٥) كذا في الأصل، و قوله «فان» سقط من الأصل الهندي و هو من سهو الناسخ.

(٦) و نواه فيها لو كان الامام محاذيا و نوى المنفرد الحفظة فقط و تمامه في كتب الفقه.

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول، زيد لدلالة السياق عليه.

كتاب الحجة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

وقال محمد بن الحسن : الآثار في التسليمتين كثيرة معروفة^١ . وقال محمد بن الحسن [قال أبو حنيفة رضي الله عنه -^٢] الصلاة على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن يقول : اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنك حميد مجيد و^٣ بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنك حميد مجيد .

وقال^٤ : بلغنا^٥ نحو ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبرنا مالك ابن أنس بنحو ذلك . وقال مالك بن أنس : العمل عندنا على ذلك إلا أنه نقص عن ذلك فلم يقل فيه كما^٦ صليت على آل إبراهيم ، ولكنه

(١) ستأتي في هذا الباب .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول فزيد لدلالة السياق عليه .

(٣) لعل كلمة « اللهم » سقطت قبل الواو من الأصل ، الوجدان يحكم بذلك .

(٤) أي محمد بن الحسن .

(٥) وكان في الأصل « من نحو ذلك » بزيادة « من » ، والصواب « نحو ذلك » بلا « من » . وأحاديث تشهد ابن مسعود رواها الإمام أبو حنيفة كما في عقود الجواهر وجامع المسانيد وآثار أبي يوسف وحديث أبي حميد الساعدي وأبي مسعود الأنصاري في الصلاة على صلى الله عليه وسلم رواه الإمام محمد في باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ص ١٦٠ من الموطأ من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن عمرو بن سليم الزرق عن أبي حميد الساعدي مرفوعاً وعن مالك عن نعيم بن عبد الله المجر عن محمد ابن عبد الله الأنصاري عن أبي مسعود الأنصاري مرفوعاً بنحو ما في الحجة والسائل عنه أبو النعمان بشير بن سعد رضي الله عنهم .

(٦) قلت : وفي حديث أبي حميد الساعدي الذي في الموطأ : قالوا يا رسول الله كيف نصلي عليك ؟ قال : قولوا اللهم صلى على محمد وعلى أزواجه وذريته كما صليت على إبراهيم =

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

قال^١ كما صليت على آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم [وعلى آل ابراهيم -^٢] في العالمين انك حميد مجيد^٣.

اخبرنا يونس^٤ بن ابي اسحاق وسلام بن سليم^٥ كلاهما عن ابي اسحاق

= وبارك على محمد وعلى ازواجه وذريته كما باركت على ابراهيم انك حميد مجيد - اه. وفي حديث ابي مسعود الانصاري فقال بشير بن سعد ابو النعمان : امرنا الله ان نصلي عليك يا رسول الله ! فكيف نصلي عليك ؟ فصمت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تمنينا انا لم نسأله قال : قولوا اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد . والسلام كما قد عرفتوه ، قال محمد : كل هذا حسن - انتهى . ففي هذا وما في الحجّة تغائر كما لا يخفى .

(١) وهو موافق لما في موطأ مالك في شرح الزرقاني ج ١ ص ٣٠٠ . اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد ، - اه. قال الزرقاني : وفي رواية بدون لفظ « آل » في الموضعين ، وقال نقلا عن الحافظ ان ذكر محمد و ابراهيم وذكر آل محمد وآل ابراهيم ثابتة في اصل الحديث وانما حفظ بعض الرواة ما لم يحفظ الآخر - انتهى . فلا بد من تغيير ما في موطأ الامام محمد تصحيحا له فافهم .

(٢) قوله « وعلى آل ابراهيم » من سهو الناسخ لأن الامام محمد رواه في الموطأ وليس فيه « وعلى آل ابراهيم » وكذلك هو في موطأ الامام مالك . ف

(٣) اسقطت مسألة الكلام في الصلاة من النقل وهي تجيء بعد ان شاء الله .

(٤) الامام محمد يروي عن اسرائيل بن يونس كثيرا كما في الموطأ والحجّة ويونس بن ابي اسحاق ايضا شيخ له وكان محمد عند موت يونس بن اسحاق ابن ثلاث وعشرين سنة فانه مات سنة ثمان وخمسين ومائة كما في التهذيب .

(٥) وكان في الاصل « سلام بن سليمان » وعندى هو تصحيف « سليم » فان « سلام =

كتاب الحجّة (باب التشهد و السلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

عن شقيق بن سلمة أبي وائل^١ قال : صليت خلف علي بن أبي طالب فسلم عن يمينه و عن شماله السلام عليكم و رحمة الله .

اخبرنا سليمان^٢ عن أبي اسحاق عن حارثة بن مضرب [العبدى] قال : صليت خلف عمار بن ياسر فسلم عن يمينه و عن شماله : السلام عليكم و رحمة الله^٣ .

= ابن سليم ، الحنفى الحافظ الكوفى شيخ محمد كما فى الحجّة و غيرها و هو الراوى عن أبي اسحاق السبعى كثيرا كما فى التهذيب و غيره من كتب الحديث و يمكن ان ما فى الحجّة صحيح غير مصحّف فهو « سلام بن سليمان ابو المنذر الكوفى البصرى القارى » و هو ايضا روى عن أبي اسحاق السبعى كما فى ميزان الاعتدال و ترجمته فى التهذيب و الميزان و هو صدوق من رجال أبي داود و النسائى و الترمذى .

(١) و كان فى الأصل « عن أبي وائل » بزيادة كلمة « عن » و شقيق بن سلمة هو أبو وائل ، او يكون هكذا « عن شقيق بن سلمة بن وائل » باسقاط « عن » و « أبى » - تدبر .

(٢) هكذا فى الأصول من غير نسبة و لعله « سليمان بن بلال التميمى » او « سلام بن سليمان الكوفى » المقدم او « سلام بن سليم الحنفى » ؛ و الاثر فى المحلى ج ٤ ص ١٣١ عن حارثة بن مضرب عن عمار به و هو عند الطحاوى ج ١ ص ١٦٠ حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب قال ثنا شعبة عن أبي اسحاق عن حارثة بن مضرب قال كان عمار اميرا علينا سنة لا يصلى صلاة إلا سلم عن يمينه و عن شماله : السلام عليكم و رحمة الله ، السلام عليكم و رحمة الله - انتهى . و شعبة ايضا شيخ محمد بن الحسن - قننه .

(٣) لعل « السلام عليكم و رحمة الله » الثانى سقط من قلم الناسخ ، و هو موجود عند الطحاوى و غيره كما عرفت فعلى هذا ازدياده ارجح و أخرى .

كتاب الحجة (باب التشهد و السلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

أخبرنا خالد بن عبد الله عن اسماعيل بن سميع^١ عن أبي رزين^٢ عن علي ابن أبي طالب أنه كان يسلم عن يمينه و عن يساره و يجعل الأولى^٣ منهما ارفع من اليسرى .

أخبرنا خالد بن عبد الله عن المغيرة الضبي عن إبراهيم النخعي^٤ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى يَاضٍ عَرَضَ وَجْهُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي التَّسْلِيمَةِ الْيُسْرَى .

و أخبرنا خالد بن عبد الله عن المغيرة الضبي عن أبي رزين^٥ و أبي وائل^٦

(١) الحنفى أبو محمد الكوفى يباع السابرى .

(٢) و هو عند الطحاوى « عن سليمان بن شعيب عن عبد الرحمن بن زياد عن شعبة عن الأعمش عن أبي رزين قال : صليت خلف علي بن أبي طالب رضي الله عنه فسلم عن يمينه و عن يساره ؛ و عن حسين بن نصر عن أبي نعيم عن سفيان عن عاصم عن أبي رزين قال كان علي يسلم عن يمينه و عن شماله قيل لسفيان : علي ؟ قال : نعم ؛ و عن ابن مرزوق عن بشر بن عمر عن شعبة عن عاصم عن أبي رزين قال : صليت خلف علي و عبد الله رضي الله عنهما فسلما تسليمتين » - انتهى .

(٣) و عليه العمل في المذهب ، قال : في الدر المختار و سنن جعل الثانى اخفض من الاول خصه في المنية بالإمام و أقره المصنف - اهـ . و التفصيل في رد المختار ج ١ ص ٣٦٩ .

(٤) الحديث رواه أبو الأحوص و الأسود بن يزيد و علقمة بن قيس عن ابن مسعود كما في كتب الحديث و هم شيوخ إبراهيم - راجع المحلى و الطحاوى و سنن البيهقي و النسائي و الترمذى و ابن ماجه و غيرها .

(٥) ذكره البيهقي في السنن و هو عند الطحاوى كما عرفت .

(٦) و في الأصول « عن أبي رزين عن أبي وائل » بزيادة حرف « عن » بينهما ، والصواب « عن أبي رزين و أبي وائل » أو « عن أبي رزين و عن أبي وائل » بزيادة الواو قبل =

كتاب الحجة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

ان ابن مسعود رضى الله عنه كان يسلم عن يمينه وعن يساره .
وأخبرنا خالد بن عبد الله عن المغيرة عن أبي رزين [عن علي رضى الله
عنه - ١] انه كان يسلم عن يمينه وعن يساره ١ .

أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا ليث بن أبي سليم ٢ عن شهر بن حوشب
عن أبي مالك الأشعري قال : ألا أعلمكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم [انه - ٢] كان يكبر اذا رفع وإذا وضع وكان يسلم عن يمينه وعن
يساره وكان يليه الرجال ثم الصبيان ثم النساء .

أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا أبو اسحاق ٣ عن أبي الأحوص ٤ عن

= « عن أبي وائل ، وكلاهما من أصحاب ابن مسعود رضى الله عنه - تدبر .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، والصواب إثباته - راجع سنن البيهقي .

(٢) بعد هذا كان اثران في امامة ولد الزنا وغيره لا يناسبان الباب فأسقطتهما من هنا
ونقلتهما قبل باب التشهد - فتنه .

(٣) وفي الأصل « حدثنا ابن أبي سليمان ، والصواب « سليم بن أبي سليم » فان الحديث
المذكور رواه البيهقي في باب الرجال : يأتمون بالرجل ومعهم صبيان ونساء - من طريق
مصعب بن مهران ثنا سفيان الثوري عن ليث بن أبي سليم عن شهر بن حوشب عن
أبي مالك الأشعري قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يليه في الصلاة الرجال ثم الصبيان
ثم النساء - انتهى ؛ مختصرا ج ٣ ص ٩٧ . فما في الأصل تصحيف قطعا .

(٤) وكان في الأصل « الأشجعي » وهو تصحيف .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه .

(٦) وهو الحمداني كما في ج ٢ ص ١٧٧ من سنن البيهقي ؛ والحديث عند الطحاوي ج ١
ص ١٥٨ والمحلى ج ٤ والبيهقي وغيرها من الكتب .

(٧) وكان في الأصل « عن ابن أبي لاحق » وهو مصحف قطعا ، والصواب ما كتبه =

كتاب الحجّة (باب التشهد و السلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يسلم عن يمينه حتى يرى يياض خده الأيمن ويسلم عن يساره حتى يرى يياض خده الأيسر^١.
اخبرنا مسعر بن كدام عن عبيد الله بن القبطية عن جابر بن سمرة قال:
كنا اذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سلمنا بأيدنا يميننا وشمالا.
قال^٢ محمد: انا استفسرته^٣ قال: فقال ما بال اقوام يؤمون^٤ بأيديهم كأنها اذنان خيل شمس^٥، اما يكفي^٦ احدكم ان يضع يده على فخذه ثم يسلم

= فان الطحاوى والبيهقى وغيرهما رووه في كتبهم بهذا السند: عن سفيان عن ابى اسحاق عن ابى الاحوص و ابى وائل و الأسود بن يزيد و علقمة و عبد الرحمن بن الأسود عن ابيه و علقمة - راجع الطحاوى وغيره.

(١) هذا مطابق لما في سنن البيهقى و من هناك ما كتبه ، و في الاصل « الأيسر » مكان « الأيمن » و « الأيمن » مكان « الأيسر » ، و ان كان يمكن ان يصح معناه ايضا كما لا يخفى على اولى النهى .

(٢) لعل مسعر بن كدام سكت على قوله « يميننا و شمالا » فلذا استفسره الامام محمد و إلا فلا وجه بهذا الكلام فان الحديث التام موجود عند مسعر بن كدام - تأمل في هذا .

(٣) و كان في الاصل « أنا فسرته » ، و الصواب « استفسرته » و كان بهامشه طلبت منه التفسير - اهـ . و التفسير لا يكون بمعنى الاستفسار تأمل فيه و اطلب تحقيقه من مظان العلم .

(٤) هكذا في رواية الشافعى في الام و عند مسلم « يؤمّون » و عند الطحاوى « يسلمون بأيديهم » و عند البيهقى « يرمون بأيديهم » في الصلاة و كل صحيح على الرواية بالمعنى .

(٥) هو باسكان الميم و ضمها و هى التى لا تستقر بل تضطرب و تتحرك بأذنانها و أرجائها ، و المراد بالرفع المنهى عنه ههنا رفعهم ايديهم عند السلام مشيرين الى السلام من الجانبين كما صرح به في الرواية الثانية ؛ اهـ - نووى .

(٦) و في شرح معانى الآثار للطحاوى « اما يكفي احدكم اذا جلس في الصلاة ان يضع =

كتاب الحجّة (باب التشهد و السلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

عن يمينه و عن ' شماله .

= يده على فخذه و يشير بإصبعه و يقول السلام عليكم السلام عليكم - انتهى . و الحديث رواه الخمسة أبو داود و الترمذى و النسائى و ابن ماجه و مسلم .

(١) الحديث عند مسلم من طريق وكيع و ابن ابى زائدة عن مسعر قال حدثني عبيد الله ابن القبطية عن جابر بن سمرة قال : كنا اذا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا : السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله - و أشار بيده الى الجانبين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : على ماتومون بأيديكم كأنها اذئاب خيل شمس اما يكفي احدكم ان يضع يده على فخذه ثم يسلم على اخيه من على يمينه و شماله - انتهى . وفى رواية فرات القزاز عنده عن عبيد الله بن القبطية به : فكنا اذا سلينا قلنا بأيدينا السلام عليكم السلام عليكم فنظر الينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ما شأنكم تشيرون بأيديكم كأنها اذئاب خيل شمس اذا سلم احدكم فليتفت الى صاحبه و لا يؤمى يده - انتهى . وفى ج ٢ ص ١٧٨ من سنن البيهقي من طريق جعفر بن عون و يعلى بن عبيد و ابى نعيم عن مسعر به قال : كنا اذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم قلنا يعنى الاشارة بإصبعه السبابة السلام عليكم السلام عليكم فقال لنا - يعنى النبي صلى الله عليه وسلم : ما بال اقوام يرمون بأيديهم فى الصلاة كأنها اذئاب الخيل الشمس ! أما يكفي احدكم او احدكم ان يضع يده على فخذه ثم يسلم عن يمينه و عن شماله - انتهى . فهذا الحديث فى التشهد و الاشارة بالسلام و رفع الايدى به وقت الخروج من الصلاة و ههنا حديث آخر عن جابر بن سمرة فى النهى عن رفع اليدين فى الصلاة عند الركوع و الرفع عنه و السجود استدلال به الحنفية على منعه غير تكبيرة الاحرام و من جعلها واحدا فقد تعدى عن الحد لا يتصار المذهب و راجع لذلك ج ٢ ص ٣٩٣ من نصب الراية و نيل الفرقدين و بسط اليدين للإمام شيخ الحديث الحافظ الحجّة الشيخ انور - نور الله مرقده ! و ليس هذا موضع النقل - فتنه .

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للامام محمد الشيباني

حدثنا^١ يونس بن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن شقيق بن سلمة عن علي ابن ابي طالب رضى الله عنه [انه كان يسلم عن يمينه وعن شماله -^٢] .
اخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا ابو الهيثم^٣ عن سرد^٤ بن عمران صليت خلف عبيدة السلماني فلم عن يمينه : السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره مثل ذلك ثم قام ولم يجلس .

اخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا يونس^٥ عن سعيد^٦ قال : رأيت

(١) لعل ههنا سقطا ، وجداني يحكم بأنه يكون « اخبرنا اسرائيل بن يونس بن ابي اسحاق » والعلم عند الله تعالى وقوله « حدثنا » خلاف دأبه في كتاب الحجّة - تأمل .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصل بقلم الناسخ فزدته من الطحاوى فان الحديث من طريق زهير عن ابي اسحاق عنده في شرح معاني الآثار - والله تعالى أعلم بالصواب .

(٣) هو المرادى الكوفي صاحب القصب روى عنه اسرائيل بن يونس كما في ج ١٢ ص ٢٦٩ من التهذيب ، او هو ظنا الهيثم بن حبيب الصيرفي وروى ابو داود حديث اسرائيل عن ابي الهيثم عن ابراهيم التيمي كما في التهذيب ايضا ؛ والعلم عند الله ولم اجد الاثر المذكور في الكتب التي عندي .

(٤) هكذا هو في الاصل بهذا الشكل غير منقوط . وعندى هو والله أعلم سعيد بن عمران الطائي الكوفي ابو البختری و يقال له سعيد بن ابي عمران و يقال سعيد بن فيروز بن ابي عمران فانه يروى عن عبيدة السلماني كما في ج ٧ ص ٨٤ من التهذيب ؛ وما في الاصل مصحف من سعيد بن ابي عمران وعبيدة من اصحاب علي وعبدالله بن مسعود رضى الله عنهما .

(٥) هو يونس بن يوسف بن حماس بن عمرو الليثي المدني روى عن سعيد بن المسيب كما في ج ١١ ص ٥٢ من التهذيب و ج ٤ ص ٨٤ منه .

(٦) هو سعيد بن المسيب افضل التابعين وقد رأى عمرو سمع منه فهو عن عمر حجة كما في ج ٤ ص ٨٥ من التهذيب .

كتاب الحجّة (باب التشهد و السلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

عمر رضى الله عنه [يسلم - ١] عن يمينه : السلام عليكم ورحمة الله و بركاته
و عن يساره : السلام عليكم [ورحمة الله و بركاته - ٢] .

و قال ٢ أبو حنيفة فى الرجل يسلم عليه وهو يصلى انه لا يرد عليه
السلام فى صلاته و ما احب له ان يشير [يده - ٤] فان فى الصلاة
[شغلا - ٥] .

و قال اهل المدينة فى الرجل يسلم على الرجل فى الصلاة لا يتكلم
و ليشر يده .

(١) ما بين المربعين زيادة من الهندية .

(٢) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصل ، وزدته لأنه موجود فى السلام عن اليمين
فالساقط دليل على الزيادة وفى الباب اخبار و آثار صحاح فى التسليمتين - راجع الكتب
الستة و الطحاوى و سنن البيهقى و نصب الراية و المحلى ج ٤ ص ١٣٠ و ج ٤ ص ١٣١
قال ابن حزم بعد الروايات و الآثار أبو بكر و عمر و على و عمار و ابن مسعود من اكابر
المهاجرين و فعل أبى عبيدة بن عبد الله و خيثمة و الأسود و علقمة و عبد الرحمن بن
أبى ليلى و من ادركوا من الصحابة و به يقول ابراهيم النخعى و حماد بن سلمة و أبو حنيفة
و سفيان و الحسن بن حبي و الشافعى و أحمد و داود و جمهور اصحاب الحديث - انتهى .
نقلت هذا الزاما للعائدين . .

(٣) هذه العبارة كانت فى باب التشهد و الصلاة قبل الآثار المذكورة فنقلتها بعد و ليس
ههنا آثار لهذه المسألة لعل الكاتب اخطأ فى النقل و آثار هذه المسألة فى باب الخطأ
و النسيان و السهو و من هناك نقلتها هنا فتنبه له .

(٤) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصول و هو لا بد منه فزدته .

(٥) هذا كان ساقطا من الأصل ، و زيد من الهندية و لعل الأولى و الأصوب « لشغلا »
كما ورد فى الحديث .

كتاب الحجة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للامام محمد الشيباني

وقال محمد بن الحسن : ما احب له ان يزيد في صلاته شيئا ليس منها من اشارة ولا غيرها ولكن اذا قضى صلاته فليرد عليه السلام فان من الخشوع في الصلاة ترك الاشارة .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي^٢ ان^٣ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه كانوا يردون السلام على من يسلم عليهم في الصلاة فجاء رجل [ذات يوم -^٤] والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فسلم عليه فلم يرد عليه [فوجد الرجل في نفسه -^٥] ، فلما انصرف [النبي صلى الله عليه وآله وسلم اتاه -^٦] فقال^٧ : اعوذ بالله ورسوله

(١) الحديث اخرجه الامام ابو يوسف في آثاره : عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم به بتخير يسير في بعض المواضع فما في القوسين فزيادة من آثاره .

(٢) وهو موصول ، ففي عقود الجواهر ج ١ ص ٥٧ : ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن ابي واثل شقيق بن سلية عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه انه لما قدم من ارض الحبشة سلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فلم يرد عليه ، فلما انصرف النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن مسعود : اعوذ بالله من سخطه يعني الله ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : وما ذاك ؟ قال : سلمت عليك فلم ترد علي ، قال : ان في الصلاة لشغلا عن رد السلام ، فلم برد السلام منذ يومئذ : رواه حفص بن سلم عنه . وأخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي من طريق الأعمش عن ابراهيم عن علقمة عنه - انتهى . قلت ما ذكره في العقود اخرجه الحارثي في مسنده ق ٧٨ - ٢ من طريق ابي مقاتل حفص بن سلم السمرقندي عنه . ف

(٣) و كان في الأصل « عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » .

(٤) وفي الأصل « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم كانوا ، وهو غلط .

(٥) ما بين المربعين كانا ساقطا من الأصل واما زدته من آثار ابي يوسف .

(٦) زيادة من آثار ابي يوسف ومعنى : وجد حزن .

(٧) و كان في الأصل « قال ، والصواب « فقال » كما هو في آثار الامام ابي يوسف .

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

من نسخة ؛ [قال : ما هذا - ١] ؟ قال كنت ترد على من سلم عليك و أنت في الصلاة و سلمت عليك فلم ترد [على - ٢] ، قال [رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - ٢] : ان في الصلاة لشغلا . فترك^٢ [الرد - ٢] من ذلك اليوم .
اخبرنا بكير بن عامر^٤ قال حدثنا ابراهيم النخعي^٥ انهم كانوا يسلمون على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصلاة فيرد عليهم السلام فلما اقبلوا

(١) ما بين المربعين كان ساقطا من الاصل وفي رواية « وما ذاك » .

(٢) ما بين المربعين كان ساقطا من الاصل و انما زدته من آثار ابي يوسف .

(٣) و كان في الاصل « فتركت » وهو تصحيف ، والصواب « ما ترك » .

(٤) تأمل هل روى بكير بن عامر عن النخعي ام بينهما واسطة - اه . قلت : و قال البخارى في تاريخه الكبير : بكير بن عامر البجلي الكوفي سمع ابا زرعة و الشعبي سمع منه و كيع و أبو نعيم - اه ج ١ ق ٢ ص ١١٥ . و قال ابن ابى حاتم في الجرح و التعديل روى عن ابراهيم و الشعبي و أبي زرعة و عبد الرحمن بن ابى نعيم و قيس بن ابى حازم و عبد الرحمن بن الاسود و الوليد بن عبد الله البجلي روى عنه و كيع و أبو نعيم - اه . ج ١ ق ١ ص ٤٠٥ ف

(٥) وفي سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٤٨ من طريق محمد بن فضيل عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال : كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فيرد علينا فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا فقلنا : يا رسول الله ! كنا نسلم عليك في الصلاة فترد علينا قال : ان في الصلاة شغلا ؛ لفظ حديث ابن فضيل . وفي حديث ابى بدر شجاع بن الوليد فقلنا : يا رسول الله ! كنت ترد علينا ما لك اليوم لم ترد علينا ، فقال : ان في الصلاة شغلا - انتهى . قال البيهقي رواه البخارى في الصحيح عن محمد بن عبد الله بن نمير و رواه مسلم عن ابى بكر بن ابى شيبة و غيره عن محمد بن فضيل - انتهى ، و رواه مختصرا من طريق زائدة و شعبة عن عاصم عن ابى وائل عن عبد الله به مختصرا .

كتاب الحجة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

• من عند النجاشي سلموا [عليه -^١] فلم يرد عليهم السلام قالوا : يا رسول الله ! ما لك لم تسلم علينا ؟ قال : ان في الصلاة لشغلا . [قال محمد بن الحسن -^٢] : فأى كلام احق ان يتكلم به من رد السلام فقد تركه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فغيره احق ان يترك .

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا المغيرة قال : سألت ابراهيم النخعي عن الرجل تقوته مع الامام ركعة ثم يسلم قال يستقبل .

اخبرنا^٣ ابو حرة عن الحسن البصري في الرجل يسبق بركعة ثم يسلم الامام فيتكلم أفرايت يتقبل^٤ من الصلاة . قال : انك قد سبقت بركعة ، قال : يستأنف الصلاة .^٥

اخبرنا ابو معاوية^٦ المكفوف عن الأعمش عن ابراهيم النخعي^٧ قال :

- (١) ما بين المربعين كان ساقطا من الاصل ، فزيد لما هو في الاحاديث .
- (٢) ما بين المربعين كان ساقطا من الاصول ، فزيد لقرينة دأبه في هذا الكتاب .
- (٣) هذا الاثر كان في باب المسح على الخفين من الاصل وهناك كان غير مناسب بالباب فلذا اخرجته عن ذلك الباب وادرجته هاهنا - فتنبه له .
- (٤) وكان في الاصل « ابو جرة » بالجيم وهو مصحف ، والصحيح « ابو حرة » بضم الحاء المهملة و الراء المشددة اسمه واصل بن عبد الرحمن البصري .
- (٥) كذا في الاصل ، وفي الهندية « يستقبل » .
- (٦) قلت : هذا الحديث فيه تقديم و تاخير و تحريف و سقوط كلمات ، فلعل الصواب هكذا « يسبق بركعة ثم يسلم فيتكلم فقال له من يجنبه انك قد سبقت بركعة أيتقبل منه الصلاة ؟ قال : لا بل يستأنف - اهـ . » والله اعلم . ف
- (٧) هذا الحديث كان في الاصل في باب الخطأ والنسيان فنقلته من هناك وأدرجته هاهنا لكونه مناسبا بهذا المقام .

(٨) هذا الحديث منقطع ظاهرا لكنه موصول في الحقيقة كما عرفت .

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

قال عبد الله بن مسعود : كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصلاة قبل أن نخرج^١ إلى النجاشي فيرد علينا فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه وهو في الصلاة فلم يرد علينا فذكرنا له ذلك فقال : ان في الصلاة شغلا^٢.

وقال^٣ محمد بن الحسن : كانوا يسلمون في الصلاة حتى نزلت « و قوموا لله قانتين » .

(١) وفي الأصل « يخرج » .

(٢) وفي أحاديث الباب رد على ابن أبي شيبة في مسألة السادس والثلاثين سجود السهو بعد الكلام وكذا في مسألة السادس عشر من حكم زيادة ركعة خامسة سهوا من كتاب الرد وكذا في الرابع والعشرين والمائة من كتاب الرد المغنون برد السلام في الصلاة بالإشارة كيف ففي هذه الأحاديث نفى الرد مطلقا قولاً وإشارة والرد اعم منها وقد نقاه فيها ويشهد له حديث أبي هريرة رواه أبو داود حدثنا عبد الله بن سعيد حدثنا يونس بن بكير عن محمد بن اسحاق عن يعقوب بن عتبة بن الأخنس عن أبي غطفان عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : التسييح للرجال والتصفيق للنساء - يعني في الصلاة ، من أشار في صلاته إشارة تفهم عنه فليعد لها يعني الصلاة - اه . قال أبو داود : هذا الحديث وهم - اه . قلت ولم يقبل ذلك منه الا بدليل فانهم رجال ونحن رجال زاحمتهم حسب الأصول وليس في اسناده من يرد ويترك بالكلية علا ان ما ذهب اليه أبو حنيفة هو الأحوط نظرا إلى شأن الصلاة فانها تشهد وتخشع وتمسك ومناجاة بالرب الجليل - تدبر .

(٣) هذه العبارة كانت في باب المسح على الخفين ، فأخرجتها عنه وأدرجتها هنا - فتنبه له .

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني
أخبرنا أبو حرة^١ عن الحسن البصري قال^٢ وحدثنا محمد بن سيرين قال
قدم ابن مسعود من سفر فمر بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي
فأوماً [برأسه - ٢]^٤.

(١) بضم الحاء المهملة وتشديد الراء.

(٢) هكذا في الأصل ولكن الواو زيادة مني والا لحسن البصري وابن سيرين كلاهما
من شيوخ أبي حرة، ففي العبارة خلل وانظر هل البصري روى عن ابن سيرين أم لا
وحديث ابن سيرين رواه البيهقي في ج ٢ ص ٢٦٠ من سننه من طريق محمد بن بشر عن
مسعر عن عاصم عن ابن سيرين أن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه سلم على النبي
صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فقال برأسه يعنى الرد، وعن اسماعيل بن أبي كثير عن مكى
عن هشام عن محمد قال: انبثت أن ابن مسعود قال - الحديث، وعن عبد الله بن رجاء عن
هشام عن محمد عن أبي هريرة عن عبد الله بن مسعود قال - الحديث، والظاهر أن الحسن
وإبن سيرين معاصران من طبقة واحدة ولم أدر هل أحدهما روى عن الآخر أم لا.
(٣) وكان في الأصل « فادى » فأصلحته من سنن البيهقي وغيره وزدت عليها « برأسه »
هذا - والله تعالى اعلم بالصواب.

(٤) قوله « فأوماً برأسه » وفي رواية ابن عمر رضى الله عنه كيف كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصنع حيث كان يسلم عليه، قال: كان يشير يده - اهـ. اعلم أن رد السلام
في الصلاة بالإشارة عندنا جائز مع كراهة تنزيها وفعله صلى الله عليه وسلم محمول على تعليم
الجواز فلا يوصف بالكراهة وهذا هو أصل المذهب عندنا - وراجع لذلك ج ١
ص ٢٦٢ إلى ج ١ ص ٢٦٥ من باب الإشارة في الصلاة من شرح معاني الآثار للطحاوى
روى أولاً فيه حديث أبي هريرة الذى فيه: ومن أشار في صلاته إشارة تفهم منه فليعدها،
قال: فذهب قوم إلى ذلك وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا: لا تقطع الإشارة الصلاة
ثم أخرج حديث ابن عمر رضى الله عنهما من طرق وفيه: فأشار إليهم يده باسط =

كتاب الحجة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

= كفء وهو يصلى - وفي رواية: يشير يده ، وفي حديث صهيب : فسلمت عليه فرد الى
اشارة باصبعه ، وفي حديث ابى سعيد ان رجلا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم فرد عليه
اشارة وقال : كنا نرد السلام فى الصلاة فنهينا عن ذلك ؛ قال الطحاوى فى هذه الآثار
ما قد دل ان الاشارة لا تقطع الصلاة وقد جاءت مجيئا متواترا غير مجيء الحديث الذى
خالفها فهى اولى منه و ليست الاشارة فى النظر من الكلام فى شئ لانها حركة عضو
وقد رأينا حركة سائر الاعضاء غير اليد فى الصلاة لا تقطع الصلاة فكذلك حركة اليد ،
و أما إباحتها فى الصلاة فى رد السلام فليس فى هذه الأحاديث دليل على ذلك وإشارته
صلى الله عليه وسلم يده فى الصلاة حين السلام عليه اما كانت ردا للسلام او كانت نهيا
عن السلام عليه فى الصلاة احتمالا ان فلم يكن نصا فى المقصود فان الاول يدل على الاباحة
والثانى على النهى والكراهة ، ويدل عليه حديث ابن مسعود اخرجه من طرق مرفوعا
و من قوله موقوفا وحديث جابر موقوفا و مرفوعا وحديث ابن عباس موقوفا ثم قال
بعد سردها بأسانيدها ، فلما كان ابن مسعود وجابر قد كانا مسلما على النبي صلى الله عليه
وسلم وهو يصلى قد كرهما من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم السلام على المصلى فثبت
بذلك ان ما كان من اشارة النبي صلى الله عليه وسلم التى قد علمها منه لم يكن ردا وانما
كانت نهيا لان الصلاة ليست بموضوع سلام لان السلام كلام فجوابه ايضا كذلك فلما
كانت الصلاة ليست بموضوع كلام يكون رد السلام ايضا لم يكن بموضوع سلام ، وقد
أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتسكين الأطراف فى الصلاة كما فى حديث جابر بن
سمرة مرفوعا اسكنوا فى الصلاة فلما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسكون فى
الصلاة وكان رد السلام بالاشارة فيه خروج من ذلك لان فيه رفع اليد وتحريك
الأصابع ثبت بذلك انه قد دخلا فيما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من تسكين
الأطراف فى الصلاة وهذا القول الذى بينا فى هذا الباب قول أبى حنيفة وأبى يوسف
و محمد رحمهم الله تعالى - انتهى . فثبت به ان رد السلام بالاشارة فى الصلاة جائز =

كتاب الحجة (باب التشهد و السلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

= غير قاطع الصلاة لكنه غير مرضى في نظر الشارع ولذا كرهه أبو حنيفة وصاحباؤه؛ وفي الدر المختار: ورد السلام ولو سهوا بلسانه لا يده بل يكره على المعتمد - اهـ . قوله « لا يده » اي لا يفسدها رد السلام يده خلافا لمن عزا الى ابي حنيفة انه مفسد فانه لم يعرف نقله من احد من اهل المذهب وإنما يذكر عدم الفساد بلا حكاية خلاف بل صريح كلام الطحاوي انه قول أئمتنا الثلاثة وكأن هذا القائل فهم من قولهم ولا يرد بالاشارة انه مفسد كما في الحلية لابن امير حاج الحلبي واستدرك في البحر على قوله فانه لم يعرف - الخ . بأنه نقله صاحب المجمع وهو من اهل المذهب (من) المتأخرين ومع هذا فالحق ان الفساد ليس يثبت في المذهب وإنما استنطه بعض المشايخ بما في الظهيرية وغيرها من انه لو صافح بنية التسليم فسدت فقال فعلى هذا تفسد ايضا اذا رد بالاشارة ويدل لعدم الفساد انه عليه الصلاة والسلام فعله كما رواه ابو داود وصححه في الترمذي وصرح في المنية بأنه مكروه اي تنزيها وفعله صلى الله عليه وسلم لتعليم الجواز فلا يوصف فعله بالكراهة كما حققه في الحلية ؛ اهـ - قاله ابن عابدين في ج ١ ص ٤٣٢ من رد المختار . فلم من هذا وثبت به ان رد السلام بالاشارة غير مفسد عندنا بل جائز مع الكراهة التنزيهية ، ومن قال خلاف ذلك وعزاه الينا فقد اقترى علينا ، ومن ههنا سقط ما قال ابن ابي شيبة في مسألة الرابعة والعشرين بعد المائة رد السلام بالاشارة في الصلاة من كتاب الرد بعد تخريج حديث ابن عمر رضي الله عنهما وفيه قال كان يشير يده وذكر ان ابا حنيفة قال لا يفعل - اهـ : فان الامام لم يقل به بل قال بجوازه كما عرفت ولم يثبت من حديث صحيح او ضعيف ان الرد في الصلاة واجب او سنة او مندوب حتى يقال به وما فعله صلى الله عليه وسلم من الاشارة مع قوله صلى الله عليه وسلم اسكنوا في الصلاة وهي تمسكن وتخضع وتشهد وان في الصلاة لشغلا ، لا يدل على الاستحباب وإنما يدل على الاباحة مع عدمها مع هذه الصرائح القولية وقال به الامام ابو حنيفة من انه يجوز ولكن لا يناسب بشأن الصلاة التي هي مناجاة مع الرب الجليل على الاطلاق فالمصلي =

باب صلاة المغنى عليه

قال أبو حنيفة في الرجل يمرض فيغنى عليه أنه إذا كان اغنى عليه يوما وليلة أو أقل من ذلك قضى من صلاته، وإن اغنى عليه أكثر

= معذور بذلك الشغل عن رد السلام على المسلم عليه ونهى لغيره عن السلام عليه كما أوضحه الطحاوي، والعجب من ابن أبي شيبة كيف عزاه إلى أبي حنيفة وترك ابن مسعود وجابرا وابن عباس رضي الله عنهم وهم كرهوا ذلك وقالوا بمثل ما قال الإمام أبو حنيفة كما ذكره الطحاوي عنهم بأسانيد، والثاني أن الإيهام في المسألة خيانة منه حيث عزاه إلى الإمام الإطلاق في العدم والأصل خلافه والسلب مقيد بالجواز مع الكراهة. فعندى ما قال ابن أبي شيبة ههنا افتراء على الإمام أبي حنيفة ونسبة ما لم يقل به إليه وقد كلت في هذه المسألة فيما قبل أيضا ومشيت مع ابن أبي شيبة بنهج آخر وههنا بطريق آخر وللناس فيما يعشقون مذاهب ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات، والاحتياط إنما هو العمل بأقوى الدليلين وهو فيما قال به أبو حنيفة ومشهور أن الحاضر يقدم على الميبح وقت التعارض في العمل به هذا.

(١) كذا في الأصل، وفي الأصل الهندي « يغنى بمرض عليه، وهو من تصرف الناسخ، لعل لفظ « يمرض » كان من ترك الأصل على الهامش فضل الناسخ مكانه وأدرجه بعد « يغنى » ثم جعل الياء باء واسقط فاء « فيغنى » ليناسب العبارة فسنحها. ف

(٢) وفي الدر المختار: ومن جن أو اغنى عليه ولو بفزع من سبع أو أدنى يوما وليلة قضى الخمس وإن زاد وقت صلاة سادسة لا للخرج - اهـ. قال الشامي: اعتبر الزيادة بالآوقات على قول الثالث وهو الأصح وعند الثاني بالساعات وكل رواية عن الإمام فإذا أصابه ذلك قبل الزوال ثم أفاق من الغد بعده قبل خروج الوقت سقط القضاء عند الثاني لا الثالث - بجر؛ والمراد بالساعات اللازمة لا ما تعارفه أهل النجوم دررأى =

من ذلك لم يقض إلا الصلاة التي أفاق في وقتها .

وقال اهل المدينة : إذا أفاق المغنى عليه و عليه من النهار ما يصلي فيه الظهر وركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس صلى الظهر و العصر جميعا ، فان لم يبق عليه من النهار إلا ما يصلي فيه إحدى الصلاتين او ركعة واحدة صلى العصر .

قالوا : و إذا أفاق ليلا و عليه من الليل ما يصلي فيه المغرب و ركعة من العشاء قبل أن يطلع الفجر صلى المغرب و العشاء جميعا ، و إن لم يبق عليه من الليل إلا ما يصلي فيه إحدى الصلاتين او ركعة واحدة صلى العشاء .

= من كون الساعة خمس عشرة درجة فالمراد عند الثاني الزيادة بشيء من الزمان و إن قل كما في غرر الأذكار و البرجندى إسماعيل - انتهى - و في الدر المختار : ولو أفاق في المدة فان لافاقته وقت معلوم قضى و إلا لا - اهـ . مثل ان يخف عنه المرض عند الصبح مثلا فيفوق قليلا ثم يعاوده فيغنى عليه تعتبر هذه الافاقة فيظل ما قبلها من حكم الاغماء إذا كان اقل من يوم و ليلة و إن لم يكن لافاقته وقت معلوم لكنه يفوق بفترة فيتكلم بكلام الأصحاء ثم يغنى عليه فلا عبرة بهذه الافاقة - (ح) عن البحر ، قاله في ج ١ ص ٥٣٥ من رد المختار : و الجنون آفة تسلب العقل و الاغماء آفة تسره - (ط) اهـ . و لو زال عقله بينج أو خمر أو دواء لزمه القضاء و إن طالت لأنه يصنع العباد كالنوم - الدر المختار ؛ و سقوط القضاء عرف بالآثر إذا حصل بآفة سماوية فلا يقاس عليه ما حصل بفعله ، و عند محمد ، يسقط القضاء بالبنج و الدواء لأنه مباح فصار كالمريض كما في البحر و غيره ؛ و لا يرد على التعليل سقوط القضاء بالفرع من سبع أو آدمى كما مر لقولهم ان سببه ضعف قلبه و هو مرض أى سماوى - رد المختار .

وقال محمد بن الحسن : وكيف يقضى صلاة قد خرج وقتها ان قدر على أن يصليها ولا يصليها إن لم يقدر على صلاتها إلا أن كانت الصلاة التي خرج وقتها 'واجب عليه قضاؤها' ما يبالى خرج وقتها أو لم يخرج ولئن كانت 'ليست عليه ان يصليها' وقد خرج وقتها .

قالوا : لأن النهار من حين تزل الشمس إلى أن يخرج وقت الظهر والعصر .

قيل لهم : فان ترك رجل الظهر متعمدا حتى يدخل وقت العصر فلم يسيء^٢ لأنه بعد في وقت الظهر .

قالوا : لسنا نقول هذا في التعمد .

قيل لهم : أرايتم المغنى عليه يكون وقت الظهر له حين تغرب الشمس ؟ قالوا : نعم .

قيل لهم : فما شأنه إذا أفاق وهو لا يقدر على أن يصلي إلا العصر وحدها أبطلتم الظهر وأمرتموه ان يصلي العصر وذلك وقت الظهر [له -^٤] كما هو وقت العصر ؟ قالوا : انما يكون وقت الظهر إذا قدر أن يصلي معه شيئا من العصر فأما إذا لم يقدر فليس بشيء لوقت الظهر^٥ .

(١-١) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « واجبة قضاها » بفعل المضى - والله أعلم .

(٢-٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « ليست عليه ما يجب عليه ان يصلي » وهو من

سهو الناسخ ، والصواب ما في الأصل . ف

(٣) من الاساءة . (٤) زدت الظرف بقرينة السياق .

(٥) وكان في الأصل « شيء » والصواب « شيئا » بالنصب لأنه مفعول ان يصلي . ف

(٦) تأمل فيه الأولى « فليس بشيء من وقت الظهر » .

قيل لهم : فكيف كان [له - '] وقت الظهر إذا أدرك معه شيئاً^١ من العصر و ليس بوقت [له - '] إذا لم يدرك معه شيئاً^٢ من العصر أسمعتم في هذا بحديث ؟ قالوا : لا .

قيل لهم : انما هذا على أحد وجهين إن كان وقتا للظهر فلا بد من الصلاة [فيه - '] و إن كان ليس بوقت للظهر فقد اغمى عليه حتى ذهب

- (١) ما بين المربعين كان ساقطاً من الأصل و لا بد منه فزيد .
(٢) و كان في الأصل « شئ » بالرفع .
(٣) و كان في الأصل « شئ » بالرفع ، و الصواب « شيئاً » بالنصب (زيادة للبصرة) .
قال الامام محمد في الموطأ ص ١٥١ باب صلاة المغنى عليه : اخبرنا مالك حدثنا نافع عن ابن عمر انه اغمى عليه ثم أفاق فلم يقض الصلاة ؛ قال محمد : و بهذا نأخذ إذا اغمى عليه أكثر من يوم وليلة و أما إذا اغمى عليه يوماً و ليلة أو أقل قضى صلاته . بلغنا عن عمار ابن ياسر انه اغمى عليه اربع صلوات ثم أفاق فقضاها ، اخبرنا بذلك أبو معشر المدني عن بعض اصحابه - انتهى . و سيأتي في آخر الباب ، و أخرجه البيهقي في ج ١ ص ٣٨٨ من السنن من طريق الدارقطني بإسناده عن يزيد مولى عمار بن ياسر عنه ، و أثر ابن عمر في ج ١ ص ٩٣ من المدونة و ج ١ ص ٣٨٧ من سنن البيهقي ، و قال الامام محمد في كتاب الآثار ص ٣١ باب صلاة المغنى عليه : محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن إبراهيم انه سأله عن الرجل يغمى عليه أفيدع الصلاة ؟ قال : إذا كان اليوم الواحد فاني احب ان يقضيه و ان كان أكثر من ذلك فانه في عذر ان شاء الله ، قال محمد : إذا اغمى عليه يوماً و ليلة قضى و إن كان أكثر من ذلك فلا قضاء عليه و هو قول أبي حنيفة ، محمد قال : اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن ابن عمر في المغنى عليه يوماً و ليلة قال : يقضى ، قال محمد : و به نأخذ حتى يغمى عليه أكثر من ذلك و هو قول أبي حنيفة - اهـ .

(٤) ما بين المربعين زيادة مني بقرينة السياق .

وقت الظهر و وقت الظهر عندنا الذى لا تجوزون للتعمد ان يجوزه وكيف
جاز لكم ان تجعلوا وقت العصر وقتا للظهر ولم تجعلوه وقتا لصلاة الفجر
وصلاة الفجر من صلاة النهار .

أرأيتم رجلا اسلم عند غيوبة الشمس قبل ان تغيب الشمس عليه
ان يصلى الظهر والعصر جميعا وهو يقدر على ذلك قبل ان يغيب الشمس ؟
قالوا : نعم .

قيل لهم : وكيف رأيتم على هذا القضاء ولم ترووا فيه حديثا و قد
رويتم خلافه .

اخبرنا مالك بن انس عن نافع عن ابن عمر انه اغمى عليه ثم افاق
فلم يقض الصلاة فكيف رغبتم عن هذا الحديث الى غير^١ حديث فيما رويتموه
فيما قلتم و قد جاءت فيما قلنا من^٢ هذا احاديث كثيرة .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعى عن ابن عمر فى المغنى
عليه يوما و ليلة قال : يقضى .

اخبرنا عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن نافع
عن ابن عمر انه كان اغمى عليه يوما و ليلة فلم يعد لشيء من صلاته و أما
نحن فنقول اذا اغمى عليه خمس اوقات^٣ ثم افاق فى الوقت السادس لم يكن

(١) اى إلى شيء غير حديث فان غير تكون صفة لمحذوف كما صرح به الحافظ العيني
فى عمدة القارى و مراده ليس عندكم حديث فيما قلتم بل رويتم حديثا خلاف قولكم
فى المسألة .

(٢) اى من مسألة قضاء الصلاة و عدمه .

(٣) بعد هذا يابض فى الاصل الى قوله « ثم افاق » . ف

عليه ان يقضى شيئاً من الصلاة الماضية وإذا افاق في الوقت الخامس قضاها كلها لأن الصلاة كلها خمس صلوات فإذا وجب عليه قضاء شيء منها قضاها كلها وإذا لم يفق في وقت شيء منها لم يجب عليه قضاء شيء منها وكذلك نقول في شهر رمضان لو أن رجلاً جن شهر رمضان كله لم يجب عليه قضاء شيء منه فإن افاق في شيء منه قضاء كله .

اخبرنا ابو معشر المدني^١ قال حدثنا سعيد المقبري ومحمد بن قيس^٢ ان عمار بن ياسر اغمى عليه الظهر والعصر والمغرب والعشاء فأفاق من جوف الليل فصلى^٣ الظهر والعصر والمغرب والعشاء .

اخبرنا ابو معشر^٤ عن نافع قال : اغمى على ابن عمر ثلاثة ايام فلم يقض [الصلاة -^٥] وبقول ابن عمر وعمار تأخذ^٦ .

باب الجمع بين الصلاتين

قال ابو حنيفة رحمه الله : من اراد ان يجمع بين الصلاتين بمطر او سفر او غيره فليؤخر الاولى منها^٧ حتى تكون في آخر وقتها ويسجل الثانية حتى

(١) واسم ابي معشر نجيح متكلم فيه .

(٢) هو المدني من رجال مسلم والنسائي والترمذي ثقة وهو قاص عمر بن عبد العزيز .

(٣) هكذا ، فصل ، في ج ١ ص ٣٨٨ من سنن البيهقي و ص ١٥٥ من الموطأ فقضاها

كما عرفت وفي نسخة « فقضى » . (٤) المدني .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصل وإنما زدته بقرينة السياق ولزادتها في رواية اخرى .

(٦) وقد أفتى به عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كما تقدم ولذا قال محمد وبقول ابن عمر

تأخذ ولا حاجة الى التأويل .

(٧) كذا في الأصل ، وفي الهندية « منها » وهو تصحيف .

يصلها في اول وقتها فيجمع بينهما فيكون كل واحد منهما في وقتها ولا ينبغي

(١) وبه قال ابن مسعود وسعد بن ابى وقاص و جابر بن زيد والأسود بن يزيد وعمر ابن عبد العزيز والحسن و ابن سيرين و ابراهيم النخعي و رواية ابن القاسم عن مالك و الليث و غيرهم و كلهم غير مالك و الليث متقدمون على الامام ابى حنيفة و لا ادرى اى شيء الجأ ابن ابى شيبة الى ان ذكر في كتاب الرد مسألة الجمع بين الصلاتين في رقم (١٨) الثامن عشر من حديث ابن عباس و ابن عمر و معاذ بن جبل و جابر و أنس و عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ثم قال و ذكر ان ابا حنيفة قال لا يجوز ان يفعل ذلك - اهـ . قلت : اولا ان ابا حنيفة لم يفرد بذلك بل قال به قبله الصحابة و التابعون و تبعهم فكيف ذكره ابن ابى شيبة في معرض الخلاف و ترك الآخرين و هل هذا الا شيء يتغلغل في صدورهم و يظهرونه على خلاف المعتقد . و في المسألة ستة اقوال الاول انه لا يجوز مطلقا و قولنا و قول من ذكرنا و الثانى انه يجوز كما يجوز القصر و به قال الشافعي و أحمد و إسحاق و الثوري و جماعة من الصحابة و التابعين و من المالكية اشهب و الثالث يجوز اذا جديبه السير و به قال الليث و هو المشهور عن مالك و الرابع ان الجمع في السفر يختص بمن له عذر و هو قول الامام الأوزاعي و قال ابن حبيب يختص بالسائر و قال احمد و هو مروى عن مالك انه يجوز جمع التأخير دون التقديم و هو اختيار ابن حزم الظاهري في المحلى و قيل انه مكروه قاله مالك في رواية البصريين فمع وجود هذا الاختلاف في المسألة ذكر ابى حنيفة في معرض الخلاف لا يليق بشأن ابن ابى شيبة و الا فهو لا يخلو عن تعنت و عناد ثم كيف علم ابن ابى شيبة و جزم بان ما ورد في الأحاديث انما هو جمع حقيقى بينهما مع قوله تعالى « ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا » و قوله « حافظوا على الصلوات و الصلوة الوسطى » الآية والآيتان قطعيتان و الخبر خبر الواحد و ما امكن الجمع بين القطعى و الظنى يوفق بينهما و الا يترك الخبر و يعمل بالقطعى فيحمل الأحاديث على الجمع صورة يحصل التوفيق و يرتفع =

= التعارض الظاهري وهو تأخير إحدى الصلاتين وتعجيل الأخرى حتى يصلحها في أوقاتها حقيقة وجمع بينهما فعلا وصورة وإليه يدعو أول حديث من أحاديث كتاب الرد عن ابن عينة عن عمرو عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال: صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ثمانيا جميعا وسعا جميعا قال قلت: يا أبا الشعثاء! أظنه آخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء قال: وأنا أظن ذلك - اهـ. فبايراد هذا الحديث وهو عين ما قال به أبو حنيفة ناقض أبو بكر بن أبي شيبة نفسه ولعله لم يدر ذلك بسبب ما في صدره على أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحديث ابن عمر الثاني مقيد بما إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء مع كونه غير منصوص فيما رام به ابن أبي شيبة من الجمع حقيقة في وقت واحد لم لا يجوز أن يكون معناه جمع بينهما صورة وفعلا على وزان الحديث الأول وهو عين ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة وصاحبه أبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وما نسبته النووي إلى الصاحبين من المخالفة للإمام فغلط وقد رد عليه صاحب الغاية من أصحابنا وحديث معاذ بن جبل وجابر وأنس وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ليس نصا في المقصود وليس فيه إلا أنه جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء أو جمع بين الصلاتين في غزوة تبوك أو في غزوة بني المصطلق وأنت تعلم أن حال الغزوة غير حال السفر مطلقا فما في هذه الأحاديث منهل المذهب حتى يرد عليه أصحاب الورد المورود ويقضوا حوائجهم من العطش العطاش إلا سراب ونداء من بعيد وهذا غير الكلام الذي بقي بعد في أسانيد الأحاديث التي رواها أبو بكر بن أبي شيبة في الباب وفيها محمد بن إسحاق وابن أبي ليلى وحجاج وعمرو عن أبيه عن جده وأبو الزبير وحفص بن عيسى الله وهو كلام طويل الذيل نفا وإثباتا وجرحا وقدحا على دأب من خالفنا في المسائل ووزانه إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون وقد مال الإمام البخاري إلى ما قلنا يظهر ذلك لمن تأمل من تبويه في المسألة وقد أخرج هو ومسلم في صحيحهما عن ابن مسعود رضي الله عنه ما رأيت رسول الله صلى الله عليه =

= وسلم صلى صلاة لغير وقتها إلا بجمع فانه جمع بين المغرب والعشاء بجمع الحديث
فلو لم يكن الحديث على ما ذهب أبو حنيفة إليه لا يكون لنفي الرؤية معنى يعتد به ففيه
مطلقا وحصره في جمع المزدلفة مع أنه ممن روى حديث الجمع بالمدينة وحديث ابن عمر
الذي رواه ابن أبي شيبة يفسره ما رواه عنه ابن جرير الطبري قال خرج علينا رسول الله
صلى الله عليه وسلم فكان يؤخر الظهر ويجعل العصر فيجمع بينهما ويؤخر المغرب ويجعل
العشاء فيجمع بينهما - اهـ . وهو عين ما ذهب إليه أبو حنيفة وهو ممن روى حديث الجمع
بالمدينة كما أخرجه عنه عبد الرزاق في مصنفه ، وقد أخرج النسائي عن ابن عباس بلفظ
صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا آخر
الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء - اهـ . فهذا ابن عباس رضي الله عنهما
راوى حديث الباب قد صرح بأن ما رواه هو من الجمع بين الصلاتين إنما هو جمع صورة
وفعلا لا حقيقة والشيخان روايا عن عمرو بن دينار أنه قال : يا أبا الشعثاء ! أظنه آخر
الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء ؟ قال : وأنا أظنه ؛ وأبو الشعثاء هو راوى
حديث الجمع عن ابن عباس رضي الله عنهما ولو كان فيما رواه ابن أبي شيبة من الجمع جمعا
حقيقيا لتعارض روايته والجمع ما أمكن المصير إليه هو الواجب وقد تقرر في الأصول
أن لفظ جمع بين الظهر والعصر لا يعم وقتها كما في مختصر المنتهى وشروحه والغاية
وشرحها وسائر كتب الأصول بل مدلوله لغة الهيئة الاجتماعية وهي موجودة في جمع
التقديم والتأخير والجمع الصوري إلا أنه لا يتناول جميعها ولا الاثنين منها إذ الفعل
المثبت لا يكون عاما في أقسامه كما صرح به أئمة الأصول فلا يتعين واحد من صور الجمع
المذكور إلا بدليل وقد قام الدليل على كون الجمع المذكور جمعا فعلا وصورة فوجب
المصير إلى ذلك وقد زعم بعض المتأخرين أنه لم يرد الجمع انعقاد الصوري في الشرع
ولسانه وعصره الأول وهو مردود بما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحاح
والمسانيد من قوله للاستحاضة وإن قويت على أن تؤخرى الظهر وتعجل العصر فتغتسلين =

كتاب الحجة (باب الجمع بين الصلاتين) للإمام محمد الشيباني

ان يجمع بين صلاتين في وقت صلاة واحدة الا الظهر والعصر جميعا فانها يجمعان جميعا في وقت الظهر لوقوف الناس [بعرفة - '] وصلاة المغرب

= وتجمعين بين الصلاتين ومثله في المغرب والعشاء وبما ذكرنا عن ابن عباس وابن عمر رضى الله عنهم وعن الخطابي أنه لا يصح حمل الجمع في الباب على الجمع الصوري لأنه يكون أعظم ضيقا من الاتيان بكل صلاة في وقتها لأن أوائل الأوقات وأواخرها مما لا يدركه الخاصة فضلا عن العامة والجواب عنه بأن الشارع قد عرف أمته أوائل الأوقات وأواخرها وبالغ في التعريف والبيان فعلا وقولا حتى أنه عينها بعلامات حسية لا تكاد تلبس على العامة فضلا عن الخاصة ولا يخفى أن التخفيف في تأخير إحدى الصلاتين إلى آخر وقتها وفعل الثانية في أول وقتها موجود بالنسبة إلى فعل كل واحدة منهما في أول وقتها كما كان ديدنه صلى الله عليه وسلم حتى قالت عائشة رضى الله عنها: ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة لآخر وقتها مرتين حتى قبضه الله تعالى، ولا يرتاب من له بصيرة مع الانصاف في ان فعل الصلاتين دفعة والخروج إلى أدائها مرة واحدة اخف وايسر من خلافه كما هو ظاهر وبهذا يندفع ما قاله الحافظ في فتح الباري: أنه قوله صلى الله عليه وسلم لئلا تخرج أمتي يقدح في حمله على الجمع الصوري لأن القصد إليه لا يخلو عن حرج - اهـ . وبالجملة أن الامام أبا حنيفة ومن معه قد أخذوا بالأحوط في الباب مع قوله تعالى « ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا » وقال صلى الله عليه وسلم للسائل: الوقت ما بين الوقتين، وغيره من الأحاديث في تعيين الأوقات وتحديداتها وهم عملوا بجميع أحاديث الباب فعزوا خلافا الحديث إلى الامام أبي حنيفة كما صدر من ابن أبي شيبة جرأة من غير تحقيق وتنقيح والله الهادي لمن يشاء إلى صراط مستقيم.

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل، والصواب إثباته يدل عليه السياق وذكر ليلة الجمع.

والعشاء ليلة جمع لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للذي سأله عن الصلاة الصلاة امامك فأما غيرهما^١ من الصلوات فليس ينبغي أن تجمعا في وقت واحد .

وقال أهل المدينة : السنة في الجمع بين المغرب والعشاء في المطر أن ينادى بالمغرب و يؤخر شيئا ثم يقام و يصلى ثم يتقدم المؤذن إلى مقدم المسجد في داخل المسجد فينادى بالعشاء فإذا فرغ من النداء أقام فصلى الناس العشاء و انقلبوا إلى منازلهم و ذلك قبل غيوبة الشفق .

وقال محمد بن الحسن : أرى هولاء في قول أهل المدينة لم يصلوا المغرب في وقتها و لم يصلوا العشاء في وقتها لأنه يروى^٢ أنه لا وقت للمغرب إلا وقتا واحدا^٣ حين تغيب الشمس و لا يرون وقت العشاء حتى يغيب الشفق ، فإذا^٤ أخرج المغرب و قدم العشاء قبل غيوبة الشفق فلم يصلوا واحدا منهما في قولهم في وقتها و صلوا الصلاتين في قولهم في غير وقت صلاة و ليس الأمر كما ذكروا ، ولكن ينبغي إذا أرادوا أن يجمعوا بينهما أن يؤخر المغرب حتى إذا كاد الشفق يغيب و لم يغيب مقدار ما يصلى المغرب قبل أن تفوت صلاة المغرب فإذا غاب الشفق صلوا صلاة العشاء و انصرفوا إلى منازلهم فهذا الجمع بين الصلاتين و كذلك المسافر في المغرب و العشاء ؛ و في الظهر و العصر بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كتب إلى أمراء الآفاق ينهائم عن الجمع

(١) كذا في الأصل ، و كان في الأصل الهندي « غيرها » بالافراد و هو تصحيف .

(٢) أي يروى منهم أنه فالظرف أسقطه الناسخ و الفعل مجهول .

(٣) كذا في الأصل ، ولعل الأولى و الأنسب « وقت واحد » بالرفع .

(٤) كذا في الأصل ، و في الهندية « و إذا آخر » و هو تصحيف .

بين الصلاتين في وقت واحد ويخبرهم ان الجمع بينهما^١ في وقت واحد كبيرة من الكبائر .

اخبرنا إسماعيل بن إبراهيم البصري عن خالد الحذاء عن حميد بن هلال عن أبي قتادة العدوي قال : سمعت قراءة كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثلاث من الكبائر الجمع بين الصلاتين و الفرار من الزحف و النهبة .

اخبرنا سلام بن سليم^٢ الحنفي عن أبي إسحاق السبيعي عن عبد الرحمن ابن الأسود عن علقمة بن قيس و الأسود بن يزيد قالوا كان عبد الله بن مسعود يقول : لا جمع بين الصلاتين إلا بعرفة الظهر و العصر^٣ .

(١) كذا في الأصل . وفي الهندية « بينهما » وهو تصحيف و سهو القلم .

(٢) و كان في الأصل « سليمان » وهو مصحف ، و الصواب « سليم » .

(٣) و من عجائب الدنيا ان هذا ابن مسعود يقول : و هو كيف ملئ علما لا جمع بين الصلاتين إلا بعرفة بين الظهر و العصر و هذا الفارق بين الحق و الباطل ، يقول : أن الجمع في وقت واحد كبيرة من الكبائر و يكتبه إلى امراء الآفاق و بنهام عن الجمع بينهما في وقت واحد و هما كانا مع رسول الله صلى الله عليه و سلم في الحضر و السفر و رأيا حاله في مشيه و دله و سمته في الشرائع و العبادات و لم يعلما انه صلى الله عليه و سلم جمع بينهما و لا يلامان في ذلك و لما جاء ابو حنيفة و قال بقولهما و صرح بأنه لا جمع بينهما في وقت واحد و انه كبيرة صاحوا عليه من كل جانب و تكا كثروا عليه و لم يرد في حديث صحيح خال عن الكلام جمع حقيق بينهما و جل الروايات ليست بنص في مقصود المخالف بل مخالف له و ما ورد من الجمع فهو جمع صورة لا حقيقة و الامام قائل بالجمع بينهما كما هو ههنا و مع ذلك قال ابن أبي شيبة في مسألة الثامن عشر من كتاب الرد و ذكر ان ابا حنيفة قال : لا يجوز ان يفعل ذلك - اهـ . و قد قال به قبله عمر بن الخطاب =

باب صلاة المسافر

قال ابو حنيفة : لا تقصر الصلاة في أقل من ثلاثة أيام و لياليها بسير الابل و مشى الاقدام .

و قال أهل المدينة : تقصر الصلاة في أربعة بُرد و ذلك ثمانية و أربعون ميلا .

و قال محمد بن الحسن : قد جاء في هذا آثار مختلفة فأخذنا في ذلك بالثقة و جعلناه مسيرة ثلاثة أيام و لياليها فلا ن يتم الرجل فيما لا يجب عليه أحب إلينا من أن يقصر فيما يجب فيه التمام .

و ابن مسعود و هو ممن روى حديث الجمع أخرجه الطبراني في الأوسط و الكبير كما في مجمع الزوائد بلفظ جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر و العصر و المغرب و العشاء قيل له في ذلك فقال صنعت ذلك لثلاث تخرج امتي - انتهى - و ابن عبد القدوس لم يتكلم فيه إلا بسبب روايته عن الضعفاء و الشيعة و الأول غير قادح ههنا اذ لم يروه عن ضعيف بل عن الأعمش كما قال الهيثمي و الثاني ليس بقدر معتد به ما لم يتجاوز الحد المعبر عندهم و قد قال البخاري صدوق و قال ابو حاتم : لا بأس به كما في كتب الرجال و لم يقدر ابن أبي شيبة على الرواية بحديث يكون نصا في المقصود حديث ابن عمر و جابر و معاذ بن جبل و عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده و حديث ابن عباس و حديث انس كلها كذلك بل الأخيران يشهدان لما قال به ابو حنيفة رحمه الله تعالى من تأخير الأول و تعجيل الثاني ، و لا أقول ان ابن أبي شيبة لم يعلم حديث عمر و حديث ابن مسعود و حديثه بصلاته صلى الله عليه وسلم بعرفة و المزدلفة لأنه حافظ الحديث إلا انه قد عرض الانسان امور خارجية يراعى بها جانبا يوافقه و يعرض بها عن جانب آخر كشحا يخالفه إذا اکتالوا على الناس يستوفون و إذا كالوهم او وزنوهم يخسرون - والله الهادي الى الحق .

ألا ترون أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا ومعهما ذو رحم^١ محرم فجعل السفر ثلاثة أيام ولم يجعل ذلك^٢ أقل من ذلك^٣ أو ما دون سفر يجب عليها فيها اخراج المحرم معها فكذلك الصلاة لا تقصر فيما دون ذلك أرايتم المرأة لو خرجت فيما دون ذلك الى مسيرة أربعة بُرد أو تقصر لصلاة وفي حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه رخص لها أن تخرج إلى أقل من ثلاثة أيام بغير محرم فكيف تقصر وخروجها ذلك ليس بسفر مع أحاديث كثيرة قد جاءت في ذلك .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن إبراهيم النخعي قلت : فيما^٤ تقصر الصلاة قال في المدائن وواسط ونحوهما .

اخبرنا ابو معاوية المكفوف عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سفرا يكون ثلاثة أيام فصاعدا إلا ومعهما أبوها أو زوجها أو أخوها أو ذو محرم منها فكذلك جعلنا الصلاة لا تقصر في أقل من مسيرة ثلاثة أيام .

قالوا : فقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يحل لها ان تسافر سفرا يكون ثلاثة ايام فقد جعل ما دون ثلاثة الأيام^٥ سفرا .
 قيل لهم : أنه سفر وليس بما تقصر فيه الصلاة كما ان المسافر لو أتى

(١) وكان « رحم » ساقطا من الأصل وهو زيادة مني لما ورد في ألفاظ الأحاديث هكذا .

(٢-٣) وكان في الأصل « أقل ذلك » سقط منه لفظ « من » فزدناه .

(٣) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « فيم » . ف

(٤) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « ايام » .

بلدة فتوى ان يقيم [فيها - '] يوما او يومين او ثلاثة ايام كانت تلك الإقامة وليست بإقامة تكمل فيها الصلاة في قولنا وقولكم فلما كانت هذه الإقامة لا تكمل فيها الصلاة فكذلك ما كان دون ثلاثة ايام .

ذلك وإن كان سفرا لا تقصر فيها الصلاة لأننا إذا قصرنا الصلاة فيما سمي سفرا فقصرنا في البريد ونحوه وأتممنا في إقامة اليوم ونحوه لأنه إقامة وسفر ولكن الذي نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنه من سفر المرأة هو الذي تقصر فيه الصلاة لأن ما دونه قد اذن للمرأة ان تسافر فيه بغير محرم فكأنه غير سفر فرق بينهما .

اخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا إبراهيم بن عبد الأعلى^٢ قال : سمعت سويد بن غفلة الجعفي يقول : إذا سافرت ثلاثا فأقصر .

وقال ابو حنيفة رحمه الله : فيمن دخل مصرا وهو مسافر وليس من أهله قصر الصلاة وإن اقام شهرا او أكثر من ذلك ما لم يجمع على إقامة^٣ خمسة عشر يوما وذلك نصف شهر فان اجمع على إقامة^٤ خمسة عشر يوما اتم صلاته وإن اجمع على اقل من ذلك لم يتم الصلاة .

(١) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصول .

(٢) كذا في الاصل ووجداني يحكم بأن حرف الاستدراك « لكن » سقط من قلم الناسخ اي « لكن لا تقصر » فان قبله « وإن كان » وصليّة - فتدبر .

(٣) وكان في الأصول « عبد الله » وهو خطأ ، والصواب « إبراهيم بن عبد الأعلى » وهو يروى عن سويد بن غفلة كما في ج ٤ ص ٢٧٨ من التهذيب في ترجمة سويد وروى عنه إسرائيل كما في ج ١ ص ١٣٧ من التهذيب في ترجمة إبراهيم المذكور .

(٤) وكان في الاصل « الإقامة » بالتعريف .

وقال أهل المدينة: إذا اجمع على إقامة [أقل من -^١] أربع قصر الصلاة وإن^٢ أقام حيناً فإن اجمع على إقامة أربع أتم الصلاة.
وقال محمد بن الحسن: كيف أخذتم بالأربع^٣.

قالوا: بلغنا ذلك عن سعيد بن المسيب. قالوا: رواه مالك بن أنس عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب.

قيل لهم: فقد أخبرنا بذلك مالك فقد أخذتم عليكم^٤ هذا في هذه الأربع عن رجل من أهل خراسان ولم^٥ يبلغ أحداً منكم بآثره عن سعيد بن المسيب أن هذا لمن العجب أنكم ترغبون فيما تزعمون عن رواية أهل الكوفة ولا تأخذون بها وتروون عن يأخذ من أهل الكوفة كيف لم تسمعوا بهذا الحديث وهو فيما تزعمون فقيهم سعيد بن المسيب حتى تروونه عن عطاء الخراساني.

أما أني لم أرد بذلك عيب عطاء الخراساني وإن كان عندنا ثقة ولكننا أردنا أن نبصركم عيب قواكم وقلة معرفتكم بقول فقيهم وهذا مما لا ينبغي أن تجهلوه من قول أصحابكم وهو مما يتبلى به الناس كثيراً في أسفارهم وليس هذا من الغاهض الذي تعتذرون بجهله من قول أصحابكم مع أنكم قد خالفتم في ذلك علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمر وسعيد بن جبيرة وغيرهم فقد جاء الثبت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كان لا يرى التمام على من اجمع

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل.

(٢) وكان في الأصل «فإن» والصواب «وإن» بالواو.

(٣) وكان في الأصل «الأربع» والصواب «بالأربع» سقط منه حرف الجر.

(٤) كذا في الأصل وهو الصواب، وفي الهندية «عليكم» وهو من اغلاط الناسخ.

(٥ - ٥) وكان في الأصل «لم يبلغ أحد» بالرفع، وفي الهندية «يلغى أحد» ف

على اربع ولا خمس ولا اكثر من ذلك حتى يتم العشر وكان عبد الله ابن عمر رضى الله عنهما إذا أجمع على إقامة خمسة عشر يوما سرح ظهره وأتم الصلاة .

و أتم ونحن جميعا نروى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقام في حجة لصبح رابعة من ذى الحجة فلم يخرج الى منى حتى كان الوقت الذى يصلى فيه الظهر بمنى يوم التروية فهذا اكثر من اربع وقد علمنا جميعا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يرد بردا . جاء من مكة وهو خارج الى منى فقد اجمع على المقام بمكة الى يوم التروية للرواح الى منى فهذا اكثر من مقام اربع ليال وقد صلى صلاة المسافر حتى رجع الى المدينة .

اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا موسى بن مسلم عن مجاهد عن ابن عمر قال : اذا كنت مسافرا فوطنت نفسك على إقامة خمسة عشر يوما فأتهم الصلاة وإن كانت لا تدرى فاقصر .

اخبرنا عمر بن ذر الهمداني عن مجاهد عن ابن عمر رضى الله عنهما انه اذا اراد ان يقيم بمكة خمسة عشر يوما سرح ظهره وصلى اربعاء .

اخبرنا اسماعيل بن عبد الملك المكي عن عطاء بن أبي رباح ان جابر بن عبد الله اخبره قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مناهين

(١) وهو الحزامى ويقال الشيباني ابو عيسى الكوفي الطحان المعروف بموسى الصغير ثقة ذكره ابن حبان فى الثقات كما فى ج ١٠ ص ٣٧٢ من التهذيب .

(٢) من التسريح وهو الترك والارسال .

(٣) وهو شيخ ابى حنيفة كما فى كتاب الآثار و شيخ الثورى و طبقته كما فى التهذيب فلى فى الاستاد قلق تأمل وقد روى عنه الامام محمد فى مواضع من الحجّة .

بالحج قال : قدمنا [مكة - ١] قبل يوم التروية بأربع^٢ ليال .
فهذا يدل على خلاف ما قال اهل المدينة و قد رويناه خلاف ما روى
عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب .
اخبرنا خالد بن عبد الله عن داود بن ابي هند عن سعيد بن المسيب قال :
إذا قدمت بلدة فأقمت خمسة عشر [يوما - ٢] فأتم الصلاة و داود بن ابي هند
كان اعرف عندنا بحديث [سعيد بن المسيب - ٤] من عطاء الخراساني .
اخبرنا خالد بن عبد الله عن يحيى^٥ بن ابي اسحاق عن انس بن مالك قال :
خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حاجا فلم نزل نصلى ركعتين حتى
رجعنا ، قال قلت : كم أقمت ؟ قال : عشرا^٦ .

باب قصر الصلاة^٧

قال ابو حنيفة رحمه الله : لا يقصر الذي يريد السفر الصلاة حتى يخرج

- (١) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصل ، و الصواب إثباته .
- (٢) اقتصر الامام على جزء من الحديث لمدهاء و إلا فهو حديث طويل كما اخرجه مسلم
مطولا حديث مشهور بحديث الحج و قوله « بأربع ليال » اي من ذى الحجة سقط من
الأصول و لا بد منه .
- (٣) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصل و لا بد منه .
- (٤) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصل و لا بد منه فزيد .
- (٥) هو الحضرمي مولاهم البصري النحوي .
- (٦) و أخرجه الطحاوي ايضا في ج ١ ص ٢٤٢ عن شعبة و سفيان عن يحيى المذكور به .
- (٧) هذا الباب بعد ثلاثة ابواب في الأصل . قدمته لكونه مناسبا بالباب المذكور قبله
و الحقنه به تأمل .

من بيوت القرية فيجعلها خلف ظهره ولا يبقى منها شيء امامه ولا يتمها حتى يدخل البيوت فيجعل بعضها خلف ظهره فاذا دخلها أو دخل شيئاً منها اتم الصلاة .

وقال اهل المدينة : لا يقصر الذي يريد السفر بالصلاة حتى يخرج من بيوت القرية و يفارقها ولا يتمها حتى يدخل بيوتها او يقاربها .
وقال محمد بن الحسن : ليست المقاربة بشيء يقصر الصلاة حتى يدخل البيوت كما انه يتمها حتى يخرج من البيوت .

وقال ابو حنيفة من قدم بلدة وهو مسافر صلى ركعتين حتى يجمع على اقامة خمسة عشر يوماً .

وقال اهل المدينة : اذا اجمع مقام اربع ليال فلبت الصلاة .
وان قدم لهلال ذي الحجة فأهل بالحجة فانه يتم الصلاة حتى يخرج من مكة الى منى فيقصر وذلك انه قد اجمع مقاماً اكثر من اربع ليال .
وقال محمد بن الحسن : لم يروا ان المقيم يتم الصلاة اذا اجمع على اربع ليال عن أحد من الناس نعله إلا سعيد بن المسيب وقد جاء عن ابن عمر وغيره خلاف ذلك .

اخبرنا عمر بن ذر عن مجاهد قال : كان ابن عمر إذا اجمع على اقامة خمسة عشر يوماً سرح ظهره فأتم الصلاة .

(١) و كان في الأصل « شيء » والصواب « شيئاً » بالنصب .

(٢) و كان في الأصل « لم كان » والصواب « لم يرو » .

(٣) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهذلية « قال ابن عمر » و الأثر بهذا السند و المتن في الباب المذكور .

اخبرنا هشيم^١ عن جعفر بن اياس^٢ عن سعيد بن جبير [انه كان اذا اجمع على اقامة خمسة عشر يوما اتم - ^٣] وبلغنا عن^٤ علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه كان يقول^٥ : اذا اجمع على اقامة خمسة عشر يوما اتم الصلاة .
فهؤلاء احق ان نأخذ بقولهم من سعيد بن المسيب^٦ .

(١) هو ابن شير ابو معاوية الواسطي .

(٢) هو ابن ابي وحشية الشكري ابو بشر الواسطي بصرى الاصل .

(٣) ما بين المربعين كان ساقطا من الاصل و لا بد منه فزيد . قلت و روى ابن ابي شيبة ايضا عن عبد الله بن ادريس عن داود بن ابي هند عن سعيد هكذا . ف

(٤) و في المحلى ج ٥ ص ٢٢ : و عن علي بن ابي طالب اذا اقامت عشرا فاتم و به يأخذ سفيان الثوري و الحسن بن حي و حميد الرؤاسي صاحبه . انتهى . و هو الذي ذكره الامام محمد في باب المسافر قبله . و رواية العشر عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه ثابت و لم يذكره في الموطأ و كتاب الآثار فقشه من مظان العلم . قلت : حديث علي اذا اجمع على اقامة خمسة عشر يوما اخرج ابن ابي شيبة عن و كيع عن سفيان عن جعفر عن ابيه عن علي و روى الثقفى عن جعفر عن ابيه قال : من اقام عشرا اتم . ف

(٥) وجداني يحكم بأن لفظ « يقول » زائد و لعل المذكور فعل علي رضي الله عنه و إلا فلفظ « المسافر » بعد قوله « اجمع » سقط من قلم الناسخ كما لا يخفى فعلى هذا يكون قوله - تأمل .

(٦) و بعد هذا في الاصل مسألة غسل المحرم و كفته و خنوطه اذا مات في الاحرام و سرد الآثار له وهي لا تناسب باب قصر الصلاة فأسقطتهما في النقل من الباب و بعد الآثار باب جمع الصلاة في السفر و قد تقدم باب الجمع بين الصلاتين قبل باب المسافر في الاصل فتأمل في هذا التكرار و الترتيب بين الأبواب و هذا كله من كرامات الناسخين .

باب جمع الصلاة في السفر

قال ابو حنيفة رضى الله عنه : الجمع بين الصلاتين في السفر في الظهر والعصر والمغرب والعشاء سواء يؤخر الظهر الى آخر وقتها ويجعل العصر في اول وقتها فيصلّى في اول وقتها وكذلك المغرب والعشاء يؤخر المغرب الى آخر وقتها فيصلّى قبل ان يغيب الشفق وذلك آخر وقتها ويصلّى العشاء في اول وقتها حين يغيب الشفق فهذا الجمع بينهما .

و^١ قال اهل المدينة : السنة^٢ في الجمع ان يؤخر الظهر و يقدم العصر في اول وقتها و أما المغرب والعشاء ففي اول وقت العشاء .

(١) هكذا في الاصل بالافراد ولعلها « الصلوات » بالجمع او الجمع بين الصلاتين بازدياد لفظ « بين » و ثنية الصلاة تأمل .

(٢) كذا في الاصل وسقطت الواو من ، « وقال » من الهندية .

(٣) وفي ج ١ ص ١١١ من المدونة : قال مالك : فأحب ما فيه الى ان يجمع بين الظهر والعصر في آخر وقت الظهر و أول وقت العصر يجعل الظهر في آخر وقتها والعصر في اول وقتها الا ان يرتحل بعد الزوال فلا ارى بأسا ان يجمع بينهما تلك الساعة في المنهل قبل ان يرتحل والمغرب والعشاء في آخر وقت المغرب قبل ان يغيب الشفق يصلّيها فإذا غاب الشفق صلى العشاء ولم يذكر في المغرب والعشاء مثل ما ذكر في الظهر والعصر عند الرحيل من المنهل - انتهى من باب جمع المسافرين بين الصلاتين : ومن هذا الباب ظهر لك بطلان قول ابن ابي شيبة في الثامن عشر من مسائل كتاب الرد حيث نسب الى ابي حنيفة على الاطلاق بأنه قائل بعدم جواز الجمع مطلقا كيف وهو قائل بالجمع والاطلاق والارسال لا يليق بشأن ابن ابي شيبة وقد سبق دنى ما يتعاق بالجواب عما قاله ابن ابي شيبة في باب الجمع بين الصلاتين .

و قال محمد بن الحسن: وكيف اختلفت الظهر والعصر والمغرب والعشاء
لئن جاز ان يؤخر المغرب حتى يخرج وقتها ليجوز ان يؤخر الظهر حتى يخرج
وقتها وما هما إلا سواء.

ولما جاء في المغرب انها لا تؤخر و أن تأخيرها مكروه اكثر مما جاء
في صلاة الظهر وكيف جاز^١ لأهل المدينة أن يقولوا في الجمع بين المغرب
والعشاء في الحضر إذا كان مطر أن يعجل العشاء فيصلوها في وقت المغرب .
ولا يقولون ذلك في الجمع بينهما في السفر .

زعموا أنهم يجمعون بينهما في السفر في وقت العشاء بعد غيوبة الشفق
ويجمعون بينهما في الحضر إذا كان مطر قبل غيوبة الشفق فكيف جاز،
وكيف اختلفا لئن جاز لهم في الحضر ان يجمعوا^٢ بينهما قبل وقت العشاء
ان ذلك ليجوز [ايضاً -^٣] في السفر وما رووا في اختلاف ذلك حديثاً
وما هذا إلا رأى^٤ رأوه فهل عندهم^٥ في ذلك أثر في اختلاف الجمع بين
الصلاتين في السفر والحضر إذا كان مطر؟ لو كان في هذا حديث لاحتجوا به
ولرووه فيما رأوه^٥.

(١) وفي ج ١ ص ١١٠ من المدونة في جمع الصلاتين ليلة المطر: قال مالك: يجمع بين
المغرب والعشاء في الحضر وإن لم يكن مطر إذا كان طين و ظلمة ويجمع ايضاً بينهما
إذا كان المطر وإذا أرادوا ان يجمعوا بينهما في الحضر إذا كان مطر او طين او ظلمة
بؤخرون المغرب شيئاً ثم يصلونها ثم يصلون العشاء الآخرة قل مغيب الشفق قال مالك:
لا يجمع بين الظهر والعصر في الحضر ولا يرى ذلك مثل المغرب والعشاء - انتهى .
(٢) كذا في الأصل، وفي الهندية « قيل ان يجمعوا » والصواب ما في الأصل المدني .
(٣) ما بين المربعين زيادة مني يدل على سقوطه السابق .

(٤) و كان في الأصل « عندهم » وهو تصحيف، والصواب « عندهم » .

(٥) و كان في الأصل « فيما رووا » وهو تصحيف، والصواب « فيما رؤوه » .

اخبرنا عطاء بن خالد المخزومي المدني ^١ قال ^٢ اخبرنا نافع قال : اقبلنا مع ابن عمر من مكة حتى إذا كان ببعض الطريق استصرخ علي زوجته فقيل له انها في الموت فأسرع السير وكان إذا نودي بالمغرب نزل مكانه فصلى فلما كان تلك الليلة نودي بالمغرب فسار حتى أمسينا فظننا أنه نسي فقلنا : الصلاة ، فسار حتى إذا كان الشفق قرب ان يغيب نزل فصلى المغرب و غاب

(١) و في ج ٧ ص ٢٢١ من التهذيب « المدني » و في الخلاصة « المدني » ليس به بأس ثقة صحيح صالح الحديث ولد سنة إحدى و تسعين - كذا في التهذيب .

(٢) و أخرجه الطحاوي في ج ١ ص ٩٧ من كتابه حدثنا يزيد بن منان قال حدثنا ابو عامر العقدي قال ثنا العطاء بن خالد المخزومي به مثله ثم قال الطحاوي فكل هؤلاء يروى عن نافع ان نزول ابن عمر كان قبل ان يغيب الشفق وقد ذكرنا احتمال قول ايوب عن نافع حتى إذا غاب الشفق انه يحتمل قرب غيوبة الشفق فأولى الاشياء بنا ان نحمل هذه الروايات كلها على الاتفاق لا على التضاد فتجعل ما روى عن ابن عمر ان نزوله للمغرب كان بعد ما غاب الشفق انه على قرب غيوبة الشفق اذا كان قد روى عنه ان نزوله ذلك كان قبل غيوبة الشفق و لو تضاد ذلك لكان حديث ابن جابر اولاهما لأن حديث ايوب ايضا فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الصلاتين ثم ذكر فعل ابن عمر كيف كان و في حديث ابن جابر صفة جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف كان فهو أولى - انتهى . و أخرجه ابو داود من حديث محمد بن فضيل عن ابيه عن نافع و عبد الله بن واقد و فيه انه قبل غروب الشفق صلى المغرب ثم انتظر حتى غاب الشفق فصلى العشاء - انتهى . و راجع كتاب الآثار ص ٣٤ و موطأ محمد ص ١٣١ من باب الجمع بين الصلاتين في السفر و المطر و باب الجمع بين الصلاتين في السفر من الجوهر النقي على سنن الديهقي ج ٣ ص ١٥٩ و شرح المعاني الآثار للطحاوي و نصب الراية و غيرها من كتب القوم .

كتاب الحجة (باب وقت الصلاة اذا اراد السفر) للامام محمد الشيباني

الشفق فصلى العشاء ثم أقبل علينا فقال: هكذا كنا نصنع مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا جد بنا السير .

وهكذا قال أبو حنيفة في الجمع بين الصلاتين: أن يصلى الأولى منهما في آخر وقتها والآخرى في أول وقتها كما فعل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ورواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأما أن يجمع بين الصلاتين في وقت إحداهما فهذا مما لا ينبغي إلا في موضعين^١ بعرفة وجمع .

باب^٢ وقت الصلاة اذا اراد السفر او كان

مسافرا فدخل منزله

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: فيمن اراد السفر فأدركه الوقت وهو

(١) لأنه مخالف لقوله تعالى «ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا» ومخالف لحديث امامة جبرئيل ولحديث السائل عن اوقات الصلاة ولحديث من نام عن الصلاة او نسيها - الحديث، ولأنه كبيرة كما قال عمر رضي الله عنه .

(٢) كما رواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه اخرجه الشيخان وغيرهما من الأئمة في كتبهم وهو حديث مشهور مستفيض بين الخلائق .

(٣) قد جمعت جميع الأبواب المتفرقة في الكتاب في موضع واحد تسهلا على الناظرين قنبه له، ثم اعلم انه لم يثبت من حديث صحيح خال عن الكلام فيه الجمع الحقيقي بين الصلاتين في الحضر او السفر وإنما ثبت منها الجمع الصوري الذي بينه الامام أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى غير حديث ابن مسعود رضي الله عنه بعرفة وجمع وهو في الصحيحين ايضا قال: ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة لغير وقتها إلا بجمع فانه جمع بين المغرب والعشاء بجمع وصلى صلاة الصبح من الغد قبل وقتها - اهـ . فهذا ابن مسعود يخبر بذلك ومنزله في قربه وملازمته النبي صلى الله عليه وآله وسلم =

كتاب الحجّة (باب وقت الصلاة اذا اراد السفر) للإمام محمد الشيباني

= معلومة فانه كيف ملئ علما فلا يجهل مثله ذلك لو لم يكن معنى الجمع على ما ذكره الامام ابو حنيفة من تأخير الظهر والمغرب في آخر وقتها وتعجيل العصر والعشاء في اول وقتها وبذلك يجمع بين الأدلة المختلفة في بادي الرأي وهو الاوثق والاحوط ولا ادري ان ابن ابي شيبة في كتاب الرد لما ذاك سلك مسلك غير المحتاط واخرج احاديث في مسألة الثامن عشر في الجمع بين الصلاتين في السفر ولا يدل واحد منها على مطلوبه صراحة إلا بتأويل بعيد هو حق لكل احد من اهل النظر في النصوص المحتملة غير المحتملة في المنطوق ثم قال في آخره وذكر ان ابا حنيفة قال: لا يجوز ان يفعل ذلك - اهـ. وانت تعلم ان الامام قاتل بالجمع بين الصلاتين بعرفة والمزدلفة جمعا حقيقيا وبغيرهما في السفر جمعا صوريا وهو المفاد من الاحاديث التي سردها ابن ابي شيبة في كتاب الرد مع انه ليس بمفرد في ذلك بل معه غيره ايضا من الفقهاء والمحدثين بل وكفى به قدوة عمر بن الخطاب وابن مسعود رضي الله عنهما فالاول حديث ابن عباس قال: صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ثمانيا جميعا وسبعا جميعا قال قلت: يا ابا الشعثاء! أظنه أخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء - اهـ. فهذا عين ما قال ابو حنيفة وليس فيه انه جمع بينهما في وقت واحد كلا وحاشا لله كيف وقد قال الله تعالى « ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا » وفي حديث جبريل وحديث السائل والوقت بين هذين وبالا احتمال لا يعترض على الرجال وإنما هذا فعل الجهال والحديث الثاني حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء - اهـ. فهل فيه انه جمع في وقت واحد كلا والاقتصار على احتمال واحد في ذهنه مع ان القرائن تؤيد غيره ليس من ديدن اهل العلم مع ان الحديث مختصر وأوضحه ما اخرج به محمد في الكتاب وعليه المعول فان طريق الحديث كلها ليس فيها تعرض لوقت الجمع إلا في بعضها وهو موافق لأبي حنيفة واصحابه والحديث ورد في التأخير والتعجيل لا الجمع في وقت واحد وهو مقصود ابن ابي شيبة من الرد والثالث حديث معاذ بن جبل ان =

كتاب الحجة (باب وقت الصلاة اذا اراد السفر) للإمام محمد الشيباني

في اهل ثم خرج منه فانه يصلي صلاة مسافر و إذا خرج و قد ذهب الوقت ولم يكن صلى في اهل ناسيا فانه يصلي صلاة المقيم لأنه يقضى مثل الذي وجب عليه و الوقت في ذلك للظهر حتى يخرج وقتها و يدخل وقت العصر و الوقت في ذلك للعصر حتى تغرب الشمس و الوقت في ذاك للغرب حتى يغيب الشفق و الوقت في ذلك للعشاء حتى يطلع الفجر .

و قال اهل المدينة مثل قول أبي حنيفة في جميع ذلك الا انهم قالوا : الوقت في ذلك للظهر و العصر النهار كله و الوقت في ذلك للغرب والعشاء الليل كله .

= النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في السفر في غزوة تبوك - اهـ . فهل فيه الا لفظ الجمع وهل هو في وقت واحد او في وقتين فكلا وقرائن خارجة تؤيد الثاني بل تعيينه و الرابع حديث جابر جمع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك بين الظهر والعصر و بين المغرب والعشاء - اهـ . فوزانه وزان حديث معاذ حذوا بحذو و كذا حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده انه صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين في غزوة بني المصطلق و حديث انس يوافق ما قاله ابو حنيفة قال حفص بن عبيد الله : كنا نسافر مع انس الى مكة فكان اذا زالت الشمس و هو في منزله لم يركب حتى يصلي الظهر فاذا راح فحضرت العصر صلى العصر فان سار من منزله قبل ان تزول الشمس حضرت الصلاة قلنا : الصلاة . قال : سيروا حتى اذا كان بين الصلاتين نزل فجمع بين الظهر والعصر ثم قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم صنع هكذا - اهـ . و هو كائن في الجمع الصوري وبالجملة لم يقدر على اتيان ما يكون نصا في الباب ودونه خرط القتاد فظهر بهذا بأن رد ابن أبي شيبة رد عليه لا على أبي حنيفة بل انه افترى في ذلك و نسب اليه ما لم يقله والكلام في اسانيد الأحاديث باق بعد .

كتاب الحجة (باب وقت الصلاة اذا اراد السفر) للإمام محمد الشيباني

وقال محمد بن الحسن : كيف يكون النهار كله للظهر و اذا خرج وقت الظهر دخل وقت العصر . قالوا : لأن صلاة النهار لا تقوت حتى يدخل الليل . قيل لهم : ليس هذا ^١ هكذا رويتم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا هكذا رويانا ولا روت الفقهاء [و - ^٢] الحديث المعروف ^٣ المشهور عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان رجلا سأله عن مواقيت الصلاة فسكت حتى اذا كان من الغد صلى الصبح حين طلع الفجر و صلى الظهر حين زالت الشمس و صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله و صلى المغرب حين غابت الشمس و صلى العشاء حين غاب الشفق فلما كان من الغد صلى الصبح بعد ما اسفر و صلى الظهر حين صار ظل كل شيء مثله و صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثليه ثم اختلف الناس في المغرب فقال بعضهم صلاها ^٤ كما صلاها بالأمس في وقت واحد و قال بعضهم صلاها حين كاد الشفق يغيب ثم قال ابن السائل عن الوقت ما بين هذين الوقت فقد ذكر في هذا الحديث ان وقت الظهر ما بين ان تزول الشمس الى ان يصير ظل كل شيء مثله ^٥ فكيف قلتم لا يفوت الظهر ولا يذهب وقتها حتى تغيب

- (١) وجداني يحكم بأن لفظ « هذا » زائد . (٢) زيادة الواو مني .
- (٣) والحديث المذكور قد تقدم باسانيده في اختلاف المواقيت من ابتداء كتاب الحجة قد تكلم هناك الامام محمد تذكره ولا نعيده .
- (٤) كذا في الأصل ، ولفظ « حتى » ساقط من الأصل الهندي وهو من سهو قلم الناسخ .
- (٥) كذا في الأصل ، وفي الأصل الهندي « ذا » مكان « اذا » وليس بصواب .
- (٦) كذا في الأصل ، وفي الأصل الهندي « صلها » وهو مصحف « صلاها » .
- (٧) هكذا في الأصل ولعل الصواب « مثليه » او يكون على ما ذهب اليه محمد بن رواية المثل عن الامام أبي حنيفة .

كتاب الحجة (باب وقت الصلاة اذا اراد السفر) للإمام محمد الشيباني

الشمس^١ لأن جاز هذا ما ينبغي لكم ان تروا بأسا ان يصلي الظهر ما دامت الشمس يضاء نقيه وإن كان وقت العصر قد دخل .

قالوا: انما يجوز هذا للناسي ونرى انه في وقت ما دام في النهار .

قيل لهم: فينبغي ان نسي صلاة الفجر ان يكون في وقت حتى يغيب الشمس وما بين صلاة الفجر و صلاة الظهر في ذلك من فرق وما وقت الناسي وغير الناسي في ذلك [الا - ^٢] سواء ولكن الناسي^٣ اذا لم يذكر الظهر حتى يدخل وقت العصر امر بصلاة الظهر وإن كان وقتها قد فات كما يؤمر بذلك بالليل لو ذكرها .

وقال ابو حنيفة رحمه الله فيمن^٤ ادركه الوقت وهو في سفر فأخر الصلاة ناسيا انه ان قدم وهو في الوقت صلى صلاة المقيم وإن قدم وقد ذهب الوقت صلى صلاة المسافر لأنه انما يقضى مثل الذي كان عليه، وكذلك قال اهل المدينة وإنما اختلفوا في الوقت .

(١) و كان في الأصل « الشفق » مكان « الشمس » و لبس بصواب .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل و لا بد منه فزيد .

(٣) لقوله عليه السلام « من نام عن الصلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها » الحديث الصحيح المشهور في كتب الحديث فراجعها .

(٤) هذا بحث اصولي قد فرغ عنه في كتب اصول الفقه من ان وجوب الأداء يتنقل الى الجزء الأخير من الوقت ان كان مقبلا في هذا الجزء وجب عليه صلاة المقيم وإن كان مسافرا فصلاة المسافر فالحكم دائر على الجزء الأخير من الوقت ثم هو منقسم الى الكمال و غيره و بحسبه يدور الحكم على الأداء أيضا كاملا و ناقصا و تحريما و تنزيها كوقت العصر و العشاء قبل غروب الشمس و طلوع الفجر - اهـ .

باب الوتر في السفر^١

قال ابو حنيفة في صلاة المسافر [اذا صلى في -^٢] السفر تطوعا يصلي على بعيره^٣ وعلى دابته حيث كان وجهه الى القبلة او إلى غيرها ايماء برأسه ويجعل السجود انخفض من الركوع فاذا كان فريضة او وترا فلا بد ان ينزل حتى يصلي الفريضة على الأرض ويوتر على الأرض .

وقال اهل المدينة كقول ابى حنيفة بذلك^٤ كله الا الوتر فانهم قالوا : لا بأس بأن^٥ يوتر على البعير .

وقال محمد بن الحسن : قد جاءت في الوتر احاديث مختلفة فأخذنا بأوثقها فرأينا ان يوتر بالأرض^٦ ولا يوتر على بعيره لأن الفقهاء شددوا في الوتر ما لم يشددوا في غيرها من الصلوات^٧ سوى الصلوات^٨ الخمس^٩ .

- (١) هذا الباب كان قبل الأبواب المذكورة فأخرته إتماما لبحث صلاة السفر .
- (٢) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصل فزدته تصحيحا للعبارة .
- (٣) كذا في الأصل ، وسقط ضمير المفرد من الأصل الهندي وهو سهو الناسخ .
- (٤) كذا في الأصل والظاهر ان الباء زائدة .
- (٥) وكان في الأصل « ان يوتر » ، والصواب « بأن يوتر » .
- (٦) كذا في الأصل « بالأرض » ولعل الصواب « على الأرض » . قلت : والباء هاهنا بمعنى « على » كما يجيء في التعليق رواية الامام عن مجاهد في آثاره . ف
- (٧ - ٧) ولفظ « الصلوات » كان في الأصل في كلا الحرفين بالافراد ، والصواب ان يكونا بالجمع .

(٨) سيأتي تخريج حديث « ان الله قد زادكم صلاة يعني الوتر فصلوها ما بين العشاء الى طلوع الفجر » وبه وبمثله من الاحاديث استدلل آئمتنا الامام ابو حنيفة و أبو يوسف =

== و محمد رحمهم الله تعالى على وجوب صلاة الوتر وهو فرض عملي لا يكفر جاحده
و يأتهم اشد التأثم تاركه ولذا قالوا : انها لا يصلى في السفر الا على الأرض كالقرض
القطعى فانها صارت شبيهة بالفرض في العمل من بين صلاة الليل وصلاة السفر على
الراحلة خارجة عن الصلاة على الراحلة وقد سرد الآثار لذلك الامام محمد بعدها وقال
في باب الصلاة على الدابة في السفر من الموطأ بعد رواية حديث عبد الله بن عمر في الصلاة
على الراحلة في السفر و حديث سعيد بن يسار و أثر انس و أثر ابن عمر لا بأس بأن
يصلى المسافر على دابته تطوعا ايماء حيث كان وجهه يجعل السجود اخفض من الركوع
فأما الوتر والمكتوبة فانها تصليان على الأرض وبذلك جاءت الآثار قال محمد : اخبرنا
ابو حنيفة عن حصين قال : كان عبد الله بن عمر يصلى التطوع على راحلته اينما توجهت
به فاذا كانت القريضة او الوتر نزل فصلى قال محمد : اخبرنا عمر بن ذر الهمداني عن
مجاهد ان ابن عمر كان لا يزيد على المكتوبة في السفر على الركعتين لا يصلى قبلها ولا بعدها
ويحيي الليل على ظهر البعير اينما كان وجهه وينزل قيل الفجر فيوتر بالأرض فاذا اقام
في منزل احيي الليل ، قال محمد : اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد بن ابى سليمان عن
مجاهد قال : صحبت عبد الله بن عمر من مكة الى المدينة فكان يصلى الصلاة كلها على بعيره
نحو المدينة ويؤمى برأسه ايماء ويجعل السجود اخفض من الركوع الا المكتوبة والوتر
فانه كان ينزل لها فسأله عن ذلك فقال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله حيث
كان وجهه يؤمى برأسه ويجعل السجود اخفض من الركوع ، قال محمد : اخبرنا اسماعيل
ابن عياش حدثني هشام بن عروة عن ابيه انه كان يصلى على ظهر راحلته حيث توجهت
ولا يضع جبهته ولكن يشير للركوع والسجود برأسه فاذا نزل اوتر ، قال محمد : اخبرنا
خالد بن عبد الله عن المغيرة الضبي عن ابراهيم النخعي ان ابن عمر كان يصلى على راحلته
حيث كان وجهه تطوعا يؤمى ايماء ويقرأ السجدة وينزل للمكتوبة والوتر ، قال محمد :
اخبرنا الفضيل بن غزوان عن نافع عن ابن عمر قال : اينما توجهت به رحلته صلى ==

= التطوع فاذا اراد ان يوتر نزل فأوتر - انتهى . وقال في باب الوتر على الدابة من الموطأ بعد حديث سعيد بن يسار ان النبي صلى الله عليه وسلم اوتر على راحلته قال محمد: قد جاء هذا الحديث وجاء غيره فأحب الينا ان يصلى على راحلته تطوعا ما بدا له فاذا بلغ الوتر نزل فأوتر على الأرض وهو قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعبد الله ابن عمر رضى الله عنه وهو قول ابي حنيفة والعامه من فقهاءنا - انتهى . وسؤال مجاهد عبد الله بن عمر كان عن صلاة التطوع على الراحلة نحو المدينة لا عن الفرض والوتر على الأرض اوضحه ما رواه الامام ابو حنيفة عن حماد عن مجاهد انه صحب عبد الله بن عمر من مكة إلى المدينة يصلى على راحلته يؤمى ايماء الا المكتوبة والوتر فانه كان ينزل لها فسأله عن صلاته على راحلته ووجهه قبل المدينة فقال لى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى على راحلته تطوعا حيث كان وجهه يؤمى ايماء هكذا رواه سعيد بن ابى الجهم عنه وعن اسماعيل بن حماد كلاهما عن حماد كما فى عقود الجواهر المنيفة وهو فى جامع المسانيد فهذا ظهر ان اداء الوتر على الأرض فيه الاحتياط لأن مرتبه اعلى من النوافل وزيادة من الله تعالى بعد زمان فرض الصلوات الخمس التى فرضيتها ووجوبها بالدليل القطعى ووجوب الوتر بالدليل الظنى فلا يدخل فى الصلوات الخمس حتى تصير متا وتناقض كما زعم لكون احدهما ظنيا والآخر قطعيا ومن لم يذق الفرق بينهما لم يدرك وعلم بذلك ان مذهبه فى هذا هو الاحوط وعلم ايضا بذلك ان عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر رضى الله عنهما وعروة بن الزبير ومجاهدا وإبراهيم النخعى وحماد بن ابى سليمان ومحمد بن سيرين وغيرهم من الصحابة والتابعين كلهم متقدمون على ابي حنيفة وهم قالوا ان الوتر فى السفر يصلى على الأرض لا على الراحلة وبه قال ابو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى كما فى شرح معانى الآثار للطحاوى وعمدة القارى ونصب الراية وغيرها من الكتب ودلائل وجوب الوتر فى شرح معانى الآثار للطحاوى ونصب الراية وكشف السر لامام العصر الكشميرى وهاهى ذا فى كتاب الحجة ومع هذا فالعجب من =

= الحافظ ابن أبي شيبة في مسألة الثامن والثمانين من كتاب الرد صلاة الوتر على الراحلة قال بعد حديث ابن عمر و آثار ابن عباس و علي و الحسن البصري و نافع و سالم و ذكر ان ابا حنيفة قال : لا يجزئه ان يوتر عليها - اهـ . وهذا عمر و ابن عمر و عروة و مجاهد و النخعي و حماد و ابن سيرين كلهم لا يوترون على الراحلة فما الخصوصية فيه لابن حنيفة وهو عنده واجب ثبت وجوبه بالدلائل الحديثية التي ذكروها في الكتب وقد روى الامام نفسه عن ابن عمر انه كان ينزل للوتر و يصلي على الارض فكيف يترك ما ثبت عنده و حديث ابن عمر الذي ذكره هو بمرأى من أئمتنا كما هو ظاهر من الموطأ و كتاب الحجّة و كتاب الآثار و جامع المسانيد ثم يعارضه ما رواه الطحاوي ج ١ ص ٢٤٩ من شرح معاني الآثار حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا ابو عاصم قال ثنا حنظلة بن ابي سفيان عن نافع عن ابن عمر انه كان يصلي على راحلته و يوتر بالارض و يزعم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل كذلك - اهـ . قال الطحاوي : ثم روى عن ابن عمر ايضا من غير هذا الوجه من فعله ما يوافق هذا حدثنا ابو بكرة قال ثنا عثمان بن عمر و بكر بن بكار قال ثنا عمر بن ذر عن مجاهد ان ابن عمر كان يصلي في السفر على بعيره اين ما توجه به فاذا كان في السحر نزل فأوتر - اهـ . ثم ذكر طريقه ثم قال : والوجه عندنا في ذلك انه قد يجوز ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر على الراحلة قبل ان يحكم الوتر ويغلب امره ثم احكم بعد و لم يرخص في تركه - اهـ . ثم روى احاديث وجوبه فراجعه وبالجملة يصلي الوتر قبل التأكد على الراحلة فاذا أكد امره ترك ما كان قبله ، و في عقود الجواهر و يجمع بينهما ان الوتر على الراحلة كان في حالة العذر من وحل او مطر او غير ذلك فهي واقعة حال لا عموم لها على ان الفرض يصلي على الدابة لعذر الطين و المطر و نحوه او انه كان قبل وجوبه لأن وجوبه لم يقارن وجوب الخمس بل متأخر عنه فلا تناقض - اهـ . و لأن فرضيته بمعنى الفرض العملي و هو الوجوب الظني فلا مناقضة بينهما كما سبق و أنت عليم بأن الحاضر يقدم على الميخ وقت الاختلاف فما قال الامام ابو حنيفة =

فقال بعضهم: سنة لا ينبغي تركها. وقال بعضهم: واجبة.
و رووا في ذلك حديثا ان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم قال: ان الله قد زادكم صلاة يعنى الوتر، فاذا شددت الفقهاء

= ومعهم المذكورون هو الاوثق الاحوط وهذا كله على سبيل ارخاء العنان وإلا ففي
سند الحديث الاول ابن عجلان لم يحتج به مسلم وإنما اوردته مسلم في المتابعات وهو في
حديث نافع يضرب وما وقع له بمصر من القصة مشهور كما في التهذيب مع انه يعارضه
حديث حنظلة كما سبق وفي اثر ابن عباس عكرمة والكلام فيه معروف وفي اثر على
رضي الله عنه ثوير وهو ركن من اركان الكذب عند الثوري وفي اثر الحسن اشعث
ابن سوار والكلام فيه معروف وفي اثر سالم ابن ابي رواد وهو معروف وقد صلى
موسى بن عقبة على الأرض وفي موازيهم عمرو و ابن عمرو و محمد بن سيرين و مجاهد
والنخعي و عروة و حماد و آثار التابعين لا تكون حجة على غيرهم من التابعين يخالفونهم
في المسألة الاجتهادية فنحن رجال وهم رجال - هذا والله تعالى اعلم .

(١) وفيه رد على ابن ابي شيبة في مسألة الحادى والتسعين من كتاب الرد في وجوب الوتر
او رد فيها الآثار كلها تدل على كونه واجبا ثم يخالفها ويقول بسنيته ثم يرد بها على
الامام ابي حنيفة ويقول وذكر ان ابا حنيفة قال: الوتر فريضة - اهـ . ولم يدر ما الفرق
بين الفرض العملى الذى هو الوجوب الظنى الذى يقول به ابو حنيفة والفرض القطعى
الذى ثبت بالقطعيات و من لم يدر الفرق لم يذق حلاوة الفقه و آفته من الفهم السقيم
والفقه فقه ابي حنيفة وكلهم عيال عليه .

(٢) روى من حديث ثمانية من اصحابه صلى الله عليه وسلم خارجة بن حذافة وعمر بن
العاص وعقبة بن عامر و ابن عباس و ابي بصرة الغفارى وعمر بن شعيب عن ابيه
عن جده و ابن عمرو و ابي سعيد الخدرى فحديث خارجة رواه ابو داود والترمذى
و ابن ماجه والحاكم فى المستدرک و أحمد فى مسنده و الدارقطنى فى سننه والطبرانى =

في امر^١ نخذ بأوثقها اذا^٢ اختلفت فيه الأحاديث وقد اختلفت في الوتر بعينها فروى ان ابن عمر رضى الله عنهما كان ينزل بالأرض فيوتر عليها ويروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخذنا بأوثقها وأشبهها بالحق وبما جاءت به الآثار من التشديد في الوتر .

اخبرنا أبو بشر اسماعيل بن ابراهيم عن محمد بن ابراهيم البصرى^٣ قال

= في معجمه وابن عدى في كامله والبيهقى في سننه وحديث عمرو بن العاص وعقبة رواه اسحاق بن راهويه في مسنده ومن طريقه رواه الطبراني في الكبير والأوسط وحديث ابن عباس رواه الدارقطني في سننه والطبراني في معجمه وحديث أبي بصرة رواه الحاكم في مستدركه والطبراني في معجمه وأحمد في مسنده والطحاوي في شرح الآثار وحديث عمرو بن شعيب أخرجه الدارقطني في سننه وأحمد في مسنده وحديث ابن عمر رواه الدارقطني في غرائب مالك وحديث الخدرى رواه الطبراني في كتابه مسند الشاميين بإسناد حسن وقد استدل معاذ بحديث الزيادة على وجوب الوتر بإسناد رواه ثقات رواه عبد الله بن أحمد في مسند أبيه والتفصيل في نصب الراية والدراية والجواهر النقى على البيهقى والطحاوي وفتح القدير وعمدة القارى والبنابة ومجمع الزوائد وسنن البيهقى وإمام العصر الشيخ المحدث محمد انور الكشويرى رحمه الله رسالة حافلة في مسألة الوتر سماها كشف الستر لا بد للمحدث من الاطلاع عليها .

(١) هكذا في الأصل ، ولعل الصواب « امر الوتر فأخذنا بأوثقها او فنأخذ بأوثقها ، والمعنى على ما في الأصل ايضا صحيح » نخذ امر من الأخذ .

(٢) وكان في الأصل « وإذا » بزيادة الواو .

(٣) وكان في الأصل « ابراهيم بن محمد بن ابراهيم » والصواب « عن محمد بن ابراهيم » وهو ابن عدى فصنف « عن » وصار « بن » ويصدر مثل هذا كثيرا من النساخ ، وأبو بشر اسماعيل بن ابراهيم هو ابن عليّة من شيوخ المصنف واسماعيل ومحمد بن =

حدثنا عبد الله بن عون قال : سألت القاسم أيوتر الرجل على راحلته ؟ قال زعموا ان عمر رضى الله عنه كان يوتر بالأرض .

اخبرنا ابو حنيفة عن حصين^١ قال كان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما يصلى التطوع على راحلته ايماء اينما توجهت به فاذا كانت الفريضة ار الوتر نزل^٢ فصلى .

اخبرنا عمر بن ذر الهمداني عن مجاهد ان ابن عمر كان لا يزيد على المكتوبة في السفر على ركعتين^٣ لا يصلى قبلها ولا بعدها ويحيى الليل على ظهر البعير اينما كان وجهه وينزل قيل الفجر فيوتر بالأرض فاذا اقام ليلة في منزل احيى الليل .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد بن ابى سليمان عن مجاهد قال : صحبت عبد الله بن عمر من مكة الى المدينة فكان يصلى الصلاة^٤ كلها على بعيره نحو المدينة يؤمى برأسه ويجعل السجود اخفض من الركوع

= ابراهيم البصرى من الاقران كلاهما من رواية ابن عون والاقران يروى بعضهم من بعض وان لم ار من صرح بهذا وابن علية وابن ابى عدى من فضلاء الرواة روى لها اصحاب الصحاح الستة ، وهذا الأثر رواه ابن ابى شيبه عن وكيع عن ابن عون قال : سألت القاسم عن رجل يوتر على راحلته فقال زعموا ان عمر كان يوتر بالأرض - اهـ (من كره الوتر على الراحلة ق ١٧٦ / ٢) . ف

(١) هو « حصين بن عبد الرحمن السلى ابو الهذيل الكوفى ، و « حصين » ، صغرا .

(٢) كذا فى الأصل « فنزل » ، ولعل الصواب « نزل » .

(٣) هكذا فى الأصل ، وفى موطأ محمد « على الركعتين » .

(٤) هكذا فى الأصل والموطأ ، ولعل الصواب « الصلوات » ، بالجمع .

[إلا المكتوبة و الوتر فانه كان ينزل لها فسأله عن ذلك فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعله حيث كان وجهه يؤمى برأسه و يجعل السجود اخفض من الركوع - ١] .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني هشام بن عروة عن ابيه انه كان يصلي الصلاة كلها على بغيره [يركع و - ٢] يسجد حيث توجهت و لا يضع على ظهره راحلته جهته ولكنه يشير للركوع و السجود برأسه فاذا نزل اوتر .

اخبرنا خالد بن عبد الله عن المغيرة [الضبي - ٣] عن ابراهيم النخعي ان ابن عمر كان يصلي على راحلته حيث كان وجهه تطوعا يؤمى ايماء و يقرأ السجدة فيؤمى و ينزل للمكتوبة [و الوتر - ٤] .

- (١) ما بين المربعين كان ساقطا من الاصل ، وإنما زدته من الموطأ للإمام محمد .
 (٢) كذا في الاصل و كذا في الموطأ ، وفي الهندية « عن هشام » ، وهو من تصرفات الناسخ .
 (٣) ليس في الموطأ « الصلاة كلها » بل فيه « كان يصلي على ظهر راحلته » .
 (٤) سقط ما بين المربعين من الاصل بقريضة « ويسجد » و ليس في الموطأ ايضا ولا بد منه .

- (٥) وليس هو في الموطأ بل فيه هكذا « ولا يضع جهته ولكن يشير - الخ » .
 (٦) و كان في الاصل « بالركوع » وفي الموطأ « للركوع » وهو الاولى فأثبته هاهنا .
 (٧) هو الواسطي جزما لا ما يفهم من التردد فيه من التعليق الممجد .
 (٨) ما بين المربعين زيادة من الموطأ .
 (٩) ما بين المربعين كان ساقطا من الاصل و إنما زدته من الموطأ .

اخبرنا الفضيل^١ بن غزوان عن نافع عن^٢ ابن عمر قال: كان اينما توجهت به راحلته صلى التطوع وإذا اراد ان يوتر نزل فأوتر .

باب [عدد-^٢] الوتر^٣

قال ابو حنيفة رحمه الله في الوتر ثلاث ركعات كثلاث المغرب لا تفصيل بينهما بسلام ولا غيره يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة . وقال بعض اهل المدينة: لا بأس بأن يوتر بركعة وذكروا ذلك عن عثمان بن عفان رضى الله عنه انه صلى العشاء ثم قام خلف المقام فصلى ركعة واحدة قرأ فيها القرآن وذكروا ايضا عن سعد بن ابى وقاص انه كان يوتر بركعة .

وقال بعضهم: ومن قال ذلك مالك بن انس ومن قال بقوله ليس ينبغي ان يوتر بركعة ليس معها غيرها ولكنه يوتر بثلاث الا انه يفصل بين الركعتين بين الشفع وبين الركعة بسلام، وأحب إلينا ان لا يزداد في الفصل من الوتر والشفع قبله على السلام .

(١) وفي الموطأ « الفضل » وهو خطأ .

(٢) هكذا في الأصل والموطأ ، والظاهر أن الصواب « ان ابن عمر ، والعلم عند الله .

(٣) لفظ العدد ساقط من الأصل ، موجود في الهندية وهو لا بد منه تدل عليه مسائل الباب . ف

(٤) هذا الباب في الأصل بعد « باب وقت الصلاة اذا اراد السفر ، لكن الحقته ياب » النزول على الارض للوتر حتى يسهل على الناظر ، فتنبه له .

و قال محمد [بن الحسن - ١] لئن كان لا يستقيم ان يوتر بركة الا ان يكون قبلها شفع ما ينبغى له ان يسلم بين ذلك لان السلام قطع للصلاة فمن قطع الصلاة فهو بمنزلة من لم يصل قبل الوتر شيئاً .
و ما القول في هذا الا احد القولين [إما - ٢] ما قال اهل العراق و روه عن عبد الله بن مسعود انه قال : الوتر ثلاث كثر ثلاث المغرب ؛

(١) ما بين المربعين كان ساقطاً من الأصل وإنما زدته لأنه دأب الامام في هذا الكتاب ، اعلم ان الروايات في عدد الوتر مختلفة ثلاث ركعات او واحدة و كذا آثار الصحابة رضى الله عنهم فأخذ أئمتنا بما هو الاحوط و الاوثق في الباب من ان الوتر ثلاث ركعات من غير فصل بين الشفع و الواحدة كما في حديث عائشة رضى الله عنها باسناد صحيح في المستدرک و عليه اكثر الصحابة كما في كنب الحديث و بعد احاطة جميع الأحاديث الواردة في الباب قالوا ان الفصل بسلام و الاينار بركة مما قد نسخ بالأدلة التي نصبت على الثلاث بدون الفصل و بحديث النهي عن البتراء فما قال ابن ابي شيبة في الثامن و التسعين من كتاب الرد و ذكر ان ابا حنيفة قال : لا يجوز ان يوتر بركة - اهـ . لا يلتفت اليه لأنه معه الأحاديث و آثار الصحابة و جماعة من الصحابة و التابعين .

(٢) قوله « لئن » شرط و جزاؤه قوله « ما ينبغى » و « ما » نافية لا موصولة كما زعم .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصل و لا بد منه يدل عليه سياق العبارة .

(٤) يأتي باسناده في هذا الباب و أخرجه في الموطأ في باب السلام في الوتر ص ١٥٠

قال محمد : اخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن عمرو بن مرة عن ابي عبيدة قال قال عبد الله بن مسعود الوتر ثلاث كثر ثلاث المغرب ؛ قال محمد : حدثنا ابو معاوية المكفوف عن الأعمش عن مالك بن الحارث عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود قال : الوتر ثلاث كصلاة المغرب ؛ قال محمد : اخبرنا اسماعيل بن ابراهيم عن ليث عن عطاء قال قال ابن عباس رضى الله عنهما : الوتر كصلاة المغرب - اهـ . وقال في باب صلاة =

او يكون القول ما صنع^١ عثمان بن عفان وسعد بن ابى وقاص رضى الله عنهما انها كانا يوتران بركعة .

وقد^٢ اخبرنا مالك بن انس بحديث ينقض ما قالوا عن سعيد بن ابى سعيد المقبرى عن ابى سلمة بن عبد الرحمن انه سأل عائشة ام المؤمنين رضى الله عنها كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى رمضان؟ ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يزيد فى شهر^٣ رمضان ولا غيره على احدى عشرة ركعة: يصلى اربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلى اربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلى ثلاثا؛ قالت فقلت: يا رسول الله! أنام قبل ان توتر؟ فقال: يا عائشة! ان عيني تنامان^٤ ولا ينام قلبي - فقد^٥

=المغرب وتر صلاة النهار ص ١٤٧؛ اخبرنا مالك حدثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: صلاة المغرب وتر صلاة النهار؛ قال محمد: وبهذا نأخذ وينبغي لمن جعل المغرب وتر صلاة النهار كما قال ابن عمر: ان يكون وتر صلاة الليل مثلها لا يفصل بينها بتسليم كما لا يفصل فى المغرب بتسليم وهو قول ابو حنيفة رحمه الله - انتهى .

(١) ويعارضه ما يأتى فى الباب عن ابن مسعود رضى الله عنه ما اجزأت ركعة قط .

(٢) اخرجه الامام محمد بهذا الاسناد فى باب قيام شهر رمضان ص ١٤٢؛ و اخرجه البخارى ومسلم وغيرهما وفى لفظ لهما: كان يصلى من الليل عشر ركعات ويوتر بسجدة ويركع ركعتى الفجر فنلك ثلاث عشرة ركعة؛ وفى رواية عنها قالت: كان صلى الله عليه وآله وسلم يصلى بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلى اذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين - انتهى . اخرجه البخارى فى باب ما يقرأ فى ركعتى الفجر .

(٣) لفظ «شهر» ساقط من الموطأ .

(٤) لفظ الموطأ «يا عائشة عيناى تنامان» .

(٥) و كان فى الاصل «وقد» والصواب «فقد» يقتضيه السياق .

ذكرت عائشة رضي الله عنها انه كان يصلي ثلاثاً^١ ولا ذكرت في ذلك سلاماً ولا غيره . فينبغي لمن ذكر السلام ان يأتي عليه ببرهان وإلا فالأمر على جملة^٢ وقد كان ما^٣ يعاب على سعد بن أبي وقاص وتره وكان ممن يعيب ذلك عليه ويقول فيه عبد الله بن مسعود .

وقد جاء في الحديث : المغرب وتر النهار والوتر صلاة الليل ، فعلينا ان الوتر على صلاة المغرب بهذا الحديث .

وقال مالك بن انس : ومن اخذ بقوله ليس العمل عندنا على ان يوتر بواحدة ليس قبلها شفع للقيم فأما المسافر^٤ فلا نرى به بأساً ان يوتر بواحدة .

(١) هذا الحديث مع حديثها الذي سيأتي في الكتاب وما روى النسائي والحاكم والبيهقي والطحاوي انه صلى الله عليه وسلم لا يسلم في ركعتي الوتر او لا يسلم الا في آخرهن ومع حديث قراءة الوتر كان يقرأ في الاولى : سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد - الحديث ، دليل واضح على ان الوتر ثلاث ركعات لا غير ؛ وفيه رد على ابن أبي شيبة حيث جوز ركعة واحدة من الوتر وترك هذه الأحاديث الصريحة ونسب الى أبي حنيفة انه قال : لا يجزئه ركعة واحدة ، وكيف يقول ذلك وقد ثبت عنده بالبراهين ان الوتر ثلاث ركعات من غير زيادة ونقصان وعليه اكثر جماعة من الصحابة والتابعين .

(٢) اي فالحكم على مجموع حديث عائشة - تأمل .

(٣) حرف « ما » أما زائدة من الناسخ فلا اشكال وأما موصولة فلا بد من زيادة حرف من قبل قوله « وتره » اي من وتره بركعة - تدبر ، وقوله « يعاب » على معناه الحقيقي .
(٤) هكذا في الأصل ، وتأمل فيه هكذا لفظ الأثر او غيره .

(٥) هذا خلاف ما في ج ١ ص ١٢٠ من المدونة و ج ١ ص ٢٣٣ من شرح الزرقاني ولعله رواية اخرى عن مالك - تأمل .

و^١ قال محمد بن الحسن: وكيف اُتُرق المسافر في هذا والمقيم أ ينبغي للمسافر ان يقضى الوتر كما يقضى الصلاة.
ما بين المسافر والمقيم في الوتر فرق ولا عندهم في ذلك اثر وما هو الا رأى^٢.

وقال ابو حنيفة رحمه الله في الوتر ان نسيه رجل قضاءه كما يقضى صلاة^٣ ينساها من الصلوات الخمس وإن مضى لذلك ايام.
وقال اهل المدينة: يقضى الوتر ما لم يصل^٤ الفجر فاذا صليت^٥ الصبح فلا وتر، وقد كانوا قبل ذلك يقولون بقضاء الوتر ما لم تزل الشمس ثم رجعوا عن ذلك وقالوا: يقضى الوتر ما لم يصل الفجر، وكان ممن يقول ذلك مالك ابن انس ومن قال بقوله [قال محمد - *] وفي هذا^٦ وفي الوتر الثلاث آثار.
اخبرنا مسعر بن كدام عن وبرة^٧ بن عبد الرحمن قال: قلت لابن عمر:

- (١) الواو قبل « قال » ساقط من الأصول، وإنما زدناه حسب عادة المصنف.
- (٢) وكان في الأصل « الصلاة » والصواب « صلاة » منكرًا.
- (٣) وكان في الأصل « لم يصل الفجر ».
- (٤) هكذا في الأصول، ولعله « صلى الصبح » والخطاب لا يناسب لأن قبله « يقضى » و « لم يصل » من الغيبوبة والمؤنث لا يناسب لفظ « الصبح » الا ان يكون المراد به « صلاة الصبح » والصيغ كلها مجهولة.
- (٥) ما بين المربعين زيادة منى على دأبه والأوجه عندي انه سقط.
- (٦) اى في وجوب القضاء وإن طال الزمن.

- (٧) وكان في الأصل « عروة بن عبد الرحمن » وهو غلط والصواب « وبرة بن عبد الرحمن » وهو المسلم ابو خزيمة او ابو العباس الكوفي ج ١١ ص ١١١ من التهذيب روى عن ابن عمر وعنه مسعر بن كدام، والأثر رواه البيهقي في سننه ج ٢ ص ٤٨٠ من طريق =

أوتر بعد الفجر، قال: أ رأيت لو لم تصل الفجر حتى تطلع الشمس أ كنت تصلها؟ قال قلت: فله؛ فقال: فله.

أخبرنا إسماعيل^١ بن إبراهيم البصري عن أيوب السخيتاني قال: سألت سعيد بن جبير عن رجل فاته الوتر قال: يوتر ليلة أخرى.

و أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم البصري عن ابن عون قال قال الشعبي: لا تدع وترك وإن كان بنصف النهار؛ قال: ولا أدري أي شيء كانت المسألة.

أخبرنا قيس بن الربيع الأسدي قال أخبرنا نعيم بن حكيم^٢ عن أبي مرزم^٣ قال: شهدت علي بن أبي طالب رضي الله عنه فأتاه رجل فسأله عن رجل نام عن الوتر أو نسي الوتر حتى طلعت الشمس قال: من نام أو نسي ولم يوتر فليوتر متى ذكر^٤.

أخبرنا سفيان بن عيينة قال أخبرني ابن طاوس قال: تصلى الوتر وإن صليت الفجر.

= جعفر بن عون أنبا مسعر عن وبرة قال: سألت ابن عمر عن ترك الوتر حتى تطلع الشمس أ يصلها؟ قال: أ رأيت لو تركت صلاة الصبح حتى تطلع الشمس هل كنت تصلها؟ قال قلت: فله؛ قال: فله؛ انتهى من باب من قال يصله متى ذكره - اهـ.

(١) هو ابن عليّ أبو بشر البصري، وكذا فيما بعده وقد تقدم أيضا.

(٢) هو المدائني أخو عبد الملك روى عن أبي مرزم الثقفي ثقة صدوق لا بأس به كما قال ابن معين والعجلي وابن خراش وذكره ابن حبان في الثقات - ج ١٠ ص ٥٨ من التهذيب.

(٣) هو الثقفي المدائني اسمه قيس كما في ج ١٢ ص ٢٢٢ من التهذيب.

(٤) وروى مرفوعا أيضا من حديث أبي سعيد الخدري رواه الخمسة إلا النسائي ورواه البيهقي أيضا في سننه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من نام عن الوتر أو نسيه فليصل إذا أصبح أو ذكر - انتهى.

اخبرنا اسماعيل بن عياش^١ قال حدثني ليث بن ابي سليم قال : سمعت عطاء و طاوسا و مجاهدا و الحسن البصري و سعيد بن جبير يقولون في رجل نسي الوتر أو نام عنه ليوتر وإن أدركه مطلع الشمس .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني اسماعيل بن ابي خالد عن الشعبي قال : لا تدع و ترك و لو بتصف النهار .

اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا ابو جعفر^٢ قال : كان رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم يصلي ما بين صلاة العشاء الى صلاة الفجر ثلاث عشرة ركعة ثمان ركعات تطوعا و ثلاث ركعات الوتر و ركعتين بعد الوتر^٣ او ركعتي الفجر . اخبرنا^٤ ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال : ما احب اني تركت الوتر بثلاث و ان لي حمر النعم . اخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن عمرو بن مرة عن ابي عبيدة^٥ قال قال عبد الله بن مسعود : الوتر ثلاث كثلاث المغرب .

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « عياض » ، وهو تصحيف ، والصواب بالشين كما هو في الأصل ؛ و اسماعيل بن عياش حافظ مشهور امام اهل الشام و شيخ الامام محمد يروي عن ليث بن ابي سليم و طبقته .

(٢) هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب رضي الله عنهم المعروف بالباقر فالحديث مرسل وهو مروي عن عائشة رواه الشيخان و أبو داود وغيرهم و من حديث ابن عباس ايضا .

(٣) قوله « و ركعتين بعد الوتر » ليس في الموطأ وفيه « و ركعتي الفجر » .

(٤) هذه الآثار كلها اخرجها الامام محمد في باب السلام في الوتر من الموطأ .

(٥) هو ابن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه و اسمه كنيته و اختلفوا في سماعه من ابيه و اضطربوا فيه كوفي ثقة من كبار التابعين و هو بضم العين مصغرا .

اخبرنا ابو معاوية المكفوف عن الأعمش عن مالك^١ بن الحارث عن عبد الرحمن^٢ بن يزيد عن عبد الله بن مسعود قال : الوتر ثلاث كثر ثلاث المغرب .
 اخبرنا اسماعيل بن ابراهيم^٣ عن ليث^٤ عن عطاء^٥ قال قال ابن عباس :
 [الوتر كصلاة المغرب - ^٦] .

و أخبرنا يعقوب بن ابراهيم^٧ قال اخبرنا حصين^٨ عن ابراهيم^٩ عن ابن مسعود قال : ما اجزأت ركعة واحدة قط .

اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن ابي حمزة^{١٠} عن ابراهيم النخعي عن علقمة

(١) هو السلي ثقة .

(٢) هو ابن قيس النخعي ابو بكر الكوفي اخو الاسود بن يزيد ثقة .

(٣) هو ابو بشر البصري المعروف بابن علي كما صرح به محمد في هذا الكتاب في مواضع منه ؛ وقد تردد الفاضل اللكنوي في تعيينه في التعليق الموجد على موطأ محمد قال : والظاهر ان المذكور ههنا اسماعيل بن ابراهيم بن مهاجر البجلي الكوفي - الخ . و عندي هو غير ظاهر و من كان هاهنا لم يذكره و لم يذهب اليه ذهن الفاضل و هو ابن عاية جزما و قطعاً .
 (٤) هو ليث بن ابي سليم مشهور .

(٥) هو ابن ابي رباح المكي .

(٦) ما بين المربعين كان ماقطاً من الأصل و زيد من الموطأ .

(٧) هو الامام ابو يوسف القاضي ثقة .

(٨) هو ابن عبد الرحمن . و قد وقع في الموطأ « حصين بن ابراهيم » و هو خطأ مصحف « ابن » من « عن » و ما في الكتاب هو الصحيح .

(٩) هو ابن يزيد النخعي المشهور بجلالته و الارسال بدفعه ما بعده من الأثر يروى فيه عن علقمة .

(١٠) هو ابو حمزة الأعور القصاب الكوفي الراعي اسمه ميمون و هو يروى عن =

قال قال عبد الله بن مسعود: ^١ «هون» ما يكون الوتر ثلاث ركعات .
 قال محمد بن الحسن: وأخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن زرارة ^٢
 ابن أوفى عن سعد ^٣ بن هشام عن عائشة ^٤ أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه

= النخعي وطبقته وعنه سلام بن سليم أبو الأحوص الخنفي كما في ج ١٠ ص ٦٩٥ من
 التهذيب، وقد تردد الفاضل اللكنوي فيه ولم يدر انب منها من هو من الذين يكنى
 بأبي حمزة - راجع ص ١٥٠ من التعليق الموجد على موطأ الامام محمد .

(١) أي أدنى ما يكون ثلاث، فلا يكون الأدنى منه قاله الفاضل اللكنوي .

(٢) هكذا في التهذيب، وفي الموطأ «زرارة بن أبي أوفى» وهو خطأ .

(٣) هذا هو الصحيح، وفي الموطأ «سعيد»، وهو خطأ، والحديث أخرجه النسائي في
 سننه والحاكم في مستدركه والدارقطني والبيهقي في ج ٣ ص ٣١ من سننه، وتابع محمد
 عن سعيد بشر بن المفضل وعيسى بن يونس عند الحاكم في مستدركه ويزيد بن زريع
 عند النسائي والدارقطني وأبو بدر شجاع بن الوليد عند الدارقطني والطحاوي وعبد الوهاب
 ابن عطاء عند البيهقي وكلهم روه عن سعيد قبل الاختلاط وهم من قدماء أصحابه، قال
 النووي في شرح المذهب كما في تعليق نصب الراية رواه النسائي بإسناد حسن والبيهقي
 في السنن الكبير بإسناد صحيح - انتهى .

(٤) وفي الجوهر النقي ثم ذكر البيهقي حديث عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بن أبي عروبة
 عن قتادة عن زرارة عن سعد بن هشام عن عائشة كان عليه السلام لا يسلم في ركعتي
 الوتر ثم قال كذا رواه عبد الوهاب عن ابن أبي عروبة قلت تابع عبد الوهاب على ذلك
 عيسى بن يونس وبشر بن المفضل وعبد الوهاب وأبو بدر شجاع بن الوليد فرووه عن
 ابن أبي عروبة كذلك، أما رواية عيسى فقال البيهقي في المعرفة كذا رواه عبد الوهاب
 ابن عطاء وعيسى بن يونس عن ابن أبي عروبة وأما رواية بشر فأخرجها النسائي وأما
 رواية عبدة فأخرجها ابن أبي شيبة فقال ثنا عبدة عن سعيد عن قتادة فذكرها بسنده =

وآله وسلم كان لا يسلم في ركعتي الوتر^١.

وقال ابو حنيفة رحمه الله : القنوت في الوتر قبل الركعة الثالثة اذا فرغ من السورة كبر ورفع يديه ثم خفضهما ثم دعا ثم كبر فلم يرفع يديه ثم ركع.

وقال اهل المدينة : لا قنوت في صلاة الوتر.

وقال^٢ محمد بن الحسن : قد جاءت في ذلك آثار ويؤثر عن عمر وعن غيره وما نعلم احدا ترك القنوت في الوتر من الصحابة غير^٣ ابن عمر

= مثل ذلك وأما رواية ابي بدر فأخرجها الدارقطني في سننه - انتهى . وفي نصب الراية قلت أخرجه النسائي في سننه عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن زرارة بن اوفى عن سعد بن هشام عن عائشة قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يسلم في ركعتي الوتر - انتهى . ورواه الحاكم في المستدرك وقال : انه صحيح على شرط البخاري ومسلم لم يخرجاه ولفظه : قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث لا يسلم إلا في آخرهن - اهـ . وفي لفظ : كان صلى الله عليه وسلم لا يسلم في الركعتين الأوليين من الوتر - انتهى . (١) بهذا اللفظ ذكره الزيلعي في نصب الراية والحافظ في الدراية وابن الهمام في فتح القدير والعيني في البناية والمرتضى الزبيدي في عقود الجواهر وبهذا اللفظ عند الحاكم في المستدرك المطبوع وسنن البيهقي ص ٣١ - انتهى . وهذه الأحاديث والآثار دلائل ايضا على وجوب الوتر كما لا يخفى على اهل العقل اذا لم يتحلوا بحيلة التعصب والعناد - والله يعلم المفسد من المصلح وهو عليم بذات الصدور .

(٢) هذه العبارة كانت بعد اثر « اسرائيل » فقدمتها ووصلتها بقوله « وقال اهل المدينة » على دأبه في الكتاب .

(٣) وكان في الأصل « عن ابن عمر » وهو تصحيف ، والصواب « غير ابن عمر » رضى الله عنهما - تأمل .

وقد ^١ بلغنا انه كان يقنت اذا مضى النصف من رمضان و في ذلك آثار .
قال محمد بن الحسن ^٢ رحمه الله : اخبرنا اسراييل بن يونس قال حدثنا منصور عن إبراهيم قال : اذا ختمت السورة فكبر ثم اذا اردت ان تركع فكبر .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي [انه قال - ^٣] : ان القنوت واجب في الوتر في رمضان وغيره قبل الركوع و إذا اردت ان تقنت فكبر و إذا اردت ان تركع فكبر ايضا .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن إبراهيم [و - ^٤] حدثني ايوب بن مسكين

(١) قلت هذا البلاغ رواه البيهقي في ج ٢ ص ٤٩٨ من سننه من طريق عبد الله بن معاوية الجمحي عن حماد عن نافع ان ابن عمر كان لا يقنت في الوتر إلا في النصف من رمضان . انتهى . وفي الباب عن ابي بن كعب وفي اسناده مجهول ، و أثر الحسن عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه و الحسن لم يدرك عمر لأنه ولد لستين بقيتا من خلافة و أثر الحارث عن علي رضي الله عنه و الحارث مكشوف الحال ، و أثر الحكم بن عبد الملك عن قتادة عن الحسن عن علي رضي الله عنه و الحكم مضطرب منكر الحديث ليس بثقة ليس بشيء . و قتادة مدلس و قد عنعن ، و الخلاف في لقاء الحسن عليا مشهور و الأصح عدمه ، و قد روى عن عمر و علي رضي الله عنهما خلاف قال الدارقطني حدثنا عبد الصمد بن علي ثنا عبد الله بن غنام ثنا عقبة بن مكرم ثنا يونس بن بكير ثنا عمرو بن شمر عن سلام عن سويد ابن غفلة قال سمعت ابا بكر و عمر و عثمان و عليا يقولون : قنت رسول الله صلى الله عليه و سلم في آخر الوتر و كانوا يفعلون ذلك . انتهى . و في ذلك آثار غير ذلك .

(٢) هذا القول كان مقدما مع الأثر فأخرته كما لا يخفى .

(٣) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصل .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه كما لا يخفى .

عن أبي هاشم عن إبراهيم النخعي أن عبد الله بن مسعود كان يقنت السنة كلها في الوتر قبل الركوع .

أخبرنا محمد بن يزيد قال حدثني أيوب بن مسكين عن أبي هاشم عن إبراهيم النخعي عن الأسود قال صحبت عمر بن الخطاب رضي الله عنه ستة أشهر فكان يقنت في الوتر قبل الركوع .

أخبرنا الثقة^٢ من أصحابنا قال أخبرنا عطاء بن مسلم الخفاف^٣ قال حدثنا العلاء بن المسيب عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عباس قال: بت عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقام من الليل فصلى ركعتين^٤ ثم قام^٥ فأوتر فقراً بفاتحة الكتاب وسبح اسم ربك الأعلى ثم ركع وسجد ثم قام فقراً بفاتحة الكتاب وقل يا أيها الكافرون ثم ركع وسجد وقام فقراً بفاتحة الكتاب وقل هو الله أحد ثم قنت ودعا ثم ركع .

أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي قال حدثنا عبد الرحمن^٦ بن الأسود عن الأسود أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما كان لا يقنت في

(١) هذا الحديث ساقط من الأصل الهندي وظهر بهذا الإسناد أن بين أيوب بن مسكين وبين الإمام محمد واسطة محمد بن يزيد فاعله سقط من السند الأول - والله أعلم .

(٢) المراد به « يعقوب بن إبراهيم الإمام أبو يوسف رحمه الله » - كذا قالوا .

(٣) وفي سنن البيهقي ج ٣ ص ٤١ بهذا الإسناد بلفظ قال أوتر النبي صلى الله عليه وسلم بثلاث قنت فيها قبل الركوع - انتهى . وراجع ج ١ ص ١٦٩ من الطحاوي .

(٤) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « ركعتين ركعتين » بالتكرار .

(٥) دليل على ثلث ركعات الوتر .

(٦) وفي الأصل « عبد الله بن الأسود » وهو تصحيف . وما كتبه فهو في ج ١ ص ١٤٩ من شرح معاني الآثار و ج ٣ ص ٤١ من سنن البيهقي .

[شيء من - ١] الصلوات الا في الوتر قبل الركوع .

اخبرنا محل^٢ بن محرز الضبي قال قلت لابراهيم النخعي: ما تقول^٣ في الوتر قال: في الركعتين الأوليين سورتين [من - ٤] اي القرآن شئت وفي الثالثة آمن الرسول الى آخر البقرة وقل هو الله احد ثم تقول الله اكبر وترفع يديك قليلا، قلت: فهل في القنوت كلام مؤقت؟ قال: لا، ولكن^٥ تحمد الله وتصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتدعو بما بدا لك . اخبرنا مسعر بن كدام عن عمرو بن مرة عن ابراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد انه قنت^٦

(١) ما بين المربعين كان ساقطاً من الأصل وإنما زدناه من شرح معاني الآثار للطحاوي وفيه في ج ١ ص ١٤٩ في شيء من الصلوات إلا الوتر فانه كان يقنت قبل الركعة .
(٢) وكان في الأصل « علي بن محرز » ولم اجده في الهذيب ولا في الميزان ولا في التعجيل واللسان وهو تصحيف ، والصواب « محل بن محرز » وهو في ص ٤٥ من الموطأ في بحث مس الذكر .

(٣) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « ما اقول » بصيغة التكلم .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الهندية « ولتكن » وله معنى ايضا - تدبر .

(٦) وفي الباب احاديث مرفوعة من حديث ابي بن كعب رواه النسائي وابن ماجه حدثنا علي بن ميمون الرقي ثنا مخلد بن يزيد عن سفيان عن زيد الياحي عن سعيد بن عبد الرحمن بن ابزي عن ابيه عن ابي بن كعب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر فيقنت قبل الركوع - اهـ . هذا لفظ ابن ماجه . ولفظ النسائي : كان يوتر بثلاث يقرأ في الأولى سبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد ويقنت قبل الركوع - اهـ . ورواه ابو داود باسناد آخر من طريق =

في الوتر قبل الركعة^١ .

باب الضحك في الصلاة^٢

وقال^٣ أبو حنيفة رحمه الله : من ضحك في صلاته ان تبسم او كشر^٤

= حفص بن غياث ورواه الدارقطني والبيهقي والطحاوي و من حديث ابن عمر رواه الطبراني ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث ركعات ويجعل القنوت قبل الركوع - اهـ . و من حديث ابن عباس رواه ابو نعيم في الحلية قال : اوتر النبي صلى الله عليه وسلم بثلاث فقت فيها قبل الركوع - اهـ . و من حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قنت في الوتر قبل الركوع رواه ابن ابي شيبة والدارقطني والبيهقي والخطيب البغدادي في كتاب القنوت - كذا في نصب الراية وراجع الجوهر النقي وشرح معاني الآثار للطحاوي وغيرها من كتب الحديث - اهـ .

(١) وروى ابن ابي شيبة في مصنفه : حدثنا يزيد بن هارون عن هشام الدستوائي عن حماد عن ابراهيم عن علقمة ان ابن مسعود و أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقتنون في الوتر قبل الركوع - اهـ . وهذا سند صحيح على شرط مسلم . وفي الاشراف لابن المنذر رونا عن عمر وعلي وابن مسعود و أبي موسى الأشعري و أنس و البراء ابن عازب و ابن عباس و عمر بن عبد العزيز و عبيدة و حميد الطويل و ابن ابي ليلى انهم رأوا القنوت قبل الركوع و به قال اسحاق - قاله في الجوهر النقي .

(٢) هذا الباب كان في الأصل بعد « باب الوتر في السفر » فأخرته من ابواب الوتر كلها - فتنه .

(٣) كذا في الأصل . « وقال » بالواو و المناسب « قال » بلا واو على دأبه في ابتداء الباب ، اعلم ان ترتيب ابواب الكتاب متغير جدا و لعل هذا من الناسخين .

(٤) و كان في الأصل « كثر » بالثاء المثناة و هو مصحف من « كشر » بالشين المعجمة و هو الصواب .

يمضى على صلاته وقد اساء في تعدد ذلك و ان قهقهه في صلاته اعاد الوضوء والصلاة جميعا لأن القهقهة بمنزلة الكلام فيغالط الصلاة وهو حدث في الصلاة ينقض الوضوء وليس بحدث في غير الصلاة وبذلك جاءت الآثار .
وقال اهل المدينة : القهقهة في الصلاة تنقض الصلاة بمنزلة الكلام الذى ينقض ولا يعاد منها الوضوء .

وقال محمد بن الحسن : لو لا ما جاء من الآثار كان القياس على ما قال اهل المدينة ولكن لا قياس مع اثر وليس ينبغى الا ان ينقاد للآثار^١ .
اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني عبد العزيز بن عبيد الله^٢ عن نافع عن ابن عمر قال : اذا قهقهه الرجل في صلاته اعاد الوضوء والصلاة .
اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا منصور^٣ بن زاذان عن الحسن البصرى^٤

(١) فيه رد بليغ على من تفوه بأن الأحناف يتركون الآثار ويعملون بالقياس تأمل في قول الامام محمد كيف يرد على من يقيس ويعمل به ويترك الأثر فان القياس في مقابلة النص مردود والانقياد للآثار واجب ولازم تدرب .

(٢) هو الحمصي من رجال ابن ماجه .

(٣) هو الواسطي ابو المغيرة الثقفي .

(٤) الحديث رواه الدارقطني في سننه بهذا الاسناد لكن فيه عن الحسن عن معبد الجهني عن النبي صلى الله عليه وسلم كما في ج ١ ص ٥١ من نصب الراية قال الدارقطني وهم ابو حنيفة فيه على منصور وإنما رواه منصور عن محمد بن سيرين عن معبد ومعبد هذا لا صحة له ويقال انه اول من تكلم في القدر من التابعين حدث به عن منصور عن ابن سيرين غيلان بن جامع و هشيم بن بشير وهما احفظ من ابي حنيفة للاسناد ثم اخرجه كذلك وقال ابن عدى لم يقل في اسناده عن معبد الا ابو حنيفة وأخطأ فيه قال لنا ابن حماد وكان يميل الى ابي حنيفة هو معبد بن هوزة قال : وهذا غلط منه لأن معبد =

== ابن هوذة انصارى وهذا جهنى - انتهى . قال ابن الهمام في ج ١ ص ٣٥ من فتح القدير فيه نظر و ان معبدا الذى لا صحبة له هو معبد البصرى الجهنى الذى كان الحسن يقول فيه اياكم و معبدا فانه ضال و مضل و معبد هذا هو الخزاعى كما هو مصرح فى مسند ابى حنيفة و لا شك فى صحبته ذكره ابن منده و أبو نعيم فى الصحابة - انتهى . و فى الجواهر النقى و فى مسند ابى حنيفة رواية ثلاثة عنه رواه الحسن بن زياد عنه عن منصور عن الحسن مرسلا (قلت وهكذا رواه الامام محمد فى كتاب الآثار عنه) و رواه اسد عنه عن منصور عن الحسن عن معبد بن صبيح قال : بينا رسول الله صلى الله عليه و سلم ثم ذكر مثله (قلت وهكذا رواه الامام ابو يوسف عنه فى كتاب الآثار و هو من رقم (١٣٥) منه ص ٢٨) و رواه مكى بن ابراهيم عنه عن الحسن عن معقل بن يسار ان معبدا قال : بينا رسول الله صلى الله عليه و سلم - الحديث ، وليس فى شيء منها انه الجهنى و الطريقة الثالثة جادة متصلة و فى معرفة الصحابة لابن منده معبد بن ابى معبد و هو ابن ام معبد رأى النبى صلى الله عليه و سلم و هو صغير ثم ذكر ابن منده بسنده مرور النبى صلى الله عليه و سلم بنجباء ام معبد و انه بعث معبدا و هو صغير الحديث ثم قال روى ابو حنيفة عن منصور بن زاذان عن الحسن عن معبد بن ابى معبد عن النبى صلى الله عليه و سلم قال : من قهقهه فى صلاته اعاد الوضوء و الصلاة ، ثم ذكر ذلك بسنده عن معن عن ابى حنيفة ثم قال و هو حدث مشهور عنه رواه ابو يوسف القاضى و اسد بن عمرو و غيرهما . فظهر بهذا ان معبدا المذكور فى هذا الحديث ليس هو الذى تكلم فى القدر كما زعم اليهقى (قلت و الدارقطنى و من تبعهما بعدهما فى ذلك) و لم يذكر ذلك بسند لينظر فيه ثم لو سلمنا انه الجهنى المنكلم فى القدر فلا نسلم انه لا صحبة له . ففى كتاب الاستيعاب ذكره الواقدى فى الصحابة و قال اسلم قديما و هو أحد الأربعة الذين حملوا ألوية جهينة يوم الفتح و قال ابو احمد فى الكنى و ابن ابى حاتم كلاهما : له صحبة . و ذكر ابن حزم انه روى مرسلا عن الحسن عن معبد بن صبيح ايضا ثم للحسن فى هذا الحديث رواية ==

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه بينما هو في الصلاة اذ اقبل اعمى من قبل القبلة يريد الصلاة و القوم في صلاة الفجر فوقع في زية^١ فاستضحك بعض القوم حتى قهقهه فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة قال : من كان قهقهه منكم فليعد الوضوء و الصلاة .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي في الرجل قهقهه في الصلاة قال : يعيد الوضوء و الصلاة و يستغفر ربه فانه اشد الحديث .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي قال : لا يقطع التبسم و لا الكشر^٢ الصلاة و لا الوضوء و لكن اذا قهقهه فليعد الوضوء فانه اشد الحدث .

اخبرنا ابو معاوية^٣ الكوفي عن الأعمش عن ابراهيم النخعي قال : كان

= اخرى اخرجها الحافظ ابو احمد بن عدى من طريق بقية عن محمد الخزاعي و هو ابن راشد عن الحسن بن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل ضحك في الصلاة : اعد وضوءك ؛ وابن راشد هذا وثقه ابن حنبل وابن معين وقال عبد الرزاق ما رأيت احدا أورع في الحديث منه ، وذكره الديهقي في الخلافيات . من طريق اسماعيل ابن عياش عن عمرو بن قيس عن الحسن بن عمران مرفوعا بمعناه - انتهى : فبطل ما قال الدارقطني . و للبسط موضع آخر - تأمل فيه .

(١) الزية : حفرة تحفر للسبع في علو من الأرض لا يبلغه الا السيل العظيم - قاله في ج ١ ص ٢٦٠ من الفائق . وفي المغرب : الزية : حفرة في موضع عال يصاد بها الذئب او الأسد و زباها اتخذها ، وفي حديث الأعرابي تردى في زية اى ركبة - انتهى .

(٢) بالكاف و الشين المعجمة و هو التبسم : لا بالتاء .

(٣) و هو أبو معاوية المكفوف الذي تقدم مرارا و هو الكوفي .

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بالناس ذات يوم فجاء رجل مكفوف البصر فوقعت رجله في يثر فضحك القوم فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأعادوا الوضوء والصلاة^١.

أخبرنا أبو بكر بن عبد الله النهشلي عن حماد عن إبراهيم أنه كان يقول القهقهة في الصلاة أكبر من الحديث يعيد الوضوء والصلاة.

أخبرنا عمرو بن أبي المقداد قال حدثني [أبي - ^٢] عن سعيد بن جبير قال: إذا قهقه الرجل في الصلاة انتقضت صلاته و طهوره جميعا.

(١) أخرجه الدارقطني بهذا الاسناد في سننه كما في نصب الراية ج ١ ص ٥١ والبيهقي في ج ١ ص ١٤٦ من سننه في الطهارة وتكلم فيه، وراجع لذلك الجوهر النقي فقيه تفصيل، وحديث القهقهة روى مسندا ومرسلا فالمسند من حديث أبي موسى رواه الطبراني في الكبير والبيهقي قال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير وفيه محمد الدقيق وفيه خلاف وبقية رجاله موثقون، ومن حديث أبي هريرة أخرجه الدارقطني في سننه، ومن حديث ابن عمر رواه ابن عدي في الكامل وفيه بقية وقد صرح بالنحديث، ومن حديث انس أخرجه الدارقطني والبيهقي، ومن حديث جابر بن عبد الله أخرجه الدارقطني أيضا، ومن حديث عمران أخرجه الدارقطني والبيهقي أيضا، ومن حديث أبي المليح بن اسامة عن أبيه أخرجه الدارقطني والبيهقي أيضا والمرسل عن أبي العالية وهو أشهر وعن معبد الجهني وعن إبراهيم النخعي وعن الحسن البصري - راجع لهذا كله الجوهر النقي ونصب الراية وغيرهما من كتب الحديث وراجع الى المحلى أيضا في هذا البحث.

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه راجع ج ٨ ص ٩ وج ٢ ص ١٦ من التهذيب؛ وأبو المقداد هو ثابت بن هرمز البكري وعمرو أبو محمد أو أبو ثابت الكوفي الحداد مولى بكر بن وائل - تهذيب ج ٨ ص ٩.

باب ركعتي الفجر

[قال ابو حنيفة رضى الله عنه - ^١] ينبغي للرجل اذا طلع الفجر ان يصلي ركعتين قبل ان يصلي الفجر فان لم يصلهما ^٢ فليس ^٣ عليه ان يقضيهما ^٤ .
وقال اهل المدينة : يقضيهما ^٥ اذا طلعت الشمس .

وقال محمد بن الحسن : يأمرؤن بقضاء ركعتي الفجر و ينهون عن قضاء الوتر بعد صلاة الفجر و أوجبها ^٦ عند المسلمين و عند جميع الفقهاء صلاة الوتر فكيف قضيت ركعتا الفجر و اتماهما ^٧ تطوع و لم تقض صلاة الوتر .
و قد قال بعض الفقهاء فيما رووا عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم : ان الله ^٨ قد زادكم صلاة يعنى صلاة الوتر ، تشديدا منهم لصلاة الوتر

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٢) كذا فى الأصل « لم يصلهما - يقضيهما - أوجبها » بالثنية و هو الصواب ، و فى الهندية كلها بضمير التانيث « لم يصلها - يقضيها - أوجبها » و هو تصحيف .

(٣) يعنى لازما و مؤكدا كما كان قبل اداء فرض الفجر بل صارتا غير مؤكدين مثل نوافل اخرى و صارتا مباحتي الأصل و عن ابى هريرة مرفوعا عند البيهقي فى السنن : من لم يصل ركعتي الفجر فليصل اذا طلعت الشمس - اهـ . مع حديث قيس بن عمر و عند ابى داود قال : رأى النبي صلى الله عليه و سلم رجلا يصلى بعد صلاة الصبح ركعتين فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم : صلاة الصبح ركعتان ، فقال الرجل : لم اكن صليت الركعتين اللتين قبلهما فصليتهما الآن فسكت رسول الله صلى الله عليه و سلم و تكلم فيه ابو داود و فى رواية فلا اذن و التعارض المرجع اليه التساقط - تدبر .

(٤) و كان فى الأصل « هو » ، و الصواب « هما » ضمير المثنى .

(٥) الحديث قد سبق فى ابواب الوتر و هو عن ابن عباس قال : خرج النبي صلى الله عليه =

وكراهة منهم لتركها فكيف لا تقضى وصارت ركعتا الفجر التي لا يشك الناس فيها^١ جميعا انها تطوع تقضيان بعد صلاة الفجر مع^٢ ما قد جاء.

= وسلم مستبشرا فقال: ان الله قد زادكم صلاة وهي الوتر - رواه الدارقطني، ورواه الحاكم من حديث أبي بصرة الغفاري وزاد: فصلوها فيما بين صلاة العشاء الى صلاة الفجر. ورواه اسحاق بن راهويه والطبراني من حديث عمرو بن العاص وعقبة بن عامر وزاد. هي خير لكم من حمر النعم الوتر وهي لكم فيما بين صلاة العشاء الى طلوع الفجر، ورواه ابو داود والترمذي وابن ماجه من حديث خارجة بن حذافة بلفظ: ان الله امدكم بصلاة هي لكم خير من حمر النعم وهي الوتر فجعلها لكم فيما بين العشاء الى طلوع الفجر، وروى من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ومن حديث ابن عمر رواه الدارقطني ومن حديث الخدري رواه الطبراني في مسند الشاميين: وقد سبق فيما تقدم من الابواب قال ابن القيم في ج ٤ ص ١١١ من بدائع الفوائد في الرجل يترك الوتر متعمدا هذا رجل سوء يترك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا ساقط العدالة اذا ترك الوتر متعمدا - اه. ثم ذكر مسألة القضاء وقال لان ما بعد طلوع الفجر لا تجوز فيه الا ركعتا الفجر وانما اجزنا الوتر لتأكده - اه. وفي طبقات الخنابلة ص ٢٥ سئل احمد عن الوتر اذا فات قال: يعيد قبل ان يصلي الغداة - اه. وقال في الهداية: لهذا وجب القضاء بالاجماع - اه. قال العيني: اى لكون الوتر واجب القضاء: اه. كذا في تعليق نصب الراية وراجع الى كشف الستر لامام العصري الى رسالتى الاسعاف فى اقوال صاحب الانصاف هي مطبوعة فى بلاد الهند.

(١) كذا فى الأصل، والصواب « اللتان » .

(٢) كذا فى الأصل وهو الصواب. وفى الهندية « فيها » .

(٣) و كان فى الأصل « معها » والصواب « مع ما » كما كتبه او يكون حق العبارة هكذا « تقضيان بعد طلوع الشمس معها » - تدبر .

في ذلك من الآثار .

(١) لعله يشير إلى آثار قضاء الوتر وقد سبقت فيما قبل أو إلى آثار وجوب الوتر وعلى المرجوح يشير إلى أحاديث قضاء ركعتي الفجر مع الفرض بعد طلوع الشمس كما وقع في ليلة التعريس وإلى عدم قضاء ركعتي الفجر إذا فاتتا بدون الفرض وجوبا ولزوما إلا في رواية عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، والظاهر أن الآثار التي رواها في هذا الباب سقطت من الكتاب وراجع ص ١٤٥ من الموطأ باب فضل صلاة الفجر مع الجماعة وأمر ركعتي الفجر وتذكر ما مضى في أبواب الوتر ومقصود الإمام محمد بهذا الباب الإلزام على أهل المدينة بترك قضاء الوتر واخذ أداء ركعتي الفجر مع أن الوتر أو كدو أو جب من ركعتي الفجر مع ورود مؤكّدات الأداء في ركعتي الفجر أيضا وحديث أبي هريرة عند البيهقي رفعه من لم يصل ركعتي الغداة - وفي رواية : الفجر - فلصل إذا طلعت الشمس انتهى . مع حديث الذي صلاهما قبل الطلوع فسكت فيه صلى الله عليه وسلم أو قال فلا إذن - فراجع كتب الحديث . وقد صحّ قضاء سنة الفجر مع صلاة فرض الفجر بعد طلوع الشمس في ليلة التعريس وبه قال أئمتنا كما في الموطأ وغيره وأما قضاء السنة بدون الفرض قبل طلوع الشمس فلم يصح فيه حديث أصلا بل صحّ النهي عن الصلاة بعد الصبح حتى تطامع الشمس كما في "صحيح السنة" وغيرها من دواوين الحديث وبه قال أئمتنا وما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين فقال أصلاتان معا أو أصلاة الصبح مرتين أو قال ما هاتان الركعتان فأجاب الرجل أني لم أكن صليت الركعتين اللتين قبلهما غصليهما الآن فسكت أو فلم يأمره ولم ينهه أو في رواية فلا أو فلا إذن مع اضطرابه في المتن لا يعارض أحاديث النهي وهي أصح وأثبت كأنها المناوذة في الباب وقد أخرجه أبو داود من حديث قيس بن عمرو ثم قال روى عبد ربه ويحيى ابنا سعيد هذا الحديث مرسلًا وهما أوثق وأضبط من سعد بن سعيد بن قيس الأنصاري فإنه ضعف عند أحمد وابن معين وقال الترمذي تكلموا فيه من قبل حفظه فحديثه هذا =

كتاب الحجّة (باب الذى يصلى فى بيته صلاة ثم يدركها) للإمام محمد الشيبانى

باب الذى يصلى فى بيته صلاة ثم يدركها

و قال ابو حنيفة رضى الله عنه : من صلى صلاة فى بيته ثم ادركها مع الامام فلا بأس ان يعيدها . الاولى هى الفريضة الا صلاة المغرب فانها وتر صلاة النهار ولا ينبغى لرجل - ^١ ان يدخل فى تطوع وهى وتر لان التطوع شفع كله .

= لا يعارض احاديث النهى اصلا فمن قضاها قضاها بعد طلوع الشمس كما فى كتب الفقه و من ههنا سقط ما فى مسألة الثالث والتسعين من كتاب الرد لابن ابى شية قضاء سنة الفجر بعد الصبح ذكر فيها حديث قيس و آثارا عن التابعين ثم قال وذكر ان ابا حنيفة قال ليس عليه ان يقضيها - اهـ : لان الامام لم يقل به مطلقا بل قال بقضائها مع الفرض وقال بعد طلوع الشمس ايضا كما هو مروي عن ابن عمر رضى الله عنهما والقاسم اخرج عنهما ابن ابى شية فى ذلك "الباب والكلام فى التضاء بدون الفرض قبل الطلوع وفى سند حديثه سعد بن سعد ضعيف ومن هو أوثق وأخذ بطرود مرسلات ومع هذا لا يعارض احاديث النهى فما قال به ابو حنيفة ثابت بالأحاديث الصحيحة وما لم يثبت بها لم يقل به و معه الصحابة والتابعون فى ذلك فأين الاعتراض والإلزام عليه وهو غير ملام فيه الا عند من تزيا بزي المعاندين - والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم .

١١١ و كان فى الأصل "الصلاة" بالعريف .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه .

(٣) وفى شرح الزرقانى ج ١ ص ٢٤٦ و على محمد بن الحسن (فى موطئه) عدم اعادة المغرب بأن الاعادة نافلة ولا تكون النافلة وتر ا قال ابو عمر : هذه العلة احسن من تعليل مالك - اهـ . وهو فانه اذا اعادها كانت شفعا (موطأ مالك) فينا فى ما من انها وتر صلاة النهار - اهـ .

(٤) الحديث الفضل بن العباس عند البيهقي رفعه الصلاة مثنى مثنى تشهد فى كل ركعتين =

كتاب الحجة (باب الذي يصلي في بيته صلاة ثم يدركها) للإمام محمد الشيباني

و كان يقول : لا أحب له ان يعيد صلاة الفجر و لا صلاة العصر لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يصلي بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس و بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس^١ يعنى التطوع و هذا تطوع .
[و -^٢] قال اهل المدينة : لا نرى ان يعاد المغرب خاصة و اما^٣ ما سواها من الصلوات فلا نرى بأسا ان يصلي مع الامام من قد صلى في بيته .

و قال محمد بن الحسن : قد روى فقيه أهل المدينة مالك بن انس غير ما قال اصحابه .

اخبرنا مالك عن نافع ان ابن عمر رضى الله عنهما كان يقول : من صلى

= ثم تضرع و تمسك و ترفع يديك - الحديث ، و لحديث عبد الله بن الحارث عن المطلب رفعه الصلاة مثنى مثنى و تشهد في كل ركعتين الحديث و حديث ابن عمر في الصباح صلاة الليل مثنى مثنى و من طريق يعلى بن عطاء الأزدي عن ابن عمر مرفوعا عند البيهقي في السنن صلاة الليل و النهار مثنى مثنى و ابن معين يضعف حديث الأزدي و لا يحتج به و يقول ان نافعا و عبد الله بن دينار و جماعة رووه عن ابن عمر و لم يذكروا فيه النهار و ذكر ابن عبد البر حديث الأزدي في التمهيد ثم قال فزاد ذكر النهار و لم يقل احد عن ابن عمر و غيره و أنكروه عليه ثم ذكر عن ابن حنبل قال : ان صلى النافلة اربعا فلا بأس ، فقد روى عن ابن عمر انه كان يصلي اربعا بالنهار و قال نافع : أما نحن فنصلي اربعا بالنهار - كذا في الجوهر النقي .

(١) رواه البخارى و مسلم عن ابن عباس به مرفوعا و حديث ابى هريرة رواه الشيخان و هو في موطأ محمد ايضا و في الباب عن ابى سعيد اخرجاه ايضا في الصحيح .

(٢) زيادة الواو منى على دأب الكتاب .

(٣) و كان في الأصل « فأما » بالفاء و السياق يقتضى الواو .

كتاب الحجة (باب الذي يصلي في بيته صلاة ثم يدركها) للإمام محمد الشيباني

المغرب أو^١ الصبح ثم ادركهما^٢ فلا يعيد لهما غير ما^٣ قد صلاهما فكيف تركوا حديث^٤ عبد الله في صلاة الفجر مع حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المعروف في أيدي الفقهاء أنه^٥ نهى عن الصلاة بعد صلاة الفجر حتى

- (١) وكان في الأصل «و»، وفي الموطأ «او» وهو الصواب.
- (٢) كذا في الأصل وهو الصواب، وفي الهندية «ادركها» وهو تصحيف.
- (٣-٣) هكذا هو في الموطأ، وكان في الأصل «فلا يعيد لهما غيرهما».
- (٤) لفظ «حديث» ساقط من الأصل، وإنما زدناه حسب اقتضاء السياق - والله اعلم.
- (٥) قال الزرقاني في ج ١ ص ٢٤٧ من شرح الموطأ وقال أبو حنيفة: لا يعيد الصبح ولا العصر ولا المغرب، وقال محمد بن الحسن؛ لأن النافلة بعد الصبح والعصر لا تجوز ولا تكون النافلة وترا وأجابوا من حديث أبي داود بمعارضته بخبر النهي والمانع مقدم وبجمله على ما قبل النهي جمعا بين الأدلة - انتهى . فسقط ما في مسألة التاسع والثلاثين من كتاب الرد لابن أبي شيبة وههنا حديث آخر مرفوع عن ابن عمر عند الدارقطني كما في فتح القدير: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: إذا صليت في أهلك ثم ادركت فصالحا إلا الفجر والمغرب - اهـ . فبعدم إعادة الفجر والمغرب قال ابن عمر والحسن والبخاري والثوري والأوزاعي وأبو يوسف ومحمد وغيرهم كما في هذه الآثار وغيرها كما في الطحاوي والجوهر النقي ونصب الراية وفتح القدير وغيرها وابن أبي شيبة يذكر أبا حنيفة فقط في مسألة التاسع والثلاثين من كتاب الرد في اقضاء المتفل بالإمام في الفجر بعد حديث عامر بن الأسود عن أبيه ومجتن الدبلي حيث يقول وذكر أن أبا حنيفة قال: لا تعاد الفجر - اهـ . والحال عنده لا تعاد العصر والمغرب والفجر ومعه أدلة حديثة وجماعة من الصحابة والتابعين وأهل عصره وأحاديث النهي عن الصلاة بعد الفجر وبعد العصر فهو ليس بمتفرد في ذلك ولا بمخالف للأحاديث ففي =

تطلع الشمس وعن الصلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس^١ .
قال محمد بن الحسن و أخبرنا سعيد بن ابى^٢ عروبة قال : سمعت الحسن
البصرى فى الرجل يصلى وحده ثم يدرك الجماعة قال أعدهن كلهن ان شئت
الا العصر^٣ و الغداة .

باب الذى يفوته بعض الصلاة

قال ابو حنيفة فى من دخل المسجد فوجد الناس ركوعا احب الى ان
لا يركع حتى يصل^٤ الصف و ان خاف الفوت فاذا وصل الصف كبر و ركع
= قصر ابن ابى شيبة على الفجر تقصير شديد و قصور مديد او لم ينظر موطأ محمد
و كتاب الحجّة و كتاب الآثار له قط حتى تبين لابن ابى شيبة حقيقة الحال لكن التعصب
يلقى الستر على الحق .

(١) أخرجه الامام محمد بن حديث ابى هريرة فى جامع الاحاديث ص ٣٨٧ من الموطأ
عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن ابى هريرة قال
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث و فيه و اما الصلاتان فالصلاة بعد العصر
حتى تغرب الشمس و الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس و هو عند الأئمة الستة و فى
الباب عن غيره ايضا - راجع نصب الراية و غيره .

(٢) و كان فى الأصل « سعيد بن عروبة » و لا بد من زيادة « ابى » قبل « عروبة » و هو
من رجال الستة ، مات سنة ست و خمسين و مائة او سنة سبع و خمسين و مائة كما فى التهذيب .
(٣) و راجع باب الرجل يصلى المكتوبة فى بيته ثم يدرك الصلاة من الموطأ ص ١٣٥
و باب من صلى الفريضة من كتاب الآثار ص ١٨ و سنن الديهقي و الجواهر النقي و الطحاوى
و غيرها .

(٤) كذا فى الأصل ، و فى الهذبة « حتى يصلى » و هو مصحف .

ان ادركهم ركوعا و ان لم يدركهم ركوعا كبر و سجد معهم و لم يعتد بذلك و قضى ركعة بسجودها^١ اذا سلم الامام .

و قال اهل المدينة : اذا ظن انه سيصل الصف قبل ان يرفع الناس رؤسهم من الركعة ركع دون الصف ثم دب حتى يصل الصف و اما اذا ظن ان الناس سيرفعون رؤسهم قبل ان يصل الصف اذا ركع فدب^٢ راعيا فانه احب اليها ان لا يركع و ان يمشي على حاله حتى يدخل الصف .

و قال محمد بن الحسن : القول كما قال ابو حنيفة رضى الله عنه و كذلك بلغنا^٣ عن النبي صلى الله عليه و آله وسلم .

اخبرنا بذلك^٤ المبارك بن فضالة البصرى عن الحسن البصرى عن ابي بكرة انه^٥ ركع دون الصف^٦ ثم وصل الصف^٦ ، فلما قضى^٧ رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم صلاته ذكر له ذلك فقال له^٨ رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم : زادك الله حرصا و لا تنبد .

(١) و كان في الأصل « بسجودهما » و هو خطأ .

(٢) الفاء بمعنى الواو - تدبر . (٣) البلاغ هذا اسنده بعده .

(٤) اخرج بهذا الاسناد في باب الرجل يركع دون الصف ص ١٥٠ من الموطأ و في باب من سقى بشيء من صلاته في كتاب الآثار ص ٢٣ ، و في الموطأ « حدثنا المبارك ابن فضالة » و في كتاب الآثار « عن المبارك بن فضالة » .

(٥) هكذا في كتاب الآثار ، و في الموطأ « ان ابا بكر ركع دون الصف » وليس بصواب . (٦-٦) في الآثار و الموطأ « ثم مشى حتى وصل الصف » .

(٧) و في الآثار « قد ذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم » و في الموطأ « فلما قضى صلاته ذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم » .

(٨) النظر ليس في كتاب الآثار .

كتاب الحجة (باب الذي يفوته بعض الصلاة) للإمام محمد الشيباني

وقال اهل المدينة : وقد بلغنا ان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه كان يدب راكعا .

قيل لهم : ما اسرعكم الى حديث ابن مسعود رضى الله عنه اذا كانت لكم منه حجة و ما ابطأكم عنه اذا خالفكم^١ انا نحن اعلم بأمر عبد الله بن مسعود رضى الله عنه [منكم -^٢] كيف دب حتى وصل الصف انه^٣ خرج من داره ومعه اصحابه فكبر وكبروا معه فصاروا صفاً ثم دبوا^٤ حتى لحقوا الصفوف ولم يخرج عبد الله من داره وحده ولم يبلغنا انه دب وحده .
وقد يكره^٥ من هذا ان يكون الرجل وحده وركع دون الصف كما

(١) كذلك هو في موطأ مالك انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يدب راكعا - اه .
وفي ج ١ ص ٧٢ من المدونة قال ابن وهب قال : واخبرني رجال من اهل العلم عن القاسم بن محمد وعبد الله بن مسعود وابن شهاب مثله - انتهى .

(٢) كذا في الأصل . وفي الهنذية « اذا خالفكم » والصواب ما في الأصل .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصل .

(٤) أخرجه البيهقي في ج ٢ ص ٩٠ من السنن من طريق احمد بن نجدة نا سعيد بن منصور نا ابو الأحوص نا منصور عن زيد بن وهب قال : خرجت مع عبد الله يعني ابن مسعود من داره الى المسجد فلما توسطنا المسجد ركع الامام فكبر عبد الله وركع وركعت معه ثم مشينا راكعين حتى انتهينا الى الصف حين رفع القوم رؤسهم فلما قضى الامام الصلاة قلت وانا ارى انى لم ادرك فأخذ عبد الله بدي وأجلسنى ثم قال : انك قد ادركت - اه . ومثله عن ابى بكر وزيد بن ثابت انها دخلا المسجد والامام راكع فركما ثم دبا وهما راكعان حتى لحقا بالصف - رواه البيهقي في سننه .

(٥) وكان في الأصل « ثم دنوا » وهو مصحف .

(٦) نأمل في هذه العبارة .

يكره^١ له ان يصلي وحده خلف الصفوف^٢ وحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي ذكره ابو بكرة عليه قول الفقهاء لأن المشي عمل في الصلاة ولا ينبغي ان يكبر الرجل ثم يركع ثم يمشی في صلاته .

وقد بلغنا في نحو هذا حديث من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه^٣ مالك بن انس ان^٤ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: اذا اتيتم الصلاة فلا تأتوها واتم تسعون و أتوها و عليكم السكينة فما ادركتم فصلوا و ما فاتكم

(١) اي كراهة التحريم، وعندنا كل صلاة ادبت معها فاعادتها واجبة وعليه محمول حديث وابصة و علي بن شيان في امره صلى الله عليه وآله وسلم رجلا صلى خلف الصف وحده بالاعادة كما رواه ابن ابي شيبة ايضا في كتاب الرد في مسألة التاسع منه فقوله و ذكر ان ابا حنيفة قال: يجزئه صلاته - اه؛ على الارسال و الاطلاق من غير قيد خيانة العلم لا تليق بشأنه فالحديثان لا يردان على الامام بل حجة له على ما لم يفهمه ابن ابي شيبة رحمه الله و غفر له؛ وللبسط موضع آخر في جوابي عن كتاب الرد .

(٢) كذا في الأصل ، و لعل الصواب « الصف » .

(٣) كذا في الأصل ، وكان في الهندية « ان بكير » بالياء بين الكاف و الراء ، و الصحيح بالباء الموحدة .

(٤) وفي الأصل « ايده » وهو مصحف .

(٥) اخرجه الامام محمد في باب المشي الى الصلاة ص ٨٦ من طريق مالك بن انس حدثنا علاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن ابيه انه سمع ابا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اذا ثوب بالصلاة فلا تأتوها تسعون و أتوها و عليكم السكينة فما ادركتم فصلوا و ما فاتكم فأتوا فان احدكم في صلاة ما كان يعتمد الى الصلاة ، قال محمد : لا تعجلن بركوع و الافتتاح حتى تصل الى الصف و تقوم فيه و هو قول ابي حنيفة رحمه الله - انتهى .

فَأَتَمُّوا^١ [فينبغي له -^٢] ان يأتى وعليه السكينة ولا يعمل فى صلاته بمشي ولا غيره^٣ حتى يصل الصف^٤ فما أدرك مع الامام صلاه بالسكينة والوقار وما فاتة قضاءه اذا فرغ الامام^٥.

باب المرور بين يدي المصلي

قال ابو حنيفة: لا ينبغي للرجل ان يمر بين يدي الرجل وهو يصلي لا فى تطوع ولا فى فريضة ولا^٦ اذا قامت الصلاة فدخل الناس فى الصلاة فان مر^٧ رجل بين يدي رجل وهو يصلي فليدراه ما استطاع فان ابى إلا

(١) وكان فى الأصل « فَأَتَمُّوهُ » والصواب « فَأَتَمُّوا » ، وبعد هذا يابض فى الأصل بقدر سطرين .

(٢) ما بين المربعين زاده المحشى . وفى الأصل ههنا يابض . ف

(٣-٣) كذا فى الأصل . وفى الموطأ « حتى يصل الى الصف » .

(٤) فيه اختلاف بين اهل العلم هل هو قضاء او اداء وهل هو اول الصلاة او آخرها . راجع كتب الحديث والفقه وشروحيهما .

(٥) حرف « لا » سقط من الأصل ولا بد منه .

(٦) (ولا يفسدها مرور ما فى الصحراء او فى مسجد كبير بموضع سجوده او) مروره (بين يديه) الى حائط القبلة (فى) بيت و (مسجد) صغير فانه كبقة واحدة (مطلقا) ولو امرأة او كلبا (او) مروره (اسفل من الدكان امام المصلي لو كان يصلى عليها) اى على الدكان (بشرط محاذاة بعض اعضاء المار بعض اعضائه و كذا سطح و سرير و كل مرتفع) دون قامة المار و قيل دون السترة كما فى غرر الاذكار (و ان اثم المار) لحديث البزار لو يعلم المار ماذا عليه من الوزر لوقف اربعين خريفا (فى ذلك) المرور لو بلا حائل (ويدفعه) هو رخصة فتركه افضل بدائع قال الباقر فلو ضربه فمات =

ان يقاتله فليدعه ان يمر ولا يقاتله فان الذي يدخل عليه من قتاله اياه في الصلاة اشد من ممر الرجل بين يديه .

= لا شيء عليه عند الشافعي رضي الله عنه خلافا لنا على ما يفهم من كتبنا (بتسييح) او جهر بقراءة (او اشارة) ولا يزداد عليها عندنا - قهستاني (لايهما) فانه يكره والمرأة تصفق لا يعطن على بطن ولو صفق او سبحت لم تفسد وقد تركا السنة تارخانيه - كذا في الدر المختار . والتنصيل في رد المختار : والمسجد الصغير هو اقل من ستين ذراعا وقيل من اربعين وهو المختار كما اشار اليه في الجواهر والدار والبيت في حكم المسجد الصغير - قهستاني ، بخلاف المسجد الكبير والصحراء فانه لو جعل كذلك لزم الحرج على المارة فاقصر على موضع سجوده - رد المختار . وذكر في حاشية المدني : لا يمنع المار داخل الكعبة وخلف المقام وحاشية المطاف ، لما روى احمد وابو داود عن المطلب بن ابي وداعة انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي مما يلي باب بني سهم والناس يمرون بين يديه وليس بينهما سترة وهو محمول على الطائفين فيما يظهر لان الطواف صلاة فصار كمن بين يديه صفوف من المصلين - اهـ . ومثله في بحر العميق وحكاة عز الدين بن جماعة عن مشكلات الآثار للطحاوي ونقله الملا رحمة الله في منسكه الكبير ونقله سنان آقندي ايضا في منسكه : اهـ - كذا في رد المختار .

- (١) قال محمد في الموطأ ص ١٥٣ : يكره ان يمر الرجل بين يدي المصلي فان اراد ان يمر بين يديه فليدراً ما استطاع ولا يقاتله فان قاتله كان ما يدخل عليه في صلاته من قتاله اياه اشد عليه من ممر هذا بين يديه ولا نعلم احداً روى قتاله الا ما روى عن ابي سعيد الخدري وليست العامة عايتها ولكنها على ما وصفت لك وهو قول ابي حنيفة - انتهى .
- (٢) وهو فساد الصلاة بارتكابه العمل الكثير وهو خلاف الأصول لانه يلزم عليه اختيار الاعلى لدفع الأدنى - تدبر .

وقال اهل المدينة في الذي يمر بين يدي الناس وهم يصلون نرى ذلك واسعا اذا قامت الصلاة .

وقال محمد بن الحسن : الآثار في ترك المرور بين يدي المصلين^١ وهم يصلون بعد الإقامة وقبل الإقامة اكثر من ان نأخذ^٢ بقول من قال : لا بأس بذلك اذا قامت الصلاة .

وقال اهل المدينة : بلى بلغنا ان سعد بن ابي وقاص كان يمر بين ايدي الناس وهم يصلون .

قيل لهم :^٣ انما يروى هذا عن مالك بن انس مرسل^٤ عن سعد ولم يسنده هو ولم يروه عن احد و^٥ انما قال : بلغني ان سعدا كان يفعل ذلك وقد ذكر^٦ مالك بن انس عن زيد بن اسلم عن عبد الرحمن بن ابي سعيد الخدري عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اذا كان احدكم يصلي فلا يدع احدا يمر^٧ بين يديه^٨ وليدراه ما استطاع^٩ فان ابي فليقاتله فانما هو الشيطان

(١) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « الناس » والقرينة عليه « وهم يصلون » - تأمل .
(٢) و كان في الأصل « يأخذ » بياء الغيبة ، وفي الهندية « تأخذ » بباء الخطاب وكلاهما مصحف ، والصواب بنون المتكلم .

(٣-٣) و كان في الأصل « انما يروى هذا عن مالك بن انس من مرسل عن سعد » وفي العبارة تصحيف والصواب ما أثبتناه .

(٤) الواو ساقطة من الأصول والصواب اثباتها .

(٥) هكذا هو في الأصل ولعله « وقد روى » والحديث رواه محمد في موطئه من طريقه : اخبرنا مالك حدثنا زيد بن اسلم به مثله .

(٦) كذا في الأصل و كذا في الموطأ ، وفي الهندية « ان يمر » وهو من سهو الناسخ .

(٧-٧) كذا في الأصل و كذا في موطأ مالك وقوله « وليدراه ما استطاع » ساقط من موطأ محمد .

ثم قال مالك : يقاتله^١ يدفعه و ذكر^٢ ايضاً مالك عن نافع عن^٣ ابن عمر رضي الله عنهما انه كان لا يمر بين^٤ يدي احد و هو يصلي و لا يدع احدا يمر بين يديه .

و ذكر^٥ مالك بن انس ايضاً عن ابي النضر عن بسر بن سعيد^٦ انه اخبره ان زيد بن خالد الجهني ارسله الى ابي جهيم [الأنصاري -^٧] يسأله ما ذا سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم في المار بين يدي المصلي فقال ابو جهيم : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو يعلم المار بين يدي المصلي ما ذا عليه في ذلك لكان ان^٨ يقف اربعين^٩ خير له من ان يمر بين يديه ،

(١) يعني المراد بالمقاتلة المدافعة عنده ايضاً وليس المراد به القتال حقيقة و عليه الاجماع قال ابن بطال وغيره الاتفاق على انه لا يجوز المشي من مكانه ليدفعه و لا العمل الكثير في مدافعته لانه اشد في الصلاة من المرور و قال النووي : لا اعلم احداً من الفقهاء قال بوجوب هذا الدفع بل صرح اصحابنا بأنه مندوب ؛ اهـ - زرقاني .

(٢) هكذا في الأصول ، و لعل الصواب « روى » فصحف - والله أعلم .

(٣) وفي موطأ مالك « ان عبد الله بن عمر » و هذا الأثر لم يخرج محمد في موطئه .

(٤) كذا في الأصل ، و سقط لفظ « بين » من الهندية و هو من سهو الناسخ .

(٥) أخرجه الامام محمد في الموطأ ص ١٥٢ من باب المار بين يدي المصلي : اخبرنا مالك

حدثنا سالم ابو النضر مولى عمر (بن عبيد الله) ان بسر بن سعيد اخبره به مثله .

(٦) و كان في الأصل « عن ياسر بن سعد » و هو خطأ ، و الصواب « بسر بن سعيد »

بضم الباء الموحدة و سكون السين المهملة كما في موطأ محمد و موطأ مالك و الزرقاني وغيرهما .

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، و انما زدته من موطأ الامام محمد .

(٨) حرف « ان » سقط من الأصول ، و هو موجود في الموطئين .

(٩) و كان في الأصول « اربعين خريفاً » ولفظ « الخريف » زائد في الكتاب من =

وقال أبو النضر : لا أدري قال : أربعين^١ يوما أو شهرا أو سنة .
و روى أيضا مالك بن انس عن زيد بن اسلم [عن عطاء بن يسار -^٢]
عن كعب الأجار أنه قال : لو يعلم المار بين يدي المصلي ما ذا عليه في ذلك
لكان أن يخسف به الأرض^٣ خيرا له من أن يمر بين يديه : فهذه^٤ أحاديث
أهل المدينة يحتج عليهم بها وهم يأخذون بخلافها ومن يأخذ بخلافها مالك
ابن انس وهو الذي رواها فكيف يكونون^٥ أصحاب آثار وهم يدعون عيانا
ما يروون^٦ و لو أردنا أن نحتج عليهم بأحاديث كثيرة من الأحاديث في هذا
أو نحوه لاحتجنا بها عليهم [لكن احتجاجنا -^٧] بأحاديثهم أوجب في
الحجة عليهم وهذا مما يدل^٨ على غيره من أقوالهم إنما تركوا فيه الآثار وأخذوا
فيه بما استحسنوا بما لم يأتوا فيه بأثر ولا سنة .

- = سهو الناسخ يدل عليه قوله قال أبو النضر - الخ . وليس هو في الحديث أيضا .
- (١) كذا في الأصل ، وفي الموطأ « أربعين يوما أو أربعين شهرا أو أربعين سنة - اهـ » .
- (٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وهو موجود في الموطئين ولا بد منه .
- (٣) كذا في الأصول ، ولفظ « الأرض » ليس بموجود في الموطئين ولا حاجة إليه .
- (٤) و كان في الأصول « فهذا » بتذكير الإشارة وهو تصحيف ، والصواب « فهذه »
لأنه يناسب قوله أحاديث .
- (٥) و كان في الأصل « يكون » وهو تصحيف .
- (٦) كذا في الأصل « يروون » ولعل الأنسب « ما يروونه » .
- (٧) و كان في الأصل « لاحتجنا بها عليهم بأحاديثهم أوجب في الحجة عليهم - اهـ »
وهي كما ترى مخلة التركيب والمعنى وعندى سقط من العبارة شيء فزدت ما بين المربعين
ليكون المعنى صحيحا واضحا .

(٨) أي هذا من المواضع التي تركوا فيها الآثار ومالوا إلى ما استحسنوا ولهم غيره من
الأقوال مثل هذا ومنه يستدل عليه بأنه مخالف للآثار ولعل يدل بمعنى يستدل - تأمل .

باب الخطأ والنسيان والسهو

قال ابو حنيفة : كل سهو وجب في الصلاة عن زيادة او نقصان فان الامام اذا تشهد سلم ثم سجد سجدة السهو ثم يتشهد ويسلم ، وليس شيء من السهو يجب سجوده قبل السلام .

و قال اهل المدينة : كل سهو يكون بنقصان من الصلاة فانما يسجد له قبل السلام لأن السجدة في ذلك اتمام للصلاة وانما يسجدان من وجبتا عليه بعد التشهد الآخر ثم يسلم بعد السجدين الا انه يتشهد فيهما^٢ ثم يسلم تسليم الصلاة ، وكل سهو وجب بزيادة في الصلاة فسجدتا السهو فيه بعد السلام ويتشهد فيهما^٣ بعد ذلك ويسلم .

و قال محمد بن الحسن : فكيف قلتم ان السجدة في السهو في النقصان تكونان قبل السلام ؟ قالوا : لأن السجدة تمام للصلاة فما كان تاما للصلاة فانما هو قبل السلام .

قيل لهم : ان سجدة السهو لم يقل^٤ فيها انها تمام للصلاة على الوجه

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « يسجدها » وهو تصحيف .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « تشهد » بدون حرف التعريف وهو تصحيف .

(٣) و كان في الأصول « فيها » وهو تصحيف ، والصواب « فيها » .

(٤) و كان في الأصول « فيها » وهو تصحيف ، والصواب « فيها » وفي موطأ مالك :

قال مالك : كل سهو كان نقصانا من الصلاة فان سجوده قبل السلام وكل سهو كان زيادة في الصلاة فان سجوده بعد السلام - انتهى . وراجع ج ١ ص ١٧٧ من شرح الزرقاني و ج ١ ص ١٢٦ الى ج ١ ص ١٣٤ من المدونة الكبرى .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الهندية « لم ينقل » و الراجح عندي ما في الأصل لقوله بعد انما يقال - الخ .

الذي ذهبتم اليه انما يقال انها تمام للصلاة لأنها وجبتا للسهو فاذا فعل ما قد وجب تمت الصلاة وكذلك السجدة اللتان تجبان في الزيادة بعد السلام هما تمام للصلاة ولو تركها تارك فقد انتقص الصلاة فأما ان تكونا مكان القيام وترك القعود [فلا - ٢] فكيف يقضى القعود اذا ترك السجود، وهذا مما لا ينبغي ان يتكلم به [احد - ٥] انما يكون السجدة تمام الصلاة لأنها وجبتا بالسهو فما وجب عليه في صلاته من سجود سهو او سجود تلاوة [وتركه - ٦] فقد انتقص صلاته ومن سجد مما وجب عليه من ذلك فقد اتم صلاته وذلك تمام الصلاة وليس نقصا لما ترك فقد اتم صلاته

(١) وكان في الأصل « قد انتقص نقص الصلاة » ولفظ « نقص » ساقط من الهنديه ، وزدت الفاء على « قد » حسب الاقتضاء ، و « انتقص » بمعنى « نقص » او « قد انتقص من الصلاة » - تأمل .

(٢) من ههنا الى آخره العبارة محذرة التركيب والمعنى بالسقطات والتروك والتصحيقات حتى لا يفهم مقصودها ومعناها كما ينبغي فأصلحتها ما امكن ولم اصل الى حقها ورفع خللها فلا بد من المراجعة الى نسخة صحيحة من كتاب الحجة ان تيسرت والاصول كلها اتفقت على الاغلاط والتحاريف والتصاحيف فنشأ النجب والتحير المزيد فعلى الناظر المصلح التأمل والتدبر فيها .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه .

(٤) وكان في الأصل « واذا » وزيادة الواو من سهو الناسخ فحذف - والله اعلم . ف

(٥) لفظ « احد » زيادة مني ليظهر الفاعل على دأب الكتاب .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه .

(٧) وكان في الاصول « وكذلك » هذا ولم افهم العبارة حق الفهم .

قالوا : وقد جاءت في هذا آثار .

قيل لهم : لم يأت فيما قلتم من الأحاديث إلا حديث واحد حديث عبد الله ابن بكينة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قام^١ من الركعتين ولم يجلس^٢ فسجد^٣ بسجدين وهو جالس قبل السلام^٤ ، قالوا : نعم ، هذا حديث عبد الله ابن بكينة وبه أخذنا .

قيل لهم : فهل^٥ رويتم عن عبد الله ابن بكينة او روى عنه فقيه قط حديثا غير هذا الحديث ، قالوا : لا نعم انه قد جاء عنه حديث غير هذا .

قيل لهم : أفقبل^٦ هذا بترك السنة والآثار المعروفة بقول رجل لا يروى عنه غير حديث واحد .

وقد روينا حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا بعينه عن امام كان من أئمة المسلمين يأمنه عمر بن الخطاب رضى الله عنه على الأمصار ويستعمله عليها اعرف بالرواية وأعلم بها وأشهر بصحبة رسول الله صلى الله عليه

- ...
(١) وفي الموطأ « انه قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم قام من ركعتين ، وقوله هنا « انه قام » ، اختصار من الامام لم يسقط ما زاد في الموطأ بل اختصره . ف
(٢) وفي موطأ محمد « فقام الناس فلما قضى صلاته ونظرنا تسايمة كبر وسجد » وها هنا اختصره ولم يسقط من الأصل شيء فافهم . ف
(٣) في الموطأ « وسجد » بالواو .

(٤) وفي الموطأ « قبل التسليم » ، زاد في الموطأ « ثم سلم » .

(٥) تأمل في وسعة علم الامام محمد بالرجال ورواياتهم واحاطته بها واعترف به المخالفون ايضا وطالع ج ٥ ص ٣٨١ من التهذيب وفيه له عند دت في سجود السهو - اه .

(٦) وكان في الأصل « أفقل » وهو تصحيف ، والصواب « أفقبل » . ف

وآله وسلم من عبد الله ابن بحنة وذلك المغيرة بن شعبة^١ رضى الله عنه [انه -^٢] صلى بأهل الكوفة فقام من ركعتين ولم يجلس فلما تشهد سلم ثم سجد سجدتين للسهو ثم روى لهم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل هذا بعينه فلو كان الرجلان كلاهما ثقة وكلاهما مأمون^٣ على ما روي لكان^٤ الذى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعله^٥ فهو احق ان يؤخذ بقوله من الذى قال : لم اسمعه يسلم حتى سجد سجدتين لأن من قال لم اسمعه يسلم حتى سجد [سجدتين -^٦] ليست تقبل شهادة فى الأشياء على مثل هذا

(١) أخرجه ابو داود فى ص ١٥٥ من باب من نسي ان يتشهد وهو جالس والترمذى فى ص ٤٨ من باب ما جاء فى الامام ينهض من الركعتين ناسيا عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودى عن زياد بن علاقة قال : صلى بنا المغيرة بن شعبة فنهض فى الركعتين فسيح به من خلفه فأشار اليهم ان قوموا فلما فرغ من صلاته سلم وسجد سجدتى السهو فلما انصرف قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع كما صنعت - انتهى . مكث عنه ابو داود وقال الترمذى حديث حسن صحيح ، وروى الحاكم فى المستدرک والطحاوى نحوه من حديث سعد بن ابى وقاص والحاكم مثله من حديث عقبة وقال : فى كل منهما صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه .

(٣) كذا فى الأصل وهو الصواب لأنه خبر « كلاهما » دون خبر « كان » . ف

(٤) و كان فى الأصول « أ كان » وهو تصحيف ، والصواب « لكان » .

(٥) و كان فى الأصل « فعلها » وعندى الضمير يرجع الى « ما » الموصولة فى قوله « على ما

روى » وقوله « فهو » زائد لا حاجة اليه او هو بدون الفاء فعلى هذا يكون تأكيد الضمير الفاعل فى قوله فعل وخبر كان احق ان يؤخذ - تأمل .

(٦) زيادة مني لكونها فى الروايات .

و إنما تقبل الشهادة اذا قال : سمعت و رأيت فأما من قال لم اسمع و لم ار فليس يؤخذ بقوله ، و عندنا فيما قلنا^١ بعينه آثار على خلاف ما روى عبد الله ابن بحنة .

اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن يان^٢ عن قيس بن ابي حازم قال : ائنا سعد بن مالك فقام عن الركعتين الاوليين فسبح له القوم من خلفه^٣ فسبح بهم ان قوموا ، قال : فلم يجلس ، فلما قضى صلاته [سلم و-^٤] سجد^٥ بهم سجدتين .

(١) و كان في الأصل « و عندنا فيما قلتم بعينه » والصواب « قلنا » كما اثبتناه - تأمل .
(٢) و كان في الأصل « عن يان بن قيس » و هو خطأ ، والصواب « عن يان عن قيس ابن ابي حازم » و « يان » هو ابن بشر الاحمسي البجلي ابو بشر الكوفي المعلم روى عن قيس بن ابي حازم كما في ج ١ ص ٥٠٦ من التهذيب ، و الحديث في ج ١ ص ٢٥٦ من الطحاوي عن شعبة عن يان قال سمعت قيس بن ابي حازم قال : صلى بنا سعد بن مالك فقام في الركعتين الاوليين فقالوا : سبحان الله فقال : سبحان الله فمضى فلما سلم سجد سجدتي السهو - انتهى .

(٣) اشار بهذا الى ان تسبيح من كان خارج الصلاة لا يفيد بل قد يفسد ان عمل الساهي بتسبيحه لأنه تعلم من خارج و هو يفسد عندنا - راجع كتب الفقه .

(٤) زيادة من الطحاوي و لا بد منها فانه موضع الشهادة و محط الاستدلال .

(٥) قال ابو داود بعد رواية حديث المغيرة بن شعبة و فعل سعد بن ابي وقاص مثل ما فعل المغيرة و عمران بن حصين و الضحاك بن قيس و معاوية بن ابي سفيان و ابن عباس افتي بذلك و عمر بن عبد العزيز قال ابو داود : و هذا فيمن قام من ثنتين ثم سجدوا بعد ما سلوا - اهـ . و حديث سعد بن ابي وقاص اخرجه الطحاوي و ابو داود و حديث عمران بن حصين اخرجه الطحاوي و حديث الضحاك بن قيس و حديث معاوية اخرجه النسائي باسناد جيد و الطحاوي و قال الترمذي و في الباب عن معاوية و عبد الله بن =

و قال ابو حنيفة رحمه الله في الرجل يشك في صلاته فلا يدرى أ ثلاثا صلى ام اربعا ان كان ذلك اول ما لقي احب الى ان يعيد صلاته و ان كان يلقي ذلك كثيرا فليمض على اكثر رأيه^١ و ان كان اكثر رأيه انه صلى ثلاثا اضاف اليها^٢ رابعة و ان كان اكثر رأيه^٣ انه صلى اربعا مضى على الأربع و سجد في الوجهين جميعا سجدتي السهو بعد السلام و يتشهد فيها و يسلم .

و قال اهل المدينة : اذا شك رجل في صلاته فلم يدر كم صلى ثلاثا ام اربعا فليقم فليصل ركعة وليين على ما تيقن ثم يسجد للسهو .

و قال محمد بن الحسن : اذا أمر الرجل الذي يشك في صلاته انه يبنى على اليقين طال^٤ ذلك منه .

أ رأيتم رجلا شك [في صلاته -^٥] أركعة صلى ام اثنتين^٦ أ ليس يبنى على ركعة ، قالوا : بلى .

قل لهم : فان صلى ركعة اخرى او ركعتين ثم شك فلم يدر أ ثلاثا صلى ام اثنتين^٦ أ ليس يبنى على الثنتين ، قالوا : نعم .

= جعفر و ابى هريرة - هـ . و راجع لذلك نصب الرابة و الدراية و الجواهر النقي و ما قال في نذل المجهود ذيل حديث معاوية فجوابه في الجواهر النقي و عليك بالطحاوي .

(١) كذا في الأصول « اكثر رأيه » و يمكن ان يكون « اكبر رأيه » .

(٢) و في الأصل « عليها » .

(٣) هكذا في الأصول ، ولا ادرى ما معناه و لعل العبارة قد سقطت من البين فوق الخلل في الفهم و المراد و لعل الله يحدث بعد ذلك امرا و لعل معناه يطول تلك الصلاة عليه و لا يفرغ عنها يوضحه ما قاله الامام محمد بعده .

(٤) زيادة منى .

(٥) و كان في الأصول « اثنين » و هو من قلم الناسخ ، و الصواب « اثنتين » .

قيل لهم: فإن صلى ايضاً فلم يدر ايضاً أ ثلاثاً صلى أم اربعاً أ ليس يبنى على اليقين، قالوا: بلى .

قيل لهم: فانا قد رأينا من يدخل عليه الشيطان بمثل هذا حتى لا يدرى كم صلى غير مرة ولا اثنين ولا ثلاثاً وأكثر^١ رأيته وظنه انه قد اتم فينبغي لهذا ان يبنى على اليقين اذا يستكيده^٢ الشيطان في صلاته حتى يصلى كل صلاة عشر ركعات أو^٣ أكثر من ذلك .
وأصل السنة في هذا معروفة .

وقد روى قتيبة بن مالك بن انس^٤ عن القاسم بن محمد ان رجلاً قال له: انى اهم في صلاتى فيكثر ذلك [على - ^٥] فقال له [القاسم بن محمد - ^٥]: امض على^٦ صلاتك فانه لن يذهب ذلك^٧ عنك حتى تنصرف وانت^٨ تقول

(١) كذا في الأصول ، وفي كتاب الآثار « اكبر رأيته » .

(٢) وكان في الأصول « اذا استكيده » ، والصواب « يستكيده » أو « استكاده » .

(٣) وكان في الأصول « واكثر » وهو ايضاً صحيح .

(٤) وفي موطأ مالك « مالك انه بلغه ان رجلاً سأل القاسم بن محمد فقال - الخ ، وهذا ظاهر في ان مالكا لم يرو عن القاسم بدون واسطة وانه بلاغ بلغه عنه وظاهر كتاب الحجّة خلافه وراجع الصحيح ما في الموطأ .

(٥) ما بين المربعين زيادة من الموطأ .

(٦) وفي الموطأ « في صلاتك » .

(٧) كلمة « ذلك » ليست في الموطأ .

(٨) وكان في الأصول « انه يقول » وهو تصحيف . والصواب « وانك تقول » كما هو في الموطأ .

ما اتممت صلاتي، وهكذا الأمر عندنا والآثار فيه على ما قلنا كثيرة و إنما احتجنا بقول القاسم لأنه قضيهم و منه تأخذون كثيرا من عليكم و لا يستقيم للذي يستكيده الشيطان في صلاته الا ما قاله القاسم .

قالوا: فلم قال ابو حنيفة و قلتم يعيد اول مرة قلنا لهم لأن الشك اذا كان في اول مرة ذلك رأينا له ان يأخذ بالثقة و ان يعيد فاذا كثر ذلك و فحش يرى انه من الشيطان و قضى على اكثر ظنه و رأيه .
اخبرنا مالك بن مغول البجلي عن عطاء بن ابي رباح انه قال يعيد مرة .
فهذا موافق لرأى ابي حنيفة رضى الله عنه .

- (١) من الاستكادة المأخوذة من الكيد و هو المكر و الخداع .
- (٢) قلت في ج ٢ ص ١٧٣ من نصب الراية: و اخرج ابن ابي شيبة في مصنفه عن ابن عمر قال في الذي لا يدري كم صلى أثلاثا او اربعا قال يعيد حتى يحفظ - انتهى . و في لفظ: قال اما انا اذا لم ادر كم صليت فاني اعيد - انتهى . و اخرج نحوه عن سعيد بن جبيرة و ابن الحنفية و شريح - انتهى .
- (٣) كذا في الأصول و لعل لفظ « ذلك » زائد لا حاجة اليه لأن المعنى بدونه صحيح .
- (٤) و كان في الأصل « اكثر » و هو تصحيف ، و الصواب « كثر » .
- (٥) و كان في الأصل « حشى » ، و الصواب « فحش » .
- (٦) كذا في الأصل « يرى » و عندي بالتكلم ارجح لأنه قال قبله : رأينا له - تدبر .
- (٧) كذا في الأصل ، و لعل الصواب « و مضى » كما هو في كتاب الآثار .
- (٨) كذا في الأصل ، و في الآثار « اكبر ظنه » .
- (٩) هو من رجال الستة كما في التهذيب .
- (١٠) اي اذا شك في صلاته اول مرة من مرات العمر اعاد الصلاة .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي فيمن نسي الفريضة فلم يدر اربعا صلى ام ثلاثا قال : ان كان اول نسيانه اعاد الصلاة ، وان كان يكثر النسيان تحرى الصواب فان كان ' اكثر ظنه ' انه اتم الصلاة يسجد^١ سجدة السهو وان كان ' اكثر ظنه ' انه صلى ثلاثا اضاف اليها واحدة ثم يسجد^٢ سجدة السهو .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن شقيق^٣ بن سلمة عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : اذا شك احدكم في صلاته^٤ فلم يدر^٥ أ ثلاثا صلى ام اربعا فليتحر فلينظر افضل^٦ ظنه فان^٧ كان افضل^٨ ظنه انها ثلاث^٩ قام^{١٠} فأضاف اليها الرابعة ثم تشهد فسلم و سجد سجدة السهو وان كان افضل^{١١} ظنه انه

(١ - ١) كذا في الأصل . وفي كتاب الآثار « اكبر رأيه » .

(٢) كذا في الأصول ، وفي كتاب الآثار « سجد » وهو موافق لتحري .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الآثار « سجد » ان كان له ظن بنى على غالب ظنه وإلا فبنى على اليقين .

(٤) وكان في الأصول « سفيان بن سلمة » وفي الآثار « شقيق بن سلمة » وهو الصواب .

(٥) كذا في الأصل . وفي الهندية « في صلاة » وهو من سهو الناسخ .

(٦) كذا في الأصل ، وفي الآثار « فلا يدرى » .

(٧) كذا في الأصل ، وفي الآثار « اكبر ظنه » .

(٨) وفي الأصول « وان كان » .

(٩) وكان في الأصل « انها ثلاثا » .

(١٠) وكان في الأصل « انها ثلاثا اضاف » ، وفي كتاب الآثار « ثلاث قام فأضاف » .

وهو الصواب فاثبتته هنا .

صلى اربعا تشهد^١ ثم سلم ثم سجد بسجدة السهو ثم تشهد [ثم سلم - ^٢] .
اخبرنا الثقة^٣ من اصحابنا عن موسى بن اعين الجزري^٤ قال : حدثنا علي
ابن بذيمة^٥ عن طاوس و سعيد بن جبير انها قالوا في الرجل يهمل في صلاته
فلا يدري زاد ام نقص قال^٦ : يعيد ، قال علي : فقلت لطاوس : فان عاد فوهم ،
قال : لا يعيد و يمضي على صلاته .

اخبرنا مسعر^٧ بن كدام عن منصور^٨ بن المعتمر عن ابراهيم النخعي

(١) و كان في الأصل « فليُنظر افضل ظنه انها ثلاثا اضاف اليها الرابعة ثم تشهد فسلم
و سجد بسجدة السهو و ان كان افضل ظنه انه صلى اربعا سلم ثم تشهد ثم سلم ثم سجد
بسجدة السهو » فما سقط من الأصل زيد من الآثار و ما صحف صحح منه . ف
(٢) زيادة من طريقه في الكتب .

(٣) قيل هو الامام ابو يوسف و عندي ليس هو بصواب .

(٤) و كان في الأصول « الحريري » و هو خطأ . و الصواب « الجزري » كما هو في ج ١٠
ص ٣٣٥ من التهذيب .

(٥) بفتح الموحدة و كثر الذال المعجمة الخفيفة بعدها ياء تحتانية ساكنة .

(٦) لعله زائد او يكون « قالوا » فيكون تكرارا محضا - تأمل .

(٧) كذا في الأصل . و في الهندية « مسعود » و هو تصحيف .

(٨) اخرجه البخاري في باب التوجه الى نحو القبلة و مسلم في باب السهو ص ٢١١ عن
منصور بن المعتمر عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود مرفوعا و اذا شك احدكم
فليتحر الصواب فليتم عليه و فيه قصة ، و منصور بن المعتمر من حفاظ الحديث و ثقاتهم
و قد روى القصة بتمامها و فيها لفظ التحري مضافا الى قول النبي صلى الله عليه وسلم و قد
رواها عنه جماعة من الحفاظ كسعر و الثوري و شعبة و وهيب بن خالد و فضيل بن =

كتاب الحجة (باب الخطأ والسيان والسهو) للإمام محمد الشيباني

عن علقمة عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى ذات يوم فزاد او نقص فقبل له، فقال: من شك في صلاته فليتحرك الصواب^١

= عياض وغيرهم و الزيادة من الثقة مقولة وقد تابع منصورا ابو حصين على لفظ التحري عند الطبراني و المذكورون من الرواة عن منصور عند مسلم ص ٢١٢ من الجزء الاول و حديث آخر اخرجه الترمذي في باب فمن يشك في الزيادة و النقصان ج ١ ص ٥٣ وابن ماجه ج ١ ص ٨٦ عن محمد بن اسحاق عن مكحول عن كريب عن ابن عباس عن عبد الرحمن بن عوف قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: اذا سها احدكم في صلاته فلم يدر واحدة صلى ام ثنتين فليبن على واحدة فان لم يدر أثلاثا صلى ام اربعا فليبن على ثلاث و يسجد سجدة قبل ان يسلم: انتهى لفظ الترمذي و قال: حديث حسن صحيح - اهـ . و الحديث اخرجه الحاكم في مستدركه ص ٣٣٥ و في الباب عن ابي سعيد الخدري اخرجه مسلم في صحيحه و عن عبد الله بن عمر . اخرجه الحاكم في مستدركه ج ١ ص ٣٢٢ و سيأتي مزيد لذلك ان شاء الله تعالى و من طريق مسعر عن منصور به . اخرجه البيهقي في ج ٢ ص ٣٣٦ من سننه الكبرى: و البسط في شرح معاني الآثار للطحاوي و الجوهر للبيهقي و نصب الرابة و الدراية و فتح القدير و البدائع فعملك بها .

(١) اخرجه مسلم عن مسعر عن منصور به ج ١ ص ٢١٢ و البيهقي ج ٢ ص ٣٣٦ و ج ٢ ص ٣٣٠ و "طحاوي ج ١ ص ٢٥٢ عن عثمان و وهب و روح بن القاسم و زائدة ابن قدامة عن منصور به على و يتحرك الصواب او فلينظر احري ذلك الى الصواب و قد علمت ان البخاري ايضا اخرجه لكن من وجه آخر و راجع سنن البيهقي و الجوهر النقي عن ص ٣٣٠ الى ج ٢ ص ٣٦٩، و الامام محمد اخرجه مختصرا على دأب المحدثين .

(٢) لفظ "الصواب" زدناه من البخاري و مسلم و البيهقي و الطحاوي و غيرها .

ثم يسلم^١ ويسجد^٢ سجدين .

اخبرنا ابو بكر بن عبدالله النهشلي عن حبيب بن ابي ثابت عن ابن عمر^٣ رضى الله عنهما قال : اذا سها احدكم فى صلاته فليتحر الصواب ثم يسجد سجدين للسهو .

وقال ابو حنيفة فيمن صلى صلاة فلم يقرأ فيها حتى فرغ منها يعيد صلاته^٤ ان فعل ذلك ساهيا او متعمدا وكذلك ان قرأ فى ركعة واحدة حتى يقرأ فى الركعتين^٥ منها فاذا قرأ فى الركعتين^٥ فصلاته تامة .

وقال بعض اهل المدينة بقول ابي حنيفة : من صلى صلاة فلم يقرأ فيها فليعد الصلاة منهم مالك بن انس ومن قال بقوله .

وقال بعضهم : لا شئ عليه و صلاته تامة و رووا ذلك عن مالك بن انس عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمى عن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه صلى بالناس المغرب فلم يقرأ فيها ، ف قيل له - حين انصرف : ما قرأت ؟ قال : فكيف كان الركوع

(١) كذا فى الأصل ، ولعل الصواب صيغة الانشاء اى « ثم ليسلم ثم ليسجد » والله اعلم .

(٢) وفى سنن البيهقي « ثم ليسجد » .

(٣) وفى ص ١٠٥ من موطأ محمد : اخبرنا مالك حدثنا نافع عن ابن عمر انه كان اذا سئل عن النسيان قال : يتوخى احدكم الذى يظن انه نسى من صلاته - انتهى . قال محمد وبهذا نأخذ اذا ناء للقيام وتغيرت حاله عن القعود وجب عليه لذلك سجدا للسهو - انتهى .

(٤) لأن القراءة فى الركعتين فرض و اذا ترك الفرض فسدت الصلاة فالاعادة واجبة وكذا حكم ترك القراءة فى ركعة واحدة من الركعتين ثانية كانت الصلاة او رباعية .

(٥) و كان فى الأصل « ركعتين » ، والصواب « الركعتين » معرفا باللام .

و السجود ، قالوا : حسنا^١ ، قال : فلا بأس اذن .

و قال مالك بن انس^٢ : ألا يرى ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يترك القراءة في صلاة^٣ يجهر فيها بالقراءة فلا يذكره اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهم يصلون معه والامام^٤ يفعل ذلك فيذكره الناس انكارا^٥ منه

(١) وكان في الأصل « احسن » والصواب « حسنا » كما هو في سنن البيهقي « قالوا حسنا » وفي المدونة « قالوا حسن » .

(٢) كذا في الأصول ، ولعل شيئا من العبارة سقط منها على ما يقتضى سياقها - تأمل .

(٣) وكان في الأصل « صلاته » ، وفي الهدية « الصلاة » ، والصواب « صلاة » .

(٤) تأمل في قوله : وقال مالك - الخ : لا يتبين منه المقصود ولا يتميز منه قول مالك ومحمد والزامه على بعض اهل المدينة و الباب باب السهو وسجوده وظنى ان العبارة قد سقطت من البين لذا وقع الخلل في التفهيم .

(٥) هذا قول الامام محمد قطعاً يريد ان مالكا روى هذا الحديث ثم انكره ولم يعمل به فكيف يجوز استدلالكم به على ما قلتم من كون الصلاة تامة بدون فرض القراءة وفي ج ١ ص ٦٨ من المدونة : قال وقال مالك : ليس العمل على قول عمر حين ترك القراءة فقالوا : انك لم تقرأ ، فقال : كيف كان الركوع والسجود ، قالوا : حسن ، قال : فلا بأس اذن ، قال مالك : وارى ان يعيد من فعل هذا وان ذهب الوقت ثم قال في ص ٧١ من المدونة : قال وكيع عن عيسى بن يونس عن ابي اسحاق عن الشعبي ان عمر بن الخطاب صلى المغرب فلم يقرأ فيها فأعاد الصلاة ، وقال : لا صلاة الا بقراءة - انتهى . وفي الجوهر النقي : قلت ذكر صاحب الاستدكار حديث ابي سلمة ثم قال حديث منكر ليس عند يحيى وطائفة معه لأنه رماه مالك من كتابه بآخرة وقال ليس عليه العمل لأن النبي عليه السلام قال : كل صلاة لم يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداج . والصحيح عن عمر =

لهذا الحديث وهو الذي رواه . أخبرنا بكير بن عامر عن إبراهيم

= انه أعاد الصلاة ، وروى يحيى بن يحيى النيسابوري ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن همام بن الحارث أن عمر نسي القراءة في المغرب فأعاد الصلاة ، فهذا متصل شاهده همام عن عمر وحديث مالك عن عمر مرسل لا يصح يعني رواية أبي سلمة والاعادة عنه صحيحة رواها عنه جماعة منهم همام وعبد الله بن حنظلة وزباد بن عياض وكلهم لقي عمر وسمع منه وشهد القصة ورواها عنه غيرهم أيضا قال وذكر عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أبان عن جابر بن زبد أن عمر أعاد تلك الصلاة باقامة وعن ابن جريج عن عكرمة بن خالد أن عمر أمر المؤذن فأقام وأعاد تلك الصلاة . وروى أشهب سئل مالك أيعجبك ما قال عمر فقال : أنا أنكر أن يكون عمر فعله وأنكر الحديث وقال : يرى الناس عمر يفعل هذا في المغرب ولا يسبحون به ولا يخبرون من فعل هذا أرى أن يعيد هو ومن خلفه - انتهى .

(١) تأمل في هذا الاسناد هل روى بكير بن عامر عن النخعي والشعبي أم لا - راجع ترجمته من التهذيب . قلت : وقد نقل قبل ذلك من تاريخ البخاري وكتاب الجرح والتعديل بأنه روى عنه فراجع . ف

(٢) رواه البيهقي في ج ٢ ص ٣٨٢ من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى بالناس صلاة المغرب فلم يقرأ شيئا حتى سلم فلما فرغ قيل له أنك لم تقرأ شيئا ، فقال : أتى جهزت عيرا إلى الشام فجعلت أنزلها منقلة منقلة حتى قدمت الشام فبعثتها وأقاربها وأحلاسها وأحماها فأعاد عمر وأعادوا ؛ وعن حماد بن سلمة عن أبي حمزة عن إبراهيم أن أبا موسى الأشعري قال : يا أمير المؤمنين أقرأت في نفسك ؟ قال : لا ، قال : فأنك لم تقرأ فأعاد الصلاة ؛ وعن كامل بن طلحة ثنا حماد عن ابن عون عن الشعبي أن أبا موسى الأشعري قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه يا أمير المؤمنين ! أقرأت في نفسك ؟ قال : لا ، فأمر المؤذنين فأذنوا وأقاموا =

كتاب الحجة (باب الخطأ والنسيان والسهو) للإمام محمد الشيباني

والشعبي^١ قالوا: صلى عمر بن الخطاب المغرب فلم يقرأ فيها فلما انصرف، قالوا: يا امير المؤمنين ما قرأت؟ قال: اني جهزت جيشا حتى او ردتها الشام ولا يجوز صلاة الا بفاتحة الكتاب وشيء معها.

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد^٢ عن ابراهيم ان^٣ عمر بن الخطاب صلى بأصحابه المغرب فلم يقرأ فيها فلما انصرف قيل ذلك له، قال: انما جهزت عيرا^٤ الى الشام فلم ازل^٥

= واعداد الصلاة بهم؛ قال البيهقي: وهذه الروايات عن ابراهيم والشعبي مرسلة الا ان حديث الشعبي قد اسند من وجه آخر والاعادة اشبه بالسنة في وجوب القراءة وانها لا تسقط بالنسيان كسائر الأركان ثم رواه عن محمد بن سليمان بن فارس عن محمد بن اسماعيل البخاري ثنا قبيصة ابنا يونس عن عامر يعني الشعبي عن زيادة يعني ابن عياض ختن ابي موسى الأشعري قال: صلى عمر فلم يقرأ فأعاد، قال البيهقي: وقد روى عن عمر رضى الله عنه فيه رواية ثالثة تفرد بها عكرمة بن عمار ثم ذكرها باسناده اليه.

(١) قد عرفت ان الشعبي رواه عن زيادة بن عياض عن عمر كما في السنن البيهقي والنخعي عن همام بن الحارث عن عمر كما في الجوهر النقي فانعدم الارسال فبطل قول من قال انها مرسلة - تدبر.

(٢) كذا في الأصل، وسقط «عن حماد» من الهندية بسهو الناسخ، وهو موجود ايضا في رواية البيهقي.

(٣) قد عرفت ان النخعي رواه عن همام بن الحارث عن عمر فالحديث ليس بمرسل كما زعم البيهقي.

(٤) العير الحمر او الابل تحمل الطعام ثم غلب على كل قافلة - مغرب.

(٥) لفظ «ازل» بعد «فلم» ساقط من الأصل، وانما زيد من الآثار.

أرحلها^١ منقلة منقلة^٢ حتى وردت^٣ الشام، فأعاد^٤ وأعادوا الصلاة.
وهذا اوثق الحديثين عندنا واشبههما^٥ بما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال: من صلى صلاة فلم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج^٦.
وقال ابو حنيفة: فيمن سها في الصلاة فقام بعد تمام الأربع بعد التشهد فقرأ ثم ركع فلما رفع رأسه من ركوعه ذكر انه قد اتم الصلاة^٧ انه يرجع فيجلس ولا يسجد تلك الركعة وبعد التشهد يسجد سجدةين للسهو ولو سجد

(١) كذا في الأصل، وفي الهندية « فلم ادخلها » وهو تصحيف وهو من الرحلة والترحيل كما هو في كتب الحديث.

(٢) لفظ « منقلة » الثاني ساقط من الأصول، وانما زيد من الآثار.

(٣) هكذا في الأصول، وفي البيهقي « حتى قدمت الشام » وفي رواية « حتى اوردتها » وفي البيهقي ج ٢ ص ٣٨٢: فجعلت انزلها منقلة منقلة.

(٤) كذا في الأصول، وفي الهندية « واعاد » بالواو وهو تصحيف.

(٥) كذا في الأصل، وفي الهندية « اشبهها » بالوحدة وهو من سهو الناسخ.

(٦) اي ناقصة وحقيقته ذات خداج وهو في الأصل النقصان اسم من اخذجت الناقصة اخداجا اذا القت ولدها ناقص الخلق - مغرب. انظر ان هذا الحديث عند أئمتنا وهو حديث ابى هريرة رواه اصحاب السنن فأئمتنا حملوه على المنفرد والامام وخرجوا منه المقتدى بحديث ابى موسى وابى هريرة اخرجهم مسلم وغيره: اذا قرأ فانصتوا، وبحديث من كان له امام فقراءة الامام قراءة له، وقد صحح ابن تيمية في فتاواه ارساله واحتج به في ترك القراءة خلف الامام في الجهرية وحكم على حديث: لا تفعلوا الا بأم القرآن في صلاة العجر بكونه موضوعا وقال حديث عبادة الصحيح هو لا صلاة الا بفاتحة الكتاب لا غير - راجع فتاواه.

(٧) لفظ « الصلاة » ساقط من الأصول، وزدتها اقتضاء السياق والمحل.

أحدى السجدين ثم ذكر سجداً السجدة الأخرى ثم قام فأضاف إليها ركعة أخرى^١ ثم سلم على شفع بعد التشهد ثم سجد بسجدة السهو ثم تشهد ثم سلم لأنها^٢ إذا سجد لها سجدة فقد عقدها^٣ فلا بد من أن يتمها فإذا أتمها صارت وتراً فليضف إليها ركعة أخرى حتى ينصرف عنها^٤ على شفع .

وقال أهل المدينة بقول أبي حنيفة إذا لم يسجد للركعة شيئاً فليعد^٥ وليجلس^٦ وإن سجد أحدى السجدين ثم ذكر فلا نرى^٧ أن يسجد السجدة الأخرى فإذا قضى صلاته فليسجد لسهوه^٨ بسجدين وهو جالس بعد التسليم^٩ .

(١) كذا في الأصل ، وسقط لفظ « سجد » من الهندية وهو من قلم الناسخ .

(٢) وسقط من الأصول لفظ « أخرى » ولا بد منه .

(٣) كذا في الأصول والضمير « للركعة » ، أو الصواب « لأنه » ، والضمير « للمصلي » والله أعلم . ف

(٤) كذا في الأصل ، ولفظ « ها » سقط من الهندية .

(٥) كذا في الأصل ، وسقط لفظ « إليها » من الهندية وهو من سهو الناسخ .

(٦) وكان في الأصول « إليها » والصواب « عنها » - والله أعلم .

(٧) من العود وهو الرجوع .

(٨) وكان في الأصول « فليجلس » ، والصواب « وليجلس » .

(٩) وكان في الأصول « فلا يرى » بالغية ، وفي موطأ مالك : ولو سجد أحدى السجدين

لم أر أن يسجد الأخرى ثم إذا قضى صلاته فليسجد بسجدين وهو جالس بعد التسليم للزيادة .

(١٠) ليس هذا في موطأ مالك .

(١١) قد سقط من الأصول جواب الإمام محمد عن قول أهل المدينة في مسألة خلافة

كما لا يخفى على أهل النظر ولا بد منه على دأب الكتاب ، وجزى الله عنا من قام إلى

تنقيحه وطلبه من المعادن العلية والحاقة بهذا الكتاب وكم موضع في هذا الكتاب =

وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى: لو ان رجلا صلى ركعة خامسة^١ بسجودها قبل ان يقعد في الرابعة قدر التشهد فسدت صلاته لأن الخامسة تطوع خطؤها بفريضة قبل اتمامها ولا يتم الفريضة الا بالتشهد او أن^٢ يقعد قدر التشهد.

^٢ قال اهل المدينة: لو صلى عشر ركعات ولم يتشهد في شيء منهن ساهيا امرناه ان يجلس في العاشرة^٣ منهن حين يذكر ذلك ثم يتشهد ويسلم وعليه السهو.

وقال محمد بن الحسن: ان الصلاة اربع ركعات اكثر ما تكون الفريضة والتشهد في الرابعة فاذا زادت على الأربع فذلك ليس بفريضة فاذا خاط ذلك بفريضة قبل اتمامها وتمامها بالتشهد^٤ فصلاته فاسدة لأن ما زاد ليس بفريضة الا يرى ان رجلا لو^٥ دخل معه في العاشرة من صلاته كان قد دخل معه في غير ركوع الفريضة ولا سجودها فاذا ركع معه وسجد لم يعتد من ركوعه ولا سجوده للفريضة فيكون قد بدأ لغير الفريضة من الركوع والسجود

= خال عن الجواب بل ابواب سقطت عن الكتاب وهذا من كرامات النساخ والكتاب فتوجهوا اليه يا اولى الافكار والالباب.

(١) وفي الأصول «ركعة بسجودها خامسة».

(٢) زيادة «ان» منى.

(٣) سقطت الواو من الأصول.

(٤) وكان في الأصول «العاشر»، والصواب «العاشرة» لأنها صفة الركعة. ف

(٥) وفي الأصول «التشهد» وهو من سهو الناسخ.

(٦) سقط حرف «لو» من الأصول.

فهذا لا يستقيم.

(١) أي الدخول في غير الفريضة بنية الفريضة وأداء الركوع والسجود لغير الفريضة فانها غير معتدين من الفريضة لأنه لم يؤد إياهما من حيث هما فرضان من الفرض بل اداهما في صلاة النفل - تدبر .

(٢) ومن هنا سقط ما قال ابن أبي شيبة في رقم (١٦) من كتاب الرد بعد رواية حديث عبد الله بن مسعود قال: صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة فزاد أو نقص فلما سلم أقبل على قوم بوجهه . قالوا: يا رسول الله! أحدث في صلاة شيء؟ قال: وما ذاك، قالوا: صليت كذا وكذا - الحديث، وفي رواية أنه صلى الظهر خمسا، فقيل له: إنك صليت خمسا - الحديث . وذكر أن أبا حنيفة قال: إذا لم يجلس في الرابعة أعاد الصلاة - انتهى . ووجه السقوط ظاهر الأول أن الحديث ناطق بأن الكلام وقع في اثنا الصلاة لا سيما الرواية الأولى فكان قبل تحريم الكلام في الصلاة وإن مسعود قديم الإسلام ولما حرم الكلام فيها ومنع عنه صار منسوخا ما كان قبل ذلك وإن مسعود رضى الله عنه روى نفسه أن السلام ورد منعه عنه فيها والثاني أنه لا نص في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يجلس في الرابعة ليكون الإمام مخالفا للحديث بل الأظهر أنه قد فيها كيف لا وقد زاد على المعهود في البيان مجرد زيادة الخامسة ولو كان شيء غير معهود سواها فدلله لذكره في البيان ولم يقولوا: صليت خمسا . بل قالوا: لم تجلس في الرابعة وصليت خمسا فاننا عهدنا قعودك في الرابعة دائما والأفهام به ولم يعهد خلط الفرض بالتطوع في الصلاة والركعة الخامسة لبست بفريضة وأبو حنيفة نشر كما قاله محمد إلى أن الصلاة في دين الإسلام إما ثنائية أو ثلاثية أو رباعية ولم تعهد فيه صلاة خماسية فريضة فإذا لم يقعد في الرابعة صلى خامسة فقد أتى بما لم يعهد في الشريعة فلا يعتد بها فوجب إعادة الرباعي المزيد فيه الخامسة دون قعود فيها لكونها غير معهودة واختلاطها بفريضة قبل تمامها والمسألة اجتهادية فيها مباح للاجتهاد والانظار دائرة من الطرفين =

أرأيتم لو كان الداخل معه في صلاته قد علم بسهوه فدخل على علم بذلك بعد فراغه من الأربع أيتبعه في سهوه ام بدعه؟ قالوا: بل يدع ذلك ولا يتبعه الا ان يكبر معه فيكون داخلا معه في صلاته .

قيل لهم: وكذلك كل سهو سهاه الامام من زيادة سجوده او نحو ذلك او نقصان، أ ينبغي لمن^٢ كان خلفه اذا لم يكن ساهيا ان يتبعه؟ قالوا: لا ينبغي ان يتبعه .

قيل لهم: ولم قالوا لانه ليس بامام في ذلك .

قيل لهم: فاذا دخل معه بعد فراغه من ركوع الفريضة و سجودها كيف يكون داخلا معه وهو لا يركع معه ولا يسجد، قالوا: لان الامام يُعَدُّ في صلاته .

قيل لهم: فكيف يكون في صلاته وهو لم يتم الفريضة حتى ركع وسجد قبل التشهد؟ قالوا: لان ذلك زيادة زادا في صلاته ساهيا فلا يفسد ذلك صلاته .

قيل لهم: وان كان ساهيا فقد زاد في صلاته ما ليس منها فزاد ركوعها و سجودها: قالوا: نحن نقول في السهو اشد من هذا نزع^٣ انه من اكل في وسط صلاته ناسيا او شرب ناسيا او تكلم ناسيا بنى على صلاته ولم يضره ذلك شيئا في الصلاة الا ان عليه سجدة السهو .

= و حديث عبد الله بن مسعود اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد نمت صلاتك مؤيد
لنظر ابي حنيفة وفيما ذهب اليه ابو حنيفة الاحتياط وهو العمل بأقوى الدليلين فكيف
نسب اليه مخالفة الأثر وهل هذا الا نعت ظاهر .

(١) وفي الأصول « ام يدع » . (٢) وكان في الاصل « ان » وهو تحريف « لمن » .

(٣) وفي الأصول « نزع » بالخطاب .

قيل لهم : هذا اعجب^١ من الذى عبنا^٢ عليكم .
أرأيتم رجلا صلى ركعتين من الظهر ثم تكلم ساهيا ثم خرج من
المسجد الى ناحية فأخذ و باع واشترى ثم ذكر أ يبنى على صلاته ؟ قالوا :
نعم يبنى ما لم يطل ذلك ولم يجيء امرأ فاحشا .
قيل لهم : ما بين طول ذلك وقصره فرق لأن قليلا^٣ يتم معه الصلاة
ما يفسد كثيره الصلاة .
قالوا : انا نأخذ بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى حديث
ذى الدين^٤ انه بنى على صلاته .

- (١) كذا فى الأصل ، وفى الهدية « هذا اعجب - الخ » .
(٢) وفى الأصول « عينا » بالياء التحتانية ، والصحيح « عبنا » بالعين المهملة والياء الموحدة
من العيب .
(٣) وفى الأصول « لأن قلنا يتم » ولم افهمه .
(٤) اعلم ان ذا الدين و ذا الشمالين واحد يدعو الناس بذى الشمالين فغيره النبي صلى الله
عليه وسلم بذى الدين لأنه كان يعمل يديه ولقبه « خرقاق » واسمه « عمير » وهو من
سليم بن ملكان بطن من خزاعة فهو خزاعى كما انه سلى فهو رجل واحد ذو الدين
ذو الشمالين خرقاق عمير خزاعى سلى . و من لم يعرف وجه هذا الاختلاف ظن انها
رجلان و بنى عليه ما بنى و تناقض به ما عارض ، وفى الجوهر التقي وقال السمعاني فى
الانساب : ذو الدين ويقال له ذو الشمالين لأنه كان يعمل يديه جميعا ؛ وفى الفاضل
للامهرمزي : ذو الدين و ذو الشمالين قد قيل انها واحد : وقال ابن حبان فى الثقات :
ذو الدين و يقال له ايضا ذو الشمالين ابن عبد عمرو بن فضلة الخزاعى ، وقال ايضا
ذو الشمالين عمرو بن عبد عمرو بن فضلة بن عامر بن الحارث بن غبشان الخزاعى حليف
بنى زهرة و هذا اولى من جعله رجلين لأنه خلاف الأصل : وفى الموطأ : مالك عن =

عن ابن شهاب عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين من إحدى صلاتي النهار الظهر أو العصر فسلم من اثنتين فقال: ذو الشمالين رجل من بني زهرة بن كلاب أقصرت الصلاة - الحديث، وفي أخرى: مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلية بن عبد الرحمن مثل ذلك. فقد صرح في هذه الرواية أنه ذو الشمالين وأنه من بني زهرة فإن قيل هو مرسل قلنا ذكر أبو عمر في التمهيد أنه يتصل من وجوه صحاح: وقد قال النسائي في سننه: أنا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري عن أبي سلية بن عبد الرحمن وأبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة عن أبي هريرة قال: صلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر أو العصر فسلم في ركعتين فأصرف، فقال له: ذو الشمالين ابن عمرو اتقص الصلاة أم نسيت - الحديث، وهذا سند صحيح متصل صرح فيه بأنه ذو الشمالين: وقال النسائي أيضا: أنا هارون بن موسى القزويني حدثني أبو ضمرة عن يونس عن ابن شهاب أخبرني أبو سلية عن أبي هريرة قال: نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم في سجودتين، فقال له ذو الشمالين: أقصرت الصلاة - الحديث، وهذا أيضا سند صحيح صرح فيه أيضا أنه ذو الشمالين فإن قيل هذا وهم من الزهري عدد أكثر العلماء قلنا قد تابع الزهري على ذلك عمران بن أبي أنس، قال النسائي: أنا عيسى بن حماد أنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس عن أبي سلية عن أبي هريرة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى يوما فسلم في ركعتين ثم أنصرف فأدركه ذو الشمالين فقال: يا رسول الله! أنقصت الصلاة أم نسيت - الحديث، وهذا سند صحيح على شرط مسلم؛ فثبت أن الزهري لم ينفرد بذلك وإن المخاطب للنبي صلى الله عليه وسلم ذو الشمالين وإن من قال ذلك لم يهمل، ويؤيد ذلك ما في كتاب النسائي من قوله ذو الشمالين ابن عمرو وكأنه ابن عبد عمرو فأسقط الكاتب لفظة «عبد». وثبت أيضا أن ذا اليمين وذا الشمالين واحد. وقد ورد اللتان جميعا في كتاب النسائي من الوجهين المتقدمين. انتهى. وفي رواية ابن سيرين عند الشيخين فقام ذو اليمين: وفي رواية للبخاري: فقام رجل =

قيل لهم : هذا امر قد كان وترك قد كان المسلمون يرد بعضهم على بعض السلام في الصلاة بغير سهو و كان صلى الله عليه وآله وسلم فيما بلغنا يسلم عليه في الصلاة فيرد فلما كان بعد ذلك سلم عليه فلم يرد فذكر ذلك له فقال : ان في الصلاة شغلا فترك الناس رد السلام من ذلك اليوم .

قالوا : هذا في التعمد ولا يشبه هذا النسيان قيل فكلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ذى الدين تعمد لأن ذا الدين قال له : يا رسول الله ! أقصرت الصلاة ام نسيت ؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : في حديثكم كل ذلك لم يكن ؛ فقال : بلى ، يا رسول الله ! قد كان

= كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعو ذى الدين - وفي لفظ : لهما - صلى ركعتين من الظهر ثم سلم فاتاه رجل من بنى سليم ؛ وعند ابن حبان فقال : ذو الشمالين ابن عبد عمرو حليف لبني زهرة ، وفيه فقال عليه السلام : ما يقول ذو الدين ؟ قالوا : صدق . قال الزهري : هذا كان قبل بدر ثم استحكت الأمور بعد - اهـ . وفي حديث عمران عند البخاري ومسلم فقام اليه رجل يقال له الخرباق وكان في يديه طول - وفي لفظ : لهما - فقام رجل بسط اليدين وبالجملة قضبة ذى الدين كانت قبل بدر وقبل تحريم الكلام في الصلاة وذو الدين الذى هو ذو الشمالين الخرباق عمير بن عبد عمرو السلمي الخزاعي قتل بدر . واسلام ابى هريرة بعد بدر بسنين ثم نسخ الكلام في الصلاة فلا يجوز الاستدلال بحديث ذى الدين على عدم فساد الصلاة بالكلام بل الآن هو مفسد عمدا كان او ناسيا . ولللبط موضع آخر والامام محمد يصدد هذا في الكتاب وانى نقلت هذا ليكون لك بصيرة في الجواب عن حديث ابى هريرة وعمران بن حصين وغيرهما والناس فيما يشقون مذاهب - هذا والحمد لله على ذلك .

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « ذا الدين » وهو تصحيف .

بعض ذلك^١ إنما صليت ركعتين وأقبل^٢ على أصحابه فقال: أصدق ذو اليمين؟ فقالوا: نعم؛ فقام فقصى ركعتين وقضى معه أصحابه، فقد تكلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم^٣ بعد ما أخبره ذو اليمين بما أخبره به و تكلم أصحابه

(١) قوله « بعض ذلك » سقط من الأصول وهو معروف في متن الحديث فزدناه .

(٢) كذا في الأصول . ولعل الصواب « فأقبل » . ف

(٣) و من ههنا سقط سقوطاً بينا ما قال ابن أبي شيبة في كتاب الرد بعد ذكر حديث

أبي هريرة وعمران من أن أبا حنيفة قال: إذا تكلم فلا يسجد هما - اهـ . فإن حديث

الخرباق وذو اليمين وذو الشمالين ومن في يديه طول كان قبل تحريم الكلام والسلام

فلما حرم في الصلاة ومنع عنه فيها كيف يسجد للسهو بعد الكلام عمدا أو سهوا فانه

مبطل لها أو لم ينظر ابن أبي شيبة في هذا الكتاب ما قال الإمام محمد في حق الحديث

وما استدل به من الأحاديث على ما ذهب إليه من عدم جواز الكلام فيها وعدم سجود

السهو به لما ذكر ابن أبي شيبة ما ذكره والعجب منه أنه يروي حديث عمران وأبي هريرة

ويرد به على أبي حنيفة ويترك حديث معاوية بن الحكم النسي أخرجه مسلم: أن النبي

صلى الله عليه وسلم قال: أن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح

والتكبير وقراءة القرآن - اهـ . وإسلام معاوية بن الحكم متأخر جدا فيكون ناسخا لما سواه

من حديث ذي اليمين وغيره، قال النووي فيه تحريم الكلام في الصلاة مطلقا لحاجة

أو لغير حاجة ولمصلحة الصلاة أو لغير مصلحتها فإن احتاج إلى تنبيه أو اذن لإدخال

ونحوه سح إن كان رجلا و صفت أن كانت امرأة هذا مذهبا - ومذهب مالك

وأبي حنيفة والجمهور من السلف والخلف . وقال الأوزاعي: يجوز الكلام لمصلحة

الصلاة - اهـ . فلم أنت تلك الأحاديث منسوخة بمثل هذا الحديث كيف وحديث

ابن هريرة فيه اضطراب كثير وهو إنما أسلم في عام خير - وكذا عمران بن حصين أسلم

عام خير فلا يكون حديثها هنا إلا مرسلنا لنقدم حديث الخرباق على ذلك بمدة كبيرة =

على علم بما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و تكلم ذو الدين و هو
عالم بما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبنوا على صلاتهم و لم يؤمروا
بإعادة . فهذا ' يدلّكم على أن هذا كان قبل تحريم ' الكلام .

و لو قلتم ما قال غيركم لكان أقيس لقولكم و قدّ قال عمر : من تكلم
متعمدا في صلاته في حق فصلاته تامة . فهذا أقيس في حديث ذي الدين

= فلا يمكن أن يحضر هذا و لا ذاك تلك الصلاة لوقاة الخرباق في غزوة بدر - و راجع
لذلك الجوهر النقي و آثار السنن و سيأتي النقل في الصفحة الآتية و إن كان لا حاجة
إليه بعد ما فصله الإمام محمد في هذا الباب و طار برمته ما زعمه ابن أبي شيبة به و وجوه
الاضطراب مشروحة في فتح الملهم و آثار السنن و الجوهر النقي و عمدة القارى و بذل
المجهود فعليك بها فإن فيها هل ترك لنا بيتا عقيل و هل غادر الشعراء للتوهم المناق و هل
بقي نهر إذا جاء نهر معقل و هل للطر قيمة بعد عروس و بالجملة حديث عبد الله و أبي هريرة
و عمران منسوخ بأحاديث تحريم الكلام فيها فالمنسوخ لا يفيد الا شيئا قد ترك من قبل .
(١) كذا في الأصل ، و في الهندية « فاذا » و هو تصحيف .

(٢) لفظ « تحريم » ساقط من الأصول .

(٣) اطاب تخريبه من مظان العلم و معادنه و ما وجدته في الكتب التي عندي .
(٤) حديث ذي الدين قد روى من حديث أبي هريرة أخرجه البخارى و مسلم و ابو داود
و ابن ماجه و الطحاوى و الدارقطنى و البيهقى و مالك في الموطأ و ابن حبان في صحيحه
و من حديث عمران بن حصين أخرجه مسلم و ابو داود و ابن ماجه و الطحاوى و البيهقى
و من حديث ابن عمر أخرجه ابو داود و ابن ماجه و الطحاوى و الدارقطنى و البيهقى
و ابن خزيمة و غيرهم و لأصحابا عنه جوابان أحدهما انه منسوخ بحديث زيد بن ارقم
و حديث ابن مسعود روى الأول البخارى و مسلم و الثانى البخارى و مسلم و ابو داود
و النسائى و الطحاوى و البيهقى و ابن حبان و غيرهم و الجواب الثانى عنه انه كان قبل =

من ' قولكم من تكلم من غير سهو ' اعاد لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه في حديث ذي اليمين لم يتكلموا على سهو إنما كان السلام من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على سهو ' وأما محاورته ذا اليمين وأصحابه بعد ما أخبره ذو اليمين فليس ' لسهو وليس ذلك من أصحابه بسهو وقد علموا بما علم ذو اليمين وليس ذلك من ' ذي اليمين بسهو فأخذتم بزعمكم هذا بحديث ذي اليمين ثم تركتموه عيانا الأمر فيه على ما وصفناه أن هذا

= تحريم الكلام في الصلاة بدليل أن أبا بكر وعمر وذا اليمين وغيرهم تكلموا عامدين في هذه القصة كما في طرق الحديث .

(١) وفي الأصول ' في قولكم ' .

(٢) وفي الأصول ' من غير ساء ' وهو خطأ ، فهو إما ' من غير سهو ' كما كتبه أو ' غير ساء ' بدون حرف ' من ' .

(٣) ' أنه صلى الله عليه وسلم قال : أصدق ذو اليمين ؟ قالوا : نعم ، كما في الروايات .

(٤) وفي الأصول ' على غير سهو ' وهو خطأ .

(٥) كذا في الأصول ' فليس بسهو ' فإن الضمير راجع إلى المحاوردة ، وهو مصدر يسوي فيه التذكير والنائيث . ف

(٦) كذا في الأصل ، وفي الهندية ' من الأمر ذي اليمين ' وهو خطأ .

(٧) كذا في الأصل ، وفي الهندية ' لم تركتموها ' والضمير راجع إلى حديث ذي اليمين .

(٨) كذا في الأصول ، ولعل الصواب ' من أن هذا ، على ما يكون من بيان لما الموصولة .

(٩) فإن قلت كيف كان قبل تحريم الكلام والحديث رواه أبو هريرة رضي الله عنه

وهو متأخر الإسلام أسلم عام خير سنة سبع وكان حاضرا عند قصة ذي اليمين وهو

يقول صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي لفظ : بينا نحن نصلي مع رسول الله

صلى الله عليه وسلم - الحديث ، وذو اليمين غير ذي الشمالين وذو الشمالين استشهد بيدر

اسمه عمير بن عبد عمرو خزاعي وذو اليمين بقي بعده صلى الله عليه وسلم ؛ قلت : =

= اجاب عنه الطحاوى فى شرح معانى الآثار ج ١ ص ٢٦١ بما روى عن ابن عمران اسلام ابى هريرة كان بعد قتل ذى الـدين و انما قول ابى هريرة : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يعنى بالمسلمين و هذا شائع فى اللغة كما قال النزال بن سبرة قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : انا و اياكم ندعى عبد مناف - الحديث ، و النزال لم يره صلى الله عليه وسلم ؛ و قال طاوس ، قدم علينا معاذ بن جبل و أراد به قدومه اليـن و كان قدومه قبل ان يولد طاوس ، و قال الحسن البصرى : خطبنا عتبة بن غزوان يريد خطبته بالبصرة و الحسن لم يكن بالبصرة اهـ ، و قال ابن ابى ليلى : خطبنا عمر كما فى ص ٢٤٥ من الطحاوى و قال : صلى بنا عمر كما فى ص ٢٠٩ منه و هو لم يسمع من عمر رضى الله عنه كما فى ص ٢٠٩ من كتاب الجمعة من سنن النسائى ، و فى ج ١ ص ١٦٨ من سنن البيهقى عن الحسن قال : خطبنا ابن عباس بالبصرة ، قال على بن المدينى : لم يسمع من ابن عباس و ما رآه قط قال : و هو كقول ثابت قدم علينا عمران بن حصين ؛ فى جميع هذا المراد به القوم و المسلمون ، فكذا فى حديث ابى هريرة ، فان قلت هذا مسلم لكن لا يجرى هذا التأويل فيما ورد من قوله بينا انا اصلى كما هو عند مسلم : قلت : هذه الرواية اما غلط من الاصل او رواية بالمعنى او المراد به بان زيادة الضبط و الحفظ و المبالغة فيه كأنه كان موجودا عند وقوع هذه القضية و الانخالف شيان جميع من روى عن يحيى بن ابى كثير و ابى سلة و ابى هريرة او من تدليس يحيى و هذا اخف و اهن من القول بأن الزهرى و عمران بن ابى انس و ايوب عن ابن سيرين قد وهما و أخطأوا فى ذكر ذى الـدين و ذى الشمالين فى رواياتهم و هم جبال الأحاديث كما صدر من مخالفينا ليس كما ينبغى كيف و قد قال ابن عمر لما ذكر عنده حديث ذى الـدين كان اسلام ابى هريرة بعد ما قتل ذو الـدين رواه الطحاوى و اسناده حسن ، و قد قال ابن سعد فى طبقاته : ذو الـدين و يقال ذو الشمالين اسمه عمير بن =

= عمرو بن نضلة الخزاعي من خزاعة و قال ابن حبان في ثقاته ذو الديدن و يقال له ذو الشمالين ايضا ابن عبد عمرو بن نضلة الخزاعي و قال ايضا : ذو الشمالين عمير بن عبد عمرو بن نضلة بن عامر بن الحارث بن غبشان الخزاعي حليف بني زهرة و قال ابو عبد الله محمد بن يحيى العدني في مسنده قال ابو محمد الخزاعي : ذو الديدن احد اجدادنا و هو ذو الشمالين ، و قال المبرد في الكامل : ذو الديدن هو ذو الشمالين كان يسمى بهما جميعا و ذو الديدن يقال له « الخرباق » و هو ابن عبد عمرو بن نضلة و ذو الشمالين ايضا ابن عبد عمرو بن نضلة ، و قال النووي في تهذيب الاسماء : اسمه الخرباق بن عمرو و يؤيده ما رواه النسائي عن رافع بن محمد عن عبد الرزاق بلفظ فقال : ذو الشمالين بن عمرو و ما قاله ابو عوانة في صحيحه من قوله : ذو الشمالين هو ابن عمرو حليف لبني زهرة - اهـ . و قال الآخرون : ابن عبد عمرو كما عرفت و التوفيق ان اياه اسمه عبد عمرو و يقال له عمرو بخذف عبد ايضا و قد ثبت ان اسم احد اجداد ذي الشمالين كان سليما قال ابن هشام في سيرته في باب من حضر يدر قال ابن اسحاق : و ذو الشمالين ابن عبد عمرو ابن نضلة بن غبشان بن سليم بن ملكان بن اقصى بن حارثة بن عمرو بن عامر من خزاعة - اهـ ؛ فما في قصة السهو رجل من بني سليم أراد بذلك سليم بن ملكان و هو من خزاعة لا سليم بن منصور فانه ليس بخزاعي فالخرباق عمرو السلي منسوب الى سليم بن ملكان من خزاعة فهو سلي خزاعي فكلاهما واحد ؛ فقد ثبت بهذه الأقوال ان ذا الديدن و ذا الشمالين واحد ، و قد اتفق أهل السير ان ذا الشمالين استشهد يدر ، و قال الزهري : كان هذا قبل بدر ثم استحكت الأمور بعد كما في صحيح ابن حبان و واقعته على ذلك ابن وهب كما في الجوهر النقي انما كان حديث ذي الديدن في بدء الاسلام قُتبت بهذه الوجوه أن ابا هريرة لم يكن حاضرا في قصة السهو - كذا في تعليق التعليق و نصب الراية والجوهر النقي و الطحاوي وغيرها من الكتب .

كان قبل تحريم الكلام^١ . فلهذا قلتم اذا تكلم ساهيا بنى على صلاته^٢ فكيف قلتم ان اكل او شرب ساهيا بنى ايضا . وأى حديث سمعتم فيه ولو كان عندكم فيه حديث لاحتججتم به وسمعناه منكم ولكن الفقهاء ابوا ما قلتم .

(١) دليل ان ابا بكر وعمر وغيرهما تكلموا عامدين كما قال الامام محمد وقد اخرج البخارى ومسلم عن زيد بن ارقم قال كنا نتكلم فى الصلاة يكلم الرجل صاحبه وهو الى جنبه فى الصلاة حتى نزلت وقوموا لله قانتين فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام . انتهى . والآية مدنية بالاتفاق و اسلام الانصار و ذهاب مصعب بن عمير اليهم إنما كان قبل الهجرة بسنة واحدة ، وأخرجه الترمذى وفيه : كنا نتكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فاندفع به ما قاله ابن حبان بأن المراد بقوله كنا تكلم الانصار الذين كانوا بالمدينة قبل هجرة النبي صلى الله عليه وسلم والقول بأن ذلك كان بمكة قبل الهجرة مدفوع بأنهم ما كانوا يجتمعون بمكة الا نادرا ، وقد روى الطبرانى من حديث ابي امامة قال كان الرجل اذا دخل المسجد فوجدهم يصلون سأل الذى الى جنبه فيخبره بما فاته فيقضى ثم يدخل معهم حتى جاء معاذ يوما فدخل فى الصلاة - فذكر الحديث وهذا كان بالمدينة قطعا لأن ابا امامة ومعاذ بن جبل إنما اسلما بها ، وفى ابي داود فى الأذان كان الرجل اذا جاء يسأل فيخبر بما سبق من صلاته - اهـ ، ثم ذكر مجيئ معاذ فلا شك فى ان حديث زيد بن ارقم كان بالمدينة ، وفى الباب حديث ابن مسعود رضى الله عنه أخرجه البخارى ومسلم و ابو داود والنسائى والطحاوى وغيرهم قال : كنا نسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيرد علينا فلما رجعنا من عند النجاشى سلنا عليه فلم يرد علينا فقلنا يا رسول الله كنا نسلم عليك فترد علينا قال : ان فى الصلاة لشغلا - اهـ . وله هجرتان الى الحبشة وأراد بذلك رجوعه الثانى الى المدينة وقدها والنبي صلى الله عليه وسلم يتجهز الى بدر - تدبر .

(٢) لفظ « على صلاته » ساقط من الأصول ولا بد منه .

أخبرنا الربيع بن صبيح البصري عن الحسن بن أبي الحسن البصري أنه قال^١ في رجل تناول في صلاته كوزا من ماء فشرب منه ناسيا أنه يعيد الصلاة .

و أخبرنا شعبة بن الحجاج البصري عن أبي النضر^٢ قال^٣ سمعت حملة ابن عبد الرحمن قال^٤ سمعت عمر بن الخطاب^٥ رضي الله عنه يقول: لا تجوز صلاة الا بتشهد فكذلك قلنا^٦ من خلط تطوعا بفريضة قبل فراغه من

(١) لفظ « قال » ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٢) اسمه مسلم كما في سنن البيهقي ج ٢ ص ١٣٩ وكما في كتاب الكنى للحافظ الدولابي روى عنه شعبة .

(٣-٣) قوله « سمعت حملة بن عبد الرحمن قال » ساقط من الأصل وهو موجود في الآثار؛ و الآثار رواه البيهقي في سننه ج ٢ ص ١٣٩ من طريق محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر و عبد الرحمن بن مهدي قال ثنا شعبة قال سمعت مسلما أبا النضر قال سمعت حملة بن عبد الرحمن قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول لا تجوز صلاة الا بتشهد . انتهى؛ و حملة بن عبد الرحمن في ج ٢ ص ٣٦١ من اللسان و ج ١ ص ٢٨٦ من الميزان يروى عنه مسلم بن النضر قال ابن خزيمة: لست اعرفهما هـ؛ وذكره ابن حبان في الثقات هـ . و الآثار أخرجه محمد في الآثار بهذا الاسناد وفيه قال: سمعت حميد بن عبد الرحمن و هو تحريف و الصواب ما في الميزان و اللسان و سنن البيهقي: و حميد بن عبد الرحمن لم يسمع من عمر بل لم يره كما في التهذيب . و أخرج الآثار ابن حزم في ج ٣ ص ٢٧٠ من المحلى بهذا الاسناد وفيه « حملة » لا « حميد » .

(٤) لفظ « بن الخطاب » زيادة من سنن البيهقي و المحلى ، و بالجملة في السند سقوط من الموضعين أحدهما لا بد منه في الكتابة و الثاني من المستحبات .

(٥) بهذا سقط اعتراض السادس عشر من كتاب الرد لابن أبي شيبة حيث قال بعد =

التشهد أو قبل أن يقعد قدر التشهد فصلاته فاسدة .

أخبرنا بكير بن عامر عن أبي اسحاق عن ' الحارث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : إذا تشهد [ثم أحدث - ^٢] بعد قضاء الصلاة [فقد قضى الصلاة - ^٣] .

و أخبرنا أبو حنيفة قال قال عطاء بن أبي رباح في الرجل يجلس خلف الإمام قدر التشهد ثم ينصرف قبل أن يسلم ، قال عطاء : يحزبه .
أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا رجل ^٤ عن إبراهيم النخعي أنه قال في الرجل يحدث بعد ما قعد قدر التشهد ، قال : يحزبه .

= رواية حديث عبد الله من باب حكم زيادة ركعة خامسة سهواً وذكر أن أبا حنيفة قال إذا لم يجلس في الرابعة أعاد الصلاة - اهـ ، والكلام في السهو وفي الحديث تكلموا معه قصداً حيث قال : وما ذاك ؟ قالوا : صليت كذا وكذا - الحديث ، فالحديث ليس مطابقاً لما رآه ابن أبي شيبة فكيف يصح رده على الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقد اجبنا عنه من قبل بالتفصيل - المختصر .

(١) وفي الأصول « عن أبي اسحاق بن الحارث ، وهو تحريف وتصحيف والصواب ما كتبه ، وأبو اسحاق هو السيعي والحارث هو الأعور ، كما في التهذيب وسنن البيهقي ، وبهذا الإسناد رواه البيهقي معناه في ج ٢ ص ٢٥٦ من السنن .

(٢) وفي الأصول « قال إذا تشهد بعد قضاء الصلاة ، اهـ وهو غير مفيد للمعنى المقصود وهو إما إذا تشهد فقد قضى الصلاة فتصحف وصار ما صار وإما ما كتبه من السنن روى البيهقي بهذا الإسناد معناه ومن غير هذه الطريق عن عاصم عن علي قال : إذا جلس مقدار التشهد ثم أحدث فقد تمت صلاته - اهـ ج ٢ ص ٢٥٦ فهي زيادة من الخارج .

(٣) ما بين المربعين زيادة من الخارج لتأدية المعنى .

(٤) لا أدري من هو .

اخبرنا عمر بن ذر الهمداني عن عطاء بن ابي رباح قال: من قضى التشهد في الصلاة ثم احدث [او -] ثم عرض له عارض^١ او رعف قال: صلاته تامة لا يعيدها.

اخبرنا ابو معاوية المكفوف عن الأعمش عن ابراهيم النخعي^٢ قال قال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه: كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصلاة قبل ان نخرج الى التجاشي فيرد علينا، فلما رجعنا من عند التجاشي سلمنا عليه وهو في الصلاة فلم يرد علينا، فذكرنا ذلك له^٣، فقال: ان في الصلاة شغلا.

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه^٤ كانوا يردون على من يسلم عليهم في الصلاة فجاء رجل ذات يوم^٥ والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة

(١) زيادة من الخارج .

(٢) وفي الأصول « ثم عرض له عرض » .

(٣) الحديث أخرجه البخاري عن محمد بن عبد الله بن نمير عن محمد بن فضيل عن الأعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله به، وأخرجه مسلم عن ابي بكر بن ابي شيبة وغيره عن محمد بن فضيل عن الأعمش به، وهو عند البيهقي في ج ٢ ص ٨٤٨ من سننه فلم بهذا ان الحديث ليس بمرسل و ابراهيم يرويه عن علقمة عن عبد الله به - تدبر .

(٤) وفي الأصول بالغية وهو غير صحيح .

(٥) كذا في الأصل، و لفظ « له » ساقط من الهندية والصواب اثباته كما هو في الأصل .

(٦) وفي الأصول « عن رسول الله » وهو خطأ .

(٧) وفي الأصول « انهم » وهو غلط .

(٨) قوله « ذات يوم » زدته من خارج .

فسلم عليه فلم يرد عليه فلما انصرف [النبي صلى الله عليه وآله وسلم -^١] قال :
اعوذ بالله ورسوله من سخطها^٢ قال : [وما ذاك ؟ قال :^٣] كنت ترد علي
من يسلم عليك و أنت في الصلاة و سلمت عليك فلم ترد [علي -^٤] قال : ان
في الصلاة شغلا ؛ فترك [الرد -^٥] من ذلك اليوم .

اخبرنا بكير بن عامر قال حدثنا البرهيم النخعي انهم كانوا يسلمون
على النبي صلى الله عليه وآله وسلم و هو في الصلاة فيرد عليهم السلام ، فلما
اقبلوا من عند النجاشي سلموا [عليه -^٥] فلم يرد عليهم السلام ، قالوا :
يا رسول الله ! ما لك لم تسلم علينا قال : ان في الصلاة شغلا .
[قال محمد بن الحسن -^٦] : فأى كلام احق ان يتكلم به من رد
السلام و قد تركه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فغيره احق
ان يترك^٨ .

-
- (١) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه كما هو في رواية الحديث عند غيره .
 - (٢) وفي الأصول « من سخطه » و هو تحريف ، و الصواب « سخطها » .
 - (٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول و زدته من الخارج لأنه لا بد منه .
 - (٤) لفظ « علي » ساقط من الأصول .
 - (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه كما هو في كتب الحديث .
 - (٦) ما بين المربعين زيادة مني على دأب الكتاب .
 - (٧) وفي الأصول « فقد » بالفاء .

(٨) بهذه الأحاديث استدل اصحابنا على عدم جواز رد السلام في الصلاة مطلقا لا بالقول
ولا بالإشارة بل قد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للمسلمين عليه بعد الفراغ من
الصلاة (ان في الصلاة لشغلا) فقبه دليل بأن المصلي معذور عن ذلك بسبب الشغل في
الصلاة ونهى لغيره عن السلام عليه كما قال الطحاوي في شرح معاني الآثار وفي حديث =

== جابر عند مسلم (لم يمنعني ان ارد عليك الا اني كنت اصلي - الحديث) وفي حديث ابن مسعود المذكور و هو في الصحيحين ايضا فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا فقيهما صراحة لئني الرد على السلام مطلقا قولاً وإشارة و تصريحاً بأن ذلك كان قبل خروجهم الى النجاشي و لما رجعوا اليه منه لم يرد عليهم فصار الرد والسلام في الصلاة منسوخاً فما وقع في الأحاديث من الرد كان قبل نسخ الكلام ويشهد له ما عند أبي داود من حديث أبي هريرة مرفوعاً: التسييح للرجال والتصفيق للنساء يعني في الصلاة، من أشار في صلاته إشارة تفهم عنه فليعد لها يعني في الصلاة - اهـ . قال أبو داود: هذا الحديث وهم - اهـ . ولم يذكر وجه ذلك وفي الاسناد الى أبي هريرة ليس الا محمد بن اسحاق والكلام فيه معروف والجمهور على انه مدلس لا يحتج بحديثه اذا عنعن الا اذا كان ما رواه من باب الاحتياط محفوفاً بقرائن فيحتج به وها هنا كذلك و من قال أبو غطفان مجهول فهو مستغرق في جهله و هو ثقة كما في كتب الرجال فقول أبي حنيفة وأصحابه و من قال بقولهم مطابق للأحاديث المروية في هذا الباب ومناسب لشأن الصلاة والاحتياط الذي يقتضي تلك الأحاديث و معلوم ان الحاضر مأخوذ به في مقابلة الميبح فما رواه ابن أبي شيبة في كتاب الرد في رقم (١٢٤) من حديث ابن عمر قال: دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مسجد بني عمرو بن عوف فصلى فيه ودخلت عليه رجال من الأنصار ودخل معهم صهيب فسألت صهيباً كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع حيث كان يسلم عليه قال كان يشير يده وذكر ان أبا حنيفة قال: لا يفعل فساقط من البين فانه داخل في النسخ و معارض لحديث أبي هريرة المتقدم او لم يعلم ابن أبي شيبة الأحاديث النافية لذلك فان عليها ثم رد على الامام فقيه تغنت ظاهر وان لم يعلمها فهو بذلك معذور و قد ترك الأحاديث و شغب على الامام بغير وجه و من يقدر على ان يقول انه مخالف للآثار بل هذا منه على علم بذلك - اهـ .

اخبرنا يعقوب^١ بن ابراهيم قال: اخبرنا ابراهيم بن مسلم^٢ الهجرى عن
ابى عياض^٣ عن ابى هريرة قال: انهم كانوا يتكلمون فى الصلاة فانزلت هذه
الآية «وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون»^٤.

اخبرنا عبد الله بن المبارك عن عثمان^٥ بن الأسود المكي عن عطاء بن
ابى رباح ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه صلى بأصحابه الظهر او العصر ركعتين
ثم سلم، فقيل له: انك صليت ركعتين، قال: أ كذلك؟ قالوا: نعم، فأعاد
بهم الصلاة^٦. فهذا الحديث يدل على ان حديث ذى اليدين منسوخ كان قبل
تحريم الكلام^٧.

(١) هو الامام ابو يوسف القاضى .

(٢) وفى الأصول « ابراهيم عن مسلم » وهو تصحيف، وهو ابراهيم بن مسلم الهجرى .

(٣) ابو عياض اسمه « عمرو بن الأسود العنسى الهمداني » كما فى ج ٨ ص ٤ من التهذيب .

(٤) رواه البيهقى فى باب من قال يترك المأموم القراءة ج ٢ ص ١٥٥ من سننه من طريق

عبد العزيز بن مسلم ثنا ابراهيم الهجرى عن ابى عياض عن ابى هريرة انه قال فى هذه الآية

«وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا» قال: كان الناس يتكلمون فى الصلاة فنزلت

هذه الآية، وفى رواية ابن عبدان قال: كانوا يتكلمون فى الصلاة حتى نزلت هذه الآية -

انتهى . وهكذا روى عن معاوية بن قررة كما هو عند البيهقى ايضا باسناده اليه .

(٥) رواه الطحاوى ج ١ ص ٢٥٩ فى شرح معانى الآثار حدثنا ابن مرزوق قال ثنا

ابو عاصم عن عثمان بن الأسود به بلفظ: صلى عمر بن الخطاب بأصحابه فسلم فى ركعتين

ثم انصرف، فقيل له فى ذلك فقال: انى جهزت عيرا من العراق بأحمالها وأقنابها حتى

وردت المدينة فصلى بهم اربع ركعات - انتهى .

(٦) لأن عمر اعاد الصلاة بعد السهو والكلام مع الناس وهو كان قد شهد قصة

ذى اليدين كما فى البخارى ومسلم وغيرهما فلو كان الكلام لا يطل الصلاة لما اعاد =

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا المغيرة قال: سألت النخعي عن الرجل يفوته مع الامام ركعة ثم يسلم قال: يستقبل .

اخبرنا قيس بن الربيع قال اخبرنا ابو هاشم^١ قال: سألتنا ابراهيم النخعي عن الرجل يأكل و يشرب و يتكلم و هو في وسط من صلاته قال: الصلاة مستقبله الا ان يكون عند الفراغ من صلاته .

وقال^٢ محمد بن الحسن: كانوا يسلمون في الصلاة حتى نزلت « و قوموا لله قانتين » .

اخبرنا ابو حرة^٣ عن الحسن البصري^٤ قال حدثنا محمد بن سيرين قال:

= عمر بن الخطاب وأصحابه صلاتهم كما لا يخفى .

(١) هو ابو هاشم الرماني الواسطي اسمه يحيى وهو الصواب، وفي الاصول « ابو هشام » وهو خطأ ، والصحيح ما كتبه .

(٢) من ههنا الى قوله يستأنف الصلاة في اثر الحسن في باب المسح على الخفين وهو غير مناسب له وأخرج البخاري و مسلم عن زيد بن ارقم رضى الله عنه كان احدا يكلم صاحبه الى جنبه في الصلاة حتى نزلت « قوموا لله قانتين » فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام - انتهى . وهو عند اليهقي في ج ٢ ص ٢٤٨ ، وترتيب الآثار غير مرتب في الكتاب ومتفرقة في الأبواب .

(٣) وفي الاصول « ابو جرة » بالجيم وهو مصحف ، والصحيح « ابو حرة » بضم الحاء المهملة والراء المشددة ، اسمه « واصل بن عبد الرحمن البصري » روى عن الحسن وابن سيرين وغيرهما كما في التهذيب ج ١١ ص ١٠٤ ، وبهذا ظهر ان « ابا حرة » يروى عن كليهما .

(٤) زيادة الواو منى ، وهو عطف على « عن الحسن » اى قال ابو حرة حدثنا ابن سيرين فواصل بن عبد الرحمن روى هذا الحديث عن الحسن وابن سيرين كليهما ومن سقوط =

كتاب الحجة (باب الخطأ والنسيان والسهو) للإمام محمد الشيباني

قدم ابن مسعود من سفر فمر بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي فسلم عليه فأومى [برأسه - ١] .

اخبرنا ابو حرة عن الحسن البصرى فى الرجل يسبق^٢ بركة ثم يسلم الامام فيتكلم أفرأيت يستقبل من الصلاة قال^٣: انك قد سبقت بركة، قال: يستأنف الصلاة .

= الواو وقع الخطأ فى الاسناد و ابن سيرين يرويه عن ابى هريرة وهو عن ابن مسعود رضى الله عنه و رواه الديهقى فى ج ٢ ص ٢٦٠ من سننه من طريق محمد بن بشر حدثنى مسعر عن عاصم عن ابن سيرين ان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه سلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلى فقال برأسه يعنى الرد و عن اسماعيل بن ابى كثير ثنا مكى ثنا هشام عن محمد قال: انبئت ان ابن مسعود قال: اتيت النبي صلى الله عليه وسلم حين قدمت من الحبشة اسلم عليه فوجدته قائما يصلى فسلمت عليه فأومأ برأسه؛ وكان محمد يأخذ به؛ قال الديهقى: هذا هو المحفوظ مرسل وعن ابى يعلى التوزى ثنا عبد الله بن رجاء عن هشام عن محمد عن ابى هريرة عن عبد الله بن مسعود قال: لما قدمت من الحبشة اتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلى فسلمت عليه فأومأ برأسه؛ تفرد به ابو يعلى محمد بن الصلت التوزى - انتهى . ولعل هذا كان فى القدمة الاولى من الحبشة والا تقدم من ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم لم يرد عليه - تدبر .

(١) قوله « برأسه » ساقط من الأصول ، و انما زيد من سنن الديهقى .

(٢) لعل العبارة هكذا: فى الرجل يسبق مع الامام بركة ثم يسلم فيتكلم أفرأيت يستقبل من الصلاة . قال: انك قد سبقت بركة، قال: يستأنف - تأمل .

(٣) هذا زائد عن الجواب لا حاجة اليه ولعله انه سبق بركة بالغية يعنى كيف لا يستقبل الصلاة وهو مسبق بركة و تكلم فى وسط الصلاة - فافهم .

وقال أبو حنيفة: النفخ في الصلاة إذا كان يسمع بمنزلة الكلام وكلاهما يقطع الصلاة^١.

أخبرنا قيس بن الربيع الأسدي عن أبي حصين^٢ عن أبي هريرة^٣ رضي الله عنه قال: ما أبالي نفخت في الصلاة أو تكلمت.

أخبرنا سلام بن سليم النخعي عن^٤ الأعمش عن أبي الضحى قال: كان

(١) وسقط هنا من الأصل بعض العبارة تقديره، وقال أهل المدينة بقول أبي حنيفة أن النفخ بمنزلة الكلام، وقال محمد بن الحسن: قد جاءت فيه آثار أو نحوه - والله أعلم وفي المدونة ج ١ ص ١٠١: قال وقال مالك في النفخ في الصلاة قال: لا يعجنني فأراه بمنزلة الكلام، قال ابن القاسم وأرى من نفخ متعمدا أو جاهلا أن يعيد صلاته بمنزلة من تكلم متعمدا فإن كان ناسيا سجد سجدة السهو؛ قال وكيع عن سفيان عن أبي حصين عن سعيد بن جبیر قال: ما أبالي نفخت في الصلاة أو تكلمت قال وكيع عن سفيان عن الحسن بن عبيد الله عن أبي الضحى عن ابن عباس قال: النفخ في الصلاة كلام - انتهى.

(٢) بفتح المهملة اسمه عثمان بن عاصم بن حصين أبو الحصين الأسدي الكوفي، من رجال الستة مات سنة (١٢٨) والأظهر أن روايته عن الصحابة مرسله كما في التهذيب.

(٣) كذا في الأصول «عن أبي هريرة»، وفي المدونة: عن سفيان عن أبي حصين عن سعيد بن جبیر كما عرفت، وعندى ما في المدونة أصح وأرجح لوجوه الأول أن الحافظ لم يذكر أبا هريرة رضي الله عنه فيمن روى عنه ولو كان لذكره والثاني أن ابن حبان ذكره في اتباع التابعين والثالث أن روايته عن الصحابة مرسله والرابع أن ما في المدونة هذا المثلث عن سفيان عنه عن سعيد بن جبیر فهذه القرائن يحكم ذوقى بأن أبا هريرة في الإسناد خطأ بل هو سعيد بن جبیر فافهم وتبصر ثم طالعت كنز العمال ج ٤ ص ٢٢٤ عن أبي هريرة قال: لا يتفخ أحدكم حين يضع جبهته ولا يتورك أحدكم.

(٤) رواه الديهقي في ج ٢ ص ٢٥٢ من سننه من طريق علي بن الجعد ثنا شعبة عن =

ابن عباس يرى ان النفخ في الصلاة بمنزلة "كلام".

باب السهو في افتتاح الصلاة والجلوس

والحدث في الصلاة

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في الامام يسهو عن تكبيرة الافتتاح حتى يفرغ من الصلاة انه يعيد الصلاة و يعيد من خلفه الصلاة ايضا و ان كانوا قد كبروا . فان كبر الامام للافتتاح و دخل معه رجل في اول صلاته بغير تكبير ثم كبر للركوع فان ذلك لا يحزى عنه لانه لم يرد بالتكبير افتتاح الصلاة و كذلك من دخل مع الامام و لم يكبر للافتتاح و لم يكبر للركعة الاولى و كبر للركعة الثانية فان ذلك لا يحزى به . فان ذكر ما صنع في صلاته فليقم قائما ثم يفتح الصلاة بالتكبير و ذلك للحديث الذى جاء و رواه ابو حنيفة ان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال : التكبير تحريم الصلاة فليس احد يدخل في الصلاة الا بالتكبير .

و قال اهل المدينة في الامام يسهو عن تكبيرة الافتتاح [ثم كبر للركوع - '] حتى يفرغ من الصلاة انه يعيد و يعيد من خلفه الصلاة و ان كان من خلفه قد كبروا و لا يحزى الامام تكبيرة الركوع للافتتاح ' ولو ان الامام كبر للافتتاح ثم نسي رجل خلفه تكبيرة الافتتاح و قد دخل معه

= الأعمش عن ابي الضحى عن ابن عباس انه كان يخشى ان يكون كلاما يعنى النفخ في الصلاة - انتهى ؛ و في ج ٤ ص ٢٢٣ من كنز العمال : عن ابن عباس قال : النفخ في الصلاة بمنزلة الكلام رواه عبد الرزاق - اهـ . و قد عرفت ما في المدونة .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وانما زدناه من المدونة الكبرى ج ١ ص ٦٧ .

(٢) زاد في المدونة و ان نوى بها تكبيرة الافتتاح .

في أول صلاته بغير تكبيرة ثم كبر للركوع ' ينوي بذلك تكبيرة الافتتاح ' رأينا ذلك يجرى عنه لأنه قد دخل مع الإمام في أول صلاته فان ' سها الذي خلف الإمام أيضا عن تكبيرة الافتتاح في الركعة الأولى و تكبيرة الركوع حتى صلى ركعة فذكر في الركعة الثانية رأينا ان يمضي مع الإمام حتى يفرغ من الصلاة ثم يبتدئ الصلاة و لا يجزيه الذي صلى مع الإمام .
و قال محمد بن الحسن : فكيف اجزأت تكبيرة الركوع في الركعة الأولى المأموم من تكبيرة الافتتاح و لا يجزئ الإمام . قالوا : لأن المأموم قد دخل في أول صلاة الإمام .

قيل لهم : أفتكبير دخل ام بغير تكبير ؟ قالوا : بغير تكبير .
قيل لهم : أفذخول ذلك في الصلاة قالوا : ذلك موقوف فان كبر للركوع فذلك دخول في الصلاة فان لم يكبر للركوع فليس ذلك بدخول .

(١-١) زاد في المدونة « ينوي بذلك تكبيرة الافتتاح ، وفيها في ج ١ ص ٦٦ : و تكبيرة الافتتاح ركن من أركان الصلاة وفرض من فرائضها فاذا تركها او نسي عنها لا تصح الصلاة فاعادتها لازمة و واجبة عليه لأن ترك الركن يطل الصلاة - اهـ .

(٢) في المدونة : و ان لم ينو بتكبيرة الركوع تكبيرة الافتتاح فليمض مع الإمام حتى اذا فرغ الإمام اعاد الصلاة ، قال : فان هو لم يكبر للركوع و لا للافتتاح مع الإمام حتى ركع الإمام ركعة و ركعها معه ركعة ثم ذكر ابتداء الاحرام و كان الآن داخلا في الصلاة فليتم بقية الصلاة مع الإمام ثم يقضى ركعة اذا سلم الإمام ، قال و قال مالك : ان دخل مع الإمام فنسى تكبيرة الافتتاح و كبر للركوع و لم ينو بها تكبيرة الافتتاح مضى في صلاته و لم يقطعها فاذا فرغ من صلاته مع الإمام اعادها - انتهى . لعل بين تصويرتي المسألة فرقا - تدبر .

قيل لهم: رأيتم ان تكلم في حاله تلك متعمدا يكون مفسدا للصلاة؟ قالوا: نعم. قيل لهم: ان كانت الصلاة فيفسد عما ذا^١ قالوا: قد كان شيئا موقوفا افسده الامام^٢. قيل لهم: ان جاز هذا للأموم فأجزأته تكبيرة الركوع فلم يكبر للركوع في الركعة الأولى حتى كبر للركوع للركعة الثانية أتجزئه الثانية و الثالثة و الرابعة و يقوم ان فرغ الامام فيقضى الركعة الأولى، قالوا: ولكنه يصلي مع الامام ثم يقوم فيستقبل الصلاة.

قيل لهم: فكيف اجزأته تكبيرة الركوع للركعة الأولى و لم تجزه تكبير الركوع للركعة الثانية قالوا: لانا نخاف ان يكون دخوله اول الصلاة مع الامام بغير تكبير دخولا^٣، قيل لهم: فكيف يستقبل الصلاة اذا فرغ من الصلاة مع الامام، لئن كانت تلك الصلاة مجزئة عنه، ما عليه ان يستقبل الصلاة و ان لم تكن مجزئة عنه، ما عليه ان يتمها مع الامام، و ما ينبغي له ان يصليها معه. قالوا: نرجو ان تكون مجزئة عنه و نخاف ان تكون غير مجزئة^٤.

قيل لهم: فأنتم من قولكم على غير يقين و قد اقررتم انكم لا تدرون كيف الحق في هذا. و ما نرى لقولكم هذا وجهها يعتمد عليه ولكن الحق عندنا على ما جاء في الآثار و السنة ان من لم يدخل في الصلاة بتكبير يريد به افتتاح

(١) و في الأصول « عما قالوا » و الصواب « عما ذا قالوا » فسقط لفظ « ذا » من قلم الناسخ.

(٢) كذا في الأصل، و في الهندية « الكلام ».

(٣) اي دخولا كأنه غير دخول.

(٤) كذا في الأصول، و لعل الصواب « مجزئة عنه » فسقط لفظ « عنه » من الأصول

و الله اعلم.

(٥) كذا في الأصول، و الأولى « قد ».

الصلاة فليس بداخل ولا يحجزه من ذلك تكبيرة الركوع لأنه لم يرد بها افتتاح الصلاة في الركعة الأولى ولا في الثانية، قيل لهم: فقد افسدتم صلاة^١ من دخل مع الإمام بتكبير يريد به الافتتاح ولم يفتح به الإمام . قالوا: لأن الإمام إذا لم يدخل في الصلاة فلا صلاة لمن خلفه، قيل لهم: هكذا نقول وهذا الصواب لكنكم تقولون هذا القول في غير هذا الموضع، رأيتم أئمة يصلي بقوم الظهر^٢ أو صلاة من الصلوات فلما صلى ركعة تكلم أليس تفسد صلاته؟ قالوا: بلى؛ قيل لهم: أفسد صلاة من خلفه؟ قالوا: لا تفسد ولكنهم يقومون^٣ فيقضون ما بقي من صلاتهم وحدانا، قيل لهم: فليس الإمام لهم فيما بقي من صلاتهم، قالوا: بلى؛ قيل لهم: فكذلك ابتداء الصلاة ينبغي أن يقال للأئمة اقض^٤ صلاتك وإن كانت صلاة الإمام فاسدة، فقيل لهم: أيضا فكيف لم يستخلف^٥ الإمام عليهم؟ قالوا: لأنه حين تكلم متعمدا خرج من الصلاة فلا استخلاف له، قيل لهم: فما تقولون إذا حدث الإمام أليس قد فسدت صلاته ووجب عليه الوضوء وقضاؤه فلا يبنى على صلاته، قالوا: بلى . قيل [لهم -^٦] : فيستخلف هذا على القوم من يصلي بهم، قالوا: نعم . قيل لهم: فكيف استخلف من أحدث وقد خرج من الصلاة ولا يستخلف

- (١) وكان في الأصول «الصلاة»، والصواب «صلاة»، وهو مضاف .
- (٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب «ظهرا» .
- (٣) كذا في الأصل، وفي الهندية «يقولون»، وليس بشيء .
- (٤) وكان في الأصول «ليقضى»، والصواب «اقض»، بصيغة الأمر .
- (٥) وكان في الأصول «فكيف استخلف الإمام»، بالاثبات، والصواب «لم يستخلف»، بالنفي - تأمل .
- (٦) لفظ «لهم»، ساقط من الأصول ولا بد منه .

من تكلم متعمداً ، هذا قول ينقض بعضه بعضاً فليس عندكم فيما سمعنا منكم في هذا دليل ^١ يعتمد عليه قولنا ^٢ فأتّم الرجال عرقم الفساد من غيره ^٣ أو ما غيركم بأعقل منكم و لكنكم استغثتم بما عندكم ^٤ من علم غيركم ^٥ و قد جاء الحديث انه كان يقال من اعلم الناس ، قالوا : من طلب علماً الى علمه وكان يعاد برجل فيما بلغنا يقول الحق انا اياك ^٦ فان للحق نورا .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : من لم يكبر حتى يفتح الصلاة فليس في صلاة .

اخبرنا محمد بن ابان عن حماد عن ابراهيم قال : قلت له رجل صلى بغير وضوء قال : يتوضأ و يعيد الصلاة و ان كان اماماً اعاد و أعاد اصحابه فان صلاة الامام اذا فسدت فسدت من خلفه قلت : رجل نسي التكبيرة الاولى التي يفتح بها الصلاة قال : ان ذكر و هو في الصلاة لم يعتد بما مضى وكبر و استأنف و ان لم يذكر حتى فرغ فليعد الصلاة و ان كان اماماً اعاد

(١) في الأصل « في هذا انه يعتمد عليه » والظاهر ان في العبارة خلافاً - لعله « في هذا دليل او وجه يعتمد عليه » .

(٢) كذا في الأصول . ولعل الصواب « قولكم » .

(٣) كذا في الأصول ، و اظن ان في العبارة سقطاً .

(٤) وفي الأصول « وما » والصواب « او ما » بالاستفهام .

(٥) كذا في الأصول « من علم غيركم » فله « عن علم غيركم » او « من علمكم عن غيركم » فان صلة الاستغناء كلمة « عن » لا حرف « من » فمن يان لما ، و سقطت « عن » من الأصول - تأمل .

(٦) كذا في الأصل ، وفي الهندية « بقول الحق انا اباله » ولعل الصواب « من يقول الحق يعاد به » ونحن ايضا نقول « الحق فيعاد بنا » - والله اعلم .

واعادوا اصحابه فان صلاة الامام اذا فسدت فسدت صلاة اصحابه .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال: اذا فسدت صلاة الامام
فسدت صلاة من خلفه .

اخبرنا عبد الله بن المبارك عن يعقوب بن القعقاع عن عطاء بن
 ابي رباح في الرجل يؤم اصحابه وهو على غير وضوء قال : يعيدون .
 اخبرنا عبد الله بن المبارك عن عبد الله بن عون عن ابن سيرين قال :
 يعيدون او احب [الى -] ان يعيدوا .

اخبرنا ابراهيم بن يزيد المكي عن عمرو بن دينار قال قال علي بن ابي طالب
رضي الله عنه في الرجل يصلي بأصحابه جنبا قال : يعيد ويعيدون .
وقال اهل المدينة : أفليس قد صلى عمر رضي الله عنه بأصحابه وهو
جنب فأعاد ولم يعيدوا .

(۱) کذا فی الأصول «اعادوا اصحابه»، وهو ايضا صحيح عند الکوفین کترکیب اکلونی البراغیث و التרכیب المعروف عند البصریین «اعاد اصحابه».

(۲) هو ابن الأعمى الأزدي أبو الحسن الخراساني قاضي مرو ثقة من رجال أبي داود والنسائي وذكره ابن حبان في الثقات - كذا في التهذيب .

(٣) وفي الهندية « ابن عوف » ، بالغاء ، والصواب ما في الأصل « ابن عون » ، بالنون وهو ابن اربطان المزني مولا عم ابو عون الخزار البصري من رجال الستة ، وليس هو عبد الله ابن عون الهلالي ابو محمد البغدادي الآدمي فانه متأخر عنه من شيوخ مسلم وغيره .

(٤) زيادة من كتاب الآثار .

(هـ) وفي الأصول « ان يعيدون » باظهار نون الاعراب وهو خطأ ، وفي الآثار « احب الى ان يعيدوا » من غير شك الراوى .

قيل لهم : ان عمر لم يستيقن انه كان جنبا وانما اخذ^١ بالثقة فاغتسل
وأعاد ولم يأمر اصحابه ان يعيدوا .

وقد ذكر^٢ هشام بن عروة عن ابيه عروة بن الزبير عن زيد^٣ بن الصلت
ان عمر بن الخطاب قال : احسبني احتلت وما شعرت فظن^٤ انه احتلم و^٥ انما
قال : احسبني^٦ ولم يستيقن عمر و^٧ شدد على نفسه فاغتسل و أعاد الصلاة

(١) وفي الأصول « فأخذ بالثقة » .

(٢) لعل « مالكا » سقط من الأصول فان الأثر رواه مالك في الموطأ « عن هشام بن
عروة » وقد سقط من شرح الزرقاني « عن عروة بن الزبير » ولا بد منه كما في الحجة ،
وعروة يروي عن زيد بن الصلت كما في ص ١٤٣ من التعجيل .

(٣) كذا في الأصل « بالزاي المعجمة المضمومة والياءين التحتائيتين مصغر » قال في التعجيل
ص ١٤٣ « زيد بن الصلت » بالتصغير ، وعنه عروة بن الزبير معروف ثم ذكر الأثر
المذكور مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عنه قال : خرجنا مع عمر الى الجرف فاذا
هو احتلم وصلى ولم يغتسل فذكر القصة في اعادة الصلاة - اهـ . وفي الهدية « ريد » بالراء
المهملة بعدها ياء ثم موحدة وهو مصحف ، والصواب « زيد » بالتصغير على ما
كتبته - تأمل .

(٤ - ٤) لفظ « انه احتلم و » زدته من خارج وهو ساقط من الأصول .

(٥) وفي الأصل « قال احسبني احتلت وما شعرت فظن انما قال احسبني عمر شدد على
نفسه » والصواب « فظن انه احتلم وانما قال احسبني ولم يستيقن عمر وشدد - الخ »
ففيها سقوط و تصحيف و اغلوطة .

(٦-٦) لفظ « ولم يستيقن عمر و » زيادة من خارج لتصحيح العبارة وما اوله به الامام
محمد فهو محمل من محامل الأثر ومعنى من معانيه والا فقد ورد ان اصحابه ايضا اعادوا =

= الصلاة؛ قال في ج ١ ص ١٩٩ من الجوهر النقي وهو في ج ٢ ص ٣٩٨ من سنن البيهقي وروى عبد الرزاق عن حسين بن مهران عن المطرح أبي المهلب عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي امامة: صلى عمر بالناس وهو جنب فأعاد ولم يعيدوا، فقال له علي: كان ينبغي لمن صلى معك أن يعيدوا فزّلوا إلى قول علي، قلت من كلام القاسم فزّلوا قال رجّعوا قال القاسم وقال ابن مسعود مثل قول علي - انتهى - فلم من هذا أن أصحاب عمر رضي الله عنه أيضاً أعادوا الصلاة، وقال ابن الترمكاني قبله وروى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عن عطاء قال إن صلى إمام غير متوضئ فذكر حين فرغ يعيد ويعيدون فإن لم يذكر حتى فاتت الصلاة يعيد ولا يعيدون ثم روى عن ابن جريج قلت يعني لعطاء فصلّى بهم جنباً فلم يسلموا ولم يسلم حتى فاتت الصلاة قال فليعيدوا فليست الجنابة كالوضوء، وروى عبد الرزاق أيضاً عن الثوري عن صاعد عن الشعبي قال: يعيد ويعيدون وصاعد هو ابن مسلم الشكري الكوفي ذكره ابن حبان في الثقات من أتباع التابعين وفي مصنف ابن أبي شيبة ثنا هشيم عن يونس عن ابن سيرين قال: أعد الصلاة وأخبر أصحابك أنك صليت بهم وانت غير طاهر، وروى عبد الرزاق عن إبراهيم بن يزيد عن عمرو بن دينار عن أبي جعفر أن علياً صلى بالناس وهو جنب أو على غير وضوء فأعاد وأمرهم أن يعيدوا، وفي مصنف ابن أبي شيبة ثنا وكيع عن إبراهيم بن يزيد عن عمرو بن دينار عن علي قال: يعيد ويعيدون - اهـ - ومذهب أبي حنيفة وأصحابه أنهم يعيدون جميعاً وكذا مذهب مالك أن كان الإمام عالماً بجنابته وكذا مذهب الشعبي ذكره أبو عمر في الاستذكار - انتهى - ووقع في الجوهر النقي عن المطرح عن أبي المهلب وهو خطأ فإن المطرح هو أبو المهلب الكوفي كما في التهذيب - فتنبه له - وارجع إلى باب الرجل يصلي بالقوم وهو جنب أو على غير وضوء من موطأ محمد ص ١٥٦ وشرح الزرقاني ج ١ ص ٩٠ من باب إعادة الجنب الصلاة وغسله إذا لم يذكر وكتاب الآثار

بظنه فليس ينبغي أن يكلف الناس بذلك^١ .

باب الجلوس في الصلاة

قال أبو حنيفة في الجلوس في الصلاة في الركعة الثانية وفي آخر الصلاة سواء ينصب اليمنى ويفترش^٢ اليسرى اقتراشا .

وقال أهل المدينة في الجلسة الأولى مثل قول أبي حنيفة فإذا كانت الجلسة في آخر الصلاة انضى باليتيه إلى الأرض وأخرج رجله جميعاً من جانب واحد .

وقال محمد بن الحسن : ما الجلسات^٣ إلا سواء وما جاء الأثر والسنة إلا بقول أبي حنيفة رضي الله عنه في ذلك وما فرق في ذلك بين الجلسة الأولى والثانية وقد جاء في ذلك آثار كثيرة .

أخبرنا محمد بن إبان بن صالح عن حماد عن إبراهيم النخعي قال : كان يستحب للرجل أن يجلس في الركعة الأولى والثانية والثالثة والرابعة على رجله اليسرى ويكره أن يفترش رجله اليمنى كما يكره أن يفترش ذراعيه .
أخبرنا مالك بن أنس قال حدثنا عبد الرحمن بن القاسم عن [عبد الله ابن -^٤] عبد الله بن عمر أنه كان يرى أباه يتربع في الصلاة إذا جلس قال :

(١) وكان في الأصل « ذلك » والصواب « بذلك » .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « ويفرش » .

(٣) كذا في الأصل « ما الجلسات » بالجمع ، ولعل الأولى « ما الجلسات » بالثني .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، وهو عبد الله بن عمر الصحابي المشهور ، وهو في باب الجلوس في الصلاة من الموطأ ص ١١٢ ولا بد منه و « عبد الله » هذا حفيد عمر ابن الخطاب ثقة ، وراجع شرح الموطأ للزرقاني .

فعلته وأنا يومئذ حديث السن فنهاني [أبى - ١] فقال انها ليست بسنة الصلاة
انما سنة الصلاة ان تنصب رجلك^٢ اليمنى وتحنى^٣ رجلك اليسرى . فهذا مالك
ابن انس فقيهم يروى ان سنة الجلوس في الصلاة هذا . فسنة^٤ الصلاة ما قال
ابن عمر و^٥ ما حدث به فقيهم وليست كما قلتم .

- (١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، موجود في موطأ الامام محمد .
- (٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « رجلك » بالثنية وهو خطأ .
- (٣) كذا في الأصل ، والاحياء الامالة فتحى الصحيح « وثنى » في الموطأ ، وفي الهندية « وتحنى » والانحاء غير متعد الى المفعول .
- (٤) في الأصل العبارة هكذا « في الصلاة هذا سنة الصلاة ما قال ابن عمر ما حدث به فقيهم - اهـ ؛ وهى كما ترى .
- (٥) زيادة الواو منى ولا بد منها وهى سقطت من الأصول ، والاثر رواه البخارى فى ص ١١٤ من صحيحه فى باب سنة الجلوس فى التشهد حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك به بلفظ انه كان يرى عبد الله بن عمر يتربع فى الصلاة اذا جلس ففعلته وأنا يومئذ حديث السن فنهاني عبد الله بن عمر وقال انما سنة الصلاة ان تنصب رجلك اليمنى وتحنى اليسرى فقلت : انك تفعل ، فقال : ان رجلاى لا تحملانى - اهـ . وهذا صريح فيما قلنا من الجلوس فى الصلاة ؛ وفى سنن النسائى من الانصارية ص ١١٥ من باب الاستقبال بأطراف اصابع القدم القبلة عن عمرو بن الحارث عن يحيى ان القاسم حدثه عن عبد الله وهو ابن عبد الله بن عمر عن ابيه قال : من سنة الصلاة ان تنصب القدم اليمنى واستقبله بأصابعها القبلة والجلوس على اليسرى - انتهى . فقيه تصریح بالاقتراش على ما هو مذهبنا الاحناف ودفع لما قاله الحافظ فى فتح البارى من الجلوس على الورك وهذا عام فى الجلوس الاول والثانى لا فرق بينهما كيف لا وقد روى مالك عن عبد الله بن دينار انه سمع عبد الله بن عمرو صلى الى جنبه رجل فلما جلس الرجل فى اربع تربع وثنى =

باب صلاة النافلة

و قال ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه : صلاة الليل ان شئت صليت ركعتين
وان شئت صليت اربعا و ان شئت صليت ستا و ان شئت صليت ثمانيا

= رجله فلما انصرف عبد الله عاب ذلك عليه ، فقال الرجل : انك تفعل ذلك ، فقال
عبد الله بن عمر فاني اشتكى - انتهى . فانظر قوله جلس في اربع - الخ . صريح في الجلوس
الاخير فاندفع ما حملوه على خلاف ذلك تأمل . وحديث ابى حميد قد حكم عليه الطحاوى
بالانقطاع و علله ابن القطان المغربي و ابن دقيق العيد ايضا ، قال الطحاوى : محمد بن
عمرو بن عطاء لم يدرك صلاة ابى حميد و انما يرويه عن رجل كما ذكره عطاء بن
خالد و الرجل الآخر هو عباس بن سهل - فتأمل . وفي الباب حديث عائشة رضى الله عنها
اخرجه مسلم و أبو داود عن ابى الجوزاء عنها مطولا و فيه و كان يفرش رجله اليسرى
و ينصب رجله اليمنى و كان ينهى عن عقبة الشيطان و ينهى ان يفرش الرجل ذراعيه
افتراش السبع و كان يختم الصلاة بالتسليم - اه في باب ما يجمع صفة الصلاة . و حديث
آخر اخرجه الترمذى في باب كيف الجلوس عن عاصم بن كليب عن ابيه عن وائل بن
حجر قال : قدمت المدينة قلت : لا نظرن الى صلاة رسول الله صلى الله عليه و سلم فلما
جلس يعنى للشهد افترش رجله اليسرى و وضع يده اليسرى على فخذه اليسرى و نصب
رجله اليمنى - انتهى . قال ابو عيسى : هذا حديث حسن صحيح والعمل عليه عند اكثر
اهل العلم ، و هو قول سفيان الثورى و ابن المبارك و اهل الكوفة - انتهى . و اخرجه
النسائى ايضا بهذا الاسناد و فيه : و إذا جلس أضجع اليسرى و نصب اليمنى - الحديث
ج ١ ص ١١٥ . و رواه الطحاوى ايضا ج ١ ص ١٥٢ عن ابى الأحوص عن عاصم بن
كليب به و فيه : فلما قعد للشهد فرش رجله اليسرى ثم قعد عليها و وضع كفه اليسرى
على فخذه اليسرى - الحديث : و راجع الطحاوى و الجوهر النقى و نصب الراية .

لا تفصل بينهما بسلام و كان يكره ان يزيد^١ في صلاة النهار على اربع شيئا لا يفصل بين ذلك بسلام .

وقال محمد بن الحسن كما قال ابو حنيفة في صلاة النهار فأما صلاة الليل فمثنى مثنى يسلم في كل ركعتين منهما و الوتر ثلاث ركعات و هذه احسن القولين عندنا لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثبت عنه انه قال : صلاة الليل مثنى مثنى .

وقال اهل المدينة : صلاة الليل والنهار مثنى مثنى يسلم من كل ركعتين .
وقال محمد بن الحسن : و كيف استحسنت هذا اهل المدينة و قد جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة^٢ الزوال انه كان يصلي اربعا اذا زالت الشمس لا يفصل بينهما بسلام .

اخبرنا بذلك بكير بن عامر البجلي عن عامر الشعبي^٣ و ابراهيم^٤ النخعي

(١) اى المصلى . (٢) قد احسن في طريق الاستدلال و أجاد فيها - تدبر .

(٣) هكذا اخرجه مرسل في باب صلاة التطوع بعد الفريضة من الموطأ ص ١٦٢ قال محمد : و بلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر اربعا اذا زالت الشمس فسأله ابو ايوب الأنصاري عن ذلك فقال : ان ابواب السماء تفتح في هذه الساعة فأحب ان يصعد لى فيها عمل ، فقال : يا رسول الله ! أيفصل بينهما بسلام ؟ فقال : لا ، اخبرنا بذلك بكير بن عامر البجلي عن ابراهيم و الشعبي عن ابي ايوب الأنصاري رضى الله عنه انتهى . والحديث موصول رواه ابن ماجه ص ٨٢ حدثنا علي بن محمد ثنا وكيع عن عبيدة بن معتب الضبي عن ابراهيم عن سهم بن منجاب عن قزعة عن قرثع عن ابي ايوب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر اربعا اذا زالت الشمس لا يفصل بينهما بتسليم وقال . ان ابواب السماء تفتح اذا زالت الشمس - انتهى .

(٤) لم اجد حديث الشعبي و حديث ابراهيم رواه ابن ماجه كما عرفت و الطحاوى =

عن أبي أيوب الأنصاري أنه كان يرى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين كان في منزله يصلي أربع ركعات مع زوال الشمس قال: فقلت له في ذلك فقال: إن أبواب السماء تفتح [في -] هذه الساعة [فأحب أن يصعد لي فيها عمل -] فقلت: يا رسول الله! أيفصل بينهن بسلام؟ فقال: لا.

= ج ١ ص ١٩٨ حدثنا علي بن شية قال: أخبرنا يزيد بن هارون قال: أنا عبيدة الضبي (ح) وحدثنا ربيع الجيزي قال ثنا علي بن معبد قال ثنا عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة عن عبيدة (ح) وحدثنا إبراهيم بن مرزوق قال ثنا أبو عامر قال ثنا إبراهيم ابن طهمان عن إبراهيم هو النخعي عن سهم بن منجاب عن قزعة عن قرئع عن أبي أيوب الأنصاري قال: أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع ركعات بعد زوال الشمس فقلت: يا رسول الله! إنك تدمن هؤلاء الأربع ركعات؟ فقال: يا أبا أيوب! إذا زالت الشمس فنعت أبواب السماء فلن ترتج حتى يصلي الظهر فأحب أن يصعد لي فيهن عمل صالح قبل أن ترتج، فقلت: يا رسول الله! أفي كلهن قراءة؟ قال: نعم، قلت: بينهن تسليم فاصل؟ قال: لا إلا التشهد. حدثنا عبد العزيز بن معاوية قال ثنا فهد قال ثنا شعبة عن عبيدة عن إبراهيم عن سهم بن منجاب عن قزعة عن قرئع عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: أربع ركعات قبل الظهر لا تسليمن فيهن يفتح لهن أبواب السماء. قال أبو جعفر: فقد ثبت بهذا الحديث أنه قد يجوز أن يتطوع بأربع ركعات بالنهار لا تسليم فيهن فثبت بذلك قول من ذكرنا أنه ذهب إليه - انتهى - وقد رواه البيهقي في باب من أجاز أن يعمل أربعاً لا يسلم إلا في آخرهن ج ٢ ص ٤٨٨ من نسخة من طريق بأسانيد إلى إبراهيم النخعي عن ابن منجاب عن قزعة عن قرئع عن أبي أيوب به مثله وفي الباب عن علي وعبد الله بن السائب رواه الترمذي.

(١) ما بين المربعين ماقط من الأصل. وإنما زدت من الموطأ.

ثم حديث اهل المدينة عن سهيل^١ بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: من كان مصليا [منكم -^٢] بعد الجمعة فليصل اربعا ولم يذكر فيه سلاما^٣ ولا غيره . وبلغنا^٤ عن عبد الله بن مسعود انه كان^٥ يصلي اربعا قبلها وبعدها اربعا ولم يذكر فيها^٦ التسليم .

(١) اخرج الطحاوي حدثنا يونس قال ثنا سفيان عن سهيل به مثله وهو يأتي في الكتاب عن سفيان بن عيينة عن سهيل .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول فزدته من الطحاوي .

(٣) وفي الأصول « سلام » .

(٤) هذا البلاغ اسنده الطحاوي ج ١ ص ١٩٩ : حدثنا ابن ابي داود قال ثنا احمد بن يونس قال ثنا اسراييل عن ابي اسحاق عن ابي عبد الرحمن السلي قال : قدم علينا عبد الله فكان يصلي الجمعة اربعا فقدم بعده على فكان اذا صلى الجمعة صلى بعدها ركعتين وأربعا فأعجبنا فعل على فاخترناه - انتهى .

(٥) رواه عبد الرزاق في مصنفه : اخبرنا معمر عن قتادة ان ابن مسعود كان يصلي قبل الجمعة اربع ركعات وبعدها اربع ركعات - انتهى . ورواه الطبراني في الكبير عن قتادة عنه بلفظ انه كان يصلي بعد الجمعة ست ركعات وقتادة لم يسمع من ابن مسعود - قاله الهيثمي في مجمع الزوائد ولا يضر فانه ثابت بطريق موصول .

(٦) وفي الأصل « فيه » مكان « فيها » ، قال الطحاوي : حدثنا ابن مرزوق قال ثنا ابو عامر قال ثنا ابراهيم بن طهمان عن عبيدة عن ابراهيم قال : كان عبد الله يصلي اربع ركعات قبل الظهر وأربع ركعات بعد الجمعة وأربع ركعات بعد الفطر والأضحى ليس فيهن تسليم فاصل وفي كلهن القراءة حدثنا ابو بشر الرقي قال ثنا ابو معاوية الضرير عن محل الضبي عن ابراهيم ان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه كان يصلي قبل الجمعة اربعا وبعدها اربعا لا يفصل بينهما بتسليم انتهى . وهذا بلاغ الامام محمد فهو مستند والحديث =

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي قال : اربعا قبل الظهر و اربعا بعد الجمعة لا يفصل بينهما بتسليم .

اخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن عمرو^١ بن مرة عن ابي عبيدة قال : تطوع عبد الله بن مسعود الذي لا يدعه اربعا قبل الظهر و اثنتين بعدها و اثنتين بعد المغرب و اثنتين بعد العشاء و اثنتين قبل الفجر .

اخبرنا سفيان^٢ بن عيينة عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة

= مرفوع في نصب الراية ج ٢ ص ٢٠٦ حديث آخر رواه الطبراني في معجمه الوسط : حدثنا علي بن اسماعيل الرازي انبا سليمان بن عمر بن خالد الرقي ثنا غياث بن بشير عن خفيف عن ابي عبيدة عن عبد الله بن مسعود قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الجمعة اربعا و بعدها اربعا - اهـ . حديث آخر رواه الطبراني ايضا في معجمه الوسط حدثنا احمد بن الحسين البغدادي ثنا سفيان القصري ثنا محمد بن عبد الرحمن التيمي ثنا حصين بن عبد الرحمن السلي عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بنحوه سواء و زاد : يجعل التسليم في آخرهن ركعة - انتهى .

(١) هو الجلي المرادي « ابو عبد الله الكوفي الأعشى » من رجال الستة ج ٨ ص ١٠٢ من التهذيب .

(٢) أخرجه الطحاوي : حدثنا يونس قال ثنا سفيان عن سهيل بن ابي صالح به نحوه ، و رواه الترمذي ص ٦٩ في باب الصلاة قبل الجمعة و بعدها حدثنا ابن ابي عمر ثنا سفيان عن سهيل به مثله و سفيان هو ابن عيينة ، و رواه النسائي ص ١٤٤ من سننه : اخبرنا اسحاق بن ابراهيم قال اخبرنا جرير عن سهيل به قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا صلى احدكم الجمعة فليصل بعدها اربعا - انتهى . و أخرجه ابو داود في باب الصلاة بعد الجمعة ج ١ ص ١٤٤ من سننه : حدثنا احمد بن يونس ثنا زهير (ح) و حدثنا محمد بن الصباح البزار ثنا اسماعيل بن زكريا عن سهيل به بلفظ قال ابن الصباح قال : من =

رضي الله عنه قال: أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي بعد الجمعة أربعا أو قال: من كان مصليا [منكم - '] فليصل بعدها أربعا .

أخبرنا يعقوب^١ بن إبراهيم قال ثنا عطاء بن السائب عن عبد الله بن حبيب السلي وهو يكنى أبا عبد الرحمن عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه كان يعلمهم أن يصلوا بعد الجمعة أربعا ، فلما قدم علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال لنا: صلوا ركعتين ثم أربعا .

أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال أخبرنا حصين بن عبد الرحمن عن إبراهيم النخعي قال: كانوا لا يفصلون بين أربع قبل الظهر بتسليم إلا بالتشهد ولا أربع

= كان مصليا بعد الجمعة فليصل أربعا وتم حديثه . و قال ابن يونس: إذا صليت الجمعة فصلوا بعدها أربعا - الحديث ، ورواه ابن ماجه ص ٨٠ من الأنصارية: حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وأبو السائب سلم بن جنادة قالا: ثنا عبد الله بن إدريس عن سهل بن أبي صالح به بلفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا صليت بعد الجمعة فصلوها أربعا - انتهى . (١) زيادة من الطحاوي وإن كان المعنى بدونه أيضا صحيحا .

(٢) هو القاضي الإمام أبو يوسف ، وأخرجه عبد الرزاق أيضا في مصنفه كما في نصب الراية أخبرنا الثوري عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلي قال: كان عبد الله يأمرنا أن نصلي قبل الجمعة أربعا وبعدها أربعا - اهـ . وقال الطحاوي: حدثنا يونس قال ثنا سفيان عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلي قال: علم ابن مسعود الناس أن يصلوا بعد الجمعة أربعا ، فلما جاء علي بن أبي طالب عليهم أن يصلوا سنا: سدا ابن أبي داود قال ثنا أحمد بن يونس قال ثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبد الرحمن السلي قال: قدم علينا عبد الله فكان يصلي بعد الجمعة أربعا فقدم بعده علي رضي الله عنه فكان إذا صلى الجمعة صلى بعدها ركعتين وأربعا فأعجبنا فقل علي فاخترناه - انتهى .

قبل الجمعة ولا اربع بعدها .

اخبرنا سفيان^١ بن سعيد الثوري قال حدثنا حصين قال سمعت ابراهيم النخعي يقول : لم يكونوا يسلون في الاربع قبل الظهر .

اخبرنا سفيان بن سعيد الثوري قال حدثنا عبيد الله^٢ بن عمر [عن نافع عن عبد الله بن عمر -^٣] قال : صلاة الليل مثنى مثنى و صلاة النهار اربع .

(١) اخرجه الطحاوي ايضا : حدثنا علي بن شيبه قال ثنا ابو نعيم قال ثنا سفيان عن حصين عن ابراهيم قال : ما كانوا يسلون في الاربع قبل الظهر - اهـ .

(٢) وفي الاصول « عبد الله » مكبرا وهو خطأ .

(٣) ما بين المربعين ساقط من السند من الاصول فزدته من الطحاوي قال حدثنا فهد قال ثنا ابو نعيم قال ثنا سفيان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما انه كان يصلي بالليل ركعتين وبالنهار اربعا - انتهى ؛ لكن متنه مخالف كتن كتاب الحجة احدهما فعلى والاخر قولى وما رواه عن ابن عمر على الازدى من صلاة الليل والنهار مثنى مثنى فقد ذكر صاحب التمهيد ان ابن معين يضعف حديث الازدى ولا يحتج به ويقول ان نافعا وعبد الله بن دينار وجماعة رووه عن ابن عمر ولم يذكروا فيه النهار وذكر صاحب التمهيد في موضع آخر حديث الازدى ثم قال فزاد ذكر النهار ولم يقل احد عن ابن عمر غيره وأنكروه عليه ثم ذكر عن ابن حنبل قال : ان صلى النافلة اربعا فلا بأس فقد روى عن ابن عمر انه كان يصلي اربعا بالنهار ، وقال ابن عون قال نافع : اما نحن فنصلي اربعا بالنهار ثم ذكر ابو عمر بسنده عن ابن معين انه قال : صلاة النهار اربع لا تفصل بينهما ؛ فقل له : ان ابن حنبل يقول : صلاة الليل والنهار مثنى ، فقال : بأى حديث ؟ فقل له : بحديث الازدى عن ابن عمر فقال ومن على الازدى حتى اقبل هذا منه وأدع يحيى بن سعيد الأنصارى عن نافع عن ابن عمر يتطوع بالنهار اربعا لا يفصل بينهما لو كان حديث الازدى صحيحا لم يخالفه ابن عمر وقال النسائي هذا الحديث عندى =

كتاب الحجّة (باب الرجل يفتح على الرجل في الصلاة) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا اسرائيل بن يونس قال : حدثنا منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي انهم كانوا يتطوعون في السفر اربعا قبل الظهر و اربعا بعدها^١ .

باب الرجل يفتح على الرجل في الصلاة

و يفتح على امامه في الصلاة

و قال ابو حنيفة في الرجل يفتح على الرجل في الصلاة و هو امامه انه ينبغي للامام اذا تعابا ان يقرأ الآية التي بعدها فان لم يفعل فليقرأ سورة غيرها فان لم يفعل و كان قد قرأ ثلاث آيات او نحوها فليركع فان لم يفعل شيئاً من ذلك فليفتح^٢ عليه و الامام مسيء حتى الجأهم الى ذلك و كان يكره ان يفتح الرجل على غير الامام الذي يأتي به .

و قال اهل المدينة : ما نحب ان يفتح الرجل في الصلاة الا على من^٣

= خطأ يعني حديث الأزدي - قاله في الجوهر النقي وراجع ج ١ ص ١٩٨ من الطحاوي و أما حديث أبي هريرة الذي أخرجه الجماعة الا البخاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا صليتم بعد الجمعة فصلوا اربعا فان عجل بك شيء فصل ركعتين في المسجد و ركعتين اذا رجعت - انتهى . فقال البيهقي في باب الصلاة بعد الجمعة ج ٣ ص ٢٤٠ من سننه : قال احمد بن سلية الكلام الآخر في الحديث من قول سهيل رواه مسلم بهذه الزيادة عن عمرو الناقد عن عبد الله بن ادريس - اهـ . فهو مدرج في الحديث ولم يتوجه اليه في فتح الملهم .

(١) هكذا في الأصول لعله « اربعا بعد الجمعة » تأمل فيه . قلت : الجمعة لا تؤدى في السفر . ف

(٢) وفي الأصول « فافتح عليه » و هو خطأ .

(٣) فيه اختصار مخل و لا يجوز الفتح على غير الامام عند المالكية راجع ص ١٠٣

من المدونة الكبرى فيها : قال وقال مالك فيمن كان خلف الامام فوقف الامام في =

يأتهم

باب غسل الجمعة^٢

قال أبو حنيفة: غسل يوم الجمعة حسن، وليس بواجب على الناس.

وقال أهل المدينة: الغسل يوم الجمعة واجب^٣.

أخبرنا الربيع^٤ بن صبيح البصري عن يزيد^٥ الرقاشي عن أنس بن مالك

= قراءته فليفتح عليه من هو خلفه قال: وإن كانا رجلين في صلاتين هذا في صلاة وهذا في صلاة ليس مع إمام واحد فلا يفتح عليه ولا ينبغي لأحد أن يفتح على أحد ليس معه في صلاة - انتهى - فهو متفق مع أبي حنيفة في أصل المسألة، والعبارة قد سقطت من البين. (١) ليس في الباب قول الإمام محمد مذكورا ولعله سقط وهكذا هو في الأصول.

(٢) هذا الباب بعد باب الضحك في الصلاة في الأصول ونقلته من هناك ووضعته هاهنا في أبواب الجمعة تقريبا لمسائلها للناظرين - قنبه - قلت ولفظ الباب ساقط من الأصل وإنما هو في الهندية - ف

(٣) كذا في الأصول، وقول الإمام محمد سقط من الأصل، وتقدير الكلام: وقال محمد بن الحسن: كيف قالوا ذلك وقد جاء فيما قال أبو حنيفة آثار أو نحوه - والله أعلم. (٤) بفتح الراء المهملة وكذا بفتح الصاد في اسم أبيه مكبرا في كليهما والحديث بهذا الإسناد والتمن أخرجه الإمام في الموطأ ص ٧٣.

(٥) وهو الصواب وقد وقع في موطأ محمد « سعيد الرقاشي » وهو خطأ، والحديث بهذا الإسناد رواه ابن ماجه في سنته من حديث اسماعيل بن مسلم المكي عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت تجزئ الفريضة ومن اغتسل فالتسل أفضل - انتهى - وأخرجه الطحاوي أيضا ص ٧١ من باب غسل الجمعة حدثنا إبراهيم بن مرزوق قال ثنا يعقوب الحضرمي قال ثنا الربيع =

و عن الحسن البصري رضى الله عنهما كلاهما يرفعه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : من توضأ يوم الجمعة فيها و نعت و من اغتسل فالفعل افضل ،

= ابن صبيح عن الحسن وعن يزيد الرقاشي عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من توضأ يوم الجمعة فيها و نعت و من اغتسل فالفعل حسن ، حدثنا احمد بن خالد البغدادي قال ثنا علي بن الجعد قال : انا الربيع بن صبيح و سفيان الثوري عن يزيد الرقاشي عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله و طريق آخر عند الطحاوي في شرح الآثار عن الضحاك بن حمزة الاملوكي عن الحجاج بن ارطاة عن ابراهيم بن المهاجر عن الحسن بن ابي الحسن البصري عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من توضأ يوم الجمعة فيها و نعت و قد ادى الفرض و من اغتسل فالفعل افضل انتهى . و في نصب الراية بهذا الطريق اخرجه البزار في مسنده و تكلموا في يزيد الرقاشي والضحاك بن حمزة والحجاج بن ارطاة و ابراهيم بن مهاجر و قال البزار الحسن لم يسمع من انس وله طريق آخر رواه الطبراني في معجمه الوسط حدثنا محمد ابن عبد الرحمن المروزي ثنا عثمان بن يحيى القرساني ثنا مؤمل بن اسماعيل ثنا حماد بن سلة عن ثابت البناني عن انس قد ذكره - انتهى . و الحديث المذكور روى من حديث سمرة رواه ابو داود والترمذي والنسائي عن قتادة عن الحسن عن سمرة و رواه احمد في مسنده و البيهقي في سننه و ابن ابي شيبة في مصنفه و سماع الحسن من سمرة صحيح كما قال البخاري و علي بن المديني والترمذي والحاكم وغيرهم و راجع تفصيله في نصب الراية و روى من حديث الخدرى و ابي هريرة و جابر و عبد الرحمن بن سمرة و ابن عباس خرجه الزيلعي في نصب الراية .

و بلغنا^١ عن انس و ابن عباس رضى الله عنهم انه^٢ ليس غسل يوم الجمعة واجبا، و انما كان الناس يروحون و عليهم الشمال^٣ فتوجد ارواحهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من راح الى الجمعة فليغتسل و ان كان عنده طيب فليمس منه. و بلغنا^٤ عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه بينما هو يخطب اذ جاء رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتخطى رقاب الناس حتى جلس فقال له عمر اية ساعة هذه فقال: يا امير المؤمنين! رجعت

(١) لم اجد بلاغ انس في الكتب و هو قصور نظري، و على و البلاغ عن ابن عباس رواه ابو داود و الطحاوى و البيهقي و الحاكم و قال صحيح على شرط البخارى و واقعه الذهبي عن عكرمة ان ناسا من اهل العراق جاؤا فقالوا: يا ابن عباس! أ ترى غسل يوم الجمعة واجبا؟ قال: لا، ولكنه اطهر و خير لمن اغتسل و من لم يغتسل فليس عليه بواجب و سأخبركم كيف كان بدأ الغسل كان الناس يجهودون يلبسون الصوف و يعملون على ظهورهم و كان مسجدهم ضيقا مقارب السقف انما هو عريش نخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم حار و عرق الناس في ذلك الصوف حتى صارت منهم رياح آذى بذلك بعضهم بعضا فلما وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك الرياح قال: ايها الناس! اذا كان هذا اليوم فاغتسلوا و ليس احدكم افضل ما يجد من دهنه و طيبه؛ قال ابن عباس ثم جاء الله تعالى بالخير و لبسوا غير الصوف و كفوا العمل و وسع مسجدهم و ذهب بعض الذي كان يؤذى بعضهم بعضا من العرق - انتهى.

(٢) كذا في الأصل و الضمير للشان و ليس هو بضمير التثنية - فافهم.

(٣) هو الريح الشمالى.

(٤) هذا البلاغ سيأتى بعد، و أخرجه الطحاوى ايضا و البخارى و مسلم و غيرهم من

حديث ابى هريرة ان عمر بينما هو يخطب اذ دخل رجل و لفظ مسلم: اذ دخل عثمان بن

عفان فعرض به عمر - الحديث.

من السوق فما زدت على ان توضأت ثم اقبلت فقال له عمر: والوضوء^١ ايضا وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمرنا بالغسل . [قال محمد بن الحسن: ^٢] فلو كان الغسل^٣ واجبا لأمره عمر رضى الله عنه ان يرجع حتى يغتسل وما رأى الوضوء مجزئاً عنه .

و بلغنا ان ذلك الرجل كان عثمان بن عفان رضى الله عنه فقد صلى الجمعة بوضوء ولم يأمره عمر رضى الله عنه ان يعود فيغتسل .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح^٤ عن حماد عن ابراهيم النخعي قال: سأله عن الغسل يوم الجمعة والغسل من الحجامة والغسل في العيد فقال: ان اغتسلت فحسن وان تركت فليس عليك، قلنا له: ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من راح الى الجمعة فليغتسل: قال: بلى، ولكن ليس من الأمور الواجبة وانما هو كقول الله تعالى « واشهدوا اذا تبایعتم فمن اشهد فقد احسن ومن ترك فليس عليه » وكقوله تعالى^٥ ههنا « فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الارض فمن انتشر فلا بأس ومن جلس فلا بأس » قال حماد:

(١) بالنصب والرفع اى والوضوء ايضا اقتصرت عليه واخترته دون الغسل والمعنى اكتفيت بتأخير الوقت وتقويت الفضيلة بالتبكير حتى تركت الغسل واقتصرت على الوضوء او المعنى والوضوء يقصر عليه كذا فى الفتح وشرح النووى لمسلم .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وزدناه من الموطأ .

(٣) لفظ « الغسل » ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٤) لفظ « كان » ساقط من الأصول، وزدناه من الموطأ .

(٥) لفظ « بن صالح » ساقط من الأصول، وزيد من الموطأ .

(٦) وفى الموطأ « فقلت له » ص ٧٤ .

(٧) اى فى باب الجمعة فان الآية فى سورة الجمعة لأحكام الجمعة نزلت . وفى الأصول =

ولقد رأيت إبراهيم يأتي في العيدين والجمعة^١ وما يغتسل .
 أخبرنا محمد بن إبان [بن صالح -^٢] عن ابن جريح عن عطاء بن أبي رباح
 قال : كنا جلوساً عند ابن عباس رضي الله عنه فحضرت الصلاة^٣ فدعا بوضوء
 فتوضأ [فقال له بعض أصحابه : ألا تغتسل ؟ فقال : اليوم يوم بارد فتوضأ -^٤] .
 أخبرنا مالك^٥ بن انس قال حدثنا الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر
 عن أبيه أن رجلاً^٦ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل المسجد
 يوم الجمعة وعمر بن الخطاب رضي الله عنه يخطب الناس فقال آية ساعة هذه
 فقال [الرجل :^٧] يا أمير المؤمنين أرجعت^٨ من السوق فسمعت النداء

= « كقوله ها هنا » .

(١) لفظ « الجمعة » ساقط من الأصول .

(٢) لفظ « بن صالح » ساقط من الأصل ، وإنما زدناه على دأب الكتاب .

(٣) أي صلاة الجمعة - كما في الموطأ . وما رواه ها هنا من الآثار أخرج كلها بأسانيدها
 في الموطأ .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وزيد من الموطأ .

(٥) هكذا أخرجه في الموطأ سواء بسواء .

(٦) وهو عثمان بن عفان رضي الله عنه كما سبق من حديث أبي هريرة عند مسلم عن
 الأوزاعي ثني يحيى بن أبي كثير ثني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال ثني أبو هريرة قال بينا
 عمر بن الخطاب يخطب الناس يوم الجمعة إذ دخل عثمان بن عفان فعرض به عمر - الحديث ،
 وحديث ابن عمر أخرجه مسلم عن حرملة بن يحيى عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب
 به - مثله .

(٧) زيادة من الموطأ .

(٨) وفي الموطأ والطحاوي « انقلبت » وعند مسلم : فقال : أتى شغلت اليوم فلم انقلب =

فما زدت على ان توضأت ثم اقبلت^١ قال عمر رضى الله عنه: والوضوء^٢ ايضا وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمرنا بالغسل .
[قال محمد بن الحسن^٣:] فلو كان الغسل واجبا لأمره بالرجعة حتى يغتسل .
اخبرنا عباد بن العوام^٤ قال اخبرنا يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة

= الى اهل حتى سمعت النداء فلم ازد على ان توضأت .

(١) هذا اللفظ عند مسلم في حديث ابي هريرة اى اقبلت من المنزل الى المسجد وهو يدل على ان دخوله كان في ابتداء شروع عمر في الخطبة و كلامها لم يكن حال الاشتغال بالخطبة فلا يشمله النهى عنه - قاله السندى؛ وعندى هو ايضا داخل في اجزاء الخطبة فانها تشمل على المواظ والاحكام والنصائح والتذكير فلا يكونان لاغين كما في الحديث - تدبر .

(٢) بالرفع والنصب على الاول معناه والوضوء ايضا يقتصر عليه ألم يكفك فوت فضل التذكير حتى اضفت اليه ترك الغسل ايضا وعلى الثانى والوضوء ايضا اقتضت عليه واختارته دون الغسل ما اكتفيت بتأخير الوقت وتقويت الفضيلة حتى تركت الغسل واقتضت على الوضوء كما سبق .

(٣) زيادة من الموطأ على دأب الكتاب .

(٤) اخرجه الطحاوى بهذا اللفظ : حدثنا يونس ثنا انس بن عياض عن يحيى بن سعيد وحدثنا محمد بن الحجاج ثنا على بن معبد ثنا عبيد الله عن يحيى قال : سألت عمرة عن غسل يوم الجمعة فذكرت انها سمعت عائشة تقول : كان الناس عمال انفسهم فيروحون بهيتهم فقال : لو اغتسلتم - انتهى . ورواه البخارى ج ١ ص ١٢٣ ومسلم ايضا فالبخارى عن عبدان عن عبد الله عن يحيى به قالت عائشة : كان الناس مهنة انفسهم وكانوا اذا راحوا الى الجمعة راحوا في هيتاتهم قليل لهم : لو اغتسلتم - اهـ . ومسلم عن محمد بن ربح عن الليث عن يحيى به انها قالت : كان الناس اهل عمل ولم تكن كفاة فكانوا يكون =

قالت: كان الناس عمال أنفسهم فكانوا يروحون الى الجمعة بمسحهم^١ فكان يقال لهم: لو^٢ اغتسلتم.

[قال محمد^٣: اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن منصور عن ابراهيم قال:

كان علقمة بن قيس اذا سافر لم يصل الضحى ولم يغتسل يوم الجمعة].

[قال محمد: اخبرنا سفيان الثوري حدثنا منصور عن مجاهد قال: من

اغتسل يوم الجمعة بعد طلوع الفجر اجزأه عن غسل يوم الجمعة].

[محمد قال: اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم في الغسل يوم الجمعة

قال: ان اغتسلت فهو حسن و ان تركته فحسن].

= لهم ثقل قليل لهم: لو اغتسلتم يوم الجمعة - اه. ورواه ابو داود عن مسدد عن حماد

ابن زيد عن يحيى به قالت: كان الناس مهان أنفسهم فيروحون الى الجمعة بهياتهم قليل لهم: لو اغتسلتم.

(١) كذا في الأصل وهو ثوب من شعر، وفي الهندية « بسعيهم » وهو تصحيف، وفي

الموطأ « بهيتهم » وكذا في البخاري ومسلم والطحاوي وأبو داود وسنن البيهقي وغيرها.

(٢) للتمني فلا حاجة الى الجواب وأما على أصله فجوابه لكان حسنا او نحو هذا وفي

حديث آخر عن عائشة عند البخاري ومسلم قالت: كان الناس يتناوبون الجمعة من منازلهم

والعوالي فيأنون في الغبار ويصيبهم الغبار والعرق فيخرج منهم العرق فأتى رسول الله

صلى الله عليه وسلم الانسان منهم وهو عندي فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لو انكم

تظهرتم ليومكم هذا - انتهى. فهذه الأحاديث والآثار وجب صرف امر الغسل من

الوجوب الى الاستحباب جمعاً بين النصوص او هو منسوخ بها - تأمل.

(٣) هذا الأثر والنبي بعده زناها من موطأ الامام محمد والآثران بعدهما زناها من

كتاب الآثار تكميلاً للباب وتزييداً للفوائد.

[قال محمد: اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا^١ ابان^٢ عن ابي نضرة عن جابر ابن عبد الله الأنصاري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال: من اغتسل يوم الجمعة فقد احسن ومن لم يغتسل فيها ونعمت. قال محمد: وبهذا كله نأخذ وهو قول ابي حنيفة].

باب صلاة الجمعة

وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى: لا ينبغي ان يصلي الجمعة حتى تزول [الشمس -^٣]: وكذلك قول اهل المدينة.

وقال مالك بن انس في حديث^٤ عمر: انه كان يصلي الجمعة ثم يرجع

(١) حديث جابر اخرجه عبد بن حميد في مسنده ايضا كما في نصب الراية حدثنا عمر بن سعد عن الثوري عن ابان عن ابي نضرة عن جابر مرفوعا نحوه ورواه عبد الرزاق في مصنفه: اخبرنا الثوري عن رجل عن ابي نضرة به وخرجه ابن عدي في الكامل عن عبيد بن اسحاق عن قيس بن الربيع عن الأعمش عن ابي سفيان عن جابر و ضعف عبيد ابن اسحاق - انتهى.

(٢) هو ابن ابي عياش اثبوا عليه وتكلم فيه شعبة وغيره - راجع الميزان وغيره وعبيد ابن اسحاق هو العطار رضىه ابو حاتم فقال: ما رأينا الا خيرا وما كان بذاك الثبت في حديثه بعض الانكار وذكره ابن حبان في الثقات وقال علي بن مسلم كان شيخ صدق، كما في اللسان ج ٤ ص ١١٨.

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه.

(٤) الذي اخرجه في الموطأ ص ١٣٤ في باب وقت الجمعة: اخبرنا مالك اخبرني عمي ابو سهيل بن مالك عن ابيه قال: كنت اري طنفسة لعقيل بن ابي طالب يوم الجمعة =

بعد الجمعة فيقبل قائلة الضحى^١ قال يعنى بالقائلة التى هجروا فيها الى المسجد بالضحى^٢ يقولون فيها حين يرجعون من الصلاة مكان القائلة التى فاتتهم .

وقال مالك بن انس رضى الله عنه ايضا فى تفسير حديث عثمان بن عفان رضى الله عنه : انه يصلى يوم الجمعة ثم ينصرف و ما للجدر ظل . وقال مالك : قد زاغت الشمس و انما معنى قوله ليس للجدر ظل ممدود .

وقال محمد بن الحسن : قد احسن التفسير فى هذا .

وقال ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه : لا بأس بالاحتباء يوم الجمعة والامام يخطب و قال : من السنة ان يستقبل الناس الامام يوم الجمعة^٣ اذا خطب^٤ من كان منهم يلى القبلة او غيرها ؛ وكذلك قال اهل المدينة .

وقال محمد بن الحسن : بلغنا ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قرأ السجدة على المنبر يوم الجمعة قزل فسجدوا^٥ ثم قرأها فى الجمعة^٦ الاخرى فتهأوا^٧ للسجدة فقال عمر : على رسلكم ان الله^٨ لم يكتبها عليكم الا ان نشاء فقرأها^٩

= تطرح الى جدار المسجد الغربى فاذا غشى الطنفسة كلها ظل الجدار خرج عمر بن الخطاب الى الصلاة يوم الجمعة ثم ترجع فقبل قائلة الضحاء - انتهى .

(١) كذا فى الاصل وفى الهندية « قائلته » وهو تصحيف وفى الموطأ « قائلة الضحاء » بالمد .
(٢) وفى الموطأ « الضحاء » .

(٣-٣) وفى موطأ مالك « اذا اراد ان يخطب » .

(٤) كذا فى الاصل ، وفى موطأ الامام مالك باب سجود القرآن ص ٧١ « فسجد وسجد الناس معه » .

(٥) وفى الموطأ « يوم الجمعة الاخرى » .

(٦) كذا فى الاصل ، وفى الموطأ « فتهأ الناس للسجود » .

(٧-٧) كذا فى الاصل ، وفى الموطأ « لم يكتبها علينا الا ان نشاء لها » .

فلم يسجد و منعهم^١ ان يسجدوا - ذكر ذلك مالك بن انس عن هشام بن عروة عن ابيه^٢ .

وقال اهل المدينة : العمل عندنا على فعل عمر الاخير وليس العمل عندنا على فعله الاول .

وقال محمد بن الحسن : العمل عندنا على فعل^٣ عمر الاول رضى الله عنه وهو احب الينا من ترك السجود لأن عمر رضى الله عنه لم يقل ان فعله الآخر ناسخ للاول وقد زعم ان كل ذلك يجوز فالسجدة افضل^٤ من تركها .

(١) وفي الأصول « فمنعهم » بالقاء ، وفي الموطأ « ومنعهم » بالواو .
(٢) ان عمر بن الخطاب قرأ سجدة وهو على المنبر - الحديث رواه مالك في الموطأ وهو منقطع فان عروة ولد في خلافة عثمان ولم يدرك عمر بن الخطاب رضى الله عنه - راجع ج ١ ص ٣٧٢ من شرح الزرقاني ؛ وأخرجه البخاري في باب من رأى ان الله عز وجل لم يوجب السجود ج ١ ص ١٤٦ من صحيحه حدثنا ابراهيم بن موسى قال اخبرنا هشام ابن يوسف ان ابن جريج اخبرهم قال اخبرني ابو بكر بن ابي مليكة عن عثمان بن عبد الرحمن التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير التيمي قال ابو بكر و كان ربيعة من خيار الناس عما حضر ربيعة عن عمر بن الخطاب قرأ يوم الجمعة على المنبر بسورة النحل حتى اذا جاء السجدة نزل فسجد و سجد الناس حتى اذا كانت الجمعة القابلة قرأ بها حتى اذا جاءت السجدة قال : يا ايها الناس ! انما نمر بالسجود فمن سجد فقد اصاب و من لم يسجد فلا اثم عليه و لم يسجد عمر ، وزاد نافع عن ابن عمر : ان الله لم يفرض السجود الا ان نشاء - انتهى ؛ فهذا متصل صحيح - تدبر .

(٣) كذا في الأصل ، و لفظ « الاول » ساقط من الهندية و هو من سهو الناسخ .

(٤) و الاخبار و الآثار قد نقلت في باب سجود القرآن من كتاب الحجّة .

وقال أبو حنيفة في من صلى خارجا من المسجد في يوم الجمعة ان صلاته تامة ما لم يكن بينه وبين الامام طريق وان كان بينهما حائط فكذلك ولو أن قوما صلوا خارجا من المسجد في دار تلصق بالمسجد ليس بينهم وبين الامام طريق ان صلاتهم تامة .

وقال اهل المدينة : لا ينبغي اليوم لاحد ان يصلي الجمعة في شيء من الدور 'التي تلصق' بالمسجد المغلقة التي لا تدخل فيها' الا باذن بصلاة الامام يوم الجمعة وان قربت لأنها ليست من المسجد ولا من رحابه التي تليه .

وقال محمد بن الحسن : ما بين رحاب المسجد والدور التي تلصق بالمسجد فرق لأن ذلك اذا كان موصولا بالمسجد والصفوف متصلة بذلك يحزبه فانه لا طريق بينهم وانما يكره ان يصلوا في موضع بينهم وبين الامام فيه طريق فيكونون بمنزلة من ليس مع الامام .

وقال اهل المدينة : يحزى من صلى في الرحاب صلاتهم .

قيل لهم : من اين ائرق هذا و الدور ؟ قالوا : لأن رحاب المسجد التي تليه من المسجد .

قيل لهم : ان الدور وان كانت ليست من المسجد فانها تلصق بالمسجد وقد زعم فقيهم مالك بن انس عن الثقة عنده ان الناس كانوا يدخلون حجر

(١-١) و كان في الأصول 'الذي يلصق' وهو تحريف ، والصواب 'التي تلصق' .

(٢) لفظ 'فيها' ساقط من الأصول .

(٣) و كان في الأصول 'و بالصفوف متصل' وهو تصحيف ، والصواب ما اثبتناه .

(٤) و كان في الأصول 'فيكون' وهو من سهو الناسخ ، والصواب 'فيكونون' .

(٥) كذا في الأصول ، ولعل الصواب 'لكنها' وصحف اللفظ - والله اعلم .

ازواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيصلون فيها الجمعة . كان المسجد يضيق عن اهله وحجر ازواج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليست من المسجد ولكن ابوابها شائعة في المسجد فتوسع بها الناس ، فان قالوا : كان للناس ذلك فيما مضى وأما اليوم فلا ينبغي لأحد ان يصلي الجمعة في شيء من الدبر التي تاصق بالمسجد . قيل لهم : وكيف جاز هذا في ذلك الزمان ولم يحز في هذا الزمان ؟ ما جاء غير الأول او جاء قوم افقه من الأولين . ما العلم الا علم الأولين

(١) كذا في الهندية ، ولفظ « للناس » ساقط من الأصل . ف

(٢) هكذا هو في الأصول - تأمل ، فاني لم افهم ما المراد به ولا عجب في تغييره عن اصله .
(٣) يشير الى ما ورد في ذلك الباب فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : ان الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد صلى الله عليه وسلم خير قلوب العباد فاصطفاه لنفسه وابتعثه برسالاته ثم نظر في قلوب العباد فوجد قلوب اصحابه خير قلوب العباد فجعلهم وزراء نبيه صلى الله عليه وسلم يقاتلون عن دينه فما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وما رآه المسلمون سيئا فهو عند الله سيء - رواه احمد و البزار و الطبراني في الكبير و رجاله موثقون ؛ كذا في ج ١ ص ٧١ من مجمع الزوائد وهو موقوف على ابن مسعود رضي الله عنه في حكم المرفوع . وقد ذكره الامام محمد في باب قيام شهر رمضان من الموطأ ص ١٤٤ مرفوعا و عزاه الى النبي صلى الله عليه وسلم : وبسط الفاضل اللكنوي فيه في تعلق الممجد فراجع : وعن ابن مسعود قال : لا يقلدن احداكم دينه رجلا فان آمن آمن وان كفر كفر وان كنتم لا بد المقتدين فاقتدوا بالميت فان الحي لا يؤمن عليه الفتنة رواه الطبراني في الكبير و رجاله رجال الصحيح : وعن عبد الله بن مسعود قال : اتبعوا ولا تتبدعوا فقد كفتم رواه الطبراني في الكبير و رجاله رجال الصحيح .

الذين رخصوا في ذلك وما الفقه الا قههم وهم كانوا اعلم بأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأقرب به جهدا منا فلو رأوا ذلك قبيحا ما فعلوه .
 اخبرنا محمد بن ابان عن حماد عن ابراهيم النخعي انه قال : فيمن يصلي بصلاة الامام بينه وبين الامام حائط قال : لا بأس به ان لم يكن بينهما طريق او امرأة .

اخبرنا اسراييل بن يونس قال حدثنا منصور بن المعتمر قال : سألت ابراهيم النخعي عن الرجل يصلي على بيت يأتى بالامام وهو في المسجد قال : لا بأس .

وقال ابو حنيفة : الذى يصيبه الزحام يوم الجمعة يركع ولا يقدر على ان يسجد حتى يقوم الامام او حتى يفرغ الامام من صلاته انه يتبع الامام فيسجد بركعته الاولى التى ركع معه ثم يقوم فيتبع الامام بركعة أخرى مستقبلة بركوعها وسجودها ولا يقرأ فيها لأنه خلف الامام .

وقال اهل المدينة فى الذى يصيبه الزحام يوم الجمعة فيركع ولا يقدر على ان يسجد حتى يقوم الامام او حتى يفرغ الامام من صلاته انه ان قدر على ان يسجد وقد كان ركع اذا قام الناس ويتبع الامام فيسجد وان لم يقدر على السجود حتى يفرغ الامام فحجب الينا ان يتدنى الصلاة بالظهر اربعا .

(١) كذا فى الأصول ، وحرف « حتى » ليس بموجود فى الموطأ .

(٢) وفى الأصول « وقد كان راكعا اذا قام الناس » . وفى الموطأ « ان كان قد ركع فليسجد » وهو الأرجح الأصح .

(٣-٣) قوله « ويتبع الامام » ليس بموجود فى الموطأ .

(٤) كذا فى الأصول . وفى الموطأ « صلاته ظهرا اربعا » .

وقال محمد بن الحسن: كيف جاز له ان يتبع الامام ما لم يفرغ الامام من صلاته ولا يجوز له اتباعه بعد فراغه وقد كان ابتداء معه الصلاة.

أرأيت رجلاً رُفِعَ وقد ركع مع الامام ركعة يوم الجمعة فخرج ولم يرجع حتى فرغ الامام من الصلاة كيف يصنع قالوا: بينى بركة أخرى ما لم يتكلم.

قيل لهم: فقد تركتم قولكم، هذا والأول سواء. ولو كان ينبغي لأحدهما ان يستقبل لكان ينبغي لهذا الذي خرج من المسجد ان يستقبل ولكن الأول اولاهما^١ بأن ينى. وما الأمر فيهما الا سواء بينان على صلاتهما في الوجهين جميعاً ثم قال مالك بن انس بعد. من انتقل عن القبلة لشيء نابه في صلاته استأنف الصلاة فانه احب الى.

وهذا عندنا خلاف الآثار وخلاف ما روى مالك بن انس بعينه. اخبرنا مالك بن انس قال حدثنا نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما انه^٢ كان اذا رُفِعَ رجع قوضاً ولم يتكلم ثم رجع وبنى^٣ على صلاته. وبهذا ايضا تبين^٤ على من رُفِعَ الوضوء^٥ لانه قد روى عن ابن عمر انه رجع قوضاً ولو كان انما غسل الدم لم يقل رجع وتوضاً. وقيل: رجع وغسل ثيابه من الدم.

(١) كذا في الأصل، وفي الهديّة «لو لا هما» وهو من سهو الناسخ.

(٢) لفظ «انه» سقط من الأصول. وانما زدناه من الموطأ. ف

(٣) وفي موطأ محمد «فبنى على ما قد صلى».

(٤ - ٤) وفي الأصول «على من رُفِعَ الوضوء عليه» وهذا من سهو الناسخ زاد لفظ «عليه» سهواً او هو كما يأتي «على ان من رُفِعَ الوضوء عليه» - والله اعلم.

فهذا الحديث يدل^١ على خلاف ما قالوا في استئناف الصلاة والوضوء.
اخبرنا [مالك بن انس قال حدثنا -^٢] يزيد بن عبد الله بن قسيط انه رأى سعيد بن المسيب رعى وهو يصلى فأتى حجرة ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتى بوضوء فتوضأ ثم رجع فبنى^٣ على صلاته^٤.
فهذا ايضا يدل على خلاف ما قالوا في استئناف الصلاة والوضوء من الدم السائل .

وقال ابو حنيفة فيمن افتتح الصلاة مع الامام ثم نكس حتى صلى الامام ركعة و فرغ منها ثم استيقظ المأموم انه يتدبى بركعته التى سبقه بها الامام بغير قراءة لانه فيها خلف الامام وقد ادركها معه فلا قراءة عليه فيها لانه قد ادرك الصلاة فاذا فرغ منها اتبع الامام فيما بقى من صلاته وليس ينبغى له ان يصلى مع الامام شيئاً حتى يتدبى بها .

وقال اهل المدينة فى ذلك ان طمع ان يدرك الامام قبل ان يركع الثانية به بدأ بالتى^٥ نكس فيها فقضاها وان ركع الامام قبل ان يركع المأموم التى نكس فيها فانه يتبع الامام ثم يقضيها اذا فرغ الامام من الصلاة فهو بمنزلة ركعة فائتة من الصلاة .

وقال محمد بن الحسن : وكيف يبدأ بما يصلى الامام قبل الركعة التى نام عنها وقد ادركها مع الامام وصلى وصلاها الامام وهو معه فى الصلاة .

(١) وكان فى الأصول « قال » وهو تصحيف « يدل » وهو الصواب .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول واما زدناه من الموطئين .

(٣) وفى الموطئين « فبنى على ما قد صلى » .

(٤) وكان فى الأصول « الذى » وهو من سهو الناسخ .

أ رأيتم أنه لو اغفل سجدة مع الإمام ونس عنها^١ أو سجدتين وقد كان ركع ركعتيها مع الإمام ونس عنها^٢ ثم استيقظ والإمام يركع الركعة الثانية أ ينبغي له أن يتبع الإمام ويترك سجديته وقد ركع ركعتيها؟ قالوا: لا، ولكنه يسجد هما ثم يتبعه.

قيل لهم: فهذا والأول سواء. كل شيء أدركه مع الإمام فنس فيه أو شغل عنه برعاف أو زحام فانه ينبغي له^٣ أن يبدأ بالأول فالأول فان أدرك الإمام صلى معه و إلا اتبعه حتى يفرغ من صلاته ولا ينبغي له أن يبدأ بآخر صلاته قبل أولها ولا يشبه هذا ما فاتته من صلاة الإمام مما دخل مع الإمام فقد صلاها الإمام قبل دخوله. هذا ينبغي له أن يقضى ما أدرك مع الإمام ثم يصلي ما فاتته مما لم يدركه مع الإمام بعد فراغ الإمام من صلاته. وقال أبو حنيفة: التطوع قبل الجمعة أربع ركعات لا يفصل بينهن بسلام وبعدها أربع ركعات.

وقال أهل المدينة في النافلة بعد الجمعة ركعتان^٤.

وقال محمد بن الحسن: بلغنا^٥ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: من كان^٦ مصليا بعد الجمعة فليصل بعدها أربعاً، ذكر ذلك سهيل بن

(١) كذا في الأصول وهو الصواب، ويمكن أن يكون في الأصل «فيها» مكان «عنها» فصحف - والله أعلم.

(٢) لفظ «عنها» ساقط من الأصول. (٣) لفظ «له» ساقط من الأصول.

(٤) وكان في الأصل «ركعتين». ف

(٥) قد سبق هذا الحديث والآثار في باب صلاة النافلة مفصلاً فذكره.

(٦) كذا في الأصول، وعند الطحاوي في هذا الحديث «من كان منكم مصلياً» وكل ورد.

أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال^١ وكان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول: الصلاة بعد الجمعة أربع ركعات، قال^١ وكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول: الصلاة بعد الجمعة ست ركعات يصلي ركعتين ثم أربعاً^٢. فهذا الذي بلغنا^٣ فأما ركعتان بعد الجمعة

(١) أي الإمام محمد بن الحسن.

(٢) وقد روى مثله عن ابن عمر رضي الله عنهما قال الطحاوي: إن سليمان بن شعيب حدثنا قال ثنا عبد الرحمن بن زياد قال ثنا زهير بن معاوية عن أبي اسحاق عن عطاء قال أبو اسحاق حدثني غير مرة قال: صليت مع ابن عمر رضي الله عنهما يوم الجمعة فلما سلم قام فصلى ركعتين ثم قام فصلى أربعاً. وقد روى عن علي بن أبي طالب مثل ذلك حدثنا يزيد بن سنان قال حدثنا عبد الرحمن بن مهدي قال ثنا سفيان عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن عن علي رضي الله عنه أنه قال: من كان مصلياً بعد الجمعة فليصل ستاً - انتهى، ثم قال الطحاوي: ثبت بما ذكرنا أن التطوع الذي لا ينبغي تركه بعد الجمعة ستاً - وهو قول أبي يوسف إلا أنه قال أحب إلى أن يبدأ بالأربع ثم يثنى بالركعتين لأنه هو أبعد من أن يكون قد صلى بعد الجمعة مثلها على ما قد نهى عنه فإنه حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا عبد الرحمن بن مهدي قال ثنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن سليمان بن مسهر عن خرشة بن الحر أن عمر رضي الله عنه كان يكره أن يصلي بعد صلاة الجمعة مثلها قال أبو جعفر فلذلك استحب أبو يوسف أن يقدم الأربع قبل الركعتين لأنهن لسن مثل الركعتين فكره أن يقدم الركعتان لأنهما مثل الجمعة وأما أبو حنيفة رحمه الله فكان يذهب في ذلك إلى القول الذي بدأ بذكره في أول هذا الباب - انتهى ج ١ ص ١٩٩ - وهي أربع ركعات لا يفصل بينهما بسلام كما هو هنا وهي سنة مؤكدة كما في كتب الفقه.

(٣) وفي الأصول «بلغناه».

فذلك مما لم نعرفه من القول، وهذا كله تطوع ان لم يصله^١ رجل لم يضره شيئاً .
وقال ابو حنيفة رضى الله عنه : لو ان رجلاً ادرك الامام في التشهد
والامام مقيم و الرجل مسافر فدخل معه في صلاته وجب عليه ان يصلي
اربعا صلاة مقيم لأنه دخل في الصلاة فوجب عليه ما وجب على امامه .
وقال اهل المدينة : يصلي المسافر الذي دخل في صلاة^٢ المقيم الظهر

(١) فان قلت كيف قال الامام محمد هذا وقد ثبت من حديث ابن عمر رواه ابو داود
والطحاوى وغيرهما عن حماد بن زيد عن ايوب عن نافع ان ابن عمر رضى الله عنهما
رأى رجلاً يصلي ركعتين يوم الجمعة في مقامه فدفعه وقال أتصلي الجمعة اربعا وكان
عبد الله يصلي يوم الجمعة ركعتين في بيته ويقول : هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه
وسلم - انتهى . وحدثنا ابو بشر الرقى قال ثنا حجاج بن محمد عن ابن ابي ذئب عن نافع
عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان لا يصلي الركعتين بعد الجمعة الا في بيته
انتهى . قلت : الا ان الأربع بعد الجمعة ثبت بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن
مسعود و علي بن ابي طالب رضى الله عنهما من البدرين ومن فقهاء الصحابة وهما
يقولان بالأربع او الست وقد عرفت ان ابن عمر ايضا يصلي بعد الجمعة ست ركعات
فيحتمل ان ما قال من الركعتين في بيته كان زيادة على الأربع في حديث ابي هريرة او
كان هذا من صلاة البيت في الجمعة على منهاج لا تجعلوا البيوت مقابر وغير ذلك من
الاحتمالات فلم يكن نصا في المراد ولذا قال الامام محمد فذلك مما لم نعرفه من غير احتمال
في المراد والمحتمل لا بد له من الحمل على المنصوص المحكم .

(٢) كذا في الأصل . وفي الهدية « ان لم يصله » وهو تارة تكون من اشباع الكسرة
والا فلم يحزم وتسقط الياء يربد اذا لم يجعل ترك ذلك عادة وإلا فهي سنة مؤكدة
تاركها دائماً آثم .

(٣) كذا في الأصل . وفي الهدية « في صلاته المقيم » وهو تصحيف .

ركعتين لأنه لم يدرك مع الإمام ركعة وإنما دخل بعد فراغ الإمام من الركوع والسجود .

و قال محمد بن الحسن : وكيف قلتم هذا وإنما تقولون : لو أن رجلا فرغ من صلاته و تشهد فلم يسلم حتى أحدث بعد تشهده أن صلاته فاسدة لأن الصلاة لا يحلها إلا التسليم فإذا كانت تفسد فلا يحلها حتى يسلم فكيف كان هذا الداخل في الصلاة لا يكون داخلا فيها وقد دخل منها في شيء لو أحدث الإمام بعده فسدت الصلاة لأنكم كنتم أحق أن تقولوا أنه إذا دخل في صلاة الإمام يصلي بصلاته ويجب عليه ما يجب على الإمام منا لأننا نقول : إذا فرغ من تشهده ثم أحدث أو تكلم بعد ذلك تمت صلاته . قالوا : فلم قلتم هذا وأتم تزعمون أن مسافرا لو دخل في صلاة مقيم في هذا الحال وجب عليه أن يصلي أربعا . قيل لهم : لانا زعمنا أنه في الصلاة ثم يخرج منها فن دخل فيها وجب عليه ما وجب على الإمام ولكننا نزعم أن ما بقي منها لا يفسده أيضا لأن ما بقي ليس من الأمر الذي يفسد به الصلاة .

وقد تقولون ، ذلك في أشياء كثيرة تجمعونها عليها [رأيتم -] لو أن رجلا جامع امرأته قبل أن يقف بعرقه فسد حجه وإن جامع بعد الوقوف

(١ - ١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « تقولوا أنه » .

(٢) متعلق بقوله أحق .

(٣) و كان في الأصول « قد فرغ » وهو لا يناسب - تدبر .

(٤) كذا في الأصول وهكذا يجوز ، والأصوب « تجمعوننا » .

(٥) لفظ « رأيتم » ساقط من الأصل .

(٦) وفي الأصول « افسد حجه » .

لم يفسد حجه وقد بقي بعضه ألا ترون أنه حرام من النساء حتى يطوف
فكذلك الصلاة وقد بقي بعضها ولا يفسد ما مضى منها كلام ولا حدث .
أرأيتم مسافراً صلى ركعتين فبدا له وهو يتشهد أن يقيم أ يبنى ركعتين
آخرين أم يستقبل الصلاة أم يتشهد و يسلم ؟ فان قلتم يتشهد و يسلم فهذا على
قياس ما قلتم .

فأى شيء يكون اعظم من هذا أن رجلاً مقبلاً في صلاته يصلي ركعتين
لا يزيد عليهما شيئاً . فان قلتم يبنى ركعتين آخرين تركتم قولكم الأول ،
أ فينبغي للمسافر إذا دخل في صلاة المقيم في هذه الحال أن يصلي أربعاً ؟ وإن
قلتم يستقبل الصلاة فهذا أعجب من القولين الأولين .

باب العيدين

قال أبو حنيفة رضى الله عنه في العيدين الفطر و الأضحي سواء يكبر
الامام تسع تكبيرات في العيدين يفتح الصلاة فيكبر اربعا بالتى^١ يفتح بها
الصلاة ثم يقرأ ثم يكبر فيركع ثم يقوم فيقرأ ثم يكبر اربعا يركع بالرابع
فيفتح الصلاة بالتكبير ويختم الصلاة بالنكبير ، وهذا قول عبد الله^٢ بن مسعود
رضى الله عنه .

و قال اهل المدينة : يكبر في الأضحي و الفطر في الركعة الأولى سبع^٣

(١) كذا في الهنـدية ، و كان في الأصل « و يبنى » ، و الصواب « أ فينبغي » ، او
« او يبنى » بالهمز فسقط منها حرف الاستفهام .

(٢) أى « مع التى » الباء بمعنى « مع » - تدبر .

(٣) سيأتى في هذا الباب باسناده .

(٤) في الهنـدية « تسع تكبيرات » بتقديم التاء على السين وهو خطأ ، و الصواب « سبع »
بالسين ثم باء موحدة ثم عين مهملة - كما في الموطئين و الزرقانى ج ١ ص ٣٢٧ .

تكبيرات قبل القراءة وفي الأخرى خمس تكبيرات قبل القراءة.
 و^١ قال محمد بن الحسن: هذا قول أبي هريرة^٢، ولا أعلم^٣ أهل المدينة
 يرووه عن أحد غيره^٤ وقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أحق أن يؤخذ به
 من قول أبي هريرة.

وقال أبو حنيفة: ترفع اليدين^٥ في تكبيرات العيدين كلها^٦ إلا

(١) كذا في الأصل، والواو ساقط من الهندية.
 (٢) رواه مالك في الموطأ عن نافع مولى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه قال: شهدت
 الأضحية والفطر مع أبي هريرة رضي الله عنه فكبر في الركعة الأولى سبع تكبيرات
 قبل القراءة وفي الآخرة خمس تكبيرات قبل القراءة. قال مالك: وهو الأمر عندنا -
 انتهى. ومن طريق مالك أخرجه الإمام في الموطأ ص ١٤١ من باب التكبير في العيدين
 ثم قال محمد: قد اختلف الناس في التكبير في العيدين فما أخذت به فهو حسن وأفضل ذلك
 عندنا ما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان يكبر في كل عيد تسعا وخمسا وأربعا
 فيهن تكبيرة الافتتاح وتكبيرتا الركوع ويوالي بين القراءتين ويؤخرها في الأولى ويقدمها
 في الثانية وهو قول أبي حنيفة - انتهى.

(٣) كذا في الأصل «ولا أعلم» بصيغة المنكلم الواحد وهو الصواب، وفي الهندية
 «ولا سلم» وهو تصحيف.

(٤) يعني أن أهل المدينة لم يرووا عن أحد غير أبي هريرة وإن كان روى عن غيره أيضا
 من الصحابة كما في كتب الحديث راجع شرح الزرقاني والتعليق الممجد والطحاوي وسنن
 البيهقي والجواهر النقي وفتح الباري وعمدة القاري وسنن أبي داود والترمذي وغيرها.
 (٥) وكان في الأصل «ترفع اليدين»، والصواب «ترفع اليدين» بالرفع - إلا أن يقال
 أن ترفع صيغة الخطاب - والله أعلم. ف

(٦) وكان في الأصول «كله» وهو تصحيف، والصواب «كلها».

في ' تكبيرة الركوع .

وقال اهل المدينة : ليس رفع الأيدي في صلاة العيدين مع كل تكبيرة سنة لازمة ومن فعل ذلك لم نربه بأسا، وأحب إلينا ان ترفع في الأولى^١ فقط .

وقال محمد بن الحسن^٢ : اخبرنا ابو حنيفة عن طلحة بن مصرف عن

ابراهيم انه قال : ترفع الأيدي في سبع مواطن فذكر في ذلك العيدين^٣ .

وقال ابو حنيفة : لا صلاة قبل العيدين فأما بعدهما فان شئت صليت

اربعا وان شئت لم تصل فأما اصحاب عبد الله بن مسعود فكانوا لا يصلون قبلها

ولا بعدها واما اصحاب علي بن ابي طالب رضى الله عنه فكانوا لا يصلون^٤ قبلها

(١) لفظ « في » ساقط من الأصول .

(٢) وكان في الأصول « الأول » ، والصواب « الأولى » ، وفي المدونة ص ١٥٥ ج ١

قال مالك : لا يرفع يديه في شيء من تكبير العيدين الا في الأولى - اهـ .

(٣) كذا في الأصول ولعله سقط منها مثل ما يأتي على دأبه في الكتاب « وكيف قالوا

ذلك وقد » .

(٤) روى الیهقي عن ابن لهيعة عن بكر بن سودة ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه

كان يرفع يديه مع كل تكبيرة في الجنازة والعيدين ، قال الیهقي : وهذا منقطع ، ورواه

الوليد بن مسلم عن ابن لهيعة عن بكر بن سودة عن ابي زرعة اللخمي ان عمر - فذكره في

صلاة العيدين ؛ وروينا عن ابن جريج عن عطاء انه قال : يرفع يديه في كل تكبيرة ثم

يمكث هنيهة ثم يحمد الله ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر يعنى في العيد ؛ اخبرنا

ابو بكر بن ابراهيم الاصبهاني انبا ابو نصر العراقي ثنا سفيان الجوهري حدثنا علي بن

الحسن ثنا عبد الله العدني عن سفيان عن ابن جريج بذلك - انتهى .

(٥) فيه قلق ؛ وأخرج الأئمة الستة في كتبهم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس =

= ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج فصلى بهم العيد لم يصل قبلها ولا بعدها - انتهى . و أخرج الترمذى وأحمد فى مسنده و الحاكم فى مستدركه وغيرهم عن ابان بن عبد الله البجلي عن ابى بكر بن حفص عن ابن عمر انه خرج يوم عيد فلم يصل قبلها ولا بعدها وذكر ان النبى صلى الله عليه وسلم فعله - انتهى . قال الترمذى : حديث حسن صحيح ؛ وصححه الحاكم فى مستدركه و ابان بن عبد الله ثقة صدوق صالح - الحديث ، لا بأس به ؛ وقال ابن ماجه فى سننه : اخبرنا محمد بن يحيى عن الهيثم بن جميل عن عبد الله ابن عمرو الرقى عن عبد الله بن محمد بن عقيل بن ابى طالب عن عطاء بن يسار عن ابى سعيد الخدرى قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلى قبل العيد شيئا فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين - انتهى . ورواه الحاكم وأحمد فى مسنده ، وعن ابن سيرين و قتادة ان ابن مسعود كان يصلى بعدها اربع ركعات او ثمان ركعات و كان لا يصلى قبلها : رواه الطبرانى فى الكبير بأسانيد صحيحة الا انها مرسلة . وعن ابن مسعود قال : ليس من السنة الصلاة قبل خروج الامام يوم العيد ، رواه الطبرانى فى الكبير و رجاله ثقات ، وعن ابن سيرين ان ابن مسعود و حذيفة كانا ينهيان الناس او قال : يجلسان من يراه (كذا) يصلى قبل خروج الامام ، رواه الطبرانى فى الكبير بأسانيد . و فى بعضها قال : انبث ان ابن مسعود و حذيفة فهو مرسل صحيح الاسناد كذا فى مجمع الزوائد ج ٢ ص ٢٠٢ للحافظ الهيثمى : وقال الامام محمد فى الموطأ ص ١٤٠ فى باب صلاة التطوع قبل العيد او بعده اخبرنا مالك اخبرنا نافع عن ابن عمر رضى الله عنها انه كان لا يصلى يوم الفطر قبل الصلاة ولا بعدها : اخبرنا مالك اخبرنا عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه انه كان يصلى قبل ان يغدو اربع ركعات ، قال محمد : لا صلاة قبل صلاة العيد فأما بعدها فان شئت صليت و ان شئت لم تصل وهو قول ابى حذيفة رحمه الله - انتهى . و فى الجوهر النقى قد روى عبد الرزاق عن معمر عن ابى اسحاق مثل علقمة عن الصلاة قبل خروج الامام يوم العيد ، فقال : كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم =

و يصلون بعدها اربعا ، وهذا احب القولين الينا .

قال ^١ [محمد بن الحسن - ^٢] : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي ^٣ عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أنه كان قاعدا في مسجد الكوفة

= لا يصلون قبلها ، و عن ابن جريج أخبرني عبد الكريم بن ابى المخارق ان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا لا يصلون حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم و عن معمر عن الزهرى ما علنا احدا كان يصلى يوم العيد قبل خروج الامام و لا بعده . و قال ابن ابى شيبة فى مصنفه : ثنا ابن ادريس عن هشام عن ابن سيرين قال : كان لا يصلى قبل العيد و لا بعده - انتهى . و فى ج ٤ ص ٣٣٨ من كنز العمال عن الأسود ابن هلال قال : خرجت مع على فلما صلى الامام العيد قام فصلى بعدها اربع ركعات (ش) - انتهى . و من ههنا ظهر ان عمل ابن مسعود و على بن ابى طالب رضى الله عنهما فى الصلاة بعد العيد سواء و كذا عمل اصحابهما - تدبر . و راجع ج ١ ص ١٥٦ من المدونة الكبرى من باب صلاة العيد و ابن حزم فى ج ٥ ص ٩٠ من المحلى ترك الأحاديث المرفوعة الصحيحة فى الباب و اعتمد على من دون رسول الله صلى الله عليه وسلم و قوله و فعلهم عنده غير معتبر مع المخالفين لهم فى المسألة و تأول الأحاديث بتأويل لا يليق بشأن العلم لا سيما باب حزم الظاهرى .

(١) تأمل فى ان قول اهل المدينة وقول الامام بعده كلاهما ساقطان من الكتاب و مسألة الصلاة قبل العيد و بعده فى الموطأ و المدونة موجودة و كون ذكر قول الامام ابى حنيفة دليل على ان قول اهل المدينة نفيا او اثباتا سقط من الأصل و كم مواضع من الكتاب هكذا و هو من الناسخين .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل و لا بد منه فزدناه .

(٣) و الحديث هذا ليس بمرسل فان الطحاوى رواه موصولا فى كتاب الزيادات من شرح معانى الآثار ج ٢ ص ٤٠١ حدثنا ابو بكرة قال ثنا ابو داود قال ثنا هشام بن =

ومعه حذيفة بن اليمان وأبو موسى الأشعري فخرج عليهم الوليد بن عقبة بن أبي معيط وهو أمير الكوفة يومئذ فقال: أن غدا عيدكم فكيف اصنع؟ فقال: أخبره يا أبا عبد الرحمن كيف يصنع؟ فأمره عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن يصلي من غير أذان ولا إقامة وأن يكبر في الأولى خمسا وفي الثانية اربعا وأن يوالى بين القراءتين وأن يخطب بعد الصلاة على راحلته.

أخبرنا محل^١ بن محرز الضبي عن إبراهيم النخعي قال: كان تكبير عبد الله ابن مسعود تسعا في الفطر وتسعا في الأضحية [في الأولى خمسا - ٢] فيبدأ [بالتكبير التي يفتح بها الصلاة ثم يكبر ثلاثا ثم يقرأ ثم يكبر للركوع - ٢]

= أبي عبد الله عن حماد عن إبراهيم عن علقمة بن قيس قال: خرج الوليد بن عقبة بن أبي معيط على ابن مسعود وحذيفة والأشعري رضي الله عنهم فقال: إن العبد غدا فكيف التكبير؟ فقال ابن مسعود رضي الله عنه قد ذكر نحو ذلك وزاد، فقال الأشعري وحذيفة رضي الله عنهما: صدق أبو عبد الرحمن - انتهى.

(١) كذا في الأصل، وفي الهندية «أن ويكبر» وهو من قلم الناسخ سهوا منه.
(٢) وكان في الأصول «على بن محرز الضبي» وهو خطأ. وقد تكرر هذا الاسم في كتاب الحجة وفي كل موضع منها مصحف من «محل» وهو بضمة الميم وكسر الحاء المهملة واللام المتسدة بدون الياء: وروى عنه محمد في مواضع من الموطأ أيضا وفي التهذيب «محل بن محرز الضبي عن إبراهيم».

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول. وإنما زدناه من شرح معاني الآثار للطحاوي ومن الجوهر النقي ونصب الراية بعد التصحيح البليغ واستتبع الجهد.

(٤) وكان في الأصول العبارة هكذا «تسعا في الفطر وتسعا في الأضحية فيبدأ بالقراءة يوالى بين القراءتين ويكبر ثلاثا ويركع بالرابعة - انتهى» وهي كما ترى مختلة النظام.

ويؤلى بين القراءتين [وفي الثانية - ١] يكبر ثلاثا ويركع بالرابعة، وقال: ليس قبلها صلاة ولا بعدها.

أخبرنا محمد بن ابان^١ عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه كان يكبر في العدين تسعا تسعا كان يبتدئ بالتكبير التي يفتح بها الصلاة ثم يكبر ثلاثا ثم يقرأ ثم يكبر الخامسة فيركع [بها ثم يسجد - ١] ثم يقوم فيقرأ ثم يكبر ثلاثا ثم يكبر الرابعة فيركع بها.

أخبرنا بكير بن عامر البجلي عن إبراهيم النخعي في تكبير العدين قال: يقوم فليكبر اربعا ثم يقرأ ثم يكبر واحدة فيركع بها ثم يقوم فيقرأ ثم يكبر اربعا ثم يركع [بالرابعة - ١] .

أخبرنا أبو مالك^٢ النخعي قال: حدثنا علي بن الأقرع^٣ عن أبي عطية عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان يكبر خمسا وأربعا ويؤلى بين القراءتين .
أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وإنما زدناه من شرح معاني الآثار للطحاوي ومن الجواهر النقي ونصب الراية بعد التصفح البليغ والتبع الجهد.

(٢) انظر في الاسناد، وهل روى محمد بن ابان بن صالح عن أبي إسحاق السبيعي أم لا . قلت: نعم . قال البخاري في ج ١ ق ١ ص ٣٤ من تاريخه الكبير: محمد بن ابان بن صالح ابن عمير عن أبي إسحاق وحماد بن أبي سليمان - الخ . ف

(٣) الواسطي اسمه عبد الملك بن الحسين ويقال عبادة بن الحسين ويعرف بأبي ذر من رجال ابن ماجه وأبو مالك النخعي آخر اسمه عبيد الله بن الأخنس الخزاز من رجال الستة وههنا هو النخعي الواسطي الأول .

(٤) و كان في الأصل « اقر » وهو سهو، والصواب « الأقر » .

عن مسروق قال: التكبير في العيدين تسعا تسعا ثم يفتتح بالتكبير ويختم به^١.

(١) قال ابن أبي شيبة ثنا يزيد بن هارون عن المسعودي عن معبد بن خالد عن كردوس قال: قدم سعيد بن العاص في ذي الحجّة فأرسل إلى عبد الله وحذيفة وأبي مسعود الأنصاري وأبي موسى الأشعري يسألهم عن التكبير في العيد فأسندوا أمرهم إلى ابن مسعود فذكر بمعنى رواية السيعي عن أبي موسى المتقدمة - انتهى الجوهر النقي - وفي نصب الراية ج ٢ ص ٢١٣ روى عبد الرزاق في مصنفه: أخبرنا سفيان الثوري عن أبي اسحاق عن علقمة والأسود أن ابن مسعود كان يكبر في العيدين تسعا تسعا أربع قبل القراءة ثم يكبر فيركع وفي الثانية يقرأ فإذا فرغ كبر أربعاً ثم ركع؛ أخبرنا معمر عن أبي اسحاق عن علقمة والأسود قال: كان ابن مسعود جالسا وعنده حذيفة وأبو موسى الأشعري فسألهم سعيد بن العاص عن التكبير في صلاة العيد فقال حذيفة: سل الأشعري فقال الأشعري: سل عبد الله فإنه أقدمنا وأعلنا فسأله، فقال ابن مسعود: يكبر أربعاً ثم يقرأ ثم يكبر فيركع فيقوم في الثانية فيقرأ ثم يكبر أربعاً بعد القراءة - انتهى - قال الحافظ ابن حجر في الدرابة: وكذا رواه عبد الرزاق بإسناد صحيح؛ وقال ابن حزم: هذا إسناد في غاية الصحة - اهـ - طريق آخر رواه ابن أبي شيبة في مصنفه: حدثنا هشيم ثنا مجالد عن الشعبي عن مسروق قال: كان عبد الله بن مسعود يعلن التكبير في العيدين تسع تكبيرات خمس في الأولى وأربع في الآخرة ويوالي بين القراءتين وإن يخطب بعد الصلاة على راحلته - انتهى - وينظر الطبراني فإنه من طرق أخرى؛ قال الترمذي في كتابه: وروى عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال في التكبير في العيدين تسع تكبيرات في الأولى خمسا قبل القراءة وفي الثانية يبدأ بالقراءة ثم يكبر أربعاً مع تكبيرة الركوع؛ وقد روى عن غير واحد من الصحابة نحو هذا - انتهى - وقال ابن أبي شيبة: حدثنا يحيى بن سعيد عن أشعث عن محمد بن سيرين عن أنس أنه كان يكبر في العيد تسعا. فذكر مثل حديث =

باب خروج النساء الى العيدين^١

قال ابو حنيفة رضى الله عنه فى خروج النساء فى العيدين قد كان يرخص فيه فأما اليوم فلا ينبغى ان تخرج الا العجوزة^٢ الكبيرة فانه لا بأس بخروجها. وقال^٣ اهل المدينة فى خروج النساء فى العيدين : ما^٤ بلغنا ان ذلك عليهن^٥.

= ابن مسعود حديث آخر رواه عبد الرزاق فى مصنفه : اخبرنا اسماعيل بن ابي الوليد ثنا خالد الحذاء عن عبد الله بن الحارث قال شهدت ابن عباس كبر فى صلاة العيد بالبصرة تسع تكبيرات ووالى بين القراءتين ، قال : و شهدت المغيرة بن شعبة فعل ذلك ايضا فسألت خالدا : كيف كان فعل ابن عباس ؟ ففسر لنا كما صنع ابن مسعود فى حديث معمر والثورى عن ابي اسحاق سواء - انتهى . وذكر كله فى الجوهر النقى وفيه عن مصنف ابن ابي شيبة ثنا ابو أسامة عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن جابر بن عبد الله و ابن المسيب قالوا : تسع تكبيرات ويوالى بين القراءتين - انتهى .

(١) هذا الباب فى الأصل قبل باب غسل الميت وبعد باب قيام الرجل حين ينهض الى الصلاة فأخرجته من هناك وألحقته بالباب المقول قبله - قننه .

(٢) كذا فى الأصل ، والأولى « الا العجوز » بدون تاء التانيث كما لا يخفى .

(٣) هذا الباب ناقص ليس فيه قول محمد ولا الدلائل من الآثار على المسألة ولا الجواب عن قول اهل المدينة ولعله كله سقط من الأصول .

(٤) وفى الأصل ها هنا « بلغنا عليهن » ولفظ « بلغنا » كرره الناسخ سهوا منه فأسقطناه . ف

(٥) اى ما بلغنا ان الخروج لهن واجب عليهن ، قال فى المدونة ج ١ ص ١٥٥ : وسألت

مالكاً من العبيد و الاماء و النساء هل يؤمرون بالخروج الى العيدين و هل يجب عليهم

الخروج الى العيدين كما يجب على الرجال الأحرار ؟ قال : لا - الخ . اعلم انه يستفاد من =

= الأحاديث ان النساء كن يحضرن الجماعات في المكتوبات والعيدين مع قوله صلى الله عليه وسلم « لا تمنعوا اماء الله عن المساجد » ومع ذلك قد ذهب الفقهاء الى التضييق حتى ان المتأخرين منهم منعوهن عن الخروج والحضور مطلقا ويؤيده ما رواه ابو داود عن عائشة قالت : لو ادرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما احدث النساء لمنعهن المساجد كما منعت نساء بني اسرائيل - الحديث ، وذكره البخاري تعليقا في صحيحه وهو عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوع ايضا وقصة عمر مع امرأته حيث كانت تذهب الى المسجد وهي في البخاري ، وكرهية خروجهن عن عبد الله بن المبارك عند الترمذي ص ٨٠ وحديث ابي هريرة مرفوعا عند الترمذي ص ٣٠ : خير صفوف الرجال اولها وشرها آخرها وخير صفوف النساء آخرها وشرها اولها . وبهذا كله يظهر ان في نظر الشارع خروجهن ليس بمرغوب ومستحسن ومرضی ولم يرغبن في حضورهن كما رغّب الرجال فيه بل شدد عليهم وأوعدهم في عدم الحضور كما في الأحاديث وقد قال صلى الله عليه وسلم : صلاة المرأة في بيتها افضل من صلاتها في حجرتها وصلاتها في مخدعها افضل من صلاتها في بيتها - رواه ابو داود عن ابن مسعود رضي الله عنه ، وهذا يدل بأعلى نداء على ان رضا الشارع في ان لا يخرجن الى المساجد ولذا لم يوجب عليهن الجمعة وإن كان لا بد من الخروج فليخرجن ثقلات بدون زينة وإلا يكن كذا وكذا كما في الأحاديث ، فهذه وأمثالها امور وتلميحات من الشارع اوجبت على الفقهاء ان يضيقوا عليهن في الخروج وان يحكموا بالمنع وهذا ليس بخلاف الحديث ، وحضورهن في العيدين لم يكن للصلاة كما زعموا بل للتكثير ولشركة المسلمين في الدعاء والا فما الفائدة في اخراج الحيض هذا وللبسط موضع آخر .

باب التكبير في أيام التشريق

قال أبو حنيفة^١ رضى الله عنه: التكبير خلف الصلوات في أيام التشريق ان يكبر الامام والناس: الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد.

وقال اهل المدينة: التكبير ان يكبر الامام والناس: الله اكبر الله اكبر الله اكبر ثلاثا في دبر كل صلاة.

وقال محمد بن الحسن: بلغنا^٢ عن علي بن ابي طالب و عبد الله بن مسعود رضى الله عنهما انها كانا يكبران كما قال ابو حنيفة، وهذا احسن من قول اهل المدينة لان فيه التهليل والتحميد، وقد اتى على ما قاله اهل المدينة ايضا^٣.
اخبرنا محل بن محرز الضبي عن ابراهيم^٤ النخعي قال: كان عبد الله بن

(١) هذا الباب في الاصول قبل باب خروج النساء الى العيدين، ومقصود هذا الباب بيان الفاظ التكبير ومقصود الباب الآتى بعده بيان مدة التكبير وأيامه.

(٢) وكان في الاصول « قال ابو حنيفة يقول التكبير - الح، فلفظ « يقول، زائد أو محرف من لفظ آخر - تدبر.

(٣) البلاغ هذا وصله بعده بإسناده اليه.

(٤) اى هو مشتمل ايضا بما قاله اهل المدينة فهو أكمل وأحسن من تكبيرهم.

(٥) الحديث هذا وإن كان منقطعا هنا فهو موصول من وجه آخر، رواه ابن ابي شيبة في مصنفه: ثنا ابو الأحوص عن ابي اسحاق عن الأسود قال: كان عبد الله يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر يقول: الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد - انتهى. حدثنا ابن مهدي عن سفيان عن غيلان ابن جابر عن عمرو بن مرة عن ابي وائل عن عبد الله انه كان يكبر من صلاة الفجر =

كتاب الحجة (باب التكبير في ايام التشريق) للإمام محمد الشيباني

مسعود يكبر في دبر صلاة الفجر من يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر
وكان يكبر: الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد .
اخبرنا ابو جناب الكلبي عن عمير^٢ بن سعيد النخعي عن علي بن ابي
طالب و عبد الله بن مسعود ان تكبيرهما في دبر الصلاة الله اكبر الله اكبر

= يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر - انتهى نصب الراية . قال ورواه ايضا
حدثنا وكيع عن حسن بن صالح عن ابي اسحاق عن ابي الاحوص عن عبد الله انه كان
يكبر ايام التشريق : الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله
الحمد - انتهى : حدثنا يزيد بن هارون ثنا شريك قال قلت لأبي اسحاق : كيف كان يكبر
علي و عبد الله ؟ قال : كانا يقولان : الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر
الله اكبر والله الحمد - انتهى : حدثنا جرير عن منصور عن ابراهيم قال : كانوا يكبرون
يوم عرفة واحدهم مستقبل القبلة في دبر الصلاة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله
اكبر الله اكبر والله الحمد - انتهى . وقد تقدم في حديث جابر مرفوعا نحوه عند
الدارقطني بسند ضعيف - انتهى . قال البيهقي في ج ٣ ص ٣١٤ من سننه : أما مذهب
عبد الله بن مسعود في ذلك فقد رواه الثوري عن ابي اسحاق عن الأسود عن عبد الله
هو صولا ورواه جماعة عن ابن مسعود - انتهى .

(١١) و كان في الأصول (ابو حبيب الكلبي ، وهو خطأ ، والصواب ، ابو جناب الكلبي ،
راجع سنن البيهقي ج ٣ ص ٣١٤ واسمه يحيى بن ابي حية - تهذيب ج ١١ ص ٢٠١ .
(٢) و كان في الأصول « عمر بن سعيد » ، والصواب « عمير » ، بالتصغير . وهو في ج ٨
ص ١٤٦ من التهذيب ، قال البيهقي في ج ٣ ص ٣١٤ من سننه و كذلك رواه ابو جناب
عن عمير بن سعيد عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه - انتهى . انظر كيف تصحف
ابو جناب بأبي حبيب و عمير بالتصغير بعمر فصارا مجهولين والحمد لله على ما اطلعني عليهما
ولم اجد عمر بن سعد في الميزان و اللسان و التعجيل و التهذيب .

كتاب الحجّة (باب التكبير في ايام التشريق دبر الصلوات) للامام محمد الشيباني

لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد .

اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن ابي اسحاق السبيعي عن الأسود بن يزيد قال : كان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر : الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد .

باب التكبير في ايام التشريق دبر الصلوات

قال ابو حنيفة رضى الله عنه : التكبير في ايام التشريق من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر يكبر في العصر ثم يقطع وكذلك روى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه و ليس التكبير عند ابي حنيفة الا على اهل الامصار والذين يجب عليهم الجماعات في دبر الصلوات المكتوبات في الجماعات من الرجال .

وقال محمد بن الحسن : التكبير في ايام التشريق من صلاة الفجر من يوم عرفة الى صلاة العصر من آخر ايام التشريق يكبر ثم يقطع كذلك بلغنا عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه .

وقال محمد بن الحسن : وهذا القول احب الينا من قول ابي حنيفة

(١) يعنى باب في بيان ابتداء وقت التكبير وانتهائه .

(٢) رواه ابن ابي شيبة في مصنفه : حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن عاصم عن شقيق عن علي انه كان يكبر بعد صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من آخر ايام التشريق ويكبر بعد العصر - اهـ . ورواه محمد بن الحسن في الآثار : اخبرنا ابو حنيفة عن حماد ابن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه فذكره - انتهى نصب الراية .

كتاب الحجّة (باب التكبير في ايام التشريق دبر الصلوات) للامام محمد الشيباني

و التكبير في دبر الصلوات المكتوبات على^١ من صلى في جماعة او وحده بمنى او بالآفاق كلها من امرأة او رجل او مملوك، وليس على احد ان يكبر في دبر الصلاة التطوع ولا في^٢ صلاة العيد ولا الوتر انما يجب التكبير في دبر الصلوات الخمس المكتوبات.

وقال اهل المدينة: التكبير في ايام التشريق خلف^٣ الصلوات و أول ذلك تكبير الامام و الناس معه خلف^٤ صلاة^٥ الظهر من يوم النحر و آخر ذلك تكبير الامام و الناس معه خلف^٦ صلاة الصبح من آخر ايام التشريق ثم يقطع التكبير.

قال محمد بن الحسن: قول علي بن ابي طالب رضى الله عنه احب الينا ان

(١) حرف «على» سقط من الأصل.

(٢) هذا تصريح من ناشر المذهب النعماني وفي الدر المختار: ولا بأس به عقب العيد لأن المسلمين توارثوه فوجب اتباعهم وعليه البلخيون - انتهى. وقال ابن عابدين في ذيله ج ١ ص ٥٨٨ من رد المختار كلمة لا بأس قد تستعمل في المندوب كما في البحر من الجنائز والجهاد ومنه هذا الموضع لقوله فوجب اتباعهم، والظاهر ان المراد بالوجوب الثبوت لا الوجوب المصطلح عليه. وفي البحر عن المجتبى: والبلخيون يكبرون عقب صلاة العيد لأنها تؤدي بجماعة فأشبهت الجمعة - اه. وهو يفيد الوجوب المصطلح عليه - اه (ط) انتهى.

(٣) وفي الموطأ «دبر الصلاة».

(٤) وفي الموطأ «دبر صلاة الظهر».

(٥) ولفظ «صلاة» ساقط من الأصول ولا بد منه.

(٦) وفي الأصول «من خلف صلاة الصبح»، وفي الموطأ «دبر صلاة الصبح».

كتاب الحجة (باب التكبير في ايام التشريق دبر الصلوات) للامام محمد الشيباني

نأخذ به من قول ابن عمر^١ لأن الناس اختلفوا في التكبير، فقال^٢ عمر بن الخطاب رضى الله عنه: يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة الظهر من آخر ايام التشريق. وقال بعضهم^٣ الى صلاة العصر من آخر ايام التشريق كما قال علي بن ابي طالب رضى الله عنه.

(١) اخرجه البيهقي في ج ٣ ص ٣١٣ من سننه: عن يحيى بن يحيى عن وكيع عن العمري عن نافع عن ابن عمر انه كان يكبر من صلاة الظهر يوم النحر الى صلاة الفجر من آخر ايام التشريق - انتهى. وفي رواية عنه عند ابن ابي شيبة كما في الجوهر النقي انه كان يكبر من ظهر يوم النحر الى صلاة العصر يوم الفريضى الاول - انتهى. ومثله عن زيد بن ثابت عند البيهقي في السنن.

(٢) رواه البيهقي في ج ٣ ص ٣١٤: عن عبد الله بن احمد بن حنبل حدثنا ابي ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن الحجاج قال: سمعت عطاء يحدث عن عبيد بن عمير قال: كان عمر ابن الخطاب رضى الله عنه يكبر بعد صلاة الصبح من يوم عرفة الى صلاة الظهر من آخر ايام التشريق، قال البيهقي: كذا رواه الحجاج بن ارطاة عن عطاء وكان يحيى بن سعيد ينكره، قال ابو عبيد القاسم بن سلام: ذا كرت به يحيى بن سعيد فأنكره وقال: هذا وهم من الحجاج وإنما الاسناد عن عمر انه كان يكبر في قبته بمنى، والمشهور عن عطاء بن ابي رباح انه كان يكبر من صلاة الظهر يوم النحر الى صلاة العصر من آخر ايام التشريق ولو كان عند عطاء عن عمر هذا الذى رواه عنه الحجاج لما استجاز لنفسه خلاف عمر والله اعلم وقد روى عن ابي اسحاق انه حكاه عن عمر وعلي وهو مرسل - انتهى.

(٣) ومثله رواه البيهقي عن ابن عباس من طريق يحيى بن سعيد عن ابي بكار الحكم بن فروخ عن عكرمة عن ابن عباس انه كان يكبر من غداة يوم عرفة إلى آخر ايام التشريق وروى عن عمر بن الخطاب أيضا نحوه رواه البيهقي عن ابي يوسف القاضى ثنا مطرف ابن طريف عن ابي اسحاق قال: اجتمع عمر وعلي وابن مسعود رضى الله عنهم على =

كتاب الحجة (باب التكبير في ايام التشريق دبر الصلوات) للامام محمد الشيباني

و قال ابن عباس^١ رضى الله عنهما : يكبر من صلاة الظهر يوم النحر الى صلاة الظهر من آخر ايام التشريق^٢ وكانت اكثر^٣ من كبر منهم على بن

= التكبير في دبر صلاة الغداة من يوم عرفة فأما ابن مسعود فالى صلاة العصر من يوم النحر و أما عمر و على فالى صلاة العصر من آخر ايام التشريق ثم رواه موصولا عن هناد عن حسين بن على عن زائدة عن عاصم عن شقيق قال كان على يكبر بعد صلاة الفجر غداة عرفة ثم لا يقطع حتى يصلى الامام من آخر ايام التشريق ثم يكبر بعد العصر وكذلك رواه ابو جناب عن عمير بن سعيد عن على بن ابى طالب رضى الله عنه - انتهى ؛ وقد تقدم .
(١) رواه البيهقى في سننه لكن فيها الى صلاة العصر من آخر ايام التشريق ، وأخرج الدارقطنى في سننه كما فى نصب الراية عن ابن عمر و زيد بن ثابت و أبى سعيد الخدرى و عثمان بن عفان بأسانيد عدة انهم كانوا يكبرون بعد الظهر من يوم النحر الى الظهر من آخر ايام التشريق - انتهى .

(٢) كذا فى الأصول و روى ابن ابى شية عن وكيع عن شريك عن خصيف عن عكرمة عن ابن عباس انه كان يكبر من صلاة الظهر يوم النحر الى صلاة العصر من آخر ايام التشريق ، و روى عن يحيى بن سعيد القطان عن ابى بكار عن عكرمة عن ابن عباس انه كان يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة الى آخر ايام التشريق لا يكبر فى المغرب - الحديث (التكبير من اى يوم هو الى اى ساعة ق ١٤٦ / ٢) و روى البيهقى عن القطان عن الحكم ابن فروخ عن عكرمة عن ابن عباس نحوه (ج ٣ ص ٣١٤) . ف

(٣) قال الزرقانى فى ج ٢ ص ٢٥٥ من شرح الموطأ نقلا عن الحافظ ابن حجر بعد نقل اختلاف فيه وفى ابتدائه وفى انتهائه و لم يثبت فى شيء مما اختلف فيه عن النبى صلى الله عليه وسلم حديث ؛ و أصح ما ورد فيه عن الصحابة قول على و ابن مسعود من صحح يوم عرفة الى آخر ايام منى - اخرجهما ابن المنذر و غيره انتهى . قلت و قد وردت فى ذلك المرفوعات ايضا .

كتاب الحجّة (باب التكبير في ايام التشريق دبر الصلوات) للامام محمد الشيباني

ابى طالب رضى الله عنه فأخذنا بأكثر ذلك لأن الامام يكبر فيما لم يجب عليه
احب الينا من ان يترك التكبير فيما قد وجب عليه .

وقال اهل المدينة ايضا التكبير في ايام التشريق على الرجال و النساء
من الأحرار و الممالك و من كان في جماعة او وحده بمنى او بالآفاق كلها
[واجب - ١] وإنما [يأتى - ٢] الناس في ذلك بامام^٢ الحاج [و - ٣] بالناس
[بمنى - ٤] لأنهم اذا رجعوا من منى [و - ٥] انقضى الاحرام [اتموا بهم
حتى يكون مثلهم في الحل وأما من لم يكن حاجا فانه لا يأتى بهم الا في
تكبير ايام التشريق - ٦] .

وقال محمد بن الحسن : هذا ينقض قول اهل المدينة في تركهم التلية
إذا راحوا^١ الى عرفة فينبغى لهم إذا راحوا^٢ إلى عرفة ان يكبروا من عند
أول صلاة تركوا فيها التلية لأن من ترك التلية يكبر في قولهم فينبغى لهم
ان يقولوا : يكبر إذا راح إلى عرفة فتكون اول تكبيره في دبر صلاة المغرب

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و هو في المدونة و موطأ مالك و ما زدته فهو
في الموطأ .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، والعبارة فيها هكذا « وإنما الناس في ذلك كامام
الحاج بالناس لأنهم اذا رجعوا من منى انقضى الاحرام » - اهـ .

(٣) و كان في الأصول « كامام الحاج » و في المدونة « بامام الحج » و هو الصواب .

(٤) الواو ساقط من الأصول .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٦) ما بين المربعين كله ساقط من الأصول .

(٧) و في الأصول « دخلوا » .

(٨) و في الأصل « رجعوا » و الصواب « راحوا » .

كتاب الحجة (باب قيام الرجل حين ينهض الى الصلاة) للامام محمد الشيباني

من ليلة النحر فليسوا يقولون ذلك فهذا ترك لقولهم و لكن^١ عمر بن الخطاب و علي بن ابي طالب و عبد الله بن مسعود رضى الله عنهم قد اجمعوا جميعا فيما يروى عنهم^٢ انهم يكبرون من صلاة الفجر يوم عرفة ثم اختلفوا في الصلاة التي قطعوا التكبير عندها و لم يختلفوا في الابتداء فليس ينبغي ان يخالفوا^٣ الثلاثة في الابتداء و قد اجمعوا جميعا عليه و قد جاء في ذلك آثار .

باب قيام الرجل حين ينهض الى الصلاة

و قال أبو حنيفة رضى الله عنه : السنة في الصلاة إذا أراد الرجل ان ينهض [ينهض -^١] على صدور قدميه ان قدر على ذلك و إن كان شيخا كبيرا او رجلا بادنا لا يقدر على ان ينهض على صدور قدميه فليعتمد براحتيه على الأرض و لينهض عليها .

و قال أهل المدينة : الاعتماد على يديه في الصلاة أفضل للشباب لمن قدر و لمن لم يقدر .

(١) هذا الاستدراك لا ادرى وجهه هاهنا و موضعه قبله .

(٢) لفظ « عنهم » ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٣) وفي الأصول « يخالفها » .

(٤) لعله اشارة الى ما تقدم من الآثار في البابين و إلا فلم يذكرها و لا بد من ذكرها على دأبه في الكتاب فاذن هي ساقطة من الأصول .

(٥) كذا في الأصل « ينهض » في هذا الحرف و في الحرف التي تأتي بعد . و في الهندية « ينهض » . ف

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

كتاب الحجة (باب قيام الرجل حين ينهض الى الصلاة) للإمام محمد الشيباني

و قال محمد بن الحسن : السنة والآثار في هذا معروفة مشهورة لا يحتاج معها الى نظر وقياس .

(١) قلت : روى الترمذى (ص ٣٨ فى باب كيف النهوض من السجود) عن خالد بن اياس عن صالح مولى التوأمة عن ابي هريرة قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم ينهض فى الصلاة على صدور قدميه قال ابو عيسى : حديث ابي هريرة عليه العمل عند اهل العلم يختارون ان ينهض الرجل فى الصلاة على صدور قدميه . و خالد بن اياس ضعيف عند اهل الحديث و يقال خالد بن اياس - انتهى . قال المحقق ابن الهمام : قول الترمذى عليه العمل عند اهل العلم يقتضى قوة اصله و ان ضعف خصوص هذا الطريق - اهـ . وأخرجه البيهقى ج ٢ ص ١٢٤ فى باب من قال يرجع على صدور قدميه من سننه ثم قال : و حديث مالك بن الحويرث أصح ، ثم قال : وهو عن ابن مسعود صحيح و متابعة السنة اولى - اهـ . و فى الجوهر النقى ج ٢ ص ١٢٥ عليها قلت : و ظاهر قوله حديث ابن الحويرث اصح يقتضى صحة حديث ابي هريرة ايضا و أراد بالسنة الجلوس بعد السجدة الثانية كما رواه ابن الحويرث ونحن لا نسلم ان ما فعله ابن مسعود مخالف للسنة بل هو موافق لها ، فقد روى ابو داود من حديث محمد بن عمرو بن عطاء عن عباس او عياش ابن سهل انه كان فى مجلس فيه ابوه فذكر الحديث و فيه : ثم كبر فسجد ثم كبر فقام ولم يتورك ، فيحمل حديث ابن الحويرث على انه جلس لعذر كان به كما روى انه عليه السلام قال : لا تبادرونى انى بدنت ، و كما تربع ابن عمر لكون رجله لا تحملانه حتى لا يتضاد الحديثان : و قد اخرج البخارى حديث ابن الحويرث من جهة ايوب عن ابي قلابة ان ابن الحويرث قال لأصحابه : ألا انبئكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث و فيه : وصلى صلاة عمرو بن سلمة شيخنا ، هذا قال ايوب : و كان يفعل شيئا لم اركم تفعلونه كان يقعد فى الثالثة او الرابعة و للطحاوى قال : فرأيت عمرو بن سلمة يصنع شيئا لا اراكم تصنعونه كان اذا رفع رأسه من السجدة الاولى و الثالثة التى لا يقعد فيها =

كتاب الحجة (باب قيام الرجل حين ينهض الى الصلاة) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا سلام بن سليم عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن^١ عبد الرحمن

= استوى قاعدا ثم قام ، قال الطحاوي : وقول ايوب انه لم ير الناس يفعلون ذلك وهو قد رأى جماعة من اجلة التابعين يدفع ان يكون ذلك سنة ، وفي التمهيد : اختلف الفقهاء في النهوض من السجود الى القيام ، فقال مالك والاوزاعي والثوري وابو حنيفة واصحابه : ينهض على صدور قدميه ولا يجلس وروى ذلك عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس ، وقال النعمان بن ابي عيش : ادركت غير واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك ، وقال ابو الزناد : ذلك السنة وبه قال ابن حنبل وابن راهويه ، وقال احمد : وأكثر الأحاديث على هذا ، وقال الأثرم : رأيت احمد ينهض بعد السجود على صدور قدميه ولا يجلس قبل ان ينهض ، و ذكر عن ابن مسعود وابن عمر وأبي سعيد وابن عباس وابن الزبير انهم كانوا ينهضون على صدور اقدامهم ، ومن حجة من ذهب الى ذلك حديث ابي حميد فان فيه انه عليه الصلاة والسلام لما رفع رأسه من السجدة قام ولم يذكر قموذا ، وفي حديث رفاعة بن رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم في تعليم الأعرابي ثم اسجد حتى تعدل ساجدا ثم قم ولم يأمره بالقعدة ، وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمعوا انه اذا رفع رأسه من آخر سجدة من الركعة الأولى والثالثة نهض ولم يجلس الا الشافعي فانه استحب ان يجلس كجلوسه للشهادة ثم ينتهض قائما - انتهى .

(١) وفي الأصول « عمير بن عبد الرحمن » وهو خطأ ، والصواب « عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن » . والحديث رواه البيهقي في سننه بهذا الاسناد : عن عثمان بن مسلم عن عبد الواحد بن زياد عن سليمان الأعمش قال : رأيت عمارة بن عمير يصلي من قبل ابواب كندة قال : فرأيت ركع ثم سجد فلما قام من السجدة الأخيرة قام كما هو فلما انصرف ذكرت ذلك له فقال حدثني عبد الرحمن بن يزيد انه رأى عبد الله بن مسعود يقوم على صدور قدميه في الصلاة قال الأعمش فحدثت بهذا الحديث ابراهيم النخعي فقال ابراهيم حدثني عبد الرحمن بن يزيد انه رأى عبد الله بن مسعود بفعل ذلك فحدثت به خبائة =

ابن يزيد قال: كان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ينهض من السجود اذا قام على صدور قدميه .

اخبرنا سلام بن سليم عن الأعمش عن ابراهيم عن عبد الله مثل ذلك^١ .
اخبرنا سلام بن سليم الحنفى عن الأعمش عن خيثمة بن عبد الرحمن عن^٢ ابن عمر رضى الله عنهما انه كان يفعل ذلك .

باب ' صلاة الكسوف '

قال ابو حنيفة رضى الله عنه فى صلاة الكسوف يصلى الامام ركعتين

= ابن عبد الرحمن فقال: رأيت عبد الله بن عمر يقوم على صدور قدميه ، فحدثت به محمد ابن عبد الله الثقفى فقال: رأيت عبد الرحمن بن ابى لىلى يقوم على صدور قدميه ، فحدثت به عطية العوفى فقال: رأيت ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وأبا سعيد الخدرى رضى الله عنهم يقومون على صدور اقدامهم فى الصلاة - انتهى ج ٢ ص ١٢٥ .

(١) وليس هو بمرسل فان ابراهيم رواه عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله كما فى ج ٢ ص ١٢٥ من سنن البيهقى وأخرجه من طريق سفيان عن عبدة عن عبد الرحمن بن يزيد قال: رمت ابن مسعود قرأته ينهض على صدور قدميه ولا يجلس اذا صلى فى اول ركعة حين يقضى السجود .

(٢) وفى الأصول « عن خيثمة بن عبد الرحمن بن عمر ، وهو خطأ ، والصواب « عن خيثمة بن عبد الرحمن عن ابن عمر ، كما عرفت من سنن البيهقى ، وخيثمة روى عن ابن عمر وعن ابيه عمر بن الخطاب ايضا لكن بالارسال كما فى ج ٣ ص ١٥٩ من التهذيب .

(٣) هذا الباب كان فى اثناء ابواب الجنائز بعد صلاة الخوف فالحقته بأبواب العيدين .

(٤) الكسوف مصدر الفعل اللازم والكسف مصدر المتعدى يقال كسفت الشمس

كسوفاً وكسفها الله تعالى كسفا وتماه فى البحر قاله فى ج ١ ص ٥٨٩ من رد المختار =

ركعة و سجدتين في الأولى يطول بها^١ و الثانية ركعة و سجدتين كما يصلي في غيرها^٢ من الصلوات و ذكر ذلك عن النبي صلى الله عليه و آله وسلم .

و قال اهل المدينة : يقوم الامام فيصلي بالناس فيطيل القيام ثم يركع فيطيل الركوع ثم يقوم فيطيل القيام و هو دون القيام الأول ثم يركع فيطيل الركوع و هو دون الركوع الأول ثم يرفع فيسجد ثم يفعل في الركعة الثانية مثل ذلك ثم ينصرف .

و قال محمد بن الحسن : قد جاءت في قول ابى حنيفة آثار على ما قال و جاءت في قول اهل المدينة آثار على ما قالوا ، و السنة المعروفة في غير الكسوف على ركعة و سجدتين في كل ركعة و ليست^٣ على ركعتين و سجدتين في كل ركعة و كيف صارت صلاة الكسوف مخالفة لغيرها من جميع الصلوات فانما^٤ ذلك شيء يتقرب به الى الله تعالى فالصلاة واحدة و في كل ركعة قراءة و ركعة واحدة و سجدتان ، فاما^٥ الركعتان في ركعة فهذا امر لم يكن في شيء

= وفي ج ٢ ص ١٥١ من المغرب : كسفت الشمس والقمر جميعا عن الغورى ، وقيل : الخسوف ذهاب الكل والكسوف ذهاب البعض وكيفا كان فقول محمد رحمه الله تعالى كسوف القمر صحيح - انتهى .

(١) كذا في الأصول من التطويل و لا يلزم ان الكل يكون من الاطالة ، و الاطالة و التطويل كلاهما صحيحان . ف

(٢) و كان في الأصل «غيرهما» و هو تصحيف ، و الصواب «غيرها» .

(٣) و كان في الأصل «ليس» ، و الصواب «ليست» لأن ضمير يرجع الى السنة .

(٤) لعل الواو أولى من الفاء .

(٥) كذا في الأصول «فانما ركعتان» و لعل الواو ههنا أولى .

من الصلوات لا في صلاة عيد ولا في الجمعة ولا في تطوع ولا في فريضة فكيف كان ذلك في صلاة الكسوف وما نرى ذلك إلا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أطال القيام ثم أطال الركوع فكان الرجل يرفع رأسه فيرى من قدماه ركوعاً فيعود فيركع فيرى ذلك من خلفه فيرى أن ذلك ركعتان وإنما هي ركعة واحدة فعلى هذا نرى أن الأمر كان .

وقد قال أهل المدينة: لا نرى أن يجهر بالقراءة في صلاة الكسوف لأن ابن عباس رضي الله عنهما قال في حديثه في صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إياها فقام قياماً نحواً من سورة البقرة قال: ولو جهر فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالقراءة ما خفى على ابن عباس ما قرأ به . وقال محمد بن الحسن: بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه

- (١) لفظ «في» ساقط من الأصول، والصواب إثباته .
- (٢) كذا في الأصل، وفي الهندية فيعيد، وليس بصواب بل هو تصحيف .
- (٣) كذا في الأصل ولعل الواو أولى من انفاء .
- (٤) وكان في الأصول «يرى» بالغية، والصواب «نرى» بصيغة المتكلم .
- (٥) قوله «إياها» كذلك في الأصول ولعله زائد - تأمل فيه .
- (٦) وكان في الأصول «قري به» وفي المدونة ج ١ ص ١٥١: لوجهر بشيء فيها لعرف ما قرأ - انتهى .

(٧) وقال أبو يوسف يجهر، وعن محمد روايتان كما في الجوهرة رد المختار فلهذا الزام من الإمام محمد - تدبر .

(٨) وصله الطحاوي ج ١ ص ١٩٧ من شرح معاني الآثار: حدثنا علي بن شية قال ثنا قبيصة قال ثنا سفيان عن الشيباني عن الحكم عن حنش أن علياً جهر بالقراءة في كسوف =

صلى بالناس صلاة الكسوف بالكوفة فجهر بالقراءة .

وقال اهل المدينة: إذا صلى صلاة الكسوف فركع الركعة الأولى فرفع رأسه ابتداء القراءة بفاتحة الكتاب وسورة دون القراءة الأولى .
قال محمد بن الحسن^١: فقد صارت الركعة الأولى بين القراءتين وقد جاء انه لا ينبغي ان يقرأ الرجل راكعاً ولا ساجداً فكيف يقرأ حين ركوعه وسجوده .

أ رأيتم اذا سجد فرفع رأسه من سجدة أ ينبغي له ان يقرأ فيما بين السجدين فان هذا عندنا مكروه ان يقرأ الرجل بين السجدين او بين ركوعه وسجوده فكيف قرأ صاحب الكسوف^٢ بين ركعتيه فلعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقرأ بين ركعتيه اللتين وصفتم شيئاً^٣ فان كان قرأ فلا بد من حديث في ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد ذكرتم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجهر بالقراءة فيها فكيف علمتم انه قرأ بين الركعتين وما اعلم انكم ذكرتم في ذلك حديثاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم .
وقال محمد^٤: لا يجمع في صلاة الكسوف الا الامام الذي يصلي الجمعة

= الشمس - انتهى . قال الطحاوي : وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ، ومذهب مالك اسرار القراءة في الكسوف كما في المدونة وشرح الزرقاني للوطأ وكتاب الحجّة خلافا لما في فيض الباري على صحيح البخاري .

(١) و كان في الأصول « محمد » فقط سقط منها « بن الحسن » . (٢) كذا في الأصول .
(٣) تأمل في هذه العبارة ولي فيها قلق .

(٤) وجداني يحكم ان يكون وقال ابو حنيفة وما غيرت العبارة لأنني لست على يقين من ذلك - تدبر .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الهندية « في الصلاة الكسوف » وهو تصحيف ، وهو =

فأما الناس في مساجدهم فلا يجمعون في صلاة الكسوف ولكنهم إن لم يشهدوا مع الإمام صلوا وحدانا .

وقال محمد: لا يجمع الإمام الصلاة في كسوف القمر كما يجمعها في

= بيان للمستحب أي فعلها بالجماعة إذا وجد امام الجمعة مستحب وإلا لا تستحب الجماعة بل تصلى فرادى كما في رد المحتار . وعن أبي حنيفة في غير رواية الأصول لكل امام مسجد ان يصلى بجماعة في مسجده والصحيح ظاهر الرواية وهو انه لا يقيمها الا الذي يصلى بالناس الجمعة - كذا في البدائع نهر قاله في رد المحتار .

(١) وفي الدر المختار: وإن لم يحضر الإمام للجمعة صلى الناس فرادى في منازلهم تحرزا عن الفتنة كالخسوف للقمر - اهـ . هذا على ما في شرح الطحاوى او في مساجدهم على ما في الظهيرية وعزاه في المحيط إلى شمس الأئمة اسماعيل ، رد المحتار وهو المنقول عن الإمام محمد فانه صرح بذلك ههنا كما ترى ويظهر من التعليل انه إذا لم يكن خوف الفتنة يصلى بهم من يقدمونه لصلاة الكسوف كما هو اليوم - فانهم . قلت: وقال الإمام السرخسى في مبسوطه ج ٢ ص ٧٠ ثم هذه الصلاة لا يقيمها بالجماعة الا الإمام الذي يصلى بالناس الجمعة والعديد فأما ان يصلى كل فريق في مسجدهم فلا لأنه أقامها رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما يقيمها الآن من هو قائم مقامه وإن لم يقيمها الإمام صلى الناس فرادى ان شاؤا ركعتين وإن شاؤا اربعا لأن هذا تطوع والأصل في التطوع اذاؤها فرادى ان شاؤا ركعتين وإن شاؤا اربعا وذلك افضل - اهـ: فالعلة ما ذكره الإمام السرخسى وهو شارح ظاهر الرواية كتب الإمام محمد عارف بالعلل . ف

(٢) كذا في الأصل ، ولعله وقال أبو حنيفة على دأب الكتاب فخره الناسخ والقرينة على ذلك عندي قوله وكذلك قال اهل المدينة - تأمل .

(٣) انظر هذا فعندنا صلاة في كسوف القمر ولقد اخطأ ابن أبي شيبة في مسألة الخامس عشر بعد المائة حيث نسب الى الإمام أبي حنيفة انه قال: لا يصلى في كسوف القمر - اهـ . =

كسوف الشمس و لكن الناس يفزعون عند ذلك الى المسجد^١ فيصلون في غير جماعة و يكبرون الله و يدعون و كذلك قال اهل المدينة .

و قال محمد^٢: بلغنا^٣ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: اذا جاء احدكم من هذه الافزاع شئ فافزعوا الى الصلاة فينبغي اذا جاء فزع من

= والامام قائل بالصلاة فيه كما علمت فاقاله الامام محمد ومسألة عدم الجماعة في صلاته لا عدم الصلاة فالعز والمذكور غلط فاحش ولم يقدر على الاتيان بحديث في ذلك صراحة ونصا وللنفصيل موضع آخر، وما ذكره في الباب من كتاب الرد جلها ليس فيه ذكر صلاة كسوف القمر الا العموم وهو عند محمد كما عرفت من الحجة وإذا كانت الصلاة عند الامام ثابتة قال بها ولم يرد في حديث قط ان يصلوا بجماعة - تدبر .

(١) في المسألة قولان والأرجح ما صرح به الامام - تدبر .

(٢) لعل العبارة قد سقطت فان قول الامام في المسألة لم يذكر في الأصول، وقول اهل المدينة المذكور فيها وأيضا قوله قال محمد - الخ الأولى ان يكون بعد قول اهل المدينة - فتأمل فيه حتى ينجلي لك الامر .

(٣) في الصحيحين من حديث المغيرة بن شعبة: فاذا رأيتموها فادعوا الله وصلوا، ومن حديث أبي موسى الأشعري عند الشيخين: فاذا رأيتم شيئا من ذلك فافزعوا الى ذكر الله ودعائه واستغفاره، وفي البخاري من حديث عائشة: فاذا رأيتموها فافزعوا الى الصلاة، وفي رواية عنها عندهما: وإذا رأيتموها فكبروا وادعوا وصلوا، وفي سنن الديهقي عن أبي مسعود: فاذا رأيتم ذلك فافزعوا الى ذكر الله وإلى الصلاة، وفي البخاري من حديث ابن عباس: فاذا رأيتم ذلك فاذكروا الله . وفي سنن الديهقي من حديث ابن مسعود: فاذا رأيتم ذلك فافزعوا الى الصلاة، وعنه عنده أيضا: فاذا سمعتم هادًا من السماء فافزعوا الى الصلاة .

هذه الافزاع من زلزلة او غيرها ان يفزع [الناس - ١] الى الصلاة والدعاء من غير ان يجمعوا^١ بامام .

وقال اهل المدينة : لا نعرف الصلاة في شيء من ذلك إلا في كسوف الشمس والقمر^٢.

اخبرنا ابو حنيفة قال : حدثنا حماد عن ابراهيم^٣ قال : انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم مات ابراهيم فقال الناس : انكسفت الشمس لموت ابراهيم [ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم - ٤] فبلغ

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٢) وكان في الأصول « ان يجمعوا الناس » فأخرجت لفظ « الناس » من ههنا والحقته بقوله « ان يفزع » قلت : ففعل هذا كان في الأصل بالهامش من تروك الأصل فضل النسخ مقامه فأدرجه في غير مقامه فافهم وتبه . ف

(٣) قلت : وفي الدر المختار صلى الناس فرادى في منازلهم كالخسوف للقمر والريح الشديدة والظلمة القوية نهارا والضوء القوي ليلا والفرع الغالب ونحو ذلك كآيات المخوفة كالزلازل والصواعق والثلج والمطر الشديد وعموم الأمراض ومنه الدعاء برفع الطاعون وكل طاعون وباء ولا عكس وتماه في الاشباه - انتهى .

(٤) والحديث موصول ليس بمرسل ، وعند البيهقي في ج ٣ ص ٣٤١ من السنن : عن حبيب بن حسان عن ابراهيم والشعبي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : انما انكسفت لموت ابراهيم ثم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المسجد فصلى بالناس ، فقال : ايها الناس ! ان الشمس والقمر لا ينكسفان لموت احد ولا لحياته فاذا رأيتم ذلك فافزعوا الى الصلاة اه .

(٥) لفظ « ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » ساقط من الأصل ، وإنما زدناه من الآثار .

ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فخطب الناس فقال : ان الشمس والقمر آياتان من آيات الله لا ينكسفان لموت احد ولا لحياته ثم صلى ركعتين ثم كان الدعاء ثم تجلت الشمس .

اخبرنا المبارك بن فضالة [قال حدثنا الحسن - ٢] قال حدثنا ابو بكرة رضى الله عنه قال : كسفت الشمس فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فزعا يجر ثوبه^٢ فدخل^٣ المسجد فصلى^٤ ركعتين اطال فيها حتى انجلت^٥ وكان

(١) كذا في الأصول ، تجلت ، وفي كتاب الآثار ، انجلت .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ، وقد صرح البخاري بهذا في ج ١ ص ١٤٣ من صحيحه حيث قال تابعه (يونس) موسى عن مبارك عن الحسن قال اخبرني ابو بكرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخوف الله بهما عباده - اهـ . وأخرجه الطبراني من رواية ابي الوليد و ابن حبان من رواية هدية وقاسم بن اصبغ بن قاسم من رواية سليمان بن حرب كلهم عن مبارك كما في ج ٢ ص ٤٤٤ من فتح الباري ، والحديث عن الحسن عن ابي بكرة عند الطحاوي والبخاري والبيهقي والمستدرک ؛ وعند البخاري عن يونس عن الحسن عن ابي بكرة قال : كنا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فانكسفت الشمس الحديث . والحديث عن الحسن عن ابي بكرة في الحجج والآثار والموطأ وغيرها من الكتب واحسن مخرج الحديث ومداره فلا بد منه .

(٣) في البخاري ، يجر رداءه ، زاد النسائي من "عجلة فقهاء" له الناس وفي رواية عدد النسائي ، يجر رداءه حتى انتهى الى المسجد ، ب انه الناس .

(٤) في البخاري ، حتى دخل المسجد فدخلنا .

(٥) وعند البخاري والنسائي ، فصل بنا ، وقد اخرج البخاري والنسائي حديث الحسن عن ابي بكرة في مواضع من ابواب الكسوف بتغير الفاظ بسيرة .

(٦) كذا في الأصول ، وعند البخاري ، حتى انجلت الشمس .

ذلك عند موت ابراهيم، فقال الناس لموت ابراهيم فقال صلى الله عليه وآله وسلم: ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله يخوف بهما خلقه وإنهما لا ينكسفان لموت احد فاذا رأيتم ذلك فصلوا^١ وادعوا حتى ينكشف بكم ما بكم^٢.
و أخبرنا عباد بن العوام قال: أخبرنا حجاج بن ارطاة عن مكحول^٣ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالناس في كسوف الشمس ركعتين نحوا من صلاتكم.

(١) وفي صحيح البخارى: وذلك ان ابنا للبي صلى الله عليه وسلم يقال له: ابراهيم مات، فقال الناس في ذلك.

(٢) وفي العمدّة صلاة الكسوف سنة واختار في الاسرار وجوبها در مختار، قلت: رجحه في البدائع للأمر بها في الحديث لكن في العناية ان العامة على القول بالسنة لأنها ليست من شعائر الاسلام فانها توجد بعارض لكن صلاحها النبي صلى الله عليه وسلم فكانت سنة والأمر للتدب - اهـ. وقواه في الفتح وصلاة الخسوف حسنة وكذا البقية والظاهر ان المراد بها للتدب، ولذا قال في البدائع انها حسنة لقوله عليه الصلاة والسلام: اذا رأيتم من هذه الافزاع شيئاً فافزعوا الى الصلاة - كذا في رد المحتار، والحديث ذكره في مبسوط السرخسي بهذا اللفظ وهو اخذ من الامام محمد كما سبق ومحمد حافظ فقيه محدث ثقة كما اعترف به الدارقطني في غرائب مالك ونقله المحدث الكبير في نصب الراية فقوله الزيلعي غريب بهذا اللفظ لا يضره فلا يلزم من عدم وجدانه عدم الحديث رأساً ومعناه بل الفاظه من مجموع طرق الأحاديث الواردة في الباب ثابتة كما اشرت اليه من قبل.

(٣) وفي الهنديّة «حتى كشف بكم ما بكم، ولعله» حتى يكشف عنكم ما بكم، وما كنبته فهو من البخارى والنسائي.

(٤) مكحول تابعي فالحديث مرسل اعلم ان الأحاديث الواردة في باب صلاة الكسوف =

= و كفيتهما مختلفة مضطربة متضادة حتى عن صحابي واحد كعائشة مثلا و كلها مخرجة في الصحيحين او احد منهما او في السنن الاربعة او في المستدرك والدارقطني والطحاوي وسنن البيهقي والجواهر النقي ونصب الراية والدراية والتلخيص الخبير والمحلى لابن حزم و كنز العمال و كتاب الام و المدونة و نيل الاوطار و الزرقاني و فتح الباري و عمدة القاري و غيرها من كتب الحديث و شروحا و كثير منها صحيح او أصح او حسن فاضطربوا و اضطربوا في ذلك ثم اختاروا مسلكين مع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصلها بالمدينة إلا مرة واحدة يوم مات ابنه ابراهيم عليه السلام كما قال به الشافعي و أحمد و البخاري والبيهقي و ابن عبد البر و غيرهم و من تبعهم بعد ذلك . المسلك الأول الجمع بين الأحاديث بحملها على تعدد حصول الكسوف و صلاته صلى الله عليه وآله وسلم و إليه ذهب اسحاق و رجحه ابن رشد في بداية المجتهد و ابن حزم في المحلى و غيرهم ، و المسلك الثاني الترجيح قال الحافظ في فتح الباري نقل صاحب الهدى عن الشافعي و أحمد و البخاري انهم كانوا يعدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غلطا من بعض الرواة فان أكثر طرق الحديث يمكن رد بعضها الى بعض و يجمعها ان ذلك كان يوم مات ابراهيم عليه السلام و إذا اتخذت القصة تعين الأخذ بالراجح قالوا و الراجح قطعا هو حديث عائشة الذي فيه ركوعان في كل ركعة و لا يكفي في مثل هذا الأمر الاحتمال و التخمين و الظن بل يجب تحقيقه و تدقيقه و تنقيحه و أما اصحابنا فقد قالوا : ان صلاة الكسوف ركعتان كسائر صلاة التطوع في كل ركعة ركوع واحد و سجدة واحدة و به قال النخعي و الثوري و روى ذلك عن ابي بكرة و ابن مسعود و ابن عمر و عبد الله بن عمرو بن العاص و سمرة بن جندب و قبيصة الهلالي و النعمان بن بشير و عبد الرحمن بن سمرة و عبد الله بن الزبير فحديث ابي بكرة رواه البخاري و النسائي و الطحاوي و الحاكم في المستدرك و البيهقي في سننه و فيه : فصلى بنا ركعتين ، و في رواية عند النسائي : فصلى بهم ركعتين كما تصلون ، و هو عند الطحاوي ايضا ، و في رواية =

= عند النسائي مثل صلاتكم هذه . وفي المستدرک : ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين بمثل صلاتكم هذه في كسوف الشمس - اهـ . ومنها حديث عبد الرحمن بن سمرة أخرجه مسلم و أبو داود و الحاكم في المستدرک - وقال : صحيح الاسناد - و الطحاوى و البيهقي وفيه : قرأ سورتين و صلى ركعتين ، وفي النسائي : فصلى ركعتين و أربع سجّدت ، وفي المستدرک : و قرأ سورتين في ركعتين ، و ظاهر هذين الحديثين ان الركعتين مركوع واحد و قد تكلفوا للجواب عنها يردّه الفاظ الحديث عند النسائي و ابن حبان و غيرهما مع اخراج اللفظ عن ظاهره وهو لا يجوز الا بدليل لا يحتمل التاويل ، و منها حديث قبيصة الهلالي رواه أبو داود في سننه عن موسى بن اسماعيل عن وهيب عن ايوب عن ابي قلابه عن قبيصة الهلالي قال : كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج فزعا يجر ثوبه و أنا معه يومئذ بالمدينة فصلى ركعتين فأطال فيهما القيام ثم انصرف و قد أنجلت فقال : انما هذه الآيات يخوف بها عباده فاذا رأيتوها فصلوا كأحدث صلاة صليتموها من المكتوبة - اهـ . و رواه الحاكم و النسائي و أحمد في مسنده و الطحاوى و البيهقي في سننه و ما اوردوا عليه مردود بدلائل اصولية حديثة - راجع نصب الراية و عمدة القارى و الجوهر النقي و الطحاوى ، منها حديث النعمان بن بشير رواه الطحاوى و أبو داود و النسائي و أحمد في مسنده و الحاكم في مستدرک و البيهقي في سننه : ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى في كسوف الشمس كما تصلون ركعة و سجّدتين ، و صرح اهل الحديث بسماع ابي قلابه من النعمان و قال ابن عبد البر من احسن حديث ذهب اليه الكوفيون حديث ابي قلابه عن النعمان كما في الجوهر النقي و عمدة القارى ج ٣ ص ٤٧٠ ، و نحوه قال ابن حزم في المحلى و منها حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أخرجه الطحاوى و الحاكم و قال صحيح الاسناد و لم يخرجاه و أخرجه أبو داود و أحمد و البيهقي ايضا قال : كسفت الشمس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقام بالناس لم يكّد يركع ثم ركع فلم يكّد يرفع ثم رفع و فعل في الركعة الأخرى مثل ذلك ، =

= ورواه النسائي أيضا و زاد : من القيام و الركوع و الجلوس - و ساق الحديث ، و أخرجه الترمذي أيضا في الشبائل كما في نصب الراية و شعبة رواه عن عطاء كما هو عند النسائي و هو الراوى عنه قبل الاختلاط - تدبر ، و حديث ابن مسعود أخرجه ابن خزيمة في صحيحه و فيه : فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلي ركعتين كما في عمدة القارى ، و منها حديث سمرة بن جندب أخرجه أبو داود و النسائي و الحاكم و أحمد الحديث بطوله و فيه : فاستقدم فصلي بنا فقام كأطول ما قام بنا في صلاة قط لا نسمع له صوتا ثم ركع كأطول ما ركع بنا قط لا نسمع له صوتا ثم سجد بنا كأطول ما سجد بنا قط لا نسمع له صوتا ثم فعل في الركعة الأخرى مثل ذلك - الحديث ، قال الترمذي : حديث حسن صحيح ، فهذه الأحاديث و أمثالها تدل على أن صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوع و سجدتان كسائر التطوع ، والبسط في الطحاوى و الجواهر النقي و نصب الراية و عمدة القارى ، و قد روى الطحاوى عن المغيرة بن شعبة قال : انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت احد و لا لحياته فاذا رأيتم ذلك فصلوا و ادعوا حتى ينكشف ، ثم روى عن ابي اسحاق قال : انكسفت الشمس فصلي المغيرة بن شعبة بالناس ركعتين و أربع سجعات ، ثم قال الطحاوى : فدل ذلك ان ما كان عليه من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم و حضره مثل ذلك - انتهى ، و حديث ابن عباس و عائشة قد تعارض روى بأنه في كل ركعة ركوعان و سجدتان و روى في كل ركعة ثلاث ركوعات او أربع ركوعات و كل منها صحيح أو حسن و المتعارض لا يصلح معارضا و القول بأن سوى حديث الركوعين في كل ركعة وهم او غلط من الرواة تجاوز عن الحد كيف وهو في الكتب الستة وقالوا بصحته وهذا يرفع الامان عن صحة الحديث فان كل واحد يقوم ويقول اذا كان خلاف زعمه انه وهم او غلط من الرواة الحفاظ المنفنين او نحمل على ما قاله الامام محمد قبله و في صلاة الأثر كما في البدائع او يحمل على ما قال ابو منصور : ان اختلاف =

= الروايات خرج مخرج التناسخ لا مخرج التخيير لاختلاف الأئمة في ذلك ولو كان على التخيير لما اختلفوا فيه أو على ما روى الشيخ أبو منصور عن أبي عبد الله البلخي أنه قال: إن الزيادة ثبتت في صلاة الكسوف لا للكسوف بل لأحوال اعترضت حتى روى أنه صلى الله عليه وسلم تقدم في الركوع حتى كان كمن يأخذ شيئاً ثم تأخر كمن ينفر عن شيء فيجوز أن تكون الزيادة منه باعتراض تلك الأحوال فمن لا يعرفها لا يسعه الكلام فيها ويحتمل أن يكون فعل ذلك لأنه سنة فلما اشكل الأمر لم يعدل عن المعتمد الا ييقن - اه كذا في ج ١ ص ٢٨١ من البدائع، وقد نقل في تعليق المحلى ج ٥ ص ١٠٤ عن نتائج الافهام في تقويم العرب قبل الاسلام للشيخ محمود باشا الفلكي أنه حقق فيه بالحساب الدقيق يوم الكسوف الذي حصل في السنة العاشرة وهو اليوم الذي مات فيه ابراهيم عليه السلام ومنه اتضح ان الشمس كسفت في المدينة المنورة في يوم الاثنين ٢٩ شوال سنة (١٠) الموافق ليوم (٢٧) يناير سنة (٦٣٢) ميلادية في الساعة (٨) والدقيقة (٣٠) صباحاً وهو يرد أكثر الأقوال التي نقلت في تحديد يوم مات ابراهيم عليه السلام. وعسى أن يكون هذا البحث والتحقيق حافزاً لبعض النباه من العالمين بالفلك الى حساب الكسوفات التي حصلت بالمدينة في السنين العشر الأولى من الهجرة النبوية أي الى وقت وفاته صلى الله عليه وآله وسلم في يوم الأحد (١٢) ربيع الأول سنة (١١) أو الاثنين (١٣) الموافق ليومى (٧) يونيه سنة (٦٣٢) و (٨) منه فاذا عرف بالحساب عدد الكسوفات في هذه المدة أمكن التحقق من صحة أحد المسلكين أما حمل الروايات على تعدد الوقائع وأما ترجيح الرواية التي فيها ركوعان في كل ركعة وأنا أميل جداً الى الظن بأن صلاة الكسوف لم تكن إلا مرة واحدة، فقد علمنا من رسالة محمود باشا الفلكي أنه حصل خسوف القمر في المدينة في يوم الأربعاء (١٤) جمادى الثانية من السنة الرابعة للهجرة الموافق (٢٠) نوفمبر سنة (٦٢٥) ولم يرد ما يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع الناس فيه لصلاة الخسوف، ويؤيد هذا أن الأحاديث الواردة في صلاة الكسوف =

= دالة بسياقها على ان هذه الصلاة كانت لأول مرة وأن الصحابة لم يكونوا يعلمون ما ذا يصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقتها وانهم ظنوا انها كسفت لموت ابراهيم و ان المدة بين موت ابراهيم عليه السلام وبين موت ابيه صلى الله عليه وسلم لم تزيد على اربعة اشهر ونصف فلو كان الكسوف حصل مرة اخرى وقاموا للصلاة لظهر ذلك واضحا في النقل لتوافر الدواعي الى نقله كما نقلوا ما قبله بأسانيد كثيرة - انتهى ، وتأمل فيما نقله في ج ٢ ص ٣٨٩ من فيض الباري وذكر ابن حبان في سيرته صلواته صلى الله عليه وسلم في خسوف القمر بالجماعة السنة الخامسة - اهـ . فان في الرسالة (١٤) جمادى الثانية من السنة الرابعة كان خسوف القمر كما نقله صاحب التعليق و صاحب الفيض يقول : السنة الخامسة من الهجرة ، وفي البحر عن المجتبى وقيل : الجماعة في كسوف القمر جائزة عندنا لكنها ليست بسنة - اهـ ، والمراجعة الى الكتب اولى من بناء المسائل على الظن والتخمين فانه لا يجدى نفعا في ميادين العلم - هذا والله أعلم وعليه اتم .

(فائدة) في تعليق المحلى ج ٥ ص ١٠٤ كسوف الشمس هو مرور القمر بينها وبين الارض وخسوف القمر يكون بوقوع ظل الارض عليه لأن نوره مستمد من الشمس فاذا حجب عنه اظلم ، ولقد كان المتقدمون من علماء الفلك يعرفون الكسوفين بالاستقراء فانه في كل (٦٥٨٥) يوما وثلث يوم اى نحو ثمانية عشر عاما وأحد عشر يوما يحدث سبعون كسوبا منها ٢٩١ للقمر و ١٤١١ للشمس ويكون اقله مرتان وإذا كان قاصرا عليها كان للشمس وحدها وقد يصل الى مرار منها اثنان او ثلاثة للقمر و اربعة او خمسة للشمس ، وأما المناخرون فصاروا يحسون لذلك حسابا دقيقا جدا حتى يمكن معرفة ما يحدث منها في المستقبل وما حصل في الماضي و كسوف القمر يرى في نصف الارض كله و كسوف الشمس لا يرى الا في جهات معينة بل قد يمر بدون ان يرى والكسوف الكلى وهو الذى يغطى فيه القمر وجه الشمس كله لا يرى الا في اماكن ضيقة قد لا تزيد على (١٦٥) ميلا ولا يزيد وقت بقاءه على خمس دقائق او ست كذا في بسائط =

باب الاستسقاء

قال أبو حنيفة : لا نرى^١ في الاستسقاء صلاة و كان يرى ان يخرج^٢
الإمام فيدعو و ذكر^٣ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه صعد المنبر فاستسقى^٤
و دعا و لم يذكر انه صلى .

= علم الفلك و دائرة المعارف الفرنسية الكبرى ، وإذا تبين هذا فقد ظهر ان بين
كسوفين خمسة اشهر قمرية قول قريب من الحقيقة - انتهى .

(١) هذا الباب بعد باب غسل الشهيد في ابواب الجنائز من الاصل فالحقته بأبواب
الصلاة على دأب كتب الفقه - فتنه .

(٢) اي لا نرى فيه صلاة مسنونة مؤكدة لا يجوز غيرها بل يرى ان الصلاة ايضا جائزة
لأنه صلى الله عليه وسلم صلى مرة و تركها مرة كما في الهداية و الاصل فيه انه دعاء
و استغفار لأنه السبب لارسال الامطار كما في الدر المختار بل هي جائزة مندوبة ، قال
في رد المحتار : الصلاة بالجماعة جائزة لا مكروهة وهذا هو موافق لما ذكره شيخ الاسلام
من ان الخلاف في السنة لا في اصل المشروعية و جزم به في غاية البيان معزيا الى شرح
الطحاوي و ذكر في الحلية ان ما ذكره شيخ الاسلام متجه من حيث الدليل فليكن عليه
التعويل - اهـ . و في شرح المنية الكبير فالحاصل ان الأحاديث لما اختلفت في الصلاة
بالجماعة و عدمها على وجه لا يصح به اثبات السنة لم يقل أبو حنيفة بسنيتها - اهـ . قلت :
و الظاهر ان المراد به النذب و الاستحباب لقوله في الهداية قلنا : انه فعله عليه الصلاة
و السلام مرة و تركه اخرى فلم يكن سنة - اهـ . لأن السنة ما و اظب عليه و الفعل مرة
الترك اخرى فينبى النذب - تأمل انتهى .

(٣) اي الى الصحراء . (٤) كذا في الاصل ، و لعل الاولى « و يذكر » .

(٥) كذا في الاصل ، و لفظ « فاستسقى » مطموس في الهندية .

وقال اهل المدينة: صلاة الاستسقاء ركعتان يبدأ بها الامام قبل الخطبة مثل صلاة العيد و يقرأ فيها ما حضر من القرآن و يجهر فيها بالقراءة ثم يدعو في خطبته فيستقبل القبلة و يحول رداءه حين يستقبلها و يحول الناس ارديتهم اذا حول الامام رداءه و يدعون جلوسا لا يقومون كما يقوم الامام . وقد كان اهل المدينة يقولون قبل هذا: يبدأ الامام في الاستسقاء بالخطبة قبل الصلاة بمثل فعله في الجمعة .

وقال محمد بن الحسن: وكان ابراهيم النخعي يقول بقول ابي حنيفة ولا يرى في ذلك صلاة .

اخبرنا هشيم^١ بن بشير الواسطي عن المغيرة الضبي عن ابراهيم النخعي ان المغيرة

(١) وفي الأصول « هشام بن بشر الواسطي » وهو خطأ ، والصواب « هشيم » وهو في ج ١١ ص ٥٩ من التهذيب من رجال الستة .

(٢) هو المغيرة بن شعبة الثقفي ولاء معاوية رضى الله عنهما الكوفة و توفي سنة تسع وأربعين وهو اميرها او مات سنة (٥٠) كما في ج ١٠ ص ٢٦٣ من التهذيب ، ومات النخعي سنة (٩٦) وهو ابن (٤٩) او ابن (٥٨) كما في ج ١ ص ١٧٨ من التهذيب فولد النخعي سنة (٤٧) او سنة (٣٨) فتأمل في انه هل صاحبه ابراهيم النخعي والمولد والموت في هذه السنين أم لا . وقد صرح ابن حبان بأنه سمع من المغيرة و أنس ما قوله بأن مولده سنة (٥٠) وقد رد عليه الحافظ في تهذيبه ، وهذا الأثر صريح في ان ابراهيم صاحبه و خرج معه للاستسقاء فلا بد من تغير سنة المولد والوفاة وههنا المغيرة بن فروة الثقفي من التابعين لكن لم يولد معاوية او غيره الكوفة و آخر المغيرة بن عبيد الله ابن جبير بن حبة الثقفي روى عن المغيرة بن شعبة بواسطة عمه زياد بن جبير بن حبة كما في ج ١٠ ص ٢٦٧ من التهذيب ولم يكن امير الكوفة هذا والعلم عند الله تعالى . ثم طالعت —

الثقفي و كان ' اميرا على الكوفة خرج يستسقى و معه ابراهيم النخعي فقام يصلي فرجع ابراهيم ' . ولكن قول اهل المدينة الآخر احب الينا من قولهم ' الاول و من قول ابراهيم النخعي و اى حنيفة لانه امر قد جاء فيه الآثار .

= عمدة القارى فيها ج ٣ ص ٤٢٩ فروى ابن ابى شيبة حدثنا هشيم عن مغيرة عن ابراهيم انه خرج مع المغيرة بن عبد الله الثقفي يستسقى قال فصلى المغيرة فرجع ابراهيم حيث راه يصلى - انتهى . فقيه المغيرة بن عبد الله الثقفي ولم اجده في الميزان و اللسان و التهذيب و التعجيل و لعله المغيرة بن عبيد الله (مصغرا) ابن جبير بن حية الثقفي كما نقلت اولا من التهذيب الذى يروى عن المغيرة بن شعبة الثقفي رضى الله عنه بواسطة عمه زياد كما سبق و لم يذكر الحافظ فى ترجمته انه كان امير الكوفة و لم يذكر فى ترجمته ابراهيم ايضا المغيرة بن عبيد الله الثقفي الا مغيرة بن شعبة الثقفي كما تقدم فهو فى هذا المحل عندى - فامل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا . قلت و اخرج ابن ابى شيبة عن هشيم عن مغيرة عن ابراهيم انه خرج مع المغيرة بن عبد الله الثقفي يستسقى قال : فصلى المغيرة فرجع ابراهيم حيث يراه صلى - اهـ ق (٢١٣ ، ٢) من قال لا يصلى فى الاستسقاء . (١) و الواو من « و كان » ساقط من الاصول و إنما زيد لتصحيح العبارة .

(٢) زاد ابن ابى شيبة فى مصنفه حيث يراه يصلى كما فى ص ١٦١ من التعليق المدجد نقلا عن البناء للعينى قال رواه ابن ابى شيبة بسند صحيح .

(٣) هذا موافق لما فى البدائع ج ١ ص ٢٨٢ من البدائع و قال محمد يصلى الامام او نائبه فى الاستسقاء ركعتين بجماعة كما فى الجمعة - اهـ . و فى الدر المنثور و قالوا تفعل كالعيد - اهـ . اى يصلى بهم ركعتين يحجر فيهما بالقراءة بلا اذان و إقامة ثم يخطب بعدها قائما على الارض معتمدا على قوس او سيف او عصا خطبتين عند محمد و خطبة واحدة عند ابى يوسف حلية و يكبر للزوائد خلاف - اهـ . ففى رواية ابن كاس عن محمد يكبر الزوائد كما فى العيد و المشهور من الرواية عنهما انه لا يكبر كما فى الحلية قاله ابن عابدين =

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا ابو رباح^١ عن عطاء بن ابي مروان عن ابيه قال : خرجت مع عمر بن الخطاب رضى الله عنه نستسقي^٢ فلم يزد على ان قال : استغفروا ربكم انه كان غفارا^٣ .

= في رد المحتار : فلم من هذا ان في المسألة روايتين عن الامام محمد رحمه الله ذكر احدهما في كتاب الحجّة وذكر الثانية في الموطأ ص ١٦٢ بقوله وأما في قولنا فان الامام يصلي بالناس ركعتين ثم يدعو ويحول رداءه فيجعل الايمن على الايسر والايسر على الايمن ولا يفعل ذلك احد الا الامام - انتهى .

(١) لم اجده في الميزان ولا في اللسان ولا في التهذيب والتعجيل الا في كتاب الكنى للحافظ الدولابي قال العباس : سألت يحيى بن معين من ابي رباح قال كوفي - اهـ . وهو من شيوخ الامام ابي حنيفة كما في جامع المسانيد وكتاب الآثار وكتاب الحجّة في جعل الآبق - اهـ . والآثر رواه ابن ابي شيبة في مصنفه كما في عمدة القارى حدثنا وكيع عن عيسى بن حفص بن عاصم عن عطاء بن ابي مروان الاسلمى عن ابيه قال : خرجنا مع عمر بن الخطاب يستسقي فما زاد على الاستغفار - انتهى . وعيسى بن حفص العدوى شيخ وكيع لقبه رباح كما في ج ٨ ص ٢٠٨ من التهذيب وهو يروى عن عطاء بن ابي مروان فلا يبعد ان يكون هو ابا رباح - والعلم عند الله تعالى . قلت : و ابو رباح بن ابي حبيب التقي روى عنه عمر بن ذر فلعله هو لأن عمر كوفي معاصر سفيان والامم - والله اعلم . ف

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية ' يسقي ' وهو تصحيف بسهو الناسخ .

(٣) اخرجته البيهقي في ج ٣ ص ٣٥١ من سننه من حديث الأصمعي عن ابيه عن ابي وجزة السعدي عن ابيه قال خرج عمر رضى الله عنه يستسقي فجعل لا يزيد على الاستغفار فقلت : ألا بتكلم لما خرج له ولا اعلم ان الاستسقاء هو الاستغفار فطرنا وعن سعيد ابن عمر و الاشعثي انبا عبثر عن مطرف عن الشعبي قال : اصاب الناس قحط في =

وقال محمد بن الحسن : وبهذا الحديث كان يأخذ أبو حنيفة رحمه الله فلا يرى ' في الاستسقاء صلاة واما نحن فرى فيه صلاة .

= عهد عمر رضى الله عنه فصعد المنبر فاستسقى فلم يزد على الاستغفار حتى نزل فقالوا له ما سمعناك يا امير المؤمنين استسقيت فقال لقد طلبت الغيث بمفاتيح السماء التى بها يستنزل المطر ثم قرأ هذه الآية استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا وقوله ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يرسل السماء عليكم مدرارا ويزدكم قوة الى قوتكم ولا تتولوا مجرمين فاستغفروا ربكم ثم توبوا اليه ، وعن سعيد بن منصور ثنا سفيان وهشيم عن مطرف عن الشعبي قال : خرج عمر بن الخطاب رضى الله عنه يستسقى فلم يزد على الاستغفار حتى رجع فقبل له ما رأيناك استسقيت فقال : لقد طلبت المطر بمجاديج السماء الذى يستنزل به المطر ثم قرأ استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يرسل السماء عليكم مدرارا - انتهى . وبما وجهت به قول الامام من نقول كتب الفقه لا يرد عليه الأحاديث التى فيها صلاة الاستسقاء ولعل ابن ابى شيبة لهذا الوجه لم يعز الى ابى حنيفة نى اصل الصلاة فى كتاب الرد فى مسألة الواحد بعد المائة فى باب هل فى الاستسقاء صلاة وخطبة من كتاب الرد فقال بعد حديث ابن عباس وأثر عبد الله بن يزيد الأنصارى وأثر عمر بن عبد العزيز وحديث عبد الله بن زيد وذكر ان ابا حنيفة قال : لا تصلى صلاة الاستسقاء فى الجماعة ولا يخطب فيها - اهـ . الا انه هذا ليس مذهبه بل انه يقول ليس فيه صلاة فقط بل صلاة وأستغفار مرة صلى صلاة الاستسقاء ومرة استغفر وتركها وما فى الكتاب يكفى للرد على ابن ابى شيبة كما لا يخفى على اولى النهى .

(١) اى مسنونة مؤكدة لا يجوز غيرها من الدعاء والاستغفار كما صرح به ابو بكر الجصاص فى احكام القرآن .

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا [هشام بن - ١] اسحاق بن عبد الله ابن كنانة قال حدثني ابي^٢ عن ابن عباس قال : سألته عن الاستسقاء قال : ما شأنك انت^٣ وما شأن هذا ؟ قال له : ارسلني^٤ الأمير^٥ قال : فما شأنه

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ، فان الحديث رواه النسائي ج ١ ص ١٥٦ من الأنصاري والترمذي ص ٧٣ و ابن ماجه ص ٩١ والطحاوي ص ١٩٢ والبيهقي ج ٣ ص ٣٤٧ من سننه كلهم عن سفيان عن هشام بن اسحاق بن عبد الله بن كنانة عن ابيه اسحاق عن ابن عباس به ، ورواه ابو داود والترمذي والنسائي والطحاوي والبيهقي من طريق اسماعيل بن حاتم عن هشام بن اسحاق بن عبد الله بن كنانة عن ابيه عن ابن عباس به فسفيان و اسمعيل كلاهما يرويه عن هشام بن اسحاق لا عن اسحاق فتنبه . راجع ج ١ ص ٢٣٩ و ج ٥ ص ٣٧٠ و ج ١١ ص ٣١ من التهذيب حتى يظهر لك ان « هشام بن اسحاق » سقط من الأصول لو لم يكن في السنن الأربعة والطحاوي والبيهقي وغيرهما .

(٢) يعني اسحاق بن عبد الله .

(٣) مجرور و زائد لا حاجة اليه و العطف على ما شأنك - تأمل .

(٤) وفي سنن النسائي : ارسلني امير من الأمراء الى ابن عباس أسأله عن الاستسقاء اه . وفي سنن ابن ماجه عن صلاة الاستسقاء اه ، وفي الترمذي : ارسلني الوليد بن عتبة وهو امير المدينة الى ابن عباس أسأله عن استسقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتيته اه . ومثله في سنن أبي داود وقال : والصواب الوليد بن عتبة بالناء فوقانية . وفي الترمذي والطحاوي والبيهقي : ابن عتبة .

(٥) وهو الوليد بن عتبة ، كان امير المدينة كما في ابن ماجه و أبي داود والطحاوي والبيهقي .

لم يسألني خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متواضعا متبذلا^١ فدعا ولم يخطب خطبتكم هذه ثم صلى ركعتين كما يصلي في العيد . قال سفيان : فلا ندرى أصلي قبل ام بعد^٢ .

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا ابو اسحاق^٣ عن عبد الله بن

(١) في الطحاوي فأتيت ابن عباس فقلت : انا تمارينا في المسجد في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الاستسقاء قال : لا ولكن ارسلك ابن اخيكم الوليد وهو أمير المدينة ولو انه ارسل فسأل ما كان بذلك بأس - اه ج ١ ص ١٩٢ ، وفي النسائي : فقال : ابن عباس ما منعه ان يسألني ، وعند البيهقي من حديث سفيان فقال : من ارسلك ؟ قلت : فلان ، قال : ما منعه ان يأتيني فيسألني - اه .

(٢) زاد النسائي و الطحاوي وغيرهما « متخشعا متضرعا حتى أتى المصلي » و زاد البيهقي « متذللا » ؛ والتبذل ترك التزين والتضرع التذل والمبالغة في السؤال والرغبة - كذا في بعض الحواشي ، وفي زهر الربيع قوله « متبذلا » بمشاة ثم موحدة ثم ذال معجمة قال في النهاية : التبذل ترك التزين والتهيو بالهيئة الحسنة الجميلة على جهة النواضع - اه . ويحتمل ان يكون بتقديم الموحدة من الابتذال بمعناه - قاله السندی .

(٣) لعل الصواب ما في الطحاوي قال سفيان فقلت للشيخ (وهو هشام بن اسحاق) الخطبة قبل الصلاة او بعدها قال لا ادرى اه ، وهكذا عند البيهقي ج ٣ ص ٣٤٨ من سننه .

(٤) وفي الأصول بعد قوله « الثوري » ياض قليل و بعده « قال حدثنا اسحاق » وهو خطأ ، والصواب ما اثبته و أبو اسحاق هو السيعي ، والحديث اخرجه البخاري وغيره ففي البخاري عن ابي نعيم عن زهير بن معاوية عن ابي اسحاق ، وفي البيهقي ورواه الثوري عن ابي اسحاق قال : خطب ثم صلى - اه ، وفي ج ٢ ص ٤٢٧ من فتح الباري روى هذا الحديث قيصة عن الثوري عن ابي اسحاق قال : بعث ابن الزبير الى عبد الله بن يزيد =

يزيد^١ الأنصاري قال: خرج [يستسقي بالكوفة و قد كان رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقام قائماً على رجله على غير منبر فاستسقى واستغفر - ^٢] فصلى ركعتين قال^٣ و وافقنا زيد^٤ بن ارقم في الاستسقاء^٥.

اخبرنا^٦ سفيان الثوري قال حدثنا عبد الله بن ابي بكر عن

= الخطمي ان استسقى بالناس نخرج وخرج الناس معه و فيهم زيد بن ارقم والبراء بن عازب اخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه - انتهى . وفي سنن اليهقي والطحاوي قال ابو اسحاق و أنا معه يومئذ - اه . ثبت بهذا ان ما في الأصول ليس بصواب - فتنبه . (١) هذا هو الصواب ، وفي الأصل « عبد الله بن زيد » بتقديم الزاي المعجمة على الياء التحتانية و هو غلط ، و « عبد الله بن يزيد الأنصاري » عند البخاري والطحاوي واليهقي وغيرهم .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و إنما زدناه من الطحاوي واليهقي والبخاري وغيرهم ولا بد منه .

(٣) فاعل قال الأول والثاني ابو اسحاق و وجداني يحكم ان القائل في الأول ابو اسحاق وفي الثاني الامام محمد - تدبر .

١٤٠ اي و البراء بن عازب كما في البخاري وغيره .

١٥ و الحديث رواه زهير بن معاوية و الثوري و شعبة عن ابي اسحاق كما في البخاري واليهقي والطحاوي وفي حديث زهير زيادة ونحن خلفه يجهر فبهما بالقراءة ولم يؤذن يومئذ ولم يقم - اه . وفي الطحاوي « على راحلته » مكان « رجليه » و هو خطأ .

(٦) رواه البخاري بهذا الاسناد في ج ١ ص ١٣٦ من صحيحه عن ابي نعيم عن الثوري به و رواه في باب تحويل الرداء عن علي بن عبد الله عن سفيان بن عيينة به بلفظ : خرج الى المصلى فاستسقى فاستقبل التبلة وقلب رداءه وصلى ركعتين - اه . ثم قال البخاري : =

عباد بن تميم عن عمه^١ قال: خرج بنا^٢ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستسقى^٣ وحول رداءه^٤.

باب صلاة الخوف

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في صلاة الخوف يتقدم الامام و طائفة من الناس فيصلّى بهم و يكون طائفة منهم بينه و بين العدو و لم يصلوا فاذا صلى بالذين معه^٥ ركعة استأخروا في مكان الذين لم يصلوا معه و لا يسلمون و يتقدم الذين لم يصلوا فيصلون معه ركعة فينصرف الامام و قد صلى

= و هم فيه ابن عينة كان يقول هو صاحب الاذان لان هذا هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني مازن الانصار - انتهى . و رواه مسلم و الطحاوي و البيهقي و غيرهم ايضا . (١) و في الاصول « عياش بن تميم » و هو خطأ محض و الصواب « عباد بن تميم » و كذا هو في صحيح البخاري و مسلم و السنن الاربعة و الطحاوي و البيهقي و غيرهم .

(٢) هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني كما عرفت لا صاحب الاذان كما قال ابن عينة فانه و هم كما قال البخاري و هو الذي قتل يوم الحرة و عبد الله بن زيد بن عبد ربه الانصاري من بلحارث بن الخزرج المدني صاحب الاذان قاله في تأريخه نقله عنه البيهقي في سننه .

(٣) لم يذكر قوله « بنا » في صحيح البخاري و غيره و فيه زيادة « الى المصلّي » .

(٤) و في حديث الثوري عند البخاري « يستسقى » و في حديث ابن عينة « فاستسقى » .

(٥) في هذا كله رد علي ابن ابي شيبة في باب الاستسقاء من كتاب الرد فان ما قال به اصحابه فهو رواية عن ابي حنيفة فنحننا روايات فيه على حسب اختلاف الاحاديث الصلاة مع الجماعة و الخطبة و تحويل الرداء و الصلاة بدونها و الاستغفار و الابتهاال الى الله تعالى فقط بدون الصلاة و غيرها .

(٦) كذا في الاصل و في الهندية « معهم » بالجمع .

ركعتين^١ ثم تأتي الطائفة الأولى فتصلي الركعة التي بقيت عليهم [بغير قراءة -^٢]
و انصرفوا لأنهم قد ادركوا اول الصلاة مع الامام و تسلم و تقف موقف
الطائفة الأخرى [و تأتي الطائفة الأخرى -^٣] فتصلي ركعة بالقراءة لأنهم
لم يفتحوا اول الصلاة مع الامام ثم يسلمون .

و قال اهل المدينة : تصلي طائفة معه و طائفة تجاه العدو فيصلى بالتى
معه ركعة ثم يثبت قائماً و يتمون^٤ لأنفسهم ركعة أخرى ثم ينصرفون فيصفون
تجاه العدو و تأتي الطائفة الأخرى فيصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته
ثم يثبت^٥ جالسا و يتمون لأنفسهم ثم يسلم بهم .

و قال محمد بن الحسن : و كيف يستقيم هذا و انما جعل الامام ليؤتم به^٦
فيما جاء عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم^٧ فيما لا اختلاف فيه^٨ فاذا
صلت الطائفة الأولى الركعة الثانية قبل ان يصلها الامام فلم يأتوا بالامام
فيها لأن من صلى قبل امامه فلم يأت بامامه . و إنما الايتام بالامام ان^٩ يصلى

(١) كذا في الأصل ، و في الهدية « ركعة » بالافراد و المثنى هو المتعين كما هو ظاهر
من موطأ الامام محمد .

(٢) ما بن المرعي زيادة من كتاب الآثار و لا دمه على ما يقتضيه التعليق .

(٣) ما بن المرعي ساقط من الأصول . و زيد من كتاب الآثار و الموطأ و الهداية
و المسوط و إلا فهي بخلة النظام كما لا يخفى على الاعلام .

(٤) كذا في الأصل ، و في الهدية « أتوا » .

(٥) كذا في الهدية . و كان في الأصل « يثبت بهم » .

(٦) انظر في اجاده الاسدلال بالحديث المذكور .

(٧-٧) و في الأصول « فيما الاختلاف » و هو خطأ .

(٨) و كان في الأصل « انما يصلى » ، و الصواب « ان يصلى » و ما في الأصل مصحف .

معه أو بعده لأن الإمام متبوع وليس بتابع .
أ رأيتم رجلا صلى مع الإمام ركعة في غير خوف ثم بدا له أن يسبق
الإمام بما بقي من صلاته فصلى قبل إمامه أتجزئه صلاته .

أ رأيتم إذا قام الإمام حين يصلى الطائفة معه ركعتهم الباقية يقرأ أم
لا يقرأ ؟ فإن كان لا يقرأ فأى قول أقبح من هذا أنه يقوم لا تالى قرآنا
ولا راکعا فان قرأ ففرغ من قراءته كيف يصنع أ يقوم ولا يركع فان
ركع لم ينتظر الطائفة التى تبيىء^١ وفاتهم الصلاة معه وان انتظرهم بعد فراغه
من القراءة قام لا تالى قرآنا ولا راکعا . فان قالوا : يطيل الإمام القراءة
حتى تدركه الطائفة الأخرى صارت^٢ ركعة الإمام الثانية أطول من الأولى
و السنة ان الركعة الأولى أطول من الثانية^٣ .

أ رأيتم لو صلى صلاة الخوف وهو على اميال من المدينة^٤ فصلى بهم
الإمام الظهر اربعا يصلى بالطائفة الأولى ركعتين أ ينتظر بالركعة الثالثة^٥
حتى يصلى الذين خلفه ركعتين ويذهبون وتأتى الطائفة الأخرى اذا تكون

(١) يعنى التى لم تبيىء بعد . (٢) جزاء لقوله « فان قالوا » .

(٣) روى البخارى ج ١ ص ١٠٧ من صحيحه فى باب يقرأ فى الآخرين بفاتحة الكتاب
ومسلم ج ١ ص ١٨٥ فى باب القراءة فى الظهر والعصر من حديث أبى قنادة واللفظ للبخارى
ان النبى صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فى الظهر فى الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب
وسورتين وفى الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب ويطول فى الركعة الأولى ما لا يطول
فى الثانية وهكذا فى العصر وهكذا فى الصبح ، ورواه ابن أبى شبة فى مصنفه ولم يقل
فيه فى الظهر - انتهى نصب الراية ج ٢ ص ٦ .

(٤) يعنى لم يكن مسافرا .

(٥) وكان فى الأصل « الثانية » وهو تصحيف ، والصواب « الثالثة » .

الركعة الثالثة^١ ولا يقرأ فيها الا بفاتحة الكتاب اطول من^٢ صلاته كلها .
 وزعم اهل المدينة انه لا ينبغي ان يزداد في الركعتين الآخرين من
 القراءة^٣ على فاتحة الكتاب شيئاً فكيف يصنع أ يقرأ الامام بفاتحة الكتاب
 ثم يقوم لا تالي قرآنا ولا راكعاً حتى يصلي الذين خلفه ركعتين ثم يذهبون
 فيتمقون مواقف اصحابهم فيدخلون مع الامام^٤ .
 ما يشبه قيام الامام في هذه^٥ المواضع شيئاً من السنة مع ان اهل المدينة
 قد رووا ما قال ابو حنيفة رضى الله عنه في صلاة الخوف .

خبرنا بذلك قتيههم مالك بن انس عن نافع عن ابن عمر انه قال : يتقدم
 الامام وطائفة من الناس فيصلى بهم ركعة^٦ وتكون طائفة منهم بينه وبين
 العدو ولم يصلوا فاذا صلى بالذين^٧ معه ركعة^٨ استأخروا مكان الذين لم يصلوا
 ولا يسلمون^٩ و يتقدم الذين لم يصلوا فيصلون ركعة^{١٠} ثم ينصرف الامام
 وقد صلى ركعتين^{١١} ثم يقوم كل واحدة من الطائفتين فيصلون لانفسهم

(١) كذا في الأصل . وفي الهندية « الثلاثة » وهو تصحيف .

(٢) حرف « من » ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٣) كذا في الأصل . وفي الهندية « القرآن » وهو تصحيف « القراءة » .

(٤) اى في « الصلاة » .

(٥) « وكان في الأصول » هذا ، « المواضع » والصواب اما « هذا الموضع » او « هذه المواضع » .

(٦) وفي موطأ الامام محمد « سجدة » مكان « ركعة » .

(٧) كذا في الأصل . وفي الهندية « والذين » وهو بسهو القلم .

(٨) وفي الأصول « ولا يسلموا » وهو من سهو النسخ . والصواب « ولا يسلمون »
 باثبات النون الاعرابي .

(٩) وفي موطأ الامام محمد « سجدتين » مكان « ركعتين » .

١ ركعة ركعة ٢ بعد ان ينصرف الامام فيكون كل واحدة من الطائفتين قد صلوا ركعتين قال ٣ وان كان خوفاً هو أشد من ذلك صلوا رجلاً على اقدمهم او ركبانا مستقبلى القبلة او غير مستقبلها ٤ .

قال مالك ٥ قال نافع : لا ارى عبد الله بن عمر الا حدثه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك ايضا :

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم في صلاة الخوف الا انه لم يذكر فان كان خوفاً أشد من ذلك صلوا رجلاً او ركبانا - الى آخر الحديث ، انما ذكر الامام [والذين معه - ٦] كيف يصلون صلاة الخوف .

و اخبرنا ابو حنيفة عن ابن عباس ٧ كمثل قول ابراهيم فكيف

(١ - ١) وفي الموطأ « سجدة سجدة » .

(٢ - ٢) وفي الموطأ « بعد انصراف الامام » .

(٣) وكان في الأصل « واحد » ، والصواب « واحدة » .

(٤) وفي الموطأ « سجدة » .

(٥) اي ابن عمر جزما في ص ١٥٢ من المدونة : مالك عن نافع ان ابن عمر كان يقول : وإن كان خوفاً هو أشد - الحديث .

(٦) وفي الموطأ « فان كان » .

(٧) وفي الأصول « مستقبل القبلة او على اقدمهم مستقبلها » ، وهو خطأ محض . راجع الموطأ والمدونة ج ١ ص ١٥٠ .

(٨) وفي الموطأ « قال نافع » .

(٩) زيادة من خارج لاصلاح المعنى وإلا تكون العبارة مخلة وسقط شيء منها كما لا يخفى .

(١٠) سيأتى اسناده بعده .

يكون^١ ترك أهل المدينة قول ابن عمر و ابن عباس رضى الله عنهم وأخذوا بغيره و الذى^٢ أخذوا به عندنا خلاف ما عليه السنة من امر الصلاة لأن القوم يصلون ركعة من الصلاة قبل امامهم .

و أخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي^٣ انه قال فى صلاة الخوف اذا صلى الامام بأصحابه فلتقم طائفة منهم مع الامام و طائفة بازاء العدو فيصلى الامام بالطائفة الذين معه ركعة ثم ينصرف الطائفة الذين صلوا مع الامام من غير ان يتكلموا حتى يقوموا مقام أصحابهم و تأتى الطائفة الأخرى فيصلون مع الامام الركعة الأخرى ثم^٤ ينصرفون من غير ان يتكلموا حتى يقوموا فى مقام أصحابهم و تأتى الطائفة الأولى فيصلون^٥ ركعة وحدانا ثم ينصرفون فيقومون^٦ مقام أصحابهم و تأتى الطائفة الأخرى حتى يقضوا الركعة التى بقيت عليهم وحدانا .

اخبرنا ابو حنيفة^٢ رضى الله عنه قال حدثنا الحارث^٧ بن عبد الرحمن عن

(١) كذا فى الأصول و لفظ « يكون » زائد لا حاجة اليه و لعل الناسخ زاده سهوا و إلا يتكلف لأداء المعنى .

(٢) كذا فى الأصل ، و فى الهندية « والذين » بالجمع و ليس بصواب .

(٣) هكذا اخرجه فى كتاب الآثار .

(٤) لفظ « ثم » ساقط من الأصول ، و إنما زدناه من كتاب الآثار ، و عبارة الهندية هكذا « الركعة الأخرى فيصلون ينصرفون » و هو خطأ .

(٥) لفظ « الأولى » ساقط من الأصول و زيد من الآثار .

(٦) كذا فى الهندية ، و فى الأصل « يصلون ركعة » و فى كتاب الآثار « حتى يصلوا » .

(٧) كذا فى الأصل و كذا فى الآثار ، و فى الهندية « فيقعون » و هو تصحيف « فيقفون » .

(٨) هو أبو هند الهمداني الدالاني الكوفي ، قال الحافظ فى كنى « نهذيب اسمه الحارث =

ابن عباس رضى الله عنه مثل ذلك .

اخبرنا الثقة^١ من اصحابنا قال اخبرنا محمد بن جابر الحنفى^٢ عن أبى اسحاق الهمداني^٣

= ابن عبد الرحمن روى عن ابى ظبيان الجنبي وأبى الجلاس وأبى صالح بازام والضحاك ابن مزاحم وعنه ابو حنيفة النعمان بن ثابت ومحمد بن قيس الأسدى وهارون بن صالح الهمداني - ذكره ابن حبان فى الثقات ؛ اه ج ١٢ ص ٢٦٩ . وأخرجه الامام ابو يوسف فى آثاره فذكره بالكنية قال ثنا يوسف عن ابى يوسف عن ابى حنيفة عن ابى هند ان يزيد بن معاوية او خليفة غيره كتب الى المدينة يسألهم عن صلاة الخوف فكتب اليه فيها بقول ابن عباس رضى الله عنهما وهو مثل قول ابراهيم النخعي - انتهى ؛ وبهذا ظهر انه يروى عن ابن عباس بواسطة - تأمل .

(١) قيل هو الامام ابو يوسف ، و عندى هذا ليس بصواب فان الامام محمدا يذكره فى هذا الكتاب باسمه يعقوب كما لا يخفى على من طالعه . وقد روى عن محمد بن جابر وشعبة والثورى وابن عيينة وقيس بن الربيع وهشام بن حسان كلهم شيوخ الامام محمد .

(٢) هو ابن سيار بن طلق السجيمى الحنفى ابو عبد الله انيامى اصله كوفى وكان اعمى ، من رجال ابن ماجه كما فى ج ٩ ص ٨٨ من التهذيب .

(٣) هو السيمى ، والحديث من طريق اسرائيل عن ابى اسحاق عن سليم بن عبيد السلولى رواه الديهقى فى ج ٣ ص ٢٥٢ من سننه قال كنت مع سعيد بن العاص بطبرستان وكان معه نفر من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال لهم سعيد ايكم شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف فقال لهم حذيفة : أنا .، مر اصحابك فليقوموا طائفتين طائفة منهم بازاء العدو وطائفة منهم خلفك فتكبر ويكبرون جميعا وتركع ويركعون جميعا وترفع ويرفعون جميعا ثم تسجد وتسجد الطائفة التى تليك وتقوم الطائفة الأخرى بازاء العدو فاذا رفعت رأسك قام هؤلاء الذين يلونك وخر الآخرون سجدا ثم تركع ويركعون جميعا ثم ترفع ويرفعون جميعا وتسجد فتسجد الطائفة التى تليك والطائفة =

عن سليم^١ بن عبد قال: كنا عند سعيد بن العاص بطبرستان فحضرت الصلاة ونحن نقاتل العدو و معنا رجال من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حذيفة وغير واحد فقال^٢: ايكم^٣ شهد صلاة الخوف مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال^٤ حذيفة: انا، قال: فكيف تأمرهم؟ قال: يلبسون^٥ اسلحتهم فتقوم طائفة بما يلي العدو و طائفة معك في الصلاة و تأمرهم ان حمل عليهم العدو ان يتكلموا و يسلموا فتصلي بالذين معك ركعة و تسجد بهم سجدتين ثم يقومون مصاف الذين لم يصلوا و يأتون فيصلون معك ركعة و سجدتين^٦ ثم يرجعون^٦ الى مصاف اصحابهم و يأتون فيركعون ركعة و سجدتين

= الاخرى قائمة بازاء العدو فاذا رفعت رأسك من السجود سجد الذين بازاء العدو ثم تسلم عليهم و تأمر اصحابك ان هاجهم هيج فقد حل لهم القتال و الكلام - انتهى . ثم ذكره البيهقي في ج ٣ ص ٢٦٢ و هناك سليم بن عبد السلولى الى آخره و رواه ابو داود و النسائي ايضا في سنتيهما من وجه آخر و هو عند البيهقي ايضا كما في سنته الى آخره .
(١) و في الاصول « سليمان بن عبيد » و هو خطأ ، و قد عرفت انه « سليم بن عبد » ، قال الحافظ في ص ١٦٣ من التعجيل: سليم بن عبدا و ابن عبد الله السلولى الكنانى الكوفى عن حذيفة و عنه ابو اسحاق السبيعى فقط و ثقة ابن حبان و قال: شهد غزوة طبرستان و قال العجلي كوفى ثقة و هم ثلاثة اخوة سليم بن عبد و عمارة بن عبد و زيد بن عبد ثقات سلولىون كوفيون - انتهى .

(٢) اى سعيد بن العاص .

(٣) و في الاصول « و ايكم يشهد » .

(٤) و في الاصول « قال » .

(٥) و في الاصول « يلبسون » بدون نون الاعراب .

(٦ - ٦) و كان في الاصل « ثم يسلمون و يرجعون » و هذا من سهو الناسخ فاعل لفظ =

ويسلبون [فيرجعون الى مصاف اصحابهم وياتون فيركعون ركعة وسجدتين - ١]
ويسلبون وقد قضوا الصلاة .

باب غسل الميت

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في غسل الميت يجرد ثيابه ويطرح على عورته خرقه ويوضع على تحت ويوضأ وضوءه للصلاة ولا يمضمض ولا يستنشق ويغسل رأسه ولحيته بالخطمي ولا يصرح ويبدأ في ذلك كله بيمينه ثم يغسل عورته من تحت الخرقه ثم يضجع^٢ على شقه الأيسر فيغسل^٣ شقه الأيمن بالماء القراح حتى تنقيه وترى ان الماء قد خلص الى ما يلي التخت ثم تضجعه^٤ على شقه الأيمن وقد امرت^٥ قبل ذلك بماء فاغلى^٦ بسدر فان لم يكن

= « يسلبون و » كان من تروك الأصل على الهامش فأدرجه الناسخ هاهنا ظنا منه ان هذا مقام السقوط ولم يعرف مكانه فحبط مفهوم المقام ، والصواب « ثم يرجعون » - الخ ؛
ومقام « يسلبون » يأتي بعد . ف

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، فزدناه ليستقيم مضمون الحديث وإن لم نزده يكون لطائفة ركعة واحدة وللأخرى ركعتان وهو خلاف المذهب كما لا يخفى ، وزيدت العبارة من الخارج لئلا يختل المقصود - تأمل فيه حتى ينجلي لك المرام .

(٢) هذا الباب في الأصل بعد خروج النساء الى العيدين فألحقته بباب صلاة الخوف فتنبه .

(٣) في الأصل « ثم يضطجع » - اهـ .

(٤) كذا في الأصل ، وفي الهندية « فيغتسل » .

(٥) كذا في الأصل الا انه بصيغة الغياب . وفي الهندية « يضطجعه » .

(٦) كذا في الأصول بصيغة الخطاب من الأمر بمعنى الحكم .

(٧) في البدائع « ان تغليه » - اهـ ج ١ ص ٣٠١ ، ولعل الفاء زائدة .

سدر فخرض^١ وإن لم يكن واحد منهما^٢ [فالماء القراح -^٣] اجزئ^٤ فتغسل^٥ شقه الأيسر بذلك الماء حتى تنقيه وترى أن الماء قد خلص إلى ما يلي التخت منه ثم تسنده إلى صدرك فت مسح بطنه مسحاً رقيقاً فإن خرج منه شيء مسحته ثم تضعه على شقه الأيسر فتغسل^٦ شقه الأيمن بالماء القراح حتى تنقيه وترى أن^٧ الماء قد خلص إلى ما يلي التخت منه ثم تنشفه في ثوب وقد أمرت بسريره قبل ذلك فاجمر وأمرت بأكفانه فاجمرت^٨ وترا ثم تبسط أكفانه بسطاً وهو الرداء ثم الأزار فوقها ثم تلبسه قميصه ثم تضع الحنوط^٩ في لحيته

(١) السدر شجر النبق والمراد به في باب الجنابة ورقه - كذا في ص ٢٤٧ من المغرب؛ وفي القبر خشبه مكان اللبن والخرض بضم الحاء المهملة وسكون الراء الاثنان بضم الهمة وكسرهما له دخل قوى في ازالة الأوساخ والادران.

(٢) كذا في الأصل، وفي الهدية «منها» وهو تصحيف.

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه، فزيد من البدائع.

(٤) كذا في الأصل، وفي الهدية «اخيري» وهو تصحيف لا معنى له.

(٥) وكان في الأصول «فتسل» والصواب «فتغسل».

(٦) وكان في الأصول «فيغسل» والصواب «فتغسله» بصيغة الخطاب كما هي من أول الباب على نسق واحد.

(٧) لفظ «أن» ساقط من الأصول ولا بد منه.

(٨) وكان في الأصول «فاجمر» وهو تصحيف، والصواب «فاجمرت».

(٩) بفتح الحاء العطر المركب من الأشياء الطيبة غير زعفران وورس لكرأتهما للرجال وجعلها في الكفن جهل - اه الدر المختار. كما يجعل ذلك في بلدة سورت واطرافها وهذا كله من الجهالة.

ورأسه وتضع الكافور ان كان على مساجده^١ ثم تعطف الأزار من شقه الأيسر ثم تنفيه من قبل الأيمن ثم تفعل بالرداء كذلك على رأسه وسائر جسده ثم تحمله على سريره ولا تتبعه نارا الى قبره فان ذلك يكره .

وقال اهل المدينة: ليس لغسل الميت شيء موقت^٢ عندنا وليس في ذلك صفة معلومة ولكن يغسل فيطهر^٣ .

وقال محمد بن الحسن: سبحان الله العظيم، كيف لم يعرف اهل المدينة غسل الميت حتى قالوا فيه هذا القول والآثار فيه كثيرة مبينة وغسل الميت واضح في ايدي الفقهاء، قال ذلك عبدالله بن مسعود ابراهيم النخعي ومحمد بن سيرين وغيرهم من الفقهاء والأمر فيه اشهر من ان يذكر جملة كما ذكر اهل المدينة .

اخبرنا يحيى بن سلية بن كهيل عن ابيه عن ابي الزعراء^٤ عن عبدالله بن مسعود^٥ رضي الله عنه انه قال: يغسل ثلاثا الوسطى منها بسدر .

(١) سواء فيه المحرم وغيره فيطيب ويغسل رأسه امداد عن التارخانة - رد المحتار .

(٢) وفي موطأ مالك « موصوف » مكان « موقت » .

(٣) وكان في الأصول « فليطهر » ، والصواب « فيطهر » كما هو في موطأ مالك .

(٤) بفتح الزاي وسكون العين المهملة بعدها راء مهملة هو عبدالله بن هاني الكندي ابو الزعراء الكبير الكوفي .

(٥) بقي هذا الاثر الواحد في الأصل والباقي ذكرها مؤلف الكتاب لكنها سقطت منه بدل عليه ما قاله الامام الشافعي في ج ١ ص ٢٣٤ من الآم والاحاديث فيه كثيرة ثم ذكر احاديث عن ابراهيم ومحمد بن سيرين - انتهى . ثم ذكر بعد هذا في الأصل آثار لا تناسب الباب .

(٦) قال الامام محمد في الآثار ص ٤٠ من باب الجنائز وغسل الميت: اخبرنا ابو حنيفة =

باب ' غسل المحرم وكفنه وحنوطه

قال أبو حنيفة : اذا مات الرجل والمرأة وهما محرمان فقد ذهب
عنهما احرامهما فيصنع بهما كما يصنع بالميت الذي ليس بمحرم من الكفن
وتغطية الرأس والوجه ولا بأس ' بأن يحنطوه ' [الا ان يكونوا محرمين

= عن حماد عن ابراهيم قال : يغسل الميت وترا اثنتين بماء واحدة بالسدر وهي
الوسطى وبجمر وترا ولا يكون آخر زاده الى القبر نارا يتبع بها ويكون كفنه
وترا - انتهى . وأخرجه الامام ابو يوسف في آثاره ص ٧٦ من رقم (٣٧٩) بهذا
الاسناد مطولا انه قال في غسل الميت بمجرد و يوضع على تحت ويجعل على عورته خرقه
بنحو ما قال أبو حنيفة في الباب وفيه حديث أم عطية انه عليه الصلاة والسلام قال لمن في
حق ابنه اغسلها ثلاثا او خمسا او سبعا - رواه الجماعة ؛ وحديث أخرجه ابو داود حدثنا
هدية بن خالد نا همام نا قيادة عن محمد بن سيرين انه كان يأخذ لغسل عن أم عطية يغسل
بالسدر مرتين والثالثة بالماء والكافور - انتهى . وفي نصب الراية قال النووي في الخلاصة
استاده على شرط البخاري ومسلم - انتهى . وعن أبي بن كعب رفعه ان الملائكة لما
مات آدم غسلوه بالماء والسدر ثلاثا وجعلوا في الثالثة كافورا - الحديث ؛ وسكت عنه
الحاكم وأخرجه عن الحسن بن عتي بن شمة السعدي عنه وقال صحيح الاسناد - انتهى .
(١١) لفظ ' باب ' ساقط من الأصول ، وعنوانه كان مندرجا بين لفظ ' فقد ' و لفظ
' ذهب ' فلعل هذا كان من تروك الأصل على الهامش فضل الناسخ مقامه فأدرجه بين
قوله ' وهما محرمان فقد ' وبين قوله ' ذهب عنهما ' فأخرج و أدرج في مقامه - ف .
ثم اعلم ان هذا البحث كان بعد ختم باب قصر الصلاة فأخرجته من هناك وألحقته باب
غسل الميت ليكون له شيء من المناسبة والأنسب له ان يكون في المناسك .

(٢ - ٢) كذا في الأصول بضمير المفرد أي المحرم ولعل الصواب ' ان يحنطوهما ' .

كتاب الحجة (باب غسل المحرم وكفنه وحنوطه) للإمام محمد الشيباني

لأنه يكره لهم مس الطيب - [^١] فإن لم يكونوا محرمين فانا لا نكره ^٢ لهم مس الطيب .

وقال اهل الحجاز مالك ^٢ وغيره : لا يغطي رأس المحرم اذا مات ولا يحنط .

وقال محمد بن الحسن : اخبرنا اسراييل بن يونس قال حدثنا منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد قال : سألت عائشة رضي الله عنها عن المحرم يموت فقالت : انما هو جسدا فعلوا به كما تفعلون بموتاكم .

(١) ما بين المربعين ساقط من الاصل ولا بد منه لتم صورة المسألة . ف

(٢-٢) وكان في الاصل « فان لم يكونوا محرمين لانا لا نكره - الخ » ، والصواب « فان لم يكونوا محرمين فانا لا نكره - الخ » .

(٣) كذا في الأصول ، ولفظ « مالك » لا نظنه ان يكون بقلم الامام محمد لأنه اعلم بمذهب مالك بل هو من تصرف بعض النساخ فان مالكا قاتل بجواز ذلك ؛ وفي المدونة ج ١ ص ١٦٨ وقال في المحرم لا بأس ان يحنط اذا كان الذي يحنطه غير محرم ولا تحنطه امرأته بالطيب ، وفي ج ٢ ص ١٥٢ من شرح الزرقاني قال مالك : وإنما يعمل الرجل ما دام حيا فاذا مات فقد انقضى العمل - اهـ . فلا يمتنع تطيب الميت المحرم ولا تغطية وجهه وبهذا قال ابو حنيفة وأتباعهما ؛ قلت : نعم بل هو قول الشافعي وغيره ولذا قال الامام وقال اهل الحجاز ولم يقل اهل المدينة قال في ج ١ ص ٣٠٨ من البدائع : ثم المحرم يكفن كما يكفن الحلال عندنا اي يغطي رأسه ووجهه وطيب ، وقال الشافعي : لا ينحمر رأسه ولا يقرب منه طيب - انتهى ؛ وقال الامام الشافعي في ج ١ ص ٢٣٩ من كتاب الآم : اذا مات المحرم غسل بماء وسدر وكفن في ثيابه التي احرم فيها او غيرها ولا يمس بطيب وينحمر وجهه ولا ينحمر رأسه ويصلى عليه ويدفن ؛ وقال بعض الناس : اذا مات كفن كما كفن غير المحرم وليس للميت احرام - انتهى .

كتاب الحج (باب غسل المحرم وكفنه وحنوطه) للإمام محمد الشيباني

أخبرنا اسمعيل بن رافع المدني^١ عن القاسم بن محمد أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مات ابنه واقد بن عبد الله وهو محرم في طريق مكة فكفنه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وغطى رأسه .

أخبرنا مالك بن أنس قال حدثنا نافع أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كفن ابنه واقد بن عبد الله ومات محرما بالجحفة وخنر رأسه^٢ .

أخبرنا خالد بن عبد الله^٣ عن المغيرة^٤ عن إبراهيم^٥ عن عائشة رضي الله عنها في المحرم يموت قالت : اصنعوا به كما تصنعون بموتاكم^٦ .

(١) كذا في الأصل . ويجوز في النسبة إلى المدينة المدني والمدني كما هو معروف في قواعد المنسوب . ف

(٢) كذا في الأصل وكذا أخرجه في موطنه ثم قال : وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة إذا مات فقد ذهب الإحرام عنه - اه ص ٢٣٧ : وزاد يحيى بن يحيى في روايته بعد قوله رأسه ووجهه وقال : لو لا أنا حرم لطيناها .

(٣) هو الواسطي .

(٤) هو ابن مقسم الضبي .

(٥) هو النخعي وهو موصوف عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها كما هو قبله .

(٦) وأما حديث ابن عباس في "صحيحين وغيرهما لا تخمروا رأسه ووجهه فهو من وادي "البشارات وهي لا تكون قوانين وضوابط حتى يكون لكل عامل أن يعمل بها وإنما هي من حقائق الغيب وتكون لو أحد غير معين فإذا اتصف بها واحد من الناس وقعت له في الخارج لا يشترك معه غيره فيها ولا يكون له حظ منها ومن هذا الوادي سبقك بها عكاشة ومن هذا الوادي بشره بالجنة على بلوى تصيبه ومن هذا الوادي لو لا صفة تركت حمزة تأكله السباع حتى يحشر يوم القيامة من بطونها فانها مختصة بأصحابها ولا تكون شريعة وحكما تشريعيًا عامًا وأمثالها كثيرة في الأحاديث والآثار بل في وقائع =

كتاب الحجة (باب غسل المحرم وكفنه وحنوطه) للإمام محمد الشيباني

= الصالحين كما يظهر لك من المراجعة الى روض الرياحين وغيره فهذه خصوصيات لا تعم ولا يشترك احد غير صاحب البشارة فيها فكذا ما نحن فيه فانه يبعث مليا فانه مع انه انقطعت اعماله في الدنيا ظاهرا فهذه له بشارة لا حكم تشريعي بل هو خاص به تأمل . قال في البدائع ج ١ ص ٣٠٨ ولنا ما روى عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في المحرم يموت خروبه ولا تشبهوه باليهود وروى عن علي انه قال في المحرم اذا مات انقطع احرامه ولان النبي صلى الله عليه وسلم قال : اذا مات انقطع عمله الا من ثلاثة ولد صالح يدعو له وصدقة وعلم عليه الناس ينتفعون به والاحرام ليس من هذه الثلاثة وما روى معارض بما رويناه في المحرم فبقى لنا - الحديث المطلق الذي رويناه ان هذا العمل منقطع على ان ذلك الحديث محمول على محرم خاص جعله صلى الله عليه وسلم مخصوصا به بدليل ما رويناه - انتهى . وفي شرح الزرقاني ج ٢ ص ١٥٢ وأجابوا عن حديث ابن عباس في الصحيحين وقصت برجل محرم ناقه فقتلته فقال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم اغسلوه بماء وسدر وكفوه ولا تغطوا رأسه ولا وجهه ولا تقربوه طيبا فانه يبعث يوم القيامة مليا بأنها واقعة عين لا عموم لها لانه علل ذلك بقوله فانه يبعث مليا وهذا الأمر لا يتحقق في غيره وجوده فيكون خاصا بذلك الرجل ولو استمر بقاؤه على احرامه لأمر بقضاء بقية مناسكه ولو اريد التحريم في كل محرم لقال فان المحرم كما قال ان الشهيد يبعث وجرحه يشعب دما وجواب من منع ذلك بأن الأصل ان كل ما ثبت لواحد في الزمن النبوي ثبت لغيره حتى يظهر التخصيص فيه تعسف اذا التخصيص ظاهر من التعليل والعدول عن ان يقول فان المحرم سلنا عدم ظهوره فواقع العين لا عموم لها لما بطرقها من الاحتمال وذلك كاف في ابطال الاستدلال - انتهى . وفي الجوهر النقي ج ٣ ص ٣٩٢ قلت : رواية أبي الزبير اخرجها مسلم في صحيحه ولفظه : وان تكشفوا في وجهه ، حسبته قال : ورأسه وحسبته بمعنى ظنته ولا شك ها هنا لأن الظن قسم الشك على ما قررناه في الكسوف ولو سلنا ذلك =

كتاب الحجة (باب غسل المحرم وكفته وحنوطه) للإمام محمد الشيباني

= فالوجه لا شك فيه وإنما وقع الشك في الرأس ولا يضر ذلك لأن الرواية بكشف الرأس صحيحة كثيرة فلا التفات إلى الشك الواقع في هذه الرواية وكلام البيهقي في الوجه ولا شك فيه وظهر بما ذكرنا أن الذين ذكروا الوجه لم يشكوا أيضا وساقوا المتن أحسن سياقة فروايتهم أولى أن تكون محفوظة لأنهم زادوا الوجه من عدة طرق صحيحة وقد نقل البيهقي عن الشافعي فيما مضى في أبواب الكسوف أن الجاني بالزيادة أولى أن يقبل لأنه أثبت ما لم يثبت الذي نقص ، فقتضى هذا أن المحرم إذا مات لا يغطي رأسه ولا وجهه عند الشافعي ومذهبه أنه يغطي وجهه وأما أبو حنيفة ومالك وغيرهما فالمحرم عندهم في حق النكفين كغيره لأن إحصاءه من عمله وقد انقطع عمله بالموت للحديث الثابت : إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث . وقال ابن بطال هو قول عثمان وعائشة وابن عمر . وفي الموطأ : مالك عن نافع أن ابن عمر كفن ابنه وأقدا ومات بالجحفة محرما وخمر رأسه ووجهه وقال لو لا أنا حرم لطيناها قال مالك وإنما يعمل الرجل ما دام حيا وإذا مات فقد انقضى العمل - اهـ . وروى ابن أبي شيبة في المصنف بسند صحيح عن عائشة أنه سئلت عن المحرم يموت فقالت اصنعوا به كما تصنعون بموتاكم . وحديث ابن عباس ليس بعام بل هو واقعة عين اطلع عليه الصلاة والسلام على بقاء إحصاء ذلك الرجل فيختص به ولا يتعدى إلى غيره إلا بدلين ولو بقي إحصاءه لطيف به وكنت مناسكه ولأنه أمر بغسله بناء وسدر والمحرم لا يغتسل بالسدر عند الشافعي حكاه عنه ابن المنذر في الأشراف وقال ابن الفصيص ويدل على أن الحديث خاص بذلك الرجل قوله عليه الصلاة والسلام فإنه يبعث مليا ولم يقل فإن المحرم كما قال فإن الشهيد يبعث يوم القيامة اللون لون الدم والريح ريح المسك . انتهى . وفي ج ٤ ص ١٢٥ من العارضة ولو علمنا أن إحصاء كل ميت باق وأنه يبعث يلي لقلنا بمذهب الشافعي في بقاء حكم الإحصاء على كل ميت محرم والنبي صلى الله عليه وسلم إنما علق حكم الإحصاء عليه بما علم أنه يبعث وهو يلي وهو أمر مغيب فلم يصح لنا أن نربط به حكما ظاهرا - انتهى . =

كتاب الحجّة (باب غسل قطاع الطريق و موت الرجل) للإمام محمد الشيباني

باب غسل قطاع الطريق و موت الرجل و هو مسافر

والمراة^١ تيمم وفيه^٢ الشهيد

قال ابو حنيفة رضى الله عنه فى الرجل يلقي اللصوص فيقتل فى الطريق و هو مسافر دون ماله انه يدفن بدمه و ثيابه كما^٣ يصنع بالشهيد و لا يغسل .

و من ههنا بطل ما قال ابن ابى شيبة فى باب تخمير رأس محرم مات من كتاب الرد فى رقم الحادى و الستين بعد رواية حديث ابن عباس المذكور من قبل و أجابوا عنه و ذكر ان ابا حنيفة قال يغطى رأسه - اهـ . و عثمان و ابن عمر و عائشة رضى الله عنهم من الصحابة و هم متقدمون على ابى حنيفة و هم قالوا بذلك و مالك و الاوزاعى و محمد و غيرهم قالوا بذلك و الأسود و النخعى و القاسم و غيرهم قالوا بذلك و هم غير ملومين بذلك ، و قد روى ابن ابى شيبة نفسه فى مصنفه عن عائشة ما يخالف حديث ابن عباس و لا يرد عليها و لما جاء بعدهم ابو حنيفة و قال بذلك صار هدفا للطعن هذا عجب العجائب فاعتبروا يا اولى الافكار ! و ليس فى حديث ابن عباس ما يدل على العموم ، و قد روى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : خمروا وجوههم و لا تشبهوا باليهود ، و هذا مرسل لكن رفعه الدارقطنى بطريق عطاء عن ابن عباس الحديث و سنده صالح و حكم ابن القطان بصحته و قال ابن حزم صح عن عائشة تخمير رأس المحرم اذا مات - اهـ . و بالجملة امامنا ليس بمنفرد فى ذلك بل معه جماعة من الصحابة و التابعين و مالك امام دار الهجرة و هذا خلاصة ما فى اجوبتى عن كتاب الرد و قد اجبت عنه فى سالف الزمان و هى مسودة لم تطبع بعد .

(١) اى و موت المراة و هى مسافرة و ليس معها نساء كما يأتى بعده .

(٢) اى و فى هذا الباب حكم الشهود ايضا .

(٣) اى يصنع به كما يصنع بالشهيد .

كتاب الحجة (باب غسل قطاع الطريق و موت الرجل) للإمام محمد الشيباني

وقال اهل المدينة في الذي يقتله اللصوص انه يغسل و يكبر عليه .
وقال محمد بن الحسن : و اى شهيد افضل من هذا فقد^١ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من قتل دون ماله فهو شهيد^٢ . رجل لقيه قوم من فساق الكفار من اهل الذمة فراودوه عن اهلك و ماله فأبى ذلك عليهم فضربوه^٣ بأسيا فهم حتى قتلوه اى شهيد ينبغي ان يكون افضل من هذا ينبغي ان يصنع به نحو ما^٤ يصنع بالشهداء .

وقال ابو حنيفة رضى الله عنه : اذا ماتت المرأة في السفر و ليس معها نساء يغسلنها تيممت صعيدا طيبا من وراء الثوب فوضع [الرجل -]^٥ الثوب على كفيه ثم يضرب ضربة على الارض ثم ينفضها نفضة خفيفة فيمسح بهما وجهها ثم يضرب ضربة اخرى ثم ينفضها نفضة خفيفة فيمسح كفيها وذراعيها الى المرفقين من تحت كفيها^٦ .

وقال ابو حنيفة : وكذلك اذا هلك الرجل مع النساء و ليس فيهن امرأته .
وقال اهل المدينة : اذا ماتت المرأة و ليس معها نساء يغسلنها ولا من ذوى الرحم من الرجال احد يلى ذلك منها ولا زوج يلى ذلك منها تيممت صعيدا طيبا فيمسح بوجهها و كفيها من الصعيد . قالوا : وكذلك الرجل

(١) اخرج النسائي من طرق في ج ٢ ص ١٥٣ من سنه .

(٢) كذا في الأصل ، و صير المفعول ساقط من الهندية و هو من سهو الناسح .

(٣) وفي الأصول « يصنع به و نحوه ما يصنع » و الصواب « به نحو ما » .

(٤) كذا في الأصل و هو الصواب ، وفي الهندية « من ذلك الثوب » و هو تصحيف .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه . و (٦) تأمل فيه .

(٧) كذا في الأصل ، وفي الموطأ « و اذا هلك الرجل » .

كتاب الحجّة (باب غسل قطاع الطريق و موت الرجل) للإمام محمد الشيباني

و ليس معه احد الا النساء و ليس فيهن امرأته و من ذوات المحرم من يغسله بممنه^١ ايضا .

و قال محمد بن الحسن : ليس ينبغي ان يغسل الرجل من النساء الا امرأته فأما ذوات المحرم فليس ينبغي ان يغسلنه^٢ و هن لا يحل لهن ان ينظرن منه في الحياة^٣ الا الى الوجه و الرأس و نحو ذلك و أما العورة فلا ينبغي ان ينظرن اليها في الحياة فكيف يغسلنه في الموت و انما جاء^٤ الأثر

(١) كذا في الأصل و كذا في الموطأ .

(٢) و كان في الأصل « ان يغسله » و هو تصحيف « يغسلنه » .

(٣) كذا في الأصل ، و في الهندية « منه من الحياة الا الوجه و الرأس - الخ » .

(٤) يشير انى ما رواه مالك عن عبد الله بن ابي بكر ان اسماء بنت عميس غسلت ابا بكر الصديق رضى الله عنه حين توفى ثم خرجت فسألت من حضرها من المهاجرين فقالت : انى صائمة و ان هذا يوم شديد البرد فهل على من غسل فقالوا : لا - انتهى . و أخرجه الامام محمد من طريقه فى ص ١٦٦ من باب المرأة تغسل زوجها من الموطأ ثم قال : و بهذا نأخذ لا بأس ان تغسل المرأة زوجها اذا توفى - اهـ . و روى البيهقي فى سننه من طريق ابي بكر بن عياش عن محمد بن ابي سهل عن مكحول مرسلًا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا ماتت المرأة مع الرجال ليس معهم امرأة غيرها و الرجل مع النساء ليس معهن رجل غيره فانهما يتيمان ويدفنان و هما بمنزلة من لا يجد الماء و روى عن سنان بن غرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فى الرجل يموت مع النساء و المرأة تموت مع الرجال ليس لواحد منهما محرما يتيمان بالصعيد و لا يغسلان - انتهى . و أزواجه صلى الله عليه وسلم حرام على المؤمنين لأنهن نساؤه فى الجنة لحكم الزوجية باق و كذا فاطمة زوجة على فى الدنيا و الآخرة لقوله صلى الله عليه وسلم « كل سبب و نسب منقطع يوم القيامة الا سببى و نسبى ، فالسبب الذى كان بينها لم يقطعه الموت » - الجوهر النقي .

كتاب الحجّة (باب غسل قطاع الطريق و موت الرجل) للإمام محمد الشيباني

في المرأة لأنها زوجته و عليها منه عدة فلذلك غسلته و قد كانت تنظر في الحياة و هي يحل لها ان تنظر الى ما لا يحل لغيرها من النظر اليه .

و قال ابو حنيفة رضي الله عنه في الشهيد يقتل في المعركة يدفن في دمه و ثيابه و لا يغسل ' الا انه ينزع عنه الجلد و السلاح و يزيدون ما شاؤا و ينقصون ما شاؤا و يصلي على الشهيد .

و قال اهل المدينة : لا يغسل الشهيد و لا يصلي عليه .

و قال محمد بن الحسن : سبحان الله العظيم و كيف ترك الصلاة على الشهيد و قد جاءت الآثار المعروفة المشهورة التي لا خلاف فيها ان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم صلى على شهداء احد فصلى يومئذ على حمزة بن عبد المطلب سبعين صلاة و ذلك انه صلى على حمزة ثم كان يوثى بالرجل منهم فيوضع مع حمزة فيصلى عليهما ' حتى صلى عليهم جميعا و صلى على حمزة سبعين صلاة ' ما كنت اظن ان بين الناس في هذا اختلافا ' .

(١) لفظ ' لا يغسل ' ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٢) كذا في الأصل ، و في الهندية ' عليها ' و هو تصحيف .

(٣) رواه الحاكم في المستدرک من حديث جابر و رواه احمد في مسنده من حديث ابن مسعود و أبو داود و الدارقطني و الحاكم من حديث انس و الدارقطني من حديث ابن عباس و كذا الحاكم و الطبراني و البيهقي في سننه و في الباب مراسيل و التفصيل في نصب الراية و الطحاوي و المعتصر و الجوهر النقي و غيرها من الكتب .

(٤) ثم ان الروايات في الصلاة على الشهيد قد اختلفت و لكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات و قد اخرج البخاري في المغازي من صحيحه : عن عقبة بن عامر ان النبي صلى الله عليه و سلم خرج يوما فصلى على شهداء أحد صلاته على الميت ؛ و تأويل =

كتاب الحجّة (باب غسل قطاع الطريق و موت الرجل) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا محمد بن ابان عن حماد عن ابراهيم النخعي في الشهيد يموت مكانه فقال: ينزع عنه خضاه و قلنسوته و^١ يحنط و يصلى عليه^٢ و يكفن في ثيابه التي

= ابن حبان و اليهقي بالدعاء تأويل مذهبي بارد يرده قوله صلاته على الميت في نفس الحديث و قد اخرج الحاكم في المستدرك من طريق ابى حماد الحنفى في الجهاد من رواية جابر انه صلى على حمزة رضى الله عنه و اسناده صالح كما لا يخفى و راجع ترجمة ابى حماد الحنفى و اذا تعارض النقي و الاثبات يقدم الاثبات و يؤخذ به لما عند المثبت من زيادة علم ليس عند النافى كما في الأصول فأخذ آمتنا بالأحوط المثبت و قالوا بوجوب الصلاة على الشهيد كما هو ههنا في كتاب الحجّة و معنى حديث جابر و لم يصل عليهم اى فردا فردا ولكنه صلى عليهم عشرة بعد عشرة و حمزة معهم كما اخرج الطحاوى عن ابى مالك الغفارى و أوله به و عليه مشى الزيلعى و المحقق ابن الهمام و من ههنا سقط ما الزم ابن ابى شيبة في رقم السابع بعد المائة من كتاب الرد في الصلاة على الشهيد حيث قال بعد حديث جابر و ذكر ان ابا حنيفة قال: يصلى على الشهيد - اهـ، وهو عمل بالأحاديث و مع هذا عليه الزام بمخالفة الحديث فيا للعجب! و قد ترك ابن ابى شيبة و من معه احاديث الصلاة على الشهيد و يؤلونها بتأويلات باردة و يدعونها جهارا و عيانا فلا لوم عليهم فالى الله المشتكى، و قد صلى على حمزة رضى الله عنه يوم احد سبعين مرة و هم يقولون لم يصل عليه و لم يصل صلى الله عليه و سلم على احد مستقلا الا على حمزة رضى الله عنه؛ و عند ابى داود من حديث انس و لم يصل على احد غيره معناه لم يصل مستقلا الا عليه فان الآخرين من الشهداء كانوا يحملون واحدا بعد واحد كما في حديث الطحاوى فكأنه صلى عليه مستقلا و لم يصل على غيره كذلك و بهذا يجمع بين الاحاديث المختلفة - تأمل.

(١) سقطت «الواو» من الأصل.

(٢) سقط الظرف من الأصل.

كتاب الحجّة (باب غسل قطاع الطريق و موت الرجل) للامام محمد الشيباني

اصيب فيها الا ان تكون شقعا [فان كانت شقعا - '] نزع منها ثوب^١ او زيد فيها ثوب^٢ وان رفع من مكانه ذلك فمات بعد ذلك بساعة او اكثر صنع به ما يصنع بالميت في اهله^٣. وقال ابو حنيفة رحمه الله: نأخذ بهذا الحديث كله [الا الكفن - '] فان شئت فكفنه بوتر وان شئت فكفنه بشفع.

اخبرنا اسمعيل بن عياش قال: حدثني عبد العزيز بن عبيد الله عن الشعبي والحكم قالا: الشهيد اذا مات في مكانه الذي قتل فيه فانه يدفن في ثيابه ودمه غير كتمه^٤ و خفيه وسراويله ولا يغسل ويصلى عليه وان حملوه و به رمق فأكل او شرب ثم مات فانه يغسل و يكفن و يدفن و يصلى عليه.

اخبرنا اسمعيل بن عياش قال حدثني هشام بن الغاز^٥ عن مكحول قال ينزع عن^٦ الشهيد اذا مات في المعركة خاتمه و منطقه و ما كان عليه من جلد

(١) ما بين المربعين ساقط من الاصل ، و إنما زيد من الهدية . ف

(٢) لفظ « ثوب » الحرفان منصوبان في الاصول . و الصواب رفعهما .

(٣) فهو مرتث و من ارتث غسل و صنع به ما يصنع بالموتى و فيه قصة شهادة عمر و عثمان و غيرهما و فيه الاحاديث ايضا .

(٤) كذا في الهدية ، و ما بين المربعين ساقط من الاصل من قلم الناسخ .

(٥) وفي الاصول « كيه » و هو خطأ ، و الكلمة بضم الكاف و تشديد الميم بعدها تاء التانيث و هي القلنسوة المدورة - كذا في المغرب .

(٦) بالمجمنين بينهما الف و هو هشام بن الغاز بن ربيعة الجرشي بضم الجيم و فتح الراء بعدها معجمة ابو عبد الله و يقال ابو العباس الدمشقي نزيل بغداد و كان على بيت المال لأبي جعفر من رجال الأربعة ثقة صالح الحديث من خيار الناس مات سنة ثلاث او ست او تسع و خمسين و مائة و كان عابدا فاضلا و جده ربيعة صحابي - كذا في التهذيب .

(٧) وفي الاصول « من » مكان « عن » .

كتاب الحجّة (باب رفع اليدين في صلاة الجنّازة) للإمام محمد الشيباني

و كتمه^١ و يصلي عليه^٢ ولا يغسل و ان حملوه و به رمق فاكل او شرب
فليصنع به ما يصنع بالحى اذا مات .

[باب رفع اليدين في صلاة الجنّازة]

و قال ابو حنيفة رحمه الله : لا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى و كذلك^٣
قال مالك بن انس و قال محمد بن الحسن : قد جاء فيه آثار - [.

اخبرنا محمد بن ابان عن عبد العزيز بن حكيم^٤ الحضرمي قال : رأيت

(١) و في الأصول « كيه » وهو خطأ ، و السكّة بضم الكاف و تشديد الميم بعدها تاء
التأنيث و هي القلنسوة المدورة - كذا في المغرب .

(٢) سقط الظرف من الأصول .

(٣) و في المدونة الكبرى ج ١ ص ١٦٠ : و قال مالك بن انس : لا ترفع الأيدي في
الصلاة على الجنّاز الا في اول تكبيرة ؛ قال ابن القاسم و حضرته غير مرة يصلي على
الجنّاز فما رأيت يرفع يديه الا في اول تكبيرة . قال ابن القاسم : و كان مالك لا يرى
رفع الأيدي في الصلاة على الجنّازة الا في اول مرة - انتهى .

(٤) ما بين المربعين من عنوان الباب و ما بعده ساقط من الأصول ، لكن الأثرين الذين
بعده اخرجهما في باب غسل الميت فبوت قبلهما مع زيادة مذهب الامامين المعروف
في كتب مذهبهما و ذكرت ما سقط من قوله و قال محمد - الخ ؛ فتنبه .

(٥) هكذا في ج ٢ ص ١٣٥ من ميزان الاعتدال و في اللسان ج ٤ ص ٢٩ ، ابن حكم
بدون الياء و لعل الصواب ما في الميزان و هو على وزن عظيم قال ابن معين : ثقة روى
عنه الثوري ايضا و انظر هل روى عنه محمد بن ابان ام لا . قلت : عبد العزيز بن عبد الحكيم
الحضرمي الكوفي ذكره البخاري في تأريخه الكبير و لم يذكر فيه جرحا ، و ذكره ابن ابى
حاتم و روى توثيقه عن ابن معين و ضعفه ابو حاتم قال : روى عن ابن عمر و زيد =

كتاب الحجّة (باب رفع اليدين في صلاة الجنّازة) للإمام محمد الشيباني

عبد الله بن عمر اذا صلى على الجنّازة رفع يديه في التكبيرة الأولى و لا يرفع في غيرها^١.

اخبرنا الوليد بن عبد الله بن جميع^٢ قال: رأيت ابراهيم النخعي صلى على

= ابن ارقم روى عنه ابو عوامة و معمر بن سليمان و القاسم بن مالك المزني و محمد بن فضيل و قال البخاري روى عنه الثوري و اسرائيل كناه زهير ابا يحيى قلت: يمكن ان يروى عنه محمد بن ابان اذا روى عنه اسرائيل و الثوري . ف

(١) يخالفه ما اخرجہ الدارقطني في علله كما في ج ٢ ص ٢٨٥ من نصب الراية عن عمر ابن شبة حدثنا يزيد بن هارون ابا يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا صلى على الجنّازة رفع يديه في كل تكبيرة و اذا انصرف سلم - انتهى . قال الدارقطني: هكذا رفعه عمر بن شبة و خالفه جماعة فرووه عن يزيد ابن هارون موقوفا و هو الصواب - انتهى . و لم يرو البخاري في كتابه المفرد في رفع اليدين شيئا في هذا الباب الا حديثا موقوفا على ابن عمر و حدثنا موقوفا على عمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم - انتهى . و الموقوف اخرجہ البيهقي في ج ٤ ص ٤٤ من سننه عن ابن ادريس عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر انه كان يرفع يديه على كل تكبيرة من تكبيرات الجنّازة و اذا قام بين الركعتين يعني في المكنوبة، و يذكر عن انس ابن مالك انه كان يرفع يديه كلما كبر على الجنّازة، قال الشافعي: و بلغني عن سعيد بن المسيب و عروة بن الزبير مثل ذلك، قال البيهقي: و روياه عن قيس بن ابي حازم و عطاء ابن ابي رباح و عمر بن عبد العزيز و الحسن و محمد بن سيرين - انتهى . زاد في المدة القاسم بن محمد و موسى بن نعيم و ابن شهاب و ربيعة و يحيى بن سعيد و مالك في رواية ابن وهب عنه انتهى . و بهذا يظهر ان اهل المدينة فاثون برفع الايدي فالأولى في الباب ان يقال . و قال اهل المدينة: يرفع يديه في صلاة الجنّازة - تدبر .

(٢) هو الزهري المكي الكوفي من رجال مسلم و أبي داود و الترمذي و النسائي كما في =

كتاب الحجة (باب رفع اليدين في صلاة الجنازة) للإمام محمد الشيباني

الجنازة فكبر عليها اربعا رفع يديه^١ في [التكبيرة -^٢] الأولى ولم يرفعهما^٣ فيما سوى ذلك .

[وقال ابو حنيفة رضى الله عنه في الرجل فاتته تكبيرة مع الامام ينتظر حتى يكبر الامام فيكبر معه ثم يقضى ما فاتته بعد سلام الامام : وكذلك قال اهل المدينة مالك وغيره ؛ وقال محمد بن الحسن : وقد جاء

= ج ١ ص ١٣٨ من التهذيب ، وانظر ان محمد بن الحسن يروى عنه .

(١) وكان في الأصول « يده » ، وهو تصحيف ، والصواب « يديه » .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٣) وفي الأصول « لم يرفعها » ، وفي الباب حديث مرفوع اخرج الترمذى والدارقطنى والبيهقى عن يحيى بن يعلى عن ابي فروة يزيد بن سنان عن زيد بن ابي انيسة عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى على الجنازة رفع يديه في اول تكبيرة ثم وضع يده اليمنى على اليسرى - انتهى . قال الترمذى : هذا حديث غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه - اهـ . وفي الجوهر النقي ذكره المزى في الأطراف وعزاه الى الترمذى ثم قال : رواه الحسن بن عيسى عن اسمعيل الوراق عن يحيى بن يعلى عن يونس بن خباب عن الزهرى نحوه - انتهى ؛ فاندفع الانفراد وحديث اخرج الدارقطنى من حديث طاوس عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه على الجنازة في اول تكبيرة ثم لا يعود - انتهى ؛ وسكت عنه الدارقطنى ومن ههنا بطل قول ابن حزم في المحلى : ان ابا حنيفة قائل برفع الايدي في كل تكبيرة من صلاة الجنازة وتعجب منه وقوله هذا اعجب منه كيف نسب اليه القول المجلس المختلق ومثل هذا في المحلى كثير .

(٤) وفي ج ١ ص ١٦٣ من المدونة قال : وسألت مالكا عن الرجل يأتى الجنازة وقد فاته الامام ببعض التكبير أو يكبر حين يدخل أم ينتظر حتى يفرغ الامام فيكبر قال =

كتاب الحجّة (باب رفع اليدين في صلاة الجنازة) للإمام محمد الشيباني
فيه آثار - ١] .

اخبرنا محمد بن ابان عن حماد عن ابراهيم قال : اذا جئت و قد فاتك
شيء من التكبير فتابع التكبير حتى يتم [الامام - ٢] .

اخبرنا سفيان الثوري قال^٢ عن ابراهيم و حماد عن ابراهيم قال : ما فاتك

= بل ينتظر حتى يفرغ الامام و يدخل بتكبيره الامام و يقضى ما فاتته اذا فرغ الامام
قلت : كيف يقضى في قوله أ يتبع بعض ذلك بعضا ؟ قال : نعم ، يتبع بعض ذلك بعضا
كذلك قال لي مالك - انتهى . وفي الجوهر النقي قلت : المسبوق لا يشتغل بشيء مما فاتته
بل يدخل اولاً مع الامام ثم يتم ما فاتته او يقضيه عملاً بالروايتين و كل تكبيرة ههنا
بمنزلة ركعة فكما لا يؤدي ركعة قبل الدخول فكذا التكبيرة و لو فاتته تكبيرة فكبر
ثم قضى ما فاتته صارت تكبيراته خمسا ، ولهذا قال ابو حنيفة و محمد بن الحسن ينتظر
حتى يكبر الامام فيكبر معه ثم يقضى ما فاتته و هو رواية ابن القاسم عن مالك - انتهى .
(١) ما بين المربعين زيادة من الخارج فان آثار المسألة في باب الغسل موجودة فلا محالة
سقط من الأصول قول ابي حنيفة و أهل المدينة و قول محمد بن الحسن كما لا يخفى و هذه
الآبواب كلها للرد على اهل الحجاز و هذا ظاهر على من طالع كتاب الأم للإمام الشافعي
رحمه الله و المسألة فيه و لذا زدته لسكون مناسا للآثار .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل .

(٣) ههنا ياض في الأصول و قد سقط شيخ الثوري من الكتاب و لعله ابو هاشم او
المغيرة الضبي او منصور بن المعتمر او الأعمش فانهم شيوخ الثوري و من الرواة عن
ابراهيم النخعي و لم اجد الاثر في غير كتاب الحجّة من الجوهر النقي و سنن البيهقي
و نصب الراية و الدراية و النخوص و الطحاوي و المدونة و كتاب الآثار و الموضئين
و المحلى حتى يعلم شيخ الثوري من هو - لعل الله يحدث بعد ذلك امرا .

من التكبير فاقضه^١ يعني على الجنازة .

باب ' المشي مع الجنازة

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في المشي مع الجنازة المشي^٢ خلفها افضل من المشي امامها و ان مشى امامها فلا بأس ما لم يتغيب عنها و يكره^٣ ان يتقدمها الراكب .

(١) وفي المدونة ج ١ ص ١٦٣ قال: علي بن زياد عن سفيان عن المغيرة عن الحارث ابن يزيد الكلبي قال: اذا انتهيت الى الامام وقد كبر تكبيرة على الجنازة فلا تكبر واقم حتى يكبر الثانية فكبر انما ينزلونه بمنزلة الركعة - اهـ ، فقيه سفيان عن المغيرة لكن عن غير ابراهيم ثم قال ابن وهب عن ابن ابي ذئب عن قارظ بن شيبة عن ابن المسيب انه كان يقول يني على ما بقي من التكبير على الجنازة ، قال ابن وهب عن رجال من اهل العلم عن علي بن ابي طالب و ابن شهاب وعطاء بن ابي رباح و ابن ابي سلة و محمد ابن عبد الرحمن مثله - انتهى . و بطل قول ابن حزم انه لم يرو عن صحابي و هذا علي بن ابي طالب رضى الله عنه أليس هو بصحابي عنده - و العلم عند الله تعالى . قلت: روى ابن ابي شيبة عن ابي الأحوص عن مغيرة عن ابراهيم قال: اذا فاتك تكبيرة او تكبيرتان على الجنازة فبادر و كبر ما فاتك قبل ان ترفع - اهـ ، في الرجل يفوته بعض التكبير على الجنازة يقضيه ام لا فشيخ سفيان الذي سقط هو مغيرة (ق ٢٨٤ / ٢) من نسخة مكتبة السعيدية . ف

(٢) هذا الباب كان في الأصول بعد باب صلاة الكسوف فالحقته بأبواب الجنائز .

(٣) كان في الأصول « و المشي » بزيادة الواو .

(٤) كذا في الأصل ، وفي الهندية « فتركوه » و هو تصحيف « ويكره » .

و قال اهل المدينة : المشي امامها افضل من [المشي - ^١] خلفها . و ^٢ قال محمد : فكيف يكون المشي امامها افضل ؟ قالوا : لأن عمر رضى الله عنه بلغنا انه كان يضرب ^٣ الناس امام جنازة زينب بنت جحش ^٤ ؛ وبلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يمشون ^٥ امام الجنازة ^٦ .

قيل لهم : اما ما ذكرتم ان عمر رضى الله عنه كان يضرب الناس امام جنازة زينب بنت جحش فانه بلغنا ان الناس قد كثروا في جنازتها فضربهم

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٢) والواو ساقط من الأصل ، والصواب اثباتها .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الموطأ والمدونة « يقدم » مكان « يضرب » ، وعليه شرح الزرقاني وقد ضبطه فهو الأرجح الأولى - والله تعالى اعلم .

(٤) وفي المدونة والموطأ : مالك عن محمد بن المنكدر عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير انه اخبره انه رأى عمر بن الخطاب يقدم الناس امام الجنازة في جنازة زينب بنت جحش زوج النبي صلى الله عليه وسلم - انتهى .

(٥) زاد في الموطأ والمدونة « والخلفاء كلهم » لم جراً أبو بكر وعمر وعثمان وابن عمر ، وأخرجه الإمام محمد في ص ١٦٧ من الموطأ : اخبرنا مالك حدثنا الزهري قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي امام الجنازة والخلفاء هم جراً وابن عمر ؛ اخبرنا مالك حدثنا محمد بن المنكدر عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير انه رأى عمر بن الخطاب يقدم الناس امام جنازة زينب بنت جحش ؛ قال محمد : المشي امامها حسن والمشي خلفها افضل وهو قول أبي حنيفة رحمه الله - انتهى .

(٦) رواه مالك في الموطأ والمدونة : عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يمشون امام الجنازة - انتهى ؛ وهذا مرسل . وراجع ج ٢ ص ٧ من شرح الزرقاني .

ليتقدموا حتى لا يزدحموا ؛ و بلغنا ان علي بن ابي طالب رضى الله عنه سئل عن المشى مع الجنّازة خلفها افضل ام امامها ، فقال : المشى خلفها افضل ، فقيل : ان ابا بكر و عمر كان يمشيان امام الجنّازة ، فقال علي رضى الله عنه : انها يعلمان ان المشى خلفها افضل من المشى امامها 'ولكنهما ييسران' 'ميسران' احبا ان 'ييسرا' على الناس' .

(١ - ١) و كان فى الاصل 'يسيران مسيران' وهو خطأ ، فهو إما يسران او يسيران ؛ وفى الطحاوى : ولكنهما سهلان يسهلان على الناس ؛ وفى رواية اخرى له : انها يكرهان ان يخرججا على الناس : انتهى - راجع سنن البيهقى و الجوهر التقي و الطحاوى .
(٢) و كان فى الاصل 'مسيران' .

(٣) بعد لفظ 'ان' ، ياض فى الاصل مقدار سطر و نصف سطر .
(٤) يأتى آخر الباب موصولا ، و رواه عبد الرزاق فى مصنفه كما فى نصب الراية اخبرنا الثورى عن عروة بن الحارث عن زائدة بن اوس عن سعيد بن عبد الرحمن بن ابري عن ابيه قال كنت فى جنازة و أبو بكر و عمر يمشيان امامها و على يمشى خلفها فقلت : لعل : اراك تمشى خلف الجنّازة و هذان يمشيان امامها ، فقال علي : لقد عليا ان فضل المشى خلفها على المشى امامها كفضل صلاة الجماعة على الفذ ولكنهما احبا ان ييسرا على الناس ؛ و رواه ابن ابي شيبة حدثنا محمد بن فضيل عن يزيد بن ابي زياد عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن ابن ابري قال : كنت فى جنازة - الحديث ؛ انتهى . و رواه الطحاوى فى ج ١ ص ٢٧٩ و البيهقى فى ج ٤ ص ٢٥ من سننه عن زائدة بن خراش عن ابن ابري و زائدة بن خراش هو زائدة بن اوس بن خراش ثقة و رجال الطحاوى و البيهقى كلهم ثقات و عروة بن الحارث ابو فروة ثقة و سعيد بن عبد الرحمن ثقة و أبوه صحابى قال الحافظ فى ج ٣ ص ١٤٧ من الفتح اسناده حسن و هو موقوف له حكم المرفوع - اهـ . و قال الهيثمى فى مجمع الزوائد : رجاله ثقات .

وقد بلغنا [عن ابن مسعود - ١] انه كان يقول: الجنائز متبوعة وليست بتابعة .

اخبرنا اسمعيل بن عياش قال: حدثني صفوان بن عمرو^٢ عن المشيخة^٣ ان عثمان بن عفان قال ان جناز المسلمين نور فقدموا نوركم بين ايديكم وامشوا خلفها وان جناز المشركين لا نور لها يمشون امامها ويحملونها خلفهم بخالفوهم .
اخبرنا خالد بن عبد الله عن يحيى الجابر^٤ عن^٥ ابي ماجدة عن عبد الله ابن مسعود قال: سألنا نبينا صلى الله عليه وآله وسلم عن السير بالجنائز فقال: ما دون الخب ان يك خيرا يتعجل اليه وان يك شرا فبعدا لأهل النار الجنائز متبوعة وليست بتابعة وليس منها من تقدمها .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٢) وكان في الأصل « ليس » وهو تصحيف . والصواب « ليست » .

(٣) وكان في الأصل « صفوان بن عمرو » بدون الواو ولا بد منها ، وهو صفوان بن عمرو بن هرم السكسكي ابو عمرو الحمصي من رجال السنة الا البخاري كما في ج ٤ ص ٤٢٨ من التهذيب .

(٤) « المشيخة » له معروفون عبد الله بن بسر المازني الصحابي وجبير بن نفير و شريح بن عبد و راشد بن سعد و سليم بن ثامر و يزيد بن خمير ابو ادريس السكوني و عبد الله بن بشر الحمصي و عبد الله بن بسر الجبراني و جماعة غيرهم كما في التهذيب .

(٥) وكان في الأصل « يحيى بن الجابر » وهو من سهو الناسح . والجابر لقب « يحيى » وهو يحيى بن عبد الله بن الحارث الجابر ويقال المجبر التيمي ابو الحارث الكوفي كان يجبر الأعضاء كما في ج ١١ ص ٢٣٨ من التهذيب .

(٦) وهذا الطريق اخرجه ابو داود والترمذي والطحاوي وأحمد وابن أبي شيبة وإسحاق ابن راهويه وأبو يعلى في مسانيدهم - نصب الراية .

كتاب الحجة (باب كيف يدخل الميت في القبر) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا خالد بن عبد الله عن يزيد بن ابي زياد مولى بني هاشم عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن عبد الرحمن بن ابري قال : بينا انا امشي مع علي بن ابي طالب رضي الله عنه خلف الجنائزة و ابو بكر وعمر رضي الله عنهما يمشيان امام الجنائزة قال فقلت : ما بال ابي بكر وعمر رضي الله عنهما يمشيان امامها وانت تمشي خلفها قال : اما انها يعلمان ان المشي خلفها افضل من المشي امامها كفضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ لكنها يسيران مُيسران يحبان ان يسيرا على الناس .

[باب كيف يدخل الميت في القبر - ٢]

[قال ابو حنيفة رضي الله عنه : يدخل الميت من قبل القبلة ولا يسئل سلا من قبل الرجلين . وقال اهل الحجاز : سل الميت سلا من قبل رأسه . وقال محمد بن الحسن : كيف قالوا ذلك وقد جاء فيما قال ابو حنيفة آثار كثيرة -] .

(١) وكان في الأصل « زيد بن زياد » وهو خطأ ، والصواب « يزيد بن ابي زياد » وهو القرشي الهاشمي ابو عبد الله مولا هم الكوفي من رجال الستة الا البخاري كما في ج ١١ ص ٣٢٩ من التهذيب .

(٢) هذا الباب ساقط من الأصل لكن آثاره في باب غسل الميت مروية فلذا بوبت عليها ولعل الباب مع قول ابي حنيفة وقول اهل المدينة وقول الامام محمد سقط بسهو الناسخ والقرينة القوية على السقوط من النسخة ما قاله الشافعي في ج ١ ص ٢٤١ من كتاب الام فراجع قوله وقال بعض الناس الى آخره - فتنبه .

(٣) هذا مأخوذ من كتاب الآثار للإمام محمد رحمه الله .

(٤) هذا مأخوذ من كتاب الام للإمام الشافعي ج ١ ص ٢٤٣ .

(٥) زيادة من الخارج للكمال فما بين المربعين زدت ليناسب الآثار المروية في الباب .

كتاب الحجة (باب كيف يدخل الميت في القبر) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا محمد بن ابان عن حماد قال قلت لابراهيم النخعي: من اين يدخل الميت؟ قال: من قبل القبلة ولا يسلم من قبل رجله .

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا عمران بن ابي عطاء^١ قال: شهدت محمد ابن الحنفية و^٢ صلى على ابن عباس رضى الله عنهما فكبر عليه اربعا وأدخله من قبل القبلة وضرب عليه فسطاطا ثلاثة ايام .

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا الحسن بن عبيد الله^٣ عن ابراهيم النخعي انه قال: خذ الجنازة من قبل القبلة .

اخبرنا سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن عمير^٤ بن سعيد النخعي قال قال علي بن ابي طالب رضى الله عنه: يدخل^٥ الجنازة من قبل القبلة^٦ .

(١) هو ابو حمزة القصاب الواسطي كما في ج ٨ ص ١٣٥ من التهذيب .

(٢) والواو ساقط من الاصول ولا بد منه .

(٣) هو ابن عروة النخعي ابو عروة الكوفي كما في ج ٢ ص ٢٩٢ من التهذيب .

(٤) وكان في الاصل ، عمر بن سعيد ، وهو تصحيف ، والصواب ، عمير ، مصغرا .

(٥) وكان في الاصل ، يخرج ، وهو تحريف ، والصواب ، يدخل ، والجنازة بفتح

الجيم : الميت - كما في المغرب .

(٦) روى الترمذي في باب ما جاء في الدفن بالليل ج ١ ص ١٢٥ من حديث المنهال بن

خليفة عن الحجاج بن ارطاة عن عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه

وسلم دخل قبرا ليلا فاسرج له سراج فأخذه من قبل القبلة وقال رحمك الله ان كنت

لاواها تلاءا للقرآن وكبر عليه اربعا ، قال الترمذي: هذا حديث حسن ؛ وأخرجه البيهقي

ايضا في ج ٤ ص ٥٥ من سننه وفي ج ٢ ص ٣٠٠ من نصب الراية ؛ اخرج ابن ابي شيبة

في مصنفه عن عمير بن سعيد ان عليا كبر على يزيد بن المكفف اربعا وأدخل من قبل =

اخبرنا^١ ابو مالك النخعي^٢ قال حدثنا عثمان بن عمير ابو اليقظان^٣ عن

= القبلة و أخرج ايضا عن ابن الحنفية انه ولي ابن عباس فكبر عليه اربعا و ادخله من قبل القبلة - انتهى . وفي المحلى لابن حزم صح عن علي انه ادخل يزيد بن المكف من قبل القبلة و عن ابن الحنفية انه ادخل ابن عباس من قبل القبلة - اهـ . وفي الجوهر النقي و أخرج عبد الرزاق في مصنفه : ادخال علي رضي الله عنه ابن المكف من جهة القبلة ، ثم قال : و به نأخذ - انتهى . وفي البدائع : انه صلى الله عليه و سلم انما ادخل القبر سلا لأجل الضرورة لأنه صلى الله عليه و سلم مات في حجرة عائشة رضي الله عنها من قبل الحائط فكان قبره لزيق الحائط واللحد تحت الحائط فتعذر ادخاله من قبل القبلة فسل الى قبره سلا لهذه الضرورة و لأن جانب القبلة معظم فكان ادخاله من هذا الجانب اولى و قول الشافعي هذا امر مشهور قلنا روى عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي انه قال حدثني من رأى اهل المدينة في الزمن الاول انهم كانوا يدخلون الميت من قبل القبلة ثم احدثوا السل لضعف اراضيهم بالبيع فانها كانت سخة - انتهى : فزمن ابراهيم النخعي زمن الصحابة و التابعين مقدم على زمن الشافعي بكثير من السنين - تدبر .

(١) ليس لهذا الحديث ايضا باب في الكتاب وهو ايضا مذكور في باب الغسل ولا يناسبه فأخرجته منه و ألحقته بهذا الباب .

(٢) هو اثنان احدهما الواسطي من رجال ابن ماجه اسمه عبد الملك كما في ج ١٢ ص ٢٢٩ من التهذيب و الثاني عبيد الله بن الأخنس الخزاز ابو مالك النخعي من رجال الستة كما في ج ٧ ص ٢ من التهذيب و المذكور في الكتاب هو الاول .

(٣) و كان في الاصل « عثمان ابو القظان » و هو خطأ ، و الحديث بهذا الاسناد رواه الديهقي في ج ٣ ص ٨٠٨ من السنن : رواه عبد الرزاق عن الثوري عن مسلم بن عبد الرحمن عن عثمان بن عمير ابي اليقظان عن زاذان به و رواه وكيع و الفريابي و جماعة عن سفيان عن عثمان بن عمير لم يذكروا فيه مسلم بن عبد الرحمن - انتهى .

زاذان ابو عمر^١ عن جرير بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:
اللحد لنا والشق لغيرنا .

باب^٢ اقتناء الخصيان

وقال^٣ محمد: لا بأس باقتناء الخصيان ولا بأس^٤ بدخولهم على النساء

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « ابو عمرو » بالواو ، والصواب بدون الواو
هو ابو عمر زاذان الكندي كما في ج ٣ ص ٣٠٢ من التهذيب و ج ٣ ص ٤٠٨ من
من سنن البيهقي ، والحديث روى عن ابن عباس ايضا مرفوعا رواه البيهقي عن علي بن
عبد الأعلى عن ابيه عن سعيد بن جبير عنه به مثله ، وأخرجه اصحاب السنن الأربعة ايضا
بهذا الاسناد كما في ج ٢ ص ٢٩٦ من نصب الراية ، قال الترمذي : غريب بهذا الوجه ،
وحديث جرير بالاسناد المذكور أخرجه ابن ماجه ايضا في سننه ورواه احمد وأبو داود
الطيالسي وابن أبي شيبة في مسانيدهم ، ورواه عبد الرزاق في مصنفه و من طريقه رواه
الطبراني في معجمه وأبو نعيم في الحلية في ترجمة زاذان قال ابو نعيم رواه عن ابي اليقظان
سفيان الثوري وعمر بن قيس الملائي وسجاج بن ارطاة وأبو حمزة الثمالي وقيس بن
الريبع - انتهى ؛ وله طريق آخر عند احمد في مسنده عن ابي جباب عن زاذان والتفصيل
في نسب الراية و روى ايضا من حديث جابر رضي الله عنه .

(٢) عنوان الباب ليس بموجود في الكتاب وإني جعلت لما يأتي بابا والمسألة مذكورة
في آخر أبواب الجائز ولا ادري وجه ادخال الناسخ اياها في أبواب الجائز وإنما هي
من باب الحظر والاباحة و كتاب "كراهية وكتاب الاستحسان كما لا يخفى على اهل
العرفان و اتبعت الأصول في ابقاتها في آخر الجائز تنبه .

(٣) كذا في الأصل ، ولعل الصواب قال ابو حنيفة . . و

(٤) الأس الشدة لا بأس لا شدة ولا ضيق فيه لا سيما اذا كانت الحاجة داعية اليه =

ما لم يبلغوا الحنث فإذا بلغوا الحنث لا ينبغي أن يدخلوا على الحرائر وهن مكشوفات^١ الرأس و البلوغ عندنا إذا بلغ الخصى خمسة عشر سنة^٢ فأتَمَّها لأنه لا يحتمل فيبلغ قبلها فإذا تمت له خمسة عشر سنة لم يدخل على النساء وهن مكشوفات^٣ الرأس و فصل^٤ و اقتناء الواحد والكثير سواء في هذا .

وقال^٥ مالك بن انس اكره اقتناء الخصيان^٦ لأننا لو لا نقتيهم^٧ لم يخصوا

= وفي الدر المختار و كره استخدام الخصى ظاهره الاطلاق وقيل بل دخوله على الحرم لو سنه خمسة عشر - اهـ . وفي رد المختار ج ٥ ص ٢٦٠ لأن فيه تحريض الناس على الخشاء، وفي غاية البيان عن الطحاوي ويكره كسب الخصيان وملكهم واستخدامهم - اهـ . قال الحموي : لم يظهر لي وجه كراهة كسبه اقول لعل المراد كراهة كسبه على مولاه بأن يجعل عليه ضريبة او مطلقا لأن كسبه عادة في استخدامهم و دخوله على الحرم - تأمل ، ثم رأيت الثاني في التجنيس و المزيد و نصه لأن كسبه يحصل بالمخالطة مع النسوان - اهـ فله الحمد - اهـ . و عبارة كتاب الحجة على تحريم الكراهة و على عدم الحنث تدل على خلاف الأولى كما هو بمقتضى كلمة لا بأس - تدبر ، قال الشامي : قيده بالسن لما قيل ان الخصى لا يحتمل - اهـ ؛ وهو ايضا نص الامام محمد كما في الكتاب .

(١) و كان في الأصل « مكشوفات » و هو تصحيف ، و الصواب « مكشوفات » او « كاشفات » - والله اعلم .

(٢) لعل السن المذكور متفق عليه في الخصى بين أئمتنا الثلاثة و الا ففي غير الخصى مختلف فيه بينهم و عن الامام فيه روايتان - تدبر .

(٣) هكذا في الأصول ، لعل معناه بعد من قرب النساء بعد مضي خمسة عشر سنة فانه بالغ .

(٤) كذا في الأصل ، وفي الهندية « وفي هذا قال » و الصواب ما في الأصل .

(٥ - ٥) و كان في الأصل « لأنه لو لا انا نقتيهم » و هو كما ترى خطأ ، و الصواب « لأننا لو لا نقتيهم » و ما في الأصل من تحريفات الناسخ .

ثم رجع عن هذا بعد ذلك ، و قال ^١ : لا بأس باقتناء الخصى الواحد فأما أكثر من ذلك فهو مكروه .

[و قال محمد بن الحسن - ^٢] فإن كان إنما كره أكثر من واحد لأنهم إنما يخصصون لأننا نقتنيهم ^٣ فلو أن كل رجل من المسلمين اتخذ خصيا واحدا

(١) و كان في الأصل « قال » ، والصواب « وقال » فزدت الواو من الخارج اقتضاء .
(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه على ترتيب الكتاب ، ولذا زدته بل ما كان في ابتداء المسألة من قوله « وقال محمد » وضعته هاهنا ليكون الكلام على نسق واحد - تدبر .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية « تقيهم » وهو تصحيف ، والصواب ما في الأصل وهو من الاقتناء .

(٤) فالحاصل ان الاقتناء والاستخدام جائز بلا كراهة والدخول بعد البلوغ على النساء مكروه تحريما كما سبق لكن قال الطحاوي في باب انزاع الخمر على الخيل ج ٢ ص ١٥٩ من شرح معاني الآثار : الا ترى انه لما نهى عن اخفاء بني آدم كره بذلك اتخاذ الخصيان لأن في اتخاذهم ما يحمل من تخفيفهم على اخفائهم لأن الناس اذا تحاموا اتخذهم لم يرغب اهل النسق في اخفائهم ، وقد حدثنا ابن ابي داود قال حدثنا القواريري قال ثنا عفيف بن سالم قال ثنا العلاء بن عيسى الذهبي قال اتى عمر بن عبد العزيز بنحصى فكره ان يبناعه وقال ما كنت لا عين على الاخفاء فكل شيء في ترك كسبه ترك لبعض اهل المعاصي لمعصيتهم فلا ينبغي كسبه انتهى . ومثله في باب اخفاء البهائم ج ٢ ص ٣٨٣ من الطحاوي وعلى الدخول اقصر الفهستاني ونقله عن الكرماني وهو ظاهر كتاب الحجج وقال الطحاوي والحديث والعلة يفيدان الاطلاق فكان هو المعتمد اه وهو ظاهر المنون كما في رد المحتار ونحوه في البدائع والطوري تكملة البحر وغيرهما من الشروح =

و كان ذلك واسعا لم يخرج مالك بن انس عما قال لأن المسلمين أكثر مما ينحصى من المشركين فان جاز لكل مسلم ان يتخذ خصيا واحدا كانت الحال على ما كره مالك بن انس من ذلك^١ .

= و الفتاوى فلعل في المسألة روايتين عن أئمتنا هذا - والله تعالى اعلم .

(١) روى مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يكره الانحصاء ويقول فيه تمام الخلق - انتهى . وقد اخرجہ الدارقطني من طريق عمر بن أبي اسمعيل عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تنحصوا ما ينمى خلق الله . وقد روى الطبراني وابن أبي عدي عن ابن مسعود رضي الله عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان ينحصى احد من بني آدم - كذا في شرح الزرقاني للوطأ .

كتاب الصيام

باب الرجل يصوم يوم الفطر وهو يظن

انه من شهر رمضان

قال ابو حنيفة رضى الله عنه : اذا صام الناس يوم الفطر وهم يظنون انه من شهر رمضان فجاءهم ثبت بأن هلال شهر رمضان قد رؤى قبل ان يصوموا يوم وان يومهم ذلك احد و ثلاثون فانهم يفطرون ذلك اليوم اية ساعة جاءهم الخبر فان كان الخبر جاءهم قبل زوال الشمس افطروا و خرج بهم امامهم فيصلى بهم العيد و ان جاءهم الخبر بعد زوال الشمس افطروا و خرجوا من الغد .

و قال اهل المدينة بقول ابي حنيفة في الفطر غير انهم قالوا : [لا -] يصلون صلاة العيد ان جاءهم ذلك بعد الزوال .

و قال محمد بن الحسن : قد جاء في هذا يعينه اثر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم روته الثقات ان شهودا اتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشيّة فأخبروه انهم رأوا الهلال بالأمس وأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس ان يفطروا و ان يخرجوا من الغد لعيدهم .

(١) و كان في الأصل « يرى » وهو نصيف ، والصواب « رنى » .

(٢) و كان في الأصل « احد و ثلاثون يوما » .

(٣) كذا في الأصل و لعل حرف « من » سقط قل « ذلك اليوم » - و الله اعلم . ف

(٤) لفظ « بهم » ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه ، وهو موجود في الموطأ .

(٦) كذا في الأصل ، وفي الهندية « من الغد » وهو تصحيف .

اخبرنا بذلك شعبة بن الحجاج عن ابي بشر جعفر بن اياس عن ابي عمير
ابن انس بن مالك عن عمومة له من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ان رهطا شهدوا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم [من آخر النهار - '] انهم
رأوا الهلال بالأمس فأمر الناس ان يفطروا وقال : اغدوا^٢ غدا الى المصلى .

باب صوم رمضان في السفر

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في صوم شهر رمضان كل ذلك والحمد لله
واسع ان شئت فسم وان شئت فافطر وأحب الى في ذلك الصيام في السفر
لمن قوى عليه .

وقال بعض اهل المدينة منهم مالك بن انس : ذلك واسع وأحب
الى في ذلك الصيام في السفر ان^٢ قوى عليه ، وكذلك رمضان^٤ .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، وهو عند الطحاوي « من آخر النهار » ، وعند
اليهقي « من آخر النهار او بعد الزوال » ، وعند النسائي ص ١٦١ « بعد ما ارتفع النهار » ؛
والحديث رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني والطحاوي واليهقي وابن
ابي شيبة في مصنفه وابن حبان في صحيحه و ابو عوانة في مسنده والبسط في نصب الراية
والطحاوي والجوهر النقي والتلخيص والدراية وغيرها .

(٢) وفي سنن ابن ماجه : وان يخرجوا الى عيدهم من الغد ؛ وهو عند الدارقطني ايضا
وقال اسناده حسن وعند ابي داود والنسائي : « وإذا أصبحوا يغدوا الى المصلى »
والحديث صحيحه اليهقي والنووي وابن المنذر وابن السكن وابن حزم كما في التلخيص .
(٣) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهندية « في السفر واسع ان قوى عليه - اهـ »
وفي المدونة « لمن قوى عليه » .

(٤) كذا في الأصول ، هذه العبارة زائدة لا حاجة اليها فان المسألة في رمضان .

وقال

وقال غيره: لا يصوم في السفر فإن صام فعليه البدل لأن الله تعالى يقول: « فعدة من أيام أخر »، على وجه الرجعة^١
أما أن يقول: يقضى من صام فليس على هذا جاءت السنة .
بلغنا^٢ أن حمزة بن عمرو الأسلمي سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عن الصوم في السفر فقال: إن شئت فصم وإن شئت فافطر .

(١) هكذا في الأصول ، وأنت تعلم أن العبارة لا تنتظم وفيها خلل ظاهر ولا يصلح
ما أفسده الدهر لهذا تركت البياض هنا لأن العبارة سقطت من النسخة ولا بد منها ،
ولا بد من قوله « وقال محمد بن الحسن » بعد قوله « على وجه الرجعة » وفي الكتاب
بعد قوله: الرجعة أما أن يقول - إلى آخره ، وهو قول محمد بن جزماء وليس بمقولة غير
مالك - تدبر لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً .

(٢) هكذا ذكره بلاغا في ص ١٨٧ في باب الصوم في السفر من الموطأ أيضاً ثم قال: فهذا
نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعمامة من قبلنا - اهـ ، والحديث أسنده البخاري ج ١
ص ٢٦٠ من باب الصوم في السفر من صحيحه من حديث عائشة أن حمزة بن عمرو
الأسلمي قال للنبي صلى الله عليه وسلم أصوم في السفر وكان كثير الصيام فقال: إن شئت
فصم وإن شئت فافطر - انتهى . وأخرجه مالك في الموطأ عن هشام بن عروة عن أبيه
أن حمزة الأسلمي - الخ . وراجع ج ٢ ص ٩٧ من شرح الزرقاني وفتح الباري وعمدة
القاري فإنه مهم ، والحديث رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم
والدارقطني والطحاوي والبيهقي ، وعند أبي داود والحاكم أن حمزة قال: يا رسول الله!
أني صاحب ظهر أعالجه أسافر عليه وأكرهه وأنه ربما صادفني هذا الشهر يعني رمضان
وأنا أجد القوة وأجد أني أن أصوم أهون علي من أن أخره فيكون دينا علي فقال
أي ذلك شئت يا حمزة - انتهى . وفي هذا رد صريح على ابن حزم في ج ٦ ص ٣٥٣
من المحلى حيث حمله على صوم التطوع ، وقد رد عليه الحافظ في ج ١ ص ١٩٥ من
التلخيص حيث قال ادعى ابن حزم أنه إنما سأله عن صوم التطوع بدليل قوله في =

اخبرنا عباد بن العوام قال حدثنا عاصم بن سليمان قال سألت انس

= رواية عندهما اني اسرد الصوم لكن يتقضى عليه بأن عند ابى داود في رواية صحيحة من طريق حمزة بن محمد بن حمزة عن ابيه عن جده ما يقتضى انه سأله عن الفرض وصحتها الحاكم - انتهى ؛ وليس فيها الاقضاء بل الرواية صريحة في ذلك وقد قال صلى الله عليه وسلم : هي رخصة من الله تعالى ، والرخصة انما تطلق في مقابلة الواجب ولا حاجة الى السؤال عن صيام التطوع فانه موكول الى خيار المسلم كما هي وطيرة النوافل - تأمل ولبسط موضع آخر .

(١) هو الكلابي مولاهم ابو سهل الواسطي من رجال الستة مات سنة ثلاث او خمس او ست وثمانين مائة وقل سنة سبع وثمانين كما في ج ٥ ص ٩٩ من التهذيب وقد مر غير مرة في هذا الكتاب لكن لم يذكر الحافظ في شيوخه عاصم الاحول ولا يعد في ان يكون شيخ محمد في الكتاب عباد بن عباد بن حبيب الازدي العتكي ابو معاوية البصري وهو ايضا من رجال الستة وهو الذي روى عن عاصم الاحول كما في ج ٥ ص ٩٥ من التهذيب ، مات سنة ثمانين او احدى وثمانين ومائة فهما من طبقة واحدة كلاهما من شيوخ محمد فلعل لفظ عباد تصحف بالعوام ولا عجب فيه فان الكتاب مملو بالتصحيفات والسقطات والتروك والاغلاط ؛ فتأمل فيه - وراجع كتب الآثار حتى ينجلي لك ما خفي على هذا .

(٢) الأثر هذا رواه الطحاوي في ج ١ ص ٣٣٢ من شرح الآثار من طريق سفيان عن عاصم الاحول قال : سألت انس بن مالك عن صوم شهر رمضان في السفر قال : الصوم افضل ؛ ومن طريق الحسن بن صالح عنه به قال : ان افطرت فرخصة وان صمت فالصوم افضل ، ومن طريق شعبة قال : سمعت عاصما يحدث عن انس قال : ان شئت فسم وان شئت فافطر والصوم افضل - انتهى . وسفيان وشعبة والحسن بن صالح ثلاثة من شيوخ الامام محمد كما لا يخفى - فتنبه .

كتاب الحجة (باب الرجل يقدم من سفره وهو مفطر) للامام محمد الشيباني

ابن مالك عن الصوم في السفر قال : ان افطرت فرخصة الله وان صمت فالصوم افضل . وقال محمد بن سيرين : قال عثمان بن ابي العاص : ان صمت فالصوم افضل .

باب الرجل يقدم من سفره وهو مفطر

قال ابو حنيفة في الرجل يقدم من سفره وهو مفطر وامرأته مفطرة حين طهرت من حيضها نهرا انه لا يستحب [له -] ان يجامعها وهو في المصر لأنها مسلمان مقيمان في منزلها في شهر رمضان والناس صيام فكان يقول : يستحب لهما ان يكفأ عما يكف عنه الصائم وان فعلا فلا شيء عليهما .
وقال اهل المدينة : لا بأس على زوجها ان يصيبها .

وقال محمد بن الحسن : قول ابي حنيفة احسن وأشبه بالآثر

(١) لعل الاسناد من محمد الى ابن سيرين سقط من النسخة ، والآثر اخرج به البيهقي في ج ٤ ص ٢٤٥ من سننه من طريق روح ثنا شعبة عن عاصم عن محمد بن سيرين عن عثمان بن ابي العاص قال : الصوم في السفر احب الى وروى عن ابن مسعود معناه - انتهى .
وفي الباب مرفوعات وموقوفات - راجع الطحاوي وسنن البيهقي وكتب الستة والمستدرک والدارقطني وكنز العمال ونصب الراية والدراية والتلخيص والموطئين وفتح الباري وعمدة القاري وغيرها من الكتب .

(٢) وكان في الأصول « وقال » .

(٣) وكان في الأصول « انهما » .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٥) وكان في الأصول « في قول ابي حنيفة » بزيادة « في » . ولعل معناه ايضا صحيح

او يكون في الاصل « اقول » مكان « في » - تدبر .

كتاب الحجّة (باب الرجل يقدم من سفره وهو مفطر) للإمام محمد الشيباني

ولقد^١ بلغنا في نحو منه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه بعث الى اهل العوالي في يوم عاشوراء من لم يطعم فليصم ومن كان قد طعم فليدع الطعام والشراب بقية يومه ، وهذا فيما يروى قبل ان ينزل صيام شهر رمضان فاذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر ذلك يوم عاشوراء ان من طعم يدع الطعام والشراب بقية يومه فينبغي ان من قدم من سفره في شهر رمضان ان يدع الطعام والشراب والجماع بقية يومه فان الصوم في شهر رمضان اوجب الصومين وأخرى ان يؤمر بهذا فيه فأى شيء يكون اقبح من رجل اصبح مقبياً في اهله في شهر رمضان يأكل ويشرب ويجمع نهاراً .

اخبرنا محمد بن ابان عن حماد عن ابراهيم انه كان يكره اذا قدم [من سفره -^٢] مفطراً في رمضان ان يأكل بقية يومه واذا تطهرت الحائض في رمضان ان تأكل بقية يومها .

(١) أخرجه البخارى ومسلم عن سلة بن الأكوع انه صلى الله عليه وسلم امر رجلاً من اسلم ان اذن في الناس ان من اكل فليصم بقية يومه ومن لم يكن اكل فليصم فان اليوم يوم عاشوراء - انتهى نصب الراية ج ٢ ص ٤٣٦ ؛ وأخرجنا ايضاً عن الربيع بنت معوذ بن عفراء قالت : ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم صبيحة عاشوراء الى قرى الانصار التى حول المدينة : من كان اصبح صائماً فليتم صومه ومن كان اصبح مفطراً فليتم بقية يومه ، قالت : فكنا نصومه بعد ذلك - الحديث ؛ ورواه البيهقي في ج ٤ ص ٢٨٨ من سننه ، وأخرجه الطحاوى من حديث هند بن اسماء الأسلمى و من حديث عبد الرحمن بن سلة الخزاعى عن عمه و من حديث الربيع به نحوه في ج ١ ص ٣٣٦ من شرح معاني الآثار وراجع السنن الأربعة والموطئين وغيرها من الكتب .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

كتاب الحج (باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج) للإمام محمد الشيباني

باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج

وقد وجب عليه

و^١ قال ابو حنيفة في الذي ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج قد وجب عليه او مرض فيها و^٢ انه لم يصم الى الثلاثة ايام حتى يوم النحر فلا بد من هدى وهو دين عليه .

وقال اهل المدينة : يصوم ايام منى وان نسيها ايضا فان كان بمكة فليصم الايام الثلاثة بها وليصم^٣ سبعا اذا رجع قالوا : وان كان قد رجع الى اهله فليصم ثلاثة ايام في بلده و سبعة بعد ذلك^٤ .

وقال محمد بن الحسن : وكيف يصوم ثلاثة ايام بعد النحر وقد قال الله تعالى " فصيام ثلاثة ايام في الحج " .

(١) كذا في الأصول ، و الأولى « قال » بدون الواو .

(٢) و كان في الأصول « انه » بدون الواو ، والصواب اثباته .

(٣) و كان في الأصل « وان يصم » وهو من سهو الناسخ ، والصواب « وليصم » .

(٤) راجع ج ٢ ص ٢٨٧ من شرح الزرقاني للوطأ من صيام المتمتع و ج ١ ص ٣٠٩ من المدونة الكبرى .

(٥) اوله « فمن تمتع بالعمرة الى الحج فاستيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة » الآية اى في الحج يعنى صيام ثلاثة ايام في وقته آخرها يوم عرفة ندبا رجاء القدرة على الأصل وهو الهدى ولكن ان كان يضعفه ذلك عن الخروج الى عرفات والوقوف والدعوات فالمستحب تقديمه على هذه الايام حتى قيل يكره الصوم فيها ان اضغفه عن القيام بحققها كما في شرح الباب وغيره و راجع ج ٢ ص ١٩٨ من رد المحتار ، والكراهة تنزيهية كما في فتح القدير .

كتاب الحج (باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج) للامام محمد الشيباني

وفات الصوم وانما قال الله تعالى « الحج اشهر معلومات » ففسرها المفسرون

(١) اي ذو اشهر معلومات او الحج في اشهر معلومات والظرفية لا تقتضي الاستيعاب، والحديث بين المراد بذلك وعلى الاول تجوز في اطلاق لفظ الجمع على ما فوق الواحد لعلاقة معنى الاجتماع والتعدد كما في الكشف او تجوز في جعل بعض الشهر شهرا فالاشهر على الحقيقة كما في رد المحتار.

(٢) ابن عمر وابن عباس وابن مسعود وابن الزبير رضى الله عنهم قال البخارى في ج ١ ص ٢١١ في باب : قول الله تعالى « الحج اشهر معلومات » من صحيحه وقال ابن عمر : اشهر الحج شوال و ذو القعدة وعشر من ذى الحجة - اه ؛ وصله الطبرى و الدارقطنى من طريق ورقاء عن عبد الله بن دينار عنه قال : الحج اشهر معلومات شوال و ذو القعدة وعشر من ذى الحجة ؛ و روى البيهقى من طريق عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثله والاسنادان صحيحان - قاله الحافظ ابن حجر في ج ٣ ص ٣٣٣ من فتح البارى ؛ وأخرجه الحاكم في تفسير سورة البقرة من مستدركه عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثله وزاد « ويوم النحر منها » - اه ، وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه - اه ؛ وعن الحاكم رواه البيهقى في المعرفة بسنده و مثله كما في ج ٣ ص ١٢١ من نصب الراية و رواه البيهقى في سننه ج ٤ ص ٣٤٢ من باب بيان اشهر الحج من طريق عبد الله بن نمير به كما قال الحافظ فى الفتح و حديث ابن عباس أخرجه البيهقى من طريق سفيان عن خصيف عن مقسم عن ابن عباس : الحج اشهر معلومات قال : شوال و ذو القعدة وعشر من ذى الحجة ؛ قال البيهقى : وقد ثبت ذلك عن عكرمة عن ابن عباس - اه ؛ وأخرجه الدارقطنى فى سننه عن شريك عن ابى اسحاق عن الضحاك عن ابن عباس مثله قال الزيلعى فى نصب الراية وعلقه البخارى ايضا فقال : وعن ابن عباس اشهر الحج التى ذكر الله تعالى شوال و ذو القعدة - الى آخره ؛ وأخرجه ابن ابى شيبة فى مصنفه - انتهى ؛ ذكره البخارى فى ص ٢١٤ من صحيحه فى باب =

كتاب الحج (باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج) للإمام محمد الشيباني

[بأنها - ١] شوال و ذو القعدة و عشر من ذي الحجة فهذه ١ اشهر الحج وهي

= قول الله عز وجل ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام و أشهر الحج التي ذكر الله تعالى في كتابه شوال و ذو القعدة و ذو الحجة فمن تمتع في هذه الأشهر فعليه دم او صوم - اه، وفي كونه تعليقاً احتمال - راجع ج ٣ ص ٣٤٥ من فتح الباري؛ وفي البخاري وقال: ابو كامل فضيل بن حسين البصري حدثنا ابو معشر البراء قال حدثنا عثمان بن غياث عن عكرمة عن ابن عباس انه سئل عن متعة الحج الحديث بطوله وفي آخره القول المذكور - تأمل؛ وحديث ابن مسعود أخرجه الدارقطني ايضاً عن شريك عن ابي اسحاق عن ابي الأحوص عن عبد الله بن مسعود نحوه، ورواه ابن ابي شيبة ايضاً كذا في نصب الراية ج ٣ ص ١٢٢ وأخرجه البيهقي ايضاً في ج ٤ ص ٣٤٢ من سننه من طريق سعيد بن منصور عن شريك به عنه في قوله «الحج اشهر معلومات» قال شوال و ذو القعدة و عشر من ذي الحجة - انتهى . وحديث ابن الزبير أخرجه البيهقي ايضاً عن محمد بن عبيد الله الثقفى عن عبد الله بن الزبير قال: اشهر الحج شوال و ذو القعدة و عشر من ذي الحجة - انتهى . وأخرجه الدارقطني ايضاً في سننه كما في نصب الراية . قال البيهقي في سننه وروى في ذلك عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه و عن عروة بن الزبير عن عمر رضى الله عنه مرسل - انتهى : وقد روى هذا مرفوعاً رواه الطبرانى في معجمه الأوسط كما في نصب الراية عن ابي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : الحج اشهر معلومات شوال و ذو القعدة و ذو الحجة - انتهى . وفي اسناده حصين بن المخارق انهم بالوضع قاله ابن كثير في تفسيره نقله عنه في نصب الراية فراجع هذا والله تعالى اعلم و عليه اتم .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٢) و كان في الأصل « فهذا » وهو من سهو قلم الناسخ . و الصواب « فهذه » .

كتاب الحجة (باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج) للإمام محمد الشيباني

ايام الحج فاذا فات الصوم في هذه الايام فلا بد من الدم^١ قالوا: وهذه الايام يجب في اشهر الحج كما زعمتم ولكنها اذا فاتت قضيت في غيرها وليست بأعظم حرمة من شهر رمضان فان شهر رمضان يفوت فيقضى في غيره .

قيل لهم: ان هذه ليست كشهر رمضان فان^٢ شهر رمضان لم يجب فيه الا الصوم فلما فات قيل له: اقض ما فات وان^٣ المتمتع انما وجب عليه ما استيسر من^٤ الهدى كما قال الله تعالى: "فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد^٥ فصيام ثلاثة ايام في الحج^٦ وسبعة اذا رجعت^٧"

(١) بأن لم يصمها حتى دخل يوم النحر تعين الدم لأن الصوم بدل عنه والنص خصه بوقت الحج - بحر ، فلو لم يقدر على الدم تحلل بالخلق او التقصير و عليه دمان دم المتمتع و دم التحلل قبل اوانه - بحر عن الهداية ، وتمامه فيه كذا في رد المختار ولو قدر عليه في ايام النحر قبل الخلق بطل صومه - الدر المختار وتفصيله في ج ٢ ص ١٩٩ من رد المختار .

(٢) و كان في الاصل « وان » ، والصواب « فان » .

(٣) و كان في الاصل « فان » ، والصواب « وان » .

(٤) كذا في الاصل ، وحرف « من » ساقط من الهندية وهو سهو قلم الناسخ .

(٥) من قوله « فمن تمتع » الى قوله « فمن لم يجد » ساقط من الاصول ولا بد منه كما ترى .

(٦) اى في وقته ولو متفرقة اخرها يوم عرفة بأن يصوم السابع والثامن والتاسع وهو مندوب كما عرفت والتابع افضل وليس بلازم ومثله في السبعة .

(٧) اى فرغتم من افعال الحج لانه سبب الرجوع فذكر المسبب و اريد به السبب مجازا و انما حملناه على المجاز لفرع مجمع عليه و هو انه لو لم يكن له وطن اصلا وجب عليه صومها بهذا النص و تمامه في فتح القدير فيعلم من وطنه منى او ما اتخذها موطن فيصوم اين شاء بعد مضي ايام التشريق كما يأتى بعده فان الصوم منهى عنه في ايام التشريق عندنا =

كتاب الحج (باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج) للامام محمد الشيباني

فجعل ' الصوم مكان الهدى فلما ضيع ' موضع الصوم وفاته رجع الى الكفارة الاولى لان الكفارة الثانية انما جعلت مكان الاولى فلما لم يقضها في وقتها صارت الاولى هي الواجبة و صارت ديناً عليه حتى يقضيها لان الامرين جميعاً قد صاراً ديناً فصار الاول اولى ان يقضى من الآخر لان الآخر انما جعل^٢ لو لم يجد الاول .

و قال اهل المدينة : اعجب من هذا زعموا انه يقضى ذلك في ايام التشريق وهذه ايام نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صومها بحديث معروف^٤

= كما هو مشروح في المبسوطات .

(١) وقد بسط المحدث المفسر الفقيه ابو بكر الجصاص في هذا الباب في احكام القرآن فراجع من ج ١ ص ٢٩٣ باب صوم التمتع الى ج ١ ص ٣٠٠ منه .

(٢) كذا في الاصول من التضييع والضياح لازم فالاولى ضاع موضع الصوم - تأمل .

(٣) اى مكان الاول لقول الله عز وجل ' فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام ' - الآية .

(٤) روى من حديث علي بن ابي طالب و من حديث سعد بن ابي وقاص و من حديث

عائشه و من حديث عبد الله بن حذافة و من حديث ابي هريرة و من حديث نيشة الهذلي

و من حديث بشر بن سحيم و من حديث معمر بن عبد الله العدوي و من حديث ام الفضل

و من حديث ام خندة و من حديث مسعود بن الحكم عن امه و عن جدته و من حديث

انس بن مالك رضى الله عنهم اخرج كلها بأسانيدھا الحافظ الطحاوى ص ٤٢٨ من شرح

معانى الآثار و بعضها الدارقطني في سننه و الطبراني و ابن ابي شيبة في مصنفه و اسحاق

ابن راهويه في مسنده و ابو يعلى و عبد بن حميد كما في نصب الراية و حديث نيشة الهذلي

اخرجه مسلم كما في نصب الراية و التلخيص ج ١ ص ١٩١ من حديث ابن عباس رواه

ابن حبان و الطبراني كما في نصب الراية و التلخيص و أخرجه النسائي عن ام مسعود بن

الحكم في سننه و روى من حديث كعب بن مالك اخرجه مسلم و رواه اصحاب السنن =

كتاب الحجة (باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج) للامام محمد الشيباني

ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث غير^١ واحد فيهم عبد الله بن حذافة السهمي رضي الله عنه^٢ ينادي في الناس ايام مني انها ايام اكل و شرب و ذكر الله^٣ يعني ايام مني .

عن وابن حبان والحاكم من حديث عتبة بن عامر كما في التلخيص ، وأخرج بعضها البيهقي في مواضع من سننه وراجع الترمذي قوله وفي الباب عن فلان .

(١) منهم علي بن ابي طالب و عبد الله بن حذافة و بديل بن ورقاء و بشر بن سحيم و معمر ابن عبد الله العدوي و حذافة كما في الطحاوي و سنن البيهقي و سنن النسائي و الدارقطني و نصب الراية و التلخيص و كعب بن مالك و اوس بن الحدثان كما هو عند مسلم من حديث كعب بن مالك .

(٢) أخرجه الطحاوي عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر عبد الله بن حذافة ان يطوف في ايام مني ألا لا تصوموا هذه الايام فانها ايام اكل و شرب و ذكر الله - اه ؛ و عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن مسعود بن الحكم عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال امر النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن حذافة ان يركب راحلته ايام مني فيصيح في الناس ألا لا يصوم من احد فانها ايام اكل و شرب قال : فلقد رأيته على راحلته ينادي بذلك ؛ و عن سالم عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن حذافة ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان ينادي في ايام التشريق انها ايام اكل و شرب - انتهى .

(٣) في حديث سعد بن ابي وقاص عند الطحاوي قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انادي ايام مني انها ايام اكل و شرب و بعال فلا صوم فيها يعني ايام التشريق - انتهى . و كذا لفظ « بعال » في حديث علي رضي الله عنه عند الطحاوي ايضا و كذا في حديث ابن عباس ذكر « بعال » عند الطبراني و كذا في حديث ابي هريرة و عبد الله بن حذافة عند الدارقطني و كذا في حديث ام خلدة عند ابن ابي شيبة و اسحاق بن راهويه =

كتاب الحج (باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا الربيع^١ بن صبيح عن يزيد الرقاشي عن انس بن مالك رضي الله عنه

== و أبي يعلى والطبراني وعبد بن حميد وكذا في حديث زيد بن خالد الجهني عند أبي يعلى بلفظ : الا ان هذه الايام ايام اكل وشرب ونكاح ؛ انتهى - كما في نصب الراية ، وهو عند النسائي من حديث ام مسعود انها ايام اكل وشرب ونساء وبعال وذكر الله والمنادي بذلك على بن أبي طالب رضي الله عنه وكذا رواه البيهقي في سننه فما قال المنذري في حواشيه من انه ليس في شيء منها « بعال » وهي لفظ غريب - اه ؛ ليس في محله كما لا يخفى ، وقد وقع في الروايات : الأكل والشرب وذكر الله والصلاة والنساء والنكاح والبعال .

(١) أخرجه الطحاوي ايضا حدثنا علي قال ثنا روح قال ثنا الربيع بن صبيح و مرزوق ابو عبد الله الشامي قال ثنا يزيد الرقاشي ان انس بن مالك قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم ايام التشريق الثلاثة بعد يوم النحر ؛ حدثنا ابن مرزوق قال ثنا سعيد ابن عامر عن الربيع بن صبيح عن يزيد الرقاشي عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله - انتهى ؛ وقال الامام محمد في الموطأ في باب الايام التي يكره فيها الصوم ص ١٨٥ ؛ اخبرنا مالك حدثنا ابو النضر مولى عمر بن عبيد الله عن سليمان بن يسار (عن عبد الله بن حذافة) نسائي من طريق سفيان الثوري عن أبي النضر وعبد الله ابن أبي بكر كلاهما عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن حذافة - انتهى) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام ايام مني ؛ اخبرنا مالك اخبرنا يزيد بن عبد الله بن الهاد عن أبي مرة مولى عقيل بن أبي طائب ان عبد الله بن عمرو بن العاص دخل على ابيه في ايام التشريق فقرب له طعاما فقال : كل ، فقال عبد الله : اني صائم ، قال : كل . أما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا بالفطر في هذه الايام ، قال محمد : وبهذا نأخذ لا ينبغي ان يصام ايام التشريق لمصلحة ولا لغيرها لما جاء من النهي عن صومها عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول أبي حنيفة والعمامة من قبلنا وقال مالك بن ==

كتاب الحجة (باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج) للامام محمد الشيباني

ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن صوم خمسة ايام يوم الفطر
ويوم النحر و ايام التشريق فكيف يصام ما نهى رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم 'عن صومه' لأن جاز للمتمتع ان يصوم ايام التشريق ليجوزن له
ان يصوم يوم النحر و ليجوزن للذي يقضى شهر رمضان ان يصوم ذلك
في يوم النحر وفي يوم الفطر و ايام التشريق وقد جاء في المتمتع بعينه زيادة
اذا دخل يوم النحر قبل ان يصوم ثلاثة ايام فلا بد من دم .

اخبرنا خالد بن عبد الله عن ليث بن ابي سليم^١ عن مجاهد و عطاء بن
ابي رباح و طاوس انهم قالوا في المتمتع اذا لم يصم حتى يمضي العشر فلا بد
من دم يهريقه .

اخبرنا خالد بن عبد الله عن يزيد بن ابي زياد عن مجاهد قال : من
لم يصم التروية و يوما قبله و يوم عرفة فقد فاته الصوم .

اخبرنا عباد بن العوام قال اخبرنا الحجاج بن ارطاة عن عمرو بن شعيب
عن سعيد بن المسيب^٢ ان رجلا اتى عمر بن الخطاب رضى الله عنه و قد تمتع

= انس بصومها المتمتع الذي لا يجد الهدى و فاته الايام الثلاثة قبل يوم النحر - انتهى ؛
و راجع ص ٢١٧ من باب المتمتع ما يجب عليه من الهدى من موطأ محمد و قد روى
الامام محمد في باب جامع الحديث ص ٣٨٧ من الموطأ عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد
ابن يحيى بن حبان عن عبد الرحمن الاعرج عن ابي هريرة قال : نهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن بيعتين - الحديث ، وفيه واما الصيامان فصيام يوم الاضحي و يوم الفطر - انتهى .
(١ - ١) كذا في الاصل ، و لفظ « عن صومه » ساقط من الهندية .

(٢) و كان في الاصول « ليث بن سليمان » و هو تصحيف و تحريف ، و الصواب « ليث
ابن ابي سليم » .

(٣) قال ابو طالب قلت لاحمد : سعيد عن عمر حجة قال هو عندنا حجة قد رأى عمر =

كتاب الحجة (باب الرجل يأكل أو يشرب ناسيا) للإمام محمد الشيباني

فقاته الصوم في العشر فتال : اهد هديا ، فقال : لا اجد ، قال : سل في قومك
قال : ليس ههنا من قومي من أسأله ، قال يا معقيب اعطه ثمن شاة .

اخبرنا عباد بن العوام قال اخبرنا سعيد بن ابراهيم عن ابن عروبة [١] عن
ابن معشر عن ابراهيم انه قال : اذا فات المتمتع الصوم اهراق دما ولو ان يبيع
ثوبه او يسأل فيه .

اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم في الرجل يفوته صوم
ثلاثة ايام في الحج قال : عليه الهدى ولا بد منه ولو ان يبيع ثوبه .

باب الرجل يأكل أو يشرب ناسيا

قال ابو حنيفة رضى الله عنه : من اكل أو شرب في رمضان ناسيا أو في
ما كان من صيام عليه أو تطوع فلا قضاء عليه في ذلك و ذلك يجوزي عنه .
و قال ابن المدينة : من اكل أو شرب في رمضان ناسيا أو ناسيا [٢]

= و سمع منه و اذا لم يقبل سعيد عن عمر بن قيس ، ا ه - ج ٤ ص ٨٥ من التهذيب .
(١) و كان في الأصل « سعيد بن ابي معشر » وهو تحريف ، و الصواب « سعيد عن
ابن معشر » وهو سعيد بن ابي عروبة عن ابي معشر و هو زياد بن كليب - راجع ج ٤
ص ٦٣ من التهذيب و ج ٣ ص ٣٨٢ منه و فيها زياد بن كليب ابو معشر الكوفي روى
عنه سعيد بن ابي عروبة و هو عن ابراهيم النخعي و ج ١ ص ١٧٨ و فيها لم يروه غير
سعيد بن ابي عروبة عن ابي معشر عن ابراهيم - انتهى تراجم سعيد بن ابي عروبة
و ابي معشر و ابراهيم النخعي هذا .

(٢) كذا في الأصل ، و في الهندية « و يشرب ، بلو أو .

(٣) لم نعلم من وصل هذا المرسل و لم يذكر ابن ابي شيبة عنوان الأكل سهوا . ف
(٤) و كان في الأصل : أو ما كان ، و في الهندية : وما كان ، و حرف في ساقط من الأصول .
(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و انما زدناه من موطن الإمام مالك .

او ما كان من صيام^١ واجب [عليه -^٢] كان^٣ عليه القضاء^٤ .

وقال محمد بن الحسن : كيف قال اهل المدينة هذا القول ما سمعنا ان احدا يزعم انه من اكل [او شرب -^٥] ناسيا ان عليه القضاء ، ولقد جاءت الآثار في ذلك و الناس يجمعون^٦ عليها ان من اكل ناسيا او شرب ناسيا فانما ذلك [طعمة -^٧] اطعمها^٨ الله اياه و سقاه ، وان اهل المدينة ليعلمون ان هذا لا ينبغي ان يؤخذ بالرأى للآثار التي جاءت بما^٩ لا يقدر على رده [احد -^{١٠}] .

وقال ابو حنيفة : لو لا ما جاء في هذا من الآثار لأمرت بالقضاء^{١١} .

- (١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « من رمضان » وليس بصواب .
- (٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، موجود في موطأ الامام مالك فزدناه .
- (٣) كذا في الأصل ، وفي الموطأ « ان عليه » .
- (٤) كذا في الأصل ، وفي موطأ الامام مالك « قضاء يوم ، مكانه » .
- (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول .
- (٦) كذا في الأصل ، ولعله « يجمعون » بالميم في صورة اسم الفاعل .
- (٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .
- (٨) كذا في الأصول « اطعمه الله » نعم اذا كان لفظ « الطعام » او « الرزق » ساقطا كان « اطعمه الله » صحيحا ، واللفظان وردا في الروايات ، وقد ورد في سنن البيهقي « فانما اطعمه الله و سقاه » بغير لفظ « الرزق » و « الطعمة » .
- (٩) كذا في الأصول ولعله « فيها » وان كان ما في الأصول ايضا صحيحا .
- (١٠) ما بين المربعين ساقط من الأصول .
- (١١) في هذا رد بليغ على من تفوه ان الامام ابا حنيفة يعمل بالرأى والقياس ويترك الآثار والأخبار .

كتاب الحجة (باب الرجل يأكل أو يشرب ناسيا) للإمام محمد الشيباني

و قال اهل المدينة: فهل رأيتم شيئا يبطل الصوم في شهر رمضان إذا تعمده ولا يبطله إذا كان بغير تعمد؟ قيل لهم: نعم، اتم تروون عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال: إذا ذرعه التقيء فلا قضاء عليه وإذا استقاء متعمدا فعليه القضاء^٢ فانما يتبع في هذا الآثار وكذلك^٣ الأول.

اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن ابى اسحاق السبيعي عن كرم^٤ عن الحارث عن علي بن ابى طالب رضي الله عنه في الرجل يأكل وهو صائم ناسيا.

(١) و كان في الأصول بين قوله « رمضان » وقوله « إذا تعمده » العبارة الآتية « يجد في صوم من أحب » وهذا من سهو الناسخ لعلها كانت على الهامش فأدرجها هاهنا والعبارة بدونها صحيحة متصلة فأخرجتها من الأصل . ف

(٢) رواه مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول من استقاء وهو صائم فعليه القضاء ومن ذرعه التقيء فليس عليه القضاء : انتهى - موطأ مالك ومن طريقه أخرجه الامام محمد في ص ١٨٦ من الموطأ في باب الصائم يذرعه التقيء او يتقيأ وفيه فليس عليه شيء ثم قال محمد: وبه تأخذ وهو قول ابى حنيفة - انتهى . وقد روى البخاري في تاريخه الكبير وأصحاب لسنن عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من ذرعه التقيء وهو صائم فليس عليه القضاء وإن استقاء فليقض ضعفه البخاري وقال ابو عمر: الأصح انه موقوف على ابى هريرة ولكن صححه ابن حبان والحاكم وقال على شرط الشيخين ، وقال الزمذلي: تعمل عد اهل العلم عليه - قاله الزرقاني في ج ٢ ص ١١٣ من شرحه للموطأ .

(٣) اي . كذلك الفرق بين النسيان والتعمد في الأول صومه تام وإن أكل أو شرب وفي التعمد وحسب «نمضاء» .

(٤) هذا هو «صواب» . وكان في «الأصول» كرم ، وهو خطأ . وفي ج ٢ ص ٣٥٧ من الميزان كرم عن الحارث الأعور ما حدث عنه سوى ابى اسحاق - قاله ابن عدي وسماه كرمه ابن الحارث . قال سعد بن منصور: حدثنا ابو الأحوص عن ابى اسحاق عن كرم =

كتاب الحجة (باب الرجل يأكل أو يشرب ناسيا) للإمام محمد الشيباني

قال: لا يفطر فأنما هي طعمة أطعمها^١ الله إياه.

أخبرنا أبو معاوية المكفوف عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن علقمة ابن قيس قال: إذا أكل الرجل الصائم ناسيا فأنما هو رزق ساقه الله^٢ إليه، وإذا تقياً الرجل وهو صائم فعليه القضاء، وإذا ذرعه القيء فقاء وهو صائم فليس عليه القضاء.

أخبرنا عبد الله بن المبارك عن معتمر^٣ عن ابن أبي نجيح^٤ عن مجاهد في

== عن الحارث عن علي في الصائم يأكل ناسيا قال: طعمة أطعمها الله إياه - انتهى؛ زاد الحافظ في ج ٤ ص ٨٨ من اللسان وقال ابن عدي: ليس بمعروف ولا يروى عنه غير أبي إسحاق - وقال البخاري: لا يصح حديثه - انتهى؛ وقد روى عنه غير أبي إسحاق ابنه زرارة أيضا كما قال الحافظ في ص ٣٥٣ من التيجل «كريم»، بالتصغير ابن الحارث ابن عمرو السهمي عن أبيه والحارث الأعور وعنه ابنه زرارة وأبو إسحاق الهمداني - قال البخاري: لا يصح حديثه، وقال ابن أبي حاتم: أدخله البخاري في الضعفاء فسمعت أبي يقول: يحول من كتاب الضعفاء وذكره أبو العرب في الضعفاء - انتهى. فتحصل من كله أنه كريم بن الحارث لا «كرم»، وإن الأثر رواه بهذا السند سعيد بن منصور في سننه كما في الميزان واللسان، وقد رواه أبو إسحاق عن الحارث الأعور بدون واسطة بينهما ولعله رواه عن كليهما بواسطة وبغير واسطة - تدبر، ورواه البيهقي في ج ٤ ص ٢١٩ من سننه عن أبي معاوية عن حجاج عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي رضي الله عنه قال: إذا أكل الرجل ناسيا وهو صائم فأنما هو رزق رزقه الله إياه وإذا تقياً وهو صائم فعليه القضاء وإذا ذرعه القيء فليس عليه القضاء - انتهى.

(١) وكان في الأصول «أطعمه»، والصواب «أطعمها» - راجع سنن البيهقي . ف

(٢) كذا في الأصل، ومقط لفظ «الله» من الهندية . (٣) هو ابن سليمان التيمي .

(٤) وكان في الأصول «ابن نجيح»، والصواب «ابن أبي نجيح» .

كتاب الحجة (باب الرجل يصيه امر يقطع صيامه) للإمام محمد الشيباني

الصائم يجامع ناسيا ليس عليه شيء .

اخبرنا الربيع بن صبيح قال حدثنا الحسن البصري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اذا اكل احدكم او شرب ناسيا وهو صائم في شهر رمضان او غير رمضان فان الله اطعمه وسقاه فليمض في صومه .

باب الرجل يصيه امر يقطع صيامه

قال ابو حنيفة في من اصابه امر يقطع صيامه وهو متطوع من غير عذر [ساهيا او -] ناسيا ان عليه قضاء ذلك الصيام .

(١) هكذا في المنقولة من الأصل وفي الهندية مرسلًا ولم اجده من حديث الحسن في نصب الراية والدراية والسنن الأربعة وسنن البيهقي والطحاوي والموطئين والمدونة والام والتلخيص وكنز العمال الا ان الحديث معروف من حديث ابي هريرة : من نسي وهو صائم فأكل او شرب فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه ، متفق عليه من حديث ابي هريرة وابن حبان والدارقطني وابن خزيمة والحاكم والطبراني في الأوسط : اذا اكل الصائم ناسيا فانما هو رزق ساقه الله اليه ولا قضاء عليه ولها والدارقطني من افطر في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة ، قال الدارقطني : تفرد به محمد بن مهزوق عن الأنصاري وهو ثقة ونعقب ذلك برواية ابي حاتم الرازي عن الأنصاري عند البيهقي وفي الباب عن ام ابي حمزة الغنوية في مسند احمد كذا في ص ١٩١ من التلخيص وتمصله في ص ١٧٣ من الدراية وبسطه في ج ٣ ص ٤٤٥ من نصب الراية .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وانما زدته لكونه في الموضع المعنى من غير عذر السهو والنسيان فعليه قضاء ذلك اليوم وإلا فلا كل نسيان لا يفطر الصوم ، كما عرفت من قبل .

(٣) كذا في الأصل ، والصواب « تلك » مكان « ذلك » - تدبر .

كتاب الحجّة (باب الرجل يصيه امر يقطع صيامه) للإمام محمد الشيباني

وقال اهل المدينة: ان اكل [سأهيا او -] ناسيا او شرب في صيام التطوع فلا قضاء [عليه -] ولستم صيام يومه^٢ ذلك الذى اكل فيه او شرب ناسيا^١ فهو متطوع ولا يفطر^٣. وقالوا ايضا: ليس على من اصابه امر يقطع صيامه وهو متطوع قضاء اذا كان انما افطر من اكل^٤ لآمر اصابه وان كان غير ناس.

وقال محمد بن الحسن: انما رخص في هذا للناسى شيء خاصته^٥ فاما من اتى ذلك على ذكر منه فان كان فى عذر فهو مفطر ولو كان كذلك

- (١) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وإنما زدته من الموطأ.
(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وزيد من الموطأ وفيه «فليس عليه القضاء».
(٣) كذا فى الأصول، وفى الموطأ «ولستم يومه الذى اكل فيه او شرب وهو متطوع ولا يفطره - اه».

- (٤) كذا فى الأصل، وليس هذا فى الموطأ كما عرفت.
(٥) وفى الموطأ «وهو، بالواو».
(٦) وفى الموطأ «ولا يفطره» بإظهار ضمير المفعول، وأنت تعلم ان ما قال الامام ابو حنيفة هو مسألة اخرى وما قال اهل المدينة هو مسألة اخرى وبعد هذا ما قال اهل المدينة مطابق لمسألة الباب - تدبر.

- (٧) كذا فى الأصول، وفى الموطأ «انما افطر من عذر غير متعمد للفطر - اه»، وليس فيه «وإن كان غير ناس».

- (٨) كذا فى الأصل، وفى الهندية «إنما رخص فى الناسى شيء خاصة - اه»، وهو عندى الأرجح، قوله «شيء» فى الأصل زائد لا معنى له بخلاف الهندية - تأمل، والاولى عندى اسقاط لفظ «شيء» من الكتاب.

- (٩) كذا فى الأصول والاولى «من عذر».

كتاب الحجّة (باب الشيخ الكبير الذى لا يقدر على الصوم) للامام محمد الشيبانى

مفطرا ناسيا^١ عليه القضاء ولكنه يقول^٢: هو صائم على حاله فلذلك جوزنا له صيامه و انما من افطر لمرض او^٣ عذر فقد صار مفطرا و لا يقال له: اتم صيامك كما قيل^٤ له فى النسيان، فلذلك^٥ امرناه بالقضاء وقد فرق اهل المدينة بين الناسى بأن يتم فى التطوع^٦ و المفطر من العذر فأمروه فى النسيان بأن^٧ يصوم يومه ذلك و لا يفطره و جعلوه فى الافطار من العذر مفطرا فلذلك^٨ اختلفنا فى هذا و فى الواجب .

باب الشيخ الكبير الذى لا يقدر على الصوم^٩

قال ابو حنيفة فى الشيخ الكبير^{١٠} الذى لا يقدر على الصوم للكبير يأتى عليه شهر رمضان انه يطعم مكان كل يوم مسكينا نصف صاع من حنطة

(١) كذا فى الاصل وتأمل فيه لعله زائد .

(٢) كذا فى الاصول ، ولعل الضمير يرجع الى ابى حنيفة و ظنى ان الصواب « لكننا نقول » - والله أعلم .

(٣) كذا فى الاصل ، وفى الهندية « وعذر » بالواو .

(٤) و كان فى الاصول « كما قال » ، والصواب « كما قيل » .

(٥) و كان فى الاصول « فكذلك » ، والصواب « فلذلك » .

(٦) كذا فى الهندية و هو الصواب . و كان فى الاصل « المنطوع » ، وليس بصواب .

(٧) لفظ « بأن » ساقط من الاصل . و انما زدناه من الهندية .

(٨) كذا فى الهندية و هو الصواب ، و كان فى الاصل « فكذلك » ، وهو تصحيف .

(٩) فى آثار ابى يوسف ص ١٧٩ قال حدثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن حماد

عن ابراهيم انه قال فى الشيخ الكبير لا يستطيع ان يصوم يطعم كل يوم نصف صاع من حنطة - اهـ .

(١٠) كذا فى الاصل . وفى الهندية « لا كبير » ، وهو تصحيف .

كتاب الحجّة (باب الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الصوم) للإمام محمد الشيباني

او صاعاً^١ من شعير او تمر .

وقال اهل المدينة : لا نرى الفداء واجبا على الناسي^٢ وأحب إلينا ان يقضيه^٣ من قوى عليه فمن فدى^٤ فانما يطعم مكان كل يوم مداً [بمد النبي صلى الله عليه وآله وسلم - °] .

وقال محمد بن الحسن : انما قال الله تبارك وتعالى في كتابه " و على الذين يطيقونه " ففسرها عبد الله بن عباس : يطوقونه^٥ فدية طعام مسكين . وطعام المسكين لا يكون هذا القدر أليس قد قال الله تعالى في كتابه في اطعام اليمين " اطعام عشرة مساكين " أفليس يطعم كل مسكين نصف^٦ صاع من بر بصاع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم او يشبع مرتين لغدائه وعشائه ؛ فكذلك ينبغي^٧ ان يطعم ما يشبعه لغدائه وعشائه او يعطى نصف صاع من

(١) وفي الأصول « صاع » بالرفع . والصواب « صاعاً » بالنصب .

(٢) كذا في الأصل . وفي الهنذية « على الناس » ، ولعل الصواب « على من ضعف » ، وعبرة موطأ مالك هكذا « قال مالك : ولا ارى ذلك واجبا وأحب الى ان يفعله اذا كان قريبا - اهـ » ولا حاجة الى هذه الزيادة كما لا ينبغي .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الموطأ « ان يفعله اذا كان قريبا » كما عرفت .

(٤) وفي الأصول « فدا » .

(٥) ما بين المربعين زيادة من الموطأ ، وهو ساقط من الأصول .

(٦) و كان في الأصل « يطوقون » .

(٧) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « بنصف صاع » ، والصواب ما في الأصل . ف

(٨) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « فكذلك ينبغي ان يكون هذا ينبغي » ، وهذه العبارة

لا تستقيم . ف

كتاب الحجة (باب المرأة الحامل تخاف على ولدها فتفطر) للإمام محمد الشيباني

بر او صاعاً^١ من تمر او شعير .

باب المرأة الحامل تخاف على ولدها فتفطر

قال ابو حنيفة^٢ رضى الله عنه في امرأة خافت على ولدها واشتد عليها الصوم في شهر رمضان فتفطر وعليها القضاء ولا صدقة عليها وانما هذا مرض^٣ من الأمراض فليست فيه صدقة .

وقال اهل المدينة: اذا خافت على ولدها واشتد عليها الصيام فانها تفطر وتطعم^٤ مكان كل يوم مسكينا مداً من حنطة [بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم -]

(١) و كان في الأصول « صاع » ، والصواب « صاعاً » . ف

(٢) وفي الأصول ههنا « قال محمد بن الحسن . مكان قوله « قال ابو حنيفة » وهو تحريف فان قوله « قال محمد » يأتي بعد في مقامه مع انه خلاف دأب الكتاب فان محمداً رحمه الله يذكر قول ابي حنيفة رحمه الله بعد ترجمة الباب ثم يذكر قول اهل المدينة ثم يقول من نفسه ما يدخل عليهم رداً وقداً والزاماً واستدلالاً كما لا يخفى على من طالعه وعلم آدابه في الكتاب والعلم عند العليم انعلام .

(٣) لفظ « مرض » ساقط من الأصول ولا بد منه ، والعوارض التي تتبع عدم الصوم عندنا تسع : حبلى وارضاع واكمراه وسفر ومرض وجهاد وجوع وعطش وكبر ، وتفصيل في البدائع والبحر ورد المختار وغيرها من كتب الفقه ؛ وقد روى الديلمي عن انس مرفوعاً كما في ج ٤ ص ٣٠٩ من كز العمال ستة فطرون في شهر رمضان : المسافر والمريض والحبل اذا خافت ان تضع ما في بطنها والمرضع اذا خافت الفساد على ولدها والشيخ الفاني الذي لا يطبق الصيام والذي يدركه الجوع والعطش ان هو تركها مات - انتهى ؛ وهو الاولى بالعمل من قياس القانس واجتهاد المجتهدين - تدبر .

(٤) و كان في الأصول « ولطعم » لكن في الموطأ « وتطعم » - راجع ج ٢ ص ١٤٦ من الزرقاني وهو الاولى ليكون مطابقاً لقوله « تفطر » - تأمل .

(٥) ما بين المربعين زيادة من موطأ الامام مالك .

كتاب الحجّة (باب المرأة الحامل تخاف على ولدها فتفطر) للإمام محمد الشيباني

ويرون عليها القضاء مع ذلك^١ لأنه مرض من الأمراض .

وقال محمد بن الحسن : اذا كان ذلك عندكم مرض من الأمراض فلا شيء تطعم^٢ انما قال الله تعالى " فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر " ولم يذكر مع ذلك صدقة . فاذا عدتموه مرضا من الأمراض ورأيتم فيه القضاء فلا صدقة فيه .

(١) وفي الموطأ : قال مالك : وأهل العلم يرون عليها القضاء كما قال الله عز وجل « فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر » ويرون ذلك مرضا من الأمراض مع الخوف على ولدها - انتهى .

(٢) وفي الأصول « فلا شيء تطعم » والصواب عندى « فلا شيء تطعم » كما يقتضى السياق .

(٣) روى ابن سعد عن عائشة مرفوعا : ان الله تعالى تصدق بفطر رمضان على مريض

امتى و مسافرها - اه كنز العمال ج ٤ ص ٣٠٥ : وفي آثار ابى يوسف من ص ١٧٩

رقم (٨١٥) قال حدثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال فى

الحامل والمرضع اذا خافا على انفسهما واولادهما افطرتا وقضنا - انتهى ؛ وفى ج ١

ص ١٧٨ من المشكاة عن انس بن مالك الكعبى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

ان الله وضع عن المسافر شطر الصلاة والصوم عن المسافر وعن المرضع والحلبى -

رواه ابو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه - انتهى ؛ ذكر البيهقى طريقه فى ج ٤

ص ٢٣١ من سننه وتكلم عليه المحقق ابن التركمانى فى باب صلاة المسافر وقال فى ص ٢٣٠

من الجواهر النقى ظاهر الحديث انه لا فدية عليها ولأنهما يرجى لهما القضاء فأشبهها المسافر

وايضا فتى وجبت الفدية لم يجب القضاء لأن الفدية ما يقوم مقام الشيء كقوله تعالى :

« فدية من صيام - الآية » ولهذا اوجب بعض السلف الفدية ولم يوجب القضاء وايضا

ايجابها مخالف لظاهر قوله تعالى « وعلى الذين يطيقونه فدية » وهما غير مرادين بهذه =

كتاب الحجة (باب الرجل يكون عليه صيام من شهر رمضان) للإمام محمد الشيباني

باب الرجل يكون عليه صيام من شهر رمضان فيفطر فيه

قال ابو حنيفة : من كان عليه صيام شهر رمضان ففطر فيه وهو قوى على الصيام حتى يدخل عليه شهر رمضان آخر صام هذا الداخل عليه وقضى ما عليه من الاول اذا صام هذا الداخل عليه ولا صدقة عليه مع القضاء فان حضرته وفاته قبل ان يصوم ما فطر فيه أمر ان يقضى عنه ما فطر من الشهر الاول بصدقة يطعم^١ عن كل يوم مسكينا نصف صاع من بر او صاع من شعير او تمر .

وقال اهل المدينة : من كان عليه صيام من رمضان وفطر فيه وهو

= الآية لأنها منسوخة على ما عرف وقوله تعالى في سياق هذه الآية « وان تصوموا خير لكم » يدل على ذلك لأنها ان خاننا تعين فطرهما ولم يكن الصوم خيرا لهما بل محظورا والا تعين صومهما ، وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمعوا ان الحامل اذا خافت على حمها افطرت وقضت ولا كفارة الا عند الشافعي قال في احدى الروايتين عنه عليها الكفارة - انتهى .

(١) كذا في الأصل وهو "صحيح" . ووقع في الهندية "مم" وهو خطأ .

(٢) فعل مجهول ونصف صاع مرفوع وكذا قوله « او صاع من شعير - الخ » وقيل الظاهر « او صاعا من شعير او تمر » - تأمل ما هو الأرجح وما في الخوض هو في الأصل .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية « ففطر » ، بالقاء ، وفي الموطأ مالك عن عبد الرحمن

ابن القاسم عن ابيه انه كان يقول : من كان عليه قضاء رمضان فلم يقضه وهو قوى على

صيامه حتى جاء رمضان آخر فانه يطعم مكان كل يوم مسكينا مدا من حنطة و عليه مع

ذلك القضاء - انتهى ؛ وراجع ج ٢ ص ١٤٧ من الزرقاني والنزاع فيما فطر فيه - نادر .

كتاب الحجّة (باب الرجل يكون عليه صيام من شهر رمضان) للامام محمد الشيباني
قوى على الصيام حتى يدخل عليه رمضان آخر فدى^١ مكان كل يوم [مسكينا -^٢]
مدا من حنطة و كان عليه القضاء^٣. قالوا: و انما اطعم عن هذا الذى فرط
[فيه -^٤] اذا غشيه رمضان [آخر -^٥] لانه يخاف عليه الموت قبل
ان يقضيه .

وقال محمد بن الحسن : لئن كان الطعام يجب عليه قبل خروج هذا الشهر
الداخل عليه ما يطله^٦. و لئن كان لا يجب عليه فينبغي ان^٧ ما يؤمر بذلك
الا ان يقول قائل استحب ذلك له من غير امر واجب عليه . فهذا ما امر به
من طاعة الله اذا خير صاحبه انه غير فريضة عليه فلا بأس به .

أرايتم رجلا افطر شهر رمضان من مرض او سفر ثم صبح بعد ذلك
فلم يستطع الصوم تأمرونه ان يتصدق عن كل يوم كما يتصدق الذى دخل
عليه شهر رمضان من قابل لانه يخاف على نفسه الموت قبل ان يصومه لأنهم
متى زعموا ان ذلك يجب^٨ عليه فكذلك ان لم يمرض ولكنه سافر^٩ انه

(١) وفي الهندية « فدا ، وهو خطأ ، وفي الموطأ « فانه يطعم » .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه ، و انما زيد من الموطأ .

(٣) اى مع ذلك القضاء كما فى الموطأ .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٥) تأمل فى العبارة والشرط والجزاء حتى تصل الى المراد .

(٦) كذا فى الأصل ، ولعل الصواب « انه » و « ما » نافية ويمكن انه تصحيف ويكون

فى الأصل « ان لا يؤمر » فصحف بذلك وهو الأرجح عندى - تأمل .

(٧) كذا فى الأصل وهو الصحيح وقيل الظاهر « لم يجب » .

(٨) و كان فى الأصول « مسافر » وهو خطأ .

كتاب الحجة (باب الرجل يصوم اليوم الذي يشك فيه) للإمام محمد الشيباني

ينبغي لكم ان تأمروه ان يتصدق عن^١ كل يوم ما دام مسافرا فاذا اقام^٢ قضى وما بين هذا وبين الذي فرط في الصيام ما عليه من شهر رمضان حتى يدخل عليه شهر رمضان آخر فرق^٣.

باب الرجل يصوم اليوم يشك فيه^٤

قال ابو حنيفة: اكره^٥ ان يصوم اليوم الذي شك فيه من^٦ شعبان اذا نوى [به -^٧] صيام شهر رمضان فان صامه صائم على غير رؤية فقد اساء فان جاء البينة^٨ بعد ذلك انه من شهر رمضان فلا قضاء عليه ولا ارى بصيامه تطوعا بأسا.

- (١) كذا في الأصل وهو الصحيح ، وفي الهندية « على كل » وهو خطأ .
- (٢) وكان في الأصول « قام » وهو تصحيف ، والصواب « اقام » .
- (٣) وفي آثار ابى يوسف ص ١٧٦ من رقم (٧٩٩) قال : حدثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال فى الذى يدركه رمضان وعليه رمضان آخر يصوم الذى دخل ثم يقضى الذى كان عليه وليس عليه شيء - انتهى .
- (٤) وفي آثار ابى يوسف ص ١٧٦ من رقم (٨٠٠) قال حدثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه كان يكره صوم اليوم الذى يشك فيه - انتهى .
- (٥) كذا فى الأصل وهو الصواب ، وفى الهندية « كره » وهو تحريف .
- (٦) اى « انه من شعبان » كما فى ص ١٤٨ من الزرقانى .
- (٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول .
- (٨) كذا فى الأصل ، ولعل الاولى « جاءت » ، وفى الموطأ « جاء اثبت » وهو الاولى وكذا فيما بعده .

كتاب الحجة (باب الرجل يصوم اليوم الذي يشك فيه) للإمام محمد الشيباني

وقال اهل المدينة: يكره ان يصوم^١ [اليوم الذي يشك فيه من شعبان -^٢]

^٢ فنوى به شهر رمضان^٣ ونرى^٤ ان على من صامه على غير رؤية ثم جاء البينة^٥ انه^٦ من شهر رمضان القضاء وما نرى^٧ بصيامه تطوعا بأسا .

وقال محمد بن الحسن: فكيف يقضى من صام ذلك اليوم ثم علم انه من

شهر رمضان أليس قد صام يوما من شهر رمضان فكيف يقضيه انما يكره^٨

(١) وفي الموطأ « يصام » .

(٢) ما بين المربعين زيادة من الموطأ .

(٣-٣) وفي الموطأ « اذا نوى به صيام رمضان » .

(٤) وفي الموطأ « ويرون » ولعل لفظ « قالوا » قبل « نرى » سقط من الأصل .

(٥) وفي الموطأ « الثبت » .

(٦) وفي الموطأ « انه من رمضان ان عليه قضاؤه » .

(٧) وفي الموطأ « ولا يرون » .

(٨) حاصل ما ذكره فقهاؤنا في صيام يوم الشك ان من صامه ان جزم بكونه من رمضان

كان مكروها كراهة تحريم لما فيه من التشبه بأهل الكتاب لأنهم زادوا في مدة صومهم

وعليه حمل النهي عن التقدم بصوم يوم او يومين ثم ان ظهر انه من رمضان اجزأه

عنه لأنه شهد الشهر وصامه وان ظهر انه من شعبان كان تطوعا غير مضمون بالافساد

لأنه في معنى المظنون وان جزم بكونه عن واجب آخر فهو مكروه كراهة التنزيه التي

مرجعها خلاف الأولى لأن النهي عن التقدم خاص بصوم رمضان لكن كره لصورة

النهي المحول على رمضان وان ظهر انه من رمضان اجزأه لوجود اصل النية ان كان

مقيما بالاتفاق وان كان مسافرا فعلى الصحيح لما عرفت وان ظهر انه من شعبان فقد

قل يكون تطوعا لأنه منهى عنه فلا يتأدى به الواجب وقل اجزأه عن الذي نواه وهو

الأصح لما تقدم من ان النهي عنه هو التقدم على رمضان بصوم رمضان لا التقدم =

كتاب الحجّة (باب الرجل يصوم اليوم الذي يشك فيه) للإمام محمد الشيباني

له ان يتقدم الناس بصيامه فاما اذا صامه ثم علم انه من شهر رمضان اجزأه ذلك ولكنه آثم بدو به يوما اترك الى شهر رمضان من يوم هو من شهر رمضان فكيف يقضى يوما قد صامه من شهر رمضان في يوم من غير شهر رمضان .

أرأيتم رجلا ابصر هلال شهر رمضان فرد الامام شهادته عليه
أليس ينبغى [له - ٢] ان يصوم ؟ قالوا : بلى : قلنا لهم : فان سمع مقالته رجل

= بكل صوم وان جزم بالتطوع فلا كلام في عدم كراهته وانما الخلاف في استحبابه ان لم يوافق صوما كان يصومه والافضل ان ينتظر ولا يأكل ولا يشرب ولا ينوي الصوم ما لم يتقارب اتصاف النهار فان تقارب ولم يتبين الحال فقد اختلفوا فيه فقيل : الافضل صومه وقيل فطره وعامتهم على انه ينبغى للقضاة والمفتين ان يصوموا تطوعا ويفتوا بذلك خاصتهم ويفتوا العامة بالانظار بعد الانظار نفيا للهمة - كذا في عقود الجواهر ج ١ ص ٨٢ و ٨٣ . قلت : وكانت في العقود « لا ينبغى للقضاة والمفتين » وحرف « لا » من سهو الطبع فأخرجته من الأصل راجع رد المحتار ج ٢ ص ١٣٦ . ف (١) هكذا في الأصل ولعله « رمضان » يعني « يتقدم رمضان بصيام يوم او يومين » كما ورد في الحديث من حديث ابى هريرة : لا تذهبوا رمضان بصوم يوم او يومين الا رجل كان يصوم صوما فليصمه - متفق عليه .

(٢) هكذا في الهدية ، وفي الأصل « نعم يؤديه » ولم انهم معناه ولم يتحصل لفهمي القاصر حاصل العبارة ومعناها وما في الأصل ايضا : لا يلتم بالمقام ولا يغنى من جوع فهل من حراس او سمح . واس نخرجني من قناد الوهاد ويطلعني على ما خفي على من صحة الالفاظ والمعنى المراد : قالت : وهو تحريف وتعلل الصواب « بدنه يوما اقرب الى » .
(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

كتاب الحجة (باب الرجل يصوم اليوم الذي يشك فيه) للامام محمد الشيباني

آخر فأخذ بقوله وخالف الامام فصام ثم جاء البيهقي انه من شهر رمضان
أيجزئ الذي رآه ولا يجزئ الآخر وقد صام^٢ يوما واحدا . هذا كله يجزئ
إلا انه يكره ان يتقدم الشهر^٢.

(١) كذا في الأصول ولعله «الثبت» .

(٢) هكذا في الأصول ولعل الصواب «صاما» بالثنية واطن انه كان هكذا في الأصل
فصحف - والله اعلم .

(٣) روى الامام ابو حنيفة عن عبد الملك بن عمير عن قزعة عن ابي سعيد الخدري ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان ؛
اخرجه ابو محمد البخاري في مسنده من طريق محمد بن المغيرة عن الحكم بن ايوب عن
زفر عن ابي حنيفة كما في ج ١ ص ٤٧١ من جامع المسانيد و ج ١ ص ٨٢ من عقود
الجواهر ؛ وعدم وجدانه الحافظ لا يستلزم عدم وجوده وحكم الزيلعي عليه بكونه
غريبا جدا لا يخرج عنه كونه حديثا فان هذا كله حسب عليهما - تدبر ، وحديث « من
صام هذا اليوم فقد عصى ابا القاسم » اخرجه اصحاب السنن الاربعة في كتبهم عن ابي خالد
الاحمر عن عمرو بن قيس الملائي عن ابي اسحاق عن صلة بن زفر قال : كنا عند عمار
في اليوم الذي يشك فيه فأتى بشاة مصلية فتحنى بعض القوم فقال عمار به ؛ قال الترمذي
حديث حسن صحيح ؛ ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال : حديث
صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ؛ ورواه الدارقطني في سننه وقال : حديث صحيح
ورواته كلهم ثقات ؛ وقال ابن عبد البر : هذا حديث مسند عندهم لا يختلفون في ذلك
وذكره البخاري في صحيحه تعليقا فقال وقال : صلة عن عمار من صام يوم الشك - الخ
ووهم القاضي شمس الدين في الغاية فعزاه للبخاري ومسلم ، ومسلم لم يروه والبخاري انما
ذكره تعليقا وذكر انه قلد سبط ابن الجوزي في ذلك - كذا في ج ١ ص ٤٤٢ من نصب
الراية وله شاهد تقدم كما في ص ١٧٣ من الدراية وهو عند البزار ايضا عن ابي هريرة =

باب الرجل يصوم يوم الجمعة

قال أبو حنيفة: لا أرى بصيام يوم الجمعة بأساً فإن تحراه رجل وصامه تطوعاً مفرداً فلا بأس به. وقال أهل المدينة مثل ذلك.

= ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ستة أيام من السنة: يوم الأضحي ويوم الفطر وأيام التشريق واليوم الذي يشك فيه من رمضان وإسناده ضعيف وروى أحمد بن عمر الوكيعي عن وكيع عن الثوري عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس مثل حديث عمار وتابعه أحمد بن عاصم والطبراني عن وكيع ورواه اسحاق بن راهويه عن وكيع فلم يذكر ابن عباس وكذا قال يحيى القطان عن الثوري - انتهى . ونحوه في ج ١ ص ١٩٢ من التلخيص قال ابن عبد البر هذا مستند عندهم مرفوع لا يختلفون في ذلك وزعم أبو القاسم الجوهري أنه موقوف ورد عليه - انتهى ؛ وفي ج ٢ ص ١١٨ من الزرقاني وجمع الحفاظ بأنه موقوف لفظاً مرفوع حكماً - انتهى .

(١) لما روى الترمذي من حديث عاصم عن زر عن عبد الله قال: كانت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من غرة كل شهر ثلاثة أيام وقل ما كان يفطر يوم الجمعة - اهـ، قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب؛ ورواه النسائي أيضاً وصححه ابن حبان وابن عبد البر وابن حزم؛ ولما أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه حدثنا حفص حدثنا ليث عن عمير بن أبي عمير عن ابن عمر قال: ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مفطراً يوم الجمعة قط؛ ولما أخرجه أيضاً عن حفص عن ليث عن طاوس عن ابن عباس قال: ما رأيته مفطراً يوم الجمعة قط - اهـ؛ وراجع ج ٤ ص ٣٣٣ من عمدة القاري فإن العيني قد بسط في المسألة والحديث: من صام يوم الجمعة كتب له عشرة أيام غرر زهر من أيام الآخرة لا تشاكلهن أيام الدنيا - نقله الزرقاني في ج ٢ ص ١٢٧ من شرح الموطأ وقال في الدر المختار والمندوب كأيام البيض من كل شهر ويوم الجمعة ولو مفرداً - اهـ؛ صرح به =

وقال اهل المدينة : يكره صيام الستة الأيام بعد الفطر من شهر رمضان .
وقال مالك بن انس : ما رأيت احدا من اهل ' الفقه و العلم ' يصومها
ولم يبلغنا ذلك عن احد من السلف ، وان اهل العلم يكرهون و يخافون بدعته
وان يلحق برمضان ما ليس منه اهل الجفاء ، و المجانة لو رأوا في ذلك رخصة
عند اهل العلم و رأوهم يفعلون ذلك .

= في النهر و كذا في البحر قتال : ان صومه بانفراده مستحب عند العامة كالاثنتين والخميس
و كره الكل بعضهم - اه ؛ و مثله في المحيط معللا بأن لهذه الأيام فضيلة ولم يكن في
صومها تشبه بغير اهل القبلة ، فافى الاشباه و تبعه في نور الايضاح من كراهة افراذه
بالصوم قول البعض وفي الخاتمة ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند ابى حنيفة و محمد ؛ لما روى
عن ابن عباس انه كان يصومه و لا يفطر - اه ؛ و ظاهر الاستشهاد و بالاثار ان المراد
بلا بأس الاستحباب ، وفي التجنيس قال ابو يوسف : جاء حديث في كراهته الا ان يصوم
قبله و بعده فكان للاحتياط ان يضم اليه يوما آخر - اه ؛ قال (ط) قلت : ثبت بالسنة
طلبه و النهى عنه و الآخر منهما النهى كما اوضحه شراح جامع الصغير لأن فيه وظائف
قلعه اذا صام ضعف عن فعلها - قاله الشامي في ج ٢ ص ٨٦ من رد المختار ؛ و ما ذكره
صاحب فيض الباري (ج ٣ ص ١٧٥) من الكراهة هو في باب الجمعة من الدر المختار
و هو مرجوح ؛ قال يحيى سمعت مالكا يقول : لم اسمع احدا من اهل العلم و الفقه و من
يقتدى به ينهى عن صيام يوم الجمعة و صيامه حسن ؛ اه - موطأ مالك .
(١) و في الموطأ « من اهل العلم و الفقه » .

(٢) كذا في الاصل و كذا في الموطأ ، وفي الهذبة « العلوم » مكان « العلم » و هو تصحيف .
(٣) و في الموطأ « ولم يبلغني » .

(٤) كذا في الاصول « اهل الجفاء و المجانة » و في موطأ مالك « اهل الجهالة و الجفاء » .

(٥) و في الموطأ « يعملون ذلك » و أنت تعلم ان قول الامام ابى حنيفة و قول الامام =

= محمد مجيباً عن قول أهل المدينة سقط من الأصل ولا بد منها فالفصل ناقص وقد ورد الحديث باستحباب ذلك من حديث أبي أيوب رضي الله عنه مرفوعاً من صام رمضان واتبعه بست من شوال فكأنما صام الدهر رواه مسلم في صحيحه وجمع الديباجي طرقه وفي الباب عن جابر رواه أحمد بن حنبل وعبد بن حميد والبزار وعن ثوبان أخرجه النسائي وابن ماجه وأحمد والدارمي والبزار وعن أبي هريرة رواه البزار من طريق زهير بن محمد عن العلاء عن أبيه عنه ومن طريق زهير أيضاً عن سهيل عن أبيه عنه وأخرجه أبو نعيم من طريق المثني بن الصباح أحد الضعفاء عن الحر بن أبي هريرة عن أبيه ورواه الطبراني في الأوسط من أوجه أخرى ضعيفة وعن ابن عباس أخرجه الطبراني في الأوسط أيضاً وعن البراء بن عازب أخرجه الدارقطني - كذا في ص ١٩٩ من التلخيص وفي الدر المختار ونذب تفريق صوم الست من شوال ولا يكره التتابع على المختار خلافاً للثاني - حاوي اه؛ قال صاحب الهداية في التجنيس: إن صوم الستة بعد الفطر متتابعة منهم من كرهه والمختار أنه لا بأس به لأن الكراهة إنما كانت لأنه لا يؤمن من أن يعد ذلك من رمضان فيكون تشبهاً بالنصارى والآن زال ذلك المعنى - اه؛ ومثله في كتاب النوازل لأبي الليث والواقعات للحسام الشهيد والمحيط لأبرهاني والذخيرة وفي الغاية عن الحسن بن زياد أنه كان لا يرى بصومها بأساً ويقول: كفى بيوم الفطر مفارقة بينهن وبين رمضان - اه؛ وفيها أيضاً عامة المؤخرين لم يروا به بأساً واختلفوا هل الأفضل التفريق أو التتابع - اه؛ وفي الحقائق صومها متصل يوم الفطر يكره عند مالك وعندنا لا يكره وإن اختلف مشايخنا في الأفضل وعن أبي يوسف أنه كرهه متتابعاً والمختار لا بأس به - اه؛ وفي الوافي والكافي والمصنف يكره عند مالك وعندنا لا يكره وتام ذلك في رسالة تحرير الأقوال في صوم الست من شوال للعلامة قاسم وقد رد فيها على ما في منظومة النبائي وشرحها من عزوه الكراهة مطلقاً إلى أبي حنيفة وأنه الأصح بأنه على غير رواية الأصول وأنه صحيح ما لم يسبقه أحد إلى تصحيحه =

= وأنه صحيح الضعيف وعمد الى تعطيل ما فيه الثواب الجزيل بدعوى كاذبة بلا دليل ثم ساق كثيرا من نصوص المذهب فراجعها فافهم قاله الشامي في ج ٢ ص ١٢٩ من ردالمحتار فعلى هذا التفصيل لا بد من ثبوت الامام و جواب محمد عن قول مالك وغيره كما قلت اولا . اهـ . قلت : هذه المسألة وان لم تذكر في ظاهر الرواية لكنها موجودة في كتب اصحابنا ومذهب امامنا الاعظم معروف فيها وكذا مذهب اصحابه ومذهب الامام مالك وأهل المدينة كلهم معه ومذهب الحسن ايضا قال ابن ابي شيبة حدثنا حسين بن علي عن ابي موسى عن الحسن قال : اذا ذكر عنده الستة ايام التي يصومها بعض الناس بعد رمضان تطوعا ، قال : لقد رضى الله عز وجل بهذا الشهر للسته كلها - اهـ (ما قالوا في صيام ستة ايام من شوال بعد رمضان - ق ٢٤٦) ولو ان حديث صيام الست بعد شهر رمضان كان معروفا عندهم لما انكروا العمل بوقته مع ان المحدثين رووه عن كبار اهل المدينة عن ابي ايوب وهو عاش في المدينة ومضى عمره فيها حتى خرج منها الى الغزوة ومات فيها وعن جابر وثوبان و ابي هريرة ولم يعلم بما رووه كبار اهل المدينة في خير القرون فكراهة الامام عن صيام الست ليس بمستبعد اذن فالاحسن في هذا ان يحمل قوله في الكراهة على التابع كما روى عن الامام ابي يوسف او هو تأويل قوله اوله ابو يوسف وفي ابتداء كتاب الصوم من البحر ج ٢ ص ٢٥٨ ومنه ايضا صوم ستة من شوال عند ابي حنيفة متفرقا كان او متابعا وعن ابي يوسف كراهته متابعا لا متفرقا لكن عامة المتأخرين لم يروا به بأسا - اهـ ؛ وفي كتاب الصوم من خزائن الأكل ورق ١ / ٥٨ في نقول عن الكرخي قال ابو يوسف : كانوا يكرهون ان يتبعوا رمضان بصيام مخافة الحاق ذلك بالفريضة ؛ وفي كتاب الصوم من مختصر الكرخي و شرحه للقندوري ورق ٣١١ / ٢ وقال ابو يوسف : كانوا يكرهون ان يتبعوا رمضان صياما خوفا ان يلحق ذلك بالفرض وهذا صحيح وقد روى عن مالك انه قال : اكره ان يتبع رمضان بست من شوال قال وما رأيت احدا من اهل الفقه والعلم يصومها ولم يبلغنا عن احد من السلف و ان =

باب السواك للصائم

قال ابو حنيفة: لا بأس بالسواك للصائم في اية ساعة من ساعات النهار في اوله وفي آخره . وقال اهل ' المدينة بقول ' ابى حنيفة رحمه الله تعالى .

= اهل العلم يكرهون ذلك ويخافون بدعته وان يلحق اهل الجفاء برمضان ما ليس منه اذا رأوا ذلك رخصة عند اهل العلم فأوهم يفعلون ذلك حكى محمد هذا عن مالك ولم يذكر خلافه - اه ؛ وهذه بعينها عبارة كتاب الحجة التي في الآن هاهنا وبعينها هي عبارة الموطأ سوى ما اختلف فيه من الفاظ النسخ وعلم منها ان العبارة لم تسقط من الحجة بل هي من غير نقصان ولا زيادة وعدم من عبارات القوم ان ما نقل هاهنا هو مذهب الامام و صاحبه ايضا - والله اعلم . ف

(١) وفي الموطأ من جامع الصيام مالك انه سمع اهل العلم : لا يكرهون السواك للصائم في رمضان في ساعة من ساعات النهار لا في اوله ولا في آخره . ولم اسمع احدا من اهل العلم يكره ذلك ولا ينهى عنه - انتهى .

(٢) بهذا قال عمر و ابن عباس و جماعة من التابعين و أبو حنيفة و الثوري و الاوزاعي وقال النووي في شرح المذهب انه المختار . كما في ج ٢ ص ١٢٦ من شرح اليرقاني . وفي الباب حديث عائشة رواد ابن ماجه في سننه و الدارقطني : قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من خير خلال 'صائم السواك' ؛ وعن عامر بن ربيعة قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستاك وهو صائم ما لا اعد ولا احصى - أخرجه احمد وإسحاق وأبو داود والترمذي وأبو يعلى والبخاري والمطهراني والدارقطني ، وعنه البخاري ويدخل فيه حديث : لو لا ان اشتى على امتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة : وعن انس مرفوعا في السواك للصائم بالرطب - أخرجه ابن عدي ، والبيهقي : أخرجه اشد رطوبة من الماء ، وزاد : في اول النهار و آخره ، واسناده ضعيف ؛ وعن ابن عمر كان 'نبي =

باب الاعتكاف

قال ابو حنيفة : لا يكون المعتكف معتكفا حتى يمتنع ما يمتنع المعتكف

= صلى الله عليه وسلم يستاك آخر النهار وهو صائم - اخرجه ابن حبان في الضعفاء ؛
وفي الباب حديث معاذ بن جبل اخرجه الطبراني كذا في الدراية ص ١٧٦ والبسط في
نصب الرابة والجوهر النقي وغيرهما وما ورد في الروايات من خلاف ذلك ففي اسانيدنا
كلام صحة و ضعفا و رفعا و وقفا و اما حديث : الخلوف فم الصائم اطيب عند الله - الخ
فهو لا ينقطع بهذا ما دامت المعدة خالية غايته انه يخف ، وقال بعضهم : السواك مطهرة
للحم كالمضمضة فلا يكره لا سيما وهي رائحة تاذى بها الملائكة فلا ترك هنالك ، وأما
الخبر فقائده عظيمة بديعة وهي ان النبي صلى الله عليه وسلم انما مدح الخلوف نهيا للناس
عن تمذر مكالمه الصائمين بسبب الخلوف لا نهيا للصائمين عن السواك والله غني عن
وصول الرائحة الطيبة اليه فعليا يقينا انه لم يرد بالنهاي بقاء الرائحة و انما اراد نهى الناس
عن كراهتها وهذا التأويل اولى لان فيه إكرام الصائم ولا تعرض فيه للسواك فيذكر
او يتأول ، ولذا قال ابن دقيق : العبد يحتاج الى دليل خاص بهذا الوقت يخص به عموم
عند كل صلاة ، وفي رواية : عند كل وضوء ، وحديث الخلوف لا يخصه - اه . كذا
في الزرقاني ، والامام البخاري في صحيحه واهنا في المسألة كما هو ظاهر من تبويه وتخريجه .
(١) هو لغة المكث في اى موضع كان و حبس النفس فيه و شرعا وهو اللبث المخصوص
في المسجد الجامع للجماعات بنية العبادة مع الطهارة سمي به هذا النوع من العبادة لانه
اقامة في المسجد مع شرائطه - مغرب ، والتفصيل في رد المختار : قالبت المذكور ركن
والكون في المسجد والنية من مسلم عاقل طاهر شرطان ؛ كما في الدر المختار .

ولا يخرج من المسجد ' الا لغائط ' او بول او جمعة ' يخرج عند الزوال ' ولا ينبغي له ان يخرج لعيادة مريض ولا لصلاة جنازة ' .

وقال اهل المدينة : لا يكون المعتكف معتكفا حتى يحتب ما يحتبه

(١) اي ذى الجماعة و هو ما له امام و مؤذن كما سياتى فى الباب بعده اى لا يخرج منه المعتكف اعتكافا واجبا أما النفل فله الخروج لانه منه له لا مبطل و هو شامل للسنة المؤكدة ايضا و بحث فيه المحقق ابن الهمام .

(٢) ولا بمكث بعد فراغه من الطهور و هو مثال للحاجة الطبيعية .

(٣) و قوله ' او جمعة ' اشارة الى الحاجة الشرعية اى يخرج الى صلاة الجمعة لو لم يعتكف فى الجامع .

(٤) اى يخرج فى وقت يدرك الجمعة مع سنها والخطبة كما فى البدائع وغيره و فى تحية المسجد اختلاف بينهم و يحكم فى ذلك رآيه كما فى الدر المختار ويستن بعدها اربعا او ستا على الخلاف بين الامام وصاحبيه ولو مكث فى الجامع اكثر من ذلك لم يفسد لانه محل للاعتكاف و كره تنزيها لمخالفة ما التزمه من الاعتكاف فى المسجد الاول بلا ضرورة و يجوز خروجه لادراك الجماعة لو لم يعتكف فى مسجد جماعة .

(٥) و فى البدائع و ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من الرخصة فى عيادة المريض وصلاة الجنازة فقد قال ابو يوسف ذلك محمول على الاعتكاف التطوع و يجوز حمل الرخصة على ما لو خرج لوجه مباح كحاجة الانسان او الجمعة و عاد مريضا او صلى على جنازة من غير ان يخرج لذلك قصدا و ذلك جائز - اهـ ؛ و به علم انه بعد الخروج لوجه مباح انما يضر المكث لو فى غير مسجد لغير عبادة و لذا لو خرج لبول او غائط و دخل منزله و مكث فيه حيث يفسد كما مر - كذا فى رد المختار ؛ و فى السارخانية عن الحجة لو شرط وقت النذر ان يخرج لعيادة المريض و صلاة جنازة و حضور مجلس علم جاز ذلك راجع - الدر المختار .

المتكف^١ من عيادة المريض والصلاة على الجنازة^٢ واتباعها^٣ ودخول البيت^٤ إلا لحاجة الإنسان واشباه ذلك^٥ وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا اعتكف لم يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان^٦.

(١) هذا ما في ج ١ ص ٢٠٢ من المدونة من قول مالك .

(٢) وفي المدونة والموطأ « على الجنائز » بالجمع .

(٣) كذا هو في المدونة والموطأ .

(٤) كذا في المدونة ، وفي الموطأ « ودخول البيوت » بالجمع .

(٥) لم يذكر لفظ « اشباه ذلك » في الموطأ والمدونة . قال مالك عن ابن شهاب عن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة كانت إذا اعتكفت لا تسأل عن المريض إلا وهي تمشي لا تقف انتهى ؛ وعن عائشة قالت السنة على المتكف أن لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة إلا لما لا بد له منه رواه أبو داود من طريق عبد الرحمن بن اسحاق عن الزهري عن عروة عنها . وقال أبو داود غير عبد الرحمن لا يقول فيه السنة وجزم الدارقطني بأن الذي من قولها « لا يخرج إلا لحاجة » وما عداها فن دونها ؛ وجاء عن علي والنخعي والحسن البصري أن شهد المتكف جنازة أو عاد مريضاً أو خرج للجمعة بطل اعتكافه ، وبه قال مالك - قاله الزرقاني في ج ٢ ص ١٢٨ من شرح الموطأ وفي الجمعة خلاف لنا فإنها من الحاجة الشرعية .

(٦) أخرجه الأئمة السنة في كتبهم و مالك في موطئه و من طريقه أخرجه الإمام محمد في ص ١٩٢ من الموطأ عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا اعتكف يدني إلى رأسه فأرجله وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان انتهى ، والكلام في أنه عن عروة عن عائشة أو عن عروة عن عمرة عن عائشة أو عن عمرة عن عائشة في ج ٢ ص ١٢٨ من شرح الزرقاني و فتح الباري و عمدة القاري و النووي و غيرها ؛ قال محمد و به نأخذ لا يخرج الرجل إذا اعتكف إلا للغائط =

كتاب الحجة (باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة) للامام محمد الشيباني

باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة

قال ابو حنيفة : لا بأس بالاعتكاف في مسجد تجمع فيه الصلاة يصلون فيه ، بامام و مؤذن و كان يكره ان يعتكف في مسجد بيته ^٢ و في او النول و أما الطعام و الشراب فيكون في معتكفه و هو قول ابى حنيفة رحمه الله و للنفصيل كتب اخرى .

(١) في الدر المختار في مسجد جماعة هو ما له امام و مؤذن ادبت فيه الخمس أو لا . اه صرح بهذا الاطلاق في العناية و كذا في النهر و عزاه الشيخ إسماعيل الى الفيض البرازية و خزنة الفتاوى و الخلاصة و غيرها . اه رد المختار ، و عن الامام اشتراط اداء الخمس فيه و صححه بعضهم - نقل تصحيحه في البحر عن ابن الهمام و هو مذكور بهذا في كتاب الحجة و قالوا يصح في كل مسجد صححه السروجي - الدر المختار ، و هو اختيار الطحاوي قال الخبر الرملى و هو ايسر خصوصا في زماننا فينبغي ان يعول عليه . اه رد المختار ، و اما الجامع فيصح فيه مطابقا اتفاقا - اه الدر المختار ، و في رد المحتار قواه مطلقا اى و ان لم يصاوا فيه الصلوات كلها (ح) عن البحر ، و في الخلاصة و غيرها و ان لم يكن ثم جماعة و هو مخالف لما في الكتاب ؛ و الحاصل في "باب انه عن الائمة في المسألة روايات و هذا كله لبيان لصحة قال في النهر و المنح و اما افضل الاعتكاف في المسجد الحرام ثم في مسجده صلى الله عليه وسلم ثم في المسجد الأقصى ثم في الجامع قبل اذا كان يصلى فيه بجماعة فان لم يكن ففي مسجده افضل لئلا يحتاج الى الخروج ثم ما كان اهل اكثر - رد المحتار .

(٢) و هو الموضع المعد في البيت للصلاة و يندب لكل احد اتخاذه كما في "برازية فيندب للرجال ان يخصص موقعا من بيته لصلاته النافذة أما "تفريضة و الاعتكاف فهو في المسجد - كذا في رد المختار ، و الافضل اعتكاف المرأة في مسجد بينها المعد لصلاتها الذى يندب لها اتخاذه و يكره تنزيها في المسجد كما هو ظاهر - النهاية ، نهر و صرح =

كتاب الحجّة (باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة) للإمام محمد الشيباني

مسجد^١ ليس بمسجد جماعة تقام فيه الصلاة .

و قال اهل المدينة: لا يعتكف^٢ الا في مسجد فيه جماعة^٣ اذا كان في موضع تجب فيه الجمعة فأما اذا كان في موضع ليست فيه جمعة فلا بأس بأن يعتكف في مسجد يكون فيه جماعة كما قال ابو حنيفة .

و قال محمد بن الحسن: لا بأس بالاعتكاف في مساجد القبائل^٤ و يخرج منها الى الجمعة لأن هذه فريضة لا ينبغي تركها و هو يقدر على ذلك لأنه لا بد له منه كما لا بد له

= في البدائع بأنه خلاف الأفضل ؛ اه - شامى .

(١) صريح في ان الاعتكاف في مسجد لا تقام فيه الجماعة مكروه و هو يشير الى اشتراط اداء الخمس فيه - تدبر .

(٢) في العبارة خلل وقع من اختصار الناقل حتى اشكل فهم المراد منها و أصل العبارة في المدونة ج ١ ص ٢٠٣ و الموطأ هكذا قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه انه لا يكره الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الجمعة قال و لا اراه كره الاعتكاف في المساجد التي لا تجمع فيها الجمع الا كراهية ان يخرج المعتكف من مسجده الذي اعتكف فيه الى الجمعة او يدعها قال فان كان مسجدا لا يجمع فيه الجمعة ولا يجب على صاحبه اتيان الجمعة في مسجد سواه فاني لا ارى بأسا بالاعتكاف فيه لأن الله تبارك و تعالى قال في كتابه « و انتم عاكفون في المساجد » فعم الله المساجد كلها و لم يخص منها شيئا قال مالك فمن هنالك جاز له ان يعتكف في المساجد التي لا تجمع فيها الجمعة اذا كان لا يجب عليه ان يخرج الى المساجد التي تجمع فيها الجمع - انتهى .

(٣) كذا في الأصل ، و لعل الصواب « جمعة » لأن مسألة الاعتكاف فيها كما في الموطأ و المدونة - تدبر .

(٤) و كان في الأصول « مسجد القبائل » بافراد المسجد ، و الجمع أولى و أرجح .

(٥) يعني كما انه يجوز له الخروج من المسجد للحاجة الطبيعية كذلك يجوز له الخروج =

كتاب الحجّة (باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة) للامام محمد الشيباني

من الخروج لحاجة الانسان، وبلغنا ذلك^١ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

= منه للحاجة الشرعية وهي الجمعة .

(١) لفظ «ذلك» سقط من الأصل، ولعله يشير بهذا البلاغ الى حديث عائشة الذي اخرجه ابوداود في سننه ص ٣٤٢ من باب المعتكف يعود مريضا عن عبد الرحمن ابن اسحاق عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت السنة على المعتكف ان لا يعود مريضا ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا ياشرها ولا يخرج لحاجة الا لما لا بد منه ولا اعتكاف الا بصوم ولا اعتكاف الا في مسجد جامع - انتهى؛ قال ابوداود غير عبد الرحمن بن اسحاق لا يقول فيه قالت السنة - اهـ. قال المنذرى في مختصره كما في ج ٢ ص ٤٨٦ من نصب الراية و عبد الرحمن بن اسحاق اخرج له مسلم و وثقه يحيى ابن معين و أثني عليه غيره و تكلم فيه بعضهم - انتهى؛ قلت: و رواه البيهقي في شعب الايمان في الباب الرابع و العشرين عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب به و فيه قالت السنة في المعتكف ان يصوم و قال اخرجاه في الصحيح دون قوله و السنة في المعتكف الى آخره فقد قيل من قول عروة - اهـ: و كذلك رواه في السنن ج ٤ ص ٣١٥ و المعرفة و قال في المعرفة و انما لم يخرجها الباقي لاختلاف الحفاظ فيه منهم من زعم انه من قول عائشة و منهم من زعم انه من قول الزهري و يشبه ان يكون من قول من دون عائشة فقد رواه سفيان الثوري عن هشام بن عروة عن عروة قال المعتكف لا يشهد جنازة ولا يعود مريضا: و رواه ابن ابى عروبة عن هشام عن ابيه عن عائشة قالت: لا اعتكاف الا بصوم - انتهى؛ و له طريق آخر اخرجه الدارقطني في سننه عن ابراهيم بن محشر ثنا عبيدة بن حميد ثنا القاسم بن معن عن ابن جريج عن الزهري عن سعيد بن المسيب و عروة بن الزبير عن عائشة انها اخبرتهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الاواخر من شهر رمضان حتى توفاه الله ثم اعتكفت ازواجه من بعده و ان السنة للمعتكف ان لا يخرج الا لحاجة للانسان ولا يتبع جنازة ولا يعود مريضا

كتاب الحجة (باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة) للامام محمد الشيباني

و^١ قال ابن مسعود لحذيفة بن اليمان^٢ : لا يصلح الاعتكاف إلا في المسجد الحرام
= ولا يمس امرأة ولا ياشرها ولا اعتكاف الا في مسجد جماعة و يأمر من اعتكف
ان يصوم - انتهى .

(١) في ج ٢ ص ٤٩١ من نصب الراية حديث آخر أخرجه البيهقي عن ابن مسعود
قال : مررت على اناس عكوف بين دارك و دار ابي موسى و قد علمت ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : لا اعتكاف الا في المسجد الحرام او قال في المساجد الثلاثة :
المسجد الحرام و المسجد الأقصى و مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال عبد الله :
لعلك نسيت و حفظوا - انتهى ؛ و ظاهر السياق يقتضى ان شيئاً من متن الحديث سقط
و المخاطب غير معلوم و الحديث رواه البيهقي في ج ٤ ص ٣١٦ من سننه عن محمود
ابن ادم المروزي ثنا سفيان بن عيينة عن جامع بن ابي راشد عن ابي وائل قال قال
حذيفة لعبد الله يعنى ابن مسعود رضى الله عنه : (رأيت ناساً) عكوفاً بين دارك و دار
أبي موسى و قد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا اعتكاف الا في المسجد
الحرام او قال الا في المساجد الثلاثة ، فقال عبد الله لعلك نسيت و حفظوا او اخطأت
و أصابو الشك منى - انتهى ؛ فهذا مخالف لما في كتاب الحجة و لما في نصب الراية و لعل
النسخ مختلفة و لعل الكاتب اخطأ في النقل فلذا انقلب المتن ؛ و ذكره ابو بكر الجصاص
في ج ١ ص ٢٤٢ من احكام القرآن : و روى عن ابي وائل عن حذيفة انه قال لعبد الله
رأيت ناساً عكوفاً بين دارك و دار الأشعري لا تعير ، و قد علمت ان لا اعتكاف
الا في المساجد الثلاثة او في المسجد الحرام فقال عبد الله : لعلهم اصابوا و اخطأت
و حفظوا و نسيت ، و روى ابراهيم النخعي ان حذيفة قال : لا اعتكاف الا في ثلاثة
مساجد : المسجد الحرام و المسجد الأقصى و مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ، و روى
عن قتادة عن سعيد بن المسيب : لا اعتكاف الا في مسجد نبي ؛ و هذا موافق لمذهب
حذيفة لان المساجد الثلاثة هي مساجد الانبياء عليهم السلام - انتهى ؛ و في الهداية =

كتاب الحجة (باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة) للامام محمد الشيباني

= عن حذيفة قال لا اعتكاف الا في مسجد جماعة وهو مخالف لما في احكام القرآن وسنن
اليهقي وغيرها قال في نصب الراية قلت رواه الطبراني في معجمه حدثنا علي بن عبد العزيز
ثنا حجاج بن المنهال ثنا ابو عوانة عن مغيرة عن ابراهيم النخعي ان حذيفة قال لا بن مسعود
الا تعجب من قوم بين دارك ودار ابي موسى يزعمون انهم معتكفون قال فلعلهم اصابوا
واخطأت او حفظوا و نسيت قال اما انا فقد علمت انه لا اعتكاف الا في مسجد جماعة
انتهى ، وهو قريب مما قاله الامام محمد قال الحافظ في الدراية اسناده صحيح لكنه منقطع
لان ابراهيم لم يدرك حذيفة الا ان مراسله صحيحة و اخرج اليهقي عن يحيى بن
بكير عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت : السنة فيمن اعتكف
ان يصوم ولا اعتكاف الا في مسجد جماعة - مختصر ، و تمامه قد سبق ؛ و روى ابن
ابي شيبة و عبد الرزاق في مصنفيهما ؛ اخبرنا سفيان الثوري اخبرني جابر عن سعيد بن
عبيدة عن ابي عبد الرحمن السلمي عن علي قال لا اعتكاف الا في مسجد جماعة انتهى ؛ و اخرج
اليهقي في ج ٤ ص ٣١٦ عن مسلم بن ابراهيم ثنا هشام ثنا قتادة ان ابن عباس و الحسن
قالا : لا اعتكاف الا في مسجد تقام فيه الصلاة ؛ و عن شريك عن لبث عن يحيى بن
ابي كثير عن علي الازدي عن ابن عباس قال : ان ابغض الامور الى الله البدع و ان من
البدع الاعتكاف في المساجد التي في الدور - انتهى ، و راجع احكام القرآن في هذا الباب .
(٢) و في مبسوط السرخسي ج ٣ ص ١١٥ و اختلفت الروايات عن ابن مسعود و حذيفة
ابن اليمان رضي الله عنهما فروى ان حذيفة قال لا بن مسعود : عجبا من قوم عكوف بين
دارك و دار ابي موسى و أنت لا تمنعهم ، فقال ابن مسعود : ربما حفظوا و نسيت
و اصابوا و اخطأت كل مسجد جماعة يعتكف فيه ؛ و روى ان ابن مسعود مر بقوم
معتكفين فقال لحذيفة : و هل يكون الاعتكاف الا في المسجد الحرام فقال حذيفة : سمعت
رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول : كل مسجد له امام و مؤذن فانه يعتكف فيه ؛ و في
الكتاب ذكره عن حذيفة قال : لا اعتكاف الا في مسجد جماعة هذا بيان حكم الجواز =

كتاب الحجّة (لا اعتكاف الا بصوم . الرجل يعتكف تطوعا) للإمام محمد الشيباني

او في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال له حذيفة : بل كل مسجد له امام يقام فيه الصلاة فقيه الاعتكاف .

باب لا اعتكاف الا بصوم

قال ابو حذيفة : لا اعتكاف الا بصوم^١ ، وكذلك قال اهل المدينة .

باب الرجل يعتكف تطوعا^٢

قال ابو حذيفة : المتطوع في الاعتكاف ينبغي له ان يصنع في اعتكافه

كما يصنع الذي عليه الاعتكاف في ترك الخروج من المسجد والصوم^٣

= فأما الأفضل فالاعتكاف في المسجد الحرام أفضل منه في سائر المساجد - انتهى ؛

وبهذا اندفع التردد في رواية حذيفة و ابن مسعود رضي الله عنهما - تأمل .

(١) تقدم فيه حديث عائشة ، وفي الباب عن ابن عمر اخرجهم ابو داود و النسائي

و الدارقطني ، و عن ابن عباس : من اعتكف فعليه الصوم رواه عبد الرزاق و عن

عائشة مثله ، و راجع نصب الراية و الجواهر النقي و غيرهما .

(٢) الاعتكاف ثلاثة اقسام : واجب بالنذر المطلق بلسانه ولا يكفي لايحابه النية

و بالشروع نقله في الحر عن البدائع و بالتعليق ذكره ابن الكمال ، و سنة مؤكدة كفاية

في العشر الاواخر من رمضان كما في البرهان وغيره لاقترانها بعدم الانكار على من

لم يفعله من الصحابة و المواظبة انما تفيد الوجوب اذا اقترنت بالانكار على النارك ،

و مستحب في غير رمضان من الازمنة هو بمعنى غير المؤكدة و هو التطوع - كذا في

الدرالمختار و رد المختار و غيرهما .

(٣) صريح في الحكم قال في الدرالمختار و شرط الصوم لصحة الاول اتفاقا فقط على

المذهب - اه قال الشامي راجع لقوله فقط و هو رواية الاصل و مقابله رواية الحسن

انه شرط للتطوع ايضا و هو مبني على اختلاف الروايتين في ان التطوع مقدر يوم =

و غير ذلك ^١ .

و قال اهل المدينة : المتطوع في الاعتكاف و الذي عليه الاعتكاف امرها واحد فيما يحل لها و يحرم عليهما ^٢ .

و قال محمد بن الحسن : هكذا ^٣ ينبغي ان يكون لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اعتكافه فيما نرى تطوعاً فاجتنب فيما ^٤ روته الفقهاء فينبغي ان يجتنب في التطوع ما يجتنب في الفريضة . (آخر كتاب الصوم) .

= أولاً في رواية الأصل غير مقدر فلم يكن الصوم شرطاً له و على رواية تقديره يوم وهي رواية الحسن ايضاً يكون الصوم شرطاً له - كما في البدائع وغيرها ؛ قلت : و مقتضى ذلك ان الصوم شرط ايضاً في الاعتكاف المسنون لأنه مقدر بالعشر الأخير حتى لو اعتكفه بلا صوم لمرض او سفر ينبغي ان لا يصح عنه بل يكون نقلاً فلا تحصل به اقامة سنة الكفاية - اهـ ، و فيه زيادة .

(١) من المفسّسات و المكروهات و اختبار المستحبات و رعاية الآداب كما هو مبسوط في الهندية و البدائع و البحر و الدر المختار و رد المحتار - فراجعها .

(٢) زاد في الموطأ « و لم يمانى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اعتكافه الا تطوعاً » اهـ ، قال الزرقاني ج ٢ ص ١٣٣ و قد قضاء لما قطع له لعذر فقيد وجوب قضاء الاعتكاف المتطوع لمن قطعه بعد الدخول فيه - اهـ ، و تامل الإمام محمد ايضاً ينبغي في ذلك و السروع في النقل ملزم للقضاء كما يحى في موضعه و بالسروع بحسب الطوع كما سبق في اول القسم من الثلاثة .

(٣) و هو مطابق لرواية الحسن بن زياد كما لا يخفى و السطوع عر " و حب فـ... المستحب و المسنون و اقل ما يكون على هذا الكتاب يوم و... و الا نه في كتب الفقه بمعنى الاتمام - فافهم .

(٤) كذا في الأصل . و اهل الصواب انما ، و في الحاشية افي ما رويته ، و هو تصحيح -

كتاب الزكاة^١

قال ابو حنيفة في رجل له خمسة دنانير من فائدة او غيرها لا مال له غيرها فأتجر^٢ فيها فلم يأت الحول حتى بلغت فيه الزكاة انه لا يزكيها حتى يحول عليه الحول مذيوم صار له ما تجب فيه الزكاة . ينظر اي يوم صار^٣ في يده عشرين مثقالا او ما يساوي عشرين دينارا من العروض التي كان يتباع .

و يحفظ ذلك اليوم ثم اذا حال عليها^٤ الحول من ذلك اليوم زكى ماله يوم يحول عليه الحول . و ان كان قد اضعف اضعافا كثيرة فان جاء الحول من ذلك وقد نقص ماله من عشرين مثقالا من الذهب فليس عليه زكاة فيه .

وقال اهل المدينة : اذا كانت له خمسة دنانير [من-] ^٥ فائدة او غيرها فأتجر^٦

== « فيما » وهو في احاديث اعتكافه صلى الله عليه وآله وسلم من عدم الخروج الا الحاجة الانسان و عدم شهود الجنازة و عدم عادة المريض قصدا و الصوم و التكلم بالخير و اجتناب الجماع و دواعي و اجتناب المحرمات و المكروهات غـ . و التفصيل في الاحاديث ، آخر كتاب الصوم فالحمد لله على ذلك . و قد بقيت مسائل الأرباب المستقلة لم تذكر في الكتاب ولا ادري وجه ذلك .

(١) آخر كتاب الزكاة عن الصوم ، و في اكثر كتب الفقه الزكاة مقدمة على الصوم ، و مثله في كتب الحديث .

(٢) كذا في الأصول ، و في الموطأ مع الزرقاني « فتجر » .

(٣) اي المال .

(٤) لفظ « عليها » ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول و انما زدته من الموطأ .

(٦) كذا في الأصول ، و في الموطأ « فتجر » .

فيها فلم يأت الحول حتى بلغت ما تجب فيه الزكاة فانه^١ يزكيها وان لم تتم^٢ الا قبل ان يحول عليها الحول يوم [واحد - ^٣] - بعد ما يحول عليها^٤ الحول يوم [واحد - ^٥] ثم لا زكاة فيها حتى يحول عليها^٥ الحول من يوم زكيت .

وقال محمد بن الحسن : وكيف قال اهل المدينة هذا وهم لا يخالفوننا في ان الرجل اذا افاد مالا كثيرا لم يزكه حتى يحول عليه الحول مذ يوم افاده ؟ فان قالوا لان هذا عنده^٦ اصل مال .

قيل لهم : انه^٧ اصل المال الذي كان عنده لم يكن مال يجب فيه الزكاة انما^٨ زكى ما افاده في ماله حتى يحول الحول عليه اذا كان عنده مال يجب في مثله الزكاة فان كان عنده^٩ مال - ^٩ - تجب فيه الزكاة فافاد فيه مالا قبل ان يحول

- (١) كذا في الأصول ، وفي الموطأ انه .
- (٢) كذا في الموطأ وهو الصواب ، وكان في الأصول ، يتم ، بالثنية .
- (٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول واما زدته من الموطأ .
- (٤) و كان في الأصول ، عليه وفي الموطأ عاتما ، وهو الصواب .
- (٥) في الأصل و الهندية مه ، عليه ، بالتذكير .
- (٦) وكان في الأصول عه وهو تصحف عنه ، كج بدل عله "سياق وهو في" عبار . بعده موجود ايضا ، و "بناهر" عند ، دون "بناهر" - بدر .
- (٧) كذا في الأصل و له معنى صحيح و لكن الاولى عندى "ان" غير خبير "بناهر" .
- و "اصل المال" اسمه - تأمل .

(٨) كذا في الأصل : و في الهندية ، اذا ، تابعة لها . و عندى الاولى انما زكى - اخ بالاستقبال كما لا يخفى على الرجال و انما راجحة و اذا مرجوحة و مع هذا في "بناهر" خلل - فانهم .

(٩) كذا في الهندية ، و سقط لفظ "مال" من الأصل و هو من سهو قلم "ناسخ" .

الحول ولو يوم زكاه مع ماله . فأما ان يكون عنده مال لا يجب في مثله الزكاة فيفيد فيه مالا يجب فيه الزكاة فانه لا زكاة فيه عليه حتى يحول الحول عليه^١ .
فقد صار^٢ يجب فيه الزكاة .

(١) قال الزرقاني في ج ٢ ص ٤٤ من شرح الموطأ ذيل أثر ابن عمر رواه مالك موقوفاً و أخرجه في التمهيد من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول ، و في اسناده بقية بن الوليد مدلس ، و قد رواه بالنعنة عن اسمعيل بن عياش عن عبيد الله ، و اسمعيل ضعيف في غير الشاميين ؛ قال الدارقطني : و الصحيح وقفه كما في الموطأ ، و قد أخرجه الدارقطني في الغرائب مرفوعاً و ضعفه و أخرجه ايضاً من حديث انس و ضعفه ، و أخرجه ابن ماجه عن عائشة لكن الاجماع عليه اغنى عن اسناده - انتهى ؛ و تذكر ما مضى من التلخيص و المال المستفاد في الحول يضم عندنا الى مال كان عند الرجل و قال الشافعي و احمد لا يضم لحديث من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول أخرجه الترمذي وغيره قال اصحابنا و هو حديث ضعيف و على تسليم ثبوته فعمومه ليس مراداً للاتفاق على خروج الارباح و الأولاد فعلاناً بالمجانسة قلنا انما خرج الأولاد و الارباح للمجانسة لا للتولد فيجب ان يخرج المستفاد اذا كان من جنسه و هو ادفع للخرج عن اصحاب الحرف الذين يحدون كل يوم درهماً فاكثروا و أقل فان في اعتبار الحول لكل مستفاد حرجاً عظيماً و هو مدفوع بالنص كذا قرره ابن الهمام وغيره ، و ذكر العيني ان مذهبنا في هذا الباب هو قول عثمان و ابن عباس و الحسن البصري و الثوري و الحسن بن صالح و هو قول مالك في السائمة - كذا في التعليق المجد للفاضل اللكهنوي و قد خطب ابن حزم في هذه المسألة في المحلى خطأ فاحشاً حجة و قياساً و ليس عنده الا دعاوى كاذبة كما لا يخفى على اولى النهى .

(٢) اي قد صار ذلك المال الآن مالا يجب فيه الزكاة .

و قد وافقنا^١ اهل المدينة فيمن افاد ماشية سائمة لا يجب فيها الزكاة من ابل او بقر او غنم انه لا صدقة عليه فيها حتى يحول الحول عليها من يوم افادها الا ان يكون له مثلها ماشية يجب فيها الصدقة اما خمسة ذود من الابل و اما ثلاثون بقرة و اما اربعون^٢ شاة و ان كان للرجل من الصنف الواحد من ذلك ثم افاد اليه شيئاً آخر من صنفه بشراء او هبة او ميراث زكى ما افاد من ذلك مع ماله الاول حين يصدقه و ان لم يحل على ما افاد من ذلك الحول^٣ و لو كان الملك الاول [ما -^٤] لا زكاة فيه فلا زكاة على هذا حتى يحول عليه الحول مذ افاد [ما -^٥] يجب عليه الزكاة . فهذا الصواب و هذا نقض لقولهم الاول^٥ و من قال

(١) كذا في الأصل وهو الصواب . وفي الهندية ، وافقها ، وهو تصحيف .

(٢) كذا في الأصل بالرفع و لعل الصواب في المواضع الثلاثة بالنصب لأنها بدل بالعطف من قوله « ماشية يجب » الخ - تدبر .

(٣) مرفوع لأنه فاعل « لم يحل » .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٥) قال الزرقاني ج ٢ ص ٤٥ م - شرح الموطأ ذيل فوال مالك المذكور هذا مذهب مالك رحمه الله ان حول ربح المال حول اصله و ان لم يكن اصله نصاً قياساً على نسل الماشية و لم يتابعه غير اصحابه و قاسه على ما لا يشبهه في اصله و لا في فرعه و هما اصلان و الأصول لا يرد بعضها الى بعض و انما يريد الفرع الى اصله ، في اطلاق الجزء الاول نظر - فافهم) قال ابو عبيد لا نعلم احداً فرق بين ربح المال و غيره من القوائد غير مالك و ليس كما قال قد فرق بينهما الاوزاعي و ابو ثور و احمد لكنهم شرطوا ان يكون اصله نصاباً و انما انكر ابو عبيد انه يجعله كأصله و ان لم يكن اصله نصاباً و هذا لا يقوله غير مالك و اصحابه ، و قال الجمهور : الربح كالقوائد يستأنف بها حول على ما وردت به السنة - قاله ابن عبد البر - انتهى .

هذا^١ فقد رجع عن الأول .

(١) اى المسألة التى مضت من قبل فى الماشية ، وقد روى مالك فى الموطأ عن نافع عن عبد الله بن عمر كان يقول : لا تجب فى مالك زكاة حتى يحول عليه الحول - انتهى ، و من طريق مالك اخرجه الامام محمد فى ص ١٧٣ من الموطأ فى باب المال متى تجب فيه الزكاة ثم قال محمد : و بهذا نأخذ و هو قول ابي حنيفة رحمه الله الا ان يكتسب مالا فيجمعه الى مال عنده بما يركب فاذا وجبت الزكاة فى الاول زكى الثانى معه و هو قول ابي حنيفة و ابراهيم النخعي رحمهما الله تعالى - انتهى ؛ قال الحافظ : حديث لا زكاة فى مال حتى يحول عليها الحول - ابو داود و احمد واليهيقي من رواية الحارث و عاصم بن ضمرة عن علي و الدارقطني من حديث أنس و ابن ماجه و الدارقطني واليهيقي و العقيلي فى الضعفاء من حديث عائشة ، و رواه الدارقطني واليهيقي من حديث ابن عمر و صحيح الدارقطني وقفه و له طريق أخرى بلفظ : ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قال ليس فى مال المستفيد زكاة حتى يحول عليه الحول ، الترمذى و الدارقطني و الیهيقي من حديث عبد الرحمن بن زيد بن اسلم عن ابيه عن ابن عمر - مثله ، و لفظ الترمذى : من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول ، و عبد الرحمن ضعيف قال الترمذى : و الصحيح عن ابن عمر موقوف ، و كذا قال الیهيقي و ابن الجوزى و غيرهما ؛ و روى الدارقطني فى غرائب مالك من طريق اسحاق بن ابراهيم الحنبلی عن مالك عن نافع عن ابن عمر - نحوه ، قال الدارقطني : الحنبلی ضعيف و الصحيح عن مالك موقوف ، و روى الیهيقي عن ابي بكر و علي و عائشة موقوفا عليهم مثل ما روى عن ابن عمر قال و الاعتماد فى هذا و فى الذى قبله على الآثار عن ابي بكر و غيره ؛ قلت : حديث علي لا بأس باسناده و الآثار تعضده فيصلح للحجة - انتهى ؛ و راجع نصب الراية و غيره من الكتب .

باب من الزكاة

قال ابو حنيفة في الرجل اذا كان له عشرة دنانير فقال عليها الحول ثم اشترى بها سلعة فربح فيها عشرة دنانير اخرى انه لا يزكيها حتى يحول عليها الحول مذ^١ صارت عشرين ديناراً .

وقال اهل المدينة : [انه -^٢] يزكيها مكانها ولا ينتظر بها ان يحول عليها [الحول -^٣] مذ [يوم -^٤] بلغت ما تجب فيه الزكاة لأن الحول قد^٥ حال عليها وهي عنده عشرون ديناراً ثم لا زكاة عليه فيها حتى يحول عليها الحول مذ^٦ يوم زكيت . وقال محمد بن الحسن : وهذه المسألة ايضاً مثل الأولى .
ينبغي لمن قال هذا في المال ان يقول مثله في الماشية وقد فرق اهل المدينة بينهما وليس بينهما فرق .

- (١) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « كانت » وهو الأولى .
- (٢) في الموطأ « فتجر فيها فقال عليها الحول وقد بلغت عشرين ديناراً » اهـ .
- (٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية « قد » وهو تصحيف « مذ » .
- (٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول و إنما زدته من الموطأ .
- (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول فزدته من الموطأ .
- (٦) لفظ « يوم » ساقط من الأصول وزبد من الموطأ .
- (٧) كذا في الأصل و كذا في الموطأ ، وفي الهندية « كان قد » و لفظ « كان » من سهو الناسخ ، و الصواب حذفه كما هو في الأصل و الموطأ . ف
- (٨) وفي الأصول ، « عشرة دنانير » وهو خطأ . و الصواب ما في الموطأ « عشرون ديناراً » .
- (٩) كذا في الأصول ، ولم يذكر لفظ « عليه » في الموطأ .
- (١٠) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « من يوم » مكان « مذ يوم » .

باب ما يخرج من المعادن^١ من الذهب والورق^٢

و قال ابو حنيفة فيما يخرج من المعادن من الذهب والفضة والورق في كل قليل وكثير يخرج من ذلك الخمس .

و قال اهل المدينة : لا يؤخذ [من المعادن - ^٢] مما يخرج منها شيء^٣ حتى [يبلغ ما - ^٢] يخرج منها [قدر - ^٢] عشرين ديناراً [عينا - ^٢] او مائتي درهم فاذا بلغ ذلك ففيه الزكاة مكانه فما زاد على ذلك اخذ بحساب ذلك ما دام في المعدن نيل فان انقطع عرقه ثم جاء بعد ذلك نيل آخر فهو مثل الاول يُبتدأ [فيه الزكاة - ^٢] كما ابتدئ في الاول^٤ .

(١) جمع معدن بكسر الدال من عدن اذا اقام لاقامة الذهب والفضة به او لاقامة الناس فيها شتاء وصيفا - كذا في شرح الزرقاني ، و اصل المعدن المكان بقيد الاستقرار فيه ثم اشتهر في نفس الاجزاء المستقرة التي ركبها الله تعالى في الارض يوم خلق الارض حتى صار الانتقال من اللفظ اليه ابتداء بلا قرينة فتح ، و الركاز اعم من المعدن الخلق وغير الخلق وهو الكنز فان الكنز في الاصل اسم للمثبت في الارض بفعل الانسان كما في الفتح وغيره رد المختار لابن عابدين الحنفى رحمه الله تعالى .

(٢) الورق بكسر الراء المضروب من الفضة وكذا الرقة وجمعها رِقون ومنه الحديث وفي الرقة ربع العشر وعرفته رضى الله عنه اتخذ انفا من ورق - اهـ مغرب ج ٢ ص ٢٤٧ .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الاصول وزيد من موطأ مالك .

(٤) كذا في الموطأ ، وكان في الاصول « شيئاً » بالنصب وهو تصحيف .

(٥) كذا في الاصل ، و في الموطأ « وما » بالواو وهو الاولى .

(٦) وكان في الاصل « ابتدى الاول » وفي الهندية « يتدأ الاول » و في الموطأ « ابتدئت في الاول » فزيد حرف « في » من الموطأ .

كتاب الحجّة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

و قال محمد بن الحسن : ما شأن المعدن شأن الزكاة إنما المعدن مثل المغنم
ففي قليله وكثيره الخمس .

وكذلك^١ بلغنا^٢ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في الركاز

(١) في موطأ محمد ص ١٧٨ من باب الركاز بعد حديث بلال المزني قال محمد : الحديث
المعروف ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الركاز الخمس ، قيل : يا رسول الله ! وما
الركاز ؟ قال : المال الذي خلقه الله تعالى في الأرض يوم خلق السموات والأرض
في هذه المعادن ففيها الخمس وهو قول أبي حنيفة والعامة من قهاتنا - انتهى ؛ والحديث
اسنده محمد بالارسال في آخر الباب كما سيأتي .

(٢) اسنده مرسلا في باب دية الخطأ ص ١٠٢ من كتاب الآثار : محمد قال : اخبرنا
أبو حنيفة قال حدثنا حماد عن إبراهيم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : العجماء جبار
والقلب جبار والرجل جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس - انتهى ؛ قال محمد :
وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة ، والجبار : الهدر إذا سار الرجل على الدابة فنفتحت
برجلها وهي تسير فقتلت رجلا أو جرحته فذلك هدر ولا يجب على عاقلة ولا غيرها .
والعجماء : الدابة المنفلتة ليس لها سائق ولا راكب توطئ رجلا فقتله فذلك هدر .
والمعدن والقلب الرجل يستأجر الرجل يخفر له بثرا أو معدنا فيسقط عنه فيموت فذلك
هدر ولا شيء على المستأجر ولا على عاقلة - انتهى ؛ والحديث رواه أبو يوسف في
آثاره بهذا الاسناد مرسلا وهو في ص ٨٨ من رقم (٤٣٥) : قال حدثنا يوسف عن
أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : في العجماء جبار
والقلب جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس - انتهى ؛ وخرجه الإمام أبو يوسف
في خراجه ص ٢٦ قال وحدثني عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه -
عن جده ر عن أبي هريرة [قال كان أهل الجاهلية إذا عطب الرجل في قلب جعلوا
القلب عقله وإذا قتلته دابة جعلوها عقله وإذا قتل معدن جعلوه عقله فسأل سائل =

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

الخمس ، فقيل : يا رسول الله ! [و - ١] ما الركاز ؟ فقال ٢ : المال الذي خلقه الله تعالى في الأرض يوم خلق السموات والأرض [في هذه المعادن ففيها الخمس - ١] .

وقال اهل المدينة : إنما ٣ الركاز المال المدفون من دفن ٤ الجاهلية ما لم يطلب

== رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : العجاء جبار والمعدن جبار والبئر جبار ، وفي الركاز الخمس ، فقيل له : ما الركاز يا رسول الله ؟ فقال : الذهب والفضة الذي خلقه الله في الأرض يوم خلقت - انتهى ؛ و أخرجه البيهقي في المعرفة كما في ج ٢ ص ٣٨٠ من نصب الراية : عن حبان بن علي عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الركاز الذي ينبت بالأرض ، قال البيهقي و روى عن أبي يوسف عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن جده عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركاز الخمس ، قيل : وما الركاز يا رسول الله ؟ قال الذي خلقه الله في الأرض يوم خلقت - انتهى ؛ وبه استدلل لنا الشيخ في الامام - انتهى ؛ والمعدن هو الركاز كما افصح به الحديث المذكور فلما اراد صلى الله عليه وسلم ان يذكر له حكماً آخر ذكره بالاسم الآخر وهو الركاز و لفظ الحديث في الصحيح : و البئر جبار وفي الركاز الخمس ، فلو قال وفيه الخمس لحصل الالتباس باحتمال عود الضمير الى البئر - كذا في ج ٤ ص ١٥٢ من الجوهر النقي على سنن البيهقي وسيأتي للحديث مزيد تخريج و تحقيق و تنقيح - فانظره .

(١) ما بين المربعين زيادة من موطأ محمد .

(٢) كذا في الاصول وفي موطأ محمد ، قال ، .

(٣) كذا في الاصول ، وفي موطأ مالك قال ان الركاز إنما هو دفن يوجد من دفن الجاهلية - اهـ .

(٤) قال الزرقاني بكسر الدال و سكون الفاء اي شيء مدفون كذبح بمعنى مذبح =

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للامام محمد الشيباني

بمال ولم يتكلف فيه [نفقته - '] ولا كثير^٢ عمل^٣ وأما ما طلب بمال وتكلف فيه عمل كثير^٤ فأصيب مرة واخطئ^٥ مرة فليس بركاز .

وقال ابو حنيفة : هذا المعدن سواء ما طلب منه بعمل كثير^٦ و بمال يوجد^٧ وما وجد من غير طالب فهو سوي^٨ . وفيه وفيما استخراج من المعدن الخمس^٩ .

= وأما بالفتح فالمصدر ولا يراد هنا - قاله الحافظ كالزركشي ورده الدماميني بأنه يصح اتضح على انه مصدر اريد به المفعول مثل الدرهم ضرب الامير وهذا الثوب نسج اليمن - انتهى .

(١) ما بين المربعين زيادة من موطأ مالك .

(٢) كذا في الاصول . وفي موطأ مالك « كبير عمل » وهو الأصوب . ف

(٣) زاد مالك « ولا مؤنة » . ف

(٤) كذا في الاصول ، وفي الموطأ « كبير عمل » بالباء الموحدة و بتقديم « كبير » على « عمل » .

(٥) كذا في الموطأ وهو الصواب ، وكان في الاصول « اخطأ » .

(٦) كذا في الاصول بالثاء المثناة ، وفي الموطأ بالباء الموحدة .

(٧) كذا في الاصل وفي الهندية « يؤخذ » بالخاء والذال المعجمتين .

(٨) قال الامام ابو يوسف في كتاب الخراج في كل ما اصيب من المعادن من قليل او كثير

الخمس و لو ان رجلا اصاب في معدن اقل من وزن مائتي درهم فضة او اقل من وزن

عشرين مثقالا ذهباً فان فيه الخمس ليس هذا على موضع الزكاة انما هو على موضع الغنائم

وليس في تراب ذلك شيء اما الخمس في الذهب الخالص وفي فضة الخالصة والحديد

والنحاس والرصاص ولا يحسب لمن استخرج ذلك من نفقته عليه شيء قد تكون النفقة

تستغرق ذلك كله فلا يجب اذن فيه خمس عليه وفيه الخمس حين يفرع من تصنيئه قبلاً

كان او كثيراً ولا يحسب له من نفقته شيء وما استخرج من المعادن سوى ذلك من =

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

وقال محمد بن الحسن: إنما الركاز ما وجد في المعدن وإنما المال المدفون جعل نظير المال يستخرج من المعدن .

هذا امر لم يكن ارى ان اهل المدينة يخالفونه من كلام العرب إنما يقال اركز المعدن يعنون انه استخرج مال منه كثيراً وفي الحديث المعروف^٢

= الحجارة مثل الياقوت والفيروزج والكحل والزنبق والكبريت والمغرة فلا خمس في شيء من ذلك إنما ذلك كله بمنزلة الطين والتراب - انتهى ، وله بقية مستقف عليه ومن هذا يدفع ما دلس به ابن حزم في المحلى - تأمل .

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « إنما قال » وهو خطأ .

(٢) والامام محمد امام من أئمة اللغة فيقول على قوله كما لا يخفى ، وقد بسط الحافظ العيني في ج ٤ ص ٤٤٩ إلى ج ٤ ص ٥٨ من عمدة القارى فراجعها . قلت وفي ج ٢ ص ٣٣ من البدائع اذ هو كما كان اماما في الشريعة كان اماما في اللغة واجب التقليد فيها كتقليد نقلة اللغة كأبي عبيد والاصمى والخليل والكسائي والفراء وغيرهم وقد قلده ابو عبيد القاسم بن سلام مع جلالة قدره و احنج بقوله و سئل ابو العباس ثعلب عن الغزالة فقال هي عين الشمس ثم قال : اما ترى ان محمد بن الحسن قال لغلامه يوما انظر هل دلكت الغزالة يعني الشمس و كان ثعلب يقول : محمد بن الحسن عندنا من اقران سيويه و كان قوله حجة في اللغة - انتهى .

(٣) اسنده بعده ، و اخرجه الحاكم في باب النهى عن لقطة الحاج ج ٢ ص ٦٥ من المستدرک عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في كنز وجده رجل فقال ان كنت وجدته في قرية مسكونة او سبيل ميتاء فعرفه و ان كنت وجدته في خربة جاهلية او في قرية غير مسكونة او غير ميتاء ففيه وفي الركاز الخمس - انتهى ، و رواه الشافعى في ج ٢ ص ٣٧ من الام ، و من طريقه رواه البيهقى في ج ٤ ص ١٥٥ من السنن عن سفيان عن داود بن شابر و يعقوب بن =

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني
عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين سأله المرأ: ما تقول فيما وجد في
القرية غير المسكوتة . فقال صلى الله عليه وآله وسلم: فيه وفي الركاز الخمس
فجعله غير الركاز .

== عطاء عن عمرو قال الزيلعي: ورواه أبو عبيد القاسم بن سلام من طريق ابن اسحاق
عن عمرو به و من حديث محمد بن عجلان عن عمرو به . انتهى ، قال الحافظ في ص ١٦٣
من الدراية ورواته ثقات . اهـ ، ورواه أبو داود من حديث عمرو بن الحارث و هشام
ابن سعد عن عمرو بن شعيب . نحوه ، ورواه النسائي من وجه آخر عن عمرو بن شعيب
و رواه الحاكم والبيهقي . كذا في ص ١٨٥ من التلخيص .

(١) لأن الكنز على ما ذكره أهل اللغة الجوهري وغيره هو المال المدفون وفي الفائق
للرمحشري: الركاز ما ذكره الله في المعادن من الجواهر و القطعة منه ركزة و ركيزة ،
وقال أبو عبيد الهروي: الركاز القطع العظام من الذهب و الفضة كالجلاميد و الواحد
ركز ، و قال أيضا : اختلف في تفسير الركاز أهل العراق و أهل الحجاز . فقال أهل
العراق: هي المعادن ، و قال أهل الحجاز: هي كنوز أهل الجاهلية ، كما تضمن في اللغة
و الأصل فيه قولهم ركز في الأرض اذا أثبت أصله و ذكر نحوه هذا صاحب مشارق
الأنوار: و عطف الركاز على الكنز في الحديث الذي ذكره دليل على أن الركاز غير
الكنز و أنه المعدن لما يقوله أهل العراق فهو حجة لمخالف الشافعي . و قال الخطابي:
الركاز وجهان فالمال الذي يوجد مدفونا لا يعلم له مالك و عروق الذهب و الفضة ركاز
و قال الطحاوي في أحكام القرآن: و قد كان الزهري وهو راوي حديث الركاز يذهب
إلى الخمس في المعادن ثنا يحيى هو ابن عثمان المصري ثنا نعيم ثنا ابن المبارك ثنا يونس
عن الزهري في الركاز المعدن و التؤلؤ يخرج من البحر و العبر من ذلك الخمس . انتهى
من الجواهر النقي .

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب و الورق) للامام محمد الشيباني

اخبرنا هشام بن سعد^١ المدني قال : اخبرنا عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده^٢ ان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم آتاه

(١) وكان في الأصول « سعيد المري » وهو خطأ و في ج ٤ ص ١٥٢ من سنن البيهقي : ابن وهب اخبرني عمرو بن الحارث وهشام ابن سعد عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان رجلا من مزينة أتى رسول الله صلى الله عليه و سلم فقال : يا رسول الله - الحديث ؛ و في ص ١٥٣ منها و ذكر اعتلائهم بحديث هشام بن سعد عن عمرو بن شعيب هذا - الخ ؛ و ج ١١ ص ٣٩ من التهذيب « هشام بن سعد المدني » و التلخيص و نصب الراية و الدراية و غيرها من الكتب .

(٢) هو عبد الله بن عمرو بن العاص ، و قد صرح بذلك في رواية سنن البيهقي كما عرفت ، روى البيهقي في باب الطلاق قبل النكاح عن أبي بكر النيسابوري انه قال : صح سماع عمرو عن ابيه شعيب و سماع شعيب من جده عبد الله ، ثم قال البيهقي مضى في باب و طىء المحرم و في باب الخيار من اليوع ما دل على سماع شعيب من جده عبد الله إلا انه اذا قيل عمرو عن ابيه عن جده يشبه ان يراد بجده محمد بن عبد الله و ليست له صحبة فيكون الخبر مرسلًا ، و إذا قيل عن جده عبد الله زال الاشكال و صار الحديث موصولًا - انتهى ؛ و هذا الحديث قيل فيه عن ابيه عن عبد الله فهو على هذا حجة فلا وجه لترديد الشافعي - كذا في الجوهر النقي ؛ قال في الجوهر النقي : و قد اورد ابو عمر بن عبد البر هذا الحديث في التمهيد و لفظه : قال صلى الله عليه و سلم في كنز و جده رجل : ان كنت وجدته في قرية مسكونة او سيل ميتاء فعرفه و ان كنت وجدته في خربة جاهلية او في قرية غير مسكونة او غير ميتاء فقيه و في الركاز الخمس ، و كذا اورد البيهقي هذا الحديث فيما بعد في باب زكاة الركاز ، و هذه الرواية تدفع الجواب الذي ذكر البيهقي ان الشافعي رحمه الله اشار اليه و هو انه ورد فيما يوجد ظاهرًا فوق الأرض لأن الكنز على ما ذكره الجوهري و غيره : المال المدفون - انتهى ؛ و قد سبق نقل كلام اهل اللغة ؛ =

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للامام محمد الشيباني

رجل^١ فقال: يا رسول الله! كيف^٢ ترى في المتاع يوجد في الطريق الميتاء^٣
او في القرية المسكونة؟ قال: عرفه [سنة-^٤] فان جاء باغيه [فادفعه اليه-^٥]
والافشائك به^٦ وما كان [في الطريق-^٧] غير الميتاء او^٨ في القرية غير

= وفي نصب الراية: روى ابن المنذر حدثنا ابن ادریس عن ابيه عن ابي قيس عبد الرحمن
ابن ثروان عن هذيل قال جاء الى عبد الله فقال: اني وجدت كنزا فيه كذا وكذا من
المال، فقال عبد الله: لا ارى المسلمين بلغت اموالهم هذا اراه ركاز مال عادي فأدخمسه
في بيت المال و لك ما بقي - انتهى؛ و روى ايضا عن معتمر عن عمر الضبي قال: بينما
قوم عندي بسابور يثيرون الارض اذ اصابوا كنزا و علينا محمد بن جابر الراسبي فكتب
فيه الى عدى فكتب عدى الى عمر بن عبد العزيز فكتب عمر ان خذوا منهم الخمس
دعوا سائرهم لهم فدفع اليهم المال و اخذ منهم الخمس - انتهى.

(١) زاد البيهقي في سننه ص ١٥٣ « من مزينة » .

(٢) كذا في الاصل ، و في سنن البيهقي : فكيف ترى فيما يؤخذ في الطريق الميتاء
و القرية المسكونة .

(٣) كذا في الهندية و كذا في سنن البيهقي و هو الصحيح بالروايات ، و كان في الاصل
« الميت » .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الاصول ، و زيد من سنن ابي داود و سنن البيهقي .

(٥) ما بين المربعين زيادة من سنن البيهقي ، و في سنن ابي داود : فان جاء طالبها فادفعها اليه
و ان لم يأت فهي لك - اه .

(٦) زاد البيهقي : فان جاء طالبه يوما من الدهر فأده اليه .

(٧) ما بين المربعين ساقط من الاصول ، و انما زيد من سنن البيهقي .

(٨) و كان في البيهقي : و في القرية ، و كذا قبله : فا كان ، و في سنن ابي داود : و ما كان

في الخراب يعني قضيها و في الركاز الخمس - اه ، فجعله رسول الله صلى الله عليه وسلم =

كتاب الحجّة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب و الورق) للإمام محمد الشيباني

المسكونة^١ فيه و في الركاز الخمس، فقال: يا رسول الله! كيف ترى في ضالة
الابل؟ قال: ما لك و لها و^٢ معها سقاءها و حذاءها [و لا يخاف عليها
الذئب -^٣] تأكل السكلا و ترد الماء [دعها حتى يأتي طالبها -^٤] فقال:
يا رسول الله! كيف ترى [في -^٥] ضالة الغنم؟ قال^٦: لك أو لأخيك أو للذئب
فاحبس^٧ على أخيك ضالته، قال^٨: يا رسول الله! كيف ترى في حريسة^٩

= غير الركاز و جعل فيهما الخمس .

(١) و كان في الأصول « الغير » معرف باللام و هو تحريف ، و الصواب « غير
المسكونة » كما هو في سنن البيهقي لأن « غير » تقع صفة عن النكرة ، و في ج ٢ ص ١٠
من أوضح المسالك و تعليقه : و اصل غير ان يوصف بها اما نكرة نحو صالحا غير الذي
كنا نعمل او معرفة كالنكرة نحو غير المغضوب عليهم فان موصوفها الذين و هم جنس
لا قوم بأعيانهم - اهـ ، و المعرف الذي يراد به الجنس قريب من النكرة - اهـ ، فالقربة
أيضا يراد بها الجنس فهي قربة من النكرة . ف

(٢) كذا في الهندية و كذا في البيهقي ، و الواو ساقط من الأصل .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، اما زدناه من سنن البيهقي .

(٤) عند البيهقي « قال و فكيف » .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و إنما هو في السنن .

(٦) زاد البيهقي بعد قال « طعام ما كول » .

(٧) وعند البيهقي « احبس » و في رواية عند أبي داود « في ضالة الشاء قال فاجمعها » و في

اخرى عنده « خذها قط » و في اخرى نخذها و في اخرى عنده : فاجمعها حتى يأتيها باغيها اهـ .

(٨) و في سنن البيهقي « فقال » .

(٩) كذا في سنن البيهقي و هو الصواب ، و كان في الأصول « حرسه الجبل »

و هو تصحيف .

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

الجبل ؟ قال : فيها غرامة مثلها وجلد النكال^١ وليس في شيء من الماشية قطع إلا فيما آواه^٢ المراح فسرقها أحد من المراح وبلغ ثمن المجن فقيه^٣ التقطع وما لم يبلغ ثمن المجن فقيه غرامة مثله و النكال^٤ وليس في شيء من الثمر^٥ قطع إلا فيما آوى^٦ الجريرين^٧ فبلغ ثمن المجن فقيه غرامة مثليه^٨ و جلدات نكال^٩ .

أخبرنا أبو حنيفة قال : حدثنا^١ حماد عن إبراهيم

- (١) وفي سنن البيهقي « قال هي ومثلها والنكال » .
- (٢) وكان في الأصل « الا فيما آوى المراح » و الا صوب ما في سنن البيهقي « آواه » .
- (٣) في سنن البيهقي « فقيه قطع اليد » .
- (٤) كذا في الأصول ، وفي السنن « فقيه غرامة مثليه و جلدات نكال » زاد البيهقي بعد قوله « نكال » قال يا رسول الله فكيف ترى في الثمر المعاق قال هو ومثله معه و النكال » .
- (٥) كذا في الأصول ، وفي سنن البيهقي « من الثمر المعاق » .
- (٦) كذا في الأصل ، وفي السنن « آواه » .
- (٧) كذا في الأصول ، وفي سنن البيهقي فما اخذ من الجريرين ، وعند أبي داود من طريق ابن عجلان عن عمرو بن شعيب به بلفظ : انه مثل عن الثمر المعاق فقال من اصاب بفيه من ذي حاجة غير متخذ حبة ولا شيء عليه و من خرج بشيء منه فوباه غرامة مثليه و العقوبة و من سرق منه شيئاً بعد ان يؤويه الجريرين فبلغ ثمن المجن فدا به التقطع - انتهى .
- (٨) ما بين المربعين ساقط من الأصول و انما زدناه من سنن البيهقي اعلم اني انما اضفت زيادات في الكتاب فان الحديث باسناده و مثته - رواه البيهقي . وفي باب « حجة مظنة اغلاط و سقطات فلا استبعاد في ان هذه الزيادات سقطت من الأصل المحدث و منه نقل جميع النسخ الموجودة و اذا رأيت تصوير النسخة المدنية الاصلية ائتمنت ان الأصل حملوا بالأغلاط و النصحيفات و السقطات - هذا والله تعالى اعلم بالصواب .
- (٩) قد عرفت ان الحديث أخرجه الامام محمد في كتاب الآثار و الامام ابو يوسف =

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب و الورق) للامام محمد الشيباني

النسخة ١ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال :

== في آثاره و أخرجه ابو بكر الكلاعي في مستنده كما في ج ٢ ص ١٨٣ من جامع المسانيد

عن أبيه محمد بن خالد بن خلي عن أبيه خالد بن خلي عن محمد بن خالد الوهبي عن أبي حنيفة

رضي الله عنه به مثله و نقله السيد مرتضى الزبيدي في ج ٢ ص ١٢٢ من عقود الجواهر

في باب الدابة : تنفع برجلها قبيل القصاص و الديات - و أطال الكلام في الحديث .

(١) الحديث هذا مرسل و لعله هو مسند موصول فان الطبراني رواه في الكبير كما

في ج ٤ ص ٤٥٥ من عمدة القاري من رواية علقمة عن عبد الله بن مسعود عن النبي

صلى الله عليه وسلم قال : العجماء جبار و السائمة جبار و في الركاز الخمس - انتهى ، و علقمة

شيخ ابراهيم كما لا يخفى . و الحديث رواه الأئمة الستة في كتبهم من حديث أبي سبرة عن

أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : العجماء جبار و البئر جبار و في الركاز

الخمس - اه : أخرجه مختصرا و مطولا كما في نصب الراية ؛ و اما حديث ابن عمر الذي

رواه ابو حاتم و فيه و في الركاز العشور ففي اسناده ابن نافع و يزيد بن عياض كلاهما

متكلم فيه و وصفها النسائي بالترك - قاله الشيخ في الامام ؛ و حديث بلال بن

الحارث المزني الذي فيه فذلك المعادن لا يؤخذ منها الا الزكاة الى اليوم - اه ، رواه مالك

في الموطأ فهو منقطع كما قال ابن عبد البر ، و قال ابو عبيد في كتاب الأموال حديث

منقطع و مع انقطاعه ليس فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك و انما قال يؤخذ منه

الزكاة الى اليوم - انتهى نصب الراية ؛ و في الباب عن انس رواه احمد و البزار و فيه

هذا ركاز و فيه الخمس ، و عن عبادة بن الصامت رواه ابن ماجه في سنته و عن عمرو بن

عوف المزني رواه ابن ماجه و ابن أبي شيبة في مصنفه ، و عن جابر رواه احمد و البزار

و عن ابن عباس رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ، و عن زيد بن ارقم رواه الطبراني في الكبير ،

و عن سراء بنت نبهان - رواه الطبراني في الكبير و في اسانيد بعضها كلام ذكر شيئا

منه الحافظ العيني في عمدة القاري ، و كذا ذكر الاختلاف في حديث أبي هريرة =

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المادن من الذهب و الورق) للإمام محمد بن إسماعيل
العجاء ' جبار و القلب ' جبار و الرجل ' جبار و المادن ' جبار ، وفي
الركاز الخمس .

= في ج ٤ ص ٥٥٥ فراجعها .

(١) البهيمه لأنها لا تكلم اى فعل العجاء جبار ، وفي رواية : العجاء جرحها جبار
و البسط في كتب الفروع و راجع عمدة القارى ج ٤ ص ٥٦٦ و المسألة خلافية
بحسب بعض الأجزاء .

(٢) القلب هو البئر ، وفي قصة بدر طرحوا في قيب بدر - الحديث ، معناه سقوط البئر
على الشخص او سقوط الشخص في البئر جبار لا شيء على مالكها او مستأجر الرجل
لا صلاحها .

(٣) بكسر الراء المهملة و مكون الجيم ، قال العيني : ورد في بعض طرق الحديث الرجل
جبار فاستدل به من فرق في حالة كون راكبها معها بين ان تضرب يدها او ترمح
برجلها فان افسدت يدها ضمنه و ان رمت برجلها لا يضمن - انتهى : وفي ج ٢ ص ١٢٢
من عقود الجواهر و أخرج ابو داود من طريق ابن المسيب عن ابي هريرة رفعه قال :
الرجل جبار ، وأخرجه النسائي قال المنذرى و أخرجه الدارقطني و قال لم يروه غير
سفيان بن حسين و خالفه الحفاظ عن الزهرى منهم مالك و ابن عينة و يونس و معمر
و ابن جريج و الزيدى و عقيل و ليث بن سعد و غيرهم كلهم يرووه عن الزهرى
فقالوا : العجاء جبار و البئر جبار و المادن جبار ولم يذكر الرجل و هو الصواب - انتهى ؛
و قال الخطابي قد : تكلم الناس في هذا الحديث و قد قيل . انه غير محفوظ و سفيان بن
حسين معروف بسوء الحفظ و روى آدم بن ابي اياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن
ابي هريرة رفعه الرجل جبار فقالوا : وانما هو العجاء جبار . لو صح الحديث كان العمل به
واجبا و قد قال به اصحاب الرأى و ذهبوا الى ان الراكب اذا نفعت دابته انسانا ، جازيا
فهو هدر و ذكر غيره ان ابا صالح السمان و الأعرج و ابن سيرين و محمد بن زياد =

كتاب الحجّة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

== لم يذكر الرجل و هو المحفوظ عن أبي هريرة و قال الدارقطني تفرد به ابن أبي اياس عن شعبة - انتهى ؛ قلت : ورواه البيهقي في السنن من طريق سفيان بن حسين عن الزهري ثم حكى عن الشافعي انه غلط و عن الدارقطني انه وهم و انه لم يتابعه في قوله المذكور احد ثم ذكره من طريق آدم بن أبي اياس ثم قال : لم يتابعه احد عن شعبة ثم ذكره مرسلًا من حديث أبي قيس الأودي عن هذيل ثم قال : لا تقوم به حجة ، ثم قال : و رواية قيس بن الربيع موصولا بذكر ابن مسعود و قيس لا يحتج به - انتهى ؛ قلت : ابو قيس احتج به البخاري و وثقه جماعة فكيف لا تقوم به حجة مع ان مرسله تأيد بمسند قيس و هو و ان تكلموا فيه فقد وثقه ابو الوليد الطيالسي و عفان و قال معاذ قال لي شعبة : ألا ترى ان يحيى بن سعيد يقع في قيس بن الربيع : لا والله ! ما الى ذلك سبيل ، و قال ابن عدى : عامة رواياته مستقيمة ، و القول هنا ما قاله شعبة و انه لا بأس به ، و تأيد ايضا بمسند آدم عن شعبة و بمسند سفيان بن حسين (و يرسل ابراهيم النخعي المذكور) و هو ابو محمد السلمي الواسطي و هو و ان تكلم فيه فقد استشهد به البخاري ، و اخرج له مسلم في المقدمة و قول المنذري انه لم يحتج بواحد منهما محل نظر فان البخاري لا يستشهد الا بالثقات و مسلم ما يخرج عن احد الا للاحتجاج فاذا كان غير ثقة كيف يحتج به مع انه وثقه ابن معين و هو ، و اخرج له ابن حبان في صحيحه و الحاكم في المستدرک و ابو داود و النسائي عندهما حديثه هذا ، و رواه ايضا زياد بن عبد الله البكائي عن الأعمش عن أبي قيس عن هذيل عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه و سلم فوصله و اسنده ، كذا ذكره صاحب التمهيد و البكائي و ان تكلم فيه يسيرا فقد وثقه جماعة و اخرج له الشيخان في صحيحيهما و التوافي يحتج بالمرسل اذا روى من وجه آخر مرسلًا او مسندًا و هذا المرسل روى من وجوه عديدة كما ترى و قال ابن عبد البر : كان الشعبي يفتي بأن الرجل جبار - انتهى : و هذا مراسيل النخعي و فيه الرجل جبار و مراسيل النخعي صحيحة كما هو معروف فيما بينهم ، و في نصب الراية حديث آخر ، قال الشيخ في الامام ==

كتاب الحجّة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

= وروى الامام ابو بكر بن المنذر ثنا محمد بن علي الصائغ ثنا سعيد بن منصور ثنا خالد ابن عبد الله عن الشيباني عن الشعبي ان رجلا وجد ركازا فأتى به عليا رضي الله عنه فأخذ منه الخمس واعطى بقيته للذي وجده فأخبر به النبي صلى الله عليه وسلم فأعجبه - انتهى ، وهو مرسل - اهـ . قال الحافظ في الدراية : هذا مرسل قوي - اهـ .

(٤) قال الثوري من اهل الكوفة والأوزاعي من اهل الشام : ان المعدن كالركاز وفيه الخمس ، قال ابن بطال : ذهب ابو حنيفة والثوري وغيرهما الى ان المعدن كالركاز واحتج لهم بقول العرب : اركز الرجل اذا اصاب ركازا وهي قطع من الذهب تخرج من المعدن وهذا قول صاحب العين وابي عبيد ، وفي مجمع الخرائب : الركاز : المعدن ، وفي النهاية لابن الاثير : المعدن والركاز واحد ، وقال الكرماني : هل في الحديث ما يدل على ان المعدن ليس بركاز ؟ قلت : نعم حيث عطف الركاز على المعدن و فرق بينهما بواو فاصلة فصح انهما مختلفان وان الخمس في الركاز فيه ، قلت : الكرماني حفظ شيئا وغابت عنه اشياء ، وروى البيهقي في المعرفة من حديث حبان بن علي عن عبد الله بن سعيد بن ابي سعيد عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الركاز الذهب الذي ينبت بالارض ، ثم قال : وروى عن ابي يوسف عن عبد الله بن سعيد عن ابيه عن جده عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : في الركاز الخمس ، قيل : وما الركاز ؟ رسول الله ؟ قال : الذهب الذي خلقه الله تعالى في الارض يوم خلقت - اهـ . وهذا يادى بصواب ان الركاز هو المعدن . وفسر منه ما رواه "دارقطني في العلم" و ان كان تكلم فيه حديث ابي صالح عن ابي هريرة : قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الركاز الذي انت على وجه الارض وذكر حميد بن زنجويه النسائي في كتاب الأموال عن علي بن ابي طالب و غيره ان الله جعل المعدن ركازا و أوجب فيه الخمس ، ومثله عن الزهري ، وروى البيهقي من حديث مكحول ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل المعدن بمنزلة الركاز فيه الخمس - قاله الحافظ العيني في عمدة القاري =

كتاب الحجّة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

== وراجع من ج ٢ ص ٦٥ الى ج ٢ ص ٦٨ من البدائع خصوصا ص ٦٧ منها ، وفي ص ٨٩ من آثار أبي يوسف (٤٣٦) قال ثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال : في المعدن الخمس - انتهى . قال الفاضل أبو الوفاء في تعليقه على الحديث المرسل المذكور في المتن : قلت و أخرج الحديث موصولا مرفوعا عن جابر و ابن مسعود رضي الله عنه الطبراني في الأوسط ، و أخرجه الشيخان عن أبي هريرة في أثناء حديث ، و أخرجه الإمام محمد في الآثار و زاد فيه : و الرجل جبار - انتهى ؛ قال الإمام أبو يوسف في كتاب الخراج : و لو أن الذي أصاب شيئا من الذهب أو الفضة أو الحديد أو الرصاص أو النحاس كان عليه دين قادح لم يطل ذلك الخمس عنه ألا ترى لو أن جنذا من الاجناد أصابوا غنيمة من اهل الحرب خمست و لم ينظر أعليهم دين أم لا ؟ و لو كان عليهم دين لم يمنع ذلك من الخمس ، قال : و أما الركاز فهو الذهب و الفضة الذي خلقه الله عز وجل في الأرض يوم خلقت فيه أيضا الخمس فمن أصاب كنزا عاديا في غير ملك أحد فيه ذهب أو فضة أو جوهر أو ثياب فإن في ذلك الخمس و أربعة أخماسه للذي أصابه وهو بمنزلة الغنيمة يغنمها القوم فتخمس و ما بقي فلهم ، و لو أن حريا وجد في دار الاسلام ركازا و كان قد دخل بأمان نزع ذلك كله منه ولا يكون له منه شيء و ان كان ذميا اخذ منه الخمس كما يؤخذ من المسلم و سلم له أربعة أخماسه ، و كذلك المكاتب يجد ركازا في دار الاسلام فهو له بعد الخمس و كذلك العبد و ام الولد و المدبر و اذا وجد المسلم ركازا في دار الحرب فإن كان دخل بغير امان فهو له ولا خمس في ذلك حيث ما وجد كان في ملك انسان من اهل الحرب او لم يكن في ملك انسان فلا خمس فيه لأن المسلمين لم يوجفوا عليه بنخل ولا ركاب و ان كان انما دخل بأمان فوجده في ملك انسان منهم فهو لصاحب الملك و ان وجده في غير ملك انسان منهم فهو للذي وجده - انتهى ؛ و هذا ايفاء الوعد من قبل اعلم ان البخاري قال في هذا الباب من صحيحه و قال بعض الناس : المعدن ركاز مثل دفن الجاهلية لأنه يقال : اركز المعدن اذا اخرج منه ، قيل له ==

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب و الورق) للامام محمد الشيباني

== قد يقال لمن وهب له شيء او ربح ربحا كثيرا و كثر ثمره اركزت ثم ناقض، و قال :
لا بأس ان يكتمه و لا يؤدي الخمس - انتهى، قالوا : ان المراد ببعض الناس ابو حنيفة قلت
لم لا يجوز ان يكون الثوري و غيره من اهل الكوفة او الازعاعى فانهم قالوا بذلك
سوى ابي حنيفة فالجزم به ليس يصح كما في عمدة القارى و لذا قال الحافظ و يحتمل ان
يريد به ابا حنيفة و غيره من الكوفيين ممن قال بذلك - انتهى ، قال الحافظ العيني
و ليس كذلك لانه لم ينقل عنهم و لا عن العرب انهم قالوا : اركز المعدن و انما قالوا
اركز الرجل فاذا لم يكن هذا صحيحا فكيف يتوجه الالتزام بقول القائل قد يقال لمن وهب
له إلى آخره . و معنى اركز الرجل صار له ركاز من قطع الذهب و لم يعلم المعترض ان
معنى افعل ههنا للصيرورة لما اعترض و لا الخش فيه اى اركز الرجل صار ذا ركاز و لا
يقال اركزت بالخطاب كما زعم البخارى و قوله ثم ناقض - الخ، هذا ليس بمناقضة لانه
فهم من الكلام غير ما اراده فصدر هذا عنه بلا تأمل و لا ترويان ذلك ان الطحاوى
حكى عن ابي حنيفة انه قال : من وجد ركازا فلا بأس ان يعطى الخمس للمساكين و ان
كان محتاجا جاز له ان يأخذه لنفسه ، قال : و انما اراد ابو حنيفة انه تأول ان له حقا
فى بيت المال و نصيبا فى النية فلذلك له ان يأخذ الخمس لنفسه عوضا من ذلك ، و لقد
صدق القائل الشاعر :

و كم من عائب قولا صحيحا و آفته من القهم السقيم

و الكرماني ايضا مشى مشيهم و لكنه اعترف ان النقص تعسف حكاه عن ابن بطال
و رضى به اه قال الحافظ فى الفتح و قد نقل الطحاوى ايضا انه لو وجد فى داره معدنا
فليس عليه شيء و بهذا يتجه اعتراض البخارى - اه قال العيني قلت معناه لا يجب فى
الحال عليه شيء الا اذا حال الحول و كان نصيبا يجب فيه الزكاة و به قال احمد ،
و عند ابي يوسف و محمد يجب الخمس فى الحال . و عند مالك و الشافعى يجب الزكاة فى
الحال ، و هذا يخالف لقوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة فى مال حتى يحول عليه الحول - انتهى

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب و الورق) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا قيس بن الربيع الأسدي عن عبد الله بن بشر عن جبلة بن حممة^١

(١) وكان في الأصول « جبلة بن حممة » وهو تصحيف ، والصواب « جبلة بن حممة » كما هو في ج ٥ ص ١٦١ من التهذيب في ترجمة عبد الله بن بشر الحثعمي ابو عمير الكوفي الكاتب بأن من شيوخه جبلة بن حممة ، وكما قال البخاري في ج ١ ق ٢ ص ٢١٨ من تاريخه الكبير في ترجمة جبلة بن حممة قال لي اسمعيل بن زياد حدثنا الجعفي عن زائدة عن سفيان عن عبد الله بن بشر الحثعمي عن جبلة بن حممة اصببت ركازا فقال علي : لنا الخمس - اهـ ، وقال ابن ابي حاتم في ج ١ ق ١ ص ٥٠٩ من كتاب الجرح و التعديل في ترجمة جبلة بن حممة روى عن علي رضي الله عنه روى عنه عبد الله بن بشر الحثعمي - اهـ ، وفي ص ١٨٥ من تلخيص الحبير و روى سعيد عن سفيان عن عبد الله بن بشر الحثعمي عن رجل من قومه يقال له حممة ان رجلا سقطت عليه جرة من دير بالكوفة و فيها ورق فأثى بها عليا فقال : اقسامها اخماسا ثم قال : خذ منها اربعة ودع واحدا ، و مثله في ص ١٦٣ من الدراية الا انه فيها عن رجل من قومه يقال له حممة قال : سقطت على جرة من دير بالكوفة - الحديث ، قلت : سقطت منهما لفظ « جبلة بن » قبل « حممة » و في ج ٢ ص ٣٨٢ من نصب الراية من طريق اخرى اخرجه البيهقي عن علي بن حرب عن سفيان عن عبد الله بن بشر الحثعمي عن رجل من قومه ان رجلا سقطت عليه جرة من دير بالكوفة فيها ورق فأثى بها عليا رضي الله عنه فقال : اقسامها اخماسا ثم قال : خذ منها اربعة ودع واحدا ، قال البيهقي : و رواه سعيد بن منصور عن سفيان عن عبد الله عن رجل من قومه يقال له حممة قال : سقطت على جرة - انتهى ، قلت : وهم بعض رواته في اسم جبلة بن حممة . و في كتاب وجوه النقص من شرح معاني الآثار للطحاوي ج ٢ ص ١٨٠ حدثنا يونس بن عبد الأعلى قال ثنا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن بشر الحثعمي عن ابن حميد قال : وقعت جرة فيها ورق من دير حرب فأثيت بها علي بن ابي طالب فقال : اقسامها على خمسة اخماس نخذ اربعة وهات خمسا فلما ادبرت قال : أفنى ناحيتك =

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للامام محمد الشيباني

شيخ منهم ^١ قال : خرجت في يوم مطير الى دير جرير ^٢ فرفعت منه

== مساكين (و) فقراء ؟ قلت : نعم . قال : نخذ فاقسمه بينهم . انتهى ؛ قلت : « ابن حميد » تصحيف « ابن حمزة » . وفي ج ٤ ص ١٥٧ من سنن الديهقي قد روى سعيد بن منصور المكي في كتابه عن ابن عينة عن عبد الله بن بشر الخثعمي عن رجل من قومه يقال له « حمزة » قال : سقطت على جرة من دير قديم بالكوفة فيها اربعة آلاف درهم فذهبت بها الى علي رضي الله عنه فقتل : اقسها خمسة اخماس فقسمتها فأخذ منها على خمسا و أعطاني اربعة اخماس فما ادبرت دعني فقال : في جيرانك فقراء و مساكين ؟ قلت : نعم . قال : خذها فاقسمها بينهم و عن علي بن حرب ثنا سفيان عن عبد الله بن بشر الخثعمي عن رجل من قومه ان رجلا سقطت عليه جرة من دير بالكوفة فأتى بها عليا رضي الله عنه الحديث به . وفي ج ٣ ص ٢٦٣ من كنز العمال عن ابن حمزة قال : سقطت على جرة - الحديث و عزاه الى (ص ق) . قلت : رجل من قومه هو جبلة بن حمزة و أما ما ورد سواء في بعض الروايات فأما وهم من بعض الرواة او تصحيفات من النسخ لأن حمزة ليس ر و لمحدث ولو كان هو راويه لذكروه في كتبهم و لم يذكره البخاري ولا ابن أبي حاتم و إنما ذكره ابن حمزة و قد مر قبل . وفي الصحابة حمزة ر ح و حمد متشهرون في أسهمان في خلافة ابي المؤمنين عمر بن الخطاب ر ح و حمد ر ح و لا في التبيين . ف

(١) وكان في الأصول عن شيخ منهم و هو من تصرف النسخ و «صواب حذف حرف عن لأن الذي وجد ليكاز هو جبلة و هو شيخ من خثعم قومه عبد الله . و لفظ شيخ منهم ، بدل من جبلة ، فما في روايات الحديث من جملة و حميد و جملة تصحيفات من النسخ ، و «صواب » جبلة بن حمزة شيخ منهم كما مر و الله تله . ف

(٢) كان في الأصل . و في شرح معاني الآثار للضحاوي ، من دير حرب « و عند الديهقي من دير قديم ، و في أكثر الكتب « دير بالكوفة ، و راجع ج ٢ ص ٣٨ =

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

ثلمة^١ قال : فاذا أنا بجرة فيها أربعة آلاف مثقال فأتيت بها علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقلت [له]^٢ : أصبت أربعة آلاف مثقال في بناء من بناء الأعاجم ، فقال : أربعة أخماسهما لك و الخمس الباقي أقسمه في فقراء اهلك^٣

= من الأم و ج ١ ص ٢٥٠ من المدونة .

(١) كذا في الأصل . و لعل "صواب" سامة ، بفتح السين المهملة و كسر اللام وهي الحجرة كما في المغرب و هي المناسب بالمقام . و أما بالبناء المثبتة فمعناها بتقديم الجيم على الحاء و التلمة الخلل في الحائط و غيره فعلى هذا يكون معنى « رفعت » ظهرت على التانيث و « اثلمة » تكون فاعل « رفعت » بخلاف الأول فانه على التكلم في معناه الحقيقي فافهم .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول . و اما زيد حسب اقتضاء المقام .

(٣) قلت : و في ج ١ ص ٢٥٠ من المدونة قال ابن مهدي عن هشيم بن بشر عن مجالد و اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي ان رجلا وجد ألفا و خمسمائة درهم في خربة فأتى بها علي بن أبي طالب فقال : ان كنت قرية تحمل خراج تلك القرية فهم أحق بها و الا فالخمس لنا و سائر ذلك لك و سألنيك الثنية - . و أخرجه الإمام الشافعي قال اخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال جاء رجل الى علي رضي الله تعالى عنه فقال : وجدت ألفا و خمسمائة درهم في خربة بالسواد فقال علي كرم الله وجهه : أما لأقضين فيها قضاء بينا ان كنت وجدتها في خربة يؤدى خراجها قرية اخرى فهي لأهل تلك القرية و ان كنت وجدتها في قرية ليس يؤدى خراجها قرية اخرى فلك أربعة أخماسه و لنا الخمس ثم الخمس لك - اه ج ٢ ص ٣٧ باب زكاة الركاز من كتاب الأم ؛ قلت : و في ص ٢٧١ من باب الذهب والفضة و الركاز و المعدن و الرصاص و النحاس و الحديد و الجواهر و غيره من كتاب الزكاة من كتاب الأصل للإمام محمد ، قلت : رأيت الرجل يصيب الركاز من الذهب او الفضة او الجواهر بما يعرف انه قديم فيحفره فيخرجه من ارض الفلاة قال : فيه الخمس و ما بقي فهو له لأنه =

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب و الورق) للامام محمد الشيباني

= جاء الأثر عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : في الركاز الخمس و الركاز هو الكثر ، قلت : فإن كان مكاتباً أو ذميّاً أو عبداً أو امرأة أو صبيّاً قال : هو كذلك ايضاً يؤخذ منه الخمس و ما بقي فهو له . قلت : أ رأيت الرجل يجد الركاز في دار الرجل فيتصادقان جميعاً به ركاز ، قال : هو للذي يملك رقبة الدار و فيه الخمس (الى ان قال) قلت : و كذلك "ركاز" يوجد في ارض رجل قل : نعم ، و هذا قول أبي حنيفة و محمد و هو قياس الأثر عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه . و قال أبو يوسف : اما انا فأراه للذي اخذه استحسن ذلك - اهـ . و قال الامام السرخسي في شرحه فأما وجه قولهما فما روى ان رجلاً أتى علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه بألف و خمسمائة درهم وجدها في خربة ، فقال علي : ان وجدتها في ارض يؤدي خراجها قوم فهم احق بها منك و ان وجدتها في ارض لا يؤدي خراجها احد فخمسه لنا و اربعة اخماسها لك و هذا مراد محمد من قوله و هذا قياس الأثر عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه الخ . قلت : و في ج ٢ ص ٣٨٢ من نصب "رأية قال الشيخ في الامام : روى الامام أبو بكر بن المنذر ثنا محمد بن علي الصائغ ثنا سعيد بن منصور ثنا خالد بن عبد الله عن الشيباني عن الشعبي ان رجلاً وجد ركازاً أتى به عائداً رضي الله عنه فأخذ منه الخمس و أعطى نفسه للذي وحده فخير به النبي صلى الله عليه وسلم فذهب - انتهى . و هو مرسل . و في "البيان" في "الركاز" ص ١٦٣ - هذا مرسل قوي . اهـ قال : روى ان ابي شيبه حدثنا - اهـ عن مجاهد عن "سفيان" ان غلاماً من "ب" وجد سوفة فيها عشرة آلاف و في بها عمر رضي الله عنه فأخذ منها خمسمائة ألف و أعطاه ثمانية آلاف . قال : و روى ابن المنذر حدثنا ابن ادریس عن ابيه عن أبي قيس عن عبد الرحمن بن ثروان عن هذيل قال : جاء رجل الى عبد الله فقال : اني وجدت كزاً فيه كذا و كذا من المال . فقال عبد الله : لا أرى المسلمين يابغوا اموالهم هذا اراء ركاز ما عادي فأدخمسه في بيت المال و لك ما بقي - انتهى ؛ فهذان الأثران يؤيدان اثر الباب مع انه -

باب ما جاء من زكاة الحلي والتبر^١

قال ابو حنيفة : من كان عند تبر [او حلي]^٢ من ذهب او فضة لا ينتفع بهما للبس او ينتفع بهما للبس فان عليه فيه الزكاة في كل عام يوزن فيؤخذ منه ربع العشر إلا ان ينقص من وزن عشرين ديناراً [عينا]^٣ او من وزن مائتي درهم فان نقص من ذلك شيء^٤ بطلت عنه الزكاة .

وقال اهل المدينة مثل قول ابى حنيفة اذا كان^٥ يمسكه اخير اللبس فاما التبر^٦ المكسور الذى يريد اهله اصلاحه و لبسه قائماً هو بمنزلة المتاع الذى يكون عند اهله [فليس]^٧ على اهله فيه زكاة .

وقال محمد بن الحسن : كيف يكون يبطل الزكاة عنه وهو تبر لا يابس للنية التى نواها فيه و إنما يجب عليه الزكاة بالنيات أليس ينبغى ان تؤخذ الزكاة بالنيات .

= روى مرفوعاً ايضاً كما مر من رواية ابن المنذر . ف

(١) التبر ما كان غير مضروب من الذهب و الفضة و عن الزجاج هو كل جوهر قبل ان يستعمل كالنحاس و الصفرة و غيرها . و به يظهر صحة قول محمد الحديدي على المضروب و التبر على غير مضروب من البار وهو الهلاك - كذا فى المغرب .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و إنما زدناه من موطأ الامام مالك .

(٣) و كان فى الأصل « شيئاً » وهو تصحيف ، و الصواب « شيء » بالرفع و ليس هو فى الموطأ .

(٤) هكذا فى الأصل ، و فى الموطأ « و إنما تكون فيه الزكاة اذا كان إنما يمسكه لغير اللبس ، اهـ .

(٥) كذا فى الأصول ، و فى الموطأ « فأما التبر و الحلي » .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول و زيد من الموطأ .

أ رأيت من كان عنده دنائير مضروبة وهو ينوي ان يجعلها حليا أ يطل عنه الزكاة و قد مكثت عنده حواين او ثلاثة لنية التي نواها ، فان زعمتم ان النية لا تبطل الزكاة ههنا فينبغي ان تجب الزكاة في التبر الذي ليس بمصوغ و لا تبطل عنه الزكاة بالنية التي نوى ان يجعلهما حليا مع ان الحلي من الذهب و الفضة فيه الزكاة و ان كان مصوغا .

و قال ابو حنيفة : ليس من ذهب و لا فضة حلي و لا غيره يبلغ ما يجب فيه الزكاة الا وجب فيه الزكاة و لا يشبه الذهب و الفضة ما سواهما .

و قال محمد بن الحسن : اخبرنا محمد بن راشد عن مكحول ان امرأة كانت تطوف بالبيت و معها ابنة لها في يدها سوار من ذهب ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أتجبن ان يكون لك سوار من نار ؟ قالت : لا يا رسول الله ! قال : فأدى زكاته ، فرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد امر بزكاة الحلي .

(١) كذا في الأصل ، و لعل الصواب « انت يجعله » بتوحد الضمير لأن الضمير يرجع الى « التبر » وهو مذكر موحد . قلت : بل الصواب كما في الأصل « يجعلهما » بصيغة التثنية و « ضمير للذهب و الفضة » ف

٢١ . هو محمد بن راشد المكحولي « ش » . « مسقى او عبد الله و يقال ابو يحيى ، سكن له رة . . . و عن مكحول » شاي . من رسائل الأربعة . راجع ج ٩ ص ١٥٩ من التهذيب .

(٣) « حديث مرسل . و أخرج ابو داود ص ١٩٧ و النسائي ص ٢٤٨ عن خالد بن الحارث عن حسين المعلم عن عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده ان امرأة انت النبي صلى الله عليه وسلم و معها ابنة لها و في يدها مسكنان غابقتان من ذهب . فقال لها أ تعطين زكاة هذا ؟ قالت : لا ، قال : يسرك ان يسورك الله بهما يوم القيامة سوارا من نار ؟ قال : تخافتهما فألقتهما الى النبي صلى الله عليه وسلم و قالت : هما لله و لرسوله .

كتاب الحجة (باب ما جاء من زكاة الحلي و التبر) للإمام محمد الشيباني

فكيف تقولون ليس في التبر الذي ليس بحلي زكاة اذا كانوا يريدون ان يصنعوه حليا في احاديث كثيرة .

== انتهى ، قال في نصب الراية : قال ابن القطان في كتابه : اسناده صحيح ، و قال المنذرى في مختصره : اسناده لا مقال فيه فان ابا داود رواه عن ابي كامل الجحدرى وحيد بن مسعدة و هما من الثقات . احتج بهما مسلم ، و خالد بن الحارث امام فقيه احتج به البخارى ومسلم وكذلك حسين بن ذكوان المعلم احتج به في الصحيح و وثقه ابن المدينى و ابن معين و ابو حاتم و عمرو بن شعيب هو من قد علم و هذا اسناد تقوم به الحجة ان شاء الله تعالى - انتهى ، و اخرجه النسائى ايضا عن المعتبر بن سليمان عن حسين المعلم عن عمرو قال جاءت امرأة - فذكره مرسلا ، قال النسائى : و خالد اثبت عندنا من معتمر و حديث معتمر اولى بالصواب - انتهى : قال الحافظ في الدراية ص ١٦١ و صححه ابن القطان و قال المنذرى لا علة له . قلت : ابدى له النسائى علة غير قاذحة فانه اخرجه من رواية معتمر بن سليمان عن حسين المعلم عن عمرو قال : جاءت امرأة - فذكره مرسلا ، و قال : خالد بن الحارث اثبت عندنا من معتمر و حديث معتمر اولى بالصواب . و روى احمد و ابن ابى شية و الترمذى من طريق اثنى بن الصباح و ابن لهيعة و هما ضعيفان عن عمرو بن شعيب موصولا . قال الترمذى : لا يصح في هذا الباب شيء كذا قال و غفل عن طريق خالد بن الحارث - انتهى ؛ و قال في ص ١٨٣ من التلخيص و فيه رد على الترمذى حيث جزم بأنه لا يعرف إلا من حديث ابن لهيعة و اثنى بن الصباح عن عمرو و قد تابعهم حجاج بن ارطاة ايضا ، قال البيهقى : و قد انضم الى حديث عمرو بن شعيب حديث ام سلمة و حديث عائشة و سابقهما ، و حديث عائشة اخرجه ابو داود و الحاكم و الدارقطنى و البيهقى و حديث ام سلمة اخرجه ابو داود و الحاكم و من ذكر معهما ايضا - انتهى ، و راجع ص ١٦١ من الداراية و ص ١٨٣ من التلخيص و من ص ٣٦٩ الى ص ٣٧٥ من نصب الراية و ص ٨١ من الترمذى =
اخبرنا

كتاب الحجّة (باب ما جاء من زكاة الحلي والتبر) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم^١ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ان امرأة^٢ قالت له : ان لي حليا فهل علي فيه زكاة ؟
= و ص ١٩٧ من ابى داود و ص ٢٤٨ من سنن النسائي ، و من ج ٤ ص ١٣٨ الى ص ١٤٠ من سنن البيهقي و الجوهر النقي ، و البدائع الصنائع و غيرها من كتب القوم اهل الحديث و الفقه .

(١) هكذا اخرجته مرسلًا بهذا الاسناد في كتاب الآثار لكن وصله البيهقي في ج ٩ ص ١٣٩ من سننه من طرق عبد الله بن الوليد عن سفيان عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن امرأة عبد الله سألت عن حلي لها ، فقال : اذا بلغ مائتي درهم ففيه الزكاة ، قالت : اضعها في بني اخ لي في حجري قل : نعم - انتهى : قال البيهقي و قد روى هذا مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم و ليس بشيء - اه ، قال في الجوهر النقي : قلت روى الدارقطني من حديث قيصة عن سفيان عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله ان امرأة اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : ان لي حليا و ان زوجي خفيف ذات اليد و ان لي بني اخ أفيجزئني عنى ان اجعل زكاة الحلي فيهم : قال : نعم ؛ و هذا "سند رجاله ثقات ، و الرفع فيه زيادة من ثقة فوجب قبوله - انتهى ؛ و الحديث نقله في ج ٢ ص ٣٧٣ من نصب "الرأية ثم قال قال "الدارقطني والحديثان وهم و "صواب عن ابراهيم عن عبد الله مرسل موقوف - انتهى ؛ و قال ابن "التميم في كتابه و روى هذا قيصة بن عتبة وهو و ان كان رجلا صالحا فانه بخطئي كثيرا و قد خاضه من ، صحاب التوردي من هو أحفظ منه فوقفه - انتهى ؛ قال الشيخ في الامام : و قيصة بن عتبة مخرج له في الصحيحين و قد اكثرت البخاري عنه في صحيحه - انتهى ؛ فكيف رد حديثه و لا تعارض في الوقف و الرفع وهو زيادة ثقة و مراسيل النخعي صحيحة لا سيما عن ابن مسعود رضي الله عنه ، و الموقوف اخرجته الامام ابو يوسف في آثاره بالاسناد المذكور في الكتاب بتغير يير في المتن .

(٢) كذا في الاصل ، و لعل الصواب و امرأته .

كتاب الحجة (باب ما جاء من زكاة الجلي و التبر) للإمام محمد الشيباني

فقال لها: نعم أدى^١، فقالت: ان لي ابني اخ يتيمين في حجرى أفتجزئ عني ان اجعل ذلك فيهما؟ قال: نعم.

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح القرشي عن ابي جعفر الفراء^٢ عن عبد الله ابن شداد بن الهاد انه^٣ قال: في الحللى زكاة.

(١) و عند الديهقي: نعم اذا بلغ مائتي درهم فقيه الزكاة. ف

(٢) هو الكوفي، قيل: اسمه كيسان او سليمان او زياد عن الآجرى عن ابي داود، ثقة، و ذكره ابن حبان في الثقات، روى عن ابي امية الفزارى و عبد الله بن شداد ابن الهاد و غيرهما، و عنه ابنه اسحاق و شعبة و سفيان و اسرائيل و شريك و غيرهم - كذا في ج ١٢ ص ٥٨ من التهذيب.

(٣) في نصب الراية ج ٢ ص ٣٧٤ و اخرج ابن ابي شيبة عن عطاء و ابراهيم النخعي و سعيد بن جبير و طاوس و عبد الله بن شداد أنهم قالوا في الحللى الزكاة، زاد ابن شداد حتى في الخاتم، و اخرج عن عطاء ايضا و ابراهيم النخعي أنهم قالوا السنة: ان في الحللى الذهب و الفضة الزكاة - انتهى: و الاصل ان عبد الله بن شداد روى ذلك عن عائشة رواه ابودايد في سننه حدثنا محمد بن ادريس الرازى ثنا عمرو بن الربيع بن طارق ثنا يحيى بن ايوب عن عبيد الله بن ابي - جعفر ان محمد بن عمر بن عطاء اخبره عن عبد الله بن شداد بن الهاد قال: دخنا على عائشة قالت: دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى في يدي فتحات من ورق فقال: ما هذا يا عائشة؟ قلت: صنعتهن أزين لك يا رسول الله؟ قال: أفتودين زكاتهن؟ قلت: لا؛ قال: هن حسبك من النار - انتهى؛ و أخرجه الحاكم في المستدرک و قال: صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه؛ و أخرجه الدارقطنى في سننه عن محمد بن عطاء فنسبه الى جده دون ابيه ثم قال: و محمد بن عطاء مجهول - انتهى، قال الديهقي في المعرفة: و هو محمد بن عمرو بن عطاء لكن لما نسب الى جده ظن الدارقطنى انه مجهول - اه، و ليس كذلك - انتهى؛ و تبع الدارقطنى عبد الحق في احكامه =

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح قال : سمعت حمادا يذكر عن ابراهيم النخعي قال : أتت امرأة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فالتت :

و تعقبه ابن القطان فقال : انه لا نسب في سند دارقطني الى جده خفي على الدارقطني امره فجعله مجهولا وتبعه في ذلك عبد الحق و اما هو محمد بن عمرو بن عطاء احد الثقات و قد جاء مينا عند ابي داود و بينه شيوخه محمد بن ادريس الرازي و هو ابو حاتم امام الجرح و التعديل و رواه ابو نعيم محمد بن هارون عن عمرو بن الربيع كما هو عند الدارقطني فقال : فيه محمد بن عطاء نسبة الى جده فلا ادري ا ذلك منه او من عمرو بن الربيع - انتهى ، قال الشيخ في الامام : و يحيى بن ايوب اخرج له مسلم و عبيد الله بن ابي جعفر من رجال الصحيحين و كذلك عبد الله بن شداد و الحديث على شرط مسلم - انتهى ، فقول عبد الله بن شداد مأخوذ من حديث عائشة رضي الله عنها ، و في الاشراف لابن المنذر : روينا عن عمر و عبد الله بن عمرو و ابن عباس و ابن مسعود و ابن المسيب و عطاء و سعيد بن جبير و عبد الله بن شداد و ميمون بن مهران و ابن سيرين و مجاهد و الثوري و زهري و جابر بن زيد و نعيم بن حبيب و جوب ازكاة في الحلي الذهب و الفضة و به يقول ابن المنذر . و في المعجم لمختصني : الساهر . الكتاب يشهد لقول من اوجبها و انما يؤيده و لا يحريه في ذلك في الجواهر " في و نحوه انتهى من ما بقى . سكت عنه .

١ المعجم ٥ زيب ٥ قال "طحيري في باب المرأة هل يجوز لها ان تعطي زوجها من زكاة ما لها ج ١ ص ٣٠٨ من شرح معاني الآثار : حدثنا فهد قال : قال عمر بن حفص ابن غياث قال : ثنا ابي عن الاعمش قال حدثني شقيق عن عمرو بن - الحديث عن زيب امرأة عبد الله قال : فذكرته لابي ابراهيم الخزاز ابراهيم عن ابي عتبة عن عمرو بن "حارث عن زيب امرأة عبد الله مثله سواء قلت : كنت في مسجد و رأيت النبي صلى الله عليه و سلم في المسجد فقال : تصدق ولو من حبة بكن . وكانت زيب بفقير عن سعد بنه و يناء -

عن في حجرها فقالت لعبد الله : سل رسول الله صلى الله عليه وسلم أيجزئني عنى ان انفق
عليك و على ايتام فى حجرى من الصدقة ؟ قال : سلى انت رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
فانطلقت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدت امرأة من الانصار حاجتها مثل
حاجتى فمر علينا بلال فقلت : سل لسا رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يجزئنى عنى
ان أتصدق على زوجى و ايتام فى حجرى من الصدقة و قنا : لا تجبر بنا ، قالت : فدخل
فسأله ، فقال : من هذا ؟ قال : زينب ، قال : اى الزيانب هى ؟ قال : امرأه عبد الله ، فقال :
نعم يكون لها اجر الله اياه و أجر "صدقة" انتهى : ثم قال الطحاوى : حدثنا محمد بن علي
ابن معبد قال ثنا اسمعيل بن ابي كثير عن عمرو بن نبيه الكعبي عن المنبري عن ابي هريرة
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من الصبح - الحديث ، و كان فى "نساء امرأة
عبد الله بن مسعود فانطلقت الى عبد الله بن مسعود فأخبرته ما سمعت من رسول الله
صلى الله عليه وسلم و أخذت حليا لها ، فقال ابن مسعود : اين تذهين هذا الحلى ؟
فقالت : اتقرب به الى الله و الى رسوله - لعل الله ان لا يجعلنى من اهل النار ، قال :
هلمى بذلك و يلك ا تصدقى به على و على و ابنى ، فقالت : لا والله ! حتى أذهب به الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهبت تستأذن على رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
فقالوا : يا رسول الله ! هذه زينب تستأذن ، فقال : اى الزيانب هى ؟ قالوا : امرأة
عبد الله بن مسعود فدخلت على النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : انى سمعت منك مقالة
فرجعت الى ابن مسعود فحدثته فأخذت حلي أتقرب به الى الله عز وجل و إليك رجاء
أن لا يجعلنى الله من اهل النار ! فقال ابن مسعود : تصدقى به على و على بنى فأما له
موضع ، فقلت له : حتى اسأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : تصدقى به عليه و على بديه فانهم له موضع - انتهى ، و حمله الطحاوى على صدقة
الطوع لا على الزكاة المفروضة و أتى عليه بشواهد تدل على انها كانت صدقة التطوع
و جعل زينب و رائطة واحده و قال : و رائطة هذه هى زينب امرأة عبد الله لا نعم =

كتاب الحجّة (باب ما جاء من زكاة الحلي و التبر) للإمام محمد الشيباني

انه قال : في الذهب و الفضة و حلية السيوف فيه ^١ الزكاة اذا بلغ مائتي درهم او عشرين دينارا .

اخبرنا اسمعيل بن عياش قال حدثني محمد بن زياد ^٢ قال سمعت ابا امامة رضي الله عنه يقول : حلية السيوف من ^٣ الكنوز .

اخبرنا عباد ^٤ بن العوام قال اخبرنا سعيد بن ابى عروبة عن ابى معشر

= على انه كان حين كان التحلي بالذهب حراما على النساء فلما ابيح لهن سقطت منه الزكاة قال الیهقي : كيف يصح هذا القول من حديث ام سلمة و حديث فاطمة بنت قيس و حديث اسماء و فيها التصريح بانسه مع الا ضربا الزكاة ، و حديث عائشة ايضا دخل على رسول الله صلى الله عليه و سلم فرأى في ايدي فتحات من ورق ان كان ذكر الورق فيه محفوظا - انتهى ، و في الجوهر النقي : و ظاهر قوله عليه وسلم في الرقة ربع العشر يشهد لذلك اذا الرقة تصلى على الفضة مضروبة كانت او غير مضروبة ، و كذا الورق يدل على ذلك ما جاء في الحديث ان عرفة اتخذ ألقا من ورق . و في حديث هذا الباب فتحات من ورق او سخا من ورق - انتهى .

(١) اي في كل واحد منهما .

(٢) هو الالهاني او سفيان الخصص كما في ج ٩ ص ١٧٠ و ج ١ ص ٣٢١ من التهذيب .

(٣) يعني اذا ادى زكاتها فليس بكنز - فافهم ، و أخرجه الیهقي في ج ٤ ص ١٤٤ من سننه من حديث معلى بن منصور اخبرني بقبة بن الوليد ثنا محمد بن زياد قال رأيت رجلا يسأل ابا امامة أ رأيت حلية السيوف أم الكنوز هي ؟ قال ابو امامة : نعم ، قال : اما اني ما حدثكم الا بما سمعت - انتهى .

(٤) تأمل فيه فان ابن العوام و ابن ابى عروبة كلاهما من شيوخ الامام محمد ، و قد روى عباد بن العوام عن ابن ابى عروبة كما في التهذيب ايضا .

(٥) و كان في الأصل « ابى مسعود » و في الهندية « ابى مشعر » بتقديم الشين ، =

عن ابراهيم النخعي ان امرأة^١ ابن مسعود كان لها طوق^٢ فيه عشرون مثقالا فأمرها عبد الله رضي عنه ان تزكّيه؛ وقال ابو حنيفة: ليس^٣ في اللؤلؤ ولا في المسك ولا في العنبر زكاة. وواقفه اهل المدينة.

باب زكاة اموال اليتامى

قال ابو حنيفة: لا زكاة في مال اليتيم ولا يجب عليه الزكاة حتى تجب عليه الصلاة. وكذلك اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم: وقال اهل المدينة: نرى ان تؤخذ زكاة مال اليتيم؛ وقال محمد بن الحسن: قد جاءت في هذا = والصواب «عن ابى معتز» بتقديم «عين المهملة على الشين المعجمة» وهو زياد بن كليب تسمى الحنظلي ابو... نشر الكوفي كما في ج ٣ ص ٣٨٢ من التهذيب و ج ١ ص ١٧٨ منه، وقد تقدم من قبل.

- (١) هي زينب وهي راتبة على قول النحاشي و قيل غيرها كما سي.
- (٢) لعل الحلي المتى ورد في الروايات كان طوقا لها - تدبر. وفي آثار ابى يوسف ص ٨٩: قال ثنا يوسف بن اييه عن ابى حنيفة عن حماد عن ابي ان امرأة ابن مسعود قالت: ان لي حلما انبلي به زكاه، قال: نعم، قالت: ومن جاءه في ابن اخ لي... قال: نعم، وقال: نصفه، قال: من كل عشرين ماعلا - انتهى.
- (٣) وفي آثار ابى يوسف: قال حدثنا يوسف بن اييه عن ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال: ليس في شيء من اللؤلؤ والجوهر زكاة اذا كان يابس، واذا كان للحجارة ففيه زكاة عن كل مئتي درهم خمسة دراهم - انتهى؛ قال الامام في ص ١٧٥ من باب زكاة الحلي: اما ما كان من حلي جوهر أو لؤلؤ ففيه الزكاة عن كل حلي زائدا ما كان من حلي ذهب أو فضة ففيه الزكاة إلا ان يكون ذلك لبيح أو تيمة لم يلغا فلا يكون في مالهما زكاة وهو قول ابى حنيفة رحمه الله - انتهى؛ و به قال الجمهور.

آثار مختلفة وأحبها إلينا ان لا تزكى حتى يبلغ ؛ وقد ذكر^١ عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه انه سئل عن [زكاة]^٢ مال اليتيم فقال : احص زكاة ماله و لا تزكه فاذا بلغ فادفع اليه و أخبره بذلك^٣ .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : ليس فى مال اليتيم زكاة ولا تجب عليه زكاة حتى تجب عليه الصلاة^٤ .

اخبرنا^٥ ابو حنيفة قال : حدثنا ليث [بن ابي سليم]^٦ عن

= منهم القاسم بن محمد و ابن شهاب و عبد الله بن عمرو بن العاص انه ليس فى اللؤلؤ و المسك و العنبر زكاة - راجع ج ٢ ص ٤٩ من شرح الزرقانى و ج ١ ص ٢٥٢ من المدونة .

(١) اخرج البيهقى فى ج ٤ ص ١٠٨ من سننه عن عبد الله بن بشر عن ليث بن ابي سليم عن مجاهد عن ابن مسعود نحوه .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وهو من سنن الناسخ ولا بد منه . ف
(٣) فى الأصول « و لا تزكيه » بزيادة الياء قبل الضمير ، ونقطة البيهقى « من روى مال يتيم فليحص عليه الستين فاذا دفع اليه ماله اخبره بما فيه من الزكاة فان شاء زكى و ان شاء ترك » - انتهى .

(٤) هكذا اخرجه الامام محمد فى كتاب الآثار .

(٥) كذا اخرجه محمد فى كتاب الآثار بهذا الاسناد و المتن لكن رواه الامام ابو يوسف بهذا الاسناد بغير هذا المتن ، قال يوسف عن ابي يوسف عن ليث بن ابي سليم عن مجاهد عن ابن مسعود رضى الله عنه انه قال : احص ما فى مال اليتيم من الزكاة فاذا بلغ فأخبره بذلك - انتهى ؛ قال ثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن ليث نحوه من ذلك - انتهى ، و هذا المتن هو الذى ذكره الامام محمد فى اول الباب كما عرفت من قبل .

(٦) زيادة من كتاب الآثار ، وهو القرشى الكوفى احد العلماء الاعلام من رجال الاربعة .

مجاهد^١ عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : ليس في مال اليتيم زكاة .
اخبرنا ابو معاوية المكفوف عن الأعمش عن ابراهيم النخعي قال :
ليس في مال اليتيم زكاة حتى يدرك^٢ .

اخبرنا ابو بكر بن عبد الله التمشلي عن حماد عن ابراهيم قال : ليس على^٣
مال الصبي زكاة حتى تجب عليه الصلاة .

اخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور عن ابراهيم قال : ليس في
مال اليتيم زكاة^٤ .

اخبرنا خالد بن عبد الله^٥ عن يونس بن عيينة^٦ عن الحسن البصري انه
كان لا يرى في مال اليتيم زكاة^٧ .

[و] ذكر عبد الله بن المبارك قال اخبرنا مجاهد^٨ عن الشعبي قال :

(١) منقطع فان مجاهدا لم يدرك ابن مسعود رضي الله عنه . وفي ليد كذا - راجع ج ٢

ص ٣٣٤ من نصب الراية و ج ٨ ص ٤٦٦ من التهذيب .

(٢) اي يبلغ . (٣) على . بمعنى في .

(٤) رواه ابن ابى شيبة عن جرير عن منصور منذ ق ٢٥٥ من قول ليس في مال
اليتيم زكاة (- من مصنف . ف

(٥) هو ابو اسحق .

(٦) هو الحسن التميمي .

(٧) رواه ابن ابى شيبة عن ابى اسامة عن هشام عن الحسن : ليس في مال اليتيم زكاة
حتى يمتلئ . وروى ابن وكيع عن - ف عن الحسن بن الحسن بن عطاءه قال ليس
اليتيم يمتلئ فلا زكاة - اه . ف

(٨) ما بين المربعين ساقط من الاصول وقد اخلف الاستاذان في الهدية - فبه .

(٩) كذا في الهدية وكان في الاصل «المجاهد» وليس بشيء . وفي الهدية «عن مجاهد» .

ليس في مال اليتيم زكاة .

و ذكر عبد الله بن المبارك عن وقاء الأسدي عن سعيد قال : ليس في

مال اليتيم زكاة .

اخبرنا الثقة من اصحابنا قال : اخبرنا ابن لهيعة عن ابي الأسود عن

عكرمة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال : ليس في مال اليتيم زكاة .

= و مجالد هو ابن سعيد الكوفي راوية الشعبي .

(١) و كان في الاصل « وفاء » باثاء و الصواب « وقاء » بكسر الواو بعده قاف و هو

وقاء بن اياس . ف

(٢) هو سعيد بن جبير تابعي مشهور . (٣) لعله الامام ابو يوسف - تأمل .

(٤) هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الدوفلي ابو الأسود المدني من رجال السنة - كما في

ج ٩ ص ٣٠٧ من التهذيب .

(٥) قال البيهقي في ج ٤ ص ١٠٨ من سننه : و روى عن ابن عباس إلا أنه يتفرد باسناده

ابن لهيعة و ابن لهيعة لا يحتاج به - انتهى : و هذا الحكم في حقه على الاطلاق ايسر من محله كما

لا يخفى ، و في الجوهر النقي : قال ابن المنذر في الاشراف لا يزكي الصبي حتى يصلي و يصوم

و هو قول النخعي و ابي وائل و الحسن و سعيد بن جبير . و هذا لأن الزكاة عبادة فلا تجب

على الصبي لارتفاع القلم عنه كاللحج و الصلاة - انتهى ؛ و حديث عمرو بن شعيب من

ثلاث طرق مرفوعا : من ولي يتيم له مال فليتجر له و لا يتركه حتى تأكله الصدقة - اهـ ، في

اسناده المثني بن الصباح و هو ضعيف ، قال الترمذي : في اسناده مقال ، و قال احمد :

ليس بصحيح - و راجع ص ٨١ باب الزكاة في مال اليتيم من الترمذي ، و ص ٣٣١

من نصب الراية و في الطريق الثاني عبيد الله بن اسحاق و هو ضعيف ، و منديل سيء

الحفظ يرفع المراسيل و يسند الموقوفات من سوء حفظه فاستحق الترك ، قال الدارقطني :

و الصحيح انه من كلام عمر - اهـ ؛ و في الطريق الثالث : محمد بن عبيد الله العرزمي =

اخبرنا الثقة من اصحابنا قال اخبرنا ابن لهيعة عن خالد بن ابي عمران^١
قال : سئل سليمان بن يسار عن زكاة مال اليتيم ، قال : ان كنت^٢ اما انت خازن
تتفق فقيم انت من زكاة ماله .

وذكر ابو بكر بن عياش عن عاصم^٣ عن ابي وائل قال : كان عنده ثمانية
آلاف ليتيم فكان لا يؤدي زكاته^٤ .

اخبرنا الثقة من اصحابنا عن ازهر^٥ "سمان قال انباء ابن عون^٦ قال :

== وهو ضعيف . قال صاحب التمهيد هذه "طريق التلانة ضعيفة لا يقوم بها حجة -
نهى : راجع نص الراية وندراية و"الخير" و"الدارقطني وسنن البيهقي والجوهري
التي ، قال النووي في شرح المذهب : هذا الحديث ضعيف ؛ اهـ - نقله بعض انباء
العصر في تعليقه .

(١) هو ابو عمر النجفي قاضي افرقة كما في التهذيب .

(٢) تأمل في هذه العبارة هل تتردد انت في معناها ام لا . هكذا في الاسود ولى
فيها فلي .

(٣) هو ابن هذلة وهو ابن ابي "جعفر" يمسى بولادته "كوفي او بكر" مقرر من
رحل سنة ١٠٠ في ج ١ ص ٣١ من التهذيب .

١٠٠٠ سنة ١٠٠٠ من ابي بكر بن عياش عن ابن وهب قال : كان
حري بن عبد الله بن ابي ذر كان لا يزكها حتى لم يفتحها لله .

(٥) و"الواصل" ابراهيم "سمان" و"سمان" من سماء بن سماء وهو خمر . و"اصواب
وهو ازهر بن سم" "سمان او بكر" "اهي" "بصرى" من "السنن الا ابن ماجة" كما في
ج ١ ص ٢٠٢ من التهذيب و ج ٥ ص ٣٤٧ من التهذيب .

٦١ و هو عبد الله بن عون بن ارمطيان ١٠٠٠ م ولادته او عون اخذ از "عسري من
ربال السنة كما في ج ٥ ص ٣٤٦ من التهذيب .

كان عند ابن سيرين يтим له مال او كان عنده مال اليتيم فدفعه مضاربة فكان لا يؤدى زكاته.

و ذكر شريك^٢ عن جابر^٢ عن عامر الشعبي و ابي جعفر^٢ و غيره^٢ قالوا: ليس في مال اليتيم زكاة .

اخبرنا عباد بن العوام قال : اخبرنا حجاج بن ارطاة عن القاسم^٦ ابن عبد الله عن شرح انه قال : ليس في مال اليتيم زكاة .

(١) و كان في الاصول « فقال ، و الصواب » فكان ، هكذا جاء هذا اللفظ في رواية الحسن عند ابن ابي شيبة ، و لم يخرجه عن ابن سيرين . ف

(٢) هو شريك بن عبد الله النخعي ابو عبد الله الكوفي القاضي روى عنه ابو بكر بن عياش كما في ج ٤ ص ٣٣٦ من التهذيب .

(٣) هو جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي ابو عبد الله او ابو يزيد الكوفي ، روى عن الشعبي كما في ج ٢ ص ٤٧ من التهذيب .

(٤) لعله « محمد بن علي بن الحسين بن علي الهاشمي الباقر ابو جعفر المدني .

(٥) كذا في الاصول ، و اظن ان فيه تحريفا و تصرفا ، و «صواب» عن عامر الشعبي ابي عمرو وغيره ، او الصواب « و أبو جعفر و غيرهما » و الله اعلم ، و لم يخرج عن ابن ابي شيبة الا عن عامر فقط . فقال وكيع عن سفيان عن جابر عن عامر قال : ليس في مال اليتيم زكاة . ف

(٦) انظر من القاسم ؟ هل هو ابن عبد الله مكبرا او ابن عبيد الله مصغرا - راجع ج ٨ ص ٣٢٠ و ص ٣٢٥ من التهذيب و ص ٣٢٨ و ص ٣٣٩ من التعجيل و ج ٤ ص ٤٦٠ و ص ٤٦٥ من اللسان ، و لا ادري من هو ، و الاصل في هذا الباب حديث عائشة مرفوعا رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ و عن الصبي حتى يحتلم و عن المجنون حتى يعقل - اخرجه الاربعة الا الترمذي و صححه الحاكم ، و في الباب عن =

باب الرجل يموت ولم يؤد زكاة ماله

قال ابو حنيفة : في رجل هلك ولم يؤد زكاة ماله و قد وجبت عليه انه ان اوصى بها و أمر أن تنفذ الوصية جعلت من الثلث فان اوصى لقوم بوصايا مختلفة فكانت الوصايا تأتي على "ثلث و بذلك تحاصوا" لو لم يبدأ بالزكاة

= على - و راجع ج ٢ ص ٢٣٣ من نصب الراية و الدراية و التلخيص و غيرها من كتب القوم .

(١) لفظ " الوصية " ساقط من الأصول و لا بد منها .

(٢) الأصل فيه " تأتي " بالتأني حذف احدهما للتخفيف او هو من الاثنيان أتى يأتي إتيانا فعلى هذا كان على أصله و كلاهما صحيح ههنا كما لا يخفى .

(٣) و كان في الأصل " تحاصوا " بالخاء المعجمة و هو خطأ ، و الصواب " تحاصوا " بالخاء المهملة - اى اقسموها فيما بينهم ، قال في المغرب : حصنى من المال الثلث او الربع اى اصابني و صار في حصتي و أخذت ما يخصني و يخصني و تحاص الغرمان او الغرماء اى اقسموا المال بينهم حصصا - انتهى .

(٤) فن بدأ بها قدمت على غيرها من الوصايا ، اعلم أن الوصايا إما أن تكون كلها لله تعالى او لبعض الوصية مع ، ههنا و ان اراد بتقديمه محض بحقوقه تعالى لكون صاحب الحق واحدا و ما لا يرد فلا يعتبر " تقديمه " ثم تعداد خواصه لا يعتبر " تقديمه " كما لو اوصى بثلث ماله لاسان به الآخر إلا أن ينص على " تقديمه " او يكون البعض غنقا او محاباة و ما لله تعالى فان كان كله فرائض كالزكاة و الحج او وصيات كالصدقات و الذور و صدقة الفطر او تعلمات كالسج " تطوع و الصدقة للفقراء يبدأ بها بالميت و ان اخلطت يبدأ بالفرائض قدها الموصى او آخرها ثم بالواجبات و ما جمع فيه بين حق الله تعالى و بين حق العباد فانه يقسم الثلث على جميعها و يجعل كل جهة من جهات =

كتاب الحجة (باب الرجل يموت ولم يود زكاة ماله) للإمام محمد الشيباني

على غيرها من الوصايا فان لم يأمر بها الميت و لم يوص بوصية ففعل اهله ذلك^١ فهو اقرب الى الصواب^٢ و ان لم يفعلوا لم يلزمهم ان يفعلوا و قال اهل المدينة بقول ابي حنيفة في هذا كله الا في خصلة واحدة . قالوا : ان اوصى بها [الميت]^٣ و أمر بها ان تنفذ فانه يبدأ^٤ بها قبل الوصايا و لا يجاوز بها الثلث لأنها بمنزلة الدين عليه .

و قال محمد بن الحسن : لو كانت ديناً لجعلت من جميع المال^٥ اوصى بها او لم يوص بها فاما اذا كانت لا تجب الا ان يوصى بها فليست بدين يبدأ بها

= القرب مفردة بالضرب و لا تجعل كلها جهة واحدة لانه و ان كان المقصود بجميعها وجه الله تعالى فكل واحدة منها في نفسها مقصودة فتفرد كوصايا الآدميين ثم تجمع فيقدم فيها الأهم فالأهم فلو قال ثلث مالي في الحج و الزكاة و لزيد و الكفارات قسم على اربعة اسهم و لا يقدم الفرض على حق الآدمي لحاجته و ان كان الآدمي غير معين بأن اوصى بالصدقة على الفقراء فلا يقسم بل يقدم الأقوى و الأقوى لأن كل يبقى حفا لله تعالى اذا لم يكن ثمة مستحق معين هذا ان لم يكن في الوصية عتق منقذ او معلق باموت كالتيدير و لا محاباة منجزة في المرض فان كان بدئي بهما على ما سيأتي في باب العتق في المرض ثم يصرف الباقي الى سائر الوصايا . اهـ ملخصا جميع ذلك من العناية و النهاية و التبيين ؛ اهـ رد المحتار - نقله في ج ٢ ص ٢٨٢ من تنقيح الحامدية .

(١) كذا في الأصل ، و في موطأ مالك « و ذلك اذا اوصى بها الميت فان لم يوص بذلك الميت ففعل ذلك اهله فذلك حسن و ان لم يفعل ذلك اهله لم يلزمهم ذلك » انتهى .

(٢) وجداني يحكم بأنه اقرب الى الثواب بالثناء المثلثة مكان الصاد - تدبر .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصل و انما زدناه من الموطأ .

(٤) و في الموطأ من التبدية كما يظهر من ج ٢ ص ٥٠ من شرح الزرقاني .

(٥) كذا في الأصل ، و في الهندية « الأموال » بالجمع ، و الصواب بالافراد .

كتاب الحجة (باب الرجل يموت ولم يترك زكاة ماله) للإمام محمد الشيباني

قبل الوصايا ولكنها وصية من الوصايا لا يبدأ بها قبل الوصايا الا ان يقول الميت في وصية : ابدؤا بها قبل الوصايا التي اوصيت بها فيفعل ما قال .

و لو اوصى بها ثم اوصى بوصية أخرى وقال : ابدؤا بالوصية الى اوصيت بها من الثلث قبل الوصية بالزكاة اتي بها كما اوصى وأخذ بالزكاة لأنه لو اوصى بها ثم بدله ان يرجع عنها فرجع عنها كان له ذلك وكان بمنزلة من لم يوص ، فاذا كان له ان يرجع عنها وان يتركها فلا يوصى بها ولا يبقى له ان يقدم غيرها من الوصايا عليها . وان اوصى بغيرها معها ولم يذكر بدله بواحدة من الوصايا تخاصوا جميعا ولم تكن اولى من الثلث من غيرها . (١) كذا في الاصل وهو الصواب . وفي الهدية لا يتدا بها ، وهو من سهو الناسخ .

(٢) وكان في الاصول : ابدؤا ، والصواب : ابدؤا بها .

(٣) وكان في الاصول : يل اتي بها ، والصواب حذف يل ، كما هو في الهدية .

(٤) وكان في الاصول : واخذنا بالزكاة ، بالشك وهو غير مناسب بل هو تصحيف ، والصواب : وأخذ .

(٥) وكان في الاصول : فرجع ، والصواب : فرجع .

(٦) كما في الهدية : فان كان . وهو ساقط من الاصل .

(٧) كذا في الاصل . و لو اوصى ساقط من الهدية .

٨ كذا في الاصول ، ولعل الصواب : ان يبدأ .

(٩) هما الضمان في الاصول ، تخاصوا ، بالماء المعجم ، والصواب : جاء ، مهملة ، وسموا

لأنهم حصصا كما سبق . ومنه . وفي شيوخ الموطأ عن ابي حنيفة وفي يوسف

و محمد : ان كل شيء لله ، الى اوصى به انسان و كان له ان يبلغه فان كان كاه فرضا

او كله تطوعا يبدأ بالشيء اطلاقا ولا وان كان مضيا فرضا و مضيا تطوعا بدئ

باب الرجل يكون له الدين على رجل ولا يقبضه

الا بعد اعوام

قال ابو حنيفة : في المثل "كثير يكون دينا على رجل ولا يقبضه صاحبه الا بعد ثلاثة اعوام" يزيه كله للسنة الاولى و يزيه كله للسنة الثانية الا ان يرفع عنه زكاة السنة الاولى . يزيه للسنة الثالثة الا ان = بالفرض وان كان آخره في النطق وان كان بعضها متوعا وبعضها واجبا بدئي بالذي اوجب على نفسه وان كان آخره في "بعضه" - تاريخية من الفصل الرابع في الوصايا اذا اجتمعت ، و على هذا تقياس يقدم بعض الواجبات على البعض و ما ليس بواجب يقدم منه ما قدمه الموصي - هداية من فصل من اوصى بوصايا من حقوق الله تعالى قدمت الفرائض منها و ان اجتمع الوصايا قدم الفرض اى الاقوى منها و ان آخره الموصي و ان تساوت الوصايا قوة ذن يكون الكل فرائض حق الله تعالى او حق العبد او واجبات او نوافل فاذا ضاق "تمت قدم ما اتم الموصي اذ الظاهر انه بدأ بالآدم و عنه لو كان الكل فرضا حقا لله تعالى بدئي بالحج ثم بالزكاة و الكفارة ولو كان بالا كالوصية بالعتق و الصدقة بدئي بما بدأ به في ظاهر الرواية ، و عنه من يفضل الصدقة ثم الحج ثم العتق - كذا في الذخيرة قهستاني من الوصايا باختصار ، و منذ في تصوير و غيره من المتون و الشروح - كذا في ج ٢ ص ٢٨٢ من فتاوى نقيح الحامدية و فيها زيادة على هذا فراجعها - و الله تعالى اعلم .

(١) في رد المحتار ج ٢ ص ٣٦ و ذكر في الماتني رجل له ثلاثمائة درهم دين حال عليهما ثلاثة احوال فقبض مائتين فعند ابي حنيفة يزيه للسنة الاولى خمسة و الثالثة اربعة اربعة عن مائة و ستين و لا شيء عليه في الفضل لانه دون الاربعين - انتهى ، فلو قبض ثلاثمائة كلها في وقت واحد يزيه للسنة الاولى و الثانية مائة سبعة سبعة عن مائتين و ثمانين =

كتاب الحجة (باب الرجل يكون له دين على رجل) للإمام محمد الشيباني

يرفع ' عنه زكاة السنة الأولى و السنة الثانية و كذلك ان كان له على صاحبه اكثر من ذلك زكاة لذلك حتى ينقص مما يجب فيه "زكاة فاذا نقص مما يجب فيه "زكاة لم يزكه لما بقي .

- درهما ولا شيء في "فضل و لثلاثة ستة . و بهذا "فرع من معنى قوله انه يزكه كله للسنة الاولى و يزكه كله للسنة الثانية - الخ . يعنى اذا لم يقدر من الدين نصابا او أربعين درهما لم يجب عليه زكاة السنة الاولى و كذا "ثانية - فائمه و تأمل .

(١) قال المحقق صورته "انه كان له جل مائتان و تسعة دراهم شريح الخمسة لسنة و الخمسة لآخرى لسنة اخرى فبنى المائة و "سعة و تسعون فم يجب السنة "ثانية زكاة - انتهى ؛ و لا أدري كيف رفعت عنه ذلك زكاة "سنة الاولى و "ثانية و قد اذاها لهذا الا ان يكون معنى الرفع الزداء وهو كما ترى . قال الهداة : ولو كان الدين على مقر مليء او معسر يجب الزكاة لامكان الوصول اليه ابتداء او بواسطة "حتميل . و كذا لو كان على جاحد و عليه يدته او علم به القاضى لما قلنا و لو كان على مقر مذلس فهو نصاب عند ابي حنيفة لان تقاضى القاضى لا يصح عنده ، و عند محمد لا يجب لنحو الاقل من عنده بالفليس و ابو يوسف مع محمد فى تحتين الاقل من مع "ابن حنبله فى حكم "زكاة لثلاثة جانب الفقراء - انتهى . فائدة انه اذا قيس الدين بماله لم يمتنع من فسخ القدر وهو غير سار على اطلاقه بل ذلك فى بعض انواع الدين و "وضوح ذات القول قدس ابو حنيفة الدين على ثلاثة اقسام قوى وهو بدل الشراء مال "تجارية و منوسط وهو بدل ما ليس للتجارة كضمن زاب البذلة و شدة الخدمة و دار السكنى . ضعيف وهو بدل ما ليس بالكلية و الوصبة و بدل الخراج و "الصالح من دم "دمه بدل "كسبه و "لذته و السعاية فى القوى يجب الزكاة اذا حال الحول و تراخى "مضاء ان ينقض أربعين درهما ففيها درهم و كذا فيما زاد بحسابه . و فى المتوسط لا يجب ما لم ينقض نصفه و يعتبر لما مضى من الحول فى صحيح الرواية . و فى "الضعف لا يجب ما لم ينقض نصفه .

كتاب الحجة (باب الرجل يكون له دين على رجل) للامام محمد الشيباني

و قال ابو حنيفة : ولا يشبه الدين الذي يقربه الغريم المال الغصب المجحود .
قال : لو ان رجلا افاد مالا فتصب منه غاصب حين افاده فجحده اياه او
أخذ منه سلطان ظلما فحبسه عنه سنين ثم رد عليه لم يكن عليه فيه زكاة فيما مضى
ولكنه يستأنف فيه الزكاة فاذا حال عليه الحول منذ يوم قبضه زكاه .

و قال اهل المدينة : في الدين الذي اقام^١ عند الذي هو عليه سنين ذوات
عدد ثم قبضه صاحبه لم يجب^٢ عليه^٣ فيه الا زكاة واحدة .

و قال محمد بن الحسن : كيف يجب عليه زكاة واحدة^٤ و انما القول احد
القولين : اما ان لا تكون عليه فيه زكاة^٥ حتى يقبضه ثم يستقبل حولا جديدا ،
و اما ان يزكيه لما مضى حتى ينقص مما تجب فيه الزكاة .

= و يحول الحول بعد القبض عليه - كذا في البحر ، و قوله و يعتبر الحول لما مضى - الخ
اي ولا يعتبر الحول بعد القبض بل يعتد بما مضى من الحول قبل القبض ، و هذه احدى
الروايتين عن الامام وهي خلاف الاصح ، قال في البدائع ذكر في الاصل انه تجب الزكاة
فيه قبل القبض لكن لا يخاطب بالاداء ما لم يقبض مائى درهم فاذا قبضها زكى لما مضى .
و روى ابن سماعة عن ابي يوسف عن ابي حنيفة انه لا زكاة فيه حتى يقبض المائتين
و يحول الحول من وقت القبض وهو الاصح من الروايتين عنه - اهـ . و كذا صرح بأنه
الاصح في غاية البيان - كذا في ج ٢ ص ٢٠٧ من منحة الخالق ، و البسط في البدائع
و رد المحتار و البحر و فتح القدير و غيرها من الكتب .

(١) كذا في الموطأ « اقام » و هو الصواب ، و كان في الاصول « قام من القيام »
و ليس بصواب .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول و انما زدناه من الموطأ .

(٣) اي لسنة واحدة . و كان في الاصول « الزكاة » و هو خطأ .

(٤) اي اصلا .

كتاب الحجة (باب الرجل يكون له دين على رجل) للإمام محمد الشيباني

أرأيت^١ ان قال قائل يزكيه للسنتين للسنة الأولى التي دفعه فيها والسنة الأخيرة التي قبضه فيها لأنه كان في يده في^٢ شيء من هاتين السنتين فلذلك زكى لهما فلما ما سوى ذلك من^٣ السنتين التي لم يكن المال في يده في شيء منهن فلا زكاة عليه في ذلك .

أي شيء ينبغي لنا ان نرده^٤ عليه كيف جاز لأهل المدينة ان يقولوا لسنة^٥ واحدة ولم يحز لهذا ما قال وقد جاء بوجه يشبه^٦ .

أرأيت أهل المدينة لأى السنين^٧ يزكوا^٨ المال للسنة التي دفع فيها^٩ المال أو للسنة التي قبض فيها المال أو^{١٠} قالوا : هذه الزكاة للسنتين كلها ، فكيف

(١) خطاب عام ، لا لأهل المدينة - فافهم .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « في يديه شيء » .

(٣) وكان في الأصول « في السنتين » ، والصواب « من السنين » .

(٤) كذا في الأصل من الرد . ولعل الصواب نوره من الايراد او نرده من الورود تأمل فيه .

(٥) قوله « لسنة » كذا في الأصل وهو الصحيح أي زكاة واحدة ، وفي الهندية « سنة »

من غير حرف الجر وليس بنى .

(٦) وكان في الأصل « نسبة من النسبة » وهو تصحيف . والصواب « يشبه » كما هو

في خديعة .

(٧) وكان في الأصول « السنتين » بالثنية ، والصواب « السنين » بالجمع لان الامام ذكر

ثلاث صور فالجمع يناسبها .

(٨) وكان في الأصل « تركوا » . وفي الهندية « يزكوا » ، ولعل « صواب » يزكون ،

او « زكوا » - والله أعلم . ف

(٩) أي للمدبون .

(١٠) يعني بعد ثلاثة احوال من المديون . (فرع) قال في باب زكاة المال ج ٢ ص ٤٧ من -

كتاب الحجة (باب الرجل يكون له دين على رجل) للإمام محمد الشيباني

يكون زكاة واحدة للسنين كلها ؟ ليس لهذا وجه نعرفه ولكن عليه زكاة هذا المال لما مضى عليه من السنين لأنه كان مالا صاحبه مقرأ^١ وكان ينبغي له ان يأخذه منه فهذا الذي فرط فيه .

ولو كان صاحبه يجمده اياه لم يكن عليه فيه زكاة حتى يقبضه^٢ ثم يزكه لما يستقبل .

= رد المختار قوله وقالوا ما زاد بحسابه يظهر أثر الخلاف فيما لو كان له مائتان وخمسة دراهم مضى عليها عامان ، قال الامام : يلزمه عشرة . وقالوا : خمسة لأنه وجب عليه في العام الاول خمسة و ثمن فبقى السالم من الدين في الثاني نصاب الا ثمن . وعنده : لا زكاة في الكسور فبقى النصاب في الثاني كاملا وفيما اذا كان له الف حال عليها ثلاثة احوال كان عليه في الثاني اربعة وعشرون وفي الثالث ثلاثة وعشرون عنده وقالوا : يجب مع الأربعة والعشرين ثلاثة اثمان درهم ومع الثلاثة والعشرين نصف و ربع و ثمن درهم ولا خلاف انه يجب في الاول خمسة وعشرون درهما - كذا في السراج نهر ، اقول : قوله و ثمن درهم - كذا وجدته ايضا في السراج ، و صوابه « ثمن ثمن درهم » كما لا يخفى على الحاسب - انتهى . وجه ذلك ان الواجب في الحول الاول خمسة وعشرون ، وفي الثاني اربعة وعشرون وثلاثة اثمان فالفارغ عن الدين في الحول الثالث تسعمائة وخمسون درهما وخمسة اثمان درهم ففي تسعمائة وعشرين ربع عشرها وذلك ثلاثة وعشرون وفي ثلاثين نصف درهم و ربه و في خمسة اثمان درهم ثمن ثمن درهم لأنه ربع عشرها - انتهى .

(١) وهو يمكن الوصول و القصور من جانب رب الدين حيث لم يطالب المديون المقر فلا تسقط الزكاة عنه فان التفريط جاء من جانبه .

(٢) لأن هذا المال غير متفع به في حق المالك لعدم وصول يده إليه و المال اذا لم يكن مقدور الاتفاع به في حق المالك لا يكون المالك غنيا به ولا زكاة على غير الفنى فلا زكاة عليه في الدين الذي جمده صاحبه و كذا حكم كل مال غير مقدور الاتفاع مع قيام اصل =

اخبرنا

كتاب الحجّة (باب الرجل يكون له دين على رجل) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا^١ ابو حنيفة قال حدثنا الهيثم بن ابي الهيثم^٢ عن ابن سيرين عن^٣ علي بن ابي طالب رضى الله عنه انه قال: اذا كان الدين على الناس فقبضته تزكّيه لما مضى .

= الملك كالعبد الآتي و الضال و المال المفقود و المال الساقط في البحر و المال الذي اخذه السلطان مصادرة و الدين المجحود اذا لم يكن للمالك ينة و حال الحول ثم صار له ينة بأن اقر عند الناس و المال المدفون في الصحراء اذا خفي على المالك مكانه فهذا كله من مال الضمار لا زكاة فيها عندما - كذا في البدائع و البحر و الدر المنثور و رد المحتار و الهندية ، و البسط فيها .

(١) اخرجه الامام محمد في كتاب الآثار ايضا محمد قال اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا الهيثم عن ابن سيرين عن علي بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه قال: اذا كان لك دين على الناس فقبضته فزكّيه لما مضى - انتهى . قال محمد: و به نأخذ و هو قول ابي حنيفة رحمه الله ص ٥٠ . و اخرجه الامام ابو يوسف ايضا في ص ٨٨ من آثاره: قال حدثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن الهيثم عن ابن سيرين عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه انه قال: في الرجل يكون له الدين فقبضه قال: يزكّيه لما كان مضى - انتهى: و هو في ج ١ ص ٦٧ من جامع المسانيد و عزى تخريجه الى كتاب الآثار .

(٢) و كان في الأصل « ابراهيم بن ابي الهيثم » و هو خطأ و الصواب ما اثبت في المتن ناقلًا من كتاب الآثار لمحمد و ابي يوسف و جامع المسانيد كما عرفت .

(٣) ابن سيرين لم يسمع من علي رضى الله عنه انه ولد في سنتين بقينا من خلافة عثمان رضى الله عنه ، و قد اخرج البيهقي في ج ٤ ص ١٥٠ من سننه عن ابي عبيدنا يزيد بن هارون عن هشام عن ابن سيرين عن عبيدة عن علي رضى الله عنه في الرجل يكون له الدين الظنون قال: يزكّيه لما مضى اذا قبضه ان كان صادقا ، و قال ابو عبيد قواه الظنون هو الذي لا يدري صاحبه أ يقضيه الذي عليه الدين أم لا ؟ كانه الذي لا يرجوه - انتهى ، =

كتاب الحجة (باب الرجل يكون له دين على رجل) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا عبد الله بن المبارك عن اسامة^١ بن زيد عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما انه قال : فى الدين يرجى قال : زكه كل عام^٢ و قال : لا جمعة الا فى المسجد الاكبر^٣ و قال : لا جمعة فى السفر^٤ و اذا مات الرجل و عليه صداق امرأته فهى اسوة الغرماء و ان كان فى بيته قمح او زيب او نحو ذلك فهو للورثة الا ان يكون سماء للى دخل عليها و هو صحيح .

== قلت لعله هو معنى ما قال صاحب الهداية عن على رضى الله عنه ، قال : لا زكاة فى مال الضمارة - تأمل ؛ و الظاهر من الظنون المال المظنون المرجو حصوله فانهم .

(١) اسامة بن زيد اثنان احدهما اسامة بن زيد بن اسم العدوى مولى عمر ابى زيد المدنى من رجال ابن ماجه ، و الثانى اسامة بن زيد اللبى مولا هم ابو زيد المدنى من رجال الستة الا البخارى و كلاهما يرويان عن نافع مولى ابن عمر رضى الله عنهما و عن كليهما يروى ابن المبارك كما فى التهذيب و غيره ، كانا فى زمن واحد الا ان اللبى اقدم مات سنة (١٥٣) و الامام محمد يروى عن العدوى كثيرا فى كتبه بغير واسطة احد ، و ههنا روى عنه بواسطة ابن المبارك ، فالأرجح عندى انه انبئى لا العدوى و ان كان هو ايضا من جملة شيوخ الامام محمد كما لا يخفى على من طالع كتبه - تأمل و شخصه من ههنا منهما .

(٢) اخرجه البيهقى فى سننه من طريق الوليد بن مسلم عن الليث بن سعد ان عبد الله بن عباس و عبد الله بن عمر قالا : من اسلف مالا فعليه زكاته فى كل عام اذا كان فى ثقة ج ٤ ص ١٤٩ و من طريق عبد الله العدى ثنا سفيان عن موسى بن عبيدة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : زكوا ما كان فى ايديكم و ما كان من دين فى ثقة فهو بمنزلة ما فى ايديكم و ما كان من دين ظنون فلا زكاة فيه حتى يقبضه - انتهى ج ٤ ص ١٥٠ .

(٣) اى و قال ابن عمر ايضا بهذا الاسناد يشير ابن عمر بذلك الى انه لا جمعة فى القرى بل فى الأمصار فان المسجد الاكبر لا يكون الا فيها - تأمل .

(٤) هذا الجزء اخرجه البيهقى فى باب من لا تلزمه الجمعة من طريق عبيد الله بن عمر ==

كتاب الحجّة (باب الرجل يكون عنده العروض ثم يبيعها) للإمام محمد الشيباني

باب الرجل يكون عنده العروض للتجارة اعواما

ثم يبيعها أيزكى اثمانها

قال ابو حنيفة في الرجل يكون له العروض للتجارة فمكثت عنده اعواما لا يبيعها ثم يبيعها فعليه ان يزكى اثمانها لما مضى من السنين كما وصف زكاة الدين المنقر به فاذا قصت اثمانها بما تجب فيه الزكاة لم يكن عليه زكاة .

و قال اهل المدينة : لا يكون عايه في اثمانها الا زكاة واحدة .

و قال محمد بن الحسن : ما في الارض حيلة في ترك الزكاة مثل هذه : ان كان كما قال اهل المدينة يكون المال الكثير فيشتري به التجارات من العروض التي اذا تربص بها الرجل ان زاد في ثمنها فهو يزيد سنة سنة في يده لتربصه وليس عليه فيه زكاة وليس هذا بشيء^١ و لكن عليه فيه الزكاة فان شاء أدى ربع عشر

= عن نافع عن ابن عمر قال : لا جمعة على مسافر - اه ج ٣ ص ١٨٤ ، قال : هذا هو الصحيح موقوف ، و رواه عبيد الله بن نافع عن ابيه فرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم - انتهى . و اخرج البيهقي في ج ٤ ص ١٤٩ من سننه من طريق ابن فضالة عن عقيل عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال : زكه يعني الدين اذا كان عا - انتهى . و عن نور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس انه سئل عن زكاة مال "غائب فقال : اد عن الغائب من المال كما تؤدي عن "شاهد" فقال له "اجل : اذا بهالك المال فقال : هلاك المال خير عن هلاك الدين ، و راجع "بيهقي فان فيها مزيدا على هذا ، قل : و روينا عن علي و عمر رضي الله عنهما من قول هؤلاء ثم من الحسن و طاوس و مجاهد و القاسم بن محمد و الزهري و الشافعي .

(١) و كان في الاصول ، الذي ، و هو مصحف .

(٢) و كان في الاصول ، ليس هذا شيء ، و المراد من "العروض" ههنا ما ليس بنقد -

كتاب الحجّة (باب الرجل عليه الدين وعنده عروض لغير التجارة) للامام محمد الشيباني

ذلك الشيء بعينه لكل سنة تأتي عليه وإن شاء أدى قيمة ذلك دراهم أو دنانير وإن شاء باع بعضه فأدى زكاة ذلك^١ فإذا كان يقدر على أن يفعل واحدة من هذه الخصال ، فكيف بطلت عنه الزكاة ؟ وهذا مال في يده لم يعطه إياه إنسان .

باب الرجل يكون عليه الدين وعنده عروض

لغير تجارة وفي بدينه

قال أبو حنيفة في الرجل يكون عليه دين وعنده من العروض لغير التجارة وفي بدينه وعنده مال سوى ذلك أنه يجعل^٢ الدين من المال الحاضر فإن بقي منه شيء تجب فيه الزكاة بعد إخراج الدين منه^٣ [فقيه] زكاة وإلا فلا زكاة عليه ولا يكون الدين في العروض .

== كما في المغرب ، ونقله في البحر عن ضياء العلوم ليدخل فيه الدواب والمكيلات والموزونات إذا نوى فيه التجارة فإنها من عروض التجارة - كذا في رد المحتار .
(١) أشار بذلك إلى أن التقويم إنما يكون بالمسكوك من الورق أو الذهب إذا استوبا وإذا اختلفا فسالأتفع منهما للفقراء أو بالأروج منهما لثلا يضرهم ، والقيمة تعتبر عند الامام يوم الوجوب ، وعند الصاحبين يوم اداء الزكاة كما في السوائم ويقوم في البلد الذي المال و "عروض فيه - كذا في الدرالمختار و رد المحتار والبحر وغيرها من الكتب .

(٢) وفي صيغة الصفة المشبهة .

(٣) أي يؤديه ويخرج من المال الحاضر الذي سوى العروض .

(٤) كذا في الأصل و لفظ " منه " ساقط من الهندية .

(٥) ما بين الميعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

كتاب الحجة (باب الرجل عليه الدين وعنده عروض لغير التجارة) للامام محمد الشيباني

و قال اهل المدينة في الرجل يكون [عليه دين و] له العروض و في يديه و عنده مال سوى ذلك [ما] تجب فيه الزكاة فانه يزكى ما بيده من المال .
و قال محمد بن الحسن : ان الدين انما يحتسب من الاموال التي تجب فيها الزكاة ولا يحتسب الدين في متاع بيت الرجل ولا في داره و لا في ثيابه و لا في عروضه .

أرأيت رجلاً له عرض تساوى ألف درهم استقرض من رجل ألف درهم فحال عنده حولان أعليه ان يزكى الألف التي استقرض لمكان العرض الذي كان عنده .

ليس لهذا وجه نعرفه انما الدين في المال التام فان بقي منه ما يجب فيه الزكاة بعد الدين زكاه .

أرأيت رجلاً له عروض تساوى ألف درهم فاستقرض ألف درهم فاشتري بها اربعين شاة فحال الحول على الغنم السائمة أعليه ان يزكيا لمكان ذلك

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل موجود في الموطأ . حاصل عبارتها هكذا : في الرجل يكون عليه دين و عنده من العروض ما فيه وفاء لما عليه من الدين و يكون عنده من الناض سوى ذلك ما يجب فيه الزكاة فانه يزكى ما بيده من ناض تجب فيه الزكاة و اذا لم يكن عنده من العروض و النقد الا وفاء دينه فلا زكاة عليه حتى يكون عنده فضل عن دينه ما تجب فيه الزكاة فعليه ان يزكيه - انتهى .

(٢) سقط من الأصول حرف « ما » و انما زدناه من الموطأ .

(٣) و كان في الأصل « انه » بدون الفاء ، و في الموطأ « فانه » بالفاء وهو الصواب .

(٤) و كان في الأصل « يساوى » بالتذكير ، و لفظ العروض جمعاً يقتضى التأنيث .

(٥) كذا في الأصول ، و لعل الصواب : النام من النمو - و الله اعلم . ف

(٦) و كان في الأصول « يساوى » و الصواب « تساوى » بالتأنيث او يكون له عرض

العرض^١ الذى عنده و لمكان طعام قد جعله فى بيته رزقا لعياله لسنّتهم .
ألا ترون ان هذا لا يستقيم و ليس عليه عمل الناس .
هل رأيتم احدا احتسب^٢ دينه فى مسكنه و خادمه و ترك^٣ او يحتسب^٤
فى مال التجارة انما تحسب الديون فى اموال التجارة فان بقى بعد ذلك ما يجب
فيه الزكاة زكاه .

باب الرجل يكون عنده مال يديره^٥ للتجارة

قال ابو حنيفة : ما كان من مال عند رجل يديره^٦ للتجارة ولا ينض^٧ له

= يساوى ، و الله اعلم . ف

- (١) و كان فى الاصل « العروض » بالجمع ، و السياق يقتضى الافراد .
- (٢) و كان فى الاصول « احسب » و الصواب « احتسب » .
- (٣) هكذا فى جميع النسخ و لم أفهم ما هو - فتأمل فيه ، و لعله : و رزقه او مركبه او فرسه - كما ذكره قبله و الله اعلم .
- (٤) تأمل فيه هل هو بصورة الماضى انسب او بالمضارع اليق . و قبله « احتسب » ماضيا و حرف « او » يقتضى الماضى و الله اعلم .
- (٥) فى جميع النسخ « يريده » من الارادة . و الصواب « يديره » من الادارة و هو فى الموطأ ايضا « يدار » .

- (٦) و كان فى الاصول « يريده » و هو تحريف و الصواب « يديره » .
- (٧) بكسر النون يحصل زرقانى . و فى المغرب « خذ ما نض لك من دينك اى تيسر و حصل » و فى الحديث « خذوا صدقة ما نض من اموالهم اى ما ظهر و حصل » و فى الزيادات « يملك من التصرف ما ينض به المال » و فى الحديث « يقتسمان ما نض بينهما من العين اى صار ورقا و عينا بعد ان كان متاعا ، و الناض عند اهل الحجاز =

كتاب الحجة (باب الرجل يكون عنده مال يديره) للإمام محمد الشيباني

منه شيء فيصير ورقا أو ذهباً في يده إنما يخرج من تجارة إلى تجارة ومن متاع إلى متاع فإنه ينظر هل ملك ما يجب فيه الزكاة في ذلك فإذا حال الحول عليه من يوم ملكه زكي ثم إذا حال الحول من يوم زكاه زكي ما في يده زكاة أخرى فيقومها كذا أيضاً ولا يبالي نض في يده من أو لم ينض .

و قال أهل المدينة : يجعل له شهراً من السنة يقوم فيه ما كان عنده من عروض التجارة ويحصي ما في يده من نقد أو معين فإذا بلغ ذلك كله ما يجب فيه الزكاة فإنه يزكيه .

و قال محمد بن الحسن : قد رجع أهل المدينة في هذه المسألة عن قولهم .

= الدراهم و الدينارين - انتهى . و بابه ضرب .

(١) كذا في الأصل وهو الصواب ، و كان في الهدية « من شيء » و هو تصحيف .

(٢) لفظ « عليه » ساقط من الأصول و لابد منه .

(٣) و كان في الأصول « من يومئذ زكاه » و هو خطأ باعتبار السياق .

(٤) كذا في الأصل . و في الهدية ، فقدمها ، بالبدال بعرف القاف ، و الصواب ما في الأصل .

(٥) كذا في الهدية ، و كان في الأصل « إنما » .

٦ و في الموطأ و ما كان عند رجل يسره للمخازنه و لا يتخش أصحابه منه شيء يجب عليه فيه زكاة و ما كان له شهراً من السنة يقوم فيه ما كان عنده من عروض التجارة ويحصي فيه ما كان عنده من نقد أو معين و ذاك كماله ما يجب فيه زكاة فإنه يزكيه . انتهى .
٧ في الموطأ « من عروض » بالافاد .

(٨) و يخصى فيه ما كان عنده من نقد أو عين - الموطأ .

(٩) ما بين المربعين ساقط من الأصول و إنما زدناه من الموطأ .

(١٠) و في الموطأ ، قال مالك الأمر عند فيها بدار من العروض للتجارات أن الرجل إذا صدق ماله ثم اشترى به عرضاً بزاو رقيقاً أو ما أشبه ذلك ثم باعه قبل أن يحول عليه الحول .

الذي قالوا في الرجل يكون له العروض للتجارة فلا يبيعها بعد^١ اعوام انه يكون عليه زكاة واحدة ينبغي^٢ في قولهم ان لا يكون في هذا المال زكاة و ان اداره^٣ من يوم تجارته [من تجارة] الى تجارة^٤ و من متاع الى متاع عشرين سنة حتى يبيعه بناض ينض في يده فاذا باعه بذلك زكاه لسنة واحدة .

و لكن اهل المدينة يفاحش^٥ عليهم قولهم يمكنهم ان يتصلوا الزكاة على المسلمين .

ما بين ترك التاجر ماله في التجارة الواحدة يترصد بها و يطلب بها الفضل و بين ادارته ذلك من تجارة الى تجارة الا انه لا ينض منها في يده شيء فرق فلئن وجبت الزكاة في احدهما لتجنب في الأخرى .

أ رأيتم رجلا كان في يده تجارة فبارت^٦ عليه فلم يحمد بها ناضا فحولها

فانه لا يؤدي من ذلك المال زكاة حتى يحول عليه الحول من يوم صدقة وانه ان لم يبلغ ذلك العرض سنين لم يجب عليه في شيء من ذلك العرض زكاة و ان طال زمانه فاذا باعه فليس فيه إلا زكاة واحدة - انتهى ، و في باب زكاة الدين من الموطأ ان العروض تكون عند الرجل اعواما ثم يبيعها فليس عليه في اثنتيها الا زكاة واحدة - انتهى .

(١) لي في معنى لفظ البعد ههنا - تأمل ، و عبارة الموطأ بين يديك .

(٢) عندي الأولى « فينبغي » بالفاء - تأمل .

(٣) كذا في الهندية ، و كان الأصل « اذاره » بالذال المعجمة و هو من سهو الناسخ .

(٤) و كان في الأصل « من يوم نجارته الى تجارته » ، و الصواب « من يوم تجارته من تجارة الى تجارة » فسقط من الأصول « من تجارة » فلذا جعلناه بين المربعين .

(٥) تأمل في معنى هذه العبارة .

(٦) من البوار بالواو و الراء المهملة الكساد ، قال في ج ١ ص ٤٨ من المغرب : بارت

السلعة كسدت من باب طلب ، و منه الحديث : بارت عليه الجذعان - اهـ ، و ليس معناه =

الى تجارة اخرى و كانت طعاما^١ فاشترى بها بزام بارت التي عنده فاشترى بها عطرا فلم يزل يحول ذلك من تجارة الى تجارة حتى اتى على ذلك عشرين سنين او كان في يده بز^٢ فبار عليه فلم يأت برأس منه فامسكه رجاء التفضل و رجاء ان الله يرد عليه رأس ماله فمكث عنده عشر سنين^٣ ينبغي ان يكون بين هذين فرق و لئن وجبت الزكاة في احدهما لتجب^٤ في الآخر و ما امساكه هذين

= هلك و هو معنى بادت بالدال المهملة كما في ج ١ ص ٥١ من المغرب . بادت : هلك .
يود و ا باده : اهلكه ، و منه الحديث : ايدت خضراء قریش - اه . و الفعل يجيء باده
ييد كما في القاموس و غيره كما في حاشية المغرب .

- (١) يعنى مثلاً و البز من الثياب امتعة الزاز - كما في ص ١٨٤ من مختار الصحاح .
- (٢) كذا في الاصل بالرفع ، و في الهندية « بز » بالنصب و ليس بصواب .
- (٣) ذهب الأئمة الثلاثة و غيرهم الى ان التاجر يقوم كل عام و يزيكى مديرا كان او محتكرا ، قال الزرقاني في ج ٢ ص ٥٢ من شرح الموطأ : و قد اجمع الجمهور على زكاة عروض التجارة و ان اختلفوا في الادارة و الاحتكار و الحجة لهم ما تقدم من عمل العمرين و ما نقله مالك من عمل اهل المدينة و خبر ابى داود كان صلى الله عليه وسلم يأمرنا ان نخرج الزكاة مما نعهده للبيع ، قال الطحاوي : ثبت عن عمر و ابنه زكاة عروض التجارة و لا يخالف لهما من الصحابة و هذا يشهد ان قول ابن عباس و عائشة رضي الله عنهم لا زكاة في العروض انما هو في عروض القنية - انتهى . قال الحافظ في ص ١٦٢ من الداراية ، و في الباب حديث سمية ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر ان تخرج الصدقة من الذي يهدد للبيع ، اخرجه ابو داود و سكت عنه ثم المنذرى بعده كما في نصب الراية ج ٢ ص ٣٧٦ و من طريقه اخرجه البيهقي في ج ٤ ص ١٤٦ من سننه و الدارقطني و الطبراني (و البزار كما في ج ١ ص ١٨٤ من التلخيص) و فيه ضعف (و في التلخيص و في اسناده جهالة و في ص ٧٠ من بلوغ المرام و اسناده لين - اه . و قال ابو عمر =

كتاب الحجة (باب الرجل يكون عنده مال يديره) للإمام محمد الشيباني

لرغبة يطلبها أو البوار الاسواء لأنه قد يقدر على أن يبيع الذي بار عليه
بوضيعة^١ فيزكي ما نض في يده من ثلثين فإن كان أقل من رأس المال فكذلك
يؤمر قبل أن يبيع أن يزكي قيمة ذلك الشيء على وضیعة أو ربح ثمنه بسنة ولا
يزكي على رأس ماله الأول .

= ابن عبد البر كما في نصب الراية ، وقد ذكر هذا الحديث رواه أبو داود وغيره بإسناد
حسن - انتهى ، و ما قاله عبد الحق في أحكامه تعقب عليه ابن القطان في كتابه - راجع
نصب الراية) ، و عن أبي ذر رفعه : في الأبل صدقتها - الحديث ، و فيه و في البر
صدقة أخرجه أحمد و الدارقطني و الحاكم (و قال في المستدرک كلا الاسنادين صحيحان
على شرط الشيخين و لم يخرجاه و البيهقي في سننه) و اسناده حسن (و في التلخيص و هذا
اسناد لا بأس به - اهـ) و « البر » بالموحدة و الزاي فيدخل في هذا الباب ، و من
ضبطه بضم الموحدة و الراء فلا مدخل له فيه (قال النووي في تهذيب الاسماء و اللغات
هو بالباء و الزاي و هي الثياب التي هي امعة البزاز قال : و من الناس من صحفه بضم
الباء و الراء المهملة و هو غلط - انتهى نصب الراية) و روى عبد الرزاق بإسناد صحيح
عن ابن عمر انه كان يقول في كل مال يدار في عيد أو دواب أو يز للتجارة تدار الزكاة
فيه كل عام و للبيهقي من وجه آخر صحيح ، عن ابن عمر : ليس في العروض زكاة الا
ما كان للتجارة و للشافعي و أحمد و عبد الرزاق و الدارقطني (و البيهقي) من طريق
أبي عمرو بن حماس عن ابيه ان عمر قال له قومه يعني الادم و الجباب ثم اخرج
صدقه و في الموطأ ان عمر بن عبد العزيز كتب الى عامله انظر من مراك من المسلمين
ما ظهر من اموالهم مما يديرون من التجارة من كل اربعين ديناراً ديناراً - انتهى ،
و راجع نصب الراية و سنن البيهقي و التلخيص و البدائع و غيرها .

(١) وضع في تجارته وضیعة خسر و لم يربح و اوضع مثله بضم الأول فيهما =

باب زكاة الماشية

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في الرجل يكون له الغنم^١ و المعز و الضأن و الابل البخت^٢ و العراب^٣ و البقر^٤ و الجواميس^٥ ان ذلك يجمع بعضه الى بعض

= و الوضعية في معنى الخطيئة نقصان تسمية بالمصدر وبيع المواضعة خلاف بيع المراجعة و اتضعت السوق كسدت و انحط سعرها - كذا في المغرب .

(١) الغنم - محرّكة : اشاء لا واحد لها من لفظها "واحدة شاة" هو اسم مؤنث للجنس يقع على الذكور و الاناث - قاموس وفيه : "شاة الواحدة من الغنم للذكر و الانثى و تكون من الضأن و المعز و الثبَاء و البقر و النعام و حمر الوحش و المرأة جمعه شاء و شياه و شواه ، و الضأن ما كان من ذوات الصوف و المعز من ذوات الشعر : فهستانی - كذا في رد المحتار .

(٢) جمع بختي و هو ماله سنامان منسوب الى يختصر بضم الباء و سكون الخاء المعجمة و فتح التاء المثناة فوق و اتون و الصاد المهملة المشددة في آخره راء علم مركب تركيب مرّح على ملك (ح) و في "قاموس" : يختصر بالتشديد أصله بوخت و معناه ابن و نصر كبقم صنم و كان وجد عند الصنم ولم يعرف له أب فنسب اليه خرب "قدس - هـ . نسب لأنه اول من جمع بين نعيني و العجمي فولد منهما هـ فسمي نخيا - كذا في الدر المختار و رد المحتار .

١٣ بكر نعين المهمة و هي الابن العربي .

(٤) مأخوذ من "بقر بالسكون و هو الشق سمى به لأنه شق كائنور لأنه يتغير الارض و مفردة بقر و الاء للوحدة - الدر المختار . و سور هو ذكر "بقر - قاموس" كما يسمى سور نورا لأنه يثير الابيض اي يبيها . قال في المغرب : و سور الارض حرّوها و زرعوها و سميت القرّة المتيرة لانها تتبر الارض . هـ - رد المحتار .

١٥ : جمع جاموس نوع من البقر كما في المغرب ج ١ ص ٩٢ و الزرقاني ج ٢ ص ٥٨

فيجمع الغنم كلها على حدة ويجمع البخت والعراة كلها على حدة ويجمع الجواميس والبقر كلها على حدة ثم يعرفها المصدق فيأخذ من أوسطها الفريضة^١ التي تجب عليه فإن شاء أخذ ذلك من البخت دون العراة وإن شاء أخذ ذلك من البقر دون الجواميس وإن شاء أخذ ذلك^٢ من المعز دون الضأن إن قل أحد الصنفين أو أكثر فذلك سواء أخذ من أي الصنفين شاء لأنه شيء واحد .
و قال^٣ محمد بن الحسن .

و قال أهل المدينة : يجمع بعض ذلك إلى بعض كما قال أبو حنيفة فإن كان أحد الصنفين الذي أصف^٤ أكثر من الآخر أخذ فريضة الله من الأكثر وإن كانا سواء أخذ فريضة الله^٥ من أيهما^٦ شاء .

= و دو مثل البقر في الزكاة والأضحية والربا يكمل به نصاب البقر وتؤخذ الزكاة من أغلبها وعند الاستواء يؤخذ أعلى الأدنى وأدنى الأعلى - نهر ، وعلى هذا الحكم البخت والعراة والمز والضأن . ك - ودالمحار ، قيل كأنه منسق من جسم الودك إذا جمد لأنه ليس فيه قوة بقرية في استعمانه في الرب و " ريع و الدباسة - زرقاني .

(١) وكان في الأصول " فريضة " والصواب " الفريضة " كما لا يخفى .

(٢) كذا في الأصل ، و لفظ " أخذ " ساقط من الهدية .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول والصواب إتيانه كما هو في الصور التي مرّت قبل .

(٤) قوله : " و قال محمد بن الحسن " كذا في جميع الأصول زائد على خلاف دأب الكتاب .

(٥) في النسخ " أضيفا " و عندي الأفراد أولى من التنية و الذي صفة لفظ أحد المذكور و أضيف صلته - تدر .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و إنما زيد ليناسب ما قبله و إلا يكون لفظ " فريضة " بالتعريف .

(٧) كذا في الأصول ، و في الموطأ " من أيهما " بالنأنيث .

ابن عبد الله الخولاني قال : خرج سعد^١ الأعرج و كان من اصحاب يعلى
ابن امية حين قدم المدينة فقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : أين تريد ؟ قال :
الجهاد ، قال : ارجع الى صاحبك - و يعلى بن امية يومئذ على اليمن - فان عملاً^٢
بحق جهاد حسن ، فلما اراد ان يرجع قال لهم^٣ عمر رضى الله عنه : اذا مررتم
بصاحب المال فلا تنسوا الحسنة تحسنوها صاحبها^٤ و فرقوا المال ثلاث فرق :
نخيروا صاحب المال ثلثاً^٥ تم اختاروا في اخذ الثلثين ثم صغروها^٦ في كذا وكذا ،

(١) و في ج ٢ ق ٢ ص ٥٤ من تاريخ البخارى الكبير : سعد الاعرج من اصحاب يعلى بن
امية قدم المدينة فقال له عمر : أين تريد ؟ قال الجهاد ، قال : ارجع الى صاحبك و يعلى يومئذ
على اليمن فان عملاً بحق جهاد حسن قال سعد الاعرج : ما كنا مرجع الا بساطنا - قاله
لى محمد : اخبرنا ان المبارك عن معمر عن سمك بن الفضل عن شهاب بن عبد الله -
اه . و في ج ٢ ق ١ ص ٩٩ من الجرح و التعديل لابن ابى حاتم : سعد الاعرج يمانى
قدم المدينة و كان من اصحاب يعلى بن امية . روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه
روى عنه شهاب بن عبد الله ، سمعت ابى يقول ذلك - اه . و ذكره ابن سعد في ج ٥
ص ٥٣٥ من طبقاته و قال : سعد الاء ج من اصحاب يعلى بن منية و قد لقي عمر بن
الخطاب - اه . ف

(٢) و كان في الاصول « عمل » بالرفع و هو تصحف و الصواب « عملاً » بالنصب كما
مر من تاريخ البخارى . ف

(٣) خطاب لسعد و من كان معه من الرجال .

(٤) كذا في الاصول ، و لعل الصواب « الى صاحبها » تأمل .

(٥) كذا في الاصول . و لعل الصواب « في ثلاث » .

(٦) هكذا في جميع النسخ ، ولعله « صغروهما » بضمير التثنية ثم ما معنى « صغروهما في =

باب صدقة الخليطين^١ يكون بينهما الغنم

قال ابو حنيفة : لا تجب على الخليطين يكون بينهما الغنم السائمة و البقر و الابل الزكاة حتى يكون لكل واحد ما يجب فيه الزكاة فان كان لأحدهما ما يجب فيه الزكاة ولم يكن الآخر فعلى الذى له ما يجب فيه الزكاة [زكاة]^٢ و ليس على الآخر زكاة و الخليطان الشريكان فى الغنم^٣ .

و قال اهل المدينة بقول ابى حنيفة فى ذلك كله الا انهم قالوا : الخليطان ليسا بشريكين انما الخليط اذا كان الراعى واحدا و الدلو^٤ واحدا و المراح^٥ واحدا و الفحل^٦ واحدا قال جالان خليطان و ان^٧ عرف كل واحد منهما ماله

= الشاة يأخذ صاحب الغنم الثلث من خياره و يأخذ صاحب الصدقة من الثلثين حقه .
و روى عن وكيع عن سفيان عن ليث عن عطاء قال : تفرق فرقتين ، و روى عن عباد ابن عوام عن عطاء نحوه . اهـ^١ فى المصدق ما يصنع بالغنم ق ٢٥٢ / ٢) . و روى فى ابتداء البحث عن ابن عميرة عن ابراهيم بن عيسرة عن رجل من ثقف قال : سألت أبا هريرة فى المال صدقة قال : فى الثلث الأوسط فاذا أتاك المصدق فاخرج له الجذعة و الثنية - اهـ . ف

(١) الخليط : الشريك فى نفس الشيء .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول و لا بد به .

(٣) يعنى مثلاً .

(٤) آلة الاستقاء ، و قيل : كناية عن المياه ، اهـ - زرقانى .

(٥) بضم الميم على الاشهر و تفتح مجتمع الماشية للمبيت او القائلة - زرقانى .

(٦) ذكر الماشية .

(٧) قال الزرقانى فى ج ٢ ص ٥٩ من شرحه « الواو » للحال لا للمبالغة بدليل قوله : =

كتاب الحجّة (باب صدقة الخليطين يكون بينهما الغنم) للإمام محمد الشيباني

من مال صاحبه .

و قال محمد بن الحسن : و كيف يكون هذان خليطين و ما لهما متفرق
و انما جاء ' في الحديث الخليطان يترادان الفضل بالسوية على عدد اموالهما
فاذا كان مالهما متفرقا فكيف يترادان .

أ رأيتم ان وجد المصدق فريضتهما جميعا في غنم احدهما و اغنامهما متفرقة
فيؤخذ فريضتهما جميعا في غنم احدهما ليس لهذا معنى نعرفه انما الخليطان اللذان
غنمهما واحدة و كل واحد منهما له من الغنم ما يجب فيه الزكاة و احدهما
اكثر غنما من الآخر يكون لأحدهما ثمانون شاة و لو احد و اربعون

= [و الذى ليس يعرف ماله من مال صاحبه ليس بخليط انما هو شريك] فقط لا خليط
- انتهى ، و على ما نقله الامام محمد فالو او للمبالغة - تفهم ، لكن سقطت العبارة المذكورة
و انما هي للحال كما قال الزرقاني .

(١) و هو في كتاب ابى بكر رضى الله عنه لأنس رواه ابو داود في سننه و الحاكم
في مستدركه : و ما كان من خليطين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية - الحديث ،
و رواه البخارى و النسائى و ابن ماجه ايضا و البخارى قد اخرججه في ابواب من صحيحه
و بسطه الزيلعى في نصب الراية و ابن الترمكسانى في الجوهر النقى و الطحاوى في شرح
معانى الآثار ، و أيضا هو في كتاب عمر بن الخطاب رضى الله عنه اخرججه ابو داود
و الترمذى و ابن ماجه و الديهقى في سننه و احمد في مسنده و ذكره مالك في موطئه :
و ما كان من خليطين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية و لا يؤخذ في الصدقة هرمة و لا
ذات عيب - الحديث ، و قد حسنه الترمذى باعتبار شاهده و هو حديث انس عند
البخارى و ابى داود و النسائى و ابن ماجه ، و في كتاب عمرو بن حزم اخرججه النسائى
في انديات و ابو داود في مراسيله ، الدارقطنى و الديهقى و احمد في مسنده و عبد الرزاق
في مصنفه و الحاكم في مستدركه و ابن حبان في صحيحه : و لا يؤخذ في الصدقة هرمة =

كتاب الحجة (باب ما يجب في السخال من الزكاة) للإمام محمد الشيباني

شاة فيأخذ منهما شأتين من اغنامهما فيرد صاحب الأربعين على صاحبه
ثلث قيمة شاة لأنه اخذ من غنمه ثمة و إنما له من الشأتين اللتين اخذتا ثلثا شاة .
فهذا و شبهه الذي يتراد فيه الخيضان . فأما الغنم اذا كانت متفرقة فليس يؤخذ
من احدي الغنمين ما يجب من الزكاة في الغنم الآخرين ، و كذلك الابل
و البقر .

باب ما يجب في السخال من الزكاة

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في الرجل يكون له الغنم لا يجب فيها
الصدقة فتوالد قبل ان يأنيه المصدق بيوم واحد فتبلغ ما يجب فيه الصدقة
بسخالها انه لا يجب فيها الصدقة حتى يمول عليها الحول منذ يوم وجب
فيها الصدقة .

= و لا عفاء ولا ذات عوار ولا تبس الغنم ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع
خشبة الصدقة و ما اخذ من الخيلين فانهما تراجعان بينهما بالسوية - الحديث .

(١) و كان في الاصول « شاتان » بالرفع و هو تصحيف ، و الصواب « شأتين »
بالنصب لانه مفعول « فيأخذ » .

(٢) تأمل فيه .

(٣) و كان في الاصول « و ليس » بالواو ، و الصواب « فليس » بالفاء .

(٤) هكذا في جميع النسخ . و الاولى « الاخرى » فقط فتأمل فيه .

(٥) جمع « سخة » و يجمع ايضا على سخل بفتح السين و سكون المعجمة كتمر و تمر .

قل : هي البهمة - كما في المغرب ، قال الأزهري : تقول العرب لأولاد الغنم ساعة
تضعها امهاتها من الضأن او المعز ذكرا كان او أنثى سخة ، اهـ - زرقاني .

(٦) كذا في الاصول . و في الموطأ « بولادتها » .

كتاب الحجة باب ما يجب في السخا من الزكاة للامام محمد الشيباني

و قال اهل المدينة فيها الصدقة ^١ على صاحبها يوم يحول الحول على الاولى .

و قالوا : ولا يشبه الأولاد ما افيد ^٢ منها ^٣ بشراء او هبة او ميراث .
و قال محمد بن الحسن : هذا كـ ^٤ واحد ما افاد ^٥ بشراء او هبة او ميراث
و ما ولدت سواء .

و قال اهل المدينة ايضا في العرض ^٦ يكون للتحارة لا يبلغ ثمنه
ما تجب فيه الصدقة ^٧ و ليس ^٨ مال غيره فيحول عليه الحول ثم يبيعه
صاحبه بربح ^٩ فيبلغ ربحه ما تجب فيه الصدقة انه ^{١٠} يصدق الربح مع رأس
(١١) ما بين المربعين ساقط من الأصول . و انما زدناه من موطأ و عبارته هكذا :
قال مالك اذ بلغت نعيم بأولادها ما يجب فيه الصدقة فعليه فيها الصدقة و ذلك ان
ولادة النعم منها - انتهى .

(٢) و كان في الأصول . ما افيد لسراء . و الحساب ما في موطأ الامام مالك و ما
فيد منها .

(٣) هكذا في جميع نسخ معروف و المجهول اولى كما لا يخفى .
(٤) هكذا في الموطأ . و في الأصول العوض . جامع و هو لا ينسب باعتبار
انما اثر في اعادة .

(٥) زان في الموطأ . ثم يبيعه صاحبه و ما يربحه ما تجب فيه الصدقة . يصدق ربحه مع
رأس المال . - انتهى .

(٦) من ثوبه . و ليس . في قوله . حول . ليس في الموطأ و انما هو مدثور في مسنده
خبري مذكوره بعده .

١٧١ لفظ . - ليس في الموطأ .

(٨) في الموطأ . ف يصدق ربحه . بالقاء و الضمير و ليس به . - انه .

المال حين^١ يبيعه .

ولو كان ربحه^٢ فائدة^٣ [أو ميراثاً^٤] أفادها^٥ لم يجب عليه [فيه]^٦ الصدقة^٧ حتى يحول عليه^٨ الحول من يوم أفاده [أو ورثه]^٩ فغذاء^{١٠} الغنم منها كما أن ربح المال منه .

وقال أبو حنيفة : هذا كله سواء الربح والولد والفائدة ولا زكاة في شيء من ذلك حتى يحول الحول من يوم صار له مال يجب في مثله الزكاة^{١١} .
وقال محمد بن الحسن : إن الربح والولد لم يكونا بمال له حتى ولد وحتى ربح^{١٢} الربح فكيف افرق^{١٣} هذا و"فائدة التي يفيد" .

(١) لفظ "حين يبيعه" لم يذكر في الموطأ .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وإنما زدناه من الموطأ .

(٣) كذا في الأصول . وفي الهدية "أفادها" ، وهو تصحيف .

(٤) وكان في الأصول "صدقة" . بكسر .

(٥) كذا في الموطأ بتذكير "ضمير" . وفي الأصل "شبه" . بتأنيث .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وزيد من الموطأ .

(٧) هذا هو الصواب بالغين ، والذال المعجمتين بعدهما ألف ومد جمع غنم وهي سخال الغنم بزة كريم وكرام كما في شرح الزرقاني . ووقع في الأصول "فعد الغنم" وهو خطأ فاحش .

(٨) كذا في الأصل ، وفي الهدية "زكاة" ، بالتكثير ، والصواب ما في الأصل بلام التعريف . ف

(٩) كذا في الأصل ، وفي الهدية "أو ربح" ، سقط منها لفظ "حتى" وفيها "أو" ، مكان "واو" ، والصواب ما في الأصل . ف

(١٠) وكان في الأصول "افرق" ، وهو تصحيف ، والصواب "افرق" .

كتاب الحجّة (باب الرجل يكون له المال الورق و الذهب) للامام محمد الشيباني

باب الرجل يكون له المال الورق و الذهب

ثم افاد اليهما 'مالا

قال ابو حنيفة في رجل يكون له مال من ذهب او ورق تجب فيهما ' الزكاة ثم افاد اليهما 'مالا ذهبا او ورقا تجب فيه الزكاة او لا تجب انه يجمع ذلك كله ثم يزكى مع ماله الاول يوم يزكيه و المال 'ثاني' تبع 'لاول' من فائدة او غيرها .

و قال اهل المدينة : يزكى ' . له الاول حين يحول عليه الحول ولا يزكى مال الفائدة حتى يحول على الفائدة الحول .

و قال محمد بن الحسن : ينبغي لصاحب هذا المال ان يقعد حسابا يحسبون له زكاة ماله متى تجب .

أرأيت الرجل اذا كان يقيد اليوم الثمان و عشرين و بعد غد ثلاثة آلاف

١١ كذا في الاصل ضمير 'ثلاثة' و 'ضمير' للورق و 'الضمير' . . . و في الموطأ 'ايه' بتوحيد الضمير و هو يرجع الى المال . ف

١٢ كذا في الاصل بصيغة 'ثلاثة' و في موطأ فيه ' و ضمير الموطأ يرجع الى 'المال' و ضمير 'الاصول' يرجع الى 'الورق و الذهب' . ف

١٣ عبارة الموطأ هكذا : اذا كان الرجل من الذهب او الورق ما تجب فيه الزكاة ثم افاد اليه مالا ترك ماله الذي افاد له . كذا مع ماله الاول حين يرأيه حتى نعم له على الفائدة الحول من يوم ادادها : انتهى س ١١٤ قال الرزقاني . و قال الشافعي : لا يضم شيء من 'نوا' الى غيره الا ناج المناسبة اذا كانت فصا فان لم تكن فصا . . . بعد بالسحال . و قال ابو حنيفة : اذا كان له في اول الحول اربعون صغارا و كذرا . و في آخره كذلك فان زكاة فيهما و ان نقصت في الحول . انتهى ج ٢ ص ٦٢ .

كتاب الحجة (باب الرجل يكون له الماشية قد وجبت فيها الصدقات) للامام محمد الشيباني

وبعد ذلك خمسة آلاف و بعد ذلك بعشرين يوما عشرة آلاف ينبغي له ان يزكى كل مال من هذه الأموال على حدة ، و هذا قول ضيق لا يوافق ما عليه الناس . ينبغي له ان يجمع ماله كله ثم يزكيه اذا وجبت الزكاة على ماله الأول .

باب الرجل يكون له الماشية قد وجبت فيها الصدقات ثم تهلك

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في رجل هلك ماشيته . و قد وجبت فيها الصدقة او صارت الى ما لا صدقة فيها نها ان هلكت كلها لم يكن عليه فيها صدقة . و ان بقى فيه ما لا يجب فيه الصدقة زكى ما بقى بحساب ذلك .

(١) اى لا تجب الزكاة في نصاب هالك بعد "وجوب اى بعد مضي الحول بل تسقط وان ظننا" نساعى منه فمصحح حتى هلك نصاب على "مصحح . و في الفتح : انه الاشبه بالنفقة لان للمالك رأي في خسران ماله بين وبينه و "تقريبه" . "رأى يستوعب زمانا وان هالك بعض "نصاب ماله حفظ" هالك من "وجب وهك قدر ماله منه و يعرف الهلاك الى العفو او لا ثم الى نصاب يليه ثم و ثم اى لو كان عنده ثلاث نصب . مثلا و شيء زائد عما لا يبلغ نصابا ، وانما فهذه بعض ذلك يصرف "هالك الى العفو ولا فان كان الهالك بقدر العفو يبقى "واجب عنه في الثلاث نصب بتمامه . و ان زاد يصرف الهالك الى نصاب يليه اى الى النصاب الثالث و يزكى عن الصابين فان زاد "هالك على النصاب الثالث يصرف "زائد الى "نصاب" ثمانى و هكذا الى ان ينتهى الى الاول . و مقتضى ما مر انه اذا نقص النصاب يسقط عنه حظه و يزكى عن الباقي بقدره تأمل (كما سيأتى في الكتاب) ثم ان هذا قول الامام رضى الله عنه ، و عند ابى يوسف : يصرف الهالك بعد العفو الاول الى النصب شائعا ، و عند محمد الى العفو والنصب =

كتاب الحجّة (باب الرجل يكون له الماشية قد وجبت فيها الصدقات) للامام محمد الشيباني

و قال ^١ اهل المدينة : لا صدقة عليه في ذلك كله ولا ضمان عليه فيما هلك من ماله .

و قال محمد بن الحسن : رأيت ان ملك ^٢ اربعين من الغنم فحال عليها الحول ^٣ فهلك منها عشرون و بقي عشرون ثم لا يؤدي عن ^٤ نصف ما بقي شاة و الشاة قد كانت وجبت في الغنم كلها ينبغي ان يؤدي عن ما بقي نصف شاة ولا يطل الزكاة بسخلة واحدة لو نقصت من الغنم و هي اربعون ولكنه يزكى ما بقي بحساب ذلك .

أ رأيت اربعين شاة حال عليها الحول أ ليس فيها شاة ؟ قالوا : بلى . قيل لهم :

== لما مر من تعلق "زكاة بهما عنده . قال في الملتقى و شرحه للشارح : فلو هلك بعد الحول اربعون من ثمانين شاة تجب شاة كاملة عندهما . و عند محمد : نصف شاة ولو هلك خمسة عشر من اربعين بعيرا تجب بنت مخاض لما مر ان الامام يصرف الهالك الى العفو ثم الى نصاب عليه ثم و ثم . و عند أبي يوسف : خمسة و عشرون جزءاً من ستة و ثلاثين جزءاً من بنت مخاض لما مر انه يصرف الهالك بعد العفو الاول الى النصب . و عند محمد : نصف بنت لبون و ثمنها لما مر انه يجاق "زكاة بالنصاب و العفو - اهـ . في البحر : فظاهر الرواية عن أبي يوسف كقول الامام - كذا في رد المحتار .

(١) عبارة الموطأ هكذا فان هلك ما تبتة او وجبت عليه فيها صدقات فلم يؤخذ منه شيء حتى هلك ما شئنه كلها او حاصرت الى ما لا يجب فيه الصدقة فانه لا صدقة عليه و لا ضمان فيها هلك او مضى من "سجن" انتهى .

(٢) و كان في الاصل : هلك . و في المندة : ملك . و هو تصحيف . و "نصب" ملك .

(٣) و كان في النص : حول ، بالتكثير . و "صواب" الحول .

(٤) كذا في الاصل . و في نسخة "من" و ليس بنسب .

فإنّ الذئب عدا على سحلة منها فقتلها أو تبطل الزكاة عما بقي ؟
أرأيتم رجلا أخرجت أرضه خمسة أوسق حنطة أو شعيرا أو تمرا
أو زيبا فعدا رجل على صاع من ذلك فسرقه و هرب و لا يقدر عليه أو تبطل
الزكاة عن ما بقي لذهاب ذلك الصاع ؟
أرأيتم رجلا كان له مائتا درهم فحال عليها الحول فوجب فيها خمسة دراهم
فسرق رجل منها درهما ثم هرب فلم يقدر عليه أو ضاع منها درهم أو تبطل الزكاة
عما بقي هذا مما ينبغي أن يؤخذ منه الزكاة بحساب ما بقي و لا تبطل زكاة ما بقي
لما ذهب .

باب ما يقسم للمصدق من الورق

قال أبو حنيفة : ليس للعامل على الصدقة فريضة مسماة ، و كذلك
قال أهل المدينة . و قد قال بعض الناس : فريضته الثمن لأن الله تعالى جعل

- (١) أن شرطية دخلت على المبتدأ الذي هو الفاعل في الأصل .
- (٢) هذه فروع الزام على أهل المدينة فإن في هذه المسائل لا تبطل الزكاة فكذا فيما هلك
بعض الماشية و بقي بعض منها بحساب ذلك .
- (٣) بإضافة زكاة إلى ما .

- (٤) هذه المسائل مبنية على أصل الإمام محمد و هو أن وجوب الزكاة متعلق
بالنصاب و العفو فإذا هلك الكل سقط عنه الزكاة لأن المحل لم يبق وإذا هلك البعض
أدى الزكاة بحساب ما بقي ، والتفصيل في ج ٢ ص ٢٢ و ٢٣ من البدائع - فراجعها .
- (٥) و كان في الأصل « على العامل » و الصواب « للعامل » باللام الجارة و هو كذلك
في الموطأ : قال مالك و ليس للعامل على الصدقات فريضة مسماة إلا على قدر ما يرى
الإمام - انتهى .

كتاب الحجة (باب ما يقسم للمصدق من الورق) للإمام محمد الشيباني

الصدقات على ثمانية أسهم .

و قال أبو حنيفة في قسم الصدقات ذلك الى الوالى ولا بأس بتفضيل بعضهم على بعض على قدر الحاجة و ان رأى ان يعطيها صنفا واحدا لحاجتهم لا بأس بذلك .

(١) المراد به الامام الشافعى - راجع ج ٢ ص ٦٣ من كتاب الام له و لنا ان الآية محمولة على اعلام من تحمل له الصدقة و فيها بيان ، و اضع الصدقات و مصارفها و مستحقها لان اللام للاختصاص و الملك وهو انهم 'للمختصون بهذا الحق دون غيرهم لا للتسوية كما فهم الشافعى لغة و انما الصيغة للشركة و 'تسوية لغة حرف بين ، و الحديث المشهور بين الناس انه صلى الله عليه و سلم قال لمعاذ بن جبل حين بعثه الى اليمن : ان الله تعالى فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم و ترد في فقرائهم - الحديث ، لم يذكر فيه الاصناف الاخر و اجماع الصحابة على انه لو اعطى واحدا من الاصناف ثمانية جاز و كفى و لم ينقل عن احد من الائمة انه تكلف في طلب هؤلاء الاصناف الثمانية في القرآن فقسما بينهم و لو كان لقال 'لينا ، و كذا لم يذكر عن احد من ارباب الاموال انه فرق صدقته على هؤلاء كلهم و ان الله امر بصرف الصدقات اليهم لدفع حاجتهم و الحاجة فى الكل واحدة ، و اختلفت الاسامى و انه صلى الله عليه و سلم قسم صدقة اليمن التى كان بعثها على رضى الله عنه بين المؤلفة قلوبهم الاقرب بن حابس و زيد الخيل و عيبة بن حصن و علقمة بن علاثة حتى غضبت قريش و الانصار كما هو المعروف بين اهل العلم ، قال فى الهداية : و الذى ذهبنا اليه مروى عن عمر و ابن عباس رضى الله عنهما قال الزيلعى : حديث ابن عباس رواه 'البيهقى و حديث عمر و ابن شبة فى مصنفه و روى الطبرى فى تفسيره فى هذه الآية اخبرنا عمران بن عتبة عن عطاء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فى قوله تعالى : انما الصدقات للفقراء و المساكين - الآية ، قال فى اى صنف وضعته اجرالك - 'ه ، اخبرنا جرير عن ايت عن عطاء -

و قال اهل المدينة ذلك عندنا [لا يكون الا على وجه] ' الاجتهاد

= عن عمر بن الخطاب انه قال انما الصدقات للفقراء قال ايما صنف اعطيته من هذا اجزأ
عك - اه ، حدثنا حفص عن ليث عن عطاء عن عمر انه كان يأخذ الفرض في الصدقة
فيجعله في صنف واحد - اه . و روى ايضا عن الحجاج بن ارطاة عن المنهال بن عمرو
عن زدر بن حبيش عن حذيفة انه قال : اذا وضعت في صنف واحد اجزاك - اه ،
و اخرج نحو ذلك عن سعيد بن حير و عطاء بن ابي رباح و ابراهيم النخعي و ابي
العالية و ميمون بن مهران بأسانيد حسنة ، و اسند ابن الجوزي في التحقق على ذلك
بحديث معاذ فاعلمهم ان الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فترد على فقرائهم
قال : و الفقراء صنف واحد و لم يذكر سواهم ، و قال ابو عبيد القاسم بن سلام في
كتاب الأموال : و بما يدل على صحة ذلك ان النبي عليه السلام اتاه بعد ذلك مال فجعله
في صنف واحد سوى صنف الفقراء و هم المؤلفة قلوبهم الاقرع بن حاس و عبيدة بن
حصن و علقمة بن علاثة و زيد الحبلى قسمهم المذمية التي بعث بها اليه على رضى الله عنه
من اليمن و انما تؤخذ من اهل اليمن الصدقة ثم آتاه مال آخر فجعله في صنف آخر و هم
الغارمون فقال لقيصة بن المخارق حين آتاه و قد نحمل حمالة : باقيصة ! فم حتى تأتينا
الصدقة فنأمر لك بها ، و في حديث سلمة بن صخر البياضي (اخرجه احمد و ابو داود)
انه امر له بصدقة قومه و وجب صرفها الى جميع الأصناف لم يحجز دفعها إلى واحد ،
و أما الآية التي احتج بها الشافعي رحمه الله فالمراد بها بيان الأصناف التي يجوز
الدفع اليهم دون غيرهم ، و كذا المراد بآية الغنمة - انتهى كلامه ، و حديث معاذ
رواه الأئمة الستة في كتبهم من حديث ابن عباس رضى الله عنهما و ما اسندل به
الشافعي من الحديث ففي اسناده عبد الرحمن بن زياد الافريقى - راجع ج ٢ ص ٦٤
من شرح الزرقاني .

(١) كذا في الموطأ ، و كان في الأصل ذلك عندنا من الاجتهاد من الوالى فعلم من =

من الوالى فأى الأصناف كانت فيه الحاجة [و العدد]^١ أوثر ذلك الصنف بقدر ما يرى [الوالى]^٢ و عسى أن ينتقل^٣ ذلك إلى الصنف الآخر بعد عام أو عامين أو أعوام فيؤثر [أهل]^٤ الحاجة و العدد حيث ما كان ذلك^٥.

و قال بعض الناس : يوضع فى كل صنف على عدد الأصناف و هو قياس قول الذين قالوا للعاملين عليها "نحن لأن" الأصناف ثمانية.

و قال محمد بن الحسن : القول الأول أحسن "قولين" و هو لمعول^٦ الذى اجمع عليه أهل الكوفة و أهل المدينة .

باب زكاة النخل و الحبوب

قال أبو حنيفة فيما أخرجت الأرض فيما^١ سقت "سماء" و "عيون و البعل"

= الموطأ أن ما بين المربعين ساقط من الأصل .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل و هو موجود فى الموطأ فى قوله .

(٢) كذا فى الموطأ ، و كان فى الأصل يستغنى ، و فى الهدية ، نغنى و كذا هم تصحيف ، و "صواب ما فى الموطأ" .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصل و لا بد منه . كما هو فى الموطأ .

و ما بين المربعين ساقط من الأصل و لا بد منه .

٥١ التكملة مصحح .

٦١ كذا فى الأصل ، و فى الهدية "تدوير" ، يمكن ، المعال ، ف

٧١ بدل عن قوله ، فيما خرجت . ح ، و لم يرد فى خارجه مكان فى ،

و هو عندي الأول ، و هكذا يظهر من رأيه أنهم ليس خرجوه فى الآراء كما سئلت

و هو موطأ .

٨١ يؤخذ منه بوجه و عين مهمة ساكنة و هو ما نرى ، و قد فى الخرج

العشر و ما سقى من النضج^١ و الدالية^٢ و الغرب^٣ نصف العشر و ذلك فيما اخرجت الأرض من قليل او كثير و كذلك ذكر أبو حنيفة عن حماد عن = ولم يحتاج الى سقى سماء و لا آلة . و هذا هو المعبر في حديث ابن عمر لقوله او كان عتريا بالعين المهمة المفتوحة و المثلثة الخفيفة و كسر الراء و شدة التحتية ، فقد فسرهُ الخطابي بأنه الذي يشرب بعروقه من غير سقى - قاله الزرقاني في ج ٢ ص ٦٥ من شرح الموطأ و في ج ١ ص ٤٢ من المغرب : البعل يستعار للنخل و هو يشرب بعروقه من الأرض فاستغنى عن ان يسقى ، و منه الحديث ما سقى بعلا و يروى شرب و اتصابه على الحال - انتهى .

(١) بفتح النون و يكون المعجمة بعدها مهمة اى بالسانية و هى رواية مسلم - اهـ زرقاني ؛ و كذا النضج في قوله ما سقى نضجا او بالنضج و هو الماء ينضج به الزرع اى يسقى بالناضج و هو السانية : اهـ - مغرب .

(٢) الدالية جذع طويل يركب تركيب هـ اى الارز و في رأسه مغرقة كبيرة يسقى بها ، و في شروط الحاكم : ويدخل في الثبت الدولاب من غير ذكر و لا تدخل الدالية لأن هذا معلق خبرها ، وكذلك جذوعها ، و هكذا ايضا في جمع "تغاريق و الدولاب المنجنون التى تديرها الدابة و "العور ما يديره الماء - كذا في المغرب ؛ زاد الشامي في رد المختار و في القاموس : الدالية المنجنون و "العورة و نىء بتخذ من خوص يشد في رأس جذع طويل و المنجنون الدولاب يسقى عليه - انتهى . و فسر الدالية في الدر المختار بالدولاب .

(٣) بفتح المعجمة و سكون الراء المهمة بعدها باء موحدة : الدو الكبير - كذا في الدر المختار و رد المختار ، و في المغرب : الدلو العظيم من مسك ثور و منه قوله : فيما يسقى بالغروب - اهـ .

(٤) قال في كتاب الآثار : محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال في كل =

ابراهيم انه جعل العشر و نصف العشر فيما اخرجت الأرض من قليل^١ او كثير .

= نبي اخرجت الأرض ثما سقت "سما" او سقى سبحا "عشر" و ما سقى بغرب او دالية فقه نصف العشر . قال محمد : و بهذا كان يأخذ . و حنفية - اهـ . و قال في باب ما يجب فيه الزكاة من الموصوف ص ١٧٣ بعد تخريج حديث أبي سعيد الخدري قال محمد : و بهذا تأخذ و كان أبو حنيفة يأخذ بذلك إلا في خصلة واحدة فانه كان يقول فيما اخرجت الأرض العشر من قبل او كثير ان كانت تشرب سبحا او تسقى "سما" و ان كانت تشرب بغرب او دالية فصف عسر و هو قول ابراهيم "نخعي" و مجاهد - انتهى . و أبو ابراهيم و مجاهد اخرجاه الطحاوي ايضا في شرح معاني الآثار ج ١ ص ٣١٦ و حدثنا محمد قال حدثنا محمد بن سعيد بن الاصمعي قال قال محمد بن الحسن عن ابي بصير قال قال في كل شيء اخرجت الأرض "صدقة" . حدثنا محمد بن حماد قال قال علي بن محمد قال لنا موسى بن ابين عن خفيف عن مجاهد قال . "انه عن زكاة الطعماء فقال و ما قال منه او كبر "عشر او نصف عسر" - انتهى . و في "باب الحاء" و يفتونه عن معاذ بن جبل و ابن عمر و جابر بن عبد الله رضي الله عنهم .

١ ما بين الأمرين ساقط من الأصول . و قد ذكره في كتابي "تكملة" و هو من الإمام محمد .

(٢) اخرج الإمام أبو يوسف في آثاره ص ٩٠ من رقه (٤٤٣) قال : حدثنا يوسف عن ابيه عن أبي حنيفة عن معاذ عن ابراهيم "انه قال في كل ما خرج من الأرض من قبل او كثير زكاة و فيها سقت السماء او سقى سبحا" - اهـ . و قد سقى به ما يخرج من نصف العسر - اهـ . قال الإمام أبو يوسف في كتاب "الأحاج" ص ٦٢ و خفف العسر . في وقت أداء ما اخرجت الأرض فقال أبو حنيفة : في الغالب منه "كثير" و قال غيره . حتى يبلغ ادنى ما يخرج من الأرض خمسة اوس ولا صدقة فيه . و ما يخرج منه اوسين

= و كان أبو حنيفة يقول : في كل ما أخرجت الأرض من قليل أو كثير العشر إذا كان في أرض العشر و سقى سيحا و نصف "عشر إذا سقى بغرب أو دالية أو سانية و الخراج إذا كان في أرض الخراج من الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب و الذرة و الحبوب و أنواع البقول و غير ذلك من أصناف غلات الشتاء و الصيف بما يكال أو لا يكال فإذا أخرجت الأرض من ذلك قليلا أو كثيرا ففيه العشر و لا تحسب منه أجره العمال و لا نفقة البقر إذا كان يسقى سيحا أو تسقى السماء و إن كان يسقى بغرب أو دالية أو سانية ففيه نصف العشر ، و حدثنا بذلك عن حماد عن إبراهيم النخعي أنه قال : ما أخرجت الأرض من قليل أو كثير من شيء ففيه العشر و إن لم يخرج إلا دستجة بقل ، فكان أبو حنيفة يأخذ بهذا و يقول : لا تترك أرض تعمل لا يؤخذ منها ما يجب عليها من الخراج إذا كان من أرض الخراج و ما يجب عليها من العشر إذا كان في أرض العشر قليلا أخرجت أم كثيرا - انتهى ، و هو قول عطاء أيضا . و أخرجه الإمام أبو يوسف أيضا في الخراج ص ٦٥ قال : و حديثه "سعث بن سوار عن عطاء بن أبي رباح و عن الحكم عن إبراهيم النخعي أنهما قالاً : في كل ما أخرجت الأرض صدقة - انتهى . و أخرج عبد الرزاق في مصنفه أخبارا معمر بن سنان عن الفضل بن عمر بن عبد العزيز قال : فيما أبتت الأرض من قنابل أو كثير العشر - انتهى . و أخرج نحوه عن مجاهد و عن إبراهيم النخعي . و أخرجه ابن أبي نسيه أيضا في مصنفه عن عمر بن عبد العزيز و عن مجاهد و عن إبراهيم النخعي و زاد في حديث "جعي حتى في كل عند دستجات نفل دستجة - نصب الراية . قلت : أخرج البخاري و أبو داود و الطحاوي عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فيما سقت السماء و العيون أو كان عثريا العشر و فيما سقى بالنضح نصف العشر - اهـ . هذا لفظ البخاري و رواه أبو داود بلفظ : فيما سقت السماء و الأنهار و العيون أو كان بعلا العشر و فيما سقى بالسواني أو النضح نصف العشر - اهـ . و لفظ الطحاوي قريب من لفظ البخاري ، =

و اخرج مسلم و الطحاوي عن ابي الزبير عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه
و سلم : فيما سقت الانهار و الغم "عشر و فيما سقى السائمة نصف" "عشر" اهـ . و اخرج ابن
ماجه و الطحاوي عن ابي بكر بن عياش عن عاصم بن ابي "جود عن ثوبان عن مسروق
عن معاذ بن جبل قال : بعثني رسول الله صلى الله عليه و سلم الى "الن فمرني ان
آخذ مما سقت "سما و مما سقى "عشر و مما سقى بالدوالي نصف" "عشر" اهـ .
و قد وقع "الخط في نسخة الطحاوي فقد سقط عن مسروق من "الاسناد و كذا قوله و ما
سقى بالدوالي نصف "عشر و كتب "كتاب مكانه و مما سقى بالدوالي نصف "عشر" اهـ . و هو
خطاً فاحس . و "اصواب ما في ابن ماجه و نصب "اية و غيرهما فنده . و اخرج ابن
ماجه عن سليمان بن يسار عن بسر بن سعد عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه
و سلم : فيما سقت "سما و العيون "عشر و فيما سقى - لفتح نصف "عشر" اهـ .
قال الطحاوي : ففي هذه الآثار ان رسول الله صلى الله عليه و سلم جعل فيما سقت "سما
ما ذكر فيها و لم يقدر في ذلك مقدارا ففي ذلك ما يدل على وجوب "زكاة في كل ما
خرج من الارض قل او كثير فان قال قائل من لذهب الى قول هل المدينة ان هذه
الآثار التي روينها في هذا الفصل غير متناهية لآثار من روى في "الفصل الاول ان
الاول عشرة و هذه بحسب المتن من ذلك الاول من المحسن قال له هذا محسن الاول رسول
الله صلى الله عليه و سلم خرج في هذه الآثار ان ذلك الوجوب من قوله و نصف "عشر"
و ما يسمى "مكنا و ما يسمى "مكنا و ما يسمى "مكنا و ما يسمى "مكنا و ما يسمى "مكنا
ما سقى بذلك اهـ . قال في نسخة "الاصواب ما في ابن ماجه و نصب "اية و غيرهما فنده .
عن المحدث سعد بن عبد الله بن عمار بن محمد بن عمار بن محمد بن عمار بن محمد بن
و المنصور لفتح في المذهب و الزكاة و العيون و ما يسمى "مكنا و ما يسمى "مكنا
و ما يسمى "مكنا و ما يسمى "مكنا و ما يسمى "مكنا و ما يسمى "مكنا و ما يسمى "مكنا
و ما يسمى "مكنا و ما يسمى "مكنا و ما يسمى "مكنا و ما يسمى "مكنا و ما يسمى "مكنا

ولسنا^١ نأخذ [بهذا]^٢ من قول أبي حنيفة و إبراهيم^٣ و اسكنا نأخذ بما روى^٤

== قلنا به ، و في عمدة "تقارن ان هذا الحديث على صدقات متفرقة تجب في الأموال سوى الزكاة ، فهذه الأقوال اتبس الأمر و لا يدري ان الحديث من باب زكاة التجارة او من باب العشر او من باب الحقوق المتفرقة و الاصل ان الحديث العام من باب العشر و الحديث الخاص من باب زكاة التجارة و هو محمول على العرية لا على عدم الصدقة رأساً في اقل من خمسة اوسق كما زعموا و الخيل لم ينقل عن الامام فلذا اختلفت آراؤهم هذا) و من الاصحاب من جعله منسوخاً و لهم في تقريره قاعدة ذكرها السغنائى نقلاً عن الفوائد الظهيرية قال : اذا ورد حديثان احدهما عام و الآخر خاص فان علم تقديم العام على الخاص خص العام بالخاص (بقدر ما يخصه و الباقي يبقى محكماً كما كان) كمن يقول لعمه لا تعط احدا شيئاً ثم قال له : اعط زيدا درهما فان هذا تخصيص لزبد و ان علم تأخير العام كان العام ناسخاً للخاص كمن قال لعمه : اعط زيدا درهما ثم قال له : لا تعط احدا شيئاً فان هذا ناسخ الاول هذا مذهب عيسى بن ابان و هو المأخوذ به ، قال محمد بن شجاع^٥ : هذا اذا علم التأرخ اما اذا لم يعلم فان العام يجعل آخر الما فيه من الاحتياط و ههنا لم يعلم التأرخ فيجعل آخر احتياطاً . و الله اعلم - انتهى كلامه ؛ و قال ابن الجوزى في التحقيق و احنجت الحنفية بما روى ابو مطيع البخى عن ابي حنيفة عن ابان بن ابي عياش عن رجل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فيما سقت السماء العشر ، و فيما سقى بنضح او غرب نصف العشر في قليله و كثيره قال : و هذا الاسناد لا يساوى شيئاً ابو مطيع ليس بشيء و ابان ضعيف .

(١) قال الزرقانى في ج ٢ ص ٦٦ من شرح الموطأ و قال ابن العربي : اقوى المذاهب و أحوطها للمساكين قول ابي حنيفة و هو التمسك بالعموم قال : و زعم الجوينى ان الحديث جاء لتفصيل ما تقل مؤنته مما تكثر مؤنته و لا مانع ان يكون الحديث يقتضى الوجهين - انتهى ، و نص عبارته في موضع من شرحه للترمذى هكذا و اقوى المذاهب في المسألة ==

كتاب الحجة (باب زكاة النخل و الحبوب) للإمام محمد الشيباني

= مذهب أبي حنيفة رحمه الله دليلا و احوطها للمساكين و أولاها قياما بشكر النعمة و عليه يدل عموم الآية اي « يا ايها الذين آمنوا اتقوا من طيات ما كسبتم و مما اخرجنا لكم من الارض » الآية ، و الحديث اي فيه سقت "سما و العيون" "عشر" الخ ، و قد رام الجويني على تحقيقه ان يخرج عموم الحديث من بين بدى ابي حنيفة رحمه الله بأن قال : ان هذا الحديث لم يأت للعموم و لما جاء بتفصيل "فريق بين ما تقال مؤنثه و تكثير و بدأ في ذلك و أعاد و ليس يمنع ان يقتضي حديث الوحيين العموم و "تفصيل" هـ ، فما قال الإمام بـ حنيفة هو عموم ظاهر "الفرآن و عموم الاحاديث" التي قد تقدمت من حديث بن عمرو من حديث جابر و من حديث ابي هريرة و من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنهم في قليل ما خرجت الارض و كثيره "العشر و نصف" "عشر" كما علمته و قوله بن العربي و قال به "نحوي و نحو و تطاء بن زي رباح و "زهري و عن به عمر بن عبد العزيز خليفة "عدل" كما سبق من الخراج و نصب "الرأية عن عد الرزاق و بن ابي شبة و فتح "تقدير عن "زهري و عمر بن عبد العزيز كسب ابي عماله ان يأخذوا "العشر و نصف" "عشر" في كل قليل و كثير لما خرجته الارض فقد جرى "المعامل ايضا في "سلف" فله يق تلك في قوة مذهب ابي حنيفة ، و حديثه عن غيره فتونه صلى الله عليه و سلم و سلم و سلم سقت "سما و العيون" "عشر" حـ ، حجة واضحة الامم في حانفة لا يساركة و هو حـ كـ لا خفي سـ مذوقه قول الامام ابو يوسف في مس ٢٣ من الخراج حديثا محمد بن عبد "حسن بن ابي عن عـ و بن شهاب بن قال "عشر" في الحنطة و "عشر" و "عشر" و "عشر" من ذلك "سما" "عشر" و ما سفي ذب او دأله و مائة و نصف "عشر" قول : و حديثا سفيان بن عمار عن عمرو بن دينار ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : فبما سبت "سما" "عشر" و فاما سفيان بن عمار نصف "عشر" قال : و حديثا حسن بن عماره بن في حديث عن محمد بن عبد الرحمن بن عيسى بن عطاء بن انه قال : فبما سبت السماء و سفيان بن عماره "عشر" و فاما سفيان بن عيسى

كتاب الحجة (باب زكاة النخل و الحبوب) للإمام محمد الشيباني

= نصف العشر قال : و حدثنا اسراييل بن يونس عن ابي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي انه قال : ما سقت السماء ففي كل عشرة واحد و ما سقى بالغرب ففي كل عشرين واحد . و قال في موضع عن النبي صلى الله عليه و سلم : ما سقى بالدوالي ، قال : و حدثنا محمد بن سالم عن عامر الشعبي عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : فيما سقت السماء او سقى سبحا ففيه العشر و ما سقى بدالية او سانية او غرب فصف العشر ، قال : و حدثنا ابان بن ابي عياش عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه و سلم انه قال : فيما سقت السماء او سقى سبحا العشر و فيما سقى بالغرب او السواني او النضوح نصف العشر - انتهى ما في الخراج ، فكيف يترك هذا عموم الاخبار غير المحتمل بأحاديث محتملة لمعان متعددة و معه ظاهر القرآن و تعامل السلف هذا .

(٢) ما بين المربعين زيادة ليصح قوله من قول ابي حنيفة تأمل .

(٣) و مجاهد و الزهري و عطاء و عمر بن عبد العزيز و الشعبي و عمرو بن شعيب و علي بن ابي طالب رضي الله عنهم .

(٤) أخرجه في الموطأ ص ١٧٣ أخرنا مالك أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن ابن ابي صعصعة عن ابيه عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : ليس فيما دون خمسة اوسق من النمر صدقة و ليس فيما دون خمس اواق من الورق صدقة و ليس فيما دون خمس ذود من الابل صدقة ، قال محمد : و بهذا نأخذ - انتهى ، و قد أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك به ، و عن قنينة بن سعيد عن يحيى القطان عن مالك بنحوه . و أخرجه مسلم من طريق محمد بن يحيى بن حبان عن يحيى بن عمارة عن ابي سعيد مرفوعا : ليس فيما دون خمسة اوسق من تمر و لأحب صدقة ، و رواه ابو داود و ابن ماجه و الطحاوي و غيرهم ، و في الباب عن جابر و ابي هريرة و انس و غيرهم .

= وتأمل فيما أخرجه الطحاوى ج ١ ص ٣١٥ حدثنا ابن أبي داود قال حدثنا الحكم بن موسى قال ثنا يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود قال حدثني الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض و السنن فكتب فيه ما سقت النساء أو كان سيحا أو بعلا فيه العشر إذا بلغ خمسة أوسق وما سقى بالرياء أو بالدابة ففيه نصف العشر إذا بلغ خمسة أوسق - انتهى، فعمل هذا الحديث يرد على ما قالوا من الأجوبة فإنه صريح في أنه في العشر لا في الزكاة و لا في الصدقات وقد ثبت في محله أن زكاة السوائم و الخارج من الأرض يرفعها أربابها بأنفسهم أو بواسطة السعاة إلى بيوت الأموال و لا اختيار لأرباب الأموال في أن يدفعوها إلى الفقراء و المساكين اللهم إلا في زكاة الثمار الرطبة و الخضروات و البقول كيف وقد قال في ج ٢ ص ٥٩ من البدائع أو يحمل قوله ليس في الخضروات صدقة على أنه ليس فيها صدقة تؤخذ بل أربابها هم الذين يؤدونها بأنفسهم فكان هذا نفي ولاية الأخذ للإمام و به نقول - انتهى. ففيها صدقة لكن لا يلزم على أربابها أدائها إلى بيت المال فلم لا يكون أن يكون هذا الحديث أيضا من هذا الوادي و لا يلزم على أرباب ما دون خمسة أوسق أدائها إلى الإمام بل يدفعون إلى الفقراء و المساكين بأنفسهم. فعلى هذا يكون الحديث من باب العرية و وأديها و لا استبعاد في أن يحمل عليها، و قد أخرج الطحاوى في باب العرايا ج ٢ ص ٢١٢ عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العرايا في خمسة أوسق أو فيما دون خمسة أوسق. وعن جابر ابن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في العرية في الوسق و الوسقين و الثلاثة و الأربعة و قال: و في كل عشرة أقاء قنو يوضع في المسجد للمساكين - اهـ. و قد أخرج الطحاوى في هذا الباب ج ٢ ص ٢١٥ عن مكحول مرسل أنه صلى الله عليه وسلم قال: خففوا في الصدقات فإن في المال العرية و الوصية - اهـ، و أخرجه أبو داود في مراسيله و فيه الواطئة بدل الوصية و هي ما تطأه الأرجل فمن هذه =

حين ' بعث معاذ بن جبل الى اليمن ، فلم يأخذ من الخضر صدقة ' والوسق عندنا ستون صاع بصاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وكذلك قال اهل المدينة و ' اذا كان الشار محتاجة جمع بعضها الى بعض من غير ان يخلط = الاحداث تظهر ان نفي الصدقة في حديث ابي لانه لا زكاة فيها بل يكون العربية فيها . فاذا امر بالانخفيف في ' صدقات في خضر ' شارب الارباب اثار و ' رروع فيها دون خمسة اوسق في انهم يدفعون . هنا انهم من من سيهم من الفقراء و المساكين و بصرفونها من احوال صديقتها اليه فخير بخاره في ذلك . هذا على عادتهم قد جرت لذلك فان من كان من ارباب الساتين . ' رروع عادتهم ان يمنحوا و يعيدوا اختار ' للفقراء اكلون منها فاجاز لهم ' شريع ' ن بفعلوها في خمسة اوسق فهي عنهم بالظاهر و امر العامل ان لا يأخذ . هنا شيئا . ان لا يؤدي الى ثبته الزكاة عليهم .

(١) رواه ' ترمذي و الحاكم و ' دارقطني و ' البيهقي و ' طحاوي . قال ' ترمذي : اسناد هذا الحديث ايسر صحيح و ايسر يصح في هذا ' ساب عن ' النبي صلى الله عليه وآله وسلم . ' ثيء - اه . و ' بسط في ج ٢ ص ٣١٦ من نصب ' اية .

(٢) في المغرب : الخضر و ات بفتح ثاء لا غير نقول انك ' انقح و ' الكثرى و غيره . و ' تقول كالكراث او لكسر و ' ساب و ' نعيم . و ' فاهم . و ' قاهم الخضر . و ' الكرخي : ايس في الخضر . و ' جمع خضر و هي في ' اصل لون الخضر فسمي به و لذا جمع . و في الرسالة ' وسفة عن علي : ' س في خضر زكاة ' يق و ' ماء و الخبار و الماطح و كل شيء ليس له اصل . و ' من موسى بن طلحة - مده انهي .

(٣) ان النبي يقول على صدقة ترفع الى بيت المال و على نفي ولاية اللاحذ لاهم و لذا لم يأخذها معاذ لان المالك يؤدي بنفسه الى الفقراء فان الخضر و ت و ' فاهم . و ' ما يتسارع اليه فالسريع منع الاماين اخذها - كما في ' رروع و ' فتح الحمد .

(٤) ما بين المربعين سافط من الاصول و الارب .

ثم يأخذ^١ الصدقة اذا بلغت خمسة اوسق من وسط الثمر لا يؤخذ [في صدقة النخل]^٢ الجعرور^٣ ولا مَصْران^٤ الفارة ولا عذق^٥ ابن حَبِيق وهو

(١) كذا في الأصول ، و لعل الصواب يؤخذ .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و انما زدناه من الموطأ .

(٣) و كان في الأصل « لا يؤخذ الحصر » وهو تصحيف ، و الصواب « الجعرور » كما هو في الموطأ و الجعرور بضم الجيم و إسكان المهملة بزنة عصفور نوع من ردى الثمر اذا جف صار حشفا - قاله الزرقاني في شرحه .

(٤) و في الأصل « ولا حصران الفاره » وهو تصحيف ، و الصواب « ولا مصران الفارة » فصحف الميم بالحاء و نسي الناسخ ان ينقط هاء الفارة ، و مصران بضم الميم و سكون الصاد المهملة بعدها راء مهملة ضرب من ردى الثمر سمي بذلك لانه انما على النوى قشرة رقيقة جمع مصير كرجيف و رغفان و جمع الجمع مصارين - كذا في الزرقاني ج ٢ ص ٦٦ ، و في ج ٢ ص ١٨٦ من المغرب و مصران الفارة ضرب من ردى الثمر - اهـ .

(٥) قوله « ولا عذق زرجس » كذا في الأصول وهو تصحيف ، و الصواب « عذق ابن حبيق او عذق حبيق » كما في الموطأ و المغرب ج ٢ ص ٣٤ وهو نوع من ردى الثمر وهو بفتح العين المهملة النخلة او جنس من النخل ومنه عذق حبيق كأن التمر سمي باسم النخلة لانه منها وبالكسر القنو منها كما في الزرقاني نقلا عن عبد الملك و ابى عمر ، والقاموس و ابن حبيق بمهملة و موحدة مصغر سمي به الدقل من التمر لداءته كما في الزرقاني و المراد هنا هو الردى من التمر لا غير ، و قد روى ابوداود في سننه من طريق سفيان بن حسين و سليمان ابن كثير ، و النسائي من طريق عبد الجليل بن احمد اليحصبي الثلاثة عن ابن شهاب عن ابى امامة بن سهل بن حنيف عن ابيه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن الجعرور و لون الحيق ان تؤخذ في الصدقة ، زاد النسائي في روايته و فيه : =

يعد على صاحب المال ولا يؤخذ [منه] في الصدقة وإنما مثل ذلك عندهم مثل السخال لا يؤخذ [منها] في الصدقة و يحتسب في العدد و قد يكون في الأموال ثمار لا يؤخذ منها الصدقة مثل البراءى و ما أشبهه من خيار النخل فكذلك لا يؤخذ من ادناه كما لا يؤخذ من خياره و إنما تؤخذ

- نزلت : ولا تيمموا الخبيث منه تفقون . قال أبو عمر اجمعوا على انه لا يؤخذ البنى في الصدقة عن الحيد - كذا في شرح "زبقاتي و رواد مالك في الموطأ عن زباد ابن سعد عن ابن شهاب من قوله زيادة فقط : ولا مصران "مارة - هذا و هذه الصفحة من الكتاب مملوءة من الأغلط و النصحيات كما ستقف .

(١) ما بين المربعين سافط من الأصل و إنما : ادناه من الموطأ .

(٢) كذا في الأصل . و في الموطأ هكذا : قال مالك إنما مثل ذلك انتم تعد على صاحبها بسخالها و السخل لا يؤخذ منه في "صدقة - اهـ .

(٣) و في الموطأ : لا يؤخذ الصدقة منها من ذلك الردى و ما شبهه لا يؤخذ من ادناه كما لا يؤخذ من خياره و إنما يؤخذ "صدقة من اهـ - انتهى .

(٤) هكذا في الهندسة . و في الأصل . البراءى . بالياء الموحدة و الراء المهملة بعدها الف ثم نون ثم ياء . و البرنى نوع من أجود تمر المدينة . قد يراد الألف بعد الراء كما في مغرب : البرنى و "برانى . و في موطأ : "بردى . و قد ضبطه الزبقاتي بضم الموحدة و اسكان راء و دال مهملين و ياء من اجود اتم - اهـ . و عندي هو الأرجح لأن الامام نقل من قول اهل المدينة . فله "ردى - تنبيه . فأتى تمكن ان يكون في الأصل "البرادى" و سقط الدال من قلم "نابخ ابو حصار الدال" فمات في الكتابة سهواً - والله اعلم .

(٥) و كان في الكتاب : ما أشبه . في الموطأ : شبهه - و هو الاصح . و قوله "من خيار النخل" ليس في الموطأ .

(٦) قوله " من ادناه " كذا في الموطأ . و كان في الاصول " من افله " .

[الصدقة] ^١ من وسط ^٢ المال وكذلك قولنا .

و قال اهل المدينة ايضا اذا كانت ^٣ لرجل قطع اموال متفرقة او اشتراك في اموال ^٤ [متفرقة] ^١ لا يبلغ [مال كل شريك] ^٥ في كل شرك منها او قطعة ما يجب فيه الزكاة وكانت اذا جمع بعضها الى بغض [يبلغ] ^٦ ما يجب فيه الزكاة فانه ^٧ نجتمعها و تؤدي عنها الزكاة فكذلك ^٨ قولنا اذا كان ذلك من صنف واحد .

و قال اهل المدينة : الحبوب التي تجب فيها الزكاة بعد النخل و الكرم الحنطة ^٩

(١) ما بين المربعين ساقط من الاصل و انما زدناه من الموطأ .

(٢) في الموطأ « من اوساط المال » .

(٣) و في الموطأ « كان » .

(٤) و في اصول الكتاب « في مال » بالافراد ، و في الموطأ « في اموال » .

(٥) كذا في الموطأ ، و سقط من نسخ الكتاب ، و فيه العبارة هكذا « في مال لا يبلغ في كل شرك منها او قطعة » و قوله « كل شرك منها » ليس في الموطأ ، و لعله مصحف بما في الموطأ ، و معنى كل شرك : كل حصة منها .

(٦) كذا في الاصل بصغ النكلم ، و في الموطأ « فانه يجمعها و يؤدي عنها زكاتها » و هو الراجع عندي - و الله اعلم .

(٧) راجع ج ٢ ص ٥٣ الى ج ٢ ص ٦٥ من البدائع فان الكاساني قد بسط في الباب و تكلم فيه رواية و دراية و تأصيلا و تفريعا و نقضا و ابراما و توسيعا في بيان الاقوال و المذاهب في الباب .

(٨) الحنطة بكسر الحاء المهملة و سكون النون القمح . و الشعير : حب معروف بفتح الشين المعجمة و تكسر .

و الشعير و السلت^١ و الذرة و الدخن و الارز^٢ و العدس^٣ و الحمص و الجرجان^٤ و اللوي^٥ و الجلبان^٦ و ما اشبه ذلك من الحبوب التي تصير طعاما يذكر ، فالزكاة^٧ تؤخذ من ذلك كله بعد ان تحصد^٨ و تصير حبا ؛ (١) بضم السين المهملة و سكون اللام بعدها تاء فوقانية : شعير لا قشر له يكون بالغور و الحجاز ، و منه صدقة الفطر صاع من شعير او سلت او تمر - كذا في ج ١ ص ٢٥٩ من المغرب . و قاله الجوهري و قال ابن فارس ضرب منه رقيق القشر صغار الحب . و قال الأزهري : حب بين الحنطة و الشعير و لا قشر له كقشر الشعير فهو كالحنطة في ملاسته و كالشعير في طبعه و برودته - كذا في الزرقاني . و الذرة بذال معجمة و راء هملة حب معروف . و الدخن بمهملة فمعجمة : حب معروف . واحده دخنه .

(٢) بالهمزة و سكون الراء المهملة ثم معجمة يزة قفل . و في لغة بضم الراء للاتماع و اخرى بضم الهمزة و الراء و شد الزاي . و الرابعة فتح الهمزة مع الشدید . و الخامسة رز بلا همزة و زان قفل - كذا في الزرقاني .

(٣) العدس بفتحين : حب معروف . و الحمص بكسر الحاء المهملة ، شد الميم . مكسورة عند البصريين مفتوحة عند الكوفيين - زرقاني .

(٤) و في الاصل « الجلبان » و هو خطأ ، و الصواب « الجرجان » بجمعين مضمومين بعد كل جيم لام ثمر الكزبرة و السمسة و هو المراد في حديث ابن عمر انه كان يدهن بالجلجلان - كذا في المغرب . و السمسة هو الماد في الكتاب كما في نرجح الموطأ للزرقاني .

(٥) نبات معروف مذكور بمد و يقصر - زرقاني . و في المغرب - بالمد : حب معروف وهو نوعان ابيض و أسود - اه .

(٦) بضم الجيم و إسكان اللام و حكي فتحها متدده : حب - من القطناني - زرقاني .

(٧) كذا في الموطأ ، و في نسخ الكتاب يذكر « بالزكاة » و هو خطأ .

(٨) هذا هو الصواب .

كتاب الحجة (باب زكاة النخل و الحبوب) للإمام محمد الشيباني

و كذلك قولنا ونحن نرى أيضا ان يؤخذ الصدقة عما يكتب^١ له غلة يبقى في ايدي الناس من الزعفران ونحوه اذا بلغ^٢ فاخرج من ذلك خمسة اوسق ادنى^٣ ما يخرج من الارض من الأوسق الخمسة و الزيتون عندنا وعند اهل المدينة بمنزلة^٤ التمر و الزبيب فيه العشر او نصف العشر اذا بلغت ثمرته خمسة اوسق و ما لم يبلغ ثمرته^٥ خمسة اوسق^٦ فلا زكاة فيه .

(١) نأمل في هذه العبارة هل هي صحيحة ام لا .

(٢) يابض في الكتاب . و لعله « نصابا » و راجع ص ٦١ من المدائع ، و المسألة في جملة كتب الفقه مصرحة ، فعند محمد يعتبر خمسة امثال من اعلى ما يقدر به ذلك الشيء ، و عند ابى يوسف ان يبلغ قيمة الخارج من الزعفران و نحوه قيمة خمسة اوسق من ادنى ما يدخل تحت اوسق من الحبوب ، و ظاهر عبارة الكتاب يشير الى مسلك ابى يوسف رحمهما الله تعالى .

(٣) كذا في الاصول . و نمل « صواب » من ادنى ، فسقط انظر ، من « من الاصول » و الله اعلم .

(٤) في الموطأ هكذا : فمن رفع من زيتونه خمسة اوسق فصاعدا اخذ من زيتنه العشر بعد ان يعصر و من لم يرفع زيتونه ، خمسة اوسق لم يجب عليه في زيتنه الزكاة - اهـ ، و قال قبل هذا : قال مالك انما يؤخذ من الزيتون العشر بعد ان يعصر و يبلغ زيتونه خمسة اوسق فما لم يبلغ زيتونه خمسة اوسق فلا زكاة فيه - اهـ .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الاصول و انما زدناه من الموطأ .

(٦) فيه رد على الزرقاني حيث نسب الى محمد و ابى يوسف عدم الزكاة في الزيتون فانه قال في ص ٦٥ من شرحه لانه بوسق فدخل في الحديث و به قال جماعة الفقهاء و ابو حنيفة و الشافعي في احد قولي و الثاني كابن وهب و ابى ثور و ابى يوسف و محمد لا زكاة فيه لانه ادام لا قوت - انتهى ، كف لا وقد قال الامام محمد و عندنا في =

كتاب الحجة (باب زكاة النخل و الجوب) للإمام محمد الشيباني

و قال أبو حنيفة في كثيره و قلبه العشر اذا سقى بماء يجب به العشر
و فيه نصف العشر اذا سقى بماء يجب فيه نصف "عشر" من النضج و الغريب
و نحوهما .

و قال أهل المدينة في الرجل يكون له الأرض فيجد منها أربعة اوسق
من التمر [ما ' يقطف منها ' أربعة اوسق من الزبيب و ما ' يحصد منها
أربعة اوسق من الحنطة و ما يحصد منها ' أربعة اوسق من القطنه ' انه

= ثمر الزيتون العشر اذا بلغت خمسة اوسق الخ فانه صريح في وجوب العشر في الزيتون
و قال الامام محمد في الموطأ باب صدقة الزيتون : اخبرنا مالك عن ابن شهاب قال :
صدقة الزيتون العشر . قال محمد : و بهذا نأخذ اذا خرج منه خمسة اوسق فصاعدا ولا بلغت
في هذا الى الزيت انما ينظر في هذا الى الزيتون ، و أما في قول أبي حنيفة رحمه الله في
قلبه و كثيره "عشر" تهى . ثم رأيت ان المفضل اللكنوي رد على "أورقاني في تنقيب
المعبد فالحمد لله على ذلك حيث وافته على ذلك .

(١) في آخره دال مهمة من الجداد و هو انقطع بحمد أى يقطع . قال في المغرب :
الجد : القطع ، و منه قوله : جد النخل صرجه أى قطع ثم هـ . "فهو جد" الخ ، و في
رواية من الموطأ : يخذ بالذل لمعجمة ، هو أيضا بمعنى ينقطع من الجذ ، الجذاذ و هو
القطع ، و في الموطأ ان الرجل اذا كان له ما يجد منه .

(٢) ما بين المربعين ماقص من "اصول" و انما زيد من الموطأ .

٣) "ضمير راجع الى الأرض ، و في الموطأ منه و هو راجع الى ما في قوله : ما حد .

(٤) و الحصاد وضع "ز" ع و نحوه

(٥) نكه "تقاف" و تعدد الماء بعد "الين" و يحكى لازمه من "بالص" عن الماء و هي من

الجوب ، و هو الحصى و "شعير" و هي مش العدس و "لانس" و "ناقل" و "الودا" و حصص

لا يجمع [عليه] ^١ بعض ذلك الى بعض و انه ليس عليه في شيء من ذلك عشر ^٢ ولا زكاة حتى يكون في الصنف الواحد [من التمر او في الزيب او الحنطة او في القطنية] ^٣ ما يبلغ [الصنف الواحد منه] ^٤ خمسة اوسق و الوسق ^٥ ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وسلم . و كذلك قولنا ايضا .

و قال اهل ^٦ المدينة : يجمع القطنية بعضها الى بعض لأنها صنف واحد مثل الحنطة وحدها و التمر وحده و الزيب وحده و ان اختلفت اسماءها و ألوانها و القطنية ^٧ الحمص و العدس و اللويا و الجلبان و كل

= و الارز و السمسم و الجلبان عن الدينوري و عن ابي معاذ القطاني خضر الصيف و قال غيره : وهي اسم جامع لهذه الجوب التي تدخر و تطبخ سميت بذلك لانه لا بد منها لكل من قطن بالمكان اى اقام ، و قيل لانها تحصد مع القطن - قاله في ج ٢ ص ١٢٩ من المغرب . و قد ضبطه الزرقاني ايضا و تفسيرها سيأتي في الكتاب و ليست هي بمعنى القطن التي يقال لها في الفارسية « پنبه » و في الهندية « روتى » .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول و زيد من الموطأ .

(٢) عبارة الموطأ : في شيء من ذلك زكاة - و فيها لفظ عشر ولا .

(٣) هذه الجملة ليست ههنا في الموطأ ، وهي في موضع آخر منه و كل صاع اربعة امناه و اطلب تفسير الصاع و المد و المن و الرطل مفصلا من باب صدقة الفطر ج ٢ ص ٧٩ من رد المحتار و الدر المختار و غيرها من كتب الفقه .

(٤) كذا في الأصول ، و عبارة الموطأ : و كذلك القطنية هي صنف واحد مثل الحنطة و التمر و الزيب - الخ ، و لفظ وحدها و وحده ليس به وجود في الموطأ .

(٥) في نسخ الكتاب « و القطنية و الحمص » بالواو و هو خطأ ، و الصحيح « القطنية الحمص » الى آخره كما في الموطأ ، فان الحمص و غيرها تفسير القطنية .

ما ثبت^١ معرفته^٢ عند الناس^٣ انه من ذلك الصنف^٤ فاذا حصد الرجل من ذلك خمسة اوسق [بالصاع الاول صاع النبي صلى الله عليه وسلم]^٥ و ان كان من الاصناف كلها^٦ ليس من صنف واحد من القطنية [فانه يجمع ذلك بعضه الى بعض و عليه]^٧ فيه^٨ الزكاة .

و أما نحن فانا لا نضيف بعض ذلك الى بعض فانها اصناف مختلفة ولا نجعل في شيء من ذلك عشرا^٩ حتى يبلغ كل صنف من ذلك خمسة اوسق . و هذه اصناف متفرقة مثل الحنطة و التمر و الزبيب .

و قال اهل المدينة : ايست بأصناف متفرقة و لا كنها صنف واحد . قلنا هم : فما تقولون في رجل اخذ من رجل اثنين من الحمص بواحد من العدس يدا يد أتروني به بأسا ؟ قالوا : لا نرى بأسا بذاك .

(١) و كان في الاصل « نت » و ليس بصواب ، و الصحيح « ثناء » و هو في الموطأ ايضا .

(٢) و كان في الاصل « معرفته » و « صواب » معرفته .

(٣) في المدونة ج ١ ص ٢٨٨ اظهر عما ههنا . قال و « تطاي كلها المول و « عدس و الحمص و الجلبان و اللويا و ما ثبت معرفته عند الناس انه من « تطاي » فانه يضم بعضه الى بعض فاذا بالغ جميعه خمسة اوسق اخذ من كل واحد منها بحصته من « الزكاة » اه .

(٤) كذا في الاصول ، و في الموطأ « انه قطية » .

(٥) ما بين المربعين ساقط من « الاصول و انما زدناه من الموطأ .

(٦) في الموطأ « من اصناف « قطنية كلها » .

(٧) في نسخ الكتاب « فديها » و عبارة الموطأ « فيه » .

(٨) « عشرا » العين المهملة و « شين المعجمة هو الصحيح كما في الاصل . و غلى هامس الكتاب

« عمرا » « ثمان » و « الست المهملة » و هو و ان كان له معنى صحيح اكد ههنا خطأ .

أفلا ترون أنهما صنفان متفرقان و ان هذا لا يشبه التمر المتفرق الوانه
و أجناسه لأن ذلك لا يجوز الا مثلا بمثل و كذلك العنب الأبيض منه و إلا
سود فكذلك أيضا يضاف بعضه الى بعض لأنه صنف واحد .

و قال ' اهل المدينة : رأيتم الذهب بالفضة اثنين بواحد يدا يد ما ترون
فيه ؟ قلنا لهم : لا بأس بذلك يدا يد .

قالوا : فما تقولون في رجل له ذهب لا يجب في مثله زكاة و فضة لا تجب
فيها الزكاة و أنت اذا جمعتهما ' وجبت فيهما ' الزكاة يجمع ذلك ثم يزكيه ؟
قلنا نعم .

قالوا : فما القطنية ، الا صنفا واحدا يجمع ' . قلنا لهم : فما يمنعكم ان
تجمعوا التمر الى الزبيب فاذا بلغا جميعا خمسة اوسق جعلتم فيها ' الزكاة كما جعلتم
في ' القطنية و قسمتم ذلك بالذهب و الفضة ينغى لمن قاس القطنية

(١) كذا في الأصل ، و عبارة الموطأ في هذه المسألة هكذا قال : مالك قد فرق عمر
ابن الخطاب بين القطنية و الحنطة فيما اخذ من النبط و رأى ان 'قطنية كلها صنف واحد
فأخذ منها العشر و أخذ من الحنطة و الزبيب نصف العشر . قال مالك فان قال قائل : كيف
يجمع القطنية بعضها الى بعض في الزكاة حتى تكون صدقتها واحدة و الرجل يأخذ منها اثنين
بواحد يدا يد ، و لا يؤخذ من الحنطة اثنان بواحد يدا يد ، قيل له : فان الذهب و الورق
يجمعان في الصدقة و قد يؤخذ بالدينار اضعافه في العدد من الورق يدا يد - انتهى .

(٢) كذا في الأصل . و في الهداية ' جمعتهما ' بضمير التانيث و هو تصحيف . ف

(٣) كذا في الأصل ، و في الهداية ' فيها ، و هو تصحيف ' فيهما ، ف

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه فريد .

(٥) الضمير راجع الى خمسة اوسق - تأمل .

(٦) و كان في الأصل ' ان ينغى ، و في الهداية ' ينغى ، و هو الصواب . ف

بالذهب^١ و الفضة ان يقيس التمر و الزبيب بالذهب و الفضة .

فان فرقم بين ذلك فمن اين افرقا ؟

ان الذهب و الفضة اصل زكاتها واحدة .

الا ترون ان ذلك يجمع مع اموال التجارات التي تدار في التجارات ثم تزكى^٢ معها و التجارات ثياب و عروض و دواب فيقوم ذلك و هي مختلفة الاجناس ثم يجمع مع الذهب و الفضة فيزكى ذلك كله فالذهب و الفضة لا يشبه الحبوب .

أرايت رجلا باع تبراً بعينه^٣ بفضة تبراً بعينها فافترقا قبل ان يتقابضا أليس البيع منتقضا ؟ قالوا : بلى .

قلنا لهم : فما تقولون في رجل باع صاعاً من حمص بعينه بصاع من عدس بعينه فافترقا قبل ان يتقابضا فان قلتم ان هذا جائز ولا ترون انهما معه مفترقان ينبغي لمن جمع القطنية ان يجمع التمر و الزبيب و لا فقد ترك قوله .

و قال اهل المدينة في النخيل^٤ يكون بين الرجاءين فيجدان^٥ منها ثمانية

(١) كذا في الهدية ، و في الأصل « للذهب » ، و ليس بصواب . ف

(٢) و كان في الأصول « يزكى » بالذكير ، و الصواب ، تزكى ، بالتأنيت .

(٣) كذا في الأصل ، و في الهدية « لعينه » و لابد من زيادة لفظ الذهب و الفضة كليهما غير مضروبين كما تقدم من قبل .

(٤) كذا في الموطأ ، و كان في الأصول « في الارض » ، مكان « في النخيل » ، تأمل فيه . و معنى الارض ايضا صحيح .

(٥) قوله « فيجدان » ، بالبدال المهملة اي مقطعان ، و في الموطأ بالذال المعجمة و هو ايضا بمعنى القطيع .

اوسق^١ من التمر لا صدقة عليها فيها^٢ وكذلك قولنا ايضا .

و أما قول ابي حنيفة فعلى كل قليل وكثير من ذلك الصدقة .

اخبرنا محمد بن الحسن^٣ عن اسحاق بن حازم^٤ عن عمر^٥ بن عبد الرحمن بن مَحْيِصِن عن عطاء بن ابي رباح قال : ليس في القطنية شيء حتى يكون من كل صنف خمسة اوسق .

اخبرنا محمد بن الحسن عن عبد الرحمن^٦ بن عبد العزيز بن عبد الله بن عثمان^٧

(١) كذا في الأصل ، وفي الهدية « اوساق » .

(٢) كذا في الموطأ بوحدة الضمير و عليه الاعتماد ، وفي الاصول « فبهما » .

(٣) هو الامام محمد بن الحسن الشيباني صاحب المباني و المعاني مروج المذهب النعماني اهل تليذه زاد هذه العبارة في نسخته وقت الدرس او نسخ الكتاب او املائه .

(٤) و هو اسحاق بن حازم ، و قيل : ابي حازم المدني البزاز . صدوق ثقة ، لا بأس به ، من رجال ابن ماجه : كما في ج ١ ص ٢٢٩ من التهذيب .

(٥) هو عمر بن عبد الرحمن بن محيصة السهمي ابو حفص قارئ مكة ، قال البخاري و منهم من قال محمد بن عبد الرحمن من رجال مسلم و الترمذي و النسائي كما في ج ٧ ص ٤٧٤ من التهذيب ، و محيصة مصغرا بالميم المضموم و الحاء و الصاد المهملتين بينهما ياء و في آخره نون .

(٦) هو ابو محمد المدني الانصاري الاوسي و يقال له الامامي فيقال انه من ولد ابي امامة بن سهل بن حنيف الانصاري ، كما في ج ٦ ص ٢٢٠ من التهذيب ، و هو من رجال مسلم .

(٧) وقع في جميع الاصول « عمر » مكان « عثمان » و ليس بصواب ، و هو من رجال التهذيب .

ابن حنبل عن حكيم بن حكيم عن عمر بن عبد العزيز مثل هذا .
 اخبرنا محمد بن الحسن عن محمد بن أبي الحسن البراد عن محمد بن أبي حرملة
 قال : سألت سليمان بن يسار عن زيت الفجل * بزيت الزيتون اثنين بواحد
 يدايد ، قال : لا بأس به ، و سألت عن الحمص بالعدس اثنين بواحد يدايد ،
 فقال : لا بأس به .

باب زكاة الفطر

قال أبو حنيفة رضى الله عنه : يؤدي الرجل اذا كان موسرا صدقة الفطر
 عن نفسه و عن ولده الصغار و عن رقيقه * الذين لغر التجارة ، فأما ما كان من

(١) هو اثنان احدهما حكيم بن حكيم بن عباد بن حنبل الانصارى الاوسى من رجال
 الأربعة كما فى ج ٢ ص ٤٤٨ من التهذيب ، وهو . وى عن الزهرى و طبقته ، و عدى هو
 ههنا فان الراوى عنه ايضا انصارى اوسى و هو عبد الرحمن بن عبد العزيز . و الثانى من
 ذكره الحافظ فى ص ١٠١ من التعليل : حكيم بن ابي حكم عن الزهرى و عمر بن عبد
 العزيز و شيرهما و عنه ابن ابي ذئب و غيره ذكره ابن حبان فى الثقات . هـ

(٢) هو محمد بن الحسن بن ابي الحسن البراد المدنى كما فى ج ٦ ص ١١٥ من التهذيب .
 (٣) و كان فى الأصول « البزار » بالزى و الراء ، هو خطأ ، و الصواب « البراد »
 بالباء و الراء المهملة المشددة بعدها الف ثم دال مهملة ، كما فى التهذيب و غيره .

(٤) هو القرشى أبو عبد الله المدنى كما فى ج ٩ ص ١١٠ من التهذيب .
 (٥) هو بالقاء و الجيم بعدها لام و هو الصواب . و فى نسخ الكتاب بالقاء و الخاء
 المهملة و هو خطأ ، و الصواب بالجيم .

(٦) لوجود السب و هو يزوم المؤنة و كمال ولاية المولى مع حودثه طه و هو
 كونه من اهل الوجوب على نفسه ، و فى الباب احاديث و آثار فمن الأحاديث حديث :

رقيقه للتجارة فليس عليه ان يؤدي عنه صدقة الفطر لأنه يؤدي عن ذلك زكاة التجارة .

و ليس على الرجل ان يؤدي صدقة الفطر عن زوجته^١ ولا عن ولده الكبير^٢ من رجل وامرأة .

= ابن عمر أخرجه الدارقطني ص ٢٢٠ و البيهقي من حديث القاسم بن عبد الله بن عامر ابن زرارة حدثنا عمير بن عمار الهمداني ثنا الأيض بن الأغ حدثني الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر قال : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحرة والعبد ممن تمونون - هـ ج ٤ ص ١٦١ و من الآثار اثر أبي هريرة أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار عن ابن المبارك عن ابن لهيعة عن عبد الله بن أبي جعفر عن الأعرج عن أبي هريرة قال : كان يخرج زكاة الفطر عن كل انسان يقول من صغير وكبير حر او عبد ولو كان نصرانيا مدين من قمح او صاعا من تمر - هـ ، و السط في نصب الرأية وغيرها من الكتب .

(١) لقصور المؤنة والولاية اذا لا يلى عليها في غير حقوق الزوجية ولا يجب عليه ان يمونها في غير الرواتب كالمداواة ؛ نهر - هـ رد المختار .

(٢) اى الكبير العاقل ولو زنا في عياله لانعدام الولاية جوهره و احترز بالعاقل عن المعتوة والمجنون فحكمه كالصغير ولو جنونه عارضا في ظاهر الرواية خلافا لما عن محمد في العارض بعد اللوغ من انه كالكبير العاقل لزوال الولاية بالبلوغ وأشار الى انها لا تجب ايضا على الابن عن ابيه ولو في عياله الا اذا كان فقيرا مجنونا كما في البحر . والنهر و عبر عنه في الجوهرة بقل و عزاه في الخاتمة الى التافى لكن حكى في جامع الصغار الاجماع على الوجوب معللا بوجود الولاية والمؤنة جميعا - هـ ، و هو ظاهر رد المختار ولو ادى عن الزوجة و الولد الكبير بلا اذن اجزا استحسانا الاذن عادة اى لو في عياله عنه و إلا فلا - قهستاني عن المحيط . فيحفظ - الدر المختار ، و قال في البحر : و ظاهر الظهيرية انه لو أداه عن في عياله بغير امره جاز مطلقا بغير تقييد بالزوجة =

ان كان لهم مال ادوا عن انفسهم و الا فليس عليه ان يؤدي عنهم .
وعلى الرجل ان يؤدي [صدقة الفطر]^١ عن مدبره و أم ولده لأنهم
رقيقه و ما لهم ماله .

و ليس ان يؤدي عن مكاتبه^٢ و ان كان عبدا له .
ألا ترى ان المكاتب ان كسب مالا لم يكن للمولى على ذلك سبيل و كان
ذلك للمكاتب إلا ان يؤدي عنه^٣ مكاتبته فان بقي شيء كان له فلذلك ليس
على مولاه ان يؤدي عنه . لا عن رقيقه صدقة الفطر و ليس^٤ على المكاتب
ان يؤدي عن نفسه صدقة الفطر ولا عن رقيقه لأنه لا يجوز له صدقة ولا هبة .
وقال اهل المدينة : على الرجل ان يؤدي صدقة الفطر عن كل من بضمن نفقته
ولا بد له من ان ينفق عليه [و الرجل يؤدي]^٥ عن مكاتبه^٦ و مدبره^٧ .

= و الولد - اهـ . و على الاستحسان الفتوى كما في الخاتمة و أشار بقوله للاذن عادة
الى وجود الية حكما و الا فقد صرح في الدائع بأن الفطرة لا تأدى بدون الية - تأمل -
كذا في رد المحتار .

١ - من الميراث ساقط من الأصناف . و وجه وجوب الاداء عنه ليقض السب وهو
رأس بموته . من عليه الدر مختار ان يلى عليه . لانه مال لا انكاح - رد مختار .
٢ - لأنه لا يلزم له نفقته . في . لأنه عليه قصور - مدني ج ٢ ص ٧٠
(٣) كذا في فنديه . و كان في الأصل

(٤) لأنه لا مالك له حصته . في مدني في غايه . في لسان رسول الله صلى الله عليه
عليه و سلم . لعدم ملكه فلا يكون ماله حصة و . : اهـ - بدائع
(٥) من الميراثين ساقط من الأصول . و اما زيد من الميراث .

٦ - و في الموطأ عن « مكاتبه » بالاولاد قلت و بهذا قل عطاء و أم و قال

و رقيقه كلهم شاهدوم و غائبهم من كان منهم مسلما و من كان منهم للتجارة^١
او لغير التجارة .

و قال محمد بن الحسن : و كيف وجب على الرجل ان يؤدي صدقة الفطر
عن رقيقه الذين للتجارة ؟

أ رأيتم رجلا يتجر في الرقيق فهو يدير^٢ الرقيق في الرقيق ولا ينض في
يده مال اما ينبغي له ان يزكى قيمة الرقيق في قول اهل المدينة فانهم يرون في
ذلك الزكاة .

أ رأيتم اذا زكاه^٣ التجارة في كل مائتي درهم خمسة دراهم ثم جاء يوم الفطر
بعد ذلك يوم أ يزكيهم ايضا زكاة الفطر فيجب عليه في مال واحد [زكاة]^٤
مرتين في يومين ، هذا قول لا نعلم احدا من العلماء قاله و استحسنته^٥ .

= الأئمة الثلاثة و هي رواية عن مالك ايضا لا زكاة عليه في مكاتبه لانه لا يمونه و جائز
له اخذ الصدقة و ان كان مولاه غنيا و روى عن ابن عمر،^١ - قاله الزرقاني ج ٢ ص ٧٩ .
و أثر ابن عمر اخرجه اليهقي في ج ٤ ص ١٦١ من سننه عن ابراهيم بن طهمان عن موسى
ابن عقبة عن نافع عن ابن عمر انه كان يؤدي زكاة الفطر عن كل مملوك له في ارضه و غير
ارضه و عن كل انسان يعوله من صغير او كبير و عن رقيق امرأته و كان له مكاتب
بالمدينة فكان لا يؤدي عنه و رواه سفيان الثوري عن موسى بن عقبة عن نافع قال :
كان لابن عمر مكاتبان فلا يعطى عنهما الزكاة يوم الفطر - انتهى .

(١) في الموطأ : لتجارة او لغير تجارة ، بالتكثير و هو الأرجح .

(٢) من الادارة .

(٣) كذا في الاصل ، و لعل الصواب « زكى زكاة التجارة » .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الاصول و لا بد منه .

(٥) و كان في الاصول « يستحسنه » و الصواب « استحسنته » .

كتاب الحجّة (باب زكاة الفطر على عبد الرجل الكافر و المسلم) للامام محمد الشيباني

و ينبغي لهم ان يقولوا هذا في السائمة [ايضا] ' اذا كانت للتجارة يزكونها
زكاة التجارة و زكاة السائمة ' .

باب زكاة الفطر على عبد الرجل الكافر و المسلم

قال ابو حنيفة : من كان [من] ' رقيق الرجل كافرا و هو لغير التجارة
فعليه فيه زكاة .

(١) ما بين المربعين ساقط من الاصول و لا بد منه .

(٢) و قال ابو حنيفة و اثوري و غيرهما : لا زكاة فطر في رقيق التجارة لان عليه
فيهم الزكاة ولا تجب في مال واحد زكاتان - انتهى ، و قال في البدائع ج ٢ ص ٧١
ولنا ان الجمع بين زكاة المال و بين زكاة الراس يكون ثنى في الصدقة و قال النبي
صلى الله عليه و سلم : لا ثنى في الصدقة - انتهى ، اى لا تؤخذ في السنة مرتين كما في
ج ١ ص ٧٠ من المغرب . لكن ذكر عن ابى سعيد الضرير معناه لا رجوع فيها
ولا استرداد لها و انكر الاول - انتهى ، إلا ان الزعخشري في الفائق ج ١ ص ٨٣
ذكر الحديث و قال : اراد انها لا تؤخذ في السنة مرتين و الحديث في الصدقة - اهـ
و لم ينقل خلافا و قال : في ص ٨٧ في باب صدقة الفطر من المختصر من المختصر هذا
عند ابى حنيفة اذا لم يكن الرقيق للتجارة فان كانوا للتجارة لم تجب فيهم صدقة الفطر
و مالك و الحجازيون يوجبون فيهم زكاة الفطر و لا نجد في كتاب ولا سنة اجتماع
الزكاة و الفطر و الاجماع على ان لماشية لا تجتمع فيها زكاة السائمة و زكاة التجارة
و انما تجب فيها احدهما فكذلك عبيد التجارة - انتهى . و قد قال الطحاوى في
ج ٤ ص ٣٥٠ من مشكل الآثار حدثنا يحيى و عبد الوهاب قال ثنا ابو نعيم ثنا
ابن المبارك انا ابن جريج عن عطاء قال : اذا كان لك عبيد نصارى لا يدارون
التجارة فرك عنهم يوم الفطر - انتهى .

كتاب الحجة (باب زكاة الفطر على الرجل الكافر و المسلم) للإمام محمد الشيباني

و قال اهل المدينة : من كان منهم كافرا فلا زكاة على مولاه فيه ' .
و قال محمد بن الحسن : ولم لا تجب الزكاة فيه و ان كان كافرا انما الزكاة على المسلم فلا يبالي كافرا كان عبده او مسلما .
ألا ترى ان المولى اذا كان كافرا لم تجب عليه الزكاة فكذلك اذا كان مسلما كانت عليه الزكاة ولا يبالي ' ما ' كان عبده مع ان في هذا آثارا كثيرة .
اخبرنا قيس بن الربيع الأسدي عن حماد عن ابراهيم النخعي في الرجل يكون له ' عد نصراني او يهودي قال : يؤدي عنه زكاة الفطر ' .

- (١) و في الموطأ : و من لم يكن منهم مسلما فلا زكاة عليه فيه - اهـ .
(٢) و كان في الاصول ' ابالي ' و هو تحريف ، و الصواب ' يبالي ' بالغياب فاطلبه من مظان العلم .
(٣) قوله ' ما كان - الخ ' يعني على اى حالة و صفة كان عبده تجب الزكاة فيه بشرط ان يكون لغير التجارة و بشرط ان لا يكون مكاتباً كما سبق .
(٤) كذا في الهندية و لفظ له ساقط من الأصل . ف
(٥) في الجوهر النقي ج ٤ ص ١٦٣ و في الاستذكار قال الثوري و سائر الكوفيين يؤدي الفطر عن عبده الكافر و هو قول عطاء و مجاهد و سعيد بن جبير و عمر بن عبد العزيز . النخعي و روى عن ابي هريرة و ابن عمر - اهـ ، و حديث ابي هريرة اخرجه الحافظ الطحاوي في ج ٣ ص ٨٢ و ج ٤ ص ٣٥٠ من مشكل الآثار حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح و عبد الوهاب بن خلف بن عم بن ايوب الكندي قال : حدثنا نعيم بن حماد قال ثنا عبد الله بن المبارك قال اخبرني ابن لهيعة عن عبد الله بن ابي جعفر عن الاعرج عن ابي هريرة قال : كان يخرج زكاة الفطر عن كل انسان يعول من صغير او كبير حر او عبد و ان كان نصرانيا مسدي من قمح او صاعا من تمر - انتهى ، و هو في ج ٢ ص ٤١٤ من نصب الراية و قال : و حديث ابن لهيعة =

كتاب الحجّة (باب زكاة الفطر على عبد الرجل الكافر و المسلم) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا اسماعيل بن عياش الحمصي قال : حدثني عمرو بن المهاجر قال : قال عمر بن عبد العزيز: يعطى الرجل المسلم عن مملوكه النصراني صدقة الفطر .
اخبرنا ابراهيم بن محمد المدني قال اخبرنا داود بن الحصين عن القاسم ابن محمد بن ابي بكر قال : يخرج سيد العبد اليهودي و النصراني عنه صدقة الفطر .

= يصلح للزكاة سيما من رواية ابن المبارك عنه . انتهى ، و حديث ابن عمر أخرجه الدارقطني انه كان يخرج صدقة الفطر عن كل حر و عبد صغير و كبير ذكرا و انثى كافرا و مسلما ؛ الحديث - نصب الرأية .

(١) هو الانصارى الدمستقي ابو عبيد كما في ج ٨ ص ١٠٧ من "تهذيب .
(٢) نسخة الطحاوى ايضا في ج ٣ ص ٨٢ و ج ٤ ص ٣٥٠ من مسئلة الآثار بهذا لاسناد قال : حدثنا يحيى بن عثمان و عبد الوهاب قال ثنا يعقوب بن حماد قال ثنا ابن المبارك قال ثنا اسمعيل بن عياش قال ثنا عمرو بن المهاجر عن عمرو بن عبد العزيز قال : يعطى الرجل عن مملوكه وان كان نصرانيا زكاة الفطر . انتهى .
(٣) هكذا في السنج . و في ج ١ ص ١٥٨ من التهذيب رايهم بن المدني لا ماء بين الدال و الثون .

(٤) قال قلت في حديث ابن عمر الذي رواه الشيخان وغيرهم على كل حر او عبد ذكرا او انثى من المسلمين الحديث ، قلت : قال في الجوهر النقي ، وهذا اخذت لفظه على كل حر او مس و المراد من يلزمه الاخراج ولا يكون الا مسلما فلا دلالة فيه على عدم وجوب الاخراج عن الكافر كما زعم الدهقي و اما قول ابن عمر عن كل نفس من المسلمين فلو كان ثقة فقد خالف الجماعة فلا يقبل منه فكيف و هو ضعف ثم على تقدير التنازل و تسليم صحة روايته هذه نقول ثبت في الصحيح حديث ليس على المسلم في عبده صدقة الا صدقة الفطر و هو يعمومه يتناول الكافر ايضا و كذا ما تقدم في حديث ابن عمر و الخدرى عن كل حر و عبد ، و رواية ابن عمر هذه ذكرت بعض

كتاب الحجّة (باب زكاة الفطر يؤديه عن اهله و خدمها) للإمام محمد الشيباني

باب زكاة الفطر يؤديه عن اهله و خدمها

قال ابو حنيفة : ليس على الرجل ان يؤدى صدقة الفطر عن امرأته ولا عن احد من خدمها^١ و ليس عليه ان يؤدى صدقة الفطر الا عن نفسه

= افراد هذا العام فلا تعارضه ولا تخصه اذ المشهور الصحيح عند اهل الأصول ان ذكر بعض افراد العام لا يخصه خلافا لآبي ثور ثبت من هذا انه لا دليل في الروايتين على ما ادعاه البيهقي ان العبد الكافر لا تؤدى عنه ثم الجمهور على انها تجب على السيد و لهذا لو لم يؤد عنه حتى عتق لم يلزمه اخراجها عن نفسه اجماعا فعلى هذا على في قوله على كل حر و عبد بمعنى عن و من زعم انها تجب على العبد و يتحمل السيد عنه يجعل على على بابها و على التقديرين هو ذكر لبعض افراد العام كما قررناه فعلى كل تقدير لا دليل في هذه الروايات على مدعى البيهقي فان قال قائل ليس هذا ذكر بعض افراد العام بل هو تخصيص للعام بمفهوم الصفة في قوله من المسلمين قلنا نمنع اولا دلالة المفهوم و ثانيا لو ملناه لا نسلم انه يخص به العموم و ذكر ابن رشد و غيره ان مذهب ابن عمر رضي الله عنهما وجوب الفطرة على العبد الكافر وهو راوى الخبر فدل انه فهم منه ما ذكرنا - انتهى ، و الحاصل ان مالكا تفرد بقيد من المسلمين كما ذكره الترمذى على ان القيد المذكور راجع الى الموالى لا الى العبيد كما ذكره الحافظ الطحاوى في مشكله ج ٤ ص ٣٤٩ و ايضا مذهب ابن عمر اخراج الصدقة عن العبيد مطلقا وهو راوى الحديث ، و لعل البخارى ايضا مال اليه كما يظهر من تراجم صحيحه . مذهب شيخه اسحاق بن راهويه - هذا و للتفصيل مقام آخر .

١٠ قات : الحديث الذى فيه عن تمونون لا يخلو عن ضعف كما بينه البيهقي و قوله عليه السلام في صحيح البخارى على الذكر و الانثى من حديث ابن عمر دليل على سقوط صدقة التزوجة عن الزوج و وجوبها عليها فلا تسقط عنها الا بدليل ولأنه يلزمها =

كتاب الحجّة (باب زكاة الفطر يؤدى عن امه وخدمها) للإمام محمد الشيبانى

و عن اولاده الصغار و رقيقه الذين لغير^١ التجارة و اما عن غيرهم من اولاده الكبار فليس عليه ان يؤدى عنهم^٢ و ان كان لامرأته و لأولاده الكبار مال فليؤدوا عن انفسهم^٣ و إلا فليس عليهم ان يؤدوا شيئا^٤ .

= الاخراج عن عيدها فلان يلزمها عن نفسها اولى و يلزم الشافعى الاخراج عن اجيره و رقيقه الكافر لانه يعمونهما - قاله فى الجوهر النقى .

(١) ولو كانوا للتجارة لا تجب صدقة الفطر عليه لانه يؤدى الى الشئ و هو تعدد الوجوب المالى فى مال واحد فلذا لم تجب عن عيد عده و لو كان غير مديون لكونهم للتجارة - كذا فى النهاية ، و فى القنية له عبد للتجارة لا يساوى نصابا و ليس له مال الزكاة سواء لا تجب صدقة فطرة العبد و ان لم يؤد الى الشئ لأن سبب وجوب الزكاة فيه موجود و المعتبر سبب الحكم لا الحكم - اه البحر الرائق . و قد تقدم ما يتعلق به قبل البابين فتذكره .

(٢) ولو كانوا فقراء لعدم الولاية الكاملة عليهم و المؤنة و هى سبب الوجوب و لعل الحديث الذى استدل به المديون و الحجازيون محمول على جواز الاداء عنهم لا على الوجوب - تدبر .

(٣) قال فى ج ٢ ص ٢٥٢ من : البحر و اذا ادى عن الزوجة و الولد الكبير بغير اذنهاما جاز . ظاهر الظهيرية انه لو ادى عن فى عياله بغير امره جاز مطلقا بغير قيد بالزوجة و الولد - انتهى ، و فى الدر المختار و لو ادى عنهما بلا اذن اجزا استحسانا للاذن عادة اى لو فى عياله و الا فلا - قهستانى عن المحيط اه . و عليه الفتوى خاتمة و افاد بقوله للاذن عادة الى وجود النية حكما و إلا فقد صرح فى البدائع بأن الفطرة لا تتأدى بدون النية : تأمل - ردالمحتار ؛ و قد سبق ازيد منه .

(٤) و هذا حكم العقلاء و لو زنا فى عياله لعدم الولاية جوهرية و المعتوة و المجنون =

كتاب الحجّة (باب زكاة الفطر يؤديه عن اهله و خدمها) للإمام محمد الشيباني

و قال اهل المدينة على الرجل ان يؤدى صدقة الفطر عن امرأته و خادم واحد من خدمها و ليس عليه ان يؤدى عن سائر رقيقها .

و قال محمد بن الحسن : و كيف يجب عليه ان يؤدى صدقة الفطر عن امرأته^١ و هى امرأة قد بلغت و قد جرى عليها ما يجرى على المسلمين فى اموالهم من الزكاة فكما ان عليها ان تزكى [عن^٢] مالها فكذلك عليها ان تزكى عن نفسها^٣ .

ألا ترون انه لا يجب صدقة الفطر عندنا على المعسر الذى لا يقدر فكذلك

= حكمه حكم الصغير ولو جنونه عارضا فى ظاهر الرواية خلافا لمحمد فى العارض بعد البلوغ فانه كالكبير العاقل عنده لزوال الولاية بالبلوغ كذا فى رد المحتار .

(١) لأن شرط تمام السبب كمال الولاية و ولاية الزوج عليها ليست بكاملة فلم يتم السبب بدائع فانها ضرورية لأجل انتظام مصالح النكاح فالتصور فى المؤنة و الولاية كليهما اذا لا يلى عليها فى غير حقوق الزوجية ولا يجب عليه ان يمونها فى غير الرواتب كالمداواة : نهر - كذا فى رد المحتار .

(٢) ما بين المربعين : سقط من الأصول و لاد منها

(٣) قال فى ج ٣ ص ١٠٥ من المسوط مجيبا عن قول الامام الشافعى ان عليها الاداء عن ممتلكها و من يجب عليه الاداء عن غيره لا يجب على الغير الاداء عنه و هذا لان نفسها اقرب اليها من نفس ممتلكها ثم النفقة على الزوج باعتبار العقد فلا يكون موجبا للصدقة كنفقة الاجير على المستأجر و هذا لان فى الصدقة معنى العبادة و هو ما تزوجها ليحمل عنها العبادات و قد بينا ان مجرد المؤنة بدون الولاية المطلقة لا ينهض سببا و بعقد النكاح لا يثبت له عليها الولاية فيما سوى حقوق النكاح بخلاف ام الولد فان للمولى عليها ولاية مطلقة بسبب ملك الرقبة فان أدى الزوج عن زوجته بأمرها جاز و ان أدى عنها بغير أمرها لم يجز فى القياس كما لو أدى عن اجنبى و يجوز =

كتاب الحجّة (باب زكاة الفطر على الرجل الكافر و المسلم) للإمام محمد الشيباني

إذا كان موسرا وكانت الصدقة تجب عليه في ماله وجبت عليه في نفسه و ليس على غيره ان يؤدي عنه .

قالوا : نزع ان كل من يجب على الرجل ان يتفق عليه وجب عليه ان يؤدي عنه زكاة الفطر .

قيل لهم : ان النفقة انما هي معاش ولا بد للناس من معاشهم و ليس ينبغي ان يترك ولد صغير ولا زوجة بغير نفقة لأن في ذلك تلقا [لهما] .
و اما الصدقة فهو شيء يتقرب به الى الله عز و جل فانما تجب ذلك على من تجب عليه الفرائض لله تعالى فاذا وجبت الفرائض لله على عبد او أمة

= استحسانا في رواية عن ابي يوسف رحمه الله لأن العادة ان الزوج هو الذي يؤدي فكان الامر ثابتا باعتبار العادة - انتهى .

(١) كذا في الهندية «و كانت» ، و كان في الاصل «فكانت» ، و ظاهر العبارة في صورة الشرط : و الجزاء كما لا يخفى و مقتضاها ان تكون هكذا فلو كانت او تكون هكذا فان كانت الصدقة تجب الى آخره حتى يترتب عليه قوله وجبت عليه في نفسه - ندر ، و اعلم عند الله تعالى .

(٢) و في الاصول «تلف» بالرفع و هو تصحيف ، و الصواب «تلقا» لأنه اسم ان .
(٣) ما بين المربعين ساقط من الاصول و لا بد منه .

(٤) هكذا في الاصول و تذكير الضمير بلحاظ الخبر فانه مذكر و إلا فاعتسار لفظ الصدقة كان ينبغي ان يكون فهي بالتأنيث .

(٥) فيه اشارة الى ان الصغير الغني لا يجب عليه صدقة الفطر من ماله لأنه ممن لم يجب عليه الفرائض لله تعالى و فيه خلاف بين الأئمة كما في كتب الفقه .

(٦) المراد بهما الرجل و المرأة لأما يظهر من ظاهر اللفظ - تأمل .

وجب عليه صدقة الفطر في ماله كما تجب الزكاة فإذا لم يكن له مال فقد وضع الله تعالى عنه زكاة المال و صدقة الفطر لأنها إنما تجب في المال على من تجب عليه الزكاة^١.

باب زكاة العبد الآبق في الفطر وغيره

و قال ابو حنيفة : لا زكاة على الرجل في عبده الآبق لفطر ولا غيره^٢ لأنه قد فاته بنفسه وكذلك لو ان رجلا غصب رجلا عبده فجحده^٣ اياه او سلطان غصب رجلا عبدا فظله اياه^٤ لم تجب على الرجل في واحد من هؤلاء العبيد

(١) فيه ارسال و مسامحة و الا فينبهما فرق في الوجوب و شرط النوى في الزكاة لا في صدقة الفطر كما لا يخفى فظالما تجب صدقة الفطر على رجل ولا تجب في ماله الزكاة كما هو ظاهر.

(٢) لعدم الولاية القائمة قاله الطحاوي الا بعد عوده الى المولى فيجب لما مضى من السنين - قهستاني . قال الاحمدي ولم يوجبوا الزكاة في مال الضمار كما تقدم فلي نظر الفرق وكذلك المأسور الذي لم يملكه اهل الحرب و اما اذا ملكوه فلا مطمع في رجوعه حتى يجب عنه صدقة الفطر هل انه يخرج عن ملكه بالكلية فأين الوجوب و اين الاداء.

(٣) اي من رجل على طريقه الحذف و الايصال و كذا في قوله الآتي او سلطان - الخ ، و يقال له المنصوب بنزع الخافض .

(٤) قيده في الخلاصة بأن لم تكن عليه يثة كما في الدر المختار، و قال في رد المحتار مقتضى التصحيح الذي مر في الزكاة ان لا تجب و لو كانت عليه يثة لأنه ليس كل قاض يعدل ولا كل يثة تقبل - ط اه ، قلت : و الا . الاطلاق تشير عبارة كتاب الحجج كما لا يخفى .

(٥) تأمل فيه زاده ايضا للبراد و لعله هو المأسور في اسر السلطان او في حكمه

كتاب الحجّة (باب زكاة العبد لغير التجارة و لعبد العبد) للامام محمد الشيلاني
صدقة الفطر^١ .

و قال اهل المدينة في العبد الآبق [ان سيده]^٢ ان علم مكانه او لم يعلم
و كانت غيبته قريبة و هو يرجي^٣ حياته و رجعت فان على مولاه فيه صدقة الفطر
و ان كان اباقه قد طال و أيس عنه فلا نرى^٤ ان يزكى عنه .

و قال محمد بن الحسن : و كيف اُفترق من قرب اباقه و من طال اباقه ؟
ليس بين هذين فرق و ليس ينبغي ان يوجب الزكاة على المسلمين بالظنون . هذا
عبد قد فات بنفسه فلا زكاة فيه .

باب زكاة العبد لغير التجارة و لعبد العبد

قال ابو حنيفة : اذا كان للرجل عبد لغير التجارة و لعبد عبيد فعلى

(١) لخروجهم عن يده و تصرفه فاشبهوا المكاتب كما في البدائع و البحر ، و عنه في
رد المحتار قال ابو يوسف : ليس في رقيق الانحاس و رقيق القوام الذين يقومون على
مرافق العوام مثل زمزم و ما اشبهها و رقيق النقي صدقة الفطر لعدم الولاية لأحد
عليهم اذ هم ليس لهم مالك معين و كذلك السبي و رقيق الغنمة و الاسرى قبل القسمة
على اصله لما قلنا ، و اما العبد الموصى برقبته لانسان و بخدمته لآخر فصدقة الفطر على
صاحب الرقبة لقوله صلى الله عليه و سلم : ادوا عن كل حر و عبد ، و العبد اسم للذات
المملوكة و انه لصاحب الرقبة و حق صاحب الخدمة متعلق بالمنافع فكان كالمستعير
و المستأجر - قاله في ج ٢ ص ٧١ من البدائع ، و عنه نقله صاحب البحر .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول و انما زيد من الموطأ .

(٣) في الموطأ « يرجو » فعلى هذا الضمير يرجع الى المالك ، و على نسخ الكتاب
« الى العبد » تدبر .

(٤) و كان في الأصل « رى » بالغية . و الصواب « نرى » بالتكلم لان في موطأ مالك :
فاني ارى ان يزكى عنه .

كتاب الحجة (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

المولى فيهم جميعاً صدقة الفطر^١ وان كانوا للتجارة فعلى المولى فيهم صدقة التجارة و ليس عليه فيهم صدقة الفطر^٢.

و قال ابو حنيفة : ليس على الرجل فى رقيق امرأته صدقة الفطر و لكن المرأة تؤدى عن نفسها و عنهم .

و قال اهل المدينة : ليس على الرجل صدقة الفطر فى عيد عيده و لا فى رقيق امرأته إلا من كان يخدمه منهم و لا بد له منه^٣ .

(١) لوجود الشرط و هو كونه من اهل الوجوب على نفسه و لوجود السبب و هو لزوم المؤنة و كمال الولاية لأن للرأس الذى يمونه و يلى عليه ولاية كاملة تكون فى معنى رأسه فى الذب و النصرة فكما يجب عليه زكاة رأسه يجب عليه زكاة ما هو فى معنى رأسه و ليس الوجوب على العبد لأن الوجوب هو وجوب الاداء و الاداء بالملك و لا ملك له فلا وجوب عليه فاستقل المولى عنه بالاداء المأمور به فى الحديث من غير تحمل و نيابة عنه فيعتبر اهلية المولى لا العبد و قد وجدت فيجب على المولى ان يخرج صدقة الفطر عن ممتلكاته الذين لغير التجارة و يدخل فيهم مدبروه و امهات اولاده لقيام الرق و الملك فيهم و لعموم قوله صلى الله عليه و سلم : ادوا عن كل حر و عبد - الحديث : كذا فى البدائع ج ٢ ص ٧٠ .

(٢) قال ابن رشد : فى بداية المجتهد و الرابعة (اختلفوا) فى عيد التجارة مذهب مالك و الشافعى و احمد الى ان على السيد فيهم زكاة الفطر ، و قال ابو حنيفة و غيره : ليس فى عيد التجارة صدقة و سبب الخلاف معارضة القياس للعموم و ذلك ان عموم اسم العبد يقتضى وجوب الزكاة فى عيد التجارة و غيرهم ، و عند ابي حنيفة ان هذا للعموم مخصص بالقياس و هو اجتماع زكاتين فى مال واحد - انتهى ، و لم يرد نص فى انه لا بد من تمليب الاعم على الاخص فى كل موضع كما زعم ابن حزم فى المحلى و إلا فهات به ان كنت من الصادقين - تدبر .

(٣) فى الموطأ : قال مالك ليس على الرجل فى عيد عيده و لا فى اجيره و لا فى =

كتاب الحجّة (باب زكاة العبد لغير التجارة ولعبد العبد) للإمام محمد الشيباني

و قال: محمد بن الحسن لم لا تجب على الرجل صدقة الفطر في رقيق عبده اذا كانوا لغير التجارة أليس رقيق عبده لو اعتقهم سباز عتقه ولو وهبهم او باعهم جاز يبعه وهبه فلم لا يجب عليه فيهم الصدقة عبيد عبده بمنزلة عبيده .
و لم قال اهل المدينة ان الرجل عليه في خادم امرأته اذا كانت تخدمه صدقة الفطر وهو لا يملك الخادم .

و انما قالوا ذلك من اجل الخدمة فهذا آجروه خدمة فتجب عليه في صدقة الفطر فانا قد اجمعنا نحن و إمام على ان الرجل ليس عليه ان يؤدي صدقة الفطر عن اجيره فكذلك خادم امرأته و ليس تجب الصدقة بالخدمة

= رقيق امرأته زكاة الا من كان منهم يخدمه و لا بد له منه فتجب عليه - انتهى .
(١) كذا في الاصل و كذا هو في الموطأ و المدونة بصيغة الجمع ، و في الهنذية «عده» بالافراد و هو تصحيف .

(٢) ولا ينهض فعل ابن عمر حجة للوجوب فان الوجوب على الرجل عن الغير وحواز الاداء عنه امران فلعل فعل ابن عمر رضى الله عنهما و قوله : عن المرأة و خادمها محمول على الجواز و هو جائز عندنا كما في الد المختار و رد المختار عن اى يوسف رحمه الله تعالى و الاحتمال يضيف الاستدلال - تدبر .

(٣) كذا في الاصول ، و الوجدان يحكم بأنه اذا كان يخدمه اى الخادم يخدمه ووجها كما يقتضى السياق - و العلم عند الله تعالى .

(٤) كذا في الاصل ، و قوله «و هو لا يملك الخادم» ساقط من الهنذية و مكانه و هو له و ما في الاصل صواب . ف

(٥) كذا في الاصل ، و في الهنذية : خدمته و هو الأرجح .

(٦) كذا في الاصول ، و لعل الصواب « افتجب » .

(٧) و كذا هو في الموطأ كما عرفت .

كتاب الحجّة (باب زكاة العبد لغير التجارة و لعبد العبد) للامام محمد الشيباني

و انما تجب الصدقة بالملك .

فان قالوا انما تجب عليه الصدقة في خادم امرأته لانه يجب عليه نفقة

الخادم .

قيل لهم : فما تقولون في خادم لامرأته يحامعها و الزوج مستغن

عن خدمتها بخدمة خدمه^١ أوجب عليه ان يؤدي عن خادم امرأته صدقة

الفطر فان قولهم انه ليس عليه ان يؤدي عنها الا ان تكون تخدمه^٢ و ما

لا بد منها .

فهذه الخادم يجب على الزوج نفقتها مع امرأته و ليس عليه ان يؤدي

عنها صدقة الفطر فهذا ترك لقولهم الذي قالوا^٣ .

(١) كذا في الهندية « عن خدمتها بخدمة خدمه » و كان في الأصل « بخدمتها عن

خدمة خدمه » .

(٢) و كان في الأصول « الا ان يكون يخدمه » و الصواب « تكون تخدمه » بتأنيث

الضمائر لأن الخادم مشترك بين المذكر و المؤنث و المراد به ماها الثاني . ف

(٣) و المسألة في ج ١ ص ٢٩٢ من المدونة و نصها : قال مالك و يؤدي الرجل عن

خادم امرأته التي لا بد لها منها صدقة الفطر ، قلت فلو أن رجلا تزوج امرأة على خادم

بعينها و دفعها اليها و الجارية بكر او ثيب فمضى يوم الفطر و الخادم عند المرأة ثم

طلقها بعد ذلك قبل البناء بها على من زكاة هذه الخادم فقال عليها ان كان الزوج قد

منع من البناء بها لانه مضى يوم الفطر و هي لها ، قلت و هو قول مالك قال هذا

رأى ، قلت أرايت ان كانت هذه المرأة التي تزوجها على هذه الخادم بعينها هي بكر في

حجر ايها و لم يحولوا بين الزوج و بينها و هذه الخادم ممن لا بد للمرأة منها فمضى

يوم الفطر و الخادم عند المرأة ثم طلقها الزوج بعد يوم الفطر قبل ان يبنى بها

على من زكاة هذه الخادم فقال على الزوج ، قلت : لم قال لانها كانت هي و خادمها =

نفقتها

كتاب الحجة (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

تفقتها على الزوج حين لم يحولوا بين الزوج و بين البناء بها و الخادم لما لم يكن لها منها
بد كانت تفقتها ايضا على الزوج فلما كانت تفقة الخادم على الزوج كانت زكاة الفطر
في هذه الخادم على الزوج لانه كان ضامنا لتفقتها ، قلت فلو أنهم كانوا منعوا الزوج
من البناء بها و المسألة على حالها فقال : لا شيء على الزوج في الخادم ولا في المرأة في
زكاة الفطر على المرأة ان تزي زكاة الفطر عن نفسها و عن هذه الخادم ، قلت
و هذا قول مالك قال : نعم و هو رأيي - انتهى ، قلتها ليتضح لك ما في كتاب الحجة
من الالتزام على اهل المدينة و المسألة اجتهادية و النص واحد عند الفريقين و لقد خادع
الناس ابن حزم في المحلى ج ٦ ص ١٣٧ في ذيل هذه المسألة حيث نسب الى الامام ابى
حنيفة رحمه الله انه فرض على الزوج ان يضحى عن المرأة ولا يركى عنها زكاة الفطر
و قال فحسبكم بهذا تخطيطا - اهـ ، و هو لا يستحي عن الكذب و الاقتراء فهذه كتب
مذهب ابى حنيفة مشحونة بوجوب الاضحية على المرأة ان كانت صاحب نصاب
و ليست هي على الزوج و الأداء باجازتها عنها امر آخر لا يتعلق بالفرض و الايجاب ،
و في ج ٥ ص ٢٠٧ من رد المختار : و لوضحي عن اولاده الكبار و زوجته لا يجوز
الا باذنهم و عن الثاني انه يجوز استحسانا بلا اذنهم - برازية ، قال في الذخيرة : و لعله
ذهب الى ان العادة اذا جرت من الاب في كل سنة صار كالاذن منهم فان كان على
هذا الوجه فما استحسنه ابو يوسف مستحسن - انتهى ، اين فرض الامام على الزوج
و اين هو من ذاك ، و المحلى مشحونة بأمثال هذه الاقتراءات و الاكاذيب و المخادعة
- سأل الله و إيانا يوم القيامة اللهم ارنا الحق حقا و الامثال به و الصدق صدقا
و القول به فانك مع الصادقين . و الذكورة ليست من شرائط الاضحية ففي متون
المذهب لا الذكورة فتجب على الأنثى - خانية نقله في الدر المختار ، و الاختلاف في
حجية المرسل قديم و الجمهور قبل ابن حزم على حججه كما هو مشحون في كتب الأصول
و ابو حنيفة رحمه الله ليس بمفرد في قبوله و الاستدلال به فالجمهور معه و لقد =

كتاب الحجّة (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

و قال بعض اهل المدينة : صدقة الفطر صاع من تمر^١ فكانهم انكروا نصف الصاع من الحنطة .

و قد اخبرنا يونس بن اسرائيل^٢ قال حدثنا منصور بن المعتمر

= افراط ابن حزم في انه يقول و ابو حنيفة و اصحابه يقولون المرسل كالمسند و يحتجون برواية كل كذاب و ساقط - اهـ ، و هو ايضا خداع و يرسل الكلام ارسالا و لا يخاف محاسبة الله تعالى فأين احتج الامام و اصحابه برواية كل كذاب و ساقط و يقيسهم على نفسه فانه احتج في مواضع من المحلى على مزعماته بروايات في اسانيد ما رواه ساقطون و غير محتج هم عند المحدثين كما لا يخفى على من طالع كتابه المحلى هذا .

(١) و هو مروي عن عروة و القاسم بن محمد و سالم بن عبد الله و هم من اهل المدينة .
(٢) كذا في الأصول « من تمر » و لعله « من طعام » كما يقتضيه السياق او يشير الى ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما كما في الموطأ انه لا يخرج في زكاة الفطر الا صاعا من تمر واحدة فانه ادى عنها صاعا من شعير ، و ابن عمر من اهل المدينة و لعل جزأ من العبارة سقط من الكتاب على دأب الامام محمد في كتاب الحجّة كما لا يخفى على الواقف .

(٣) كذا في الأصول و لم اجده في التهذيب و التعجيل و الميزان و اللسان و لعله انقلب على الناسخ و الصواب عندي اسرائيل بن يونس و هو من شيوخ الامام محمد كما في الموطأ و الآثار و كتاب الحجّة في عدة مواضع منها و هو من الرواة عن منصور بن المعتمر كما في ج ١٠ ص ٣١٢ من التهذيب ، اما يونس فهو ابن ابي اسحاق السبيعي لا يروى عن منصور المذكور كما يظهر من مطالعة كتب الرجال و يونس هو ابو اسرائيل لا انه ، لعله يونس ابو اسرائيل و فيه تأمل ظاهر .

(٤) و هو من طريق جرير عن منصور به مثله في ج ٦ ص ١٢٩ من المحلى .

كتاب الحجة (باب زكاة العيد لنير التجارة ولعيد العيد) للامام محمد الشيباني

السلي ' عن ابراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة رضي الله عنها
قالت : كان الناس يعطون زكاة رمضان نصف صاع فاما اذا اوسع [الله تعالى]
على الناس فاني اري ' ان يتصدق بصاع ' .

اخبرنا اسرائيل بن يونس ' قال حدثنا عبد الاعلى الثعلبي ' عن محمد بن علي
الاكبر ابن الحنفية عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال زكاة الفطر على كل صغير

(١) في جميع السبع ' الشامي ' و هو مصحف ، والصواب ' السلي ' كما في ج ١٠
ص ٣١٢ من التهذيب .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول و انما زدناه من مصنف ابن ابي شيبة و المحلى
و ان كان المعنى صحيحا بدونها ايضا على بناء الفعل مبني للمفعول .

(٣) هذا رأي منها و هو ايضا مؤيد بالاحاديث ، و في النصوص ورد صاع
و نصف صاع .

(٤) قلت : اخرج الحديث هذا ابو بكر بن ابي شيبة ايضا فرواه عن جرير عن منصور
عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : اني احب الى اذا وسع الله على الناس ان
ينموا صاعا من قمح من كل انسان - اه (من قال : صدقة الفطر صاع من شعير او
تمر او قمح في ٢٥٩ - نسخة السعيدية) و جرير بن عبد الحميد و اسرائيل كلاهما من
تلاميذ منصور و رواته . و انما في الكتاب يونس بن اسرائيل مقلوب و الصواب
' اسرائيل بن يونس ' . و رأى العلامة المفتي دام مجده صواب ف

(٥) و به علم ان في الاسناد الاول ' يونس بن اسرائيل ' خطأ ، و الصواب ' اسرائيل بن
يونس ' كما قلت و هو من شيوخ الائمة محمد و هو ابن ابي اسحاق السبعي الهمداني
ابو يوسف الكوفي من رجال الستة ثقة صدوق صالح الحديث من اتفق اصحاب ابي اسحاق
و اتفقهم كما في التهذيب .

(٦) في جميع السبع ' العللي ' و هو خطأ ، و الصحيح ما اثنه كما في ح ٦ ص ٩٤ من =

كتاب الحجّة (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للإمام محمد الشيلقي

و كبير حر او عبد نصف صاع من حنطة او صاع من تمر . اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا منصور بن المعتمر عن مجاهد : كل شيء سوى الحنطة فصاعاً وكذلك

= التهذيب و الأثر في ج ٦ ص ١٢٩ من المحلى عن سفيان عن عبد الأعلى عن أبي عبد الرحمن السلي عن علي بن أبي طالب قال : صاع من تمر او صاع من شعير او نصف صاع من بر - اهـ ، و من طريق وكيع عن سفيان و رواه الدارقطني من طريق عبد الرزاق عن الثوري و قد عزاه الزيلعي في نصب الراية الى الطحاوي ايضاً و لم اجد في شرح معاني الآثار و فيه آثار اخرى عن الصحابة غير علي بن أبي طالب رضي الله عنه لكن قال الطحاوي في ج ١ ص ٣٢٠ من كتابه : و روى عن علي مش ذلك و سذكر ذلك في موضعه من كتابنا هذا ان شاء الله تعالى - اهـ باب مقدار صدقة الفطر و ما وعده اخرجه في ج ٢ ص ٧٠ من كتاب الايمان و النذور من كتابه لكن بغير هذا الاسناد و بغير هذا المتن فنبه و راجعه فانه مفيد في هذا الباب .

(١) في جميع النسخ «او نصف صاع من تمر» و هو خطأ ، بل الصواب او صاع من تمر كما في المحلى - و قد عرفت ، و في ج ٢ ص ٧٠ من الطحاوي : حدثنا ابن أبي عمير قال : ثنا بشر بن الوليد و علي بن صالح قالوا ثنا ابو يوسف عن ابن أبي ليلى عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن مسلمة عن علي في كفارات الايمان فذكر نحواً مما روى عن عمر - اهـ ، يعني لكل مسكين نصف صاع حنطة او صاع تمر - اهـ .

(٢) اخرجه الطحاوي ايضاً قال : حدثنا ابن مرزوق قال ثنا ابو عامر عن سفيان به بلفظ في زكاة الفطر (صاع) من كل شيء سوى الحنطة و الحنطة نصف صاع - انتهى . قال ابن حزم و صح عن عمر بن عبد العزيز ايجاب نصف صاع من بر على الانسان في صدقة الفطر او قيمته على اهل الديوان نصف درهم من طريق وكيع عن قرّة بن خالد قال : كتب عمر بن عبد العزيز الينا بذلك و صح ايضاً عن طاوس و مجاهد و سعيد =

كتاب الحجة (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للامام محمد الشيباني

نقول ' اذا أدى تمرا او شعيرا او زيبا ادى صاعا كاملا عن كل انسان وان
ادى حنطة ادى نصف صاع ' وكذلك الدقيق و السوق يكون الربع

ابن المسيب و عروة بن الزبير و أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف و سعيد بن جبير
و هو قول الاوزاعي و الليث و سفيان الثوري - انتهى .

(١) كما في حديث ابي سعيد الخدري اخرجہ الشيخان و الطحاوى و البيهقي و غيرهم
من اصحاب السنن و في حديث ابن عمر اخرجہ الحاكم في مستدرکه و الدارقطني
و البيهقي و الطحاوى في مشكله و الحاكم في علوم الحديث كما في نصف الراية و في
حديث ابي هريرة اخرجہ الحاكم في مستدرکه و الدارقطني في سننه و البيهقي و غيرهم
و في حديث ابن عباس اخرجہ الدارقطني و البيهقي في سننهما و ابن ابي حاتم في
علاقه و في حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده اخرجہ الدارقطني و البيهقي و في
حديث اوس بن الحدثان اخرجہ الدارقطني و في حديث علي اخرجہ الحاكم في مستدرکه
و الدارقطني و البيهقي ، و هذه الاحاديث التي استدلل بها المخالف لنا في مقدار الحنطة
في الفطر و ههنا اخبار اخر ايضا كما لا يخفى على واقفيها .

(٢) و هو مروي عن ابي بكر الصديق اخرجہ الطحاوى و الدارقطني و البيهقي و رواه
عبد الرزاق في مصنفه كما في الزيلعي اخبرنا معمر عن ابي قلابه عن ابي بكر انه اخرج
زكاة الفطر مدين من حنطة و ان رجلا ادى اليه صاعا بين اثنين - اهـ . و على التناول
انقطاعه في خير القرون لا يضرنا و عن عمر بن الخطاب اخرجہ ابو داود و النسائي
و الدارقطني و الطحاوى و عن عثمان و علي و ابن الزبير و ابي هريرة و ابن مسعود
و ابن عباس و جابر بن عبد الله و اسماء و عبد الله بن شداد و ابن ابي صغير و عائشة
رضي الله عنهم و عن غير واحد من التابعين منهم مجاهد و طاوس و ابن المسيب و عروة
و سعيد بن جبير و ابو سلمة بن عبد الرحمن و الشعبي و عطاء بن ابي رباح و ابن =

كتاب الحجفة (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

= القاسم و سعد بن ابراهيم و عمر بن عبد العزيز و ابراهيم النخعي و الحكم و حماد
اخرجه عنهم ابن ابي شيبه و عبد الرزاق و الدارقطني و الطحاوي و البيهقي و راجع نصب
الراية و الجوهر النقي و فيه ذيل مرسل ابن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
فرض زكاة الفطر مدين من حنطة ، قال البيهقي قال الشافعي حديث مدين خطأ قلت
الشافعي يقبل مراسيل ابن المسيب ، قال لانها عن الثقات و انه وجد ما يدل على
تسديدها ، و قال ابن الصلاح لانها وجدت مسانيد و مرسلات هذا نص البيهقي في رسالته
الى ابي محمد الجويني ان اسناده صحيح فكيف رده الشافعي و زعم انه خطأ مع انه
اعتضد بما ذكرنا و اخرج الدارقطني بنحوه من طريقين من حديث عمرو بن شعيب عن
ابيه عن جده و من طريقين من حديث ابن عباس و من طريقين من حديث ابن
عمر في احدهما مدان من حنطة و في الآخر نصف صاع من حنطة ، و اخرجه من
حديث علي مرفوعا نصب صاع من بر و من حديث عصمة بن مالك مرفوعا مدان
من قمح ، و اخرجه البيهقي في هذا الباب من حديث ابن ابي صغير و ابن عمر و اخرج
احمد في مسنده و الطحاوي في شرح الآثار من ثلاث طرق من حديث ابن لهيعة عن
محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن فاطمة بنت المنذر عن اسماء بنت ابي بكر قالت : كنا
نؤدي زكاة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مدين من قمح بالمد الذي
تقتالون به و في التمهيد روى عن ابي بكر و عمر و عثمان و علي و ابن مسعود و ابن عباس علي
اختلاف عنه و ابي هريرة و جابر و معاوية و ابن الزبير نصف صاع من بر و في الاسناد
عن بعضهم ضعف و روى ايضا عن ابن المسيب و عطاء و طاوس و مجاهد و عمر بن عبد
العزيز و عروة و سعيد بن جبير و ابي سلمة و مصعب بن سعد ، و ذكره ابن حزم عن
عثمان و علي و ابي هريرة و جابر و الحدرى و عائشة و اسماء قال و هو عنهم كلهم
صحيح - انتهى ، قال الامام محمد في كتاب الآثار اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد =

كتاب الحجة (باب زكاة العبد لغير التجارة ولعبد العبد) للإمام محمد الشيباني

= عن ابراهيم في صدقة الرجل كل مملوك أو حر أو صغير أو كبير نصف صاع من بر أو صاع من تمر . قال محمد : و به نأخذ فان ادى صاعا من شعير ايضا اجزأه ايضا محمد قال اخبرنا سفيان الثوري عن عثمان بن الأسود المكي عن مجاهد قال : ما سوى البر فصاعا صاعا ، قال محمد : و بهذا نأخذ - انتهى . و الثوري رواه عن منصور و عثمان كلاهما عن مجاهد . (حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه) قال : كنا نخرج اذا كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن كل صغير و كبير حر أو مملوك صاعا من طعام صاعا من اقط أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب - الحديث ، فيه امور :

الأول : ان الطعام كما يطلق على البر وحده كذلك يطلق على كل ما يؤكل - كذا ذكر الجوهري و غيره ، قال الله تعالى « و طعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم » اي ذبائحهم ، و في الحديث الصحيح : طعام الواحد يكفي للاثنتين - ولا صلاة بحضرة الطعام ونهى عليه السلام عن بيع الطعام ما لم يقبض ، و في حديث المصراة صاعا من طعام ، قال الازهرى اراد من تمر لا من حنطة و التمر طعام ، و قال القاضي عياض يفسره قوله في الروايات الاخر صاعا من تمر ، و قد قال البيهقي فيما بعد باب جريان الربا في كل مطعوم . و استدل على ذلك بحديث الطعام مثلا بمثل و ذكر في ابواب الربا حديث المصراة ثم قال : المراد بالطعام في هذا الخبر التمر على هذا المأد بالطعام في حديث أبي سعد الاصناف التي ذكرها فيما بعد و هو الطعام بها و يدل على ذلك ما في صحيح البخارى في هذا الحديث و كان طعاما الشعير و الزبيب و الاقط و التمر ، و في صحيح مسلم : كنا نخرج زكاة الفطر من ثلاثة اصناف : صاعا من تمر صاعا من اقط صاعا من شعير ، و للنسائي : كنا نخرج في عهده عليه السلام : صاعا من تمر أو صاعا من اقط أو صاعا من شعير و لا نخرج غيره و لا ذكر للبر في شيء من =

كتاب الحجّة (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

= ذلك . فمن فسرهُ بالبر كاليهقي و الرافعي وغيرهما فقد خالف القرآن و الاحاديث و يان ابي سعيد و غيره و عرف المدينة .

الثاني : ان قيل قد ذكر في الرواية التي ذكرها اليهقي بعد من طريق ابن اسحاق قلنا : الحفاظ يتوقون ما ينفرد به . كذا قال اليهقي في باب قتل ما له روح و قد ذكر ابو داود هذا الحديث ثم قال : رواه ابن علية و عبدة و غيرهما عن ابن اسحاق عن عبد الله عن عياض عن ابي سعيد بمعناه و ذكر رجل واحد فيه عن ابن علية او صاعا من حنطة و ليس بمحفوظ ثنا مسدد ثنا اسمعيل ليس فيه ذكر الحنطة و ذكر معاوية بن هشام عن الثوري عن زيد بن اسلم عن عياض عن ابي سعيد نصف صاع من بر و هو وهم من معاوية بن هشام او غيره ممن رواه عنه . انتهى كلامه ، و قد اساء عبد الحق في احكامه اذ قال زاد ابو داود في هذا الحديث او صاع حنطة لان هذا يوم ان هذه الزيادة متصلة عند ابي داود و ليس كذلك هكذا تعقبه عليه ابن القطان ، و قال الشيخ في الامام و روى ابن خزيمة في مختصر المختصر بسند صحيح من حديث فضيل بن غزوان عن نافع عن ابن عمر قال : لم تكن الصدقة على عهد رسول الله صلى الله عليه و سلم الا التمر و الزبيب و الشعير و لم تكن الحنطة - اهـ . و اما ما رواه الحاكم فيه او صاعا من حنطة فقد اشار ابو داود الى هذه الرواية في سننه و ضعفها ، فقال : و ذكر فيه رجل واحد عن ابن علية او صاع حنطة و ليس بمحفوظ - اهـ . و قال ابن خزيمة فيه و ذكر الحنطة في هذا الخبر غير محفوظ ولا ادرى ممن الوهم و قول الرجل له او مدين من قمح دال على ان ذكر الحنطة في اول الخبر خطأ و وهم اذ لو كان صحيحا لم يكن لقوله او مدر من قمح معنى - اهـ . نقله الشيخ في الامام عنه ، و قد عرف تساهل الحاكم في تصحيح الاحاديث المدخولة - اهـ . و اين كان كثرة البر في زمنه صلى الله عليه و سلم ليكون طعامهم ، و قد قال ابو سعيد الخدري : و كان طعامنا الشعير و الزبيب و الاقط و التمر ، =

كتاب الحجة (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

= و قال ابن عمر : لم تكن الصدقة على عهد صلى الله عليه وسلم الا التمر و الزبيب و الشعير و لم تكن الحنطة اى باعتبار الكثرة و كان قليلا فى زمنه صلى الله عليه وسلم فلذا لم يخرج امره من الخاصة الى العامة كما اعوز البر فى الزمن الحاضر و اما كثر فى زمن عمر بن الخطاب و عائشة و معاوية رضى الله عنهم و لذا ورد فى البخارى و غيره فى حديث ابى سعيد فلما جاء معاوية و جاءت السمراء قال : ارى مدا من هذا يعدل مدين ، و فى حديث ابن عمر عند ابى داود و النسائى و الدارقطى : كان الناس يخرجون صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من شعير او تمر او سلت او زبيب ، قال عبد الله : فلما كان عمر و كثرت الحنطة جعل عمر نصف صاع حنطة مكان صاع من تلك الاشياء - اه ، و وقع فى نسخة ابى داود المطبوعة مع عون المعودة جعل عمر نصف صاع حنطة من تلك الاشياء ، و عليها شرح الشارح و هى خطأ . و الصواب ما ها فتنه و هذا هو السر لاختلافهم فى البر ان الواجب منه صاع او نصف صاع - تدبر .

الثالث : انه لو سلم ان البر ذكرنا فى حديث ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه و ان الواجب فيه صاعا من البر ، فى هذا الحديث ان معاوية قدره بنصف صاع و قال على المنبر : انى ارى ان مدين من سمراء الشام تعدن صاعا من تمر فأخذ بذلك الناس - الحديث ، و الصحابة متوافرون و عمر الناس فى الحديث ، و انهم خيد و بذلك و هذا يجرى مجرى الاحصاء و العجب من النووي حثت قال فى شرح مسلم ج ١ ص ٣١٨ انه فعل صحابى و قد خائفه ابو سعيد ، غيره من الصحابة ممن هو اظن صحبه منه و اعلم بحال النبي صلى الله عليه وسلم و قد اخبر معاوية بأنه رأى راء لافوا سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم - اه . كيف و قد وافقه غيره من الصحابة الجمة انغير بدليل قوله فأخذ الناس بذلك ، و لفظ الناس للعموم فكان اجماعا و كذلك ما اخرجه =

كتاب الحجّة (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

= البخاري و مسلم عن ايوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر على الذكر و الأثني و الحر و المملوك صاعا من تمر او صاعا من شعير فعدل الناس به مدين من حطة - اهـ ، و عنه ايضا كان الناس يخرجون صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من شعير او صاعا من تمر او سلت او زيب ، فلما كان عمر و كثرت الحنطة جعل عمر نصف صاع من حنطة مكان صاع من تلك الأشياء ، اخرجه ابو داود بسند جيد على شرط البخاري ما خلا الهيثم ابن خالد و هو ثقة وثقه ابو داود و العجلي ، و قال مطين في تأريخه كان ثقة كما في ج ١١ ص ٩٥ من التهذيب و تابعه على ذلك شعيب بن ايوب اخرجه الدارقطني في سننه و وثق شعيبا ، فدل هذا الحديث على اتفاق تقويم عمر و معاوية فهذا صريح في الاجماع على ذلك ولو صح عن النبي صلى الله عليه وسلم صاعا من بر لما جاز لهم اخراج نصف صاع لانه ربا ولا يضر مخالفة ابي سعيد لذلك بقوله : اما انا فلا ازال اخرجه لانه لا يقدح في الاجماع سيما اذا كان فيه الخلفاء الأربعة او نقول اراد بالزيادة على قدر الواجب تطوعا و له ان يفق ماله في سبيل الله تعالى فما بالصاع و كان هذا من دأب الصحابة انهم اذا عملوا بأمر في زمن النبي صلى الله عليه وسلم تابروا عليه تحريا للفضل ، ولذا قال : لا اخرج ابدا الا صاعا او نقول انه لم يرد به مخالفتهم و انه يخرج صاعا من البر مل اراد الاخراج من الاصناف التي كانوا يخرجونها في عهده عليه السلام . و قد صرح بذلك في رواية لمسلم قال : لا اخرج فيها الا الذي كنت اخرج في عهده عليه السلام صاعا من تمر او صاعا من زيب او صاعا من شعير او صاعا من اقط - اهـ ، ولا يضر ايضا قوله تلك قيمة معاوية لا اقبلها ولا اعمل بها فانه مختار في اتفاق ماله كله في سبيله تعالى و لكن الكلام في ان الصاع المذكور كان واجبا عليهم اولا ولا يثبت ذلك من القول المذكور ، و الجواب المذكور هو الجواب عن الصاع في الزيب =

كتاب الحجّة (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

= على الرواية المشهورة عن الامام ابى حنيفة انه كالبر ، و على الرواية الغير المشهورة عنه و هو قول صاحبين فلا حاجة الى الجواب ، و لعلها هي المختارة عند المحققين من الاحناف و العلم عند الله تعالى - هذا كله مأخوذ من الجوهر النقي و نصب الراية و السدائع و الطحاوى و راجع ص ٨٧ من معصر المختصر و البدائع ج ٢ ص ٧٢ و مشكل الآثار ص ٣٣٧ الى ص ٣٤٨ من الجزء الرابع و اختصاره في المختصر و الطحاوى بسط المقام في كتابه و راجع عمدة القارى و فتح القدير فانهما ايضا بسطاه على ما هو دأبهما في الخلافات ، و حديث ابى سعيد اخبر به الأئمة الستة و غيرهم في كتبهم و هو المدار عند المخالف ولا كلام في كونه مسندا او صحيحا .

الرابع : ان ابن حزم في المحلى تفوه بأن حديث ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه غير مسند و هو ايضا مضطرب فيه على ابى سعيد - اه ج ٦ ص ١٢٤ ، ثم اخرج طرق حديثه ثم قال : ففي بعض هذه الاخبار ابطال اخراج البر حمله ، و في بعضها اثبات الزيب و في بعضها تفوه و اثبات الاقط جملة ، و ليس فيها شيء غير ذلك و هم يعيرون الاخبار المسددة التي لا مغمز فيها بأقل من هذا الاضطراب كحديث ابطال تحريم الرضعة و الرضعتين و غير ذلك ، نعم انه ليس هذا كله خير مسند لانه ليس في شيء منه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم بذلك وأقره - اه ص ١٢٥ ، و لقد صدق المعلق في قوله : اخطأ المؤلف و شذ حداد في زعمه ان حديث ابى سعيد ليس مسندا و القاطع نذل على ان ذلك كان معلوما معه و فاعلى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، و ليس هذا من الاضطراب في شيء بل ان بعض الرواة يطلون و بعضهم يحصر و منهم من يدك شتتا و يسهر عن غيره و زائدة الثقة مقولة فالواحد جمع كل ما ورد في الروايات الصحيحة اذ لا تعارض بينها اصلا - انتهى . و أمثاله في كتابه كثيرة حبب بضعف صحيحها و يصحح ضعيفا و يوثق ضعيفا و يخرج ثقة اذا كان خلافاً معصوده و يتغالى فيه =

كتاب الحجة (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

= على ما لا يخفى .

الخامس : ان ابن حزم ترك الاحاديث المسندة و المراسلة الصحيحة الواردة في باب صدقة الفطر من اداء التمر و الشعير و الزبيب و الاقط ، و قال : لا يجزئ في صدقة الفطر الا الشعير او التمر فقط . اهـ ، و هو يشعب على ائمة الهدى و يشتمهم بالفاظ قبيحة اذا خالفوه في مزعماته الفاسدة و هالك حديث ابى سعيد و حديث ابن عمر و حديث ابن عباس و حديث ابى هريرة و غيرهم من الصحابة رضى الله عنهم ولذا قال المعلق عليه في تأمل في طريق الاحاديث الواردة في زكاة الفطر و فقه معناها مع اختلاف الفاظها عن الصحابة رضى الله عنهم علم ان ابن حزم لاحجة له في الاقتصار على اخراج التمر و الشعير و هذا معاوية بحضرة الصحابة رضى الله عنهم رأى مدين من سمراء الشام بدل صاع من الشعير او غيره ولم ينكر عليه ذلك احد اى اخراج القمح موضع الشعير و انما انكر ابو سعيد المقدار فرأى اخراج صاع من قمح (هذا في اعتقاد المعلق و الا الطحاوى قال غيره في مشكل الآثار فراجعه) و ابن عمر انما كان يخرج في خاصة نفسه ما كان يخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينكر على من اخرج غير ذلك . ولو رأى عمل الناس باطلا و هم الصحابة و التابعون لا نكروه اشد انكار و قد كان رضى الله عنه يتشدد في اشياء لا على سبيل التشريع بل على سبيل الحرج على الاتباع فقط كما كان ينزل في مواضع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ير احد من المسلمين ذلك واجبا و الزكاة انما جعلت لا غناء الفقراء عن الطواف يوم العيد و الاغنياء يتمتعون بما لهم و عيالهم و لينظر امرأ لنفسه هل يرى انه يغنى الفقير عن الطواف اذا اعطاه صاع تمر او صاع شعير في بلد مثل القاهرة (و الهند) في هذه الايام او ماذا يفعل بهما الفقير الا ان يطوف ليجد من يشتريهما بجنس من القيمة لibtاع لنفسه او لاولاده ما يتقوتون به . انتهى ، و هذه اسماء بنت ابى بكر تعطى زكاة الفطر صاعا من تمر صاعا من شعير او نصف صاع من بر و هذا جابر =

كتاب الحجة (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

= ابن عبد الله يقول: على كل مسلم مدان من قمح و هذا عمر بن الخطاب جعل نصف صاع حنطة مكان صاع من تلك الأشياء وهي الشعير و التمر و السلت و الزيب ، و هذا عثمان بن عفان قال : او نصف صاع من بر و هذا ابو هريرة قال : او نصف صاع من قمح ، و هذا ابن الزبير قال على المنبر : زكاة الفطر مدان من قمح ، و هذا ابن مسعود قال : مدان من قمح ، و هذا ابو سعيد قال : زكاة الفطر صاعا من اقط او صاعا من طعام او صاعا من زيب ، و هذا كله اخرج عنهم في المحلى ، و قد الزم المالكيين بقوله فخالقوا ابا بكر و عمر و عثمان و على ابن ابي طالب و عائشة و أسماء بنت ابي بكر و أبا هريرة و جابر بن عبد الله و ابن مسعود و ابن عباس و ابن الزبير و أبا سعيد الخدري و هو عنهم كله صحيح الا عن ابي بكر و ابن عباس و ابن مسعود رضى الله عنهم - اهـ ، فهو الشاغب المهول قد خالف الأحاديث و الآثار و الصحابة لا سيما الخلفاء الراشدين و جمهور التابعين . و هذا دبدنه في كل باب من ابواب الفقه عامله الله تعالى بما يليق به هذا ولا حاجة لى اليه الا ان الحديث ذوشبحون بل ذوقنون ، و هذا كله خارج عن موضوع التعليق و التصحيح لكن اذكر هنا اشياء له اخرى انموزجا لأهل العلم من باب زكاة الفطر . قال في ابتداء الباب زكاة الفطر من رمضان فرض واجب على كل مسلم كبير او صغير ذكر او انثى حر او عبد وان كان من ذكرنا جنينا في بطن امه عن كل واحد صاع من تمر او شعير - اهـ ، فقد اوجب هنا على جنين في بطن امه ايضا ، ثم قال في رقم (٧١٨) ج ٦ ص ١٤٢ و من ولد حين ايضاض الشمس من يوم فما بعد ذلك او اسلم كذلك فليس عليه زكاة الفطر - اهـ ، فقد ناقض نفسه و نسي ما قال فيما قبل و لقد صدق المعلق عليه في قوله فهذا تهافت من ابن حزم ، و الحق انها لا تجب عن الحمل اذ هو لا تتعلق به الأحكام حتى يولد حيا - انتهى الثانى انه قال : و ذكر و اما رويناه من طريق حسين عن زائدة ثنا عبد العزيز بن ابي رواد عن نافع عن ابن عمر كان الناس يخرجون =

كتاب الحج (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للامام محمد الشيباني

== صدقة الفطر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من شعير او تمر او زبيب او سلت - اهـ ، و لما كان هذا مخالفا لمزعمه انه لا يجزى في صدقة الفطر غير التمر و الشعير رده بقوله هذا لا يسند لانه ليس فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم بذلك و أقره ، و أيضا فان راوى هذا الخبر عبد العزيز بن ابي رواد وهو ضعيف منكر الحديث - اهـ ج ٦ ص ١٢٧ . الحديث رواه ابو داود و النسائي و الحاكم و صححه هو و الذهبي في مختصر المستدرک و سكت عنه ابو داود و شرط النسائي في سننه معلوم مشهور و عبد العزيز المذكور ثقة عابد و ثقة يحيى القطان و ابن معين و ابو حاتم قال : صدوق ثقة في الحديث متعبد ، و قال النسائي : ليس به بأس و قال : احمد رجل صالح ، و قال الحاكم : ثقة عابد مجتهد شريف النسب و أثني عليه غيرهم ايضا كما في التهذيب ، و لقد صدق المعلق و تغالى المؤلف في تضعيفه و تبع ابن حبان اذ زعم انه روى عن نافع عن ابن عمر نسخة موضوعة ، قال الذهبي في الميزان هكذا ، قال ابن حبان بغير بينة - اهـ ، و الناس في قول ابن عمر هم الصحابة رضى الله عنهم و من يكون سواهم في عهده صلى الله عليه وسلم ، و كيف لا يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم و الصحابة يخرجون الصدقة سنة بعد سنة و مرة بعد اخرى فهؤلاء هم الناس الذين ينكرهم ابن حزم و ثبت بقول ابي مجلز و جواب ابن عمر له حيث قال قلت لابن عمر ان الله قد اوسع و البر افضل من التمر يعنى في صدقة الفطر فقال له ابن عمر : ان اصحابي سلكوا طريقا فأنا احب ان اسلكه - اهـ ، فهذا ابن عمر قد ذكرنا انه كان لا يخرج الا التمر او الشعير ولا يخرج البر ، و قيل له في ذلك فأخبر انه في عمله ذلك على طريق اصحابه - اهـ ، قلت : هل انكر ابن عمر اخراج البر او قال : لا يجوز ولا يجزى في صدقة الفطر المقصود هذا لا محبوبة فعل نفسه فقول ابن عمر هذا لا يدل على عدم جواز البر في الصدقة و هو القائل ان عمر بن الخطاب جعل نصف صاع -

كتاب الحجة (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

بالطحن ^١ .

= حنطة بدل صاع من تلك الاشياء فهنا اخذ بفعله الذي لا يدل على عدم الاجزاء قطعاً و ترك قوله الذي اخبر به فعل عمر و عمل الناس عليه هذا اعجب من كل شيء ، الثالث انه اقترى على الامام مالك في رقم (٧٠٤ - ص ١١٨) حيث قال ، و قال مالك : ليست فرضاً - اه ، و قد قال مالك : في الموطأ تجب زكاة الفطر على اهل البادية كما تجب على اهل القرى و ذلك ان رسول الله صلى الله عليه و سلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس على كل حر و عبد ذكر او انثى من المسلمين - اه ، و نبه عليه المعلق ايضا بقوله فهو وهم منه او بمن نقل عنه - اه ، و مثل هذه الاقتراآت على الأئمة لا سيما على الامام ابي حنيفة و اصحابه كثيرة جداً - سألنا الله و إياه و الله يهدي سبيل الحق .

(١) قوله الريع بالطحن هكذا في جميع النسخ و لم افهم معنى اللفظ و الوجدان يحكم بالخطأ . و المسألة مشهورة بأن الدقيق و السويق كالحنطة و الشعير . قال في الدائع : و دقيق الحنطة و سويقها كالحنطة دقيق الشعير و سويقه كالشعير عندنا لان المنصوص عليه معلول بكونه ما لا متقوما على الاطلاق و ذكر المنصوص عليه للتبشير لانهم كانوا يتبايعون بذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه و سلم على ان الدقيق منصوص عليه لما روى عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه و سلم انه قال : ادوا قبل الخروج زكاة الفطر فان على كل مسلم مدين من قمح او دقيقه (قلت في اسناده كلام شديد) و روى عن ابي يوسف انه قال : الدقيق احب الى من الحنطة و الدراهم احب الى من الدقيق و الحنطة لان ذلك اقرب الى دفع حاجة الفقير - اه ج ٢ ص ٧٢ . و مثله في ج ٣ ص ١١٣ من المسوط ، و الاولى ان يراعى فيهما الفدر و القيمة احتياطاً - هداة . و راجع ج ٢ ص ٧٨ من رد المختار على الدر المختار ، والله تعالى اعلم بالصواب ، والصواب و الريع بالراء و العين المهملتين بينهما =

كتاب الحجة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للامام محمد الشيباني

باب زكاة اهل الكتاب و غيرهم من اهل الشرك

قال ابو حنيفة : لا صدقة على اهل الكتاب ^١ ولا على المجوسى فى شىء من اموالهم ^٢ و يقرون على دينهم و يكونون ^٣ على ما كانوا عليه و اذا اختلفوا فى العام الواحد مرارا الى بلاد المسلمين فليس عليهم فى كل سنة الا نصف العشر من اموالهم التى يختلفون بها .

و قال اهل المدينة مثل قول ابى حنيفة فى ذلك كله الا انهم قالوا : اذا ^٤ اختلفوا فى العام الواحد مرارا الى بلاد المسلمين التى ^٥ هى غير بلادهم فعليهم كلما ^٦ اختلفوا العشر لأن ذلك ليس بما صولحوا عليه ^٧ ولا بما شرط لهم .

و قال محمد بن الحسن : هؤلاء قوم من اهل الذمة يجرى عليهم احكام المسلمين حيث ما كانوا من ارض الاسلام لا يعشرون فى مال واحد فى السنة

= ياء تحثانية ، الزيادة و يقال : هذا طعام كثير الربيع ، و يقال : اذا اخرجت الارض الميهونة ربعا اى غلة لانها زيادة مغرب ، فعلى هذا لعل حرف «لا» سقط قل « يكون » - تأمل .

(١) اليهود و النصارى - زرقانى .

(٢) زاد فى الموطأ : و لا من مواشيهم ولا ثمارهم ولا زروعهم - اه .

(٣) فى جمع النسخ : و يكونوا - و هو خطأ ، و الصواب ما فى الموطأ : و يكونون .

(٤) و فى الموطأ : و ان اختلفوا .

(٥) الموصول مع صلته ليس فى الموطأ فهى زيادة لمحض التوضيح .

(٦) هكذا فى الموطأ ، و هو الأرجح ، و فى جميع نسخ الكتاب «لا» و معناها ايضا صحيح .

(٧) كذا فى الاصول ، و فى الموطأ «ما صالحوا عليه» بالمعروف .

كتاب الحجة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للامام محمد الشيباني

الامرة [واحدة] ^١ و ان اختلفوا به عشرين مرة .

أرأيت قول اهل المدينة ان هذا ليس مما صولحوا ولا مما شرط لهم
نفسه ^٢ فانما يمضى عليهم الحكم كما يمضى على المسلمين فكما ^٣ في المسلم لا يعشر

(١) ما بين المربعين ساقط من الاصول ، و زيد حسب اقتضاء المقام .

(٢) الكلام غير تام فلعل شيئاً من العبارة سقط من قلم الناسخ كما لا يخفى ، قال في ج ٢
ص ٣٦ من البدائع : ولا يؤخذ من المسلم اذا مر على العاشر في السنة الا مرة واحدة
لأن المأخوذ منه زكاة و الزكاة لا تجب في السنة الا مرة واحدة و كذلك الذي لانه
بقول عقد الذمة صار له ما للمسلمين و عليه ما على المسلمين و لأن العاشر يأخذ منه
باسم الصدقة و ان لم تكن صدقة حقيقية كالتغلي فلا يؤخذ منه في الحول الا مرة واحدة
و كذلك الحربى الا اذا عشره فرجع الى دار الحرب ثم خرج انه يعشره ثانياً وان
خرج من يومه ذلك لأن الاخذ من اهل الحرب لمكان حماية ما في ايديهم من الاموال
و ما دام هو في دار الاسلام فالحماية متحدة ما دام الحول باقياً فتجد حق الاخذ و عند
دخوله في دار الحرب و رجوعه الى دار الاسلام تتجدد الحماية فيجدد حق الاخذ
و اذا مر الحربى على العاشر فلم يعلم حتى عاد الى دار الحرب ثم رجع ثانياً فلم به
لم يعشره لما مضى لأن ما مضى سقط لا تقطاع حق الولاية عنه بدخوله دار الحرب ولو
اجتاز المسلم و الحربى ولم يعلم بهما العشر ثم علم بهما في الحول الثانى اخذ منهما لأن
الوجوب قد ثبت ولم يوحد ما يسقطه ، اه ص ٣٨ راجع - باب العاشر من كس ،
النفه و راجع الفصل فى العشور من كتاب الخراج للامام ابى يوسف ص ١٥٨
و سياتى شيء منه فى الحواشى .

(٣) لعل العبارة هكذا فكما ان المسلم لا يعشر او فكما ان فى مال المسلم لا يعشر

الامرة واحدة ، تأمل فيه .

كتاب الحجة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للإمام محمد الشيباني

الامرة [واحدة] ١ في السنة فكذلك الذي لا يعشر في السنة
الامرة واحدة . اخبرنا ابو حنيفة قال : حدثنا

- (١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و إنما زدته حسب ما يقتضيه المقام .
- (٢) اخرج الامام محمد في كتاب الآثار قال اخبرنا ابو حنيفة : قال حدثنا الهيثم عن
انس بن سيرين عن انس بن مالك رضي الله عنه قال كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه
يعت انس بن مالك رضي الله عنه مصدقا لأهل البصرة قال : فارادني ان اعمل له
قلت : لا ، حتى تكتب لي عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي كتب لك فكتب
لي ان آخذ من اموال المسلمين ربع العشر و من اموال اهل الذمة اذا اختلفوا بها
للتجارة نصف العشر و من اموال اهل الحرب العشر - انتهى ، و من ههنا ظهر لك
ان في كتاب الحجة وقع اختصار من ناقل الكتاب حتى اخلت النظم و فهم المراد
منه تدبر ، و رواه الامام ابو يوسف في آثاره من رقم (٤٤١) ص ٨٩ قال حدثنا
يوسف عن ابيه عن ابن حنيفة عن الهيثم عن انس بن سيرين عن انس بن مالك رضي الله
عنه انه اراد ان يستعمله فقال : لا ، حتى تكتب لي عهد عمر الذي كتبه لانس ان
يخذ من اهل الحرب العشر و من اهل الذمة نصف العشر و من المسلمين ربع العشر -
انتهى ، و بهذا السند اخرجه الامام ابو يوسف في ص ١٦١ من كتاب الخراج قال
و حدثنا ابو حنيفة عن الهيثم عن انس بن سيرين عن انس بن مالك قال بعثني عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه على العشور و كتب لي عهدا ان آخذ من المسلمين بما اختلفوا
فيه لنجاراتهم ربع العشر و من اهل الذمة نصف العشر و من اهل الحرب العشر -
انتهى ، و قال ايضا : و حدثني محمد بن عبد الله عن انس بن سيرين قال : ارادوا ان
يستعملوني على عشور الابل (بضم الهمزة و الباء الموحدة و تشديد اللام) فأبيت
فلقيني انس بن مالك فقال : ما يمنعك ؟ قلت : العشور اخبث ما عمل عليه الناس قال =

كتاب الحجة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للإمام محمد الشيباني

= فقال لي لا تفعل عمر صنعه فجعل على اهل الاسلام ربع العشر و على اهل الذمة نصف العشر و على المشركين ممن ليس له ذمة العشر - انتهى ، و راجع كتب الرجال من محمد بن عبد الله شيخ ابني يوسف رحمه الله و الآثار رواه عبد الرزاق في مصنفه كما في نصب الراية اخبرنا هشام بن حسان عن انس بن سيرين قال بعثني انس بن مالك على الالة (هكذا في الزيلى بفتح الهمزة و سكون الياء التحانية مدينة بين مصر و الحجاز ، و الأصوب عندى الالة كما في كتاب الخراج بلدة على شاطئ دجلة البصرة) فاخرج لي كتابا من عمر بن الخطاب يؤخذ من المسلمين من كل اربعين درهما درهم و من اهل الذمة من كل عشرين درهما درهم و ممن لا ذمة له من كل عشرة دراهم درهم - اه ، اخبرنا الثوري و معمر عن ايوب عن انس بن سيرين به قال الزيلى : و رواه محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله في كتاب الآثار - انتهى ، واخرجه الطحاوي ايضا في شرح الآثار ج ١ ص ٣١٣ ، قال و روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ما قدما وافق هذا (اشارة الى ما رواه عنه عليه السلام قبله) حدثنا ابو بشر الرقي قال : حدثنا معاذ العنبري عن ابن عون عن انس بن سيرين قال ارسل الى انس ابن مالك فابطأت عليه ثم ارسل الى فأتيته فقال : اني كنت ارى اني لو امرتك ان تعض على حجر كذا و كذا ابتغاء مرضاتي لفعلت اخترت لك امرا فكرهته او اكتب لك سنة عمر رضى الله عنه قال قلت : اكتب لي سنة عمر رضى الله عنه قال : فكذب اخذ من المسلمين من كل اربعين درهما درهما و من اهل الذمة من كل عشرين درهما درهما و ممن لا ذمة له من كل عشرة دراهم درهما ، قال قلت : من لا ذمة له ، قال الروم كانوا يقدمون من الشام - اه ، قال الطحاوي فلما فعل هذا عمر رضى الله عنه بحضرة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكره عليه منهم احد منكر كان ذلك حجة و اجماعا منهم عليه - انتهى . و الآثار ذكره ابن حزم في ج ٦ ص ١١٥ من المحلى .

كتاب الحجة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للإمام محمد الشيباني

الهيثم^١ عن انس بن سيرين عن انس بن مالك رضى الله عنه قال : كان عمر رضى الله عنه يبعث انسا مصدقا لأهل البصرة فسأله^٢ عن عهد عمر الذى كتب له فكتب الى^٣ ان خذ من اموال المسلمين ربع العشر من اموال اهل الذمة اذا اختلفوا بها للتجارة نصف العشر و من اموال الحربى العشر^٤.

(١) وقع فى كتاب الخراج لأبى يوسف حدثنا ابو حنيفة عن القاسم - الخ ، و هو تصحيف و خطأ ، و الصواب « الهيثم » و هو ابن حبيب الصيرفى من شيوخ الامام ابى حنيفة رحمه الله فكتبه .

(٢) القاعل المتكلم هو انس بن سيرين و المنصوب راجع الى انس بن مالك رضى الله عنه ، و العبارة سقطت من البين من الكاتب و لذا نقلت الاثر بتمامه و اختلاف الفاظه من الكتب وان كان فيه شئ من الطول ولا حرج فيه اذا كان مفيدا و اختلاف الالفاظ فى المتن يفيد المجتهدين فى استنباط المسائل الفرعية .

(٣) قد عرفت من طرق الاثر ان كتب الى و كتب لى و كذا خذ و ان آخذ كلها صحيحة كما عرفت من اختلاف الالفاظ المنقولة فى الاثر هذا .

(٤) وقد روى مثل ذلك عن عمر بن عبد العزيز الخليفة الراشد قال الطحاوى : حدثنا ابو بكرة و ابراهيم بن مرزوق قالوا ثنا ابو عامر قال ثنا ابن ابى ذئب عن عبد الرحمن ابن مهران ان عمر بن عبد العزيز كتب الى ايوب بن شرحبيل ان خذ من المسلمين من كل اربعين دينارا دينارا و من اهل الكتاب من كل عشرين دينارا دينارا اذا كانوا يدبره نها (للتجارة) ثم لا تأخذ منهم شيئا حتى رأس الحول فاني سمعت ذلك من سمع النبي صلى الله عليه و سلم يقول ذلك - انتهى ، قال الطحاوى : ففى هذا الحديث امر رسول الله صلى الله عليه و سلم المصدقين ان يأخذوا من اموال المسلمين ما ذكرنا و من اموال اهل الذمة ما وصفنا - انتهى .

كتاب الحجّة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا ابو حنيفة عن ابي صخرة^١ المحاربي عن زياد بن حدير قال: بعثه

(١) هذا هو الصواب واسمه جامع ، و في الاصول ابي ميمونة و هو خطأ ، والاثار
اخرجه الامام محمد بهذا الاسناد في كتاب الآثار : ايضا محمد قال اخبرنا ابو حنيفة
عن ابي صخرة المحاربي عن زياد بن حدير قال : بعثه عمر بن الخطاب رضي الله عنه
مصدقا الى عين التمر فأمره ان يأخذ من المصلين من اموالهم ربع العشر و من اموال
اهل الذمة اذا اختلفوا بها للتجارة نصف العشر و من اموال اهل الحرب العشر ، قال محمد
و بهذا كله نأخذ فأما ما اخذ من المسلمين فهو زكاة فيوضع في موضع الزكاة للفقراء
و المساكين و من سمي الله في كتابه و ما اخذ من اهل الذمة و من اهل الحرب و وضع
موضع الخراج في بيت المال للمقاتلة - انتهى ، و اخرجه الامام ابو يوسف ايضا في
آثاره من رقم (٤٤٢ - ص ٩٠) بهذا الاسناد بمثله ، و ابو صخرة المحاربي الكوفي من
رجال الستة و زياد بن حدير مصفرا بالمهملتين هو الاسدي الكوفي من رجال ابي داود
وثقه ابو حاتم و غيره كما في كتب الرجال ، و اخرجه الزيلعي في نصب الراية و عزاه
الى كتاب الآثار لمحمد رحمه الله ثم قال : و بهذا السند رواه ابو عبيد القاسم بن سلام
في كتاب الاموال حدثنا ابو معاوية عن الاعمش عن ابراهيم بن مهاجر عن زياد
ابن حدير به و قد روى مرفوعا رواه الطبراني في معجمه الاوسط حدثنا محمد بن حامان
الجندب ساوري ثنا زنيج ابو غسان ثنا محمد بن المعلى ثنا اشعث عن ابن سيرين عن
انس بن مالك قال : فرض رسول الله صلى الله عليه و سلم في اموال المسلمين في كل
اربعين درهما درهما و في اموال اهل الذمة في كل عشرين درهما درهما و في اموال
من لا ذمة له في كل عشرة دراهم درهما - انتهى ، قال الطبراني : لم يسند هذا الحديث
الا محمد بن المعلى تفرد به زنيج و قد رواه ايوب و سلمة بن علقمة و يزيد بن ابراهيم
و جرير بن حازم و حبيب بن الشهيد و الهيثم بن حبيب الصيرفي و جماعة عن انس =

كتاب الحجة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للامام محمد الشيباني

عمر بن الخطاب رضى الله عنه مصدقا الى عين التمر^١ فأمره ان يأخذ من المسلمين من اموالهم ربع العشر و من اموال اهل الذمة اذا اختلفوا بها للتجارة نصف العشر و من اموال اهل الحرب العشر .

اخبرنا قيس بن الربيع الاسدي^٢ قال^٣ اخبرنا عاصم بن

== ابن سيرين عن ابن مالك ان عمر بن الخطاب فرض فذكر الحديث - انتهى كلامه بحروفيه .

(١) هذا هو الصواب كما في آثار محمد وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ونصب الراية و الدراية و غيرها من الكتب ، وفي الأصول «الى غير التين» و هو تصحيف فاحش ، و عين التمر بلدة قريبة من الأنبار غربي الكوفة بقرى بها موضع يقال له شغاثا منها يجلب القصب و التمر الى سائر البلاد و هي على طرفي البرية و هي قديمة اقتتحها المسلمون في أيام أبي بكر رضى الله عنه على يد خالد رضى الله عنه في سنة اثنتى عشرة للهجرة عنوة؛ كذا في تعليق آثار أبي يوسف نقلًا عن معجم اللدان . و في آثار أبي يوسف « على عين التمر » مكان « الى عين التمر » و هو الأرجح عندي .

(٢) هو أبو محمد الكوفي . قال حاتم بن الليث الجوهري عن عصفان : قبس ثقة يوثقه الثوري و شعبة ، و عن أبي الوليد كان قبس ثقة حسن الحديث و سفيان و معاذ يحسان الثناء عليه ، و عن ابن عيينة : ما رأيت بالكوفة اجود حديث من قيس ، و قال ابن عدي عامة رواياته مستقيمة ، و القول فيه ما قال شعبة و انه لا بأس به - كذا في التهذيب .

(٣) اخرجه بهذا السند الامام ابو يوسف في ص ١٦١ من كتاب الخراج قال : حدثنا عاصم بن سليمان عن الحسن قال : كتب ابو موسى الأشعري رضى الله عنه الى عمر ابن الخطاب رضى الله عنه ان تجارا من قنصا من المسلمين يأتون ارض الحرب فيأخذون منهم العشر قال فكتب اليه عمر : خذ انت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين و خذ ==

كتاب الحجة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للامام محمد الشيباني

سليمان^١ عن الحسن البصري^٢ قال : كتب ابو موسى^٣ رضى الله عنه الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه^٤ ان تجارا من تجار المسلمين يدخلون ارض

= من اهل الذمة نصف العشرو من المسلمين من كل اربعين درهما درهما و ليس فيما

دون المائتين شيء فاذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم و ما زاد فبحسابه - انتهى .

(١) هو لاحول ابو عبد الرحمن البصري من رجال الستة - راجع ترجمته في ج ٥

ص ٩٢، ٩٢ من التهذيب و عاصم لقي الحسن كما في ترجمة الحسن البصري من التهذيب

ج ٢ ص ٢٦٤ عن عاصم الاحول قلت للشعبى : لك حاجة ؟ قال : نعم ، اذا اتيت

البصرة فاقرأ الحسن من السلام - الخ .

(٢) الحسن روى عن ابي موسى الاشعري كما في التهذيب فالاسناد متصل حسن .

(٣) و هو الاشعري رضى الله عنه كما في الخراج .

(٤) قال الامام ابو يوسف في كتاب الخراج : حدثني اسمعيل بن ابراهيم بن مهاجر

قال : سمعت ابي يذكر قال سمعت زياد بن حدير قال : اول من بعث عمر بن الخطاب

رضى الله عنه على العشور انا ، قال فأمرني ان لا اقتش احدا و ما مر على من شيء

اخذت من حساب اربعين درهما درهما واحدا من المسلمين و من اهل الذمة من كل

عشرين واحدا و ممن لا ذمة له العشر قال : و أمرني ان اغلظ على نصارى بنى تغلب

و قال : انهم قوم من العرب و ليسوا بأهل كتاب فلعنهم يسلمون ، قال و كان عمر قد

اشترط على نصارى بنى تغلب ان لا ينصروا ابتاءهم . قال : و حدثنا السري بن اسمعيل

عن عامر الشعبي عن زياد بن حدير الامدي ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه بعث

على عشور العراق و الشام و أمره أن يأخذ من المسلمين ربع العشرو من اهل

الذمة نصف العشرو من اهل الحرب العشر فمر عليه رجل من بنى تغلب من نصارى

العرب و معه فرس فقوموها بعشرين الفا فقال : اعطى الفرس وخذ منى تسعة عشر

الفا او أمسك الفرس و أعطى الفا . قال : فأعطاء الفا و أمسك الفرس قال : ثم مر عليه =

كتاب الحجّة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للامام محمد الشيباني

= راجعاً في سته فقال له : اعطى الفا اخرى فقال له التغلبي : كلما مررت بك تأخذ منى الفا ، قال نعم ، قال : فرجع التغلبي الى عمر بن الخطاب فوافاه بمكة و هو في بيت فاستأذن عليه ، فقال من انت ؟ فقال : رجل من نصارى العرب و قص عليه قصته فقال له عمر : كفيت و لم يزده على ذلك ، قال : فرجع التغلبي الى زياد بن حدير و قد وطن نفسه على ان يعطيه الفا اخرى فوجد كتاب عمر قد سبق اليه من مر عليك فاخذت منه صدقة فلا تأخذ منه شيئاً الى مثل ذلك اليوم من قابل الا ان تجد فضلاً ، قال فقال الرجل : و الله كانت تقسى طية ان اعطيك الفا و انى اشهد الله انى برئى من النصرانية و انى على دين الرجل الذى كتب اليك هذا الكتاب ، قال و حدثنا عبد الرحمن ابن عبد الله المسعودى عن جامع بن شداد عن زياد بن حدير انه مد جبلاً على الفرات فمر عليه رجل نصرانى فأخذ منه ثم انطلق فباع سلعته ، فلما رجع مر عليه فاراد ان يأخذ منه فقال : كلما مررت عليك تأخذ منى فقال : نعم ، فرحل الرجل الى عمر بن الخطاب فوجده بمكة يخطب الناس و هو يقول : الا ان الله جعل البيت مثابة يعنى لا يأخذن من حرم الله جل و علا شيئاً يظلم به احداً او يحمل شيئاً من الحرم يردّه الى بيته فى الحل فلا اعرفن من اتقص احداً من مثابة الله الى بيته شيئاً قال قلت له : يا امير المؤمنين انى رجل نصرانى مررت على زياد بن حدير فأخذ منى ثم انطلقت فعت سلعتى ثم اراد ان يأخذ منى قال : لس له عليك فى مالك فى السنة الا مرة واحدة ثم نزل فكتب اليه فى " و مكثت اياماً ثم اتيته ، فقلت له : انا الشيخ النصرانى الذى كلمتك فى زياد فقال : انا الشيخ الحنفى قد قضيت حاجتك ، قال و حدثنا عبد الملك بن جريج عن عمرو بن شعيب ان اهل منبج قوم من اهل الحرب و راء البحر كتبوا الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه : دعنا ندخل ارضك تجاراً ، قال : فشاور عمر اصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم فى ذلك فأشاروا عليه به فكانوا اول من عشر من اهل الحرب =

كتاب الحجّة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للإمام محمد الشيباني

= قال : و حدثني يحيى بن سعيد عن زريق بن حبان و كان على مكس مصر قد ذكر ان عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه كتب اليه ان انظر من مر عليك من المسلمين فخذ مما ظهر من اموالهم العين و مما ظهر من التجارات من كل اربعين دينارا دينارا وما نقص فحساب ذلك حتى يلع عشر بن دينارا فان نقصت تلك الدنانير فدعها ولا تأخذ منها شيئا و إذا مر عليك اهل الذمة فخذ مما يديرون من تجاراتهم من كل عشرين دينارا دينارا فما نقص فحساب ذلك حتى تبلغ عشرة دنانير ثم دعها فلا تأخذ منها شيئا و اكتب لهم كتابا بما تأخذ منهم الى مثلها من الحول - انتهى ، نقلت هذا كله ردا على ابن حزم في المحلى حيث انكر في رابعة النهار طلوع شمس و تغلغل بعد نقل آثار عمر رضى الله عنه من موطأ مالك و صاح من غير حجة بأنه قال : و خالفها الخنفون في وضعهم ذلك مرة في العام فقط و ليس ذلك في هذه الآثار - انتهى ، و الخنفية وضعوا ذلك على امر عمر القاروق بذلك حيث قال : لا تأخذ في الحول الا مرة واحدة و به امر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز و هذا كله بعد مشاورة اصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم فأشاروا عليه بذلك فصار اجماعا منهم على ذلك و فارجع البصر هل ترى من فطور ثم ارجع البصر كرتين ينقلب اليك البصر خاسئا و هو حسير ، و عدم ذكر بعض الرواة لا يدل على عدم وجوده و نفيه رأسا و الرواة قد يذكرون شيئا و قد يسكتون عنه و الراوى قد يختصر و يقتصر على ما هو مراده من الرواية و قد يريه و مفصلا و لا تعارض بين الوقف و الرفع اذا كان الرفع ثقة و قد سبق من الطبراني حديث مرفوع و بهذه الآثار يثبت ان له اصلا اصيلا و عمر رضى الله عنه شأنه ارفع ان يخالف رسول الله صلى الله عليه و سلم و ليس في آثار عمر و غيره اختلاف في ذلك كما فهم ابن حزم و امر عمر بن الخطاب رضى الله عنه في اموال التجارات يدخلون بها في دار الاسلام لا في الاراضى و الدور حتى =

كتاب الحجّة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للامام محمد الشيباني

الحرب فيؤخذ منهم العشر فكتب اليه اذا دخل تجار اهل الحرب ارضك
تخذ منهم العشر وخذ من تجار اهل الذمة نصف العشر وخذ من اموال
المسلمين من كل مائتين خمسة فما زاد ففي كل اربعين درهما درهم .

== يستدل بحديث عمار و ابن مسعود و عثمان بن حنيف في مساحة الارض على خلاف
ذلك و اين هذا من ذلك و ابن حزم يدعى دعاوى من غير حجة هذا .

(١) كلمة اذا ، لا تدل على التكرار حتى قيل هذا اللفظ يدل على تكرار الصدقة بتكرر
دخول المشركين في دارنا ، اللهم الا ان يكون مراده بذلك ان الحربى اذا انطلق
الى دار الحرب ثم جاء منها في تلك السنة الى دارنا يؤخذ منه ثانيا لان الحماية الاولى
انقطعت بدخوله دار الحرب و بمجيئه ثانيا دار الاسلام تجددت فتجدد الصدقة كما
تقدم و الا فالذهب و الآثار كما عرفت على انه لا يؤخذ الصدقة من التجارة في العام
الا مرة واحدة و الاختلاف يتنا و بين المالكية في هذا كما قال الامام محمد
رحمه الله تعالى .

(٢) لفظ درهم ، سقط من جميع النسخ ولا بد منه كما هو ظاهر .

(مزيدة لزيادة الخبرة) قال الامام محمد في الموطأ (ص ١٧٥) باب العشر :
اخبرنا مالك حدثنا الزهري عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر ان عمر كان
ياخذ من التبط من الحنطة و الزيت نصف العشر يريد ان يكثر الحمل الى المدينة و ياخذ
من القطنية العشر قال محمد : يؤخذ من اهل الذمة بما اختلفوا فيه للتجارة من قطنية او غير
قطنية نصف العشر في كل سنة و من اهل الحرب اذا دخلوا ارض الاسلام بأمان
العشر من ذلك كله و كذلك امر عمر بن الخطاب زياد بن حدير و أنس بن مالك
حين بعثهما على عشور الكوفة و البصرة و هو قول ابى حنيفة رحمه الله . انتهى .
و التبط جيل من الناس كانوا ينزلون سواد العراق ثم استعمل في اخلاط الناس ==

كتاب الحجّة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للامام محمد الشيباني

= و عوامهم، و الجمع انباط مثل سبب و أسباب نقله الفاضل اللكنوى عن المصباح في التعليق و القطنية بكسر القاف و سكون الطاء فنون فتحة مشددة كالعدس و الخنص و اللويا، و في التهذيب: القطنية اسم جامع للجبوب التي تطبخ كالعدس و الباقلا و اللويا و الحصة و الارز و السمسم وغير ذلك؛ كذا في شرح القارى نقله الفاضل اللكنوى في التعليق.

(اطلاع اخر) عن سعيد بن زيد بن عمرو بن ثعلبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا معشر العرب احموا الله اذ رفع عكم العشور. و في حديث آخر قال صلى الله عليه وسلم: ليس على المسلمين عشور انما العشور على اهل الذمة، قال الطحاوى: ان العشر الذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم رفعه عن المسلمين هو العشر الذي كان يؤخذ في الجاهلية و هو خلاف الزكاة و كانوا يسمونه المكس و هو الذي روى عقبة بن عامر فيه عنه صلى الله عليه وسلم قال: لا يدخل الخنة صاحب مكس يعني عاثرا فهذا هو العشر المرفوع عن المسلمين و أم الزكاة فلا و قد بين ذلك ايضا في حديث حرب بن عبيد الله عن رجل من اخواله انه صلى الله عليه وسلم استعمله على الصدقة و عليه الاسلام و اخره بما يأخذ فقال: يا رسول الله: كل الاسلام قد علمته الا الصدقة فأعشر المسلمين؟ فقال له صلى الله عليه وسلم: انما يعشر اليهود و النصارى. ففيه انه صلى الله عليه وسلم بعثه على الصدقة و أمره ان لا يعشر المسلمين و انما العشور على اليهود و النصارى فدل ذلك على ان العشر الذي ليس على المسلمين المأخوذ من اليهود و النصارى هو خلاف الزكاة لأن ما يؤخذ من النصارى و اليهود انما هو حق للمسلمين واجب عليهم كالجزية الواجبة للمسلمين عليهم و الزكاة ليست كذلك لأنها تؤخذ طهارة لرب المال و هو مثاب على ادائها و ما يؤخذ من اليهود و النصارى ليس طهارة لهم ولا هم مثابون عليه فرفع من المسلمين ما لا ثواب لهم فيه و أقر على اليهود و النصارى =

باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله

قال أبو حنيفة رحمه الله : إذا قال الرجل كل مال لي في سبيل الله فإنه يتصدق بماله^١

= فلا يخالف ما ثبت عن عمر رضي الله عنه و الصحابة رضي الله عنهم - تدبر .
(١) هذا الباب مناسب باب الايمان و النذور ولذا ذكره الامام محمد في الموطأ في ذلك الباب و ذكره في موضعين من كتاب الآثار في آخر ابواب الزكاة قيل كتاب المناسك كما في كتاب الحجة و في باب الخيار في الكفارة و الذي يجعل ماله في المساكين من ابواب الايمان من الآثار قال الامام في الموطأ باب الرجل : يقول ماله في رتاج الكعبة : اخبرنا مالك اخبرني ايوب بن موسى من ولد سعيد بن العاص عن منصور ابن عبد الرحمن الحجبي عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت : فيمن قال : مالي في رتاج الكعبة يكفر ذلك بما يكفر اليمين ، قال محمد : قد بلغنا هذا عن عائشة رضي الله عنها وأحب اليها ان يني بما جعل على نفسه فيتصدق بذلك و يمسك ما يقوته فاذا افاد مالا تصدق بمثل ما كان امسك و هو قول أبي حنيفة و العامة من فقهاءنا - انتهى . انظر منصور بن عبد الرحمن المذكور ثقة ثبت وثقه النسائي و ابن حبان و ابن سعد ، و قال ابو حاتم : صالح الحديث ، وأثنى عليه احمد و ابن عينة ، و روى عنه الكبار و هو من رجال البخاري و مسلم ولم يذكر احد فيه جرحا لكن لما جاء هو في اسناد حديث يخالف ابن حزم تعالى في تضعيفه و قال : ليس بالقوى ولا يعاب به و ابن هو من احمد و ابن عينة و النسائي و أبي حاتم و ابن سعد و ابن حبان و البخاري و مسلم و ابن داود و غيرهم و المحلى مملوءة بأمثاله .

(٢) من اموال الزكاة الذهب و الفضة و اموال التجارة و البقره و الغنم و الابل السائمة و أما ما كان لغير التجارة كالرقيق والدور و الأرضين و المتاع فهي و ان =

كتاب الحجة (باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله) للإمام محمد الشيباني

كله و يمسك ما يقوته^١ فاذا افاد مالا تصدق بمثل ما كان امسك . وكذلك^٢
اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم فيمن جعل ماله صدقة في المساكين انه
يتصدق به ويمسك ما يقوته^٣ فاذا افاد مالا تصدق بمثل ما كان امسك .

= كانت مالا لا تدخل في هذا النذر الا اذا نوى ذلك وعناه فيدخل فيه و يتصدق
به ايضا عندنا كما يأتي من كتاب الآثار فلا يرد ما تغفل به ابن حزم في المحلى من
غير فهم و تدبر كما هو دأبه .

(١) اي قدر ما يحتاج اليه لئلا يلجئ الى مذلة السؤال و التكفف .

(٢) و أخرجه الامام محمد بهذا الاسناد في باب الرجل يجعل ماله للمساكين من
كتاب الآثار ص ٥٥ : محمد قال : اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : اذا
جعل الرجل ماله في المساكين صدقة فليظر الى ما يسهه و يسه عياله فليمسكه
و ليتصدق بالفضل فاذا ايسر تصدق بمثل ما امسك قال محمد : و به نأخذ و هو قول
ابي حنيفة و انما عليه ان يتصدق من ماله بأموال الزكاة الذهب و النفضة و المتاع
للتجارة و الابل و البقر و الغنم السائمة فأما المتاع و الرقيق و الدور و غير ذلك مما
ليس للتجارة فليس عليه ان يتصدق به الا ان يكون عناه في يمينه . انتهى . و بهذا
الاسناد أخرجه في باب الخيار في الكفارة و النوى يجعل ماله في المساكين ثم
قال محمد : و بهذا كله نأخذ و هو قول ابي حنيفة رحمه الله . انتهى . و كذا أخرجه
الامام ابو يوسف ص ٩٢ من رقم (٤٤٩) من آثاره و ما ذكره ابن حزم في
ج ٨ ص ١٣٠ ١٤٠ من المحلى في ذيل قول من قال : يتصدق بجميعه من الآيات
و الأحاديث كلها دلائل و براهين لمذهب الامام ابي حنيفة و أصحابه و هو لم يفهم ذلك
و لم ينضج عنده مسلك الامام و مذهبه في كتاب الآثار و الحجة و الموطأ فتدبر
ولا تلتفت الى قيل و قال ان كنت من الرجال .

(٣) و كان في الأصول « و يمسك بقوته » و الأرجح الأصح ما اخترته .

كتاب الحجة (باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله) للإمام محمد الشيباني

و قال اهل المدينة : اذا قال كل مال لي في سبيل الله [ثم يحنث] ^١ فانه يجعل ثلث ماله في سبيل الله .

و قال محمد بن الحسن : وكيف قلم ينفذ ثلث ماله في ذلك ؟ قالوا للحديث الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في امر ابي ^٢ لبابة حين تاب الله عليه .

قال محمد : انما قال ابو لبابة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين تاب الله عليه : يا رسول الله ! اهجر دار قومي التي اصبحت فيها الذنب فأجارك وأخلع من مالي صدقة الى الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يحزبك من ذلك الثلث ^٣ على وجه الابقاء عليه ، ولم يكن ابو لبابة جعل شيئاً [على نفسه] ^٤

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و انما زدته من موطأ مالك .

(٢) و كان في الأصول « ابو لبابة » بالرفع و هو خطأ كما لا يخفى .

(٣) الحديث أخرجه ابو داود في باب من تذر ان يتصدق بماله من كتاب الايمان و النذور حدثني عبيد الله بن عمر ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن ابيه انه قال للنبي صلى الله عليه وسلم - او ابو لبابة او من شاء الله - ان من توبني ان اهجر دار قومي التي اصبحت فيها الذنب و ان اخلع من مالي كله صدقة قال : يجرى عنك الثلث ، حدثنا محمد بن المتوكل ثنا عبد الرزاق قال اخبرني معمر عن الزهري قال اخبرني ابن كعب بن مالك قال : كان ابو لبابة - فذكر معناه ، و القصة لأبي لبابة : و رواه الزبيدي عن الزهري عن حسين بن السائب بن ابي لبابة مثله - انتهى .

(٤) اي على طريق الترحم عليه لا على سبيل الالتزام و الايجاب .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و انما زدته على مقتضى الحال ، و أبو لبابة رضى الله عنه لم يوجب على نفسه شيئاً ليكون قوله « تذر او وصية » معنى انما اردا =

كتاب الحجّة (باب الرجل يقول كل ما لي في سبيل الله) للإمام محمد الشيباني

ولا أوجه إنما قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : انخلع من مالي ، ولم يقل
اني قد فعلت ذلك فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يحزبك من
ذاك الثلاث على وجه لا يبتلاء ولم يكن و لبيعة أوجب شيئاً إنما قال : أريد
ان أفعّل ، ألا ترى أن رجلاً لو قال : أريد ان أطلق امرأتى ثلاثاً جميعاً ، قيل له
لا تفعل فإن هذا لا ينبغي فلو فعل و طلقها ثلاثاً وجب ذلك عليه ، وكذا
لو جاء يستفتي فقال : اني أريد ان أظاهر من امرأتى ، قيل له : لا تفعل فإن الله قد
جعل ذلك منكراً من القول و زوراً ، فلو فعل لزمه الظهار و لزمته الكفارة .

و لو أن رجلاً قال : اني أريد ان أحلف ان لا أكلم والدي أبداً ،
قيل له : لا تفعل فإن هذا لا ينبغي ، ولو جاء يستفتي و قد حلف ، قيل له : وجب
عليك و كليهما و كفر يمينك ، وكذلك " اذا استفتى الرجل فقال : اني أريد ان

= بهذا القول المشاورة عنه صلى الله عليه وسلم ولم ينذر و لم يوجب على نفسه حتى
يكون قوته مدراً و جواراً و رضى الإمام محمد بعده .

١١) يعنى انه يريد في اذن المستعين لاعتلاء عن لمس و جمع بعد فيسأل منه
صلى الله عليه وسلم اني أريد فعل هذا فما مراك فيه فقال : لا تفعل من يحزبك منه
ثلاث لأنك لم تجعل يدك على نفسه واجباً .

١٢) كيف نوب الإمام محمد المسألة " ويرت صحبة ، ففي هذا المراد ارادة هذا
"فعل الذى لم يفعل بعد " أما اذا حلف لزمه و شراب عليه حكمه .

١٣) ان لا يجوز من غير وجه "ضهار و "ضرورة الداعية اليه .

١٤) فانه حرام .

١٥) ابن ابن حزم الذى يقول هو قول في غيبة الفساد ولا يعرف عن احد قبل
اني حنيفة او لم ينظر ابراهيم النخعي فانه قاتل بذلك و هو قبل اني حنيفة و قد قال =

كتاب الحجة (باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله) للإمام محمد الشيباني

انخلع من مالي و أتصدق به على المساكين ، قيل له : ليس^١ ينبغي ان تدع

= قبل ذلك و قالت طائفة من نذر ان يتصدق بجميع ماله في المساكين فعليه ان يتصدق به كله صح ذلك من طريق عبد الرزاق عن معمر عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه ان رجلا سأله فقال : جعلت مالي في سبيل الله ، فقال ابن عمر : فهو في سبيل الله - انتهى ، و قال : و صح عن الشعبي و النخعي انهما كانا يلزمانه ما جعل على نفسه و هو قول عثمان البتي و الشافعي و الطحاوي - اهـ . او ليس ابن عمر و الشعبي و النخعي سلف لأبي حنيفة رحمه الله و هو يقول ولا متعلق له بقرآن ولا سنة ولا رواية سقيمة ولا قول سلف ولا قياس - اهـ ، ولا فرق بين قول ابن عمر و الشعبي و النخعي و بين قول أبي حنيفة كما هنا في التصديق بجميع المال و قد راعى الامام ابو حنيفة رحمه الله الجانبين جانب التصديق و لزوم النذر على المتصدق و جانبه حيث يترك منه ما يقوته حياته و يكفي لعياله الى مدة اليسار و الزروع و الثمار و الدور و المتاع و العيد كلها داخلة في ذلك اذا نواها بالنذر كما قاله الامام محمد في كتاب الآثار و الايمان و النذور كلها مبنية على العرف و الاصطلاح و رسوم الناس و اذا فرق بين الذهب و الفضة و أموال التجارة و بين المتاع و العيد و الدور لغير التجارة و اذا عني بالنذر كلها دخلت فيه جميعها غير ما يقوته اياه و اهله و عياله و قد خلط ابن حزم بين مسائل النذر و بين مسائل اليمين و أطال فيها بما لا طائل تحته و تفوه ما تفوه و ليس عنده دليل على ما ذهب اليه نفسه الا قياسه الفاسد و فهمه الكاسد الذي يظنه برهانا .

(١) ابن دندنة ابن حزم عند هذا التصريح من الامام محمد و في الصحيحين عن كعب ابن مالك فذكر حديث تخلفه عن تبوك انه قال لرسول الله صلى الله عليه و سلم ان من توبتي ان انخلع من مالي صدقة الى الله و رسوله فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم =

كتاب الحجة (باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله) للإمام محمد الشيباني

= امسك عليك بعض مالك فهو خير لك - انتهى ، و زاد مسلم فيه اني امسك سهمي الذي بخير - اه ، ما الفرق بين قول محمد رحمه الله و بين هذا الحديث فما في الحديث يقول به محمد هنا لكن تصدق ببعض و دع بعضا ولم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم لكعب بن مالك رضى الله عنه ما تريد بمالك لا يجوز او هو حرام او معصية و ليس بطاعة بل قال : امسك عليك بعض مالك فهو خير لك - اه ، و الخيرية عامة لا تنحصر في فرد ما كما لا يخفى ، و روى ابوداود عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان خير الصدقة ما ترك غنى او تصدق عن غنى و ابدأ بمن تقول - اه ، ما الفرق بين هذا الحديث و بين قول محمد : ليس ينبغي ان تدع عيالك عائلة و تفقر نفسك و الغنى يختلف باختلاف الناس و الاحوال و الازمان فكم من غنى محتاج عند غيره و كم من فقير غنى في مقابلة غيره أليس في الحديث : لو كان لي مال لفعلت مثل هذا هكذا و هكذا . او ما جاء في الحديث : لا حسد الا في الاثنين رجل اتاه الله المال فيقول هكذا و هكذا - الحديث ، فهل يكون هذا اصرافا كما زعم ابن حزم و انه لم يفهم بعد معنى الاسراف و التبذير الذي وقع في التنزيل و صاغ الآيات و الاحاديث على ما في ذهنه و قال ما قال بانه فهذه آثار متواترة متظاهرة بابطال الصدقة بما زاد على ما يبقى (لعله لا يبقى) غنى و اذا كان الصدقة بما يبقى غنى خيرا و أفضل من الصدقة بما لا يبقى فبالضرورة يدري كل احد ان صدقة بتلك الزيادة لا اجر له فيها بل سحطت من اجره فهي غير مقبولة و ما يتقن انه يحط من الاجر او لا اجر فيه من اعطاء المال فلا يحل اعطاؤه فيه لانه افساد للمال و اضاعة له و سرف و حرام - اه . انظر اولاً انه ينكر القياس و هو يقيس هنا شيئا بشيء و من له ادنى مسكة من الفهم و أدنى اشارة من العلم يعلم بداهة انه لا تلازم بين علم خيرية الشيء و افضليته و بين الحرمة و عدم الجواز و عند ابن حزم اذا لم يكن الشيء افضل كان حراما و الجواز =

كتاب الحجة (باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله) للإمام محمد الشيباني

عمالك عالة و تفقر نفسك و لكن تصدق ببعض و دع بعضا ، فان قال : في كم ترون ان أتصدق؟ قيل له : تصدق بالثلث لأن هذا هو الذي رخص رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم للمريض عند موته ان يجعل^١ له ثلث ماله و أبقى لورثته ثلثيه فكذلك نفسه في حياته .

و لو أنه اوجب شيئا لوجب عليه ، و قد بلغنا^٢ عن عائشة رضي الله عنها انها قالت في رجل قال : مالي في رتاج الكعبة^٣ انه يكفر ذلك ما يكفر اليمين

= و الاستحباب و الإباحة كله ساقط عنده فان الشيء اذا لم يكن افضل يمكن ان يكون جائزا او مباحا غير مكروه او حرام و فظائره في الأحاديث و الآثار كثيرة و من قال : ان الشيء اذا حط عن أجره صار حراما او غير مقبول عند الله تعالى و انظر لذلك كتاب الزهد و كتاب الرقاق و كتاب الجهاد من كتب الأحاديث و طالع الأحاديث بنظرة غائرة و فكر التي وردت في مراتب الأعمال و المؤمنين في الدنيا و الآخرة يتضح عندك تلبس ابن حزم و بدليسه و ليس هذا موضع تبسط^٤ إلا التنيه فقط .

(١) حرف « ان » ساقط من قوله : ان يجعل . من الأصول ولا بد منه ، و هذا ايضا برد على ابن حزم في قوله المذكور .

(٢) هذا البلاغ اسنده الامم محمد في الموطأ كما عرفت في اول الباب ، و قال الحافظ في التلخيص ج ٢ ص ٣٩٧ رواه مالك و البيهقي بسند صحيح و صححه ابن السكيت و روى ابو داود عن عمر نحوه من قوله - اه - .

(٣) و كان في الأصول «رياح الكعبة» و هو تصحيف ، و الصواب «رتاج الكعبة» و هو يكسر الراء المهملة و التاء الفوقانية و الجيم بمعنى الباب ، يقال جعل فلان ماله في رتاج الكعبة اي نذره لها هديا - كذا في المغرب و غيره فكفى عنها بالباب لأن =

كتاب الحجة (باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله) للإمام محمد الشيباني

و لو أن قائلًا قال هذا كان حسناً ، و الأمر الأول الذي قال ابو حنيفة

= الدخول اليها منه و هو عبارة عن التصديق في سبيل الله تعالى .

(١) لأنه ثبت عن عائشة و عمر رضي الله عنهما .

(٢) بالواو في جميع النسخ ، ولعله بالفاء تأمل معنى ما قاله به الامام فيه احتياط و هو

العمل بأقوى الدليلين منهما و فيه تلج النفس و مكوناتها بالاطمئنان ، و راجع ص ١٣٤

و ١٣٥ من الجزء الرابع من المبسوط للإمام السرخسي و قال في ج ص ٨٦ من البدائع

ولو قال : ما املك هدي او قال : ما املك صدقة يمسك بعض ماله و يمضي الباقي لأنه

اضاف الهدى و الصدقة الى جميع ما يملكه فيتناول كل جنس من جنس امواله و يتناول

القليل و الكثير الا انه يمسك بعضه لأنه لو تصدق بالكل لاحتاج الى ان يتصدق

عليه فيتضرر بذلك . و قد قال عليه الصلاة و السلام : ابدأ بنفسك ثم بمن تعول فكان

له ان يمسك مقدار ما يعلم انه يكفيه الى ان يكتسب فاذا اكتسب مالا تصدق بمثله

لأنه انتفع به مع كونه واجب الاخراج عن ملكه لجهة الصدقة فكان عليه عرضه كمن نفق

ماله بعد وجوب الزكاة عليه ولو قال : مالي صدقة فهذا على الاموال التي فيها الزكاة

من الذهب و الفضة و عروض التجارة و السوائم ولا يدخل فيه ما لا زكاة فيه

فلا يلزم ان يصدق بدور السكى و ثياب البدن و الاثاث و العروض التي لا يقصد بها

التجارة و العوامل و ارض الخراج لأنه لا زكاة فيها ولا فرق بين مقدار النصاب

وما دونه لأنه مال الزكاة الا ترى انه اذا انضم اليه غيره تجب فيه الزكاة و يعشر فيه

الجنس لا القدر و لهذا قالوا اذا نذر ان يتصدق بماله و عليه دين محبط انه يلزمه ان

يتصدق به لأنه جنس مال تجب فيه الزكاة و ان لم تكن واجبة فان قضى دينه به

لزمه التصديق بمثله لما ذكر فيما تقدم ، و هذا الذي ذكرنا استحسان و القياس ان

يدخل فيه جميع الاموال كما في فصل الملك لأن المال اسم لما يتمول كما ان الملك =

كتاب الحجة (باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله) للإمام محمد الشيباني
الأخذ بالنتمة الذي ليس في النفس منه شك ولا شبهة .

(آخر كتاب الزكاة)

= اسم لما يملك فيتناول جميع الأموال كالمالك وجه الاستحسان ان النذر يعتبر بالامر لان
الوجوب في الكل بإيجاب الله جل شأنه و انما وجد من العبد مباشرة السبب الدال على
إيجاب الله تعالى ثم الإيجاب المضاف الى المال من الله تعالى في الامر و هو الزكاة
في قوله تعالى « خذ من أموالهم صدقة » و قوله عز شأنه « و في أموالهم حق معلوم » و نحو
ذلك تعلق بنوع دون نوع فكذا في النذر و قد قال ابو يوسف : قياس قول ابي حنيفة
اذا حلف لا يملك مالا و لانية له و ليس له مال تجب فيه الزكاة يحث لأن اطلاق
اسم المال لا يتناول ذلك و قال ابو يوسف : ولا احفظ عن ابي حنيفة اذا نوى بهذا
النذر جميع ما يملك داره تدخل في نذره لأن اللفظ يحتمله و فيه تشديد على نفسه ، وقال
ابو يوسف : يجب عليه ان يتصدق بما دون النصاب ولا احفظه عن ابي حنيفة رحمه الله .
و الوجه ما ذكرنا و اذا كانت له ثمرة عشرية او غلة عشرية تصدق بها في قولهم
لأن هذا مما يتعلق به حق الله تعالى و هو العشر ، وقال : ابو حنيفة : لا تدخل الأرض
في النذر و قال ابو يوسف : يتصدق بها ، لأبي يوسف انها من جملة الأموال النامية التي
يتعلق حق الله تعالى بها فتدخل في النذر و لأبي حنيفة رضى الله عنه ان حق الله تعالى
لا يتعلق بها و انما يتعلق بالخارج منها فلا تدخل - انتهى . و على هذا التفصيل اكثر
نزعات ابن حزم يندفع من أصله - فتدبره .

تم الجزء الاول من كتاب الحجة على اهل المدينة

بحمد الله و منه يوم الأحد الثامن من ذى الحجة الحرام من شهر سنة ١٣٨٤
من هجرة النبي صلى الله عليه و سلم و الحمد لله رب العالمين .

و يتلوه الجزء الثاني منه اوله : كتاب المناسك

فهرس الجزء الأول من كتاب الحجة على أهل المدينة

- ١ اختلاف أهل الكوفة و أهل المدينة في الصلوات و المواقيت .
- ٢ قال أبو حنيفة ينبغي أن يسفر بالفجر .
- ٣ قال أبو حنيفة : تأخير صلاة العصر افضل من تعجيلها اذا صليت و الشمس نقية بيضاء .
- ٤ قال محمد : الشفق عندنا الحجة التي بعد المغرب .
- ٥ و كان أبو حنيفة يقول : الشفق الباض .
- ٦ الآثار التي وردت في اوقات الصلاة اوائها و أواخرها .

كتاب الطهارة

- ١٥ باب الوضوء
- ١٦ قال أبو حنيفة : لا بأس بالمسح على الخفين ولا ينبغي للمرأة ان تمسح على الخمار ولا للرجل ان يمسخ على العمامة .
- ١٧ رجل توضأ فغسل وجهه قبل ان يتمضمض او يغسل ذراعيه قبل ان يغسل وجهه .
- ١٨ من توضأ و نسي المضمضة و الاستنشاق او نسي ان يمسخ برأسه و صلى .
- ٢١ رجل وضأ يساره قبل يمينه او انصرف عن يساره و ترك يمينه او صلى التطوع في مكانه الذي صلى فيه المكتوبة .

٢٣ باب المسح على الخفين

- ٢٤ قال أبو حنيفة : لا بأس بالمسح على الخفين للمقيم يوماً وليلاً من الحدث الى

- تلك الساعة و للسافر ثلاثة ايام و لياليها .
- ٣٥ قال ابو حنيفة يمسح على ظاهر الخفين دون باطنهما .
- ٣٨ و كان عروة ينزع العمامة فيمسح برأسه .
- ٤٢ قال ابو حنيفة في رجل غسل قدميه ثم خفيه فلم يحدث حتى استأنف بقية الوضوء ان ذلك يجزئه .
- ٤٨ باب التيمم
- قال ابو حنيفة في رجل لم يجد الماء فتم لصلاة حضرت ثم حضرت صلاة أخرى انه يصلي بتيممه ذلك ما لم يحدث او يجد الماء .
- ٥٢ قال ابو حنيفة في الرجل يتيمم و يؤم اصحابه ممن هو على وضوء لا ارى بذلك بأسا .
- ٥٣ قال ابو حنيفة في رجل تيمم حين لم يجد الماء ثم قام و كبر و دخل في الصلاة و طلع عليه انسان معه ماء يعلم انه سيعطيه او وجدده ان صلاته متقضة يتوضأ ثم يجد الصلاة من اولها .
- ٥٨ باب الغسل من الجنابة و الحيضة
- قال ابو حنيفة : من اغتسل من الجنابة فليس عليه ان يصب في عينيه الماء
- ٥٩ باب مس الذكر
- قال ابو حنيفة : من مس فرجه و هو متوضئ لم يتقض وضوؤه .
- ٦٥ باب الوضوء من القبلة
- قال ابو حنيفة في الرجل يقبل المرأة و هو متوضئ ان ذلك لا ينقض الوضوء .
- ٦٦ باب الوضوء من الرعاف و القلس و الدم و غير ذلك
- قال ابو حنيفة : من رعف او قلس او قلس ملا فيه او اكثر او سال من =
- ٥٧٢ (١٤٣) جرحه

- = جرحه دم او قيح او صديد يكون سائلا او قاطرا فعليه الوضوء .
- ٧٠ قال ابو حنيفة : اذا احدث في صلاة غير متعمد من ريح سبقة او بول او غائط فلينصرف و يغسل ما اصابه من ذلك ثم يتوضأ ثم يني على صلاته ان احب .
- ٧١ باب النداء
- د قال ابو حنيفة : ليس ينبغي ان يؤذن لصلاة من الصلوات قبل دخول وقتها فجرا و لا غيرها .
- ٧٦ جعل الاصبعين في الاذنين عند الاذان .
- د كلمات الاذان و صفته .
- ٧٨ قال ابو حنيفة : لا بأس ان يؤذن مؤذن و يقيم مقيم غيره .
- ٨٣ قال ابو حنيفة : الاذان و الاقامة مثنى مثنى .
- ٨٤ قال ابو حنيفة : كان الشويب في صلاة الصبح بعد ما فرغ المؤذن من الاذان الصلاة خير من النوم .
- ٨٨ قال ابو حنيفة . من لم يجد سترة هلى اليها فهو في سعة من ان يصلى الى غير سترة و مسألة الخط .
- ٩٤ باب اوتناح الصلاة و ترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم
- د قال ابو حنيفة : اذا افتتح الرجل الصلاة كبر و رفع يديه حذو اذنيه ولم يرفعهما في شيء من تكبير الصلاة غير تكبير الافتتاح .
- ٩٦ قال ابو حنيفة : لا ينبغي للامام ان يجهر بسم الله الرحمن الرحيم في شيء من صلاته .
- ٩٧ باب القنوت في الفجر و القراءة في الصلوات
- د قال ابو حنيفة : لا قنوت في صلاة الفجر .

- ١٠٦ باب القراءة في الصلاة
 • قال ابو حنيفة: ينبغي للامام و الذي يصلي وحده ان يقرأ في الركعتين الاولين من كل صلاة بأم الكتاب و سورة معها .
- ١٠٨ باب سجود القرآن
 • قال ابو حنيفة: ليس في سورة الحج الا سجدة واحدة وهي السجدة الاولى .
 ١٠٩ و قال ابو حنيفة: السجدة في « ص » واجبة .
 ١١٣ السجدة في « النجم » .
 ١١٤ السجدة في « اذا السماء انشقت » .
 • عزائم سجود القرآن اربع: الم تنزيل السجدة و حم تنزيل السجدة و الجم و اقرأ .
- ١١٦ باب القراءة خلف الامام
 • قال ابو حنيفة: لا قراءة خلف الامام في شيء من الصلاة .
- ١٢٢ باب متابعة الامام في الجلوس و القيام
 • قال ابو حنيفة في رجل مريض يصلي بالناس جالسا وهم قيام ان ذلك يجزئ .
 ١٢٩ قال ابو حنيفة: لا بأس بأن يؤم ولد الزنا اذا كان فقيها قارئاً للقرآن .
- ١٣٠ باب الشهد و السلام و الصلاة على النبي صلى الله عليه و سلم .
 • قال ابو حنيفة في الشهد بقول عبد الله بن مسعود .
- ١٣٦ قال ابو حنيفة: السلام في الصلاة مرتين يسلم الامام عن يمينه السلام عليكم و رحمة الله و بركاته ثم يسلم عن يساره كذلك .
- ١٣٧ قال ابو حنيفة: اذا سلم الامام التسليمة الاولى نوى عن يمينه من الرجال و النساء و الحفلة و عن يساره كذلك و المقتدى ينوي الامام في يمينه اذا كان

عن يمينه - الخ .

١٤٦ قال ابو حنيفة في الرجل يسلم عليه و هو يصلي انه لا يرد عليه السلام في صلاته وما احب ان يشير يده .

١٥٤ باب صلاة المعنى عليه

» قال ابو حنيفة في الرجل يمرض فيغى عليه اذا كان اغشى عليه يوما و ليلة او أقل من ذلك قضى من صلاته .

١٥٩ باب الجمع بين الصلاتين

» قال ابو حنيفة : من اراد ان يجمع بين الصلاتين بمطر او سفر أو غيره فليؤخر الاولى منها - الخ .

١٦٦ باب صلاة المسافر

» قال ابو حنيفة : لا تقصر الصلاة في أقل من ثلاثة ايام و لياليها بسير الابل و مشى الاقدام .

١٦٨ قال ابو حنيفة فيمن دخل مصرا و هو مسافر و ليس من اهله قصر الصلاة و ان اقام شهرا او أكثر من ذلك ما لم يجمع على اقامة خمسة عشر يوما .

١٧١ باب قصر الصلاة

» قال ابو حنيفة : لا يقصر الذي يريد السفر حتى يخرج من بيوت القرية فيجدها خلف ظهره ولا يبقى منها شيء امامه ولا يتبعها حتى يدخل البيوت .

١٧٤ باب جمع الصلاة في السفر

» قال ابو حنيفة : الجمع بين الصلاة في السفر في الظهر و العصر و المغرب و العشاء ان يؤخر الظهر الى آخر وقتها و يعجل العصر في اول وقتها و كذلك المغرب و العشاء .

- ١٧٧ باب وقت الصلاة اذا اراد السفر او كان مسافرا فدخل منزله
- ١٧٩ قال ابو حنيفة فيمن اراد السفر فأدركه الوقت في اهله ثم خرج منه فانه يصلي صلاة مسافر و إذا خرج و قد ذهب الوقت ولم يكن صلى في اهله ناسيا فانه يصلي صلاة المقيم - الخ .
- ١٨١ قال ابو حنيفة فيمن ادركه الوقت و هو في سفر فأخر الصلاة ناسيا انه ان قدم و هو في الوقت صلى صلاة المقيم و ان قدم و قد ذهب الوقت صلى صلاة المسافر .
- ١٨٢ باب الوتر في السفر
- قال ابو حنيفة في صلاة المسافر إذا صلى في السفر تطوعا يصلي على بغيره و على دابته حيث كان وجهه الى القبلة او إلى غيرها ايماء برأسه و يجعل السجود اخفض من الركوع فاذا كان فريضة او وترا فلا بد ان ينزل حتى يصلي الفريضة على الأرض و يوتر على الأرض .
- ١٩٠ باب عدد الوتر
- قال ابو حنيفة في الوتر ثلاث ركعات كثلاث المغرب لا تفصيل بينهما بسلام ولا غيره يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب و سورة .
- ١٩٢ صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت احدى عشرة ركعة في الليل في رمضان و غيره .
- ١٩٤ قال ابو حنيفة في الوتر ان نسيه رجل قضاء كما يقضى صلاة ينساها من الصلوات الخمس و ان مضى لذلك ايام .
- ١٩٩ قال ابو حنيفة في الوتر قبل الركعة الثالثة اذا فرغ من السورة كبر و رفع يديه ثم خفضهما ثم دعا ثم كبر .

الصفحة	الموضوع
٢٠٢	باب الضحك في الصلاة
•	قال ابو حنيفة : من ضحك في صلاته ان تبسم او كثر يمضى على صلاته و ان تفقه في صلاته اعاد الوضوء و الصلاة جميعا .
٢٠٨	باب ركعتي الفجر
•	قال ابو حنيفة ينبغي للرجل اذا طلع الفجر ان يصلي ركعتين قبل ان يصلي الفجر فان لم يصلهما فليس عليه ان يقضيهما .
٢١١	باب الذي يصلي في بيته صلاة ثم يدركها
•	قال ابو حنيفة : من صلى صلاة في بيته ثم ادركها مع الامام فلا بأس ان يعيدها و الاولى هي الفريضة الا صلاة المغرب و الفجر .
٢١٤	باب الذي يفوته بعض الصلاة
•	قال ابو حنيفة في من دخل المسجد فوجد الناس ركوعا احب الى ان لا يركع حتى يصل الصف و ان خاف الفوت فاذا وصل الصف كبر و ركع ان ادركهم ركوعا و ان لم يدركهم ركوعا كبر و سجد معهم ولم يعتد بذلك و قضى ركعة بسجودها اذا سلم الامام .
٢١٨	باب المرور بين يدي المصلي
•	قال ابو حنيفة : لا ينبغي للرجل ان يمر بين يدي الرجل و هو يصلي فان مر رجل بين يدي رجل و هو يصلي فليدركه ما استطاع .
٢٢٣	باب الخطأ و النسيان و السهو
•	قال ابو حنيفة : كل سهو وجب في الصلاة عن زيادة او نقصان فان الامام اذا تشهد سلم ثم سجد سجدتي السهو ثم يتشهد و يسلم .
٢٢٨	قال ابو حنيفة في الرجل يشك في صلاته فلا يدري أثلثا ام اربعا فان كان ذلك

اول ما لقي احب الى ان يعيد صلاته و ان كان ذلك يلقي كثيرا فليمض على اكثر رأيه - الخ .

٢٣٤ قال ابو حنيفة فيمن صلى صلاة فلم يقرأ فيها حتى فرغ منها يعيد صلاته وكذلك ان قرأ في ركعة واحدة حتى يقرأ في الركعتين منها فاذا قرأ في الركعتين فصلاته تامة .

٢٣٨ قال ابو حنيفة فيمن سها في الصلاة ققام بعد تمام الاربع بعد التشهد فقرأ ثم ركع فلما رفع رأسه من ركوعه ذكر انه قد أتم الصلاة انه يرجع فيجلس ولا يسجد تلك الركعة و بعد التشهد سجد سجدتي السهو - الخ .

٢٤٠ قال ابو حنيفة : لو ان رجلا صلى ركعة خامسة بسجودها قبل ان يقعد في الرابعة قدر التشهد فسدت صلاته .

٢٤٥ حديث ذى الدين و الكلام في الصلاة سهوا .

٢٥٣ الرجل يحدث بعد ما قعد قدر التشهد .

٢٥٤ الكلام في الصلاة و السلام على المصلي .

٢٦٠ قال ابو حنيفة : النفخ في الصلاة بمنزلة الكلام و كلاهما يقطع الصلاة .

٢٦١ باب السهو في افتتاح الصلاة و الجلوس و الحدث في الصلاة

• قال ابو حنيفة في الامام يسهو عن تكبيرة الافتتاح حتى يفرغ عن الصلاة انه يعيد الصلاة و يعيد من خلفه و تكبير الركوع لا يجزى عن تكبيرة الافتتاح .

٢٦٥ اذا فسدت صلاة الامام فسدت صلاة من خلفه .

٢٦٩ باب الجلوس في الصلاة

• قال ابو حنيفة في الجلوس في الصلاة في الركعة الثانية و في آخر الصلاة سواء ينصب اليمنى و يفتش اليسرى .

- ٢٧١ باب صلاة النافذة
- قال ابو حنيفة : صلاة الليل ان شئت صليت ركعتين و ان شئت اربعا و ان شئت ستا و ان شئت ثمانيا لا تفصل بينهما بسلام .
- ٢٧٣ قبل الظهر و قبل الجمعة و بعدها اربع بسلام واحد .
- ٢٧٧ صلاة الليل مثنى مثنى و صلاة النهار اربع .
- ٢٧٨ كانوا يتطوعون في السفر اربعا قبل الظهر و اربعا بعدها .
- باب الرجل يفتح على الرجل في الصلاة و يفتح على امامه في الصلاة
- قال ابو حنيفة في الرجل يفتح على الرجل في الصلاة و هو امامه - الخ و كان يكره ان يفتح الرجل على غير الامام الذي يأتى به .
- ٢٧٩ باب غسل يوم الجمعة
- قال ابو حنيفة : غسل يوم الجمعة حسن و ليس بواجب على الناس .
- ٢٨٢ الغسل يوم الجمعة و الغسل من الحجامة و الغسل في العيدين .
- ٢٨٥ كان علقمة اذا سافر لم يصل الضحى ولم يغتسل يوم الجمعة .
- ٢٨٦ باب صلاة الجمعة
- قال ابو حنيفة : لا ينبغي ان يصلي الجمعة حتى تزول الشمس .
- ٢٨٧ قال ابو حنيفة : لا بأس بالاحتباء يوم الجمعة و الامام يخطب و قال من السنة ان يستقبل الناس الامام يوم الجمعة اذا خطب .
- قراءة آية السجدة على المنبر و النزول للسجدة .
- ٢٨٩ قال ابو حنيفة : من صلى خارجا من المسجد في يوم الجمعة ان صلاته تامة ما لم يكن بينه و بين الامام طريق و ان كان بينهما حائط فكذلك ، و لو أن قوما صلوا خارجا من المسجد في دار تلتصق بالمسجد و ليس بينهم و بين الامام =

طرق ان صلاتهم تامة .

٢٩١ قال ابو حنيفة الذي يصيه الزحام يوم الجمعة يركع ولا يقدر على ان يسجد - الخ .

٢٩٢ كان ابن عمر اذا رفع رجعا قنوا ولم يتكلم ثم رجع وبنى على صلاته .

٢٩٣ قال ابو حنيفة فيمن افتتح الصلاة مع الامام ثم نفس حتى صلى الامام ركعة و فرغ منها ثم استيقظ المأموم انه يتدنى بركعته التي سبقه بها الامام بغير قراءة .

٢٩٤ قال ابو حنيفة : التطوع قبل الجمعة اربع ركعات لا يفصل بينها بسلام وبعدها اربع ركعات .

٢٩٦ قال ابو حنيفة : لو أن رجلا ادرك الامام في التشهد و الامام مقيم و الرجل مسافر فدخل معه في صلاته وجب عليه ان يصلي اربعاً .

باب العيدين

٢٩٨

• قال ابو حنيفة في العيدين الفطر و الاضحية سواء يكبر الامام تسع تكبيرات .

٢٩٩ قال ابو حنيفة : ترفع اليدين في تكبيرات العيدين كلها الا في تكبيرة الركوع .

٣٠٢ صفة صلاة العيدين و الخطبة لهما .

باب خروج النساء الى العيدين

٣٠٦

• قال ابو حنيفة في خروج النساء في العيدين قد كان يرخص فيه فاما اليوم

فلا ينبغي ان تخرج الا العجوزة الكبيرة فانه لا بأس بخروجها .

باب التكبير في ايام التشريق

٣٠٧

• قال ابو حنيفة : التكبير خلف الصلوات في ايام التشريق ان يكبر الامام و الناس :

الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله و الله اكبر الله اكبر و لله الحمد .

باب التكبير في ايام التشريق دير الصلاة

٣١٠

• قال ابو حنيفة : التكبير في ايام التشريق من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر يكبر في العصر ثم يقطع و ليس التكبير الا على اهل الامصار و الذين يحب عليهم الجماعات في دير الصلوات المكتوبات في الجماعات من الرجال .

باب قيام الرجل حين يهض الى الصلاة

٣١٥

• و قال ابو حنيفة : السنة في الصلاة اذا اراد الرجل ان ينهض ينهض على حدود قدميه ان قدر على ذلك - الخ .

باب صلاة الكسوف

٣١٨

• قال ابو حنيفة في صلاة الكسوف يصلي الامام ركعتين ركعة و سجدتين في الاولى و كذلك في الثانية .

٣٢٠ هل يجهر بالقراءة في الكسوف .

٣٢١ قال محمد : لا يجمع في صلاة الكسوف الا الامام الذي يصلي الجمعة .

٣٢٢ قال محمد : لا يجمع الامام الصلاة في كسوف القمر كما يجمعها في كسوف الشمس و لكن الناس يفزعون عند ذلك الى المسجد فيصلون في غير جماعة و يكرهون الله و يدعون .

٣٢٣ الصلاة في الافزاع من زلزلة او غيرها .

٣٢٦ صلى النبي صلى الله عليه و سلم في كسوف الشمس ركعتين نكوا من صلاتكم .

باب صلاة الاستسقاء

٣٣٢

• قال ابو حنيفة : لا ترى في الاستسقاء صلاة و كان يرى ان يخرج الامام فيدعو .

- باب صلاة الخوف ٣٤٠
- قال ابو حنيفة في صلاة الخوف يتقدم الامام و طائفة من الناس فيصلون بهم و يكون طائفة منهم بينه و بين العدو و لم يصلوا - الخ .
- ٣٤١ و ان كان خوفاً هوا شد من ذلك صلوا رجلاً على اقدامهم او ركباناً .
- باب غسل الميت ٣٤٨
- قال ابو حنيفة في غسل الميت بمجرد ثيابه و يطرح على عورته خرقه - الخ .
- باب غسل المحرم و كفنه و حنوطه ٣٥١
- قال ابو حنيفة : اذا مات الرجل و المرأة و هما محرمان فقد ذهب عنهما احرامهما .
- باب غسل قطاع الطرق و موت الرجل و هو مسافر و المرأة تيمم و فيه التشهد ٣٥٦
- قال ابو حنيفة في الرجل يلقى اللصوص فيقتل في الطريق و هو مسافر دون ماله انه يدفن بدمه و ثيابه كما يصنع بالشهيد ولا يغسل .
- ٣٥٧ قال ابو حنيفة : اذا ماتت المرأة في السفر و ليس معها نساء يغسلنها تيممت من وراء الثوب و كذلك اذا هلك الرجل مع النساء و ليس فيهن امرأته .
- ٣٥٩ قال ابو حنيفة في الشهيد يقتل في المعركة يدفن في دمه و ثيابه ولا يغسل و يصل عليه
- باب رفع اليدين في صلاة الجنابة ٣٦٢
- قال ابو حنيفة : لا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى .
- ٣٦٤ قال ابو حنيفة في الرجل فاته تكبيرة مع الامام ينتظر حتى يكبر الامام فيكبر معه ثم يقضى ما فاته بعد سلام الامام .
- باب المشي مع الجنابة ٣٦٦
- قال ابو حنيفة في المشي مع الجنابة خلفها افضل من المشي امامها و ان مشى

امامها فلا بأس ما لم يتغيب عنها و يكره ان يتقدمها الراكب .

باب كيف يدخل الميت في القبر ٣٧٠

• قال ابو حنيفة : يدخل الميت القبر من قبل القبلة ولا يسلم سلا .

باب اقتناء الحصيان ٣٧٣

• لا بأس باقتناء الحصيان و لا بأس بدخولهم على النساء .

كتاب الصيام ٣٧٧

• باب الرجل يصوم يوم الفطر و هو يظن انه من شهر رمضان

• قال ابو حنيفة : اذا صام الناس يوم الفطر و هم يظنون انه من شهر رمضان

فجاءهم ثبت بأن هلال شهر رمضان قد رؤى .

باب صوم رمضان في السفر ٣٧٨

• قال ابو حنيفة في صوم شهر رمضان في السفر كل ذلك واسع ان شئت نصم

و ان شئت فافطر .

باب الرجل يقدم من سفره و هو مفطر ٣٨١

• قال ابو حنيفة في الرجل يقدم من سفره و هو مفطر و امرأته مفطرة حين

طهرت من حيضها نهارا انه لا يستحب له ان يجامها و هو في المصر .

باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج وقد وجب عليه ٣٨٣

• قال ابو حنيفة في الذي ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج قد وجب عليه او مرض

فيها انه لم يصم الى ثلاثة ايام حتى يوم البحر فلا بد من هدى .

باب الرجل يأكل و يشرب ناسيا ٣٩١

• قال ابو حنيفة : من اكل او شرب في رمضان ناسيا او في ما كان من صيام

عليه او تطوع فلا قضاء عليه في ذلك و ذلك يجزى عنه .

٣٩٤ اذا تقياً الرجل و هو صائم فعليه القضاء و إذا ذرعه القى ققاء و هو صائم
فليس عليه القضاء .

٣٩٥ باب الرجل يصيبه امر يقطع صيامه
قال ابو حنيفة فيمن اصابه امر يقطع صيامه و هو متطوع من غير عذر ساهيا
او ناسيا ان عليه قضاء ذلك الصيام .

٣٩٧ باب الشيخ الكبير الذى لا يقدر على الصوم
قال ابو حنيفة فى الشيخ الكبير الذى لا يقدر على الصوم للكبر يأتى عليه شهر
رمضان انه يطعم مكان كل يوم مسكيا نصف صاع من حنطة او صاعا
من شعير او تمر .

٣٩٩ باب المرأة الحامل تخاف على ولدها فتفطر
قال ابو حنيفة فى امرأة خافت من ولدها و اشتد عليها الصوم فتفطر و عليها
القضاء ولا صدقة عليها .

اب الرجل يكون عليه صيام من شهر رمضان فيفطر فيه
قال ابو حنيفة : من كان عليه صيام شهر رمضان ففطر فيه و هو قوى على
الصيام حتى يدخل عليه شهر رمضان آخر صام هذا الداخل فيه و قضى ما عليه
من الاول اذا صام هذا الداخل عليه ولا صدقة عليه مع القضاء . الخ .

٤٠٣ باب الرجل يصوم اليوم الذى يشك به
قال ابو حنيفة : اكره ان يصوم الذى شك فيه من شعبان اذا نوى به
شهر رمضان .

٤٠٧ باب الرجل يصوم يوم الجمعة
قال ابو حنيفة : لا ارى بصوم يوم الجمعة بأسا .

٤١١ باب السواك للصائم
 قال ابو حنيفة : لا بأس بالسواك للصائم في اية ساعة من ساعات النهار في اوله و آخره .

٤١٢ باب الاعتكاف
 قال ابو حنيفة : لا يكون المعتكف معتكفا حتى يحتب ما يحتب المعتكف ولا يخرج من المسجد الا لغائط او يول او جمعة .

٤١٥ باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة
 قال ابو حنيفة : لا بأس بالاعتكاف في مسجد تجمع فيه الصلاة يصلون فيه بامام و مؤذن و كان يكره ان يعتكف في مسجد يته و في مسجد ليس بمسجد جماعة .

٤٢٠ باب لا اعتكاف الا بصوم
 باب الرجل يعتكف تطوعا
 قال ابو حنيفة : المطوع في الاعتكاف ينبغي له ان يصنع في اعتكافه كما يصنع الذي عليه الاعتكاف في ترك الخروج من المسجد و الصوم و غير ذلك .

٤٢٢ كتاب الزكاة
 قال ابو حنيفة في رجل له خمسة دنانير من فائدة او غيرها لا مال له غيرها فأتجر فيها فلم يأت الحول حتى بلغت فيه الزكاة انه لا يزكيها حتى يحول عليه الحول - الخ .

٤٢٧ باب من الزكاة
 قال ابو حنيفة في الرجل اذا كان له عشرة دنانير فقال عليه الحول ثم اشترى بها سلعة فرخ فيها عشرة دنانير اخرى انه لا يزكيها يحول عليها الحول

مذ صارت عشرين ديناراً .

٤٢٨ باب ما يخرج من المعادن من الذهب و الورق
 قال ابو حنيفة فيما يخرج من المعادن من الذهب و الفضة و الورق في كل قليل
 و كثير يخرج من ذلك الخمس .

٤٣١ حكم المعدن و الركاز واحد .
 ٤٣٩ العجماء جبار و القليب جبار و الرجل جبار و المعدن جبار و في الركاز الخمس .

٤٤٨ باب ما جاء من زكاة الحلي و التبر
 قال ابو حنيفة : من كان عنده تبر او حلي من ذهب او فضة لا يتفغ بهما
 لبس او يتفغ بهما للبس فان عليه فيه الزكاة في كل عام .
 ٥٧ قال ابو حنيفة : ليس في اللؤلؤ ولا في المسك ولا في العنبر زكاة .

باب زكاة اموال اليتامى
 قال ابو حنيفة : لا زكاة في مال اليتيم ولا يجب عليه الزكاة حتى تجب
 عليه الصلاة .

٤٦٣ باب الرجل يموت ولم يؤد زكاة ماله
 قال ابو حنيفة في رجل هلك ولم يؤد زكاة ماله وقد وجبت عليه ان اوصى
 بها جعلت من الثلث .

٤٦٥ ولو اوصى بها ثم اوصى بوصية اخرى و قال : ابتدؤا بها قبل الوصية بالزكاة
 اتى بها - الخ .

٤٦٦ باب الرجل يكون له الدين على رجل ولا يقبضه الا بعد اعوام
 قال ابو حنيفة في المال الكثير يكون ديناً على رجل ولا يقبضه صاحبه الا بعد

ثلاثة اعوام انه يزكيه كله للسنة الاولى - الخ .

٤٦٨ قال ابو حنيفة ولا يشبه الدين الذي يقرب به الغريم المال الغصب المجحود - الخ .

٤٧٢ لا جمعة الا في المسجد الاكبر ولا جمعة في السفر و اذا مات الرجل و عليه

صداق امرأته فهي اسوة القرماء - الخ .

٤٧٣ باب الرجل يكون عنده العروض للتجارة اعواما ثم يبيعها أيزكي اثمانها .

• قال ابو حنيفة في الرجل يكون له العروض للتجارة فمكث عنده اعواما لا يبيعها فعليه ان يزكي اثمانها لما مضى من السنين .

٤٧٤ باب الرجل يكون عليه الدين و عنده عروض لغير تجارة • في بدنه

• قال ابو حنيفة في الرجل يكون عليه دين و عنده من العروض لغير التجارة و في بدنه و عنده مال سوى ذلك انه يحجل الدين من المال الحاضر .

٤٧٦ باب الرجل يكون عنده مال يديره للتجارة

• قال ابو حنيفة : ما كان من مال عند رجل يديره للتجارة لا ينض له منه شيء فيصير ورقا او ذها في يده - الخ .

٤٨١ باب زكاة الماشية

• قال ابو حنيفة في الرجل يكون له الغنم و المعز و الضأن و الابل النخت و العراب و البقر و الجواميس ان ذلك يجمع بعضه الى بعض .

٤٨٦ باب صدقة الخليطين يكون بينهما الغنم

• قال ابو حنيفة : لا تجب على الخليطين يكون بينهما الغنم السائمة و البقر و الابل الزكاة حتى يكون لكل واحد ما يجب فيه الزكاة .

٤٨٨ باب ما يجب في السخال من الزكاة

• قال ابو حنيفة في الرجل يكون له الغنم لا يجب فيها الصدقة فتتوالد قبل ان يأتيه

المصدق يوم واحد قبل ما يجب فيه الصدقة بسخالها انه لا يجب فيها الصدقة حتى يحول عليها الحول منذ وجب فيها الصدقة .

٤٩١ باب الرجل يكون له المال الورق و الذهب ثم افاد اليهما مالا
 قال ابو حنيفة في رجل يكون له مال من ذهب او ورق تجب فيهما الزكاة ثم افاد اليهما مالا ذهب او ورقا انه يجمع ذلك كله .

٤٩٢ باب الرجل يكون له الماشية قد وجبت فيها الصدقات ثم تهلك
 قال ابو حنيفة في رجل ملك ماشية قد وجبت فيها الصدقة او صارت الى مالا صدقة فيها ان ملكتها لم يكن عليه فيها صدقة - الخ .

٤٩٤ باب ما يقسم للمصدق من الورق
 قال ابو حنيفة : ليس للعامل على الصدقة فريضة مسماة .
 ٤٩٥ قال ابو حنيفة في قسم الصدقات ذلك الى الوالى ولا بأس بتفضيل بعضهم على بعض على قدر الحاجة .

٤٩٧ باب زكاة النخل و الحبوب
 قال ابو حنيفة فيما اخرجت الارض فيما سقت السماء و العيون و البعل العشر - الخ .

٥١٣ و قال ابو حنيفة في كثيره و قليله العشر اذا سقى بماء يجب به العشر و فيه نصف العشر اذا بماء يجب فيه نصف العشر من النضج و الغرب و نحوهما .

٥١٩ باب زكاة الفطر
 قال ابو حنيفة : يودى الرجل اذا كان موسرا صدقة الفطر عن نفسه و عن ولده الصغار و عن رقيقه الذين لغير التجارة .

- ٥٢١ و على الرجل ان يؤدي صدقة الفطر عن مديره و ام ولده لا عن مكاتبه .
- ٥٢٢ باب زكاة الفطر على عبد الرجل الكافر و المسلم
- قال ابو حنيفة : من كان من رقيق الرجل كافر او هو لغير التجارة فعليه فيه زكاة .

- ٥٢٦ باب زكاة الفطر يؤديه عن اهله و خدمه
- قال ابو حنيفة : ليس على الرجل ان يؤدي صدقه الفطر عن امرأته ولا عن احد خدمها - الخ .

- ٥٣٠ باب زكاة العبد الآبق في الفطر و غيره
- قال ابو حنيفة : لا زكاة على الرجل في عبده الآبق لفطر ولا لغيره و كذلك لو ان رجلا غصب رجلا عبده لمجده - الخ .

- ٥٣١ باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد
- قال ابو حنيفة : اذا كان للرجل عبد لغير التجارة و لعبده عيد فعلى المولى فيهم جميعا صدقة الفطر - الخ .

- ٥٣٢ قال ابو حنيفة : ليس على الرجل في رقيق امرأته صدقة الفطر و لكن المرأة تؤدي عن نفسها و عنهم .

- ٥٣٦ قال بعض اهل المدينة صدقة الفطر صاع من تمر فكأنهم انكروا نصف الصاع من الخنطة .

- ٥٥٠ باب زكاة اهل الكتاب و غيرهم من اهل الشرك
- قال ابو حنيفة : لا صدقة على اهل الكتاب ولا على المجوسى في شىء من أموالهم و يقرون على دينهم و يكونون ما كانوا عليه و اذا اختلفوا في العام الواحد

مرارا الى بلاد المسلمين فليس عايمهم في كل سنة الا نصف العشر من اموالهم
التي يخلفون بها .

٥٦٢

باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله

• قال ابو حنيفة : اذا قال الرجل كل مال لي في سبيل الله فانه يتصدق بماله كله
و يمسك ما يقوته فاذا افاد مالا تصدق بمثل ما كان امسك .

— تم الفهرس —

جدول الخطأ و الصواب من كتاب الحجة الذي وقع تند الطبع

صفحة	مطر	خطأ	صواب
٦٦	١١	سأل	سال
٩٩	٢	قهاؤم	قهاؤم
١٧٣	١٤	عن على	عن ايه عن على
٢٢٠	١٢	الشیطان	شیطان ^أ
٢٣٥	٩	من ابی رباح	من ابو رباح
٤٣٦	١٩	یأیتها	یأیتها
٤٤٠	٢١	مراسیل	مرسل
٤٧٧	٢	الحول علیه	علیه الحول
٤٧٨	٧	صدقها	صدقها
٤٨١	١٥	نسب	نسب الیه
٤٨٧	٨	لواحد و اربعون	لواحد اربعون
٥٢٤	١	على الرجل	على عبد الرجل
٥٤٣	١٦	اخذو	اخذوا
٥٤٩	١٣	دقیق	و دقیق
٥٥١	٧	الذی	الذی
•	١٦	العشر	العاشر
٥٥٢	١	الذی	الذی
٥٥٤	١٦	ابن م	ابن مهران
•	١٧	کل ا	کل اربعین
٥٦٤	٢١	اردا	اراد

كلية تقدير من العلامة المحقق المحدث مولانا السيد نحر الدين احمد الهروي
شيخ الحديث بدار العلوم ديو بند

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين . و الصلاة و السلام الأتمان الأكلان على
نبي الأنبياء و سيد المرسلين و على آله و أصحابه الذين هم نجوم الهداية للمهتدين
و على أتباعهم بالاحسان و أتباع أتباعهم الى يوم الدين . اما بعد فقد كنت مولعا
منذ زمان سمعت من حضرة الاستاذ العلامة الكشميري اعلى الله مقامه في اعلى عليين
ان كتاب الحجة الامام الرباني ابي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني رحمة الله عليه
من أعظم الكتب و أفيدها للاخاف باحث فيه امام دار الهجرة مالك بن انس
رحمه الله و أهل المدينة و أظهر فيه قوة مدارك امام الأئمة و سراج الامة
ابي حنيفة الكوفي رحمه الله و يلاحظه ببيان شاف كاف فكنت اتمنى ان اتشرف
بزيارة ذلك الكتاب العجيب و لكن ما تيسر لي ان ازوره حتى ذكر لي يوما ان
الشيخ العلامة المحقق المدقق الجامع بين علوم الحديث و الفقه و تفسير القرآن ذا المفاخر
العلية و المناقب السنية المفتي الكبير بدار العلوم الديوبندية الشهير بالسيد . هدى حسن
الشاہ جہان پوری صاحب التصانيف العديدة و الرسائل المفيدة اطال الله بقاءه
و أفاض على العالمين بره و نواله علق على كتاب الحجة تعليقا جليلا معجبا . و قد
علم الشيخ اشتياقي و نزوعي الى ذلك الكتاب فينا انا اتمكر كيف انجح في المرام اذ جاء
الشيخ الجليل بكتابه و تفضل على باعطائه و قال : انظره بالنظر الغائر فشكرت له على

هذه السماحة ، و سرحت النظر في الأصل و تعليقاته و اعمد ان الأصل مع تعليقه
اجود و اجود ، اما التعليق فهو منة عظيمة من مؤلفه على كافة العلماء و طلبة العلوم
الدينية جزاء الله عنا و عن سائر المسلمين خير الجزاء وأحسنه يوم القيامة . و انه
لعلق ثمين التزم فيه المؤلف ادام الله فيوضه امورا كثيرة لا بد منها
لطالب الحق و انى مع اعترافى بعجزى و قلة بضاعة على ائبن ما منح لى من فوائد
التعليق و لطائفه انه بعد ما صحح متن الأصل على القواعد العربية مراعى لشأن الامام
رحمه الله شرع فى حل الالفاظ المشككة الواقعة فى الأصل على طريق الفقهاء
رحمهم الله مع تبين الفروق بين المختلطات و المشتبهات المؤثرة فى اختلاف الاحكام .
و لا ريب انه من الأهم ثم توجه الى حل مسائل الكتاب فأورد لذلك غرر القول
من لحول الفقهاء المتقدمين و المبرزين من المتأخرين رحمهم الله كأحكام القرآن
للجصاص و الطحاوى و فتح القدير و البدائع و رد المحتار وغيرها ليتضح المسألة كل
الاتضاح و قد يفسر الكلام من عنده بعبارة واضحة و شرح دلائل الامام رحمه الله
و خرجها من المعتمبرات من دواوين الأحاديث و الآثار الجوامع و المسانيد
و غيرها من الكتب المتداولة بين العلماء كالدارقطنى و المستدرك و سنن البيهقى
و معانى الآثار للطحاوى و الجوهر النقى و عقود الجواهر و شرح الموطأ و الزرقانى
و أحكام القرآن و غيرها و تكلم فى الرجال و كشف عن احوالهم و اقام درجة
مرويات الامام من الأحاديث و الآثار على طريق المحدثين رحمهم الله و اضاف
من عنده احاديث كثيرة و آثارا تشييدا لمذهب الامام رحمه الله و حيث ما رأى
تعارضاً بين الأحاديث و الآثار او اقوال الفقهاء كشف عن معزى الكلام على نهج
انيق و حملها على معان ترفع التعارض و الاختلاف بين النصوص و الأقوال الى
غير ذلك من الفوائد . فله در المؤلف العلامة ما ادق نظره و العطف فكره ثم ان كان

لا بد من طبع كتاب للمذهب . فهذا والله احدى و ألق منه ان يطبع في المستقبل
القريب ليم قعه و يعم فيضه فكم من اسفار مفيدة رأيناها لم تطبع فضاقت و بادت
ما بقي لها رسم ولا اسم . و ان هذا الكتاب من اهم الكتب المصنفة للاحناف
ليس عنه غنى لأحد من المفيدين ولا المستفيدين شكر الله مساعي المؤلف و رزقه من
عنده جارا و قبولاً في الدنيا و أجرا و ذخراً في الآخرة و جزى الله خيراً عظيماً لمن
قام بطبعه و نشره و صلى الله على النبي الكريم و آله و صحبه اجمعين .

تمت بقله العبد الاحقر الاقر ابو المعين المدعو بسيد نحر الدين احمد غفر له
و لوالديه و عامل بطقه الحق بأساتذته و مشايخه الكرام ، شيخ الحديث بدار العلوم
الديوبندية و (رئيس جمعية علماء الهند و مؤلف تعليقات عديدة على صحيح البخاري وغيره)

نشریات اللجنة

- (۱) کتاب الرد علی سیر الأوزاعی ، وعلیه تعلیق ممتع .
- (۲) اختلاف ابی حنیفة و ابی لیلی للامام أبی یوسف ، وعلیه تعلیق وجیز .
- (۳) الجامع الکبیر للامام الربانی محمد بن الحسن الشیبانی .
- (۴ و ۵) النکت - شرح شمس الأئمة السرخسی لزیادات الزیادات للامام محمد ابن الحسن ، وشرحها للامام ابی نصر العتبی البخاری .
- (۶) مختصر الامام ابی جعفر الطحاوی ، وعلیه تعلیق وجیز .
- (۷) مناقب الامام الاعظم ابی حنیفة و صاحبه ابی یوسف و محمد .
- للحافظ الذهبي ، وعلیه تعلیق العلامة محمد زاهد الکوثری .
- (۸) اصول شمس الأئمة السرخسی فی اصول الفقه (فی مجلدين) .
- (۹) العالم و المتعلم للامام الأعظم ابی حنیفة رضی الله عنه . نقد
- (۱۰) کتاب الآثار للامام ابی یوسف مع تعلیق نفیس . نقد
- (۱۱) شرح الصدر الشہید لکتاب النفقات للامام ابی بکر الخفاف . نقد

لجنة احياء المعارف النعمانية - ٦٥٠ جلال كورچہ

حیدر آباد - ۲ (الهند)

— ۵۵

